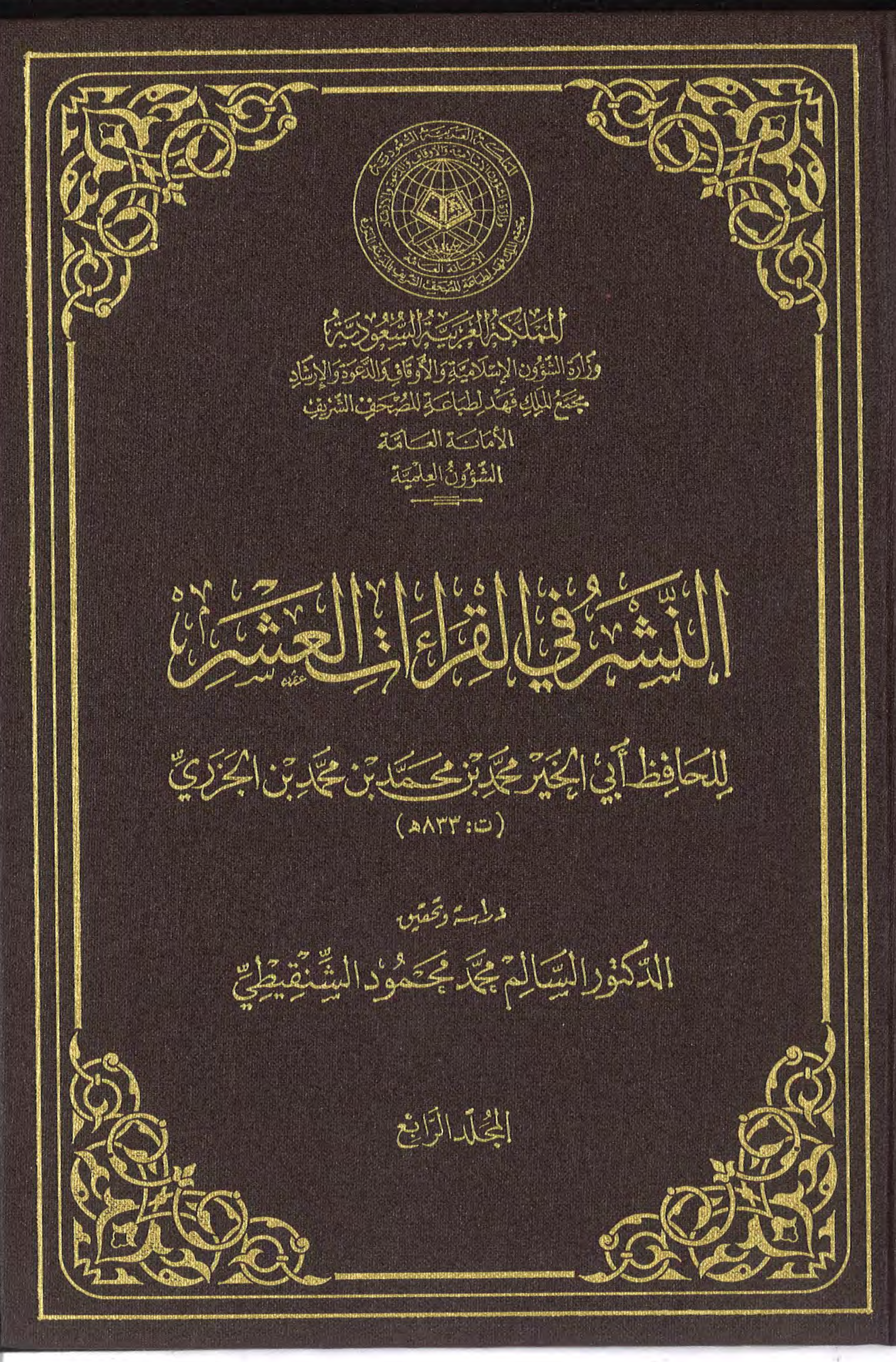

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية
النشر في القراءات العشر
للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)
دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي
المجلد الرابع



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الرابع

ⓒ **مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥ هـ**
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

النشر في القراءات العشر/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦ مج

٥٦٠ ص؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٦-٦٨-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٤)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان
ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٦-٦٨-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٤)




بسم الله الرحمن الرحيم



باب الوقف على الهمز[١]

وهو باب مشكل، يحتاج إلى معرفة وتحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية.

قال الحافظ أبو شامة: هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً ونثراً في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده.

قال: ولكثرة تشعّبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرئ رحمه الله تصنيفاً حسناً جامعاً وذكر أنه قرأ على غير واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب فيه إلّا الحرف بعد الحرف.[٢]

قلت: وأفرده أيضاً بالتأليف؛ أبو الحسن بن غلبون،[٣] وأبو عمرو الداني، وغير واحد من المتأخرين؛ كابن بَصْخان، والجعبري، وابن جُبارة وغيرهم، ووقع لكثير منهم فيه أوهام ستقف عليها.

ولـمّا كان الهمز أثقل الحروف نُطقاً، وأبعدها مخرجاً، تَنَوَّع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، كالنقل، والبدل، وبين بين، والإدغام وغير ذلك، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً.

---

(١) انظر: السبعة: ١٣٢، التذكرة: ١/ ١٤٧، التيسير: ٣٧-٤١، التبصرة: ٣٤٤ -٣٥٠.

(٢) إبراز المعاني: ٢/ ٧.

(٣) ذكره في كتابه «التذكرة» مرتين. انظر: ١/ ١٥٦ و١٦٤.

ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم؛ كابن كثير من رواية ابن فليح، وكنافع من رواية ورش وغيره، وكأبي جعفر من أكثر رواياته؛ ولا سيّما رواية العمري عن أصحابه عنه، فإنه لم يكد يحقّق همزةً وصلاً، وكابن محيصن قارئ أهل مكة مع ابن كثير وبعده، وكأبي عمرو، فإن مادَّة قراءته عن / أهل الحجاز، وكذلك عاصم من رواية الأعشى عن أبي بكر من حيث إن روايته ترجع إلى ابن مسعود.

١/٤٢٩

وأمّا الحديث الذي أورده ابن عدي وغيره من طريق موسى بن عُبَيْدة[١]، عن نافع عن ابن عمر قال: «ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم»[٢]. فقال أبو شامة الحافظ: هو حديث لا يُحتجّ بمثله لضعف إسناده، فإن موسى بن عبيدة هذا هو؛ الرَّبَذيّ[٣]، وهو عند أئمّة الحديث ضعيف.

قلت: قال الإمام أحمد: لا تحلّ الرواية عنه، وفي رواية: لا يكتب حديثه[٤].

---

(١) ابن نشيط، أبو عبد العزيز، الرَّبَذي، مدني.
انظر: الكنى من الأسماء: ١/ ٦٣٩، الكامل: ٦/ ٣٣٣-٣٣٦.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٢/ ٢٥١.

(٣) وجاء في حاشية (ك) ربذة: موضع خارج مدينة الرسول ﷺ نزله أبو ذر حتى توفي. اهـ
وتحرفت النسبة في (ت) إلى: (اليزيدي)، وتصحفت في المطبوع وإبراز المعاني إلى: (الزيدي) بالزاي والمثناة التحتية والدال المهملة.
انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٦-٧.

(٤) قال إبراهيم بن يعقوب: سمعت أحمد يقول: لا تحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، فقلت: يا أبا عبد الله: لا تحل؟ قال: عندي. اهـ الكامل: ٦/ ٣٣٤.

واعلم أنه من كانت لغته تخفيف الهمز؛ فإنه لا ينطق بالهمز إلا في الابتداء، والقصدُ أنّ تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب، فما أحد من القراء إلّا وقد ورد عنه تخفيف الهمز؛ إمّا عموماً وإما خصوصاً، كما قدمنا ذكره في الأبواب المتقدمة.

وقد أفرد له علماء العربية أنواعاً تخصّه، وقسَّموا تخفيفه إلى واجب وجائز، وكلّ ذلك أو غالبه وردت به القراءة، وصحَّت به الرواية، إذ من المحال أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة؛ لأن القراءة سُنَّة متبعة يأخذها الآخر عن الأول.

ومـمّا صحّ في القراءة وساغ[1] في العربية؛ الوقفُ بتخفيف الهمز، وإن كان مـمّا يحقّق في الوصل؛ لأنّ الوقف محل استراحة القارئ والمتكلم، ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين، وأبدل فيه تنوين المنصوبات، وجاز فيه: الرَّوم، والإشمام، والنقل، والتضعيف، فكان تخفيف الهمز والحالة هذه أحقّ وأحرى.

قال ابن مهران: وقال بعضهم: هذا مذهب مشهور، ولغة معروفة يُحذف الهمز في السكت؛ يعني في الوقف، كما يحذف الإعراب، فرقاً بين الوصل والوقف. قال: وهو مذهب حسن، وقال بعضهم: لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة في الدرج؛ والمتحركة عند السكت[2].

---

(١) تصحفت في المطبوع بالمعجمة ثم المهملة.

(٢) من قوله: (لأن الوقف محل استراحة..) إلى هنا، موجود حرفياً في إبراز المعاني: ٢/ ٦.

قلت: وتخفيف الهمز في الوقف مشهور عند علماء العربية؛ أفردوا له باباً وأحكاماً، واختص بعضهم فيه بمذاهب عرفت بهم، ونسبت إليهم، كما نشير إليه إن شاء الله تعالى./ ١/ ٤٣٠

وقد اختص حمزة بذلك، من حيث إنّ قراءته اشتملت على شدَّة التحقيق، والترتيل، والمدّ، والسكت، فناسب التسهيل في الوقف، ولذلك روينا عنه الوقف بتحقيق الهمز إذا قرأ بالحدر، كما سنذكره إن شاء الله، هذا كلّه مع صحّة الرواية بذلك عنده، وثبوت النقل به لديه، فقد قال فيه سفيان الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلّا بأثر[1].

قلت: وقد وافق حمزةَ على تسهيل الهمز في الوقف؛ حمران بن أعين، وطلحة ابن مصرّف، وجعفر بن محمد الصادق، وسليمان بن مهران الأعمش؛ في أحد وجهيه، وسلَّام بن سليمان الطويل البصري وغيرهم، وعلى تسهيل المتطرف منه؛ هشام بن عمّار؛ في أحد وجهيه، وأبو سليمان عن قالون؛ في المنصوب المنوَّن.

وسأبيّن أقسام الهمز في ذلك، وأوضّحه، وأقرّبه، وأكشفه، وأهذّبه، وأحرره وأرتِّبه؛ ليكون عمدة للمبتدئين، وتذكرة للمنتهين، والله تعالى الموفق، فأقول:

الهمز ينقسم إلى ساكن ومتحرّك.

فالساكن ينقسم إلى متطرّف، وهو ما ينقطع الصوت عليه، وإلى متوسط، وهو ما لم يكن كذلك.

---

(١) انظر ص: ٤٤٤.

أمّا الساكن المتطرف فينقسم إلى **لازم** لا يتغير في حاليه، **وعارض** يسكّن وقفاً، ويتحرك بالأصالة وصلاً.

فالساكن **اللازم** يأتي قبله مفتوح، مثل ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [العلق: ١] ومكسور مثل ﴿نَبِّئۡ﴾ [الحجر: ٤٩]، ولم يأت في القرآن قبله مضموم، ومثاله في غير القرآن (لم يَسُؤْ)[1].

والساكن **العارض** يأتي قبله الحركات الثلاث، فمثاله وقبله الضمّ ﴿كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِ﴾ [الواقعة: ٢٣] ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦]، ومثاله وقبله الكسر ﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾ [القصص: ٣٠] و ﴿يُبۡدِئُ﴾ [العنكبوت: ١٩] و ﴿قُرِئَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ومثاله وقبله الفتح ﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠] و ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ﴾ [النبأ: ٢].

وأمّا الساكن المتوسط فينقسم إلى قسمين: **متوسط بنفسه، ومتوسط بغيره:**
فالمتوسط بنفسه؛ يكون قبله ضمّ، نحو: ﴿وَٱلۡمُؤۡتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣] و ﴿يُؤۡمِنُ﴾ [يونس: ٤٠]، وكسرٌ نحو ﴿وَبِئۡرٖ﴾ [الحج: ٤٥] و ﴿نَبِّئۡنَا﴾ [يوسف: ٣٦] ومفتوح نحو ﴿كَأۡسٖ﴾ [الإنسان: ٥] ﴿يَأۡكُلُ﴾ [المؤمنون: ٣٣].

والمتوسط بغيره على قسمين: متوسط بحرف، ومتوسط بكلمة:

فالمتوسط بحرف؛ يكون قبله فتح نحو: ﴿فَأۡوُۥٓاْ﴾ [الكهف: ١٦] ﴿وَأۡتُواْ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ولم يقع قبله ضمّ ولا كسر.

---

(١) انظر: الدر النثير: ٣/ ٥٩.

والمتوسط بكلمة، يكون قبله ضمّ، نحو: ﴿قَالُواْ ٱئۡتِنَا﴾ [العنكبوت: ٢٩] و ﴿ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي﴾ [يوسف: ٥٠]، وكسر نحو: ﴿ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] / ﴿وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا﴾[١] [فصلت: ١١]، وفتح نحو: ﴿إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ﴾ [الأنعام: ٧١] و ﴿قَالَ ٱئۡتُونِي﴾ [يوسف: ٥٩] فهذه أنواع الهمز الساكن.

١/٤٣١

وتخفيفه: أن يبدل بحركة ما قبله؛ إن كان قبله ضمّ أُبدل (واواً)، وإن كان قبله كسر أبدل (ياء)، وإن كان قبله فتح أُبدل (ألفاً).

وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك، إلّا ما شذّ[٢] فيه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة؛ كالمهدوي، وابن شريح، وابن الباذش؛ من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله، وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف لاتصاله؛ كأنّهم أجروه مجرى المبتدأ.

وهذا وَهْمٌ منهم، وخروج عن الصواب؛ وذلك أن هذه الهمزات؛ وإنْ كُنَّ

---

(١) وجاءت في المطبوع: (والأرض ايتنا)، وهو تحريف.

(٢) جاء هنا في حاشية (ك): قوله: (إلا ما شذ فيه ابن سفيان...إلخ، قال خاتمة المحقّقين الشيخ أحمد بن.... المغربي في «المقالة الوافية») بعد نقله هذه العبارة قلت: إن ما نسبه لابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة، مخالف لما في الإقناع لابن الباذش، حيث نقل الوجهين عن ابن شريح، ونصّه: قال أبوالحسن بن شريح: إن سأل سائل عن الوقف على قوله تعالى ﴿إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ﴾ ففيه جوابان على ما تقدم، أحدهما: التحقيق لأن الهمزة في تقدير الابتداء، والآخر: التسهيل بالبدل، لما ذكرناه من مضارعتها للمتوسط. اهـ، وبسط المسألة قبل ذلك بسطاً طويلاً، قال: واعتراض ابن الجزري عليه فيما نسبه لابن غلبون وأبيه وابن سهل مبنيٌّ على رجوعه ﴿إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ﴾ ونحوه، والمتبادر من كلام ابن الباذش أن ذلك راجع إلى كل متوسط بزائد من حروف المعاني، ولولا الطول في عبارته لجلبناها. اهـ منه. كتبه العبد الفقير...

أوائل الكلمات، فإنهنّ غير مبتدآت؛ لأنهنَّ لا يمكن ثبوتهنَّ سواكن إلا متصلات بما قبلهنّ فلهذا حكم لهن بكونهنّ متوسطات.

ألا ترى أن الهمزة في ﴿فَأْوُۥٓا﴾ [الكهف: ١٦] ﴿وَأْمُرْ﴾ [طه: ١٣٢] و ﴿قَالَ ٱئْتُونِى﴾ [يوسف: ٥٩] كالدال في ﴿فَٱدْعُ﴾ [البقرة: ٦١] والسين في ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾ [هود: ١١٢] والراء في ﴿قَالَ ٱرْجِعْ﴾ [يوسف: ٥٠]، فكما أنه لا يقال إنّ (الدال) و(السين) و(الراء) في ذلك مبتدآت، ولا جاريات مجرى المبتدآت، فكذلك هذه الهمزات؛ وإن وقعن (فاء) من الفعل؛ إذ ليس كل (فاء) تكون مبتدأة أو جارية مجرى المبتدأ.

وممّا يوضِّح ذلك، أَنَّ من كان مذهبه تخفيف الهمز الساكن المتوسط غير حمزة، كأبي عمرو، وأبي جعفر، وورش؛ فإنهم خفّفوا ذلك كلّه من غير خُلْف عن أحد منهم، بل أجروه مُجْرى ﴿يُؤْتِى﴾ [البقرة: ٢٦٩] و ﴿يُؤْمِنُ﴾ [يونس: ٤٠] و ﴿يَأْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤] فأبدلوه من غير فرق بينه وبين غيره، وذلك واضح، والله أعلم.

والعجب أنّ ابن الباذش نسب (تحقيق) هذا القسم لأبي الحسن بن غلبون وأبيه وابن سهل[1]، والذي رأيته نصّاً في «التذكرة» هو الإبدال بغير خلاف[2]، والله أعلم.

---

(١) الإقناع: ١/ ٤٣٣، وعبارته: (وهو اختيار ابن غلبون) اهـ - وعبارة المؤلف: (والعجب...) قد يجاب عن ابن الباذش بأنه رواه عن ابن غلبون رواية، أو أنه نقله عنه في كتابه الذي ألّفه في «وقف حمزة» الذي أشار إليه المؤلف، وإن صح هذا التعليل فلا عجب إذن. والله أعلم.

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ١٤٧.

واختلف أئمّتنا في تغيير حركة (الهاء) مع إبدال الهمزة (ياء) قبلها في قوله: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ في البقرة [٣٣] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ في الحجر [٥١]:

فكان بعضهم يرى كسرها لأجل الياء، كما كسر لأجلها في نحو ﴿فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧] و ﴿يُؤْتِيهِمْ﴾ [النساء: ١٥٢]؛ وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الطيب بن غلبون، وابنه أبي الحسن ومن تبعهم.

وكان آخرون يقرّونها[١] على ضمّتها؛ لأن الياء عارضة إذ لا توجد إلّا في التخفيف، فلم يعتدوا بها، وهو اختيار ابن مهران، ومكّي، والمهدوي، وابن سفيان، والجمهور.

١/٤٣٢ وقال أبو الحسن بن غلبون: كلا الوجهين/ حسن[٢].

وقال صاحب «التيسير»: وهما صحيحان[٣].

وقال في «الكافي»: الضم أحسن[٤].

قلت: والضمُّ هو القياس وهو الأصحّ، فقد رواه منصوصاً محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سُلَيم، وإذا كان حمزة ضمّ هاء: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و ﴿إِلَيْهِمْ﴾، و ﴿لَدَيْهِمْ﴾ من أجل أن الياء قبلها مبدلة من أَلِفٍ وكان الأصل فيها الضمّ؛ فضمُّ هذه الهاء أولى وآصل، والله أعلم.

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (يقرؤنها) من القراءة، والعبارة للداني.
انظر: التيسير: ٣٩.
(٢) التذكرة: ١/ ١٥٠.
(٣) التيسير: ٣٩.
(٤) الكافي: ٢٩.

وأمّا الهمز المتحرك: فينقسم إلى قسمين؛ متحرك قبله ساكن، ومتحرك قبله متحرك، وكلٌّ منهما ينقسم إلى متطرف ومتوسط.

فالمتطرف الساكن ما قبله، لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً، أو ياء، أو واواً؛ زائدتين، أو غير ذلك.

فإن كان ألفاً؛ فإنه يأتي بعده كلّ من الحركات الثلاث نحو ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة: ١٠١]، و ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، و ﴿مِنْهُ ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة: ٧٤]، و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، و ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، و ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ [القصص: ٢٥]، و ﴿وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ﴾ [الحجرات: ١١].

وكيفيّة تسهيل هذا القسم أن يسكّن أيضاً للوقف، ثم يبدل ألفاً من جنس ما قبله.

والوجه في ذلك أن الهمز لما سكّن للوقف، لم تعدّ الألف حاجزاً، فقلبت الهمزة من ذلك ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وهل تبقى تلك الألف، أم تحذف للساكن؟ سيأتي بيان ذلك، وسيأتي أيضاً بيان حكم الوقف بالروم، واتباع الرسم وغيره في آخر الباب[1].

وإن كان الساكن قبل الهمز ياء، أو واواً زائدتين، فإنه لم يرد في الياء إلّا في ﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾ [التوبة: ٣٧] و ﴿بَرِىٓءٌ﴾ [يونس: ٤١] ووزنهما (فَعِيل)، ولم يأت في الواو

---

(١) انظر ص: ١٠٩٤.

إلّا في ﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ووزنه (فُعُول)، وتسهيله: أن يبدل الهمز من جنس ذلك الحرف الزائد، ويدغم الحرف فيه.

وأما إن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف؛ فتسهيله: أَنْ تنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن، ويحرّك بها ثم تحذف هي، كما تقدم في باب (النقل)؛ سواء كان ذلك الساكن صحيحاً، أو ياء، أو واواً أصليين، وسواء كانا حرفي مدّ أو حرفي لين، بأيّ حركة تحركت الهمزة.

فالساكن الصحيح ورد منه في القرآن سبعة مواضع:

منها أربعةٌ الهمزةُ فيها مضمومة وهي ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، و ﴿مِّلْءُ﴾ [آل عمران: ٩١]، و ﴿يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾ [النبأ: ٤٠]، و ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤].

ومنها موضعان الهمزةُ فيهما مكسورة، وهما ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢] / و ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤]. ٤٣٣/١

وموضع واحد الهمزة فيه مفتوحة وهو ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥].

ومثال الياء الأصلية وهي حرف مدّ ﴿ٱلْمُسِىٓءُ﴾ [غافر: ٥٨] ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿سِىٓءَ﴾ [هود: ٧٧] و ﴿يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥] ومثالُها وهي حرف لين ﴿شَىْءٍ﴾ لا غير، نحو ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ﴾ [الحج: ١].

ومثال الواو الأصلية وهي حرف مدّ ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦] و ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩] ﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿لِيَسُـُٔواْ﴾ [الإسراء: ٧] على قراءة حمزة ومن معه[1]، ومثالها حرف (لين) ﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمَ سَوۡءٖ﴾ [الأنبياء: ٧٤، و ٧٧] ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [النحل: ٦٠].

والمتطرف المتحرك المتحرّكُ ما قبله؛ هو الساكن العارض المتطرف، وقد تقدّم حكم تسهيله ساكناً، وسيأتي حكم تسهيله بالرّوم واتّباع الرسم آخر الباب إن شاء الله تعالى.

وأمّا الهمز المتوسط المتحرك الساكن ما قبله فهو أيضاً على قسمين: متوسط بنفسه، ومتوسط بغيره:

فالمتوسط بنفسه لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً أو ياء زائدة، ولم يقع في القرآن منه واو زائدة: فإن كان ألفاً[2] فتسهيله (بين بين) أي بين الهمزة وحركته؛ بأي حركة تحرّك نحو: ﴿شُرَكَآؤُنَا﴾، و ﴿وَجَآءُو﴾، و ﴿أَوۡلِيَآءَهُۥٓ﴾، و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و ﴿خَآئِفِينَ﴾، و ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾، و ﴿جَآءَنَا﴾، و ﴿دُعَآءٗ وَنِدَآءٗ﴾، وإن كان ياء زائدة أبدل وأدغم كما تقدم في المتطرف، وذلك نحو: ﴿خَطِيٓـَٔةٗ﴾، و ﴿خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡ﴾، و ﴿هَنِيٓـٔٗا﴾، و ﴿مَّرِيٓـٔٗا﴾، و ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾.

---

(١) قوله: «على قراءة حمزة ومن معه»: أي ابن عامر وشعبة وخلف، وقراءتهم بالياء بدل النون مع نصب الهمزة.
انظر: التيسير: ١٣٩، والإتحاف: ٢/ ١٩٤.

(٢) في (ز) «أو ياء زائدة» ولعلها سبق نظر.

وإن كان الساكن غير ذلك فهو أيضاً؛ إمّا أن يكون صحيحاً، أو ياء، أو واواً أصليين؛ حرف مدّ أو حرف لين، فتسهيله بالنقل، كما تقدّم في المتطرف سواء.

فمثال الساكن الصحيح مع الهمزة المضمومة: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] و ﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨].

ومع المكسورة ﴿وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [النحل: ٧٨] لا غير.

ومع المفتوحة ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة:١٨٥] و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور:٣٩] و ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩] و ﴿تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣] و ﴿هُزْءاً﴾ [الأنبياء: ٣٦] و ﴿كفْؤاً﴾ [الإخلاص: ٤] على قراءة حمزة ومن معه،[1] وكذلك ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾، و ﴿جُزْءًا﴾.

ومثال الياء الأصلية وهي حرف مدّ ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [الملك: ٢٧] لا غير، ومثالها حرف لين ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ [يوسف: ١١٠] وأخواته، و ﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] حيث وقع، ﴿بَيْـَٔسٍ[2]﴾ [الأعراف: ١٦٥].

ومثال الواو وهي حرف مدّ ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] لا غير، ومثالها وهي حرف لين ﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦] و ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾

---

(١) وافقه في الأولى والثانية خلف في اختياره، وفي الثانية يعقوب، وقراءتهم بتسكين الزاي من الأولى والفاء في الثانية أنها بالهمزة لحمزة. انظر: النشر: ٢/ ٢١٥-٢١٦.

(٢) كذا في (س)، وهو الصواب، وهي رواية شعبة بخلف عنه، وجاء في بقية النسخ ﴿يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ﴾ وهو خطأ إذ هذه الكلمة داخلة تحت قوله (وأخواته) وما أثبته موافق لما في الدر النثير الذي أرجح أن المؤلف اعتمد عليه في هذا الباب. انظر: الدر النثير: ٣/ ٨٠.

[الأعراف: ٢٠] و ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] / لا غير. ١/ ٤٣٤

والمتوسط بغيره من المتحرك الساكن ما قبله، لا يخلو ذلك الساكن من أن يكون متصلاً به رسماً، أو منفصلاً عنه. فالمتصل يكون ألفاً وغير ألف.

فالألف تكون في موضعين: (ياء) النداء، و(هاء) التنبيه نحو: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾، ﴿يَٰٓأُوْلِي﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ كيف وقع، ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾.

وغير الألف في موضع واحد، وهو (لام) التعريف حيث وقع، نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، و ﴿ٱلْـَٔاخِرَةُ﴾، و ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾، و ﴿ٱلْأُخْرَىٰ﴾، و ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾، و ﴿ٱلْإِحْسَٰنِ﴾ فإنها تسهّل مع الألف (بين بين)، ومع لام التعريف بالنقل.

هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، وعليه العراقيون قاطبة وأكثر المصريين والمغاربة، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وبه قرأ عليه الداني وقال هو: إنه[١] مذهب الجمهور من أهل الأداء، واختياري.[٢] وبه قرأ صاحب «التجريد» على شيخه الفارسي، ورواه منصوصاً عن حمزة غير واحد، وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد، وهو ما انفصل حكماً واتصل رسماً مما سيأتي في أقسامه.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى الوقف بالتحقيق في هذا القسم، وإجرائه مجرى المبتدأ، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، وأبيه أبي الطيّب، وأبي محمد

(١) في المطبوع: (إنه هو).

(٢) جامع البيان: ١/ ق١١١.

مكي، واختيار صالح بن إدريس وغيره من أصحاب ابن مجاهد، وورد منصوصاً أيضاً عن حمزة، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي.

وذكر الوجهين جميعاً صاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«الكافي» و«الهداية» و«التلخيص».

واختارَ في «الهداية» في مثل: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ التحقيقَ لتقدير الانفصال، وفي غيره التخفيف لعدم تقدير انفصاله.

وقال في «الكافي»: التسهيل أحسن إلا في مثل: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾[1].

قلت: كأنهما لَحَظَا[2] انفصال المدّ، وإلا فهو متصل رسماً، فلا فرق بينه وبين سائر المتوسط بزائد. والله أعلم.

والمنفصل رسماً من الهمز المتحرك الساكن ما قبله؛ فلا يخلو أيضاً ذلك الساكن من أن يكون صحيحاً أو حرف علّة، فالصحيح، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، ﴿قُلْ إِنَّنِي﴾، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾، وقد اختلف أهل الأداء في تسهيل هذا النوع وتحقيقه:

١/٤٣٥ فروى كثير منهم عن حمزة تسهيله / بالنقل، وألحقوه بما هو من كلمة، ورواه منصوصاً أبو سلمة عن رجاله الكوفيين، وهذا مذهب أبي عليّ البغدادي صاحب «الروضة» وأبي العزّ القلانسي في «إرشاده» وأبي القاسم الهذلي، وهو

(١) الكافي: ٣٥.

(٢) أصل اللحظ: النظر بمؤخرة العين، ثم استخدم مجازاً بمعنى: راعى. انظر: الأساس والتاج (لحظ).

أحد الوجهين في «الشاطبية» وذكره أيضاً ابن شريح في «كافيه» وبه قرأ على صاحب «الروضة».

وهؤلاء خصّوا بالتسهيل من المنفصل هذا النوع وحده، وإلّا فمن عمّم تسهيل جميع[1] المنفصل؛ متحركاً وساكناً كما سيأتي من مذهب العراقيين؛ فإنّه يسهّل هذا القسم أيضاً؛ لأنه لم يفرّق بينهما.

وروى الآخرون تحقيقه من أجل كونه مبتدَأً، وجاء أيضاً منصوصاً عن حمزة من طريق ابن واصل عن خلف، وعن ابن سعدان؛ كلاهما عن سليم عن حمزة، وهو مذهب كثير من الشاميين والمصريين وأهل الغرب قاطبة، وهو الذي لم يجز[2] أبو عمرو الداني غيره، ومذهبُ شيخيه[3] أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبريّ من جميع طرقه، وأبي عبد الله بن سفيان وأبي محمد مكّي، وسائر من حقّق المتصل خطأً من المنفصل، بل هو عنده من باب أولى.

وقد غلط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح «قصيدة» الشاطبي، فظنَّ أن تسهيله من (زيادات) الشاطبي على «التيسير» لا على طرق «التيسير».

فإنّ الصواب أنَّ هذا ممَّا زاده الشاطبي على «التيسير» وعلى طرق الداني؛ فإنّ الداني لم يذكر في سائر مؤلّفاته في هذا النوع سوى (التحقيق)، وأجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت.

---

(١) في المطبوع (جمع)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (يجوز) بالواو بعد الجيم، وهو تحريف.

(٣) كذا في (س) بالتثنية، وفي بقية النسخ (شيخه) بالإفراد.

وقال في «جامع البيان»: وما رواه خلف وابن سعدان نصّاً عن سليم عن حمزة، وتابعهما عليه سائر الرّواة وعامّة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلاً ووقفاً فهو الصحيح المعمول[1] عليه والمأخوذ به.[2]

قلت: والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت وبهما آخذ، والله أعلم.

وإنْ كان الساكن حرف علّة، فلا يخلو إمّا أن يكون حرف لين، أو حرف مدّ، فإن كان حرف (لين) نحو ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] فإنه يلحق بالنوع قبله وهو الساكن الصحيح، كما تقدّم في بابي (النقل) / و(السكت)؛ فمن روى نقل ذلك عن حمزة روى هذا أيضاً من غير فرق بينهما. ١/٤٣٦

وحكى ابن سوار، وأبو العلاء الهمَذاني وغيرهما وجهين في هذا النوع، أحدهما: النقل كما ذكرنا، قالوا: والآخر: أن يقلب حرف لين من جنس ما قبلها، ويدغم الأول في الثاني، قالوا: فيصير حرف لين مشدّداً.[3]

قلت: والصحيح الثابت رواية في هذا النوع هو (النقل) ليس إلا، وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخي، ولا آخذ بسواه والله الموفق.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى (المعوّل).

(٢) جامع البيان: ١/ ق١١١.

(٣) المستنير: ١/ ٣٨٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٥٢ مع التنبيه على أن حكاية القول الثاني وهو لأبي العلاء حرفياً.

وإن كان حرف مدّ فلا يخلو من أن يكون ألفاً أو غيرها، فإن كان ألفاً نحو ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] ﴿لَنَآ أَلَّا﴾ [إبراهيم: ١٢] ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى﴾ [فصلت: ١١] فإنّ بعض من سهّل[١] الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل، سهّل الهمزة في هذا النوع (بين بين)، وهو مذهب أبي طاهر بن أبي[٢] هاشم، وأبي بكر بن مقسم، وأبي بكر بن مهران، وأبي العبّاس المطّوّعي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه مكّي، وغيرهم[٣] وعليه أكثر العراقيين، وهو المعروف من مذهبهم، وبه قرأنا من طريقهم، وهو مقتضى ما في «كفاية» أبي العزّ، ولم يذكر الحافظ أبوالعلاء غيره، وبه قرأ صاحب «المبهج» على شيخه الشريف عن الكارزيني عن المطوعي.

قال الأستاذ أبو الفتح بن شيطا: والتي تقع أوّلاً تخفّف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسط، وهذا هو القياس الصحيح، قال: وبه قرأت.[٤]

قال ابن مهران: وعلى هذا، يعني تسهيل المبتدأة حال وصلها بالكلمة قبلها، يدلّ كلام المتقدمين، وبه كان يأخذ أبو بكر بن مقسم، ويقول بتركها كيف ما وجد السبيل إليها، إلا إذا ابتدأ بها فإنه لا بدّ له منها ولا يجد السبيل إلى تركها. انتهى.

---

(١) في المطبوع: (سهل هذا)؛ إذ لا وجه لـ (هذا) كما يتضح من السياق.

(٢) (أبي) سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع (وغيره) بالإفراد، وهو تحريف.

(٤) هذا النص نقله ابن سوار في المستنير: ١/ ٣٨٣.

وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق في هذا النوع، وفي كلّ ما وقع الهمز فيه محرّكاً منفصلاً سواء كان قبله ساكن أو متحرك، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه وهو الأصحّ رواية، وبه قرأ أبو طاهر بن سوار على غير[1] ابن شيطا، وكذلك قرأ صاحب «المبهج» على شيخه الشريف العباسي عن الكارزيني عن أبي بكر الشذائي.

وروى أبو إسحاق الطبري بإسناده عن جميع من عدّه من أصحاب حمزة الهمزَ في الوقف إذا كانت الهمزة / في أوّل الكلمة، وكذا روى الداني عن جميع شيوخه من جميع طرقه. ١/ ٤٣٧

فإن كان غير ألف، فإمّا أن يكون ياء أو واواً؛ فإنَّ من سهَّل القسم قبلها مع الألف أجرى التسهيل معها بالنقل والإدغام مطلقاً؛ سواء كانت الياء والواو في ذلك من نفس الكلمة، نحو: ﴿تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ﴾ [هود: ٣١] و﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْۚ﴾ [البقرة: ٢٣٥] و﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى﴾ [يوسف: ١٠٨] ضميراً أو زائداً، نحو: ﴿لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا﴾ [الصافات: ٣٦] ﴿ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [الأعراف: ١٢١] ﴿نَفْسِيٓۖ إِنْ﴾ [يونس: ١٥].

وبمقتضى إطلاقهم يجري الوجهان في الزائد للصلة نحو ﴿بِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٠] ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٧٥] و﴿وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٠]، والقياس يقتضي فيه الإدغام فقط والله أعلم.

---

(١) (غير) سقطت من المطبوع، مما أدى إلى عكس المراد، وانظر: المستنير: ١/ ٣٨٢.

وانفرد الحافظ أبو العلاء بإطلاق تخفيف هذا القسم مع قسم الألف قبله كتخفيفه بعد الحركة[١]، كأنّه يلغي حروف المدّ، ويقدّر أن الهمزة وقعت بعد متحرك فتخفّف بحسب ما قبلها على القياس، وذلك ليس بمعروف عند القرّاء، ولا عند أهل العربية[٢].

والذي قرأت به في وجه التسهيل هو ما قدمت لك، ولكنّي آخذ في الياء والواو بالنقل إلّا فيما كان زائداً صريحاً لمجرّد المدّ والصلة فبالإدغام، وذلك كان اختيار شيخنا أبي عبد الله بن[٣] الصائغ المصري، وكان إمام زمانه في العربيّة والقراءات، والله تعالى أعلم.

وأمّا الهمز المتوسط المتحرك المتحرك ما قبله، فهو أيضاً على قسمين: إمّا أن يكون متوسطاً بنفسه أو بغيره:

فالمتوسط بنفسه لا تخلو همزته إمّا أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ولا تخلو الحركة قبلها من أن تكون ضمّاً أو كسراً أو فتحاً، فتحصّل من ذلك تسع صور:

الأولى: مفتوحة بعد ضمّ، نحو: ﴿مُّؤَجَّلاً﴾، و﴿يُؤَخِّرَ﴾، و﴿فُؤَادُ﴾، و﴿بِسُؤَالِ﴾، و﴿لُؤْلُؤًا﴾.

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ٢٥٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٨.

(٣) (بن): سقطت من المطبوع.

الثانية: مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿مِائَةَ﴾، و﴿نَاشِئَةَ﴾، و﴿وَنُنشِئَكُمْ﴾، و﴿سِيَتْ﴾، و﴿لَيُبَطِّئَنَّ﴾، و﴿سَيِّئًا﴾[1]، و﴿خَاطِئَةٍ﴾.

الثالثة: مفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿شَنَئَانُ﴾، و﴿سَأَلَهُمْ﴾، و﴿مَئَارِبُ﴾، و﴿مَئَابٍ﴾، و﴿رَأَيْتَ﴾، و﴿تَبَوَّءَا﴾، و﴿وَنَئَا﴾، و﴿مَلْجَأً﴾، و﴿خَطَئًا﴾.

الرابعة: مكسورة بعد ضمّ، نحو: ﴿كَمَا سُئِلَ﴾، و﴿سُئِلُوا﴾.

الخامسة: مكسورة بعد كسر، نحو: ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾، و﴿خَاسِئِينَ﴾، و﴿مُتَّكِئِينَ﴾.

السادسة: مكسورة بعد فتح، نحو: ﴿يَئِسَ﴾، و﴿وَتَطْمَئِنُّ﴾، و﴿جبرئيل﴾.[2]

١/٤٣٨ **السابعة**: / مضمومة بعد ضمّ، نحو: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، و﴿كَأَنَّهُ رُءُوسُ﴾.

الثامنة: مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿لِيُطْفِئُوا﴾، و﴿أَنْبِئُونِي﴾، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، و﴿سَيِّئُهُ﴾.

التاسعة: مضمومة بعد فتح، نحو: ﴿لَرَءُوفٌ﴾، ﴿وَيَدْرَءُوا﴾، و﴿يَكْلَؤُكُم﴾، و﴿نَقْرَؤُهُ﴾، و﴿تَؤُزُّهُمْ﴾.

فتسهّل الهمزة في الصورة الأولى؛ وهي المفتوحة بعد ضمّ، بإبدالها واواً، وفي الصورة الثانية؛ وهي المفتوحة بعد كسر بإبدالها ياء، وتسهيلها في الصور السبع الباقية (بين بين)؛ أي بين الهمزة وما منه حركتها، على أصل التسهيل.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى (شيئا) بالشين المعجمة.

(٢) على قراءة حمزة والكسائي وخلف: جَبرئيل، بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة بعدها ياء مدية. انظر: التيسير: ٧٥، والإتحاف: ١/ ٤٠٩.

وحكى أبو العزّ في «كفايته»[١] في المفتوحة بعد فتح إبدالها ألفاً، وعزاه إلى اللّالكيّ[٢]، والعلويّ، وابن نفيس، وغيرهم، وذكره أيضاً ابن شريح، ومكّي، وقال: إنه ليس بالمطّرد.[٣]

قلت: وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلّا بسماع.

وحكى بعضهم تسهيل الهمزة المضمومة بعد كسر، والمكسورة بعد ضمّ، بين الهمزة وحركة ما قبلها.

والمتوسط بغيره من هذا القسم، وهو المتحرّك المتحرّك ما قبله، لا يخلو أيضاً من أن يكون متّصلاً رسماً أو منفصلاً رسماً:

فإن كان متّصلاً رسماً[٤] **بحرف من حروف المعاني دخل عليه**، كحروف العطف، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام وغير ذلك، وهو المعبّر عندهم بالمتوسط بزائد؛ فإنّ الهمزة تأتي فيه مفتوحة ومكسورة ومضمومة، ويأتي قبل كل من هذه الحركات الثلاث؛ كسرٌ وفتح، فيصير ستّ صور:

---

(١) لم أجده في باب (وقف حمزة) من «الكفاية» المحقّق.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى (المالكي).

(٣) عبّر مكي بقوله: «ويحسن أن تبدل منها ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وليس بالمطرد.». التبصرة: ٣١٤.

وأمّا عبارة ابن شريح فهي: «ويجوز أن تبدلها ألفاً إذا كانت مفتوحة وقبلها فتحة.. وليس بالقياس». الكافي: ٣٠.

تنبيه: جاءت العبارة في المطبوع: (مكي وابن شريح قال) وهو تحريف؛ لأنه يوهم أن القول لابن شريح، وليس كذلك.

(٤) من (ت) فقط.

الأولى: مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿بِأَنَّهُۥ﴾، ﴿بِأَنَّهُمْ﴾، ﴿بِأَنَّكُمْ﴾، ﴿بِأَيِّ﴾، ﴿فَبِأَيِّ﴾، ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾، ﴿لِأَهَبَ﴾، ﴿لِأَنفُسِكُمْ﴾، ﴿لِآدَمَ﴾.

الثانيـة: مفتوحـة بعـد فـتح، نحـو: ﴿فَأَذَّنَ﴾، ﴿أَفَأَمِنَ﴾، ﴿أَفَأَمِنتُمْ﴾، ﴿كَأَنَّهُۥ﴾، ﴿كَأَنَّهُمْ﴾، ﴿كَأَنَّهُنَّ﴾، ﴿فَكَأَيِّن﴾، ﴿كَأَمْثَالِ﴾، ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾، ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ﴿سَأَصْرِفُ﴾.

الثالثـة: مكـسورة بعـد كـسر، نحـو: ﴿لَبِإِمَامٍ﴾، ﴿بِإِيمَانٍ﴾، ﴿بِإِحْسَانٍ﴾، ﴿لِإِيلَافِ﴾.

الرابعة: مكسورة بعد فتح، نحـو: ﴿فَإِنَّهُمْ﴾، ﴿فَإِنَّهُۥ﴾، ﴿فَإِمَّا﴾، ﴿وَإِمَّا﴾، ﴿أَءِذَا﴾، ﴿أَءِنَّا﴾.

الخامسة: مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿لِأُولَىٰهُمْ﴾، ﴿لِأُخْرَىٰهُمْ﴾.

السادسة: مـضمومة بعـد فـتح، نحـو: ﴿وَأُوحِيَ﴾، ﴿وَأُوتِينَا﴾، ﴿وَأُوتِيَتْ﴾، ﴿أَءُلْقِيَ﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿فَأُوَارِيَ﴾.

فتسهيل هذا القسم كالقسم قبله؛ يبدل في الصورة الأولى، وهـي المفتوحـة بعد الكسر، ياءً، ويسهّل / (بين بين) في الصور الخمس الباقية، إلَّا أنـه اختلـف عن حمزة في تسهيله، كالاختلاف في تسهيل المتوسط بغـيره مـن المتحـرك بعـد الـساكن، مـمـا اتـصل رسمـاً، نحـو ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقـرة: ٢١] و ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فسهّله الجمهور كما تقدم، وحقّقه جماعة كثيرون.

١/٤٣٩

وإن كان **المتوسط بغيره منفصلاً رسماً**؛ فإنه يأتي أيضاً[1] مفتوحاً، ومكسوراً، ومضموماً، وبحسب اتصاله بما قبله يأتي بعد ضمّ *، وكسر، وفتح، فيصير منه كالمتوسط بنفسه تسع صور:

الأولى: مفتوحة بعد ضمّ*[2]، نحو: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾ [يوسف: ٤٦]، ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ [البقرة: ١٣].

الثانية: مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ﴾ [مريم: ٥٨]، ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ﴾ [البقرة: ٦٧][3]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾ [النساء: ٥١].

الثالثة: مفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿إِنَّ أَبَانَا﴾ [يوسف: ٨]، ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤][4]، ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤].

الرابعة: مكسورة بعد ضمّ، نحو: ﴿يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ﴾ [الأحزاب: ٤٥]، ﴿مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿نَشَآءُ إِلَىٰٓ﴾ [الحج: ٥].

الخامسة: مكسورة بعد كسر، نحو: ﴿مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ [النور: ٣٣]، ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١].

---

(١) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٢) ما بين النجمتين سقط من: (ك).

(٣) جاءت في المطبوع ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الأعراف: ١٣٩] وهو خطأ.

(٤) في (س): «قال إبراهيم» وهو خطأ.

السادسة: مكسورة بعد فتح، نحو: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ﴿قَالَ إِنِّي﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿قَالَ[(١)] إِنَّهُ﴾ [البقرة: ٦٨] ﴿تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ﴾ [الحجرات: ٩].

السابعة: مضمومة بعد ضمّ، نحو: ﴿ٱلْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾ [التكوير: ١٣]، ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

الثامنة: مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٨٤] ﴿فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨] ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ﴿عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ [القصص: ٢٣].

التاسعة: مضمومة بعد فتح، نحو: ﴿كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠] ﴿هُنَّ أُمُّ﴾ [آل عمران: ٧] ﴿مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤] ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ [المؤمنون: ٤٤].

فسهَّل أيضاً هذا القسم مَن سهّل الهمز المتوسط المنفصل الواقع بعد حروف المدّ من العراقيين، وتسهيله كتسهيل المتوسط بنفسه من المتحرك بعد المتحرك؛ تُبدل المفتوحة منه بعد الضمّ واواً، وبعد الكسر ياء، وتسهّل (بين بين) في الصور[(٢)] السبع الباقية سواء.

---

(١) (قال) سقطت من المطبوع.

(٢) تصحفت في المطبوع بالسين المهملة.

فهذا جميع أقسام الهمز، ساكنه[١]، ومتحركه، ومتوسطه، ومتطرفه، وأنـواع تسهيله القياسيّ الذي اتفق عليه جمهور أئمة النحويّين والقراء.

وقد انفرد بعض النحّاة بنوع من التخفيف، وافقهـم عليـه بعـض القـرّاء، وخالفهم آخرون * وكذلك انفرد بعض القرّاء بنوع من التخفيف، وافقهم عليه بعض النحاة وخالفهم آخرون *[٢]، وشذَّ بعـض مـن / الفـريقين بـشيء مـن التخفيف لم يوافق عليه، وسنذكر ذلك كلّه مستوفى مبيّناً للصواب بحـول[٣] الله وقوّته. ١/ ٤٤٠

فمن القسم الأول: وهو الذي ذكـره بعـض النحـاة، إجـراءُ اليـاء والـواو الأصليين مجرى الزائدتين، فأبدلوا الهمزة بعدهما من جنسهما، وأدغموهمـا[٤] في المبدلة، من قسمي المتطرف والمتوسط المتصل، حكى سماع ذلـك مـن العـرب، يونس والكسائيّ، وحكاه أيضاً سيبويه لكنّه لم يَقسه فخصّه بالسماع، ولم يجعلـه مطّرداً[٥].

ووافق على الإبـدال والإدغـام في ذلـك جماعـة مـن القـراء، وجـاء أيـضاً منصوصاً عن حمزة، وبه قـرأ الـداني عـلى شـيخه أبي الفـتح فـارس، وذكـره في «التيسير» وغيره، وذكره أيضاً أبو محمد في «التبصرة» وأبو عبد الله بن شريح في

(١) كذا وما يليها بالهاء، وتصحفت في المطبوع بالتاء.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٣) تحرفت في المطبوع إلى (بحمد).

(٤) في المطبوع (أدغموها) بالإفراد، وهو خطأ.

(٥) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٨، جامع البيان: ١/ ق١٠٧.

«الكافي»، وأبو القاسم الشاطبيّ وغيرهم، وخَصَّه أبو علِيّ بن بليمة ﴿بِشَىْءٍ﴾ و ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ و ﴿مَوْبِلًا﴾ فقط، فلم يجعله مطّرداً.

ولم يذكر أكثر الأئمة من القرّاء والنّحاة سوى (النقل) كأبي الحسن بن غلبون، وأبيه أبي الطيب، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي الطاهر صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار الطّرسوسي، وأبي القاسم ابن الفحام، والجمهورُ، وهو اختيار ابن مجاهد وغيره، وهو القياس المطّرد إجماعاً.

وانفرد الحافظ أبو العلاء فخصّ جواز الإدغام من ذلك بحرف (اللين) ولم يجزه بحرف المدّ[1]، وكأنّه لاحظ كونه حرف مدّ؛ وحرفُ المد لا يجوز إدغامه، وهذا لا يخلّصه فيما إذا كان حرف المدّ زائداً؛ فإنه يجب إدغامه قولاً واحداً، نحو: ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ ﴿قُرُوٓءٍ﴾.

والجواب عن ذلك أن الإدغام فيه تقديريّ، فإنّا لما لفظنا بياء مشدّدة، وواوٍ مشدّدة؛ تخفيفاً للهمز، قدّرنا إبدال الهمزة بعد حرف المدّ وإدغام حرف المد في الهمز.

ونظير هذا إدغام أبي عمرو ﴿نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١] ﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فإنّ النطق فيه بياء وواو مشددتين، وكوننا سكّنا الياء والواو حتى صارا حرفي مدّ ثمّ أدغمناهما فيما بعدهما تقديري والله أعلم.

---

(١) غاية الاختصار: ١/ ٢٥٢.

وذكر بعض النحّاة الإبدال والإدغام في المنفصل نحو ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٣٥] ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [سبأ: ٥٢] وحكاه أبو عمر[١] في «الفَرْخ»[٢] عن بعض العرب ووافق/ على جواز ذلك من القرّاء أبو طاهر بن سوار، وأبو الفتح ابن شيطا، وأجاز نحاة الكوفيين أن تقع همزة (بين بين) بعد كل ساكن، كما تقع بعد المتحرك، ذكره الأستاذ أبو حيّان في «الارتشاف»، وقال: «هذا مخالف لكلام العرب» انتهى[٣].

١/ ٤٤١

وانفرد أبو العلاء الهَمَذاني من القرّاء بالموافقة على ذلك، فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مدّ، سواء كان متوسطاً بنفسه، أو بغيره فأجرى الواو والياء مجرى الألف، وسوّى بين الألف وغيرها؛ من حيث اشتراكهنّ في المدّ[٤].

قلت: وذلك ضعيف جدّاً، فإنهم إنما عدلوا إلى (بين بين) بعد الألف؛ لأنه لا يمكن معها النقل ولا الإدغام، بخلاف الياء والواو، والله أعلم.

على أن الحافظ أبا عمرو الداني حكى ذلك في ﴿مَوۡئِلٗا﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] وقال: إنه مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم[٥] وهو قريب في[٦] ﴿مَوۡئِلٗا﴾، من أجل اتّباع الرسم عند من يأخذ به، والله أعلم.

---

(١) كذا في (م) وهو الصواب، وفي بقية النسخ (عمرو) بواو، وهو خطأ، إذ المراد أبو عمر الجرمي، وتقدمت ترجمته ص: ٣٨١.

(٢) الفرخ: اسم كتاب، تقدم الكلام عنه ص: ٣٨١، وفي (ز) (الفرح) بالحاء المهملة، وفي (م) (الفرج) بالجيم، وكلاهما تصحيف.

(٣) الارتشاف: ١/ ٢٧٣، وانظر: شفاء العليل: ٣/ ١٠٨٧.

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٥٥.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٠٧-١٠٨.

(٦) في (س): «من» بدل «في».

وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل بعد الياء والواو إذا كانا حرفي مدّ، بحذف الهمزة، فيقولون في نحو: ﴿تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ﴾ [هود: ٣١] و ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى﴾ [يوسف: ١٠٨] ﴿تزدري عْينكم﴾ و ﴿أدعو لَى﴾، ولم يوافق على هذا التخفيف أحد من القراء.

وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقاً، ولم يفرّقوا بين (ميم جمع) ولا غيرها، ولم يوافقهم القرّاء على ذلك، فأجازوه في غير (ميم الجمع) نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] ﴿وَقُلْ إِنِّيٓ﴾ [الحجر: ٨٩]، لا في نحو ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] ﴿ذَٰلِكُمْ إِصْرِيۖ﴾ [آل عمران: ٨١]، فقال الإمام أبو الحسن السخاوي: لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا. انتهى.[1]

وهذا هو الصحيح الذي قرأنا به، وعليه العمل.

وإنما لم يجز (النقل) في ذلك؛ لأنّ ميم الجمع أصلها الضمّ، فلو حُرّكت بالنقل لتغيّرت عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به، ولذلك آثر مَن مذهبه (النقل) صلتَها عند الهمز؛ لتعود إلى أصلها ولا تحرّك بغير حركتها، كما فعل ورش وغيره، على أنّ ابن مهران ذكر في كتابه في «وقف حمزة» فيها مذاهب:

أحدها: نقل حركة الهمزة إليها مطلقاً، فتضمّ في نحو ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨] وتفتح في نحو ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠] وتكسر في نحو ﴿إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم﴾ [البقرة: ٩٣].

(١) فتح الوصيد: ١/ ق ١٠٣، وليس فيه عبارة: (عندنا).
انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٤٠٨.

الثاني: أنها تضمّ مطلقاً، ولو كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذراً من تحرّك / الميم بغير حركتها الأصلية[1]. ١/ ٤٤٢

قلت: وهذا لا يمكن في نحو ﴿عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا﴾ [سبأ: ٤٣] ﴿زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [الأنفال: ٢]؛ لأن الألف والياء حينئذ لا يقعان بعد ضمّة.

الثالث: ينقل في الضمّ والكسر دون الفتح؛ لئلّا تشتبه بالتثنية[2].

وأجاز بعض النحاة في الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف، وذلك نحو ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥] و ﴿يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ﴾ [النبأ: ٤٠] و ﴿دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥] و ﴿جُزۡءٞ﴾ [الحجر: ٤٤] فيقولون: (هذا الخبا) و(رأيت الخبا) و(مررت بالخبا)، و(هذا الدفي) و(رأيت الدفي) و(مررت بالدفي)، و(هذا الجزو) و(رأيت الجزو) و(مررت بالجزو) على سبيل الإتْباع، وهذا مسموع مطّرد، ذكره سيبويه وغيره.[3]

ولم يوافق على هذا أحدٌ من القراء إلّا الحافظ أبو العلاء؛ فإنه حكى وجها آخر في ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾؛ تبدل الهمزة ألفاً بعد النقل، فخصَّه بالمفتوحة.[4]

---

(١) قال الجعبري معقّباً عليه: «وهو بعيد». كنز المعاني: ٢/ ٤٧٥.

(٢) إبراز المعاني: ٢/ ٤٠٨-٤٠٩، كنز المعاني: ٢/ ٤٧٥-٤٧٦.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ١٧٧-١٧٩.

(٤) ما ذكره الحافظ أبو العلاء منسوبٌ قراءةً إلى ابن مسعود وعكرمة ومالك بن دينار، واستبعده لغةً أبو حاتم، وخُطِّئ في ذلك.

انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٥١، الكتاب: ٣/ ٥٤٥، إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٠٧-٢٠٨، البحر المحيط: ٧/ ٦٩.

وأجاز[١] بعضهم في نحو هذا أيضاً، النقلَ إلى الحرف فقط، فيقول: (هذا الخبُو) و(الدِّفو) و(الجزُو)، و(رأيت الخبَا) و(الدِّفَا) و(الجُزَا)، و(مررت بالخِبي) و(الدِّفِي والجُزِي)، ذكره ابن مالك في «تسهيله» مطّرداً، ولم يوافق عليه أحد من القراء.

وأجاز النّحاة في (كَمْأة) (كَمَاة)، بالنقل فقط والإبدال، وهو عند البصريّين شاذّ غير مطّرد، وحكاه سيبويه، وقال: هو قليل[٢]، وقاس عليه الكوفيّون؛ فيجيزون: «يسَالون» و«يجَارون» و«النشَاة» وحركة الساكن بالفتح في ذلك؛ هي حركة الهمزة، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، وقيل: أبدلوا الهمزة ألفاً فلزم انفتاح ما قبلها[٣].

ولم يوافق على ذلك أحد من القرّاء إلّا أبا العلاء الهمَذاني؛ فذكره وجهاً آخر، وقد ذكره كثير منهم في ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] فقط؛ من أجل أنها كتبت بالألف كما سيأتي.

وأجاز الكوفيّون وبعض البصريّين إبدال الهمزة على حسب إبدالها في الفعل، وروى الفرّاء، وأبو زيد؛ ذلك عن العرب[٤].

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (أجاب) بالباء بدل الزاي.

(٢) المؤلف ينقل هنا بواسطة أبي حيان، لتشابه الكلام عندهما: أما عبارة سيبويه فهي: ومثله: (وهو) والله أعلم. انظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٥، شرح الشافية: ٣/ ٤٠، الارتشاف: ١/ ٢٧٢، شفاء العليل: ٣/ ١٠٨٧.

(٣) انظر: الارتشاف: ١/ ٢٨٢.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٠-٤١، الارتشاف: ١/ ٢٧٢-٢٧٣، النكت الحسان: ١٨٧.

فمن أبدل منهم الهمزة في الفعل قال: (استهزيت)، مثل (استقضيت)، و(اتّكيت)، مثل (اكتريت)، و(أطفيت)، مثل (أوصيت)، وتقول من ذلك: (هؤلاء مستهزون)، مثل (مستقضون)، و(يستهزون)، مثل (يستقضون)، و(المتكون)، مثل (مكترون)، و(يطفون)، مثل (يوصون)، و(يَطَوْن)، مثل / (يَرَوْن)، فيبنون الكلمة على فعلها، فيجب حينئذ ضمُّ ما قبل الواو لذلك إن كان مضموماً، وليست هذه الضمّة ضمّة نقل؛ حتى يلزم من ذلك نقل حركة الهمزة إلى متحرك، كما توهّمه بعضهم.

١/ ٤٤٣

قال الزجاج:[1] أما (مستهزون) فعلى لغة من يبدل من الهمزة ياء في الأصل، فيقول في (استهزأ): (استهزيت)، فيجب على (استهزيت) (يستهزون)[2].

وكذا القول في ﴿مستهزين﴾، و﴿خاسين﴾، و﴿خاطين﴾، وهو عندهم صحيح مطّرد، وبه قرأ أبو جعفر فيما تقدّم، ومنه قراءته، وقراءة نافع: ﴿الصَّٰبُونَ﴾ [المائدة: ٧١] و ﴿الصَّٰبِينَ﴾ [البقرة: ٦١].

وقد وافق على ذلك في الوقف عن حمزة، كثير من أهل الأداء، وجاء منصوصاً عنه، فروى محمد بن سعيد البزاز[3] عن خلّاد، عن سليم، عن حمزة: أنه كان يقف ﴿مستهزُون﴾ بغير همز، ويضمّ الزاي، وروى إسماعيل بن

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٥٩٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٩٠.

(٣) بزاءين، أبو جعفر، مقرئ بارع، قرأ على خلف وخلاد، واختار من روايتيهما رواية يقرئ بها، روى عنه القراءة محمد بن إبراهيم السواق وغيره.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٤٤-١٤٥.

شدّاد[1]، عن شجاع، قال: كان حمزة يقف ﴿مستهزُون﴾ برفع الزاي من غير همز، وكذلك ﴿متّكون﴾، و﴿الخاطون﴾، و﴿مالون﴾، و﴿ليطفوا﴾ بغير همز في هذه الأحرف كلّها، وبرفع الكاف والفاء والزاي والطّاء.

وقال ابن الأنباري: أخبرنا إدريس، ثنا خلف، ثنا الكسائي، قال: ومَن وقف بغير همز قال: ﴿مستهزُون﴾ [البقرة: ١٣] برفع الزاي بغير مدّ، وكذلك ﴿لِيُطْفُوا﴾ [الصف: ٨] برفع الفاء[2]، وكذا ﴿ليواطُوا﴾ [التوبة: ٣٧] برفع الطاء وكذلك ﴿وَيَسْتَنبُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣] برفع الباء، ﴿فمالُون﴾ [الواقعة: ٥٣] برفع اللام، ونحو ذلك[3].

قلت: وهذا نص صريح بهذا الوجه، مع صحّته في القياس والأداء.

والعجب من أبي الحسن السخاوي ومن تبعه؛ في تضعيف هذا الوجه وإخماله، وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي:

ومستهزءون الحذفُ فيه ونحوُه وضمٌّ وكسرٌ قَبْلَ قِيلَ وأُخْمِلا

فحَمل ألف (أخملا) على التثنية، أي أنَّ ضمَّ ما قبل الواو وكسره حالة الحذف أُخملا يعني الوجهين جميعاً، ووافقه على هذا أبو عبد الله الفاسيّ، وهو وَهْمٌ بيّن، وخطأ ظاهر؛ ولو كان كذلك لقال: قيلا وأخملا.

(١) قال عنه الخطيب البغدادي: «يقال إنه كان أضبط الناس لقراءة حمزة، قرأ على سُلَيم، وروى عن سفيان ابن عيينة». تاريخ بغداد: ٦/ ٢٦٣.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (الطاء).

(٣) من قوله: روى محمد بن سعيد... إلى هنا، بنصّه في جامع البيان: ١/ ق١٠٩-١١٠، إلا أنه قدم رواية محمد بن سعيد على رواية ابن الأنباري.

والصواب أن الألف من (أجملا)؛ للإطلاق، وأن هذا الوجه من أصحّ الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف، وممّن نصّ على صحته صاحب «التيسير» في كتابه «جامع البيان» وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره.

وإنّما الخاملُ الوجهُ الآخر؛ وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً على / حاله على مراد الهمز، كما أجازه بعضهم، وحكاه خلف عن الكسائي، قال الداني: «وهذا لا عمل عليه».[1] قلت: فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإجمال، ولا يصحّ رواية ولا قياساً، والله أعلم. ١/٤٤٤

وذهب بعض النحاة إلى إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضمّ، حرفاً خالصاً، فتبدل في نحو: ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ [الأعلى: ٦]، و ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]. ياء، وفي نحو: ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨]، و ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٠] واواً، ونسب هذا على إطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش[2] النحويّ البصريّ؛ أكبر أصحاب سيبويه، فقال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»: هذا مذهب الأخفش النحويّ الذي لا يجوز عنده غيره[3]، وتبعه على ذلك الشاطبي، وجمهورُ النحاة على ذلك عنه.

والذي رأيته أنا في كتاب «معاني القرآن» له، أنه لا يجيز ذلك إلّا إذا كانت الهمزة (لام) الفعل نحو: (*مررت بأكمؤك)*[4] و ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾، وأمّا إذا كانت

(١) جامع البيان: ١/ق١١٠.
(٢) انظر: ترجمته ص: ١٤٢.
(٣) جامع البيان: ١/١٠٩.
(٤) ما بين النجمتين سقط من المطبوع، وجاء بدلاً منه: (نحو: سنقرئك) والمثال في معاني الأخفش: «نحو: مررت بأكمُؤٍ، ورأيت أكمواً».

(عين) الفعل نحو ﴿سُئِلَ﴾ أو من منفصل نحو ﴿يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤١] فإنه يسهلها (بين بين) كمذهب سيبويه[١]، والذي يحكيه عنه القراء والنحاة إطلاق الإبدال في النوعين، وأجازه كذلك عن حمزة في الوقف أبو العزّ القلانسيّ وغيره، وهو ظاهر كلام الشاطبي.

ووافق الحافظ أبو العلاء الهمَذاني على جواز الإبدال في المضمومة بعد كسر فقط مطلقاً؛ أي في المنفصل والمتصل، فاء الفعل ولامه، وحكى أبو العزّ ذلك في هذا النوع خاصة عن أهل واسط وبغداد، وحكى تسهيل[٢] (بين بين) عن أهل الشام ومصر والبصرة.

وحكى الأستاذ أبو حيّان النحويّ عن الأخفش الإبدال في النوعين، ثم قال: وعنه في المكسورة المضموم ما قبلها من كلمة أخرى التسهيل (بين بين)[٣]، فنصّ له على الوجهين جميعاً في المنفصل.

وذهب جمهور أئمّة القرّاء إلى إلغاء مذهب الأخفش في النوعين في الوقف لحمزة، وأخذوا بمذهب سيبويه في ذلك وهو؛ (التسهيل) بين الهمزة وحركتها، وهو مذهب أبي الطاهر صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، وأبي العباس المهدوي، وأبي طاهر بن سوار، وأبي القاسم بن الفحّام صاحب

---

(١) هذا الذي رآه المؤلف نقله الجرمي عن الأخفش نفسه.
انظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٤٤-٤٥، النكت الحسان: ١٨٣.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (وحي تشهيل).

(٣) الارتشاف: ١/ ٢٧١، وانظر شرح الشافية: ٣/ ٤٦.

١/٤٤٥ «التجريد» وأبي الطيّب بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر؛ ولم يرض مذهب / الأخفش ورَدَّ عليه في كتابه «وقف حمزة».

وذهب آخرون من الأئمّة إلى (التفصيل)، فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو: ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، و﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ وبمذهب سيبويه في نحو: ﴿سُئِلَ﴾، و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ونحوه لموافقته الرسم، كما سنوضّحه من التخفيف الرسمي، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني وغيره.

وذهب جماعة من النّحاة إلى جواز إبدال الهمزة المتطرفة في الوقف من جنس حركتها في الوصل؛ سواء كانت بعد متحرك أو بعد ساكن، وحكوا ذلك سماعاً عن غير الحجازيين من العرب؛ كتميم، وقيس، وهُذَيل وغيرهم، وذلك نحو: ﴿الْمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠]، و﴿النَّبَإِ﴾، و﴿وَيَدْرَؤُا﴾ [النور: ٨]، و﴿تَفْتَؤُا﴾، و﴿الْعُلَمَٰٓؤُا﴾، و﴿يَشَآءُ﴾، و﴿الْخَبْءَ﴾ فيقولون: جاء المَلَوْ، ومررت بالمِلِي، ورأيت الملا، وهذا نَبَوْ، وجئت بنبَي، وسمعت نبَا، وهؤلاء العلماو، ومررت بالعلماي، ورأيت العلما، وهذا الخبْو، ومررت بالخبْي، ورأيت الخبَا، وزيد يدرُو، ويفتُو، ويشاوُ، ولن يدرا ولن يفتا، ولن يشا؛ فتكون الهمزة (واواً) في الرفع، و(ياء) في الجر.

وأمّا في النَّصب فيتفق هذا التخفيف مع التخفيف المتقدّم لفظاً، ويختلفان تقديراً، وكذلك يتفق هذا التخفيف مع المتقدّم حالة الرفع إذا انضم ما قبل الهمز، وحالة الجر إذا انكسر نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و﴿مِن شَاطِئِ﴾ [القصص: ٣٠] ويختلفان تقديراً؛ فعلى التخفيف الأول تخفف بحركة ما قبلها، وعلى[1] هذا التخفيف بحركة نفسها.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: (حكى).

وتظهر فائدة الخلاف في الإشارة بالرَّوم والإشمام؛ ففي تخفيفها بحركة نفسها تأتي الإشارة، وفي تخفيفها بحركة ما قبلها تمتنع، ولا يعتدّ بالألف التي قبل الهمزة؛ لأنها حاجز غير حصين، فتقدّر الهمزة معها، كأنها بعد متحرك في سائر أحكامها.

ووافق جماعة من القراء على هذا التخفيف فيما وافق رسم المصحف، فما رسم منه بالواو وقف عليه بها، أو بالياء فكذلك، أو بالألف فكذلك، وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وغيره، واختيار الحافظ أبي عمرو كما أذكره.

والقسم الثاني الذي ذكره بعض القرّاء: التخفيفُ الرسمي، ذهب إليه جماعة من أهل الأداء؛ كالحافظ أبي عمرو الداني، وشيخه أبي الفتح فارس بن / أحمد، ١/٤٤٦ وأبي محمد مكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم الشاطبي، ومن تبعهم على ذلك من المتأخرين.

والمراد بالرسم: صورة ما كتب في المصاحف العثمانية، وأصلُ ذلك عندهم: أن سُلَيماً روى عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف[١].

ومعنى ذلك أن حمزة لا يألو[٢] في وقفه على الكلمة التي فيها همز اتّباع ما هو مكتوب في المصحف العثماني، المجمع على اتّباعه[٣].

---

(١) انظر: الإقناع: ١/ ٤٤٩.

(٢) أي: لا يدعه، ولا يزال يفعله، التاج (الو).

(٣) انظر ص: ١٥٢.

يعني: أنه إذا خفّف الهمز في الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقاً لخطّ المصحف؛ خفّفه به دون ما خالفه وإن كان أقيس، وهذا معنى قول الداني في «التيسير»: واعلم أن جميع ما يسهّله حمزة من الهمزات فإنما يراعي فيه خط المصحف دون القياس كما قدّمنا[1].

يعني بما قدَّمه قولَه قبل ذلك: فإن انضمّت؛ أي الهمزة، جعلتها[2] بين الهمزة والواو، نحو قوله: ﴿فَٱدْرَءُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، و ﴿يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾، و ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، و ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾، و ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤] وشبهه، ما لم تكن صورتها ياء نحو: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[3] و ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ و ﴿كَانَ سَيِّئُهُۥ﴾[4] وشبهه، فإنك تبدلها ياء مضمومة اتّباعاً لمذهب حمزة في اتّباع الخط عند الوقف على الهمز، وهو قول الأخفش؛ أعني: التسهيلَ في ذلك بالبدل. انتهى[5]، وهو في غاية من الوضوح.

ومعنى قوله: (دون القياس): أي المجرّد عن اتباع الرسم كما مثَّل به، وليس معناه؛ وإنْ خالف القياس، كما توهّمه بعضهم، فإن اتّباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية كما بيّنّا ونبيّن، ولا بدّ حينئذ من معرفة كتابة الهمز ليعرف ما وافق القياس في ذلك مما خالفه.

---

(١) التيسير: ٤١.

(٢) في (ت) «جعلها»، وكذلك هي في المطبوع.

(٣) في المطبوع: (قل أؤنبيكم) وهي زيادة ليست في النسخ ولا في التيسير.

(٤) من الآية (٣٨) الإسراء، وكتبت في التيسير المطبوع ﴿سيئةً﴾ وليس صواباً، مع أنها قراءة صحيحة لنافع وابن كثير وأبي عمرو.

(٥) التيسير: ٤٠-٤١.

فاعلم أن الهمزة؛ وإن كان لها مخرج يخصّها، ولفظ تتميز به، فإنه لم يكن لها صورة تمتاز بها[١] كسائر الحروف.

ولتصرّفهم فيها بالتخفيف إبدالاً، ونقلاً، وإدغاماً، و(بين بين)، كُتبت بحسب ما تخفَّف به، فإن كان تخفيفها ألفاً أو كالألف، كتبت ألفاً، وإن كان ياء أو كالياء، كتبت ياء، وإن كان واواً أو كالواو، كتبت واواً، وإن كان حذفاً بنقل أو إدغام أو غيره حُذِفَتْ ما لم تكن أوّلاً، فإن كانت أوّلاً كتبت ألفاً أبداً؛ إشعاراً بحالة الابتداء إذ[٢] كانت فيه، لا يجوز تخفيفها بوجه، هذا هو الأصل والقياس في العربيّة ورسم المصاحف، / وربّما خرجت مواضع عن القياس المطّرد لمعنى. ١/٤٤٧

فممَّا خرج من الهمز الساكن اللازم في المكسور ما قبله ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]، حذفت صورة همزتها وكتبت بياء واحدة، قيل: اكتفاء بالكسرة، والصواب: أن ذلك كراهة اجتماع المثلين؛ لأنها لو صُوِّرت لكانت ياء، فحذفت لذلك كما حذفت من ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿يُحْيِ﴾ [البقرة: ٧٣] ونحو ذلك لاجتماع المثلين[٣].

وكتب: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠] و ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم﴾ [الكهف: ١٦] في بعض المصاحف صورة الهمزة فيهما[٤] ألفاً، من أجل اجتماع المثلين، إذ لو حذفت لحصل الإجحاف من أجل[٥] أنَّ الياء قبلها مشدّدة، نصَّ على تصويرها ألفاً فيهما

---

(١) (بها) سقطت من المطبوع.
(٢) في المطبوع: (إذا)، وهو تحريف.
(٣) انظر: المحكم: ١٦٧، المقنع: ٥٦.
(٤) في المطبوع: (فيها).
(٥) في المطبوع: (فيهما) وهي زيادة ليست في النسخ.

وفي ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ و ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣] الغازي بن قيس[١] في «هجاء السُّنَّة» له[٢].

وقد أنكر الحافظ أبو عمرو الداني كتابة ذلك بألف، وقال: «إنه خلاف الإجماع».[٣]

وقال السخاويّ: «إن ذلك لم يَقُلْه أبو عمرو عن يقين، بل عن غلبة ظَنّ وعدم اطّلاع»، ثمّ قال: «وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي كما ذكره الغازي بن قيس».[٤]

قلت: وكذلك رأيتها أنا فيه، وقد نصَّ الشاطبي وغيره على رسم ﴿وَهَيِّئْ﴾ و ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ بياءين، والله أعلم.

وفي المضموم ما قبله ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] حذفت صورة الهمزة كذلك؛ لأنّها لو صوّرت لكانت واواً؛ فيجتمع المثلان أيضاً، كما حذفت في ﴿دَاوُۥدُ﴾ و ﴿وُۥرِيَ﴾[٥] و ﴿يَسْتَوُۥنَ﴾ لذلك.

وكذلك حذفت في ﴿رُءْيَاكَ﴾ و ﴿رُءْيَىٰ﴾ في جميع القرآن، فلم يكتب لها

---

(١) انظر ترجمته ص: ٣٣٨.

(٢) قال الشاطبي:

هيّء يهيّء مع السيّء بها ألف ... في يائه رسم الغازي وقد نكرا

العقيلة: ٣٥.

(٣) المقنع: ٥٧، وانظر: دليل الحيران: ٢٤١.

(٤) الوسيلة: ٣٩٠.

(٥) في المطبوع: (وروي)، وهو تصحيف.

أيضاً صورة؛ لأنها لو صوّرت في ذلك لكانت واواً والواو في الخطّ القديم الذي كتبت به المصاحف العثمانية قريبة الشكل بالراء، فحذفت لذلك، ويحتمل أن تكون كتبت على قراءة الإدغام، أو لتشمل القراءتين تحقيقاً وتقديراً، وهو الأحسن.

وفي المفتوح ما قبلها ﴿ فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ ﴾ [البقرة: ٧٢] حذفت صورة الهمزة منه، ولو صورت لكانت ألفاً، وكذلك حذفت الألف التي قبلها بعد الدال[١].

وإنّما حذفا اختصاراً وتخفيفاً، أو أنهما لو كتبا لاجتمعت الأمثال؛ فإن الألف التي بعد الفاء ثابتة بغير خلاف، تنبيهاً عليها لأنها ساقطة في اللفظ، بخلاف الآخرتين، فإنهما وإن حذفتا خطّاً، فإن موضعهما معلوم، إذ لا يمكن النطق بالكلمة / إلّا بهما[٢]. ١/٤٤٨

وقال بعض أئمتنا: في حذفهما تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب، ليقرأ القارئ بالإثبات في موضع الحذف، وبالحذف في موضع الإثبات إذا كان ذلك من وجوه القراءات.[٣]

وكذلك حذفت صورة الهمزة من ﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ [قٓ: ٣٠] في أكثر المصاحف تخفيفاً[٤].

---

(١) انظر المقنع: ٣٤.

(٢) انظر: مختصر التنزيل: ١/ ١٦٣.

(٣) قوله: «بعض أئمتنا» هو السخاوي، وهذا نص كلامه في الوسيلة: ١٩٣.

(٤) انظر: المقنع: ٣٤.

وكذلك ﴿ٱسۡتَـْجِرۡهُ﴾ و ﴿ٱسۡتَـْجَرۡتَ﴾ فيما ذكره أبو داود في «التنزيل»[١]، وكذلك ﴿يَسۡتَـْخِرُونَ﴾ يونس [٤٩] في الغيبة والخطاب[٢]، واستثنى بعضهم حرف الأعراف [٣٤].

وممّا خرج من الهمز المتحرك بعد ساكن غير الألف ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ في الثلاثة المواضع [العنكبوت: ٢٠، النجم: ٤٧، الواقعة: ٦٢] و ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ﴾ في الأحزاب [٢٠] و ﴿مَوۡئِلًا﴾ في الكهف [٥٨]، ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ في الرُّوم [١٠] و ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ في المائدة [٢٩] و ﴿لِيَسُـُٔواْ﴾ في سبحان [٧]، فصوّرت الهمزة[٣] في هذه الأحرف الخمسة وكان قياسها الحذف وأن لا تصور؛ لأن قياس تخفيفها النقل، ويلحق بها ﴿هُزۡؤاً﴾ [البقرة: ٦٧] على قراءة حمزة وخلف، و ﴿كُفۡؤاً﴾ [الإخلاص: ٤] على قراءتهما وقراءة يعقوب.

ف ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ كتبت بألف بعد الشين بلا خلاف لاحتمال القراءتين؛ فهي في قراءة أبي عمرو ومن معه ممن مدَّ؛ صورةُ المدّة، وفي قراءة حمزة ومن معه ممن سكَّن (الشين) صورةُ الهمزة[٤]

و ﴿يَسۡـَٔلُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٠] اختلفت المصاحف في كتابتها ففي بعضها بألف بعد السين، وفي بعضها بالحذف، فما كتبت فيه بألف فهي ك ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾؛

---

(١) انظر: مختصر التنزيل: ٣/ ٩٦٤-٩٦٥.

(٢) جاء الخطاب في هذه الكلمة في موضع واحد، وهو ﴿تَسۡتَـْخِرُونَ﴾ في سبأ [٣٠].

(٣) في (س): الهمزة ألفاً، وهو تحريف إذ المراد هو الإخبار عن تصويرها وعدمه، لا كيفية تصويرها، والله أعلم.

(٤) انظر: المقنع: ٤٩.

لاحتمال القراءتين؛ فإنه قرأها بتشديد السين والمدّ يعقوبُ من رواية رويس، وهي قراءة الحسن البصري، وعاصم الجحدري، وأبي إسحاق السَّبيعي، وما كتبت فيه بالحذف فإنها على قراءة الجماعة الباقين[١].

و ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] أجمع المصاحف على تصوير الهمزة فيه ياء؛ وذلك من أجل مناسبة رؤوس الآي قبلُ وبعدُ نحو ﴿مَّوْعِدًا﴾ و ﴿مَصْرِفًا﴾ و ﴿مَّوْبِقًا﴾، ومحافظة على لفظها.

و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] صورت الهمزة فيها ألفاً بعد الواو، وبعدها ياءٌ هي ألف التأنيث، على مراد الإمالة، ولما صورت ألف التأنيث لذلك ياء صورت الهمزة قبلها ألفاً إشعاراً بأنها تابعة لألف التأنيث في الإمالة[٢].

و ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩] صورت الهمزة فيه ألفاً، ولم تصوّر همزة متطرفة بغير خلاف بعد ساكن في غير هذا الموضع[٣].

١/٤٤٩ و ﴿لِيَسُوٓءَ﴾ [الإسراء: ٧] مثلها في قراءة حمزة ومن معه، وأمّا على / قراءة نافع ومن معه فإنّ الألف فيها زائدة، لوقوعها بعد واو الجمع، كما هي في ﴿قَالُوٓاْ﴾ [البقرة: ١١] وشبهه، وحذف إحدى الواوين تخفيفاً لاجتماع المثلين على القاعدة

و ﴿هُزُوًا﴾ و ﴿كُفُوًا﴾ فكتبتا على الأصل، بضمّ العين[٤] فصوّرت على القياس، ولم تكتب على قراءة من سكَّن تخفيفاً.

---

(١) انظر: المقنع: ١٠٠-١٠١.

(٢) انظر: المقنع: ٣٣.

(٣) انظر: المقنع: ٤٩.

(٤) أي الزاي من الأولى والفاء من الثانية، وهما على وزن فُعُل.

علـى أن هـذه الكلمات السبع لم تصوّر الهمزة فيها صريحاً إلا في ﴿مَوۡبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] قطعاً، وفي ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي﴾ [المائدة: ٢٩] في أقوى الاحتمالين.

وذكر الحافظ أبو عمرو الداني ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ في القصص [٧٦] مما صوّرت الهمزة فيه ألفاً؛ مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه على ذلك الشاطبي، فجعلها أيضاً مما خرج عن القياس.(١)

وليس كذلك؛ فإنّ الهمزة من ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ مضمومة، فلو صوّرت لكانت واواً كما صوِّرت المكسورة في ﴿مَوۡبِلًا﴾ ياء، وكالمفتوحة في ﴿تَبُوٓأَ﴾ و ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾.

والصواب أنَّ صورة الهمزة منها محذوف على القياس، وهذه الألف وقعت زائدة كما كتبت في ﴿يَعۡبَؤُاْ﴾ [الفرقان: ٧٧] و ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] و ﴿وَلُؤۡلُؤٗا﴾ [الحج: ٢٣] و ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦]، تشبيهاً بما زيد بعد واو الجمع، وهذا محتمل أيضاً في ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي﴾ والله أعلم.

وذكر بعضهم في هذا الباب ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧] و ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣١] وليس كذلك، فإنّ الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلّق لها بالهمز، بل تحتمل أمرين: إمّا أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير، وأبي جعفر؛ من روايتي البزي وابن وردان، كما تقدّم في باب الهمز المفرد، والأمر الثاني: أنه قصد بزيادتها أن يفرّق بين هذه الكلمات وبين

---

(١) المقنع: ٤٩، وقال في العقيلة: .... تنوأ بها قد صوِّرت إلفاً.... ص: ٣٣٣.

﴿يَيۡـَٔسِ﴾ و ﴿يَاْيۡـَٔسُواْ﴾ [الممتحنة: ١٣]؛ فإنها لو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك، ففرق بين ذلك بألف كما فرق بزيادة الألف في ﴿مِاْئَةَ﴾ للفرق بينه وبين ﴿مِنۡهُ﴾؛ ولتحتمل القراءتين أيضاً.

وكذلك زيادة الألف في: ﴿لِشَاْيۡءٍ﴾ في الكهف [٢٣] أو فيها وفي غيرها، وفي ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] لا مدخل لها هنا، والله تعالى أعلم.

وأمّا ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] فرسمت بواو واحدة لاجتماع المثلين، وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس وكذلك في ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٤].

والعجب من الشاطبي كيف ذكر ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ مما حذفت منه إحدى الواوين.

وكذلك حذف ألف ﴿قُرۡءَٰنًا﴾ في أَوّلي[1] يوسف [٢] والزخرف [٣] بعد الهمزة كما كتب في بعض المصاحف، فما حذف اختصاراً للعلم به فليس من/ هذا الباب، وكذلك حذف في بعضها من ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ﴾ في سبحان [١٠٦] و ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا﴾ في الزمر [٢٨] فكتب: ﴿قُرۡءَٰنًا﴾ كحذف غير ذلك من الألفات للتخفيف. ١/٤٥٠

وخرج من الهمز المتحرك بعد الألف من المتوسط أصل مطّرد، وكلمات مخصوصة، فالأصل المطّرد ما اجتمع فيه مثلان فأكثر وذلك في:

---

(١) في المطبوع: «أول»، وضبط الكلمة انفردت به (ك).

المفتوحةِ مطلقاً، نحو: ﴿نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]، ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤]، و ﴿دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، و ﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧، ١١٨] و ﴿خِطْـًٔا﴾ [الإسراء: ٣١].

وفي المضمومةِ إذا وقع بعد الهمزة واو، نحو: ﴿جَآءُوكُم﴾ [الأحزاب: ١٠] و ﴿يُرَآءُونَ﴾ [النساء: ١٤٢]. وفي المكسورة إذا وقع بعدها ياء، نحو: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]، و ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ [القصص: ٦٢] و ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ [الأحزاب: ٤] في قراءة حمزة كما تقدم، فلم يكتب للهمز في ذلك صورة، لئلّا يجمع بين صورتين.

والكلمات المخصوصة: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ في البقرة [٢٥٧]، و﴿أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ في الأنعام [١٢٨] وفيها [١٢١] ﴿لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ وفي الأحزاب [٦] ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم﴾ وفي فُصّلت [٣١] ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ فكتب في أكثر مصاحف أهل العراق محذوف الصورة، وفي سائر المصاحف ثابتاً.

وحكى ابن المنادي[١] وغيره أن في بعض المصاحف ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ في الأنفال [٣٤] محذوف أيضاً.

وأجمع المصاحف على حذف ألف البِنْية[٢] قبل الهمز في ذلك كلّه ونحوه، والله أعلم.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: «ابن المبارك».

(٢) يقصد ألف البناء، وهي ألف (تفاعل)، انظر: المحكم: ١٥٧.

وإنّما حذفت صورة الهمز من ذلك؛ لأنه لـمّا حذفت الألف من المخفوض، اجتمع الصورتان، فحذفت صورة الهمز لذلك، وحُمِل المرفوع عليه، وفي ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾؛ ليناسب ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤]، والله تعالى أعلم.

واختلف أيضاً في ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ الثلاثة الأحرف من يوسف [٧٤، ٧٥]، فحكى حذف صورة الهمزة فيها الغازي بن قيس في كتابه «هجاء السنة»، ورواه الداني في «مقنعه» عن نافع[(١)].

ووجهُ ذلك قُربُ شَبَه الواو من صورة الزاي في الخط القديم، كما فعلوا في ﴿ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٥] فحذفوا صورة الهمزة لشبه الواو بالراء، والله أعلم.

وأجمعوا على رسم ﴿تَرَٰٓءَا﴾ من قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ في الشعراء [٦١] بألف واحدة، واختلف علماؤنا في الألف الثابتة والمحذوفة، هل الأولى أو الثانية؟

فذهب الداني إلى أن المحذوفة / هي الأولى، وأن الثانية هي الثابتة[(٢)] ١/٤٥١ وَوُجِّه[(٣)] بثلاثة أوجه:

---

(١) رواه عن ابن غلبون بسنده إلى نافع قال: «﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾ [يوسف: ٧٤] ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ... فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [يوسف: ٧٥] كلهن فيه واو، يعني في الرسم. ثم قال الداني: وهذا الإسناد الصحيح.. المقنع: ٣٧-٣٨.

(٢) عبارة الداني: «يجوز أن تكون الأولى وأن تكون الثانية وهو أقيس عندي.» المقنع: ٢٤-٢٥.

(٣) في (س): (ووجهه).

أحدها: أن الأولى زائدة، والثانية أصلية، والزائد أولى بالحذف، والأصليّ أولى بالثبوت.

والثاني: أنهما ساكنان وقياسه تغيير الأولى.

والثالث: أن الثانية قد أُعلّت بالقلب، فلا تعلُّ ثانياً بالحذف، لئلّا يجتمع عليها إعلالان.

وذهب غيره إلى أن الثابتة هي الأولى، وأن الثانية هي المحذوفة، واستدلوا بخمسة أوجه:

أحدها: أن الأولى تدلُّ على معنى[1]، وليست الثانية كذلك، فحذفُها أولى.

والثاني: أن الثانية طرف، والطرف أولى بالحذف.

والثالث: أن الثانية حذفت في الوصل لفظاً، فناسب أن تحذف خَطّاً.

والرابع: أن حذف إحدى الألفين إنما سببه كراهة اجتماع المثلين، والاجتماع إنما يتحقق بالثانية، فكان حذفها أولى.

والخامس: أن الثانية لو ثبتت لرسمت ياء، لأنها قياسها؛ لكونها منقلبة عن ياء.

وأجابوا عن الأول: بأن الزائد إنما يكون أولى بالحذف من الأصليّ، إذا كانت الزيادة لمجرّد التوسع، وأما إذا كانت للأبنية فلا.

---

(١) هذا المعنى هو بناء (تفاعل) الذي يدل -إذا تقدم- على الاثنين والجماعة، أي على المشاركة. انظر: المحكم: ١٥٨-١٥٩.

وعن الثاني: بأنّا لم نحذف لالتقاء الساكنين؛ بل للمثلين، وأيضاً فقد غُيِّر الثاني لالتقاء الساكنين كثيراً.

وعن الثالث: بأن محلّ القلب اللّفظ، ومحلّ الحذف الخطّ، فلم يتعدّد الإعلال في واحد منهما.

وخرج من المتطرف بعد الألف كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة، فالمضمومة منها ثمان كلمات كتبت الهمزة فيها (واواً) بلا خلاف وهي:

﴿ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾ في الأنعام [٩٤] ﴿ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾ وفي الشورى [٢١] ﴿ أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ ﴾ و ﴿ نَشَٰٓؤُاْ ﴾[١] في هود [٨٧] ﴿ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ ﴾ و ﴿ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ ﴾[٢] في إبراهيم [٢١] ﴿ فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ ﴾ و ﴿ شُفَعَٰٓؤُاْ ﴾[٣] في الرُّوم [١٣] ﴿ مِّن شُرَكَآئِهِمۡ شُفَعَٰٓؤُاْ ﴾ و ﴿ دُعَٰٓؤُاْ ﴾[٤] في غافر [٥٠] ﴿ وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ و ﴿ ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ ﴾[٥] في الصافات [١٠٦] ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ ٱلۡمُبِينُ ﴾ وفي الدخان [٣٣] ﴿ بَلَٰٓؤٌاْ مُّبِينٌ ﴾ و ﴿ بُرَءَٰٓؤُاْ ﴾[٦] في الممتحنة [٤] ﴿ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ ﴾

---

(١) انظر: المقنع: ٦٤.

(٢) انظر: المقنع: ٦٤.

(٣) انظر: المقنع: ٦٤.

(٤) انظر: المقنع: ٦٤.

(٥) انظر: المقنع: ٦٤.

(٦) انظر: المقنع: ٦٥.

و ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾[1] في الأوَّلَيْنِ من المائدة [٢٩] ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ و [٣٣] ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾ وفي الشورى [٤٠] ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ﴾ وفي الحشر [١٧] ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

واختلف في أربع، وهي: ﴿جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ في الزمر [٣٤] و ﴿جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾ في طه [٧٦] و ﴿جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في الكهف [٨٨] وفي ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ في الشعراء [١٩٧] / و ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ في فاطر [٢٨]، وفي ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ﴾[2] في الأنعام [٥] والشعراء [٦]. ٤٥٢/١

فما كتب من هذه الألفاظ بالواو، فإن الألف قبله تحذف اختصاراً، وتلحق بعد الواو منه ألف، تشبيهاً بواو ﴿يَدْعُواْ﴾ [الحج: ١٢] و ﴿قَالُوٓاْ﴾ [البقرة: ١١]، وما لا يكتب فيه صورة الهمزة، فإن الألف فيه تثبت لوقوعها طرفاً.

والمكسورة صوّرت الهمزة فيه ياء في أربع كلمات بغير خلاف، وهي: ﴿مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِىٓ﴾ في يونس [١٥] ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ في النحل [٩٠] ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ﴾ في طه [١٣٠] و ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ في الشورى [٥١]، والألف قبلها ثابتة فيها، ولكن حذفت في بعض المصاحف من: ﴿تِلْقَآيِٕ نَفْسِىٓ﴾، ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾.

قال السخاوي: وقد رأيت في المصحف الشامي الألف محذوفة من ﴿تِلْقَآيِٕ

---

(١) انظر: المقنع: ٦٣.

(٢) المقنع: ٦٤-٦٥.

نَفۡسِيٓ﴾[١]، ومن ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ كما كتبت ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ بغير ألـف، وثابتـة في ﴿ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾ و ﴿وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[٢] انتهى.

واختلـف في ﴿بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ﴾ ﴿وَلِقَآيِٕ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ الحـرفين في الـرُّوم [٨، ١٦]، فنصَّ الغازي بن قيس على إثبات الياء فيهما.

وقال الداني: «ومـصاحف أهـل المدينـة عـلى مـا رواه الغـازي بـن قـيس بالياء[٣]».

وقال السخاوي: «وقد رأيت الحـرف الأوّل ﴿بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ﴾ مـن غـير يـاء، ورأيت الحرف الثاني ﴿وَلِقَآيِٕ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ بالياء[٤]».

وأمّا ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ فإنها كتبت في السور الثلاث [الأحزاب: ٤، المجادلة: ٢، الطلاق: ٤] ﴿إِلَىٰ﴾ على صورة (إلى) الجارّة؛ لتحتملها القراءات الأربع؛ فالألف حذفت اختصاراً، كما حذفت ﴿مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓ﴾، وبقيت صورة الهمزة عند من حذف الياء وحقّق الهمزة، أو سهّلها ‹بين بين›، وصورة الياء عند من أبدلها ياءٌ ساكنة، وأمّا عنـد[٥] حمزة، ومن معه[٦] ممّن أثبت الهمزة والياء جميعاً فحذفت إحدى الياءين لاجتماع الصورتين، والظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو الياء، والله أعلم.

---

(١) كذا كتبت في (س).

(٢) الوسيلة: ٣٩٥.

(٣) المقنع: ٥٤.

(٤) الوسيلة: ٣٩٥-٣٩٦.

(٥) في المطبوع: (عند وقف) وهي زيادة خطأ.

(٦) في (س) «تبعه».

وخرج من الهمز المتحرك المتطرّف المتحرك ما قبله بالفتح كلمات، وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة:

فالمضمومةُ عشرة؛ كتبت الهمزة فيه واواً، وهي: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ في يوسف [٨٥] ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ في النحل [٤٨]، و ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ و ﴿لَا تَظْمَؤُاْ﴾ كلاهما في طه [١١٩، ١٨] ﴿وَيَدْرَؤُاْ عَنْهَا﴾ في النور [٨] و ﴿يَعْبَؤُاْ﴾ في الفرقان [٧٧] و ﴿ٱلْمَلَؤُاْ﴾ في أول المؤمنين [٢٤]، وهو: ﴿فَقَالَ / ٱلْمَلَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ﴾ في قصة نوح، وفي ١/٤٥٣ المواضع الثلاثة في النمل وهي: ﴿ٱلْمَلَؤُاْ إِنِّيٓ﴾ [٢٩] و ﴿ٱلْمَلَؤُاْ أَفْتُونِي﴾[(١)] [٣٢] و ﴿ٱلْمَلَؤُاْ أَيُّكُمْ﴾ [٣٨]، و ﴿يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ﴾ في الزخرف [١٨] و ﴿نَبَؤُاْ﴾ في غير حرف (براءة) وهو في إبراهيم [٩] ﴿نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾ وكذلك في التغابن [٥] و ﴿نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ﴾ في صٓ [٦٧] و ﴿نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ فيها [٢١]، إلا أنه في بعض المصاحف كتب بغير واو، و ﴿يُنَبَّؤُاْ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ في القيامة [١٣] على اختلاف فيه، وزيدت الألف بعد الواو في هذه المواضع تشبيهاً بالألف الواقعة بعد واو الضمير.

والمكسورة موضع واحد صُوِّرت الهمزة فيه ياء وهي: ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ في الأنعام [٣٤] إلّا أن الألف زيدت قبلها، وقد قيل: إن الألف هي صورة الهمزة في ذلك، وأن الياء زائدة.

---

(١) تحرفت في المطبوع: (فتوانى).

والأوّل هو الأولى، بل الصواب؛ فإنّ الهمزة المضمومة من ذلك صوّرت واواً[1] بالاتفاق، فحمل المكسورة على نظيرها أصحّ.

وأيضاً فإنّ الألف زيدت قبل الياء رسماً في ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ من الكهف [٢٣] وفي ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] لغير موجب، فزيادتها هنا لموجب الفتحة بعد الهمزة أولى.

وأيضاً فإنّ[2] الكتّاب أجمعوا على زيادة الألف في ﴿مِاْئَةَ﴾ قبل الياء؛ ليفرّقوا بينها وبين ﴿مِنْهُ﴾، وحَمَل علماء الرسم الألف في ﴿يَاْيْـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧][3] على ذلك للفرق بينها وبين ﴿يَيْـَٔسُواْ﴾ [الممتحنة: ١٣] مع وجود القراءة بهذه الصورة، فحملها هنا للفرق بينها وبين ﴿بَنِيَ﴾ و ﴿نَبِيٍّ﴾ أولى، والله أعلم.

وتقدم ذكر ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾ في موضعي فاطر [٤٣]، وحكايةُ الغازي وغيره، أن صورة الهمزة فيه كتبت ألفاً على غير قياس، وإنكارُ الداني ذلك وأنها كتبت ياء على القياس[4].

---

(١) جاء في حاشية(ك): قوله: فإن الهمزة.. إلخ الأوجه الثلاثة، قد بسط هذه الأوجه خاتمة المحققين سيدي أحمد بن مبارك، ثم ردّها، ونصّه: وذهب الحافظ في «النشر» إلى أن الياء... الصورة، والألف زائدة، ورجّح على ذلك بثلاثة أمور:
أحدها: أنه كما زيدت الألف في ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] ونحوه، وصوّرت الواو، فكذلك يكون الألف في ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ [الأنعام: ٣٤] زائدة والياء صورة، والجامع أن كلاً منهما قياسه ألّا يصور ألفاً لتطرفه، فلما زادوها في الأول حكمنا بزيادتها في الثاني. أهـ.

(٢) في (س): (علماء الكتاب) ولعله تحريف وسبق قلم من الناسخ.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى ياء «يس».

(٤) انظر ص: ١٠٦١.

ووجه رسم ما تقدّم من مضموم المتطرف (واواً) ومكسوره (ياء)؛ تنبيهاً على وجه تخفيفها وقفاً كذلك على لغة من يقف عليه بذلك كما قدمنا.

وقيل: تقوية للهمزة في الخطّ، كما قويت في اللفظ بحرف المدّ.

وقيل: اعتناء ببيان حركتها.

وقيل: إجراءً للمتطرف مجرى المتوسط باعتبار وصله بما بعده، كما أجروا بعض الهمزات المبتدآت لذلك.

والأوّل هو الصواب؛ لظهور فائدته، وبيان ثمرته، والله تعالى أعلم.

وخرج من الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك أصل مطّرد، وهو ما وقع بعد الهمزة فيه / واو، أو ياء، فلم ترسم في ذلك صورة، وذلك نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، و ﴿وَالصَّابِءُونَ﴾، و ﴿فَمَالِءُونَ﴾، و ﴿وَيَسْتَنْبِءُونَكَ﴾، و ﴿لِيُطْفِءُواْ﴾، و ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، و ﴿يَطَءُونَ﴾ ونحو ﴿خَاسِءِينَ﴾، و ﴿وَالصَّابِءِينَ﴾، و ﴿مُتَّكِءِينَ﴾ وذلك إمّا لاجتماع المثلين؛ على القاعدة المألوفة رسماً، أو على لغة من يسقط الهمزة رأساً، أو لتحتمل القراءتين إثباتاً وحذفاً، والله أعلم. ١/٤٥٤

وكذلك حذفوها من ﴿سَيِّئَاتُ﴾ في الجمع نحو: ﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [محمد: ٢] و ﴿اجْتَرَحُواْ السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١] لاجتماع المثلين[1]، وعوّضوا عنها إثبات الألف؛ على غير قياسهم في ألفات جمع التأنيث، وأثبتوا صورتها في المفرد

---

(١) انظر: المقنع: ٥٦.

نحـو: ﴿سَيِّئَةً﴾، و ﴿سَيِّئًا﴾. وجَمَعـوا بـين صـورتها وألـف الجمـع في ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ[(١)]﴾ [الرحمن: ٢٤].

وخرج من ذلك الهمزة المضمومة بعد كسر، ما لم يكن بعدها واو، نحـو: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ﴾ و ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، فلم يرسم على مذهب الجادة بواو، بل رسم عـلى مذهب الأخفش باليـاء، ورسـم عكسه: ﴿سُئِلَ﴾ و ﴿سُئِلُوا﴾ عـلى مـذهب الجادة، ولم يرسم على مذهب الأخفش.

واختلف من المفتـوح بعـد الفـتح في ﴿وَٱطْمَأَنُّوا﴾ [يـونس: ٧] وفي ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [هود: ١١٩] أعني التـي قبـل النـون، وفي: ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمـر: ٤٥] فرسـمت في بعض المصاحف بالألف على القياس، وحذفت في أكثرها على غير قياس؛ تخفيفاً واختصاراً، إذ كان موضعها معلوماً.

وكذلك اختلفوا في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ و ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ في جميع القرآن، فكتب في بعض المصاحف بالإثبات، وفي بعضها بالحذف؛ إمّا على الاختـصار، أو على قراءة الحذف.

وذكر بعضهم الحذف في سورة (الدين)[(٢)] فقـط، وذكـره بعـضهم فيـه[(٣)]، وفي ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [الأنعـام: ٤٦] فقـط، والـصحيح إجـراء الخـلاف في الجميـع، والله أعلم.

---

(١) لم يذكر المؤلف الخلاف في ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ فقد قال الداني: «في مصاحف العراق بالياء من غير ألف وكـذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه...كأنهم لما حذفوا الألف أثبتوا الياء». المقنع: ٥٦-٥٧.

(٢) يقصد: الماعون.

(٣) في المطبوع: (فيها).

وأمّا ﴿وَنَا﴾ في سبحان [٨٣] وفصّلت [٥١]، فإنه رسم بنون وألف فقط ليحتمل القراءتين، فعلى قراءة من قدَّم حرف المد على الهمزة[١] ظاهر، وعلى قراءة الجمهور قُدِّرَ[٢] رسم الألف المنقلبة ألفاً، فاجتمع حينئذ ألفان، فحذف إحداهما، ولا شك عندنا أنها المنقلبة، وأن هذه الألف الثابتة هي صورة الهمزة كما سيأتي بيانه.

وكذلك ﴿رَءَا﴾ كتب في جميع القرآن براء وألف لا غير، والألفُ فيه صورة الهمزة كذلك، وكتب في موضعي النجم وهما: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [١١]، ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [١٨] بألف بعدها ياء، على لغة الإمالة، فجمع / في ذلك بين اللغتين، والله أعلم. ٤٥٥/١

وأمّا رسم ﴿مِائَةَ﴾ و ﴿مِائَتَيْنِ﴾ و ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ و ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ بالألف قبل الياء، فإنّ الألف في ذلك زائدة كما قدمنا، والياء فيه صورة الهمزة قطعاً.

والعجب من الداني والشاطبي ومن قلّدهما كيف قطعوا بزيادة الياء في ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ و ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾، فقال الداني في «مقنعه»: «وفي مصاحف أهل العراق وغيرها ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ و ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ حيث وقع بزيادة ياء بعد الهمزة»، قال: «وكذلك رسمها الغازي بن قيس في كتاب «هجاء السّنّة» الذي رواه عن أهل المدينة[٣]».

قال السخاوي: «وكذلك رأيته في المصحف الشامي[٤]».

---

(١) هم: أبو جعفر وابن ذكوان. انظر: تقريب النشر: ١٣٤.

(٢) في المطبوع (قد) بدون راء، وهو تحريف.

(٣) المقنع: ٥٤ وفيه: «مصاحف أهل المدينة وأهل العراق وغيرهما».

(٤) الوسيلة: ٣٩٣.

قلت: وكذلك في سائر المصاحف، ولكنها غير زائدة، بل هي صورة الهمزة، وإنما الزائدة الألف، والله أعلم.

وخرج من الهمز الواقع أوّلاً؛ كلمات لم تصوّر الهمزة فيه ألفاً كما هو القياس فيما وقع أوّلاً، بل صورت بحسب ما تخفف به حالة وصلها بما قبلها؛ إجراء للمبتدأة في ذلك مجرى المتوسطة، وتنبيهاً على جواز التخفيف جمعاً بين اللغتين.

فرسمت المضمومة في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥] بالواو بعد الألف، ولم ترسم في نظيرها ﴿أَءُنزِلَ﴾ ﴿أَءُلْقِيَ﴾، بل كتبا بألف واحدة للجمع بين الصورتين، وكذلك سائر الباب نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ﴿ءَأَنتُمْ﴾ ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ ﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾ ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾، وكذلك ما اجتمع فيه ثلاث ألفات لفظاً نحو ﴿ءَأَالِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] وكذلك ﴿أَءِذَا﴾ ﴿أَءِنَّا﴾، إلّا مواضع كتبت بياء على مراد الوصل، كما سنذكره.

ورسم ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] بواو، ثم وصل بهاء التنبيه لحذف ألفه، كما فعل في ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١].

ورسم ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في طه [٩٤] بواو ووصل بنون (ابن)، ثمّ وصلت ألف (ابن) بياء النداء المحذوفة الألف، فالألف التي بعد الياء هي ألف (ابن)، هذا هو الصواب، كما نصَّ عليه أبو الحسن السخاوي ونقله عن المصحف الشامي رؤية[1]، وكذلك رأيتها أنا فيه؛ غير أن بها أَثَرَ حَكٍّ؛ أظنّه وقع بعد السخاوي، والله أعلم.

---

(١) انظر: الوسيلة: ٤٠٧.

وهذا المصحف الذي ينقل عنه السخاوي ويشير إليه بالمصحف الشاميّ هو بالمشهد الشرقي الشمالي الذي يقال له مشهد علي بالجامع الأموي من دمشق المحروسة.

وأخبرنا شيوخنا الموثوق بهم أن هذا المصحف كان أوّلاً بالمسجد المعروف بالكوشك داخل دمشق، الذي جَدَّد / عمارته الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي رحمه الله، وأنّ السخاوي رحمه الله كان سبب مجيئه إلى هذا المكان من الجامع. ١/٤٥٦

ثمّ إني أنا رأيتها كذلك في المصحف الكبير الشاميّ الكائن بمقصورة الجامع الأمويّ، المعروف بالمصحف العثماني.

ثمّ رأيتها كذلك بالمصحف الذي يقال له الإمام بالديار المصرية، وهو الموضوع بالمدرسة الفاضلية، داخل القاهرة الـمُعِزِّيّة، وكتبت الهمزة من (أُمّ) في ﴿ٱبۡنَ أُمَّ﴾ في الأعراف [١٥٠] ألفاً مفصولة.

وأمّا ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ﴾ في الحاقة [١٩] فالهمزة فيه ليست من هذا الباب، فلم تكن كالهمزة في: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾، لأنّ همزة ﴿هَآؤُمُ﴾ متوسطة[1] حقيقة، لأنها تتمّة كلمة (هاء) بمعنى: (خذ)، ثم اتّصل بها ضمير الجماعة المتصل، و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ الهاء فيه للتنبيه دخلت على ﴿أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وعلى ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ [آل عمران: ١١٩] فتسهّل همزة ﴿هَآؤُمُ﴾ بلا خلاف (بين بين) ويوقف ﴿هَآؤُمُ﴾ على الميم بلا نظر.

---

(١) (متوسطة) سقطت من المطبوع.

وقد منع أبو محمد مكي الوقف عليها؛ ظنّاً منه أنّ الأصل (هاؤمو) بواو، وإنما كتبت على لفظ الوصل فحذفت لالتقاء الساكنين كما حذفت في ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] فقال: «لا يحسن الوقف عليه؛ لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل[١]».

وذكر الشيخ أبو الحسن السخاوي في (شرحه) معنى ذلك.

وذلك سهوٌ بيّن فإنّ الميم في ﴿هَآؤُمُ﴾ مثل الميم في ﴿أَنتُمْ﴾ الأصل فيهما الصلة بالواو على ما تقدم في قراءة ابن كثير وأبي جعفر، ورَسْمُ المصحف في جميع ذلك بحذف الواو فيما ليس بعده ساكن، فما بعده ساكن أولى، فالوقف على الميم لجميع القراء، وإذا كان الذي يصل ميم الجمع بواو في الوصل؛ لا يقف بالواو على الأصل، فما الظن بغيره؟ وهذا مما نَبّهَ[٢] عليه الأستاذ أبو شامة رحمه الله.

ورسم ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه [٧١] والشعراء [٤٩] في بعض المصاحف بالواو بعد الألف، وكذلك ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٥] فقطع الداني ومن تبعه بزيادة الواو في ذلك[٣]، وأنّ صورة الهمزة هو الألف قبلها، والظاهر أن الزائد في ذلك هو الألف، وأن صورة الهمزة هو الواو؛ كُتبت على مراد الوصل تنبيهاً على التخفيف.

---

(١) الكشف: ١/ ١٠١.

(٢) من قوله: «لأن همزة هاؤم متوسطة»... إلى هنا، هو كلام أبي شامة بحروفه. انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢٩-٣٠.

(٣) انظر: المقنع: ٥٩.

والدليل على ذلك زيادة الألف بعد اللام في نظير ذلـك وهـو ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١] ﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾ [التوبة: ٤٧]، وكذلك إذا خفّفنا الهمزة / في ذلـك فإنّـا نخفّفها بين الهمزة والواو، كما أنّا إذا خففناها في هذا نخففها بين الهمزة والألف، فدّل على زيادة الألف في كلّ ذلك، والله أعلم. ٤٥٧/١

نعم زيدت الواو بإجماع مـن أئمّـة الرسـم والكتابـة في ﴿أُوْلِيٓ﴾ [فاطر: ١]، للفرق بينها وبين ﴿إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] الجارّة، وفي ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥] للفرق بينها وبـين ﴿إِلَيۡكَ﴾ [البقـرة: ٩٩]، واطّـردت زيادتهـا في ﴿وَأُوْلُواْ﴾ و ﴿أُوْلَٰتِ﴾ و ﴿أُوْلَآءِ﴾؛ حملاً على أخواته.

وهي في ﴿يَٰٓأُوْلِي﴾ [البقرة: ١٩٧] تحتمل الزيادة، وهو الظاهر[1]؛ لزيادتها في نظائرهـا، وتحتمـل أن تكـون الـواو صـورة الهمـزة، كـما كتبـت في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقـرة: ٣١] وتكون الألفُ ألفَ (يا)، وهو بعيد لاطّراد حذف الألـف مـن (يـا) حرف النّداء، ولكن إذا أمكن الـحَمْلُ على عدم الزيادة بلا معارض، فهو أولى، والله أعلم.

ورسمت المكسورة في ﴿لَئِنۡ﴾ و ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ و ﴿حِينَئِذٍ﴾ياء موصـولة بـما قبلها؛ كلمة واحدة.

وكذلك صوّرت في ﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ في الأنعام [١٩] والنمـل [٥٥] والثـاني مـن العنكبوت [٢٩] وفصلت [٩] و ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ في الشعراء [٤١] و ﴿أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ﴾ في النمل [٦٧] و ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾ في الصافات [٣٦] و ﴿أَئِذَا مِتۡنَا﴾ في الواقعة [٤٧]،

---

(١) جاءت العبارة في (س): «تحتمل الزيادة كزيادتها».

وكـذلك رسـم ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ في يسٓ [١٩] و ﴿أَئِفْكًا﴾ في الـصافات [٨٦] في مـصاحف العـراق، ورسـما في غيرهـا بـألف واحـدة، وكـذلك سـائر البـاب، والله أعلم.

وأمّا ﴿أَئِمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢] فلـيس مـن هـذا البـاب، وإن كـان قـد ذكرهـا الشاطبي وغيره فيه[1]، فإن الهمزة فيه ليست أوّلاً؛ وإن كانت (فاء)، بل هي مثلها في (يئنّ) و(يئطّ)، وكذلك في ﴿بِئْسَ﴾ [الجمعة: ٥]، وإن كانت (عيناً) فرسمها ياء على الأصل، وهذا مما لا إشكال فيه، والله أعلم.

وحذفت الهمزة المفتوحة بعد (لام) التعريف من كلمتين:

إحداهما ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١]، وفي جميـع القـرآن، إجـراء للمبتدأة مجرى المتوسطة، وذلك باعتبار لزوم هذه الكلمة الأداة.

واختلف في الذي في سورة الجن وهو ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ [الجن: ٩] فكتب في بعضها بألف؛ وهذه الألف هي صورة الهمزة، إذ الألف التي بعدها محذوفة على الأصل اختصاراً.

والثانية ﴿لَـْيَكَةِ﴾ في الشعراء [١٧٦] وصٓ [١٣] رسمت في جميع المـصاحف بغير ألف بعد اللام وقبلها لاحتمال القـراءتين، فهـي عـلى قـراءة أهـل الحجـاز والشام ظاهرة تحقيقاً، وعلى قراءة الكوفـيِّين والبصريِّين / تحتمـل تقـديراً عـلى اللفظ ومراد النقل. ٤٥٨/١

---

(١) قال الشاطبي رحمه الله:

أئمة وأئن ذكرتمو وأئفــ ـــكاً بالعراق ولا نصّاً فيحتجرا

الوسيلة: ٤٠٩.

ورسم ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ في آل عمران [١٤٤] ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ في الأنبياء [٣٤] بياء بعد الألف، فقيل: إن الياء زائدة، والصوابُ زيادة الألف لما أذكره.

ورسم ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] و ﴿بِأَيِّيكُمُ﴾ [القلم: ٦] بألف بعد الباء، وبياءين بعدها، فقيل: إن الياء الواحدة زائدة، ولا وجه لزيادتها هنا.

والصواب عندي والله أعلم؛ أنّ الألف هي الزائدة؛ كما زيدت في ﴿مِاْئَةَ﴾ و ﴿مِاْئَتَيْنِ﴾، والياء بعدها هي صورة الهمزة؛ كتبت على مراد الوصل[1]، وتنزيلاً للمبتدأة منزلة المتوسطة بغيرها[2].

وأمّا ﴿بِـَايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] و ﴿بِـَايَـٰتِنَآ﴾ [البقرة: ٣٩] فرسم في بعض المصاحف بألف بعد الياء، وياءين بعدها، فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة.

وقال السخاوي: «وقد رأيته في المصاحف العراقية ﴿بآيية﴾ و ﴿بآييتنا﴾ بياءين بعد الألف، ولم أر فيها غير ذلك، ثمَّ رأيته في المصحف الشامي كذلك بياءين»، قال: «وإنما كتب ذلك على الإمالة، فصوّرت[3] الألف الممالة ياء،

---

(١) في (س): «الأصل».

(٢) في (س) وفي (ظ): «لغيرها» وفي البقية: «كغيرها».

(٣) جاء في حاشية (ك): قوله: فصوّرت الألف الممالة، يعني رسمت ياء، والألف قبلها صورة الهمزة، والياء بعدها هي الياء المفتوحة التي حذفت الألف بعدها، فيصير ثلاثة ألفات:
ألف صورة الهمزة، وألف ممال كتب ياء، وألف حذف بعد الياء المفتوحة.
فقول ابن الجزري في التصويب الأول، ولو قال الألف التي بعد الهمزة من ﴿بِـَايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] لا يصح؛ لأنه إن أراد بها الممالة حتى يكون هي المحذوفة فأي ألف حينئذ كتبت ياء على نية الإمالة، وأي وجه لكتب الياء بعدها عنها، وإن أراد الألف التي بعد الياء فهو المردود عنده، فالصواب هو التصويب الثاني. أهـ من المقالة الوافية في «شرح القصيدة الدالية» تأليف سيدي أحمد بن مبارك رحمه الله ونفعنا بعلومه. أهـ.

وحذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] و ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ [البقرة: ٣٩] كما حذفت من ﴿ءَايَـٰتُ﴾ [البقرة: ٢٥٢][1]». انتهى.

وقوله: «حذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿بِـَٔايَةٍ﴾» فيه نظر؛ لأنه ليس بعد الياء في ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ ألف، إنما الألف[2] بعد الياء في ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾، ولو قال: الألف التي بعد الهمزة في ﴿بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٢١]، والألف التي بعد الياء في ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾، لكان ظاهراً، ولعلّه أراد ذلك فسبق قلمه، أو لعلّه إنما رأى ﴿بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ﴾ الجمع مثل ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ وعليه يصح كلامه؛ ولكن سقط من الناسخ سِنَّةٌ، والله أعلم.

فهذا ما علمناه خرج من رسم الهمز عن القياس المطّرد، وأكثره على قياس مشهور، وغالبه لمعنى مقصود وإن لم يرد ظاهره، فلا بدّ له من وجه مستقيم، يعلمه من قدر للسلف قَدْرهم، وعرف لهم حقّهم.

وقد كان بعض الناس[3] يقول في بعض ما خرج عما عرفه من القياس: هو عندنا ممّا قال فيه عثمان رضي الله عنه: «أرى في المصحف[4] لحناً ستقيمه العرب بألسنتها[5]».

---

(١) الوسيلة: ٣٩٠.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (الألف التي بعد).

(٣) قوله: (بعض الناس): هو ابن المنادي رحمه الله، كما صرّح به الداني في المحكم: ١٨٥.

(٤) كذا بالإفراد في (س) و(ك).

(٥) المقنع: ١١٨-١٢١.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: ولا يجوز عندنا أن يرى عثمان رضي الله عنه شيئاً في المصحف يخالف رسم الكتابة ممّا لا وجه له فيها فيقرّه على حاله ويقول «إن في المصحف لحناً ستقيمه العرب بألسنتها»، ولو جاز ذلك لم يكن للكتابة معنىً ولا فائدة، بل كانت تكون وبالاً لاشتغال / القلوب بها. ٤٥٩/١

ثمّ قال: وعلّة هذه الحروف وغيرها من الحروف المرسومة في المصحف على خلاف ما جرى به رسم الكتاب من الهجاء، الانتقال من وجه معروف مستفيض إلى وجه آخر مثله في الجواز والاستعمال، وإنْ كان المنتقَل عنه أكثر استعمالاً.[١] انتهى.

والأثر فقد رواه الحافظ أبو بكر بن أبي داود بألفاظ مضطربة مختلفة، وكلّها منقطعة، لا يصحّ شيء منها.[٢]

وكيف يصحّ أن يكون عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في مصحف؛ جُعِل للناس إماماً يقتدى به، ثم يتركه لتقيمه العرب بألسنتها، ويكون ذلك بإجماع من الصحابة، حتى قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لو ولّيت من المصاحف ما ولّي عثمان لفعلت كما فعل»[٣].

وأيضاً فإن عثمان رضي الله عنه لم يأمر بكتابة مصحف واحد، إنما كتب بأمره عدة مصاحف، وَوجَّه كُلًّا منها إلى مِصْرٍ من أمصار المسلمين.

---

(١) المحكم: ١٨٥-١٨٦.
(٢) المقنع: ١١٩.
(٣) المقنع: ١١٨، وانظر ص: ٢٧.

فماذا يقول أصحاب هذا القول فيها؟ أيقولون إنه رأى اللّحن في جميعها متفقاً عليه؛ فتركه لتقيمه العرب بألسنتها؟ أم رآه في بعضها؟

فإن قالوا: في بعض دون بعض؛ فقد اعترفوا بصحّة البعض، ولم يذكر أحدٌ منهم ولا من غيرهم، أن اللحن كان في مصحف دون مصحف، ولم تأت المصاحف مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءات وليس ذلك بلحن.

وإن قالوا: رآه في جميعها، لم يصحّ أيضاً فإنه يكون مناقضاً لقصده في نصب إمام يقتدى به على هذه الصورة، وأيضاً: فإذا كان الذين تولّوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك؛ وهم سادات الأمة وعلماؤها، فكيف يقيمه غيرهم[١].

وإنّما قصدنا استيعاب ما رسم في ذلك مما يتعلق بالهمز؛ لأنّا لما أتينا على تخفيفه[٢] على مذاهب أهل العربية، وكان منه ما صحّ نقلاً، وما لا يصحّ تعيّن أن نأتي على رسم الهمز لنذكر ما صحّ أيضاً مما لا يصحّ، فإنّ الذين أثبتوا الوقف بالتخفيف الرسمي، اختلفوا في كيفيته اختلافاً شديداً؛ فمنهم من خصّه بما وافق منه[٣] التخفيف القياسي ولو بوجه، كما ذهب إليه محمد بن واصل، وأبو الفتح فارس بن أحمد، وصاحبه أبو عمرو الداني، وابن شريح، ومكّي والشاطبي وغيرهم.

---

(١) قال الزمخشري: «وهم -الصحابة- كانوا أبعد همّة في الغيرة على الإسلام، وذبّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها مَن بعدهم، وخَرقاً يَرْفوه من يلحق بهم.» بواسطة التحرير والتنوير: ٦/ ٣٠.

(٢) تصحفت في المطبوع بالمهملة والقافين.

(٣) (منه) سقطت من (ت) والمطبوع.

١/ ٤٦٠ فعلى قول هؤلاء / إذا كان في التخفيف القياسي وجه راجح، وهو مخالف ظاهر الرسم، وكان الوجه الموافق ظاهرَه مرجوحاً؛ كان هذا الموافق الرسم هو المختار؛ وإن كان مرجوحاً، باعتبار التخفيف القياسي.

فقد يكون ذلك بالواو المحضة نحو ﴿يَعۡبَؤُاْ﴾ [الفرقان: ٧٧] و ﴿ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ﴾ [الصافات: ١٠٦] و ﴿هُزُوٗا﴾ و ﴿كُفُوًا﴾ مما كتب بالواو.

وقد يكون بالياء المحضة، نحو ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] و ﴿وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾ [طه: ١٣٠] مما كتب بالياء.

وقد يكون بالألف نحو ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] مما كتب بألف.

وقد يكون (بين بين) نحو ما مثّلنا به عند مَن وقف عليه بالرَّوم الموافق للمصحف كما سيأتي، ونحو ﴿سَنُقۡرِئُكَ﴾ [الأعلى: ٦] و ﴿سَيِّئُهُۥ﴾ [الإسراء: ٣٨] و ﴿يُنَبِّئُكُم﴾ [الأنعام: ٦٠][1]، ونحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٩] عند جمهورهم، ونحو ﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤] و ﴿يَوۡمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] ونحو ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] و ﴿مَوۡئِلٗا﴾ [الكهف: ٥٨] على رأي.

وقد يكون بالحذف نحو: ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأنعام: ١٠] و ﴿ٱلۡمُنشِـُٔونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] و ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] و ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: ٣١] و ﴿دُعَآءٗ﴾ و ﴿وَنِدَآءٗ﴾ [البقرة: ١٧١] و ﴿مَلۡجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧].

---

(١) ﴿ينبئكم﴾ سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

وقد يكون بالنقل نحو ﴿أَفْئِدَةً﴾ [إبراهيم: ٣٧] و ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] و ﴿الظَّمْئَانُ﴾ [النور: ٣٩].

وقد يكون بالنقل والإدغام نحو ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] و ﴿سُوءًا﴾ [الأحزاب: ١٧].

وقد يكون بالإدغام نحو ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] و ﴿وَتُئْوِي﴾ [الأحزاب: ٥١] ونحو ﴿رُءْيَاكَ﴾ و ﴿الرُّءْيَا﴾ عند بعضهم.

وهذا هو الرسميّ[1] القويّ، وقد يقال له: الصحيح، وقد يقال: المختار.

قال أبو عبد الله بن شريح في «كافيه»: الاختيار عند القرّاء الوقف لحمزة على المهموز بتسهيلٍ لا يخالف المصحف[2].

وقال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»: وقد اختلف علماؤنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف مرسوماً في المصحف على نحو حركته كقوله ﴿فَقَالَ الْمَلَؤُا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وهو الحرف الأوّل من سورة المؤمنين [٢٤]، وكذلك الثلاثة الأحرف من النمل [٢٩، ٣٢، ٣٨]، وكذلك ﴿تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥] و ﴿نَشَٰٓؤُا﴾ [هود: ٨٧] وما أشبهه؛ ممّا صورت الهمزة فيه (واواً) على حركتها أو على مراد الوصل، وكذلك: ﴿مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] وشبهه؛ مما رسمت فيه (ياء) على ذلك أيضاً.

---

(١) في المطبوع: (الرسم).

(٢) الكافي: ٣٥.

فقال بعضهم: تسهّل الهمزة في جميع ذلك على حركة ما قبلها، فتُبدَل ألفاً ساكنة حملاً على سائر نظائره؛ وإن اختلفت صورتها فيه، إذ ذلك هو القياس، قال: وهذا[١] كان مذهب شيخنا أبي الحسن رحمه الله.

وقال آخرون: تسهَّل الهمزة في ذلك بأن تبدل بالحرف الذي منه حركتها، موافقة على رسمها؛ تبدل واواً ساكنة في قوله ﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [المؤمنون: ٢٤] وبابه / ١/ ٤٦١ وتبدل ياء ساكنة في قوله ﴿مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] ونحوه، قال: وهذا كان مذهب شيخنا أبي الفتح رحمه الله قال: وهو اختياري أنا، وإن كان المذهب الأول هو القياس، فإن هذا أولى من جهتين:

أحدهما: أن أبا هشام[٢] وخلفاً رويا عن حمزة نصّاً[٣] أنه كان يتبع في الوقف على الهمزة خطّ المصحف؛ فدلّ على أن وقفه على ذلك كان بالواو وبالياء على حال رسمه دون الألف لمخالفتهما إياه.

والجهة الثانية: أن خلفاً قد حكى ذلك عن حمزة منصوصاً، ثم حكى[٤]

---

(١) في المطبوع: (وكان هذا) وما في النسخ موافق لقول الداني في جامعه.

(٢) في (ز) «هاشم» وهو تصحيف، والمراد الرفاعي، تقدمت ترجمته ص: ٦٣٨.

(٣) في (س) و(ظ) و: «أيضاً» وهو تحريف، والمثبت من (ت) و(ز) وهو الموافق لجامع البيان.

(٤) أي الداني، وحكايته بسنده إلى خلف، قال: «كان حمزة يشمّ الياء في الوقف ما كان فيه ياء مثل ﴿نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] و ﴿تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ﴾ [يونس: ١٥] و ﴿وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] و ﴿وَمِنْ ءَانَآئِ ٱلَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠] روى محمد بن الجهم عن خلف عن سليم عن حمزة أنه كان يقف ﴿يَعْبَؤُا۟﴾ [الفرقان: ٧٧] و ﴿تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥] و ﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [المؤمنون: ٢٤] و ﴿وَيَدْرَؤُا۟﴾ [النور: ٨] بالواو في غير إشارة إلى الهمزة.».

جامع البيان: ١/ ق١٠٥.

ذلك، ثمّ قال: وهذه الكلم في المصاحف مرسومة بالياء والواو، ومع هاتين الجهتين فإن إبدال الهمزة بالحرف الذي منه حركتها دون حركة ما قبلها في الوقف خاصة في نحو ذلك؛ لغة معروفة حكاها سيبويه وغيره من النحويّين.

قال سيبويه: يقولون في الوقف: هذا ‹الكلَوْ›، فيبدلون من الهمزة واواً، ومررت ‹بالكَلَيْ›، فيبدلون منها ياء، ورأيت (الكَلا)، فيبدلون منها ألفاً، حرصاً على البيان. وقال؛ يعني سيبويه: وهم الذين يحققون في الوصل[1].

قال الداني: فوجب[2] استعمال هذه اللغة في مذهب هشام وحمزة، في الكلم المتقدمة؛ لأنهما من أهل التحقيق في الوصل كالعرب الذين جاء عنهم ذلك[3] انتهى.

وقال أيضاً: وقد اختلف أهل الأداء في إدغام الحرف المبدل من الهمزة، وفي إظهاره في قوله: ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيۡكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] وفي قوله ﴿وَرِءۡيٗا﴾ [مريم: ٧٤] فمنهم من رأى إدغامه موافقة للخطّ، ومنهم من رأى إظهاره لكون البدل عارضاً، فالهمزة في التقدير والنية، وإدغامُها ممتنع.

قال: والمذهبان في ذلك صحيحان، والإدغام أولى لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة في قوله ﴿وَرِءۡيٗا﴾ ولموافقته رسم المصحف الذي جاء عنه اتباعه عند الوقف على الهمز[4].

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٧٧-١٧٩، وكلام سيبويه داخل ضمن النقل عن الداني.

(٢) في (ت): «فواجب»، وكذا في المطبوع.

(٣) جامع البيان: ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٤) هنا نهاية كلام الداني، انظر: جامع البيان: ١/ ق١٠٥/ ب -١٠٧/ أ.

ومنهم من عمَّم في التخفيف الرسمي فأبدل الهمزة بما صوّرت به، وحذفها فيما حذفت فيه، فيبدلها واواً خالصة في نحو: ﴿رؤف﴾ [النور: ٢٠] ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] و ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ [مريم: ٨٣] و ﴿شُرَكَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٢٢] ﴿يَذْرَؤُكُمْ [١]﴾ [الشورى: ١١] و ﴿نِسَآؤُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] و ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨] و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ويبدلها (ياء) خالصة في نحو: ﴿تَٰٓئِبَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥] ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥] و ﴿نِسَآئِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣] و ﴿أَبْنَآئِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣] و ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥] و ﴿جَآئِرٌ﴾ [النحل: ٩] و ﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿وَلَئِنْ﴾ [هود: ٨]، ويبدلها ألفاً خالصة في نحو: ﴿سَأَلَ﴾ [المعارج: ١] و ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ [هود: ٧١] و ﴿سَأَلَهُمْ﴾ [الملك: ٨] و ﴿بَدَأَكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩] / ﴿وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، وحذفها في نحو: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤] ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤] ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ويقول في ﴿فَٱدَّٰرَءْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] (فادارتم)، وفي ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ (امتلت) وفي ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ (اشمازّت) و(اشمزّت)، وفي ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (أنذرتهم) وفي ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ (المَوْدة) على وزن (المَوْزة).

١/٤٦٢

ولا يبالون ورد ذلك على قياس أم لا، صحّ ذلك في العربية أم لم يصح، اختلّت الكلمة أم لم تختلّ، فسد المعنى أو لم يفسد.

وبالغ بعض المتأخرين من شرّاح «قصيدة» الشاطبي في ذلك، حتى أتى بما لا يحلّ ولا يسوغ، فأجاز في نحو: ﴿رَأَيْتَ﴾ و ﴿سألت﴾: (رايت) و(سالت)،

---

(١) تصحفت في المطبوع بالدال المهملة، وليست في القرآن.

فجمع بين ثلاثة سواكن، ولا يسمع هذا إلا في اللسان الفارسيّ، وأجاز في نحو: ﴿يَجْـَٔرُونَ﴾ (يجْرون) و ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٠] (يَسْلون) فأفسد المعنى وغيّر اللفظ، وفي (برآء) (بُرَوا) فغيّر المعنى وأفسد اللفظ، وأتى بما لا يسوغ.

ورأيت فيما ألّفه ابن بَصْخان في (وقف حمزة) أن قال: وما رسم منه بالألف وقف عليه بها نحو: ﴿وَأَخَاهُ﴾، ﴿بِأَنَّهُمْ﴾، وكنت أظنّ أنه إنّما قال ﴿فَإِنَّهُمْ[1]﴾ [الصافات: ٦٦] على ما فيه، حتى رأيته بخطّه ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [التوبة: ٦] فعلمت أنه يريد أن يقال في الوقف ﴿بَانَّهم﴾ فيفتح الباء التي قبل الهمزة، إذ لا يمكن أن ينطق بالألف بعدها إلا بفتحها، ثم يمدّ على الألف من أجل التقاء الساكنين.

وهذا كلّه لا يجوز، ولا صحّ نقله، ولا ثبتت روايته عن حمزة ولا عن أحد من أصحابه، ولا عمّن نقل عنهم، ويقال له: الرسميّ، وقد يقال له: الشاذ، وقد يقال له: المتروك، على أن بعضه أشدّ نكراً من بعض.

فأمّا إبدال الهمزة ياء في نحو: ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿جَآئِرٌ[2]﴾ [النحل: ٩] و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، وواواً في نحو: ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] و ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨] فإنني تتبعته من كتب القراءات ونصوص الأئمة، ومن يعتبر قولهم فلم أر أحداً ذكره، ولا نص عليه، ولا صرّح به، ولا أفهمه كلامُه، ولا دلّت عليه إشارته، سوى أبي بكر بن مهران، فإنه ذكر في كتابه في

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (فاتهم) بالتاء الفوقية المثناة.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (جابر) بالموحدة من أسفل.

(وقف حمزة) وجهاً في نحو: ﴿تَبَيَّنَتِ﴾ [التحريم: ٥] بإبدال الياء، وفي نحو: ﴿رؤف﴾ [التوبة: ١١٧] بإبدال الواو، ورأيت أبا علي الأهوازي في كتابه «الاتضاح» حكى هذا عن شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، وقال: «لم أر أحداً ذكره ولا حكاه من جميع من لقيت غيره».

قلت: ثمّ إني راجعت / كتاب الطبري وهو «الاستبصار»، فلم أره حكى في جميع ذلك سوى (بين بين) لا غير. ٤٦٣/١

والقصدُ: أنّ إبدال الياء والواو محضتين في ذلك؛ هو مما لم تجزه العربية، بل نصّ أئمتها على أنه من اللحن الذي لم يأت في لغة العرب؛ وإن تكلمت به النَّبَط، وإنما الجائز من ذلك هو (بين بين) لا غير، وهو الموافق لاتّباع الرسم أيضاً، وأمّا غير ذلك فمنه ما ورد على ضعف، ومنه ما لم يرد بوجه، وكلّه غير جائز في[1] القراءة؛ من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة فيه، فهو من الشاذ المتروك الذي لا يعمل به، ولا يعتمد عليه والله أعلم، وسيأتي النصّ في كلّ فرد فرد، ليعلم الجائز من الممتنع، والله الموفق.

وذهب جمهور أهل الأداء إلى القول بالتخفيف القياسي؛ حسبما وردت الرواية به دون العمل بالتخفيف الرسمي، وهذا الذي لم يذكر ابن سوار، وابن شيطا، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو الكرم الشهرزوري، والحافظ أبو العلاء، وسائر العراقيين، وأبو الطاهر بن خلف، وشيخه أبو القاسم الطرسوسي، وأبو عليّ المالكي، وأبو الحسن بن

---

(١) في (ظ) و(ت) والمطبوع: «من».

غلبون، وأبو القاسم بن الفحّام، وأبو العباس المهدويّ، وأبو عبد الله بن سفيان، وغيرهم من الأئمة سواه، ولا عدلوا إلى غيره.

بل ضعَّف أبو الحسن بن غلبون القول به، ورَدَّ على الآخذين بـه، ورأى أن ما خالف جادة القياس لا يجوز اتباعه، ولا الجنوح إليـه، إلا بروايـة صـحيحة، وأنها في ذلك معدومة[١]، والله أعلم.

تنبيهات

الأول: يجوز الرَّوم والإشمام فيما لا تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مدّ، وذلك أربعة أنواع:

أحدها: ما ألقي فيه حركة الهمزة على الساكن؛ نحو: ﴿دِفْءٌ﴾ و ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ و ﴿سُوٓءَ﴾ و ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ و ﴿شَيْءٍ﴾ و ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾.

والثاني: ما أبدل الهمـزة فيـه حرفـاً وأدغـم فيـه مـا قبلـه، نحـو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾ و ﴿بَرِيٓءٌ﴾، ونحو: ﴿شَيْءٍ﴾[٢] و ﴿سُوٓءَ﴾ عند من روى فيه الإدغام.

والثالث: ما أبدلت فيه الهمزة المتحركة واواً / أو ياء بحركـة نفسها، عـلى التخفيف الرسميّ،نحو: ﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾ و ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟﴾ و ﴿مِن نَّبَإِى۟﴾ و ﴿وَإِيتَآئِ﴾. ١/٤٦٤

والرابع: ما أبدلت فيه الهمزة المكسورة بعد الضمّ واواً، أو المـضمومة بعـد الكسر ياء، وذلك على مذهب الأخفش، نحو ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ و ﴿يُبْدِئُ﴾[٣].

---

(١) لم أجد ذكر هذا الرأي في التذكرة، فلعله في كتابه الوقف لحمزة وهشام.

(٢) في (س) ﴿سِيٓءَ﴾ وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: (يبتدئ)، وهو تحريف وليس في القرآن.

فأمّا ما يبدل حرف مدّ فلا روم فيه ولا إشمام، وهما نوعان كما قدّمنا في الباب:

أحدهما: ما تقع الهمزة فيه ساكنة بعد متحرك، سواء أكان سكونها لازماً نحو: ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾ و ﴿نَبِّئۡ﴾ أم عارضاً نحو: ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ و ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ و ﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾.

والثاني: أن تقع ساكنة بعد ألف نحو: ﴿يَشَآءُ﴾ و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ و ﴿مِن مَّآءٍ﴾؛ لأنّ هذه الحروف حينئذ سواكن لا أصل لها في الحركة؛ فهنّ مثلهنّ في: ﴿يَخۡشَىٰ﴾ و ﴿يَدۡعُوٓاْ﴾ و ﴿يَرۡمِ﴾.

الثاني: يجوز الرَّوم في الهمزة المتحركة المتطرفة إذا وقعت بعد متحرك أو بعد ألف؛ إذا كانت مضمومة أو مكسورة كما سيأتي في بابه، وذلك نحو: ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ و ﴿يُنشِئُ﴾ و ﴿ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ و ﴿شَٰطِيِٕ﴾ و ﴿لُؤۡلُؤٌ﴾ و ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ﴾ و ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ و ﴿سَوَآءٌ﴾ و ﴿يَشَآءُ﴾ و ﴿إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ و ﴿مِن مَّآءٍ﴾ فإذا رمت حركة الهمزة في ذلك سهلّتها (بين بين) فتنزّل النطق ببعض الحركة؛ وهو الرَّوم، منزلة النطق بجميعها فتسهّل، وهذا مذهب أبي الفتح فارس، والداني، وصاحب «التجريد» والشاطبيّ، والحافظ أبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط، وكثير من القرّاء، وبعض النحاة، وأنكر ذلك جمهورهم وجعلوه مما انفرد به القراء، قالوا: لأن سكون الهمزة في الوقف يوجب فيها الإبدال؛ حملاً[1] على الفتحة التي قبل الألف، فهي تخفّف تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك، وكذلك[2] ضعّفه أبو العزّ القلانسي.

/٤٦٤

(١) (حملاً) سقطت من (ظ) وكذا المطبوع.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (كذب).

وذهب أكثر القرّاء إلى ترك الروم في ذلك، وأجروا المضموم والمكسور في ذلك مُجْرى المفتوح، فلم يجيزوا فيه سوى الإبدال كما تقدّم، وهو مذهب أبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي الطاهر بن خلف، وأبي العزّ القلانسي، وابن الباذش وغيرهم، وهو مذهب جمهور النّحاة، وقد ضعّف هذا القول أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه، وعدّوه شاذّاً.

والصواب صحة الوجهين جميعاً[١]، فقد ذكر النص على / الرَّوم كذلك الحافظ أبو عمرو، عن خلف عن سُلَيم عن حمزة. ١/ ٤٦٥

وروى أبو بكر بن الأنباري في (وقفه) فقال: حدثنا إدريس، عن خلف، قال: كان حمزة يشمّ الياء في الوقف مثل ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] و ﴿تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾ [يونس: ١٥] يعني فيهما رسم بالياء[٢].

وروى أيضاً عنه أنه كان يسكت على قوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ﴾ [البقرة: ٦] يمدّ ويشمّ الرفع من غير همز[٣].

وقال ابن واصل في كتابه «الوقف»: حمزة[٤] يقف على ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] بالمدّ والإشارة إلى الكسر من غير همز، ويقف على ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة: ١٠١] بالمدّ ولا يشير إلى الهمزة، قال: ويقف على ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾ و ﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ و ﴿ٱلضَّرَّآءُ﴾ بالمدّ والإشارة، قال: وإن شئت لم تشر، وقال: في قوله

(١) في (س): (معاً)، بدل (جميعاً) وكلاهما له وجه.

(٢) الوقف والابتداء: ١/ ٤٢٠.

(٣) الوقف والابتداء: ١/ ٤٠٣.

(٤) في المطبوع: (كان حمزة) وهي زيادة ليست في النسخ.

﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ﴾ [الزخرف: ١٨] قال: وإن شئت وقفت على الألف ساكنة، وإن شئت وقفت وأنت تروم الضم[١].

وابن واصل هذا هو: أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل، البغداديّ، من أئمة القراءة الضابطين، روى عن خلف وغيره، من أصحاب سُلَيم، وروى عنه مثل ابن مجاهد وابن شنبوذ وأبي مزاحم الخاقاني، وأضرابهم من الأئمة[٢].

٤٦٥

فدلّ على صحة الوجهين جميعاً، مع أن الإبدال هو القياس، ولم يختلف في صحته، وإنّما اختلف في صحّة (الرَّوم) مع التسهيل (بين بين)، فلم يذكره كثير من القراء، ومنعه أكثر النحاة لما قدمنا.

ولم أر في كلام سيبويه تعرضاً إلى هذه المسألة، ولا نصَّ فيها في الوقف بشيء، بل رأيته أطلق القول بأن الهمزة تجعل بعد الألف (بين بين)، ولم يبيّن هل ذلك في الوقف والوصل، أو مخصوص بالوصل[٣]، والله أعلم.

وذهب بعضهم إلى التفصيل في ذلك، فما صُوِّرت الهمزة فيه رسماً واواً، أو ياء، وُقِف عليه بالرَّوم (بين بين)، وما صورت فيه ألفاً، وُقِف عليه بالبدل؛ اتّباعاً للرسم، وهو اختيار أبي محمد مكّي، وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، وهو ظاهر ما رواه ابن الأنباري نصّاً عن خلف عن حمزة في ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤].

---

(١) جامع البيان: ١/ ١٠٦-١٠٧.

(٢) انظر ترجمة ابن واصل ص: ٣٤٠.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٦-٥٤٧.

وانفرد أبو عليّ بن بلّيمة بالروم كذلك فيما وقعت الهمزة فيه بعد ألف، دون ما وقعت فيه بعد متحرك، ووافقه على ذلك أبو القاسم بن الفحام، إلا أنه أطلقه في الأحوال الثلاث / ضمّاً وفتحاً وكسراً، من غير خلاف، وأجاز الوجهين بعد محرّك في الضمّ والكسر، ووافقه ابن سوار فيما كان بعد ألف. ١/٦٦ب

وشذَّ بعضهم فأجاز (الرَّوم) بالتسهيل في الحركات الثلاث بعد الألف وغيرها، ولم يفرّق بين المفتوح وغيره، حكاه[1] الحافظ أبو عمرو في «جامعه»، ولم يَذْكُر أنه قرأ به على أحد[2]، وأبو الحسن طاهر بن غلبون في «تذكرته» ولم يرضه[3]، وحكي نصّاً لحمزة، وفيه نظر، والله أعلم.

الثالث: إذا كانت الهمزة ساكنة لموجب فأبدلت حرف مدّ، بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم، وذلك نحو: ﴿نَبِّئْ﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾ و﴿يَشَأْ﴾[4] و﴿وَيُهَيِّئْ﴾.

وشذَّ صاحب «الروضة» أبو عليّ المالكيّ فقال: ويقف على ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ﴾ [الحجر: ٤٩] بغير همز؛ فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت: (نَبِّ) وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت: (نبّي)[5] انتهى.

وما ذكره من طرح أثر الهمزة لا يصحّ ولا يجوز، وهو مخالف لسائر الأئمة نصّاً وأداء، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: (وحكاه)، وهو تحريف.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ١٠٦.

(٣) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٣.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: ﴿يشاء﴾.

(٥) الروضة: ٣٢٨.

الرابع: إذا وقفت بالبدل في المتطرف بعد الألف نحـو: ﴿جَآءَ﴾ ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ و ﴿مِن مَّآءٍ﴾ فإنه يجتمع ألفان، فإمّا أن تحذف إحداهما للساكنين، أو تبقيهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، فإنْ حذفت إحداهما، فإمّا[1] أن تقـدّرها الأولى أو الثانية:

/٤٦٦

فإنْ قدّرتها الأولى فالقصر ليس إلا، لفقد الشرط[2]؛ لأن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة، وما كان كذلك فلا مدّ فيه كألف (يامر) و(ياتي).

وإن قدّرتها الثانية جاز المد والقصر؛ من أجل تغيير السبب، فهو حرف مـدّ قبل همز مغيّر، كما تقدم آخر باب (المد)[3].

وإن بقّيتهما[4] مددت مدّاً طويلاً، وقد يجوز أن يكون متوسطاً؛ لما تقـدّم في سكون الوقف، كذلك ذكـر[5] غـير واحـد مـن علمائنـا؛ كالحـافظ أبي عمـرو، وأبي محمد مكّي، وأبي عبد الله بـن شريـح، وأبي العبـاس المهـدوي، وصـاحب «تلخيص العبارات» وغيرهم.

فنصَّ مكي في «التبصرة» على حذف إحدى[6] الألفين، وأجاز المدّ؛ عـلى أن المحذوف الثانية، والقصر؛ على أن المحذوف الأولى/ ورجَّح المدّ[7].

١/٤٦٧

(١) في (س): (فلا بدّ) بدل (فإما).

(٢) في المطبوع: (إلا أن..)، وهو تحريف.

(٣) انظر ص: ٨٦٦.

(٤) في المطبوع: (أبقيتهما)، وهو صحيح لغة.

(٥) في المطبوع: (ذكره) بالهاء.

(٦) في المطبوع: (أحد).

(٧) التبصرة: ٣١٩.

ونصَّ المهدوي في «الهداية» على أن المحذوف الهمزة، وذكر في «شرحه» جواز أن تكون الأولى، واختار أن تكون الثانية، وزاد فقال: «وقد يجوز أن لا يحذف واحدة منهما، ويجمع بينهما في الوقف فيمدّ قدر ألفين، إذ الجمع بين ساكنين في الوقف جائز[١]».

وقطع في «الكافي» بالحذف، ومراده حذف الهمزة؛ لأنه قطع بالمدّ، وقال: لأن الحذف عارض، ثمّ قال: ومن القراء من لا يمدّ[٢].

وقطع في «التلخيص» بالجمع بينهما فقال: تبدل من الهمزة ألفاً في حال الوقف بأي حركة تحركت في الوصل؛ لسكونها وانفتاح ما قبل الألف التي قبلها، وتمدّ من أجل الألفين المجتمعتين[٣]، وبهذا قطع أبو الحسن بن غلبون[٤].

وقال في «التيسير»: وإن كان الساكن ألفاً، سواء أكانت مبدلة أو زائدة[٥]، أبدلت الهمزة بعدها ألفاً بأيّ حركة تحركت، ثمّ حذفت إحدى الألفين للساكنين، وإن شئت زدت في المدّ والتمكين، ليفصل ذلك بينهما، ولم تحذف، قال: «وذلك الأوجَه، وبه ورد النصّ عن حمزة من طريق خلف وغيره[٦]».

---

(١) شرح الهداية: ١/ ٦٤.

(٢) الكافي: ٣٣.

(٣) تلخيص العبارات: ٣٥.

(٤) التذكرة: ١/ ١٦٠، وعبارة ابن بليمة هي لابن غلبون.

(٥) في حاشية (ك): يعني بالمبدلة مثل جاء، والزائدة مثل السماء أهـ .

(٦) التيسير: ٣٨.

فاتفقوا على جواز المد والقصر في ذلك، وعلى أن المدّ أرجح، واختلفوا في تعليله.

فذهب الداني، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو عليّ بن بلّيمة، والمهدوي، إلى عدم الحذف.

ونصّ على (التوسط) أبو شامة وغيره؛ من أجل التقاء الساكنين، وقاسه على سكون الوقف، وقد ردَّ القول بالمدّ.[١]

قلت: وليس كما قال، بل[٢] هو صحيح نصاً وقياساً وإجماعاً، أمّا النص فما رواه محمد بن يزيد[٣] الرفاعي نصّاً عن سُلَيم عن حمزة قال: إذا مدّدت الحرف المهموز ثم وقفت، فأخلف مكان الهمزة مدّة؛ أي أبدل منها ألفاً.

وروى أيضاً خلف عن سُلَيم عنه قال: تقف بالمدّ من غير همز، وجائز أن تحذف المبدلة من الهمزة وتُبَقَّى هي، فعلى هذا يزاد في تمكينها أيضاً، ليدل بذلك على الهمزة بعدها، وهذا صريح في الجمع بين الألفين.

وأمّا القياس فهو ما أجازه يونس في: (اضربانِ زيداً)، على لغة تخفيف النون، قال: إذا وقفت قلت: اضرباآ؛[٤] لأنها تبدل في الوقف ألفاً فيجتمع ألفان فيزاد

---

(١) إبراز المعاني: ٢/ ١٢.

(٢) (بل) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٣) في المطبوع: (يزيد بن محمد) وهو خطأ.

(٤) كذا بألفين وهو الصواب، وتحرفت في المطبوع: (أضربا إلا) وجعلت الألف الثانية همزة إلا، وليس كذلك.

في المدّ لذلك، وروى عنه ذلك أبو جعفر بن النحاس، وحكاه الحافظ أبو عمرو الداني[(١)]. /

١/ ٤٦٨

الخامس: إنما يكون اتّباع الرسم فيما يتعلق بالهمز خاصة دون غيره، فلا تحذف الألف التي قبل الهمزة في ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ و ﴿نَشَٰٓؤُاْ[(٢)]﴾ و ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾، ولا تثبت الألف بعد الواو بعدها، وهذا بالإجماع ممن رأى التخفيف الرسمي، وكذلك لا تثبت الألف من نحو: ﴿مِاْئَةَ﴾ و ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ في الكهف [٢٣] ونحو ذلك مما كتب زائداً، إذ لا فرق لفظاً بين وجودها وعدمها.

فصل

وانفرد أبو عليّ الحسن بن عبد الله العطّار، عن رجاله، عن ابن البختري، عن جعفر بن محمد بن أحمد الوزّان عن خلّاد برواية الحدر؛ فلا يسكت ولا يبالغ في التحقيق، وإذا وقف وقف بالهمز في جميع أقسامه كسائر الجماعة، تفرّد بذلك دون سائر الرواة، حسبما رواه عنه أبو طاهر بن سوار في «المستنير»[(٣)].

والمعروف عن الوزّان هو تحقيق الهمزة المبتدأة دون المتوسطة والمتطرفة، حسبما نصَّ عليه أبو عليّ البغدادي في «الروضة»[(٤)]، وغيره، والله أعلم.

---

(١) جامع البيان: ١/ ١٠٦.

(٢) في المطبوع: ﴿يَشَآءُ﴾ هكذا، ولا يستقيم به التمثيل.

(٣) المستنير: ١/ ٣٩.

(٤) الروضة: ٣١٤.

واختلف عن هشام في تسهيل الهمز المتطرف وقفاً؛ فروى جمهور الشاميّين، والمصريّين، والمغاربة قاطبة، عن الحلواني عنه تسهيل الهمز في ذلك كلّه، على نحو ما يسهّله حمزة، من غير فرق، وهي رواية الحافظ أبي عمرو الداني، وابن سفيان والمهدوي، وابنَيْ غلبون، ومكّي، وابن شريح، وابن بلّيمة، وصاحب «العنوان» وشيخه صاحب «المجتبى» وغيرهم، وهي رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر البكراوي عن هشام.

وروى صاحب «التجريد» و«الروضة» و«الجامع» و«المستنير» و«التذكار» و«المبهج» و«الإرشادين» وسائر العراقيين، وغيرهم، عن هشام من جميع طرقه التحقيق كسائر القراء.

والوجهان صحيحان بهما قرأنا وبهما نأخذ.

وكلٌّ من روى عنه التسهيل أجرى نحو: ﴿دُعَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] و﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿مَلۡجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧] و﴿مَوۡطِئًا﴾ [التوبة: ١٢٠] مجرى المتوسط؛ من أجل التنوين المبدل في الوقف ألفاً، من غير خلاف عنهم في ذلك، والله أعلم./ ٤٦٩/١

خاتمة: في ذكر مسائل من الهمز، نذكر فيها ما أصّلنا من القواعد المتقدمة، مع ما ذكره أئمة الأداء، مع بيان الصحيح من غيره؛ ليقاس عليها نظيرها، فيعرف بها حكم جميع ما وقع في القرآن:

فمن القسم الأول وهو الساكن: فمن المتطرف اللازم مسألة الوقف على ﴿وَهَيِّئۡ﴾ و﴿وَيُهَيِّئۡ﴾ و﴿ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣] بوجه واحد على التخفيف القياسي، وهو إبدال الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وحكي فيها وجه ثان وهو؛ الوقف بألف على التخفيف الرسمي كما تقدم ولا يجوز.

ووجه ثالث في ﴿وَهَيِّئْ﴾ و ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ و ﴿نَبِّئْ﴾ و ﴿اَقْرَأْ﴾ و ﴿نَّشَأْ﴾، ونحوه وهو التحقيق؛ لما تقدم من العلة لأبي عمرو، ولا يصح.

ووجه رابع وهو حذف حرف المد المبدل من الهمزة؛ لأجل الجزم كما ذكره صاحب «الروضة» ولا يجوز.

ومن العارض مسألة: ﴿اَمْرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦] يجوز فيه أربعة أوجه:

أحدها: تخفيف الهمزة بحركة ما قبلها، على تقدير إسكانها، فتبدل واواً ساكنة، وتخفيفها بحركة نفسها على مذهب التميميين، فتبدل واواً مضمومة؛ فإن سكنت للوقف اتّحد مع الوجه قبله، ويتحد معهما وجه اتباع الرسم، وإن وقف بالإشارة جاز الرَّوم والإشمام، فتصير ثلاثة أوجه.

والوجه الرابع: تسهيل (بين بين) على تقدير روم حركة الهمزة، ويتحد معه اتباع الرسم، على مذهب مكي وابن شريح.

وكذلك الحكم في ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، إلا أن حمزة يبدل الهمزة الأولى منه واواً، وهشاماً يحققها.

وكذلك تجري هذه الأربعة في ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ و ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ ونحوه مما رسم بالواو، ونحو ﴿الْمَلَؤُاْ﴾ في المواضع الأربعة [المؤمنون: ٢٤، النمل: ٢٩، ٣٢، ٣٨]، و ﴿نَبَؤُاْ﴾ [إبراهيم: ٩، ص: ٢١، ٦٧، التغابن: ٥] في غير براءة كما تقدّم، ويزاد عليها وجه خامس وهو إبدالها ألفاً لانفتاح ما قبلها وسكونها وقفاً، على التخفيف القياسي مذهب الحجازيين والجادّة.

وأما ما رسم بألف نحو ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ في الأعـراف [٦٠] و ﴿نَبَأُ ٱلَّذِينَ﴾ في براءة [٧٠] و ﴿يَبْدَؤُا﴾ فوجهان، أحدهما: إبـدالها ألفـاً بحركـة مـا قبلهـا، / والثاني (بين بين) على الرَّوم، ولا يجوز إبدالها بحركة نفسها، لمخالفة الرسم وعدم صحته رواية، والله أعلم. ١/ ٤٧٠

ومن ذلك مسألة: ﴿يُنشِئُ﴾ [العنكبوت: ٢٠] وشـبهه ممـا وقعـت الهمـزة فيـه مضمومة بعد كسر، قيل فيها خمسة أوجه، أحـدها: إبـدال الهمـزة يـاء سـاكنة لسكونها وقفاً بحركة ما قبلها، على التخفيف القياسي، وإبدالها ياء مضمومة على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو موافق لما قبله لفظـاً، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام؛ فتصير ثلاثة أوجه، والرابـع: رومُ حركـة الهمزة، فتسهّل بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه وغيره، وخامسها: الوجه المعضل وهو تسهيلها بين الهمزة والياء على الرَّوم.

ومن ذلك مسألة: ﴿مِن شَاطِئِ﴾ و ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ﴾ ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد كسر، يجوز فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: إبدال الهمزة ياء ساكنة[١] بحركة مـا قبلهـا؛ لـسكون الوقـف عـلى القياس، وياء مكسورة بحركة نفسها على مذهب التميميين، فإنْ وقف بالسكون فهو موافق ما قبله لفظاً، وإن وقـف بالإشـارة وقـف بـالرَّوم؛ يـصير وجهـين، والثالث تسهيل (بين بين) على روم حركة الهمزة أو اتباع الرسـم، عـلى مـذهب مكّي وابن شريح.

---

(١) سقطت من (ز).

وتجيء هذه الأوجه الثلاثة فيما رسم بالياء مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد فتح، وهو ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] كما تقدّم، ويـزاد عليهـا التخفيـف القياسي، وهو إبدالها ألفا لسكونها وقفاً وانفتاح ما قبلها فتصير أربعة أوجه.

وأمّا ما رسم منه[١] بغير ياء نحو ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النبـأ: ٢] فليس فيه سـوى وجهين: إبدالها ألفاً على القياس، والرَّوم بتسهيل (بين بين)، ولا يجوز إبدالها ياء على مذهب التميميِّين لمخالفة الرسم والرواية، إلا أن أبا القاسم الهذلي أجـاز في ﴿مِّن مَّلْجَإٍ﴾ [الشورى: ٤٧] الياء فقال فيه بياء مكسورة للكسرة.[٢]

قلت: وقياس ذلك غيره، ولا يصح، والله أعلم.

ومن ذلك مسألة: ﴿كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ﴾ [الواقعة: ٢٣] ونحوه مما وقعت الهمزة فيـه مكسورة / بعد ضمّ، قيل فيها أربعة أوجه: (١/٧١)

أحدها: إبدال الهمزة واواً ساكنة؛ لسكونها وضمِّ ما قبلها على القياس.

والثاني: إبدالها واواً مكسورة، على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو كالأول لفظاً فيتّحد، وإن وقف بالرّوم فيصير وجهين.

والثالث: التسهيل، وهو ما بـين[٣] الهمـزة واليـاء، عـلى مـذهب سـيبويه والجماعة.

الرابع: الوجه المعضل، وهو بين الهمزة والواو على الرَّوم.

---

(١) (منه) سقطت من المطبوع.

(٢) الكامل: ق١٣٨/ ب.

(٣) في (ز): (روماً)، وهو تحريف.

وأمّا ما وقعت الهمزة الأخيرة فيه مضمومة نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] فوجهان؛ الأول: إبدالها واواً. والثاني: تسهيل الأخيرة (بين بين) على الرّوم؛ كما قدمنا في المسألة الثانية.

فإن كانت الأخيرة مفتوحة نحو: ﴿حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا﴾ [الإنسان: ١٩] فوجه واحد وهو إبدالها واوين؛ الأولى ساكنة *والثانية مفتوحة*[1]؛ لوقوعها بعد ضمّة.

ومن ذلك: ﴿بَدَأَ﴾ و ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ﴾ [مريم: ٢٨] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة بعد فتح، ففيه وجه واحد وهو؛ إبدالها ألفاً، وحكي فيه وجه ثان وهو بين بين، على جواز الرَّوم في المفتوح، كما تقدم، وهو شاذ لا يصح، والله أعلم.

ومن الساكن المتوسط مسألة: ﴿وَتُـْٔوِيٓ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] و ﴿وَرِءْيًا﴾ في [مريم: ٧٤]، فيهنّ وجهان صحيحان: أحدهما إبدال الهمزة من جنس ما قبلها؛ فتبدل في ﴿وَتُـْٔوِيٓ﴾ و ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ واواً وفي ﴿وَرِءْيًا﴾ ياء من غير[2] إدغام، والثاني: الإبدال مع الإدغام، وقد نصّ على الوجهين غير واحد من الأئمة، ورجّح الإظهار صاحب «الكافي» وصاحب «التبصرة»، وقال: «إنه الذي عليه العمل[3]»، ولم يذكر في «الهداية» و«الهادي» و«تلخيص العبارات» و«التجريد» سواه.

(١) مابين النجمتين سقط من المطبوع.
(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (دون).
(٣) التبصرة: ٣١١.

ورجّح الإدغام صاحب «التذكرة» والداني في «جامع البيان» فقال: هو أولى؛ لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة، ولموافقته الرسم[1]، ولم يذكر صاحب «العنوان» سواه.

وأطلق صاحب «التيسير» الوجهين على السواء، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد في «التذكرة» في ﴿وَرِءْيًا﴾ وجهاً ثالثاً وهو التحقيق، من أجل تغيير المعنى[2]، ولا يؤخذ به لمخالفته النص والأداء.

وحكى الفاسي[3] وجهاً رابعاً وهو / الحذف، أي حذف الهمزة، فيوقف بياء واحدة مخفّفة، على اتّباع الرسم[4]، ولا يصح، بل ولا يحلّ، واتباع الرسم فهو متّحد في الإدغام، فاعلم ذلك. «١/ ٧٢»

وأمّا ﴿ٱلرُّءْيَآ﴾ [الإسراء: ٦٠] و﴿رُءْيَا﴾ حيث وقع؛ فأجمعوا على إبدال الهمزة منه واواً؛ لسكونها وضم ما قبلها، واختلفوا في جواز قلب هذه الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها كقراءة أبي جعفر، فأجازه أبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء وغيرهما، وسوَّوْا بينه وبين الإظهار، ولم يفرّقوا بينه وبين ﴿وَتُـْٔوِيٓ﴾ و﴿رُءْيَا﴾، وحكاه ابن شريح أيضاً وضعّفه.

---

(١) سبق قبل قليل.

(٢) ذكر ابن غلبون هذا الوجه مستدلاً بما رواه عن حمزة أنه قال: إذا كان الوقف على الهمز بغير همز يزيل المعنى لم يقف إلا بالهمز، قال ابن غلبون: «فعلى هذه الرواية لا ينبغي أن يوقف على ﴿وَرِءْيًا﴾ إلا بالهمز، لئلّا يزول المعنى، وذلك أنه إذا همز كان من الـرُّواء وهو ما يظهر على الإنسان من الـحُسْن في صورته ولباسه، وإذا ترك همزه اشتبه برِيّ الشارب فيزول المعنى». التذكرة: ١/ ١٦٦.

(٣) كذا في (ت) و(ز)، وهو الصواب، وفي البقية: (الفارسي) وفيها علامة مسح الراء.

(٤) اللآلي الفريدة: ١/ ق٦٨.

وهو وإن كان موافقاً للرسم فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء.

وحكي فيه وجه ثالث وهو الحذف على اتباع الرسم عند من ذكره[1]، فيوقف بياء خفيفة كما تقدم في ﴿وَرِءْيًا﴾ ولا يجوز ذلك.

ومن ذلك مسألة: ﴿فَٱدَّٰرَءْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] فيه وجه واحد، وهو إبدال الهمزة ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، وذُكر وجه ثان وهو حذف هذه الألف اتّباعاً للرسم، وليس في إثبات الألف التي قبل الراء نظر؛ لأنها غير متعلقة بالهمزة.

وذكر الحذف أيضاً في ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ و ﴿ٱسْتَـْٔجَرْتَ﴾ و ﴿يَسْتَأْخِرُونَ﴾؛ من أجل الرسم، وليس ذلك بصحيح، ولا جائز في واحد منهن؛ فإن الألف من ذلك إنما حذفت اختصاراً للعلم بها، كحذفها في ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ و ﴿وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ وغير ذلك، مما لو قرئ به لم يجز لفساد المعنى.

ولقد أحسن من قال[2]: إن حذف الألف من ذلك تنبيه على أن اتّباع الخط ليس بواجب؛ يعني على حدته، بل ولا جائز، ولا بدّ من الركنين الآخرين:[3] وهما العربية وصحة الرواية وقد فقدا في ذلك، فامتنع جوازه. والله أعلم.

---

(١) هو الفاسي، انظر: المصدر السابق.

(٢) هو السخاوي، انظر: الوسيلة: ١٩٣.

(٣) في المطبوع: (الأخيرين) وهو تحريف.

ومـــن ذلـــك مـــسألة: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقـــرة: ٢٨٣] و﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] و﴿فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى﴾ [يـونس: ٧٩] فيه وجه واحد وهو إبدال الهمزة فيـه بحركة ما قبلها كما تقدم، وذكر فيه وجه ثان وهو التحقيق، على ما ذهب إليه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة؛ بناءً منهم على أن الهمزة في ذلك مبتدأة، وقد قدمنا ضعفه.

وذكر وجه ثالث وهو زيادة المدّ على حرف المد المبدل[1]، استنبطه أبو شامة حيث قال: فإذا أبدل هذا الهمز حرف / مدّ وكان قبله من جنسه وكـان يحـذف لأجل سكون الهمزة[2] اتّجه وجهان: أحدهما: عود الحرف المحذوف لـزوال مـا اقتضى حذفه، وهو الهمزة الساكنة، فإنّ الجمع بين حرفي مدّ مـن جـنس واحـد ممكن بتطويل المد، والوجه الثاني: حذفه لوجود الساكن، قال: وهذان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي:

١/٧٣

ويبدله مهما تطرّف مثله ويقصر أو يمضي على المدّ أطولا

قال: وينبني على الوجهين جواز الإمالـة في قولـه تعـالى ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] لحمزة ولـورش أيـضاً، فـإن أثبتنـا الألـف الأصـلية أملنـا وإن حـذفنا فـلا، قـال: ويلـزم مـن الإمالـة إمالـة الألـف المبدلـة، فالاختيـار المنع[3].

---

(١) (المبدل) سقطت من (س).

(٢) جاء في المطبوع بعد كلمة (الهمزة) زيادة ليست في جميع النسخ وهي: «فلما أبدلت».

(٣) إبراز المعاني: ١/ ٤٠٦-٤٠٧.

قلت: وفيما قاله من ذلك نظر، وإذا كان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي: «ويبدله» -البيت- فيلزمه[1] أن يجري في هذا ثلاثة أوجه وهي؛ المدّ والتوسط والقصر كما أجراها هناك لالتقاء الساكنين، ويلزمه أن يجيز حذف الألف المبدلة كما أجازها ثَمَّ، فيجيء على وجه البدل في ﴿ٱلَّذِى ٱؤۡتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] و ﴿لِقَآءَنَا ٱئۡتِ﴾ [يونس: ١٥] ثلاثة أوجه، وفي ﴿ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ﴾ [الأنعام: ٧١] ستة أوجه؛ ثلاثة مع الفتح، وثلاثة مع الإمالة، ويكون القصر مع الإمالة على تقدير حذف الألف المبدلة، ويصير فيها مع التحقيق سبعة أوجه، ولا يصحّ من كلِّها سوى وجه واحد وهو البدل مع القصر والفتح؛ لأن حرف المدّ أوّلاً حذف لالتقاء الساكنين قبل الوقف بالبدل، كما حذف من ﴿قَالُواْ ٱلۡـَٔـٰنَ﴾ [البقرة: ٧١] و ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ و ﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ﴾؛ للساكنين قبل النقل، فلا يجوز ردّه لعروض الوقف بالبدل كما لا يجوز لعروض النقل.

/٧٣

وأمّا قوله: «إن هذين الوجهين هما الوجهان المذكوران في قول الشاطبي: [ويبدله مهما تطرّف]»... إلى آخره، فليس كذلك؛ لأن الوجهين المذكورين في البيت هما المدّ والقصر في نحو: ﴿يَشَآءُ﴾ و ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ حالة الوقف بالبدل كما ذكر، فهما من باب: «وإن حرف مدّ قبل همز مغيّر»، لا من أجل أن أحدهما كان محذوفاً في حالة ورجع في حالة أخرى.

وتقدير حذف إحدى الألفين في الوجه الآخر، هو على الأصل، فكيف يقاس عليه ما حذف من حرف المدّ للساكنين / على الأصل قبل اللفظ بالهمز، ١/ ٤٧٤

---

(١) في المطبوع: (فيلزم)، وهو تحريف، إذ المراد إلزام أبي شامة.

مع أن ردّه خلاف الأصل، وأمّا الإمالة فقد أشار إليها الداني في «جامع البيان» كما سيأتي في آخر ‹الإمالة›[1].

ومن **القسم الثاني: وهو المتحرك**؛ فمن المتطرّف بعد الألف مسألة: ﴿أَضَآءَ﴾ و ﴿شَآءَ﴾ و ﴿وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠] و ﴿تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ١٩] ونحو ذلك، مما الهمز فيه مفتوح، ففيه البدل، ويجوز معه المدّ والقصر، وقد يجوز التوسط كما تقدّم، فيبقى ثلاثة أوجه، وحكي فيه أيضاً ‹بين بين› كما ذكرنا، فيجيء معه المدّ والقصر؛ وفيه نظر، فيصير خمسة.

وتجيء هذه الخمسة بلا نظر فيما كانت الهمزة من ذلك فيه مكسورة أو مضمومة، مما لم يرسم للهمز فيه صورة، فإنْ رسم للهمز فيه صورة جاز في المكسور منه نحو: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] و ﴿وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾ [طه: ١٣٠] إذا أبدلت همزته ياء على وجه اتّباع الرسم، ومذهب غير الحجازيين مع هذه الخمسة أربعة أوجه أخرى، وهي المدّ والتوسط والقصر مع سكون الياء، والقصر مع رَوْم حركتها فتصير تسعة أوجه.

ولكن يجيء في ﴿وَإِيتَآيِٕ﴾ ثمانية عشر وجهاً، باعتبار تسهيل الهمزة الأولى المتوسطة بزائد وتحقيقها، ويجيء في ﴿وَمِنۡ ءَانَآيِٕ﴾ سبعة وعشرون وجهاً، باعتبار السكت وعدمه والنقل.

وجاز في المضموم منه نحو ﴿أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْۚ﴾ [الأنعام: ٩٤] و ﴿فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا

---

(١) انظر ص: ١٣١٤.

﴿نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧] مع تلك التسعة ثلاثة أوجه أخرى، وهي المدّ والتوسط والقصر مع إشمام حركة الواو، فيصير اثنا عشر وجهاً، والله أعلم.

وكذلك الحكم في ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ من سورة الممتحنة [٤] تجري فيها هذه الأوجه الاثنا عشر لحمزة ولهشام في وجه تخفيفه المتطرّف، إلا أن هشاماً يحقّق الأولى المفتوحة، وحمزة يسهّلها بين بين على أصله، وأجاز بعضهم له حذفها على وجه اتباع الرسم، فيجيء معه أوجه إبدال الهمزة المضمومة واواً؛ لأن ذلك من تتمّة وجه اتّباع الرسم، فتصير تسعة عشر.

وهذا الوجه ضعيف جدّاً، غير مرضيّ، ولا مأخوذ به؛ لاختلال بِنْية الكلمة ومعناها بذلك، ولأنّ صورة الهمزة المفتوحة إنما حذفت اختصاراً كما حذفت الألف بعدها لا على وجه أن تخفف بحذفها.

واختار الهذلي هذا الوجه على قلب الأولى ألفاً على غير قياس / فيجتمع ألفان فتحذف إحداهما وتقلب الثانية واواً على مذهب التميميين. ١/ ٤٧٥

وبالغ بعضهم[١] فأجاز ﴿بُرَوَا﴾ بواو مفتوحة بعد الراء بعدها ألف؛ على حكاية صورة الخط فتصير عشرين وجهاً، ولا يصحّ هذا الوجه، ولا يجوز أيضاً، وهو أشدّ شذوذاً من الذي قبله؛ لفساد المعنى، واختلال اللفظ، ولأنّ الواو إنما هي صورة الهمزة المضمومة، والألف بعدها زائدة؛ تشبيهاً لها بواو الجمع وألفه كما قدمنا ذلك.

---

(١) لعل المؤلف يقصد عبد الظاهر بن نشوان الحميري، فقد صرح بهذا الوجه في شرحه لكتاب العنوان لأبي الطاهر، وهو قول أيضاً صرّح به الجعبريّ. وذكره قبلهما ابن غلبون، وقال: إنه جيّد وغيره القياس. انظر: التذكرة: ١/ ١٦٥، شرح العنوان: ق١٦، كنز المعاني ٢/ ٥٤١.

وأشدّ منه وأنكر وجه آخر حكاه الهذلي عن الأنطاكي وهو قلب الهمزتين واوين فيقول ﴿بُرَوَاوْ﴾ قال: وليس بصحيح[١].

وذكر بعض المتأخرين فيها ستة وعشرين وجهاً مفرّعة عن أربعة أوجه:

الأول: الأخذ بالقياس في الهمزتين؛ فتسهّل الأولى، وتبدل الثانية مع الثلاثة، أو تسهّلها كالواو، مع الوجهين فهذه خمسة.

الثاني: الأخذ بالرسم فيهما، فتحذف الأولى وتبدل الثانية واواً، بالإسكان والإشمام، مع كلّ من المدّ والتوسط والقصر، وبالروم مع المدّ والقصر[٢]، فهذه ثمانية أوجه.

الثالث: الأخذ بالقياس في الأولى، وبالرسم في الثانية؛ فتسهّل الأولى وتبدل الثانية واواً، وفيها الثمانية الأوجه.

الرابع: الأخذ بالرسم في الأولى، وبالقياس في الثانية، فتحذف الأولى، وفي الثانية الإبدال مع الثلاثة، والتسهيل مع الوجهين، فهذه خمسة، تتمة ستة وعشرين وجهاً على تقدير أن تكون الواو صورة الثانية.

وزاد بعضهم وجهاً خامساً على أن الواو صورة الأولى، والألف صورة المضمومة، فأجاز ثلاثة مع إبدالها، ووجهين مع تسهيلها، فيكون خمسة، تتمّة إحدى وثلاثين وجهاً، ولا يصح منها سوى ما تقدّم، والله أعلم.

---

(١) انظر: الكامل: ق١٣٩/ ب.

(٢) (والقصر) مكانها بياض في (س).

ومن المتطرف بعد الواو والياء الساكنتين الزائدتين مسألة: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدّم، ويجوز أيضاً فيه الإشارة بالرَّوم؛ فيصير وجهين.

وكذلك يجوز هذان الوجهان في ﴿بَرِيٓءٞ﴾ و ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ إلا أنه يجوز فيهما وجه ثالث وهو الإشمام، وحكي في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم، مع إجراء المدّ والقصر، ولا يصحّ واتّباع الرسم فمتّحد مع الإدغام، والله أعلم./ ٤٧٦/١

ومنه بعد الساكن الصحيح مسألة: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥] فيه وجه واحد وهو النقل مع إسكان الباء للوقف، وهو القياس المطّرد، وجاء فيه وجه آخر وهو ﴿الخبا﴾ بالألف، ذكره الحافظ أبو العلاء، وله وجه في العربية وهو الإتباع[١]، حكاه سيبويه وغيره كما ذكرنا.[٢]

ويجري الوجه الأول؛ وهو النقل مع الإسكان، فيما همزته مكسورة وهو ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] ويجوز فيه وجه ثان، وهو الإشارة بالرّوم إلى كسرة الراء.

وتجري الوجهان في ﴿مِّلۡءُ﴾ و ﴿دِفۡءٞ﴾ و ﴿يَوۡمَ يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ﴾ [النبأ: ٤٠]، ويجوز وجه ثالث وهو الإشمام *فيصير ثلاثة أوجه*[٣] فتجري الثلاثة في ﴿جُزۡءٞ﴾ [الحجر: ٤٤]، وذكر فيه وجه رابع وهو الإدغام، حكاه الهذلي، ولا يصحّ عن حمزة، ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل، فتصير ستة.

---

(١) في النسخ بالشين المعجمة: «الإشباع»، ويظهر أنه تصحيف صوابه بالتاء المثناة الفوقية.

(٢) انظر ص: ١٠٥١.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

ومن ذلك بعد الساكن المعتلّ الأصلي مسألة: ﴿جَآءَ﴾ و ﴿سِيٓءَ﴾ و ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩][1]، ممّا وقعت الهمزة فيه مفتوحة، وكذلك ﴿ليسوء﴾ [الإسراء: ٧] في قراءة حمزة وهشام فيه وجهان: الأول النقل وهو القياس المطّرد؛ الثاني: الإدغام كما ذكرنا عن بعض أئمة القراءة والعربية وغيرهم.

ويجري هذان الوجهان فيما وقعت الهمزة فيه مكسورة نحو ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١] و ﴿قَوۡمَ سَوۡءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٤] و ﴿مِّن شَيۡءٍ﴾ [الحجر: ٢١]، إلا أنه يجوز مع كلِّ وجه منهما الإشارة بالرّوم، فيصير فيها أربعة، وتجري هذه الأربعة فيما وقعت الهمزة فيه مضمومة نحو: ﴿يُضِيٓءُ﴾ و ﴿ٱلۡمُسِيٓءُ﴾ و ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ و ﴿لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤] و﴿مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] ويجوز وجهان آخران وهما؛ الإشمام مع كل من النقل والإدغام؛ فيصير فيها ستة أوجه، ولا يصحّ فيها غير ذلك، فإنّ اتّباع الرسم في ذلك متّحد كما قدمنا.

وقد قيل: إنه يجوز فيها أيضاً حذف الهمزة اعتباطاً[2]، فيمدّ حرف المدّ ويقصر، على وجه اتباع الرسم، ورُجِّح المدّ في ذلك، وحكى الهذلي فيه عن ابن غلبون التسهيل[3] (بين بين)، وكلٌّ ضعيفٌ لا يصحّ، والله أعلم.

---

(١) في (ت) والمطبوع: ﴿تبوءا﴾ بالألف بعد الهمزة، وهو خطأ.

(٢) أصل الاعتباط في اللغة: الذبح بغير علة، من داء أو كسر، ثم استخدم مجازاً فيما يشبهه. انظر: القاموس والتاج (عبط).

(٣) (التسهيل) سقطت من المطبوع، وانظر: الكامل: ق: ١٣٩/ أ.

ومن المتوسط بعد الساكن إن كان ألفاً مسألة: ﴿شُرَكَآؤُنَا﴾ و ﴿جَآءُو﴾ و ﴿أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ و ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ و ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و ﴿خَآئِفِينَ﴾ و ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ و ﴿جَآءَنَا﴾ و ﴿شُرَكَآؤُكُمْ﴾ و ﴿أَوْلِيَآءُهُۥ﴾/ و ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ و ﴿دُعَآءَ﴾ و ﴿نِدَآءَ﴾ ونحو ذلك مما تقع الهمزة فيه[1] متوسطة متحركة بعد الألف؛ فإنّ فيه وجهاً واحداً، وهو التسهيل (بين بين)، بأي حركة تحركت الهمزة، ويجوز في الألف قبلها المدّ والقصر، إلغاء للعارض واعتداداً به كما تقدم في بابه.

١/ ٤٧٧

وذكر في المضموم منه والمكسور المرسوم فيه صورة الهمزة واواً وياء وجه آخر، وهو إبداله واواً محضة، وياء محضة، على صورة الرسم، مع إجراء وجهي المد والقصر أيضاً، وهو وجه شاذ لا أصل له في العربية ولا في الرواية، واتباعُ الرسم في ذلك ونحوه ببين بين، وذكر أيضاً فيما حذفت فيه صورة الهمزة رسماً، إسقاطُه لفظاً، وقيل في نحو ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧] و ﴿لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] و ﴿وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]؛ و(أولياهم) و(نسانا) هكذا بالحذف، فيصير كأنه اسم مقصور، على صورة رسمه في بعض المصاحف، من المضموم والمكسور في جميع المصاحف من المفتوح، مع إجراء وجهي المدّ والقصر، إلغاء واعتداداً بالعارض.

وقيل فيما اختلف فيه من ذلك ستة أوجه، (بين بين) مع المدّ والقصر، واتّباع الرسم على رأيهم بمحض الواو والياء مع المد والقصر أيضاً، والحذف معهما

(١) (فيه) سقطت من المطبوع.

أيضاً، وقيل ذلك في ﴿جَزَآؤُهُۥ﴾ و ﴿أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ مع زيادة التوسط، وربما قيل مع ذلك بالروم والإشمام في (الهاء) ولا يصح فيه سوى وجه (بين بين) لا غير كما قدمنا.

وقد يتعذّر الحذف الذي ذهبوا إليه في مواضع كثيرة من القرآن نحو ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ و ﴿يُرَآءُونَ﴾ و ﴿جَآءُوكُمْ﴾؛ فإنّ حقيقة اتباع الرسم في ذلك تمتنع لا تمكن فإنّ الهمزة إذا حذفت بقيت الواو والياء ساكنتين، والنطق بذلك متعذّر، فلم يبق إلا الجمع بين الياءين والواوين، على تقدير أن المحذوف واو البِنْية، ولا يصح ذلك رواية، ولا يوافق حقيقة الرسم على رأيهم، فلم يبق سوى التسهيل (بين بين) والله أعلم.

وكذلك الحكم في ﴿دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ و ﴿مَآءً﴾ و ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه متوسطة بالتنوين، فالجمهور فيه على تسهيل (بين بين) على القاعدة، وإجراء وجهي المدّ والقصر لتغيّر الهمزة.

وانفرد صاحب «المبهج» بوجه آخر فيه وهو الحذف، وأطلقه عن حمزة بكماله، وهو وجه صحيح ورد به النص عن حمزة من رواية الضبي، / وله وجه ٧٨/١ وهو إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور، وهو لغة للعرب معروفة، فتبدل الهمزة فيه ألفاً ثم تحذف للساكنين، ويجوز معه المد والقصر وكذا التوسط كما تقدم، وهو هنا أولى منه في المتطرف؛ لأن الألف المرسومة هنا تحتمل أن تكون ألف البِنية، وتحتمل أن تكون صورة الهمزة، وتحتمل أن تكون ألف التنوين[١].

---

(١) انظر: المقنع: ٣٤.

فعلى تقدير أن تكون ألف البِنْية لا بدّ من ألف التنوين، فيأتي بقدر ألفين وهو التوسط.

وعلى أن تكون صورة الهمزة فلا بدّ من ألف البنية وألف التنوين، فيأتي بقدر ثلاث ألفات، وهو المدّ الطّويل.

وعلى أن تكون ألف التنوين، فلا بد من ألف[1] البنية، فتأتي بقدر الألفين أيضاً.

فلا وجه للقصر[2] إلا أن يقدّر الحذف اعتباطاً، أو يراد حكاية الصورة، أو يجري المنصوب مجرى غيره لفظاً، ولولا صحته رواية لكان ضعيفاً.

وأمّا ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨] ففي همزته الأولى التحقيق والتسهيل، لكونها متوسطة بزائد ومع كل منهما تسهيل الثانية مع المدّ والقصر، فتصير أربعة مع إسكان «الهاء»، وإن أخذ بالرّوم والإشمام في «الهاء» على رأي من يجيزه؛ تصير اثني عشر.

١/٧٨

وحكي فيها إبدال «الواو» في الثانية على اتّباع الرسم عندهم، وذكر فيها إبدال الأولى ألفاً على اتّباع الرسم أيضاً على رأيهم، فيصير في هذين الوجهين أربعة وعشرون، ولا يصحّ منها شيء ولا يجوز، والله أعلم.

---

(١) تصحفت في (س) إلى: «لفظ».

(٢) في المطبوع: (للقصي) وهو تحريف.

وأمّا ﴿تَرَٰٓءَا﴾[١] من ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] فإنّ ألفها التي بعد الهمزة تحذف وصلاً لالتقاء الساكنين إجماعاً، فإذا وقف عليها ثبتت إجماعاً، ولها حكم في «الإمالة» يأتي[٢].

واختصّ حمزة، وخلف[٣] بإمالة «الراء» وصلاً، وإذا وقف حمزة سهّل الهمزة «بين بين» وأمالها من أجل إمالة الألف بعدها، وهي المنقلبة عن الياء التي حذفت وصلاً للساكنين، وهي «لام» تفاعَلَ، ويجوز مع ذلك المدّ والقصر لغير حمزة، على القاعدة، وهذا الوجه هو الصحيح الذي لا يجوز غيره، ولا يؤخذ بخلافه.

وذكر فيها وجهان آخران، أحدهما: حذف الألف التي بعد الهمزة، وهي «اللّام» من أجل حذفها رسماً، على رأي بعضهم في اتّباع الرسم، فتصير على هذا متطرّفة، فتبدل ألفاً لوقوعها بعد / الألف، ويفعل فيها ما فعل في ﴿جَآءَ﴾ ١/٧٩ و ﴿شَآءَ﴾ فيجيء على قولهم ثلاثة أوجه: هي المدّ والتوسط والقصر، وأجروا هشاماً مُجْراه في هذا الوجه إذا خفّف المتطرف على هذا التقدير.

---

(١) أصل الكلمة: تَرَاءَيَ: على وزن تفاعَلَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت ثلاث ألفات، ألف البنية تفاعل وهي التي بعد الفاء، والألف الثانية صورة الهمزة، والثالثة المبدلة من الياء، إلا أنهم حذفوا ألفين كراهة اجتماع الصور المتماثلة في الخط.

انظر: المحكم: ١٥٧، اللآلي الفريدة: ق٦٩، فتح المنان: ق٧١، غيث النفع: ٣٠٨.

(٢) انظر ص: ١٢٨٢.

(٣) (خلف): سقطت من (س).

وهذا وجه لا يصحّ ولا يجوز؛ لاختلال[١] لفظه، وفساد المعنى به، وقد تعلّق مجيز هذا الوجه بظاهر قول ابن مجاهد: كان حمزة يقف على ﴿تَرَآءَا﴾ يمدّ مدّة بعد الراء ويكسر الراء من غير همز انتهى[٢].

ولم يكن أراد ما قالوه، ولا جنح إليه، وإنّما أراد الوجه الصحيح الذي ذكرناه، فعبّر بالمدّة عن (التسهيل)، كما هي عادة القرّاء في إطلاق عباراتهم، فلا شكّ أن حذّاق أصحاب ابن مجاهد؛ مثل الأستاذ الكبير أبي طاهر بن أبي هاشم وغيره أخبر بمراده دون من لم يره ولا أخذ عنه.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان»: فوقف حمزة ﴿تَرَآءَا﴾ [الشعراء: ٦١] بإمالة فتحة الراء، ويمدّ بعدها مدّة مطوّلة في تقدير ألفين ممالتين، الأولى أميلت لإمالة فتحة الراء، والثانية أميلت لإمالة فتحة الهمزة المسهّلة المشار إليها بالصدر؛ لأنّها في زنة المتحرك، وإن أضعف الصوت بها ولم يتمّ، فيتوالى في هذه الكلمة على مذهبه أربعة أحرف ممالة، (الراء) التي هي (فاء) الفعل، و(الألف) التي بعدها الداخلة لبناء تفاعل و(الهمزة) المجعولة على مذهبه التي هي (عين) الفعل، و(الألف) التي بعدها؛ المنقلبة عن (الياء) التي هي (لام) الفعل؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمَّ حكى قول ابن مجاهد الذي ذكرناه بلفظه،

/٧٩

(١) في المطبوع: (لاختلاف) وهو تحريف.

(٢) لم أجد العبارة نفسها عند ابن مجاهد نفسه، وإنما الذي في (السبعة) هو: «كان حمزة يقف على ﴿تَرَآءَا﴾ على وزن تراعي»، وكذلك قال نصير عن حمزة: «يأتي بهمزة مكسورة بعد الألف التي بعد الراء، مع كسر الراء». السبعة: ٤٧٢.

ثمَّ قال: وهذا مجاز؛ وما قلناه حقيقة ويحكم ذلك المشافهة. انتهى[١]. وهو صريح بما قلنا من أنّ ابن مجاهد لم يُرِدْ ما توهّمه بعضهم.

وأشار الداني بقوله: (تحكمه المشافهة) إلى قول ابن مجاهد وغيره مما يشكل ظاهره، وإنما يؤخذ من مشافهة الشيوخ وألفاظهم، لا من الكتب وعباراتها.

قال الأستاذ أبو عليّ الفارسيّ في كتابه «الحجة» في قول ابن مجاهد هذا: إن كان يريد بالمدّ ألف تفاعل وإسقاط العين واللّام، فهذا الحذف غير مستقيم.[٢]

والوجه الثاني: قلب الهمزة (ياء) فتقول: (ترايا) حكاه الهذلي وغيره[٣]، وهو ضعيف أيضاً.

وقد قيل في توجيهه: إنه لما قرب فتحة الراء من الكسرة بالإمالة، أعطاها حكم المكسورة / فأبدل الهمزة المفتوحة بعدها (ياء) ولم يعتدّ بالألف حاجزة. ١/ ٨٠

قلت: وله وجه عندي هو أمثل من هذا، وهو أن الهمزة في مثل هذا تبدل (ياء) عند الكوفيّين، وأنشدوا عليه قول الشاعر[٤]:

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق١٢٨-١٢٩.

(٢) نقل الفاسي نفس العبارة. انظر: اللآلي الفريدة: ق٦٩.

(٣) منهم ابن غلبون الابن. انظر: التذكرة: ١/ ١٧٥، الكامل: ق: ١٤٠/ أ وفيه أنه حكاه عن أبي عمرو.

(٤) لا يعرف.

غداة تسايلَتْ من كلّ أوبٍ ... كنانةُ حاملين لهم لوايا[١]

أراد (لواءً) فأبدل من الهمزة ياء، وهو وجه لو صحّت به الرواية لكان أولى من الذي قبله، وقد حكي عنه أنه وقف على ﴿تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾ [يونس: ٨٧] كذلك، ورُوِيَ أيضاً عن حفص، والصحيح فيه عن حمزة أيضاً (بين بين)، والله أعلم.

ومنه بعد الياء الزائدة مسألة: ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ ﴿خطيئت﴾ و ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدّم، وحكي فيه وجه آخر وهو (بين بين)، ذكره أبو العلاء الحافظ وهو ضعيف.

وكذلك الحكم في ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤] وحكي فيهما[٢] وجه آخر وهو الإدغام فيهما؛ كأنه أريد به الاتباع، ذكره الهذلي، وحكى أيضاً وجهاً آخر وهو التخفيف كالنقل؛ كأنّه على قصد اتباع الرسم،[٣] وذكره بعضهم، فيصير أربعة أوجه، ولا يصح منها سوى الأول.

---

(١) البيت واحد من ثلاثة أبيات ذكرها ثعلب في «مجالسه»، وهي:

فِدًى لبني خَلاوةَ عمر أمي ... بلا نِيَّةٍ وكنت لهم قِدَايا

عشية أقبلت............ ... .لوايا

فجاؤوا عارضاً بَرِداً وجئنا ... كمثل السيل إذ يُربي الغتايا

وأنشد الجوهري وابن الأنباري (عاقدين) بدل (حاملين)، وانفرد الجوهري عنه بـ(كتائب) بدل (كنانة).

انظر: مجالس ثعلب: ١٢٠، الوقف والابتداء لابن الأنباري: ١/ ٣٨٠، التذكرة: ١/ ١٦٧، الصحاح واللسان والتاج (لوى).

(٢) في المطبوع: (فيه).

(٣) الكامل: ق١٣٩/أ و١٤٠/أ.

ومنه بعد ياء وواو أصليتين مسألة ﴿سِيَـَٔتْ﴾ و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ فيهما وجهان: النقل، وهو القياس المطّرد، والإدغام كما ذهب إليه بعضهم إلحاقاً بالزائد. وحكي فيهما وجه ثالث وهو (بين بين) كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره[1]، وهو ضعيف، إلّا أنه في ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] أقرب عند من التزم اتباع الرسم.

وكذلك الحكم في ﴿سَوْءَةَ﴾ و ﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ و ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ و ﴿شَيْـًٔا﴾ و ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ و ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ و ﴿يَاْيْـَٔسُ﴾ وبابه، إلا أنه حُكِيَ في ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ [يوسف:١١٠] وبابه وجه رابع وهو الألف على القلب كالبزي ومن معه، ذكره الهذلي[2].

وأمّا ﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] ففيه وجهان: النقل والإدغام، كما ذكرنا، ويحكى فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء مكسورة على وجه اتباع الرسم؛ وفيه نظر لمخالفته القياس، وضعفِه في الرواية، وقياسُه على ﴿هُزُوًا﴾ لا يصحّ لما نذكره، وقد عدّه الداني من النادر الشاذّ، وحُكِيَ فيه وجه رابع وهو (بين بين)، نصّ عليه أبو طاهر / بن أبي هاشم، وهو داخل في قاعدة تسهيل هذا الباب عند من رآه[3]، وهو أيضاً أقرب إلى اتّباع الرسم من الذي قبله، وردّه الداني، وذُكِر فيه وجه خامس وهو إبدال الهمزة ياء ساكنة، وكسر الواو قبلها، على نقل الحركة ١/٨١

(١) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٥٣.

(٢) الكامل: ق:١٣٩/ ب.

(٣) في (ت) وكذا في المطبوع: «رواه».

وإبقاء الأثر، حكاه ابن الباذش[(١)]، وهو أيضاً ضعيف قياساً، ولا يصح روايـة، وذُكِر وجه سادس وهو إبدال الهمزة واواً من غير إدغام، حكاه الهذلي[(٢)]، وهـو أضعف هذه الوجوه وأردؤها.

فأمّا ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] ففيـه أيـضاً وجهـان: النقـل والإدغـام، إلا أن الإدغام يضعف هنا للثقل، وفيه وجه ثالث وهو (بين بين) نصّ عليه أبو طـاهر ابن أبي هاشم وغيره، وذُكِر وجـه رابـع وهـو الحـذف، واللفـظ بهـا عـلى وزن (الـمَوْزة)، و(الجَوْزة)[(٣)]، وهو ضعيف؛ لما فيـه مـن الإخـلال بحـذف حـرفين، ولكنّه موافق للرسم.

ورواه منصوصاً عن حمزة أبو أيوب الضبّي، واختاره ابـن مجاهـد، وذكـره الداني وقال: هو من التخفيف الشاذّ الذي لا يـصار إليـه إلا بالـسماع؛ إذ كـان القياس ينفيه ولا يجيزه، وكأنَّ من رواه من القراء، واستعمله مـن العـرب كـره النقل والبدل، وأمّا (النقل) فلتحرّك الواو فيه بالحركة التي تستثقل وهي الضمّة، وأمّا (البدل) فلأجل التشديد والإدغام[(٤)].

ثمّ قال:[(٥)] ومن العرب مَن إذا خفّف همزة: «يَسُؤْكَ» قال: «يَسُوكَ» استثقل

/٤٨١

(١) الإقناع: ١/ ٤٤٥.

(٢) الكامل: ق: ١٣٨/ أ.

(٣) انظر: التذكرة: ١/ ١٥٢، الكامل: ق: ١٣٨/ أ، الإقناع: ١/ ٤٤٠-٤٤٢.

(٤) ذكر الداني أن الفراء حكاه عن العرب، والنص في: جامع البيان: ١/ ق١٠٨.

(٥) قوله: ومن العرب.. إلى: فحذف الهمزة، صرّح الداني بأنه كلام سيبويه، قال: قال سيبويه: من العرب.. إلخ. انظر: المصدر السابق.

الـضمة عـلى الـواو فحـذف الهمـزة، قـال: وهـذا يؤيّـد مـا قلنـاه؛ يعنـي مـن الحذف.[١]

قلت: حذف الهمز لا كلام فيه، والكلام في حذف الواو بعـد الهمـزة التـي تجحف بالكلمة وتغيّر الصيغة، والله أعلم.

ومنه بعـد الـساكن الـصحيح مـسألة ﴿مَسْـُٔولًا﴾ و ﴿مَذْءُومًا﴾ و ﴿أَفْـِٔدَةٌ﴾ و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ و ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ ونحوه، فيه وجه واحد وهو النقل، وحُكِـيَ فيـه وجه ثان وهو (بين بين) وهو ضعيف جداً.

وكــذلك الحكــم في ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ و ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾ و ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ و ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ وحكي فيها وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ألفاً؛ على تقدير نقل حركتها فقط كـما قدمنا، وهو وجه مسموع، ورواه الحافظ أبو العلاء[٢]، ولكنه قويّ في ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ و ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ من أجل رسمهما[٣] بألف كما ذكرنا، وضـعيف في غيرهمـا؛ مـن أجل مخالفة / الرسم وما عليه عمل أهل الأداء. ١/ ٨٢ب

وأمّا ﴿جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] ففيه وجه واحد وهو النقل، وحكي فيه (بين بين) على ضعفه، ووجه ثالث وهو الإدغام كـما ذكرنـا في ﴿جُزْءٌ﴾ [الحجـر: ٤٤] ولا يصحّ، وشذَّ الهذليّ فذكر وجهـاً رابعـاً؛ وهـو إبـدال الهمـزة واواً؛ قياسـاً عـلى ﴿هُزْواً﴾، وليس بصحيح[٤].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٥١.

(٣) في المطبوع: (رسمها) بالإفراد، وهو تحريف.

(٤) الكامل: ق:١٣٨/ ب.

وأمّا ﴿هُزْؤاً﴾ و ﴿كُفْؤاً﴾ ففيهما وجهان:

أحدهما: النقل على القياس المطّرد، وهو الذي لم يذكر في «العنوان» غيره، واختاره المهدوي، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون.

والثاني: إبدال الهمزة واواً مع إسكان الزاي، على اتّباع الرسم، وقد رجّحه في «الكافي» و«التبصرة» وهو ظاهر «التيسير» و«الشاطبية» وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد ومن تبعه. وقال الداني في «جامعه»: وهذا مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح، وكذا رواه منصوصاً خلف، وأبو هشام عن سُلَيم عنه. انتهى.[1]

وقد ضعّفه أبو العباس المهدوي فقال: «وأمّا ﴿هُزْؤاً﴾ و ﴿كُفْؤاً﴾ فالأحسن فيهما النقل؛ كما نقل في ﴿جُزْءًا﴾ على ما تقدّم من أصل الهمزة المتحركة بعد الساكن السالم، فيقول: (هزا) و(كفا) قال: وقد أخذ له قوم بالإبدال في ﴿هُزْؤاً﴾ و ﴿كُفْؤاً﴾ وبالنقل في ﴿جُزْءًا﴾، واحتجوا بأن ﴿هُزْؤاً﴾ و ﴿كُفْؤاً﴾ كتبا بالواو، وأن ﴿جُزْءًا﴾ كتب بغير واو، فأراد اتّباع الخط، قال: وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم؛ لأنّا لو اتّبعنا الخط في الوقف[2] على ﴿ٱلْمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠] في مواضع بالواو فقلنا ﴿الملَوْ﴾ وفي مواضع بالألف فقلنا ﴿الـمَلا﴾ قال: وهذا لا يراعى، قال: ووجه آخر أن ﴿هُزْؤاً﴾ و ﴿كُفْؤاً﴾ لم يكتبا في المصحف على قراءة حمزة، وإنما كتبا على قراءة من يضم الزاي والفاء؛ لأن الهمزة إنما تصوّر على

/٤٨٢

(١) جامع البيان: ١/ ق١٠٨.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «شرح الهداية»: بعد كلمة (الوقف) عبارة «لقلنا».

ما يؤول إليه حكمها في التخفيف، ولو كتبا على قراءة حمزة لكتبا بغير واو كـ ﴿جُزْءًا﴾ فعلى هذا لا يلزم ما احتجّوا به من خطّ المصحف، غير أنّ الوقف بالواو فيهما جائز من جهة ورود الرواية به، لا من جهة القياس». انتهى[١]

ولا يخفى ما فيه؛ وذلك أن الإبدال فيهما وارد على القياس، وهو تقدير الإبدال قبل الإسكان، ثمّ أسكن للتخفيف، وقيل على توّهم الضمّ الذي هو الأصل فيهما، وذلك واضح.

وأمّا إلزامه بالوقف على ما كتب / بالواو من ﴿ٱلْمَلَؤُاْ﴾ [المؤمنون: ٢٤] وما كتب بألف بحسب ما كتب، فلا يحتاج إلى الإلزام به؛ لأنه من مذهبه، ولو لم يكن من مذهبه، لم يلزم أيضاً؛ لأن القراءة سنّة متّبعة. ١/ ٤٨٣

وأمّا قوله: (إنهما رسما على قراءة الضمّ) فصحيح لو تعذّر حمل المرسوم على القراءتين، وأمّا إذا أمكن فهو المتعيّن، وقد أمكن بما قلنا من تقدير الإبدال قبل الإسكان، والوجهان صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر عند جمهورهم الإبدال.

وفيهما وجه ثالث وهو (بين بين) كما قدّمنا، ووجه رابع وهو تشديد الزاي؛ على الإدغام، وكلاهما ضعيف، ووجه خامس وهو ضمّ الزاي والفاء مع إبدال الهمزة واواً؛ اتباعاً للرسم، ولزوماً للقياس، وهو يقوّي ما قلنا من وجه الإبدال مع الإسكان.

---

(١) نقل المؤلِّفُ النصَّ بتصرف، فما عبّر عنه هنا بالنقل، عبّر عنه المهدوي بإلقاء الحركة. انظر: شرح الهداية: ١/ ٦٨-٦٩.

وقد ذكره الحافظ أبو عمرو في «جامعه» وقال: رواه أبو بكر أحمد بن محمد الأَدَميّ الحمزي[1] عن أصحابه، عن سليم عن حمزة، وقال أبو سلمة عبد الرحمن ابن إسحاق، عن أبي أيوب الضبّي: إنه كان يأخذ بذلك، قال: والعمل بخلاف ذلك. انتهى[2].

ومن المتوسط المتحرك بعد المتحرك المفتوح بعد الفتح، مسألة: ﴿سَأَلَ﴾ و ﴿سَأَلَهُمْ﴾ و ﴿مَلْجَئًا﴾ و (سألت)[3] و ﴿رَأَيْتَ﴾ و ﴿شَنَئَانُ﴾ و ﴿ٱلْمَئَابِ﴾ ونحوه، ففيه وجه واحد وهو (بين بين) وحُكِيَ فيه وجه آخر وهو إبدال الهمزة ألفاً، ذكره في «الكافي» و«التبصرة» وقال: وليس بالمطّرد[4]، وحكى ذلك أبو العزّ عن اللّالكي[5].

وقد ذكره من يخفّف باتّباع الرسم وليس بصحيح، لخروجه عن القياس، وضعفه رواية، ولا يصحّ في مواضع نحو: ﴿سُئِلَتْ﴾ لاجتماع ثلاثة سواكن فيه، ولا[6] يكون ذلك في لغة العرب، ولكن يقوى في نحو: ﴿مَلْجَئًا﴾ و ﴿مُتَّكَئًا﴾ على لغة من حمله على فعله.

---

(١) الحمزي لأنه كان عارفاً بحروف حمزة، وهو حاذق متقن، ثقة، قرأ عليه الشطوي وابن شنبوذ وابن أشتة وغيرهم، حدث عنه الدارقطني وابن شاهين، وكان ثقة في الحديث وفي القراءة توفي سنة (٣٢٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٦، المعرفة: ٢/ ٥٥٥، تاريخ بغداد: ٤/ ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) جامع البيان: ١/ ١٠٨.

(٣) ليست هذه الكلمة في القرآن الكريم، فلعل المؤلف يقصد مطلق التمثيل، لا التنصيص على قرآنية المثال، والله أعلم.

(٤) التبصرة: ٣١٤.

(٥) في (ت): «المالكي» تصحيف، وكذا في المطبوع.

(٦) في (ت) و(س) و(ظ): «ورد سكون ذلك» وتحرفت العبارة في المطبوع إلى: (ولم يرد سكون ذلك).

وقد نصَّ على البدل فيه الهذلي[١]، وقد يكون على لغة من أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمخفوض، لكنه لم ترد به القراءة. وكذلك الحكم فيما وقع بعد الهمزة فيه ألف نحو ﴿ٱلْمَـَٔابِ﴾ و ﴿شَنَـَٔانُ﴾ ولكن تحذف الألف من أجل اجتماعهما، فيزداد ضعفاً.

وكذلك حكم ﴿وَنَـَٔا﴾ و ﴿رَءَا﴾ لا يصح فيه سوى (بين بين) كما قدّمنا، وعلى الإبدال مع ضعفه يُقدّر الحذف أو الإثبات؛ فيجتمع الساكنان، فيمدّ ويتوسط، وكلّه لا يصح.

١/ ٨٤ ثُمّ إنه لا فرق / بين ما كان بعده ساكن نحو ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] وبين غيره؛ فإن الألف فيه هي صورة الهمزة، والألف بعدها حذفت اختصاراً لاجتماع المثلين، لا لالتقاء الساكنين، والدليل على حذفها اختصاراً للتماثل؛ إثباتُها ياء في حرفي النجم كما قدّمنا، وعلى أنَّ حذفها ليس للساكنين؛ حذفُها فيما لم يكن بعد ساكن.

وتكلّف بعض المتأخرين في ذلك ما لا يصح، وحَمَّل هشاماً من ذلك ما لا يحمل، كما زعم في ﴿تَرَٰٓءَا﴾ [الشعراء: ٦١]، وليس في ذلك شيء يصحّ.

وأمّا ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ و ﴿وَٱطْمَأَنُّوا۟﴾ و ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ و ﴿أَرَءَيْتَ﴾ وبابه، فقد حُكِيَ فيها وجه ثالث، وهو الحذف، على رسم بعض المصاحف، وليس بصحيح؛ وإن كان قد صحّ في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣] وبابه من رواية الكسائي، فإنه: لا يلزم أن كل ما صح عن قارئ يصح عن قارئ آخر، والله أعلم.

---

(١) انظر: الكامل: ق:١٣٨/ ب.

وأمّا المفتوح بعد كسر، وبعد ضمّ، فلا إشكال في إبدال همزته من جنس ما قبلها، وجهاً واحداً، وما حُكِيَ فيه من تسهيل (بين بين) فلا يصحّ.

ومن المضموم بعد الفتح مسألة: ﴿لَرَءُوفٌ﴾ و ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ ونحوه، فيه وجه واحد وهو (بين بين)، وحكي فيه وجه ثان؛ وهو واو مضمومة؛ للرسم، ولا يصح.

وأمّا نحو: ﴿يَطَـُٔونَ﴾ و ﴿تَطَـُٔوهُمْ﴾[1] ففيه وجه آخر وهو الحذف؛ كقراءة أبي جعفر، نصَّ عليه الهذلي وغيره.

٨٤

ونصَّ صاحب «التجريد» على الحذف في ﴿يَـُٔودُهُۥ﴾[2] [البقرة: ٢٥٥] وقياسه ﴿يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣] وهو موافق للرسم، فهو أرجح عند من يأخذ به، وقال الهذلي: إنه الصحيح.[3]

وحكي وجه ثالث وهو إبدالها واواً، ذكره أبو العز القلانسي، وقال: ليس بشيء.[4]

ومن المضموم بعد الضمّ مسألة ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ و ﴿رُءُوسُ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]

---

(١) في (ت) و(س) وكذا في المطبوع، كلمة ثالثة وهي: (يطؤكم)، وهو خطأ، إذ ليست في القرآن، والصواب (يطؤها) ولكنها ليست في أيّ من النسخ.

(٢) في المطبوع: ﴿يؤده﴾، وهو تحريف.

(٣) الكامل: ق: ١٣٩/أ.

(٤) لم أجده لا في «الإرشاد» ولا «الكفاية الكبرى»، بل الذي فيهما أن ﴿يؤساً﴾ وشبهه تجعل بين الهمزة والواو. انظر: الإرشاد: ١٨٢.

فيه وجهان (بين بين) على القياس، والثاني (الحذف) وهو الأولى عند الآخذين باتّباع الرسم، وقد نصَّ عليه غير واحد.

ومن المضموم بعد الكسر مسألة: ﴿يُنَبِّئُكَ﴾ و ﴿سَيِّئُهُۥ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: (بين بين)؛ أي بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه، وهو الذي[1] عليه الجمهور. / ١/ ٨٥

والثاني: إبدال الهمزة ياء على ما ذكر من مذهب الأخفش، وهو المختار عند الآخذين بالتخفيف الرسمي؛ كالداني وغيره كما تقدم.

وحُكِيَ فيه وجه ثالث، وهو التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل كما تقدّم، وحكي فيه وجه رابع وهو إبدال الهمزة واواً، وكلاهما لا يصح.

وأمّا إذا وقع بعد الهمزة واو نحو: ﴿قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٤] و ﴿يُطْفِـُٔواْ﴾ ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ ففيه وجه آخر؛ وهو الحذف مع ضمّ ما قبل الواو كما تقدم، وهو المختار عند أبي عمرو الداني ومن أخذ باتباع الرسم، وذُكِرَ فيه كسر ما قبل الواو، وهو الوجه الخامل، فيصير فيه ستة أوجه، الصحيحُ منها ثلاثة وهو التسهيل بين الهمزة والواو، وحذف الهمزة مع ضمّ ما قبلها، وإبدال الهمزة ياء.

---

(١) في (س): «الذي نص».

وأمّا نحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥] و ﴿فَمَالِئُونَ﴾ [الصافات: ٦٦] و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يسٓ: ٥٦] مما يجتمع فيه ساكنان للوقف، فيجوز في كل وجه من الأوجه المذكورة، كلٌّ من الثلاثة الأوجه؛ من (المدّ) و(التوسط) و(القصر).

ومن المكسور بعد الفتح مسألة: ﴿يَئِسَ﴾ و ﴿تَطْمَئِنُّ﴾ ونحوه فيه وجه واحد وهو (بين بين)، وحُكِيَ فيه وجه ثان وهو إبدالها ياء، ولا يجوز.

وكذلك الحكم في ﴿لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧] وحكي فيه[1] ياء واحدة مكسورة، اتّباعاً للرسم، ولا يصحّ من أجل أن ياء البنية لا تحذف؛ وكذلك لا يجوز[2] حذف الهمزة على الرسم أيضاً؛ لتغيّر البِنية بفتح الراء قبل الياء الساكنة، ونصّ الهذلي على إبدال همزته ياء وهو ضعيف[3]، وكذلك ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

ومن المكسور بعد الكسر مسألة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] فيه وجه واحد وهو (بين بين)، وحُكِيَ إبدالها ياء على الرسم، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي وغيره، وهو ضعيف[4].

وأمّا ما وقع بعد همزته ياء نحو: ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾ و ﴿الْخَاطِئِينَ﴾ و ﴿خَاسِئِينَ﴾ و ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ ففيه وجه ثان وهو حذف الهمزة، حكاه جماعة، وهو المختار عند

---

(١) في (س): «فيه زيادة ياء»، وهو تحريف.

(٢) في (س): «أن تحذف».

(٣) انظر: الكامل: ق ١٤٠/أ.

(٤) نفس المصدر.

الآخذين باتّباع الرسم، وحُكِيَ فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء، ذكره الهذلي وغيره، وهو ضعيف[١]./

١/ ٨٦

ومن المكسور بعد الضم مسألة: ﴿سُئِلَ﴾ و﴿سُئِلُواْ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: بين الهمزة والياء على مذهب سيبويه، وهو قول الجمهور.

والثاني إبدال الهمزة واواً على مذهب الأخفش، نصَّ عليه الهذلي والقلانسي[٢]، وجاء منصوصاً عن خالد الطبيب.[٣]

فهذه جُمَل من مسائل الهمز المتوسط بنفسه والمتطرف، أوضحناها وشرحناها إجمالاً وتفصيلاً؛ ليقاس عليها ما لم نذكره، بحيث لم ندع في ذلك إشكالاً، ولله الحمد.

وأما المتوسط بغيره من زائد اتصل به رسماً ولفظاً، أو لفظاً فقط، فلا إشكال فيه لأن حكمه حكم غيره، وقد بيّنّا ذلك فيما سلف، ولكن نزيده بياناً وإيضاحاً؛ ليتم مقصودنا من إيصال[٤] دقائق هذا العلم لكل أحد، ليحصل الثواب المأمول من كرم الله تعالى.

---

(١) نفس المصدر.

(٢) أما الهذلي فقد نص عليه كما قال المؤلف، وأما القلانسي فقد نص في «الإرشاد» على أن في نحو: ﴿سُئِلَتْ﴾ التسهيل بين الهمزة والياء. انظر: الكامل: ق: ١٣٩/ ب، الإرشاد: ١٨٢.

(٣) هو خالد بن يزيد أبو الهيثم، الكوفي، ثقة، عرض على حمزة، وهو من جلة أصحابه، عرض عليه سهل بن محمد وغيره، احتج به البخاري في صحيحه، وهو من قدماء شيوخه. توفي سنة (٢١٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٩-٢٧٠، المعرفة: ١/ ٣٤٩-٣٥٠، التاريخ الكبير: ٣/ ١٨٤، الجرح والتعديل ٣/ ٣٦٠-٣٦١.

(٤) في (س): «اتصال» بالمثناة الفوقية، وهو تصحيف.

مسألة: لو وقف على نحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ و﴿ٱلۡإِيمَٰنِ﴾ و﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ و﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ و﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ و﴿ٱلۡأٓزِفَةِ﴾ و﴿ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ ونحو ذلك فله وجهان: /١٨٦

أحدهما: التحقيق مع السكت، وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي عبد الله محمد بن شريح، وأبي عليّ بن بلّيمة، وصاحب «العنوان» وغيرهم، عن حمزة بكماله، وهو أحد الوجهين في «التيسير» و«الشاطبية» وطريق أبي الطيّب بن غلبون، وأبي محمد مكّي عن خلف عن حمزة.

والثاني: النقل، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، والمهدوي، وابن شريح أيضاً، والجمهور من أهل الأداء، وهو الوجه الثاني في «التيسير» و«الشاطبية».

وحُكِيَ فيه وجه ثالث وهو: التحقيق من غير سكت كالجماعة، ولا أعلمه نصاً في كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن[1] أصحاب عدم (السكت) على (لام) التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على (النقل) وقفاً، لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافاً منصوصاً يعتمد عليه، وقد رأيت / بعض المتأخرين يأخذ به لخلّاد؛ اعتماداً على بعض شروح ١/ ٤٨٧ «الشاطبية»، ولا يصحّ ذلك في طريق من طرقها[2]، والله أعلم.

مسألة: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] ونحوه يصحّ فيه عشرة أوجه، وهي الوجهان المذكوران من (النقل) و(السكت) في تلك الخمسة المتقدّمة في

---

(١) في المطبوع: (ولا عن)، وهو تحريف.

(٢) في (ز): «طرقنا»، وهو تحريف.

الهمزة المتطرفة المضمومة، وهي: البدل مع المدّ، والتوسط، والقصر، والرَّوم بالتسهيل مع المدّ والقصر، ويمتنع وجه عدم السكت، وعدم النقل، كما قدمنا آنفاً، لعدم صحته رواية.

ومن المتوسط بزائد مسألة ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] ففي الأولى: التحقيق و(بين بين) مع المدّ والقصر، وفي الثانية: الإبدال بثلاثة، والرَّوم بوجهين، صارت خمسة عشر، لكن يمتنع وجهان[1] في وجه (بين بين) وهما: مدُّ الأول وقصر الثاني وعكسُه، لتصادم المذهبين، وذُكِرَ في الأولى الإبدال بواو، على اتّباع الرسم مع المدّ والقصر، فتُضرَب في الخمسة فتبلغ خمسة وعشرين، ولا يصحّ.

وممّا اجتمع فيه متوسط بزائد وبغير زائد مسألة ﴿قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ في [آل عمران: ١٥] فيه ثلاث همزات:

---

(١) جاء في حاشية (ك): قوله: لكن يمتنع وجهان في وجه...إلخ: معناه: أنك إذا أخذت في الثانية بين بين على وجه الروم؛ فإنك إن مددت الألف قبلها يلزمك أيضاً أن تمدّ الألف التي قبل الهمزة الأولى، وإن قصرت الألف قبلها يلزمك أيضاً قصر ما قبل الهمزة الأولى، ولا يجوز مدّ الأول وقصر الثاني ولا عكسه؛ لأنك إذا مددت الأول فإنك بنيت على قول من قال: والمدّ ما زال أعدلا. فإذا قصرت الثاني فإنك بنيت على نقيضه، فتكون في كلمة واحدة قد أخذت بمذهبين، وهو تركيب ولا يجوز التركيب في الكلمة الواحدة.

ومفهوم قوله: يمتنع في وجه بين بين. أنك إذا أخذت في الثانية بالإبدال، فلك مدّ الألف الأول والثاني وقصرهما، ومدّ الأول وقصر الثاني وعكسه، وهو كذلك إذ لا تركيب؛ لأنّ من مدّ في الأول يجوز أن يقول بالقصر في الثاني، لاختلاف سبب القصر، لأنه في الأول كون الهمز مسهّلاً، وفي الثاني كونه محذوفاً فقد... في التسهيل أثر الهمز دون الحذف، فيمكن للقائل بالمدّ في الأول أن يقول بالقصر في الثاني، والعكس، لاختلاف السبب فلا يلزم التركيب. أهـ

من المقالة الوافية لخاتمة المحقّقين سيدي أحمد بن مبارك السلجماسي على القصيدة الدالية رحم الله الجميع آمين.

الأولى: بعد ساكن صحيح منفصل وهو اللّام.

والثانية: متوسطة بزائد، وهي مضمومة بعد فتح.

والثالثة: وهي مضمومة بعد كسر.

ففي الأولى (التحقيق) و(التسهيل)؛ فإذا حقّقت فيجيء في الساكن قبلها (السكت) و(عدمه)، وإذا سهّلت (فالنقل)، وفي الهمزة الثانية (التحقيق) و(التسهيل) وتسهيلها (بين بين) فقط، وفي الثالثة (التسهيل)، على مذهب سيبويه بين الهمزة والواو، وعلى مذهب الأخفش بياء محضة، فيجوز فيها حينئذ عشرة أوجه:

الأول: السكت، مع تحقيق الثانية المضمومة، مع تسهيل الثالثة (بين بين)، وهذا الوجه لحمزة بكماله في «العنوان» ولخلف عنه في «الكافي» و«الشاطبية» و«التيسير» وطريق أبي الفتح فارس عنه.

الثاني: مثله مع إبدال الثالثة ياء مضمومة، على ما ذكر من مذهب الأخفش، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني في وجه السكت، وفي «الشاطبية» و«التيسير» لخلف.

الثالث: عدم السكت على اللّام مع تحقيق الهمزة الأولى / والثانية، وتسهيل الثالثة (بين بين) وهو في «الهداية» و«التذكرة» لحمزة، وهو لخلّاد في «التبصرة» و«الكافي» و«الشاطبية» و«التيسير» و«تلخيص» ابن بلِّيمة. ١/ ٤٨٨

الرابع: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو في «الشاطبية» و«التيسير» لخلّاد، واختيار الداني في وجه عدم السكت.

الخامس: السكت على اللّام مع تسهيل الهمزة الثانية والثالثة ‹بين بين› وهو في «التجريد» لحمزة، وطريق أبي الفتح لخلف عن حمزة، وكذا في «الشاطبية» و«التيسير».

السادس: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو اختيار الداني في وجه السكت أيضاً، وفي «الشاطبية» و«التيسير» لخلف.

السابع: عدم السكت، مع تسهيل الثانية والثالثة ‹بين بين›، وهو اختيار صاحب «الهداية» لحمزة، وفي «تلخيص» ابن بلِّيمة، وطريق أبي الفتح لخلّاد، وفي «الشاطبية» و«التيسير».

الثامن: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو اختيار الداني في وجه عدم السكت، وفي «الشاطبية» و«التيسير».

التاسع: النقل مع تسهيل الثانية والثالثة ‹بين بين›، وهو في «الروضة» و«الشاطبية» ومذهب جمهور العراقيين.

العاشر: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو في «الكفاية الكبرى» و«غاية» أبي العلاء، وحكاه أبو العز عن أهل واسط وبغداد ولا يصحّ فيها غير ما ذكرت.

وقد أجاز الجعبري وغيره من المتأخرين فيها سبعة وعشرين وجهاً، باعتبار الضرب، فقالوا في الأولى ‹النقل› و‹السكت› و‹عدمه› هذه ثلاثة، وفي الثانية ‹التحقيق› و‹بين بين› و‹الواو›؛ اتّباعاً للرسم، وهذه ثلاثة، وفي الثالثة ‹التسهيل›

كالواو، و(إبدالها ياء) أو[1] تسهيلها (كالياء)، على ما ذكر من مذهب الأخفش، فتضرب الثلاثة الأولى في الثلاثة الثانية، بتسعة، والتسعة في الثلاثة الأخرى بسبعة وعشرين.

وقد ذكر ذلك أبو العباس أحمد بن يوسف؛ النحويّ، المعروف بالسّمين[2] في شرحه «للشاطبية»، ونقله عن صاحبه الشيخ أبي عليّ الحسن بن أمّ قاسم[3] حيث نظمه فقال:

سبع وعشرون وجهاً قل لحمزة في ... قل أونبئكم يا صاح إن وقَفا

فالنقل والسكت في الأولى وتركهما ... وأعط ثانيه حكماً لها أُلِفا / ٤٨٩/١

واواً وكالواو أو حقق وثالثة ... كالواو أو يا وكاليا ليس فيه خَفا

واضربَ يبِنْ لك ما قدمت متّضحاً ... وبالإشارة استغنى وقد عُرِفا

انتهى.

---

(١) في المطبوع: «و» بدون همزة، وهو تحريف وخطأ.

(٢) نزيل القاهرة، إمام كبير، قرأ على أبي حيان وسمع الكثير منه، وعلى أحمد بن محمد العشاب، وصف المؤلف شرحه للشاطبية بأنه: لم يسبق إلى مثله، أهـ توفي سنة (٧٥٦ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٢.

(٣) ابن قاسم بن عبد الله، أبو محمد، بدر الدين، فقيه نحوي لغوي تصريفي بارع، مغربي الأصل، أخذ عن أبي حيان وغيره، شرح التسهيل والألفية والشاطبية، وله تفسير للقرآن في عشر مجلدات، وعلى شرحه للألفية اعتمد الأشموني حذو القذة بالقذة، توفي سنة (٧٤٩ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٧-٢٢٨، الدرر الكامنة: ٣٢-٣٣، بغية الوعاة: ١/ ٥١٧.

ولا يصحّ منها سوى العشرة المتقدمة، فإن التسعة التي مع تسهيل الأخيرة كالياء، وهو الوجه المعضل لا يصح كما قدّمنا، وإبدال الثانية واواً محضة على ما ذكر من اتّباع الرسم في الستَّة لا يجوز، والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية بالوجهين لا يُوافق.

قال أبو شامة: نصَّ ابن مهران فيها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يخفّف الثلاثة، الأولى بالنقل، والثانية والثالثة ببين[١] بين.

والثاني: تخفيف[٢] الثالثة فقط، وذلك على رأي من لا يرى تخفيف المبتدأة، ولا يعتدّ بالزائد.

والثالث: تخفيف الأخيرتين فقط؛ اعتداداً بالزائد وإعراضاً عن المبتدأة[٣].

قال: وكان يحتمل وجهاً رابعاً؛ وهو تخفيف الأولى والأخيرة دون الثانية؛ لولا أنّ من خفّف الأولى يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأولى؛ لأنها متوسطة صورةً، فهي أحرى بذلك من المبتدأة. انتهى.[٤] وهو الذي أردنا بقولنا: «والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية لا يُوافَق»، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: «بين بين» بدون باء الجر. علماً بأن عبارة: أبي شامة هي: تجعلان بين الهمزة والواو. أهـ إبراز المعاني: ١/ ٤٠٩.

(٢) في المطبوع: (تخفف).

(٣) إبراز المعاني: ١/ ٤٠٩.

(٤) إبراز المعاني: ١/ ٤٠٩-٤١٠.

ومن ذلك مسألة ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠] يجيء فيها خمسة أوجه:

أحدها: السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية.

والثاني: كذلك مع تحقيقها.

والثالث: عدم السكت مع تسهيل الثانية.

والرابع: كذلك مع التحقيق.

والخامس: النقل مع تسهيل الثانية، ولا يجوز مع التحقيق لما قدمنا.

وذكر فيها ثلاثة أخرى وهي (السكت)، و(عدمه)، و(النقل)، مع إبدال الثانية ألفاً على ما ذكر في «الكافي» وغيره، وفيه نظر، وحُكِيَ هذه الثلاثة مع حذف إحدى الهمزتين، على صورة اتّباع الرسم، ولا يصح سوى ما ذكرته أولاً.

ومن المتوسط بغيره بعد ساكن أيضاً مسألة ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] وذكر فيه خمسة أوجه:

أحدها: التحقيق مع عدم السكت، وهو مذهب الجمهور.

والثاني: مع السكت، وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي أيضاً، وبه قرأ صاحب «المبهج» على شيخه أبي الفضل، وصاحب «التجريد» على شيخه عبد الباقي في رواية خلّاد. / ١/ ٤٩٠

والثالث: النقل، وهو مذهب أكثر العراقيين.

والرابع: الإدغام، وهو جائز من طرق أكثرهم، كما قدّمنا من مذاهبهم.

والخامس: التسهيل (بين بين)، على ما ذكره الحافظ أبو العلاء، وهو ضعيف.

وتجيء هذه الخمسة في قوله تعالى ﴿مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الشورى: ٦] مع الخمسة في الهمزة الأخيرة المضمومة، فتبلغ خمسة وعشرين وجهاً، إلا أنّ الإدغام فيها يختار على النقل، كما تقدّم، وأكثر القراء لا يرون التسهيل بالرَّوم كما ذكرنا.

ومن ذلك مسألة ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] وفيها بحكم ما ذكرنا عشرة أوجه وهي: الخمسة المذكورة أولاً مع تسهيل الهمزة الثانية؛ مدّاً وقصراً، وقيل فيها وجه آخر وهو إبدال الهمزة ياء على اتباع الرسم، وهو شاذّ، فإن ضرب في الخمسة المذكورة صارت خمسة عشر، وأشذُّ منه حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف، مع أنه غير ممكن، فيصير عشرين، ولا يصحّ.

ومن ذلك مسألة: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] وفيها ثلاثة أوجه:

الأول: التحقيق، مذهب الجمهور.

والثاني: (بين بين) طريق أكثر العراقيين، ويجوز معه المدّ والقصر.

والثالث: السكت مع التحقيق لمن تقدّم آنفاً.

وتجيء هذه الأربعة في نحو ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ﴾ [البقرة: ١٧] مع تسهيل الثانية بالمدّ والقصر، فتصحّ[1] ستة، لإخراج المدّ مع المدّ، والقصر مع القصر.

---

(١) في المطبوع: (فتصبح).

وتجيء أيضاً في ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠] مع ثلاثة الإبدال، فتبلغ اثني[1] عشر.

وتجيء الثلاثة أيضاً مع الخمسة في[2] الأخيرة من ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ﴾ [الأحزاب: ٥٥] فتبلغ خمسة عشر وجهاً، بل عشرين، لكن يسقط منها وجها التصادم، فتصح ثمانية عشر.

ومن ذلك مسألة: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام: ٥] وفيه باعتبار ما تقدّم في ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ و ﴿فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧] أربعة وعشرون وجهاً، وهي مع السكت على (الميم) اثنا عشر وجهاً: المدّ والتوسط والقصر مع الإبدال ألفاً، والمدّ والقصر مع الروم، وهذه الخمسة مع التخفيف القياسي، والسبعة الباقية مع اتّباع الرسم وهي المدّ والتوسط والقصر مع إسكان الواو، وهذه الثلاثة مع الإشمام والقصر مع الروم./ ٤٩١/١

ولو قرئ بالنقل على مذهب من أجازه؛ لجاء أربعة وعشرون أخرى، وذلك على وجهي فتح (الميم) وضمّها، أي حالة النقل كما تقدّم، وكلاهما لا يصح.

ومن ذلك مسألة: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢] ونحوه، وفيه الثلاثة الجائزة لباقي القرّاء وصلاً، وهي التحقيق مذهب الجمهور، وبين بين على مذهب أكثر العراقيين، والواو[3] المحضة على مذهب بعضهم.

---

(١) في المطبوع: (اثنا) وهو خطأ.

(٢) (في) سقطت من المطبوع.

(٣) في (ت) والمطبوع: «والياء» وهو خطأ.

وتجري هذه الثلاثة في عكسه في نحو: ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ أُمَمٗاۖ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

وتجيء نحو: ﴿فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ستة أوجه، وهي هذه الثلاثة في[1] وجهي تسهيل الهمزة المكسورة مع المد والقصر، فقس على هذه المسائل ما وقع من[2] نظيرها، والله الموفق.

(١) في (ت): «مع وجهي» وفي (س): «الثلاثة وجهَيْ» وتحرفت في المطبوع إلى: «الثلاثة وهي:».
(٢) في المطبوع: «في».

٢/٢

/ باب الإدغام الصغير[1]

وهو عبارة عمّا إذا كان الحرف الأول منه ساكناً، كما قدّمنا في أول باب ‹الإدغام الكبير› وينقسم إلى: جائز، وواجب، وممتنع، كما أشرنا إليه أول ‹الإدغام الكبير› فيما تقدّم.

فأما الجائز وهو الذي جرت عادة القراء بذكره في كتب الخلاف، فينقسم إلى قسمين:

الأول: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة وينحصر في فصول: ‹إذ›، و‹قد›، و‹تاء التأنيث›، و‹هل›، و‹بل›.

الثاني: إدغام حرف في حرف؛ من كلمة أو كلمتين، أو[2] حيث وقع، وهو المعبَّر عنه عندهم بـ(حروف قَرُبَتْ مخارجها).

ويلتحق بهما قسم آخر اختلف في بعضه، يذكره جمهور أئمّتنا عقب ذلك، وهو الكلام على أحكام ‹النون الساكنة والتنوين› خاصة، إلا أنه يتعلق به أحكام أخر سوى ‹الإدغام›، و‹الإظهار›، من ‹الإخفاء›، و‹القلب›، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: السبعة: ١١٣-١٢٥، التذكرة: ١/ ١٨٠-١٨٦، التيسير: ٤١-٤٥، التبصرة: ٣٥٣-٣٦٤، الكافي: ٣٧-٣٩، الروضة: ٣٥٠-٣٦١، المستنير: ١/ ٣٤١-٣٥٧، الإرشاد: ١٥٧-١٦٥، الكفاية الكبرى: ١٤١-١٤٦، المصباح: ٢/ ٧٧٠-٧٩٢، غاية الاختصار: ١/ ١٦٣-١٧٣، الإقناع: ١/ ٢٣٨-٢٤٥.

(٢) في (ت) «إذا» وهو تحريف، وهي ساقطة من المطبوع.

فصل

(ذال: ﴿إِذْ﴾) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف وهي حروف (تجد) و(الصفير)[1].

فالتاء: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٦] ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾ [المائدة: ١١٠] ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣] ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ [يونس: ٦١] ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ [آل عمران: ١٢٤] ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ [غافر: ١٠] ﴿إِذْ تَمْشِيَ﴾ [طه: ٤٠]

٣/٢ **والجيم:** ﴿إِذْ جَعَلَ﴾ [الفتح: ٢٦] ﴿إِذْ جِئْتَهُم﴾ [المائدة: ١١٠] ﴿إِذْ / جَاءَ﴾ [الصافات: ٨٤].

والدال: ﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ في [الكهف: ٣٩] ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ في [الحجر: ٥٢] و [ص: ٢٢] و [الذاريات: ٢٥].

والسين: ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢].

والصاد: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩].

والزاي: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ﴾ [الأنفال: ٤٨] ﴿وَإِذْ زَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠]

فأدغمها في الحروف الستة: أبو عمرو، وهشام، وأظهرها عندها: نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

وأدغمها في (التاء) و(الدال) فقط حمزة وخلف.

---

(١) سبق بيانها أنها: الصاد والزاي والسين. انظر: ٥٣٣.

وأدغمها في غير (الجيم) الكسائيُّ وخلاد.[(١)]

وانفرد صاحب «العنوان» عن خلّاد بإظهار ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأحزاب: ١٠].

وانفرد الكارزيني عن رويس بإدغامها في التاء والصاد.[(٢)]

وانفرد صاحب «المبهج» بالإدغام في الزاي،[(٣)] وأبو معشر في (الجيم).[(٤)]

وأما ابن ذكوان فأظهرها في غير (الدال)، واختلف عنه في (الدال) فروى عنه الأخفش إدغامها في (الدال)، وروى عنه الصوري إظهارها عندها أيضاً[(٥)].

وانفرد أبو العزّ عن زيد، عن الرمليّ عنه؛ بإدغامها في ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ في الكهف [٣٩] فقط[(٦)]

وانفرد هبة الله عن الأخفش؛ بإظهارها عند (الدال).

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ١٨٠، التيسير: ٤٢، الإرشاد: ١٦٢-١٦٣.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٦٢.

(٣) ذكر السبط أن رويساً، أدغمها عند (التاء) و(الزاي) و(الصاد).

انظر: المبهج: ١/ ١٦٦، ولعل صواب عبارة المؤلف: «وزاد» بدل «انفرد» والله أعلم. وانظر إيضاح الرموز: ١١٧ فقد نص القباقبي على ما في «المبهج» كما ذكر.

(٤) الذي في التلخيص: السين والجيم، علماً بأن (السين) صحّفت إلى (الشين) المعجمة، ولعلّ المؤلف يقصد مذهب أبي معشر في غير «تلخيصه»، والله أعلم. انظر: التلخيص: ١٣٨.

(٥) انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٦٦.

(٦) الإرشاد: ١٦٢.

وكذلك انفرد النهرواني عن الأخفش بإظهار ﴿إِذْ دَخَلُوا۟﴾ في المواضع الثلاثة [الحجر: ٥٢، ص: ٢٢، الذاريات: ٢٥]، وإدغام[١] ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩] فقط[٢].

وكذلك روى الفارسي عن الحمّامي؛ فانفرد به عن سائر أصحاب الحمّامي.

وانفرد أبو العزّ أيضاً عن زيد بإدغام ﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ في الأحزاب [٣٧]، وزاد في «الكفاية» ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ [يونس: ٦١].

وانفرد القبّاب عن الرمليّ بإدغام ﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾[٣].

والله أعلم.

فصل

(دال: ﴿قَدْ﴾) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف، وهي: (الذال) و(الظاء) و(الضاد) و(الجيم)، و(الشين)[٤]، و (حروف الصفير).

فالذال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩].

والظاء: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [الطلاق: ١] ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤].

---

(١) في المطبوع: (إدغامها)، وهو تحريف.

(٢) انظر: الروضة للمالكي: ٣٥٤.

(٣) انظر: المستنير: ١/ ١٧١-١٧٢ و٣٤٧، المصباح: ٢/ ٧٧٩.

(٤) تصحفت عند أبي العلاء إلى (السين المهملة). انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٦٣.

والضاد: ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾ [النساء: ١٦٧] ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨] ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ [الأنعام: ٥٦].

والجيم: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] و ﴿قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] و ﴿قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢].

والشين: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠].

والسين: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢] ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ﴾ [الصافات: ١٧١]، و ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١] و ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

والصاد: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١] ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ﴾ [سبأ: ٢٠] ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم﴾ [القمر: ٣٨].

والزاي: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥].

فأدغمها فيهنّ: أبو عمرو وحمزة / والكسائي وخلف وهشام. ٢/ ٤

واختلف عن هشام في ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ في صٓ [٢٤]: فروى الجمهور من المغاربة وكثير من العراقيين عنه من طريقيه الإظهار، وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«الهداية» و«التلخيص» و«الشاطبية» و«المبهج» وغيرها[1]، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي بن[2] فارس، وروى جمهور العراقيين وبعض المغاربة عنه الإدغام، وهو الذي في «المستنير» و«الكفاية الكبرى» لأبي العزّ،

---

(١) انظر: التيسير: ٤٢، التبصرة: ٣٥٣-٣٥٥، تلخيص العبارات: ٤٢، المبهج: ١/ ١٦٤، التجريد: ق١٣/ ب، العنوان: ٥٦.

(٢) في المطبوع (في) بدل (ابن)، وهو تحريف.

و«غاية» أبي العلاء، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي والمالكيّ، والوجهان جميعاً في «الكافي».[1]

وأدغمها ابن ذكوان في الثلاثة الأُوَل وهي: ‹الذال› و‹الظاء› و‹الضاد› فقط، واختلف عنه في ‹الزاي›؛ فروى الجمهور عن الأخفش عنه الإظهار، وبه قرأ الداني على عبد العزيز الفارسي، وهو الذي في «التجريد» من قراءتِه على نصر بن عبد العزيز الفارسيّ، وهو رواية العراقيين قاطبة عن الأخفش[2].

وروى عنه الصوري، وبعض المغاربة عن الأخفش الإدغام، وهو الذي في «العنوان» و«التبصرة» و«الكافي» و«الهداية» و«التلخيص» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وأبي الفتح فارس، وصاحبُ «التجريد» على عبد الباقي وابن نفيس، ورواه الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم[3].

وانفرد الشذائي بحكاية التخيير في ‹الشين› عن ابن الأخرم[4].

وأدغمها ورش في ‹الضاد› و‹الظاء›، فوافق ابن ذكوان فيهما، وأظهرها عند باقي الحروف.

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٤٥، الكفاية الكبرى: ١٤٢، غاية الاختصار: ١/ ١٦٤، التجريد: ق١٤/ أ، الكافي: ٣٧.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق١١٧/ أ، المفردات: ١٨٣، التجريد: ق:١٤/ أ.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٥٤، جامع البيان: ١/ ق١١٧/ أ، العنوان: ٥٦، الكافي: ٣٧، تلخيص العبارات:٤٢.

(٤) قال سبط الخياط: قال الشذائي: وكان ابن الأخرم وحده عن الأخفش يرى التخيير عند السين خاصة بين الإظهار والإدغام. اهـ المبهج: ١/ ١٦٤.

ملاحظة: ذكر المؤلف أن التخيير في (الشين) وهي المعجمة، وفي «المبهج» بالمهملة، فالله أعلم بالصواب حيث لم أجد مصدراً آخر للتوثيق.

وأظهرها الباقون عند حروفها الثمانية، وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبوجعفر، ويعقوب وقالون.[١]

وانفرد أبو عبد الله الكارزيني عن رويس بإدغامها في (الجيم).[٢]

وانفرد أبو الكرم في «المصباح» عن روح بالإدغام في (الظاء) و(الضاد)[٣]. والله الموفق.

فصل

(تاء التأنيث) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف، وهي: (الثاء) و(الجيم) و(الظاء)، وحروف (الصفير).

فالثاء: ﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥] و ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الحاقة: ٤] و ﴿رَحُبَتْ ثُمَّ﴾ [التوبة: ٢٥].

والجيم: ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦] ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦].

الظاء: ﴿حَمَلَتْ / ظُهُورُهُمَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦] ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨] و ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١]. ٢/٥

والسين: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ [البقرة:٢٦١] ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا﴾ [الأعراف: ٥٧]،

(١) انظر: التذكرة:١/ ١٨١ والإتحاف: ١/ ١٣١.

(٢) انظر: التلخيص: ١٣٧.

(٣) انظر: المصباح: ٢/ ٧٧٦.

و ﴿مَضَتْ سُنَّتُ﴾ [الأنفال: ٣٨] ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩] و ﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [محمد: ٢٠] ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ﴾ [ق: ١٩].

والصاد: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] في قراءة غير يعقوب[١]، ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

والزاي: ﴿خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧].

فأدغمها في الحروف الستة: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأدغمها الأزرق عن ورش في «الظاء» فقط، وأظهرها خلف في «الثاء»، حسب، وأدغمها ابن عامر في «الصاد» و«الظاء».

وأدغمها هشام في «الثاء»، واختلف عنه في حروف (سجز)، وهي: السين، والجيم، والزاي، فأدغمها الداجوني عن أصحابه عنه، وكذلك ابن عبدان عن الحلواني عنه، من طريق أبي[٢] العزِّ عن شيخه عن ابن نفيس، ومن طريق الطرسوسي؛ كليهما عن السامرّي عنه، وبه قطع لهشام وحده في «العنوان» و«التجريد»[٣]، وأظهرها عنه الحلواني من جميع طرقه، إلا من طريقي أبي العزّ والطرسوسي عن ابن عبدان.

واختلف عن الحلواني في ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ فروى الجمهور عنه إظهارها،

---

(١) لأن قراءته بنصب التاء مع تنوينها. انظر: التذكرة: ٢/ ٣٠٩.

(٢) في المطبوع: (أبو) بالرفع، وله وجه صحيح وهو الحكاية.

(٣) انظر: الإرشاد: ١٦٣-١٦٤، التجريد: ق:١٤/ أ.

وهو الذي في «التيسير» و«الشاطبية» و«التبصرة» و«الهداية» و«التذكرة» و«التلخيص» وغيرها، وقطع بالوجهين له صاحب «الكافي»، واستثناها أيضا جماعة ممن روى الإدغام عن الحلواني.(١)

وأضاف بعضهم إليها ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦] فاستثناها أيضاً، كصاحب «المستنير» و«الغاية» و«التجريد»، وليس ذلك من طريقنا.

وانفرد صاحب «التجريد» أيضاً باستثناء ‹الجيم› و‹الصاد›، فأظهرها عندهما؛ وذلك من قراءته على الفارسي، يعني من طريق الجمّال عن الحلواني، والمعروف من طرق(٢) الجمّال ما قدّمنا(٣).

وأظهرها ابن ذكوان عند حروف (سجز) المتقدّمة، واختلف عنه في ‹الثاء›؛ فروى عنه الصوري إظهارها عندها، وروى الأخفش إدغامها فيها، هذا هو الصحيح، وقد اضطربت ألفاظ كتب أصحابنا فيه، وقد نقله الداني على الصواب من نصوص أصحاب ابن ذكوان وأصحاب أصحابه.(٤)

واستثنى الصوريّ من ‹السين› ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾ [البقرة: ٢٦١] فقط، فأدغمها(٥).

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ١٨٢، التيسير: ٤٣، التبصرة: ٣٥٤، الكافي: ٣٨، تلخيص العبارات: ٤٣.

(٢) في المطبوع: (طريق) بالإفراد.

(٣) انظر: المستنير: ١/ ١٦٧، التجريد: ق: ١٤/ أ، المصباح: ٢/ ٧٨٦، غاية الاختصار: ١/ ٧٢.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق١١٨ و١١٩.

(٥) انظر: الإرشاد: ١٦٣، الكفاية الكبرى: ١٤٥.

وانفرد الحافظ أبو العلاء بالإظهار عن الصوري عند «الصاد»[(١)]، وهو وَهْمٌ، والله أعلم.

وانفرد صاحب «المبهج» عنه باستثناء ﴿حَصِرَتْ﴾ و ﴿لَّهُدِّمَتْ﴾ فأدغمها، ولا نعرفه[(٢)]/ . ٦/٢

وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]،[(٣)] ولا نعرف خلافا عنه في إظهارها من هذه الطرق.

وقد قال أبو شامة: إن الداني ذكر الإدغام في غير «التيسير» من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معاً.[(٤)]

---

(١) في المطبوع: (بالضاد) المعجمة، وهو تصحيف. انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٦٨-١٦٩.

(٢) علّق المؤلّف على هذا الاستثناء بقوله: وهو غريب. اهـ، وما نقله المؤلّف عن صاحب «المبهج» صرّح به ابن سوار أيضاً فقال: وروى الداجوني عن الثلاثة إدغامها في ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] و ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠] و ﴿رَحُبَتْ ثُمَّ﴾ [التوبة: ٢٥] اهـ.

وقد ذكرت هذا لئلّا يفهم أنه يقدح في قول المؤلّف: (انفرد صاحب «المبهج»)؛ لأن ما في «المبهج» وعناه المؤلف هو من طريق الصوري، أما ما ذكره ابن سوار فقد صرح بأنه عن الثلاثة، ومراده بهم الداجوني عن ابن الحويرس وابن ماموية والبيساني، كما صرّح في طرقه. والله أعلم.

انظر: المبهج: ١/ ١٦٨، الإرشاد: ١٣٩، ١٦٤، تقريب النشر: ٤٨.

(٣) وذلك في قوله:

.... وفي وجبت خلف ابن ذكوان يُفْتلا . الشاطبية: ٢٢.

(٤) إبراز المعاني: ٢/ ٥١.

قلت: والذي نصّ عليه في «جامع البيان» هو عند (الجيم)، ولفظه: اختلفوا عن ابن ذكوان، فروى ابن الأخرم، وابن أبي داود[١]، وابن أبي حمزة[٢]، والنقّاش، وابن شَنَبوذ، عن الأخفش عنه الإظهارَ في الحرفين، وكذلك روى محمد بن يونس[٣] عن ابن ذكوان، وروى ابن مرشد[٤] وأبو طاهر[٥] وابن عبدالرزاق وغيرهم عن الأخفش عنه ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦] بالإظهار، و﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] بالإدغام، وكذلك روى لي أبو الفتح عن قراءته على عبدالباقي بن الحسن في رواية هشام[٦]. انتهى.

---

(١) جعفر بن حمدان بن سليمان، أبو الفضل، النيسابوري، المؤدب، ضابط، من حذاق أصحاب الأخفش، قرأ عليه الجبني وغيره، وروى عنه الدارقطني، توفي سنة (٣٣٩ هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩١.

(٢) محمد بن نصير بن جعفر، أبو بكر، الدمشقي، مقرئ جليل ضابط ثقة، أجلّ أصحاب الأخفش وأضبطهم وأشهرهم، أقرأ الناس في حياة شيخه الأخفش، روى عنه القراءة عرضاً محمد بن الحسن الديبلي.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٩.

(٣) لم أعرفه.

(٤) محمد بن أحمد، أبو بكر، الدمشقي، مقرئ صالح، أخذ عرضاً عن الأخفش، قرأ عليه عبد الباقي ثلاث ختمات متواليات في دمشق، وقال عنه: كان من خيار المسلمين، وصابر على صيام الدهر ولزوم الجماعة.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٨.

(٥) محمد بن سليمان بن أحمد، البعلبكي، مؤذّن، مقرئ، عالي السند، صالح، أخذ عرضاً عن الأخفش، وأخذ عنه عبد الباقي وغيره، وذكر عنه الداني نقلاً عن شيخه عبد الباقي أنه لم يقرئ إلا عند ما احتاج قبل موته بسنتين عفا الله عنا وعنه.
انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٤٨.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١١٨-١١٩.

فرواةُ الإظهار هم الذين في «الشاطبية»، ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا في رواية هشام كما ذكره.

وعلى تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح حتى يكون من طرق أصحاب الإدغام؛ كابن مرشد، وأبي طاهر، وابن عبد الرزاق وغيرهم، فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه؟

على أنّي رأيت نصّ أبي الفتح فارس في «كتابه» فإذا هو الإدغام عن هشام في (الجيم)، والإظهار عن ابن ذكوان، ولم يفرّق بين: ﴿وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] وغيره[١].

والباقون بإظهارها عند الأحرف الستة، وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقالون، والأصبهانيّ عن ورش.

وانفرد الكارزيني عن رويس فيما ذكره السبط، وابن الفحام؛ بإدغامها في (السّين) و(الجيم) و(الظاء)[٢].

وانفرد في «المصباح» عن روح بالإدغام في (الظاء) فقط[٣].

---

(١) جاء في شرح أبي شامة: وذكر أبو الفتح في «كتابه»، وعن ابن ذكوان الإظهار عند الجيم.... إلخ. وهنا سقط مهمّ جداً في توضيح المقصود وهو: في «كتابه» [عن هشام الإدغام فيه] وعن...، فسقط من «المطبوع» ما بين القوسين، وقد رجعت في ذلك إلى نسخة خطّية من هذا الشرح ق(٨٦).

(٢) انظر: المبهج: ١/ ١٦٩.

(٣) انظر: المصباح: ٢/ ٧٨٦.

فصل

(لام) (بل) و(هل)[1]: اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف، وهي: التاء، والثاء، والزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، والنون.

منها خمسة تختصّ بـ(بل) وهي: الزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، وواحد يختصّ بـ(هل) وهو / الثاء، وحرفان يشتركان فيهما معاً وهما: التاء والنون. ٧/٢

فالتاء، نحو: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩] و ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥] و ﴿بَلْ تَأْتِيهِم﴾ [الأنبياء: ٤٠] و ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٦].

والثاء نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦].

والزاي: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣] ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف: ٤٨].

والسين: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣].

والضاد: ﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

والطاء: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥].

والظاء: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ [الفتح: ١٢].

---

(١) في (ت) والمطبوع: «هل وبل».

والنون، نحو: ﴿بَلۡ نَتَّبِعُ﴾ [البقرة: ١٧٠] و ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ﴾ [الأنبياء: ١٨] و ﴿هَلۡ نَحۡنُ مُنظَرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٣] و ﴿هَلۡ نُنَبِّئُكُم﴾ [الكهف: ١٠٣].

فأدغم اللام منهما في الأحرف الثمانية الكسائي.

ووافقه حمزة في التاء والثاء والسين، واختلفوا عنه في ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥] فروى جماعة من أهل الأداء عنه إدغامها، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس في رواية خلّاد، وكذا روى صاحب «التجريد» عن أبي الحسين الفارسي عن خلّاد[١]، ورواه نصّاً عنه محمد بن سعيد، ومحمد بن عيسى، ورواه الجمهور عن خلّاد بالإظهار، وبه قرأ الداني على[٢] أبي الحسن بن غلبون، واختار الإدغام[٣]، وقال في «التيسير»: وبه آخذ.[٤]

وروى صاحب «المبهج» عن المطوعي عن خلف إدغامه[٥]، وقال ابن مجاهد في «كتابه» عن أصحابه عن خلف عن سليم:[٦] إنه كان يقرأ على حمزة ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾ مدغماً فيجيزه[٧].

---

(١) انظر: التجريد: ق:١٤/ب.

(٢) في المطبوع: (عن).

(٣) قراءة الداني بهذا الوجه على ابن غلبون لم أجدها في النسخة الخطية التي لديّ من «جامع البيان»، فلعل فيها سقطاً، وقد ذكرها الداني في «مفرداته»، ص: ٣٤٤-٣٤٥.

(٤) التيسير: ٤٣.

(٥) المبهج: ١/ ١٧٠.

(٦) في (ز) و(ك): «عن حمزة»، ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٧) انظر: السبعة: ١٢٣.

وقال خلف في «كتابه» عن سُلَيم عن حمزة إنه كان يقرأ عليه بالإظهار فيجيزه، وبالإدغام فلا يردّه.*[١]

وكذا روى الدوري عن سليم *[٢]، وكذا روى العبسي والعجليّ عن حمزة، وهذا صريح في ثبوت الوجهين جميعاً عن حمزة، إلا أن المشهور عند أهل الأداء عنه الإظهار.

وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط، وأدغمها في الستة الأحرف الباقية، هذا هو الصواب والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله.

وخصَّ بعض أهل الأداء الإدغام بالحلواني فقط، كذا ذكره أبو طاهر بن سوار[٣]، وهو ظاهر عبارة صاحب «التجريد»، وأبي العزّ في «كفايته»[٤]، ولكنْ خالفه الحافظ أبو العلاء فعمَّم الإدغام لهشام من طريقي الحلواني والداجوني، مع أنه لم يسند طريق الداجوني إلا من قراءته على أبي العزّ[٥].

وكذا نصَّ على الإدغام لهشام بكماله الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان»، وأبو القاسم الهذلي في «كامله» فلم يحكيا عنه في ذلك خلافاً.

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٢٠.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) المستنير: ١/ ٣٥١.

(٤) الكفاية: ١٤٦.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ١٧٠.

٨/٢ وأما سبط الخيّاط فنصّ في «مبهجه» على / الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني في لام ‹هل› فقط، ونصَّ على الإدغام له من طريقي الحلواني والأخفش في لام ‹بل›، ولعله سهو قلم من الداجوني إلى الأخفش، والله أعلم[١].

واستثنى جمهور رواة الإدغام عن هشام اللام في ‹هل› من سورة الرعد[١٦] قوله: ﴿هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾، وهذا هو الذي في «الشاطبية» و«التيسير» و«الكافي» و«التبصرة» و«الهادي» و«الهداية» و«التذكرة» و«التلخيصين»[٢] و«المستنير» و«غاية» أبي العلاء[٣]. ولم يستثنها أبو العز القلانسي في «كفايته»[٤]، ولم يستثنها في «الكامل» للداجوني، واستثناها للحلواني.

وروى صاحب «التجريد» إدغامها من قراءته على الفارسيّ، وإظهارها من قراءته على عبد الباقي[٥].

ونصَّ على الوجهين جميعاً عن الحلواني فقط صاحب «المبهج» فقال:

---

(١) انظر: جامع البيان:١ ق:١٢٠، الكامل: ق:١٩٢، المستنير: ١/ ٣٥١، المبهج:١/ ١٧٠، التجريد: ق١٤/ ب، الكفاية الكبرى: ١٤٦، غاية الاختصار: ١/ ١٧٠.

(٢) كذا في (س) و(ظ) بالتثنية وهو الصواب، والمراد تلخيص أبي معشر وتلخيص ابن بليمة وكلاهما استثنى هذا الموضع لهشام، وفي بقية النسخ: (التلخيص)، بالإفراد، ولعله تحريف من النساخ.

(٣) انظر: التذكرة:١/ ١٨٤، التبصرة:٣٦١، التيسير: ٤٣، الكافي: ٣٩، التلخيص في الثمان: ١٤٠، تلخيص العبارات:٤٣.

(٤) لا يؤخذ هنا بمفهوم المخالفة فيقال: إنه استثناه في الإرشاد؛ لأن هشاماً ليس له ذكر في الإرشاد، فليتنبه.

(٥) انظر: التجريد: ق:١٤/ ب.

واختلف عن الحلواني عن هشام فيها، فروى الشذائي إدغامها، وروى غيره الإظهار، قال: وبهما قرأت على شيخنا الشريف، انتهى.[١] ومقتضاه الإدغام للداجوني بلا خلاف، والله أعلم.

وقال الحافظ أبو عمرو في «جامعه»: وحكى لي أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين، عن أصحابه، عن الحلواني عن هشام ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي﴾ [الرعد: ١٦] بالإدغام كنظائره في سائر القرآن، قال: وكذلك نصَّ عليه الحلواني في «كتابه». انتهى.[٢] وهو يقتضي صحة الوجهين، والله أعلم.

وأظهر الباقون اللّام منهما عند الحروف الثمانية، إلا أبا عمرو فإنه يدغم اللام من ﴿هَلۡ تَرَىٰ﴾ في المُلك [٣] و الحاقّة [٨]، والله الموفق[٣].

---

(١) المبهج: ١/ ١٧٢.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٠.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٦١، التيسير: ٤٣.

باب حروف قربت مخارجها

وتنحصر في سبعة عشر حرفاً:

الأول: الباء الساكنة عند الفاء وذلك في خمسة مواضع؛ في النساء [٧٤] ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ وفي الرعد [٥] ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾ وفي سبحان [٦٣] ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَن﴾ وفي طه [٩٧] ﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾ وفي الحجرات [١١] ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ﴾ فأدغم الباء في الفاء فيها أبو عمرو، والكسائي، واختلف عن هشام وخلاد:

٩/٢ فأمّا هشام فرواها عنه بالإدغام / أبو العزّ القلانسي من طريق الحلواني، وكذلك الحافظ أبو العلاء، وكذلك رواه ابن سوار من طريق هبة الله المفسر عن الداجوني عنه، ومن طريق جعفر بن محمد عن الحلواني، ورواه الهذلي عن هشام من جميع طرقه، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي من طريق الحلواني.

وبه قطع أحمد بن نصر الشذائي عن هشام من جميع طرقه، وقال: لا خلاف عن هشام في ذلك[١].

وقال الداني في «جامعه»: قال لي أبو الفتح عن عبد الباقي عن أصحابه عن هشام بالوجهين انتهى[٢].

(١) نقل الداني هذا القول في جامعه: ١/ ق١٢١.

(٢) نفس المصدر.

ورواه الجمهور عن هشام بالإظهار، وعليه أهل الغرب قاطبة، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» و«الشاطبية» و«العنوان» و«الكافي» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التذكرة» وغيرها سواه، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبدالباقي من طريق الحلواني، وعلى المالكيّ والفارسي من طريق الداجوني.

وكذا رواه صاحب «المستنير» عن النهرواني من طريق الداجوني، وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح عن أبي أحمد عبد الله بن الحسين السامرّي عن أصحابه، عن الحلواني، قال: وبه قرأت في رواية الحلواني، وبه آخذ[١].

وانفرد الرمليّ، عن الصوري، عن ابن ذكوان بإدغامها كما ذكره في «المبهج» و«غاية الاختصار»، وأبو القاسم الهذلي[٢].

وأما خلّاد: فرواها عنه بالإدغام جمهور أهل الأداء، وعلى ذلك المغاربة قاطبة؛ كابن شريح، وابن سفيان، ومكّي، والمهدوي، وابني غلبون، والهذلي، وفي «المستنير» من طريق النهرواني، وأظهرها عنه جمهور العراقيين، كابن سوار، وأبي العزّ، وأبي العلاء الهَمَذاني، وسبط الخياط.

وخصّ بعض المدغمين عن خلاد الخلاف بحرف الحجرات، فذكر فيه الوجهين على التخيير، كصاحب «التيسير» و«الشاطبية»[٣]، وذكر فيه الوجهين

(١) نفس المصدر.
(٢) المبهج: ١/ ١٧٣، غاية الاختصار: ١/ ١٧١.
(٣) الإقناع: ١/ ٢٦٢.

على الخلاف صاحب «التجريد»؛ فروى الإدغام من قراءته على عبد الباقي، يعني من طريق محمد بن شاذان، والإظهار من قراءته على الفارسي والمالكي، يعني من طريق الوزان.(١)

١٠/٢ وقال الحافظ الداني في «الجامع»: قال لي / أبو الفتح: خيَّر خلاد فيه، فأقرأنيه عنه بالوجهين(٢).

وروى فيه الإظهار وجهاً واحدا صاحب «العنوان».

الثاني: ﴿وَيُعَذِّب مَن يَشَآءُ﴾ في البقرة [٢٨٤]؛ أدغم الباء منه في الميم أبوعمرو، والكسائي وخلف، واختلف عن ابن كثير، وحمزة، وقالون:

فأمّا ابن كثير فقطع له في «التبصرة» و«الكافي» و«العنوان» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» بالإدغام بلا خلاف.

---

(١) قال الأزميري رحمه الله: «فأمّا «التجريد» فالمفهوم من «النشر» الإدغام فقط، ولكني رأيت فيه أنه ذكر الإظهار فقط إلا في الحجرات؛ فقرأ بالإدغام على عبد الباقي، وبالإظهار على غيره، ويحتمل تصحيف ما رأيته عن كتاب «التجريد»».

وقال المتولي رحمه الله بعد أن ذكر كلام الأزميري هذا: «وقد رأيت فيه ما يوافق كلام الأزميري... وروى عبد الباقي عن خلاد ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ في الحجرات [١١] بالإدغام فحسب».

ورجعت إلى النسخة الخطية من «التجريد» وليس فيها (فحسب) التي ذكرها المتولّي رحمه الله، ولعل سبب ذلك اختلاف النسخ. والله أعلم.

انظر: التجريد: ق ١٣/ ب، بدائع البرهان: ق٢٣٢، تحرير النشر: ق:١٩٠ب، الروض النضير: ق: ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) جامع البيان:١/ ق: ١٢٠، وانظر: التيسير: ٤٤، الإقناع: ١/ ٢٦٢.

وقطع لقنبل بالإدغام وجهاً واحداً في «الإرشاد» و«المستنير» و«الكامل» والحافظ أبو العلاء، والهذليّ[١]، وسبط الخياط في «كفايته».

وقطع به للبزي وجهاً واحداً في «الهداية» و«الهادي»، وقطع به له من طريق أبي ربيعة صاحب «المستنير» و«المبهج».

وقطع به لقنبل من طريق ابن مجاهد أبو العزّ وسبط الخياط في «مبهجه»[٢]، وهو طريق ابن الحُباب، وابن بُنان، وعليه الجمهور عن ابن كثير.

وقطع بالإظهار للبزي صاحب «الإرشاد»، ورواه من طريق أبي ربيعة صاحب «التجريد» و«الكامل»، وهو في «التجريد» لقنبل من طريق ابن مجاهد، وفي «الكفاية الكبرى» للنقّاش عن أبي ربيعة[٣]، ولقنبل من طريق[٤] ابن مجاهد.

وأطلق الخلاف عن ابن كثير بكماله صاحب «التيسير»، وتبعه على ذلك الشاطبيّ، والذي تقتضيه طرقهما هو الإظهار؛ وذلك أن الداني نصَّ على الإظهار في «جامع البيان» لابن كثير، من رواية ابن مجاهد عن قنبل، ومن رواية

---

(١) قوله: (أبو العلاء والهذلي) بعد أن ذكر «الكامل» ولم يصرّح «بغاية الاختصار» فيه دلالة على أنه يريد طريقيهما الأدائيين، لكن يعكر على هذا أنه ليس للهذلي طريق أدائية في رواية قنبل، بل ولا قراءة ابن كثير. والله أعلم.

(٢) في (س): «معجمه»، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: (ربيعة للبزي) وهي زيادة ليست في النسخ ولا في الكفاية. انظر: الكفاية الكبرى: ٢٧٦.

(٤) في المطبوع: (لقنبل عن ابن مجاهد).

النقاش عن أبي ربيعة، هذا لفظه، وهاتان الطريقان هما اللتان في «التيسير» و«الشاطبية».

ولكنْ لـمَّا كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهور، أطلق الخلاف في «التيسير» له؛ ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون، وهو مما خرج فيه عن طرقه، وتبعه على ذلك الشاطبيّ، والوجهان عن ابن كثير صحيحان، والله أعلم.

وأما حمزة فروى له الإدغام المغاربة قاطبة، وكثير من العراقيين، وروى له الإظهار وجهاً واحداً صاحب «العنوان» وصاحب «المبهج»، وقطع له به صاحب «الكامل» في رواية خلف، وفي رواية خلّاد من طريق الوزّان، وكذلك هو في «التجريد» لخلّاد من قراءته على عبد الباقي، والخلاف عنه من روايتيه جميعاً في «المستنير» و«غاية» ابن مهران، وممّن / نصَّ على الإظهار محمد بن عيسى عن خلّاد، وابن جبير؛ كلاهما عن سُلَيم، والوجهان صحيحان، والله أعلم. ٢/١١

وأمّا قالون فروى عنه الإدغام الأكثرون من طريق أبي نَشِيط، وهو رواية المغاربة قاطبة عن قالون، وهو الذي عنه في «التجريد» من جميع طرقه، وروى عنه الإظهار من طريقيه صاحب «الإرشاد»، وسبط الخياط في «كفايته»، ومن طريق الحلواني صاحب «المستنير» و«الكفاية الكبرى» و«المبهج» و«الكامل» والجمهور، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وقرأ الباقون من الجازمين بالإظهار وجهاً واحداً، وهو ورش وحده. ووقع في «الكامل» أنه لخلف في اختياره وهو وَهْمٌ، وكذلك ظاهر «المبهج» للكسائي وهو سَهْوُ قلم، والله أعلم.

الثالث: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ في هود [٤٢] أدغمه أيضاً: أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، واختلف عن ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلّاد:

فأمّا ابن كثير فقطع له بالإدغام وجهاً واحداً مكّي، وابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وابن بلّيمة، وصاحب «العنوان» وجمهور المغاربة، وبعض المشارقة، وقطع له بالإظهار أبو القاسم الهذلي من جميع رواياته وطرقه، سوى الزينبيّ وليس في طرقنا، وروى عنه الإظهار من رواية البزي النقاش من جميع طرقه، وهو الذي في «المستنير» و«الكفاية» و«الغاية» و«التجريد» و«الإرشاد» و«الروضة» و«المبهج».

وخصّ الأكثرون قنبلاً بالإظهار من طريق ابن شَنَبوذ، والإدغام من طريق ابن مجاهد، وهو الذي في «الكفاية في الست» و«غاية» أبي العلاء، وأطلق الخلاف عن البزي صاحب «التيسير» والشاطبيّ وغيرهما، والوجهان عن ابن كثير من روايتيه صحيحان.

وأمّا عاصم فقطع له جماعة بالإظهار، والأكثرون بالإدغام، والصواب إظهاره من طريق العُلَيمي عن أبي بكر، ومن طريق عمرو بن الصبَّاح عن حفص؛ كما نصَّ عليه الداني في «جامعه». ورواه ابن سوار عن الطبري عن أصحابه، عن عمرو عن حفص، ولم يذكر الهذلي في «كامله» الإدغام لغير

الهاشميّ عن عبيد، وقد رَوى الإظهارَ نصّاً عن حفص هبيرةُ، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وأمّا قالون فقطع له بالإدغام في «التبصرة»[1] و«الهداية» و«الكافي» و«التلخيص»[2] / و«الهادي» و«التجريد» و«التذكرة»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وقطع له بالإظهار في «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى»، وبه قرأ الداني على أبي الفتح. ١٢/٢

والأكثرون على تخصيص الإدغام بطريق أبي نشيط، والإظهار بالحلواني، وممّن نصّ على ذلك الحافظ أبو العلاء وسبط الخياط في «كفايته»، وعَكَس ذلك في «المبهج»؛ فجعل الإدغام للحلواني، والوجهان عن قالون صحيحان، وهما في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان».

وأمّا خلّاد فالأكثرون على الإظهار له، وهو الذي في «الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«التلخيص» و«التجريد» و«التذكرة» و«العنوان»، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وقطع له صاحب «الكامل» بالإدغام، وهو رواية محمد بن الهيثم عنه، وكذا نصَّ عليه محمد بن يحيى الخنيسي، وعنبسة بن النضر، ومحمد بن الفضل؛ كلُّهم عن خلَّاد، وبه قرأ أبو عمرو الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

---

(١) في التبصرة بالإظهار: ٣٦٣، فلعل ذلك سبق قلم من المؤلف، والله أعلم.

(٢) أي تلخيص ابن بلّيمة: ص١٠٣، أمّا أبو معشر فنص على الاختلاف لقالون: ص١٤٥.

والوجهان جميعاً عن خلّاد في «الهداية» و«التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان» وقد صحَّا نصّاً وأداءً.

وقرأ الباقون بالإظهار، وهم: ابن عامر[١]، وأبو جعفر، وخلف[٢]، وورش، وخلف عن حمزة.

وروى بعض أهل الأداء الإظهار عن يعقوب، كما ذكره في «التذكرة»، وفي «الكامل» أيضاً تبعاً لابن مهران، وإنما ورد ذلك من غير روايتي رويس وروح، وهو الذي عليه العمل، وبه قرأت، وبه آخذ.

وانفرد صاحب «المبهج»[٣] بالإدغام عن ورش، يعني من طريق الأصبهاني، وكذا أبو العلاء عن الحمّاميّ[٤]، فخالفا[٥] سائر الرواة عن الأصبهانيّ، والله أعلم.

الرابع: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ في سبأ [٩] فأدغم الفاء في الباء الكسائيّ، وأظهرها الباقون.

الخامس: الرّاء الساكنة عند اللّام، نحو: ﴿وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ [مريم: ٦٥] و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨] و﴿يَنشُرْ لَكُمْ﴾

(١) لم يشر المؤلّف إلى أن له الإدغام قولاً واحداً في «العنوان»، مع أنه له طريق في رواية هشام.
(٢) في (ز) «وخلف، أي لنفسه».
(٣) المبهج: ١/ ١٧٤.
(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٧١-١٧٢.
(٥) في المطبوع: (فخالف) بالإفراد، وهو خطأ.

[الكهف: ١٦] و ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي﴾ [لقمان: ١٤] فأدغم الرّاء في اللّام في ذلك أبو عمرو من رواية السوسيّ، واختلف عنه من رواية الدوري:

فرواه عنه بالإدغام أبو عبد الله بن شريح في «كافيه» وأبو العزّ في «إرشاده» و«كفايته» / وأبو العلاء في «غايته» وصاحب «المستنير» وصاحب «المبهج» و«الكفاية في القراءات الست». ١٣/٢

ورواه بالإظهار أبو محمد مكّي في «تبصرته» وابن بليمة في «تلخيصه».

وأطلق الخلاف عن الدوري صاحب «التيسير» والشاطبيّ، والمهدويّ، وأبوالحسن بن غلبون، وانفرد بالخلاف عن السوسيّ.

قلت: والخلاف مفرّع على (الإدغام) الكبير؛ فمنْ أدغم الإدغام الكبير لأبي عمرو، لم يختلف في إدغام هذا، بل أدغمه وجهاً واحداً، ومن روى الإظهار اختلف في هذا الباب عن الدوري، فمنهم من روى إدغامه، ومنهم من روى إظهاره، والأكثرون على الإدغام، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو.

وبالإدغام قرأ الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر، عن قراءته بذلك على أبي طاهر، عن ابن مجاهد، وهي الطريق المسندة في «التيسير»، قال الداني في «جامعه»: وقد بلغني عن ابن مجاهد أنه رجع عن الإدغام إلى الإظهار اختياراً واستحساناً، ومتابعة لمذهب الخليل وسيبويه، قبل موته بستّ سنين.[1]

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٢، وقد روى ابن الباذش هذا الأثر أيضاً من طريق مكي عن أبي الطيب بن غلبون. انظر: الإقناع: ١/ ١٩٠.

قلت: إنْ صحَّ ذلك عن ابن مجاهد، فإنما هو في وجه إظهار «الكبير»، أمّا في وجه إدغامه فلا؛ لأنّه إذا أدغم الراء المتحركة في اللام؛ فإدغامها ساكنة أولى وأحرى، والله أعلم.

السادس: اللّام الساكنة في الذال، وذلك ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ حيث وقع، كقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣١] ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١٤] فأدغمها: أبو الحارث عن الكسائي، وأظهرها الباقون.[1]

السابع: الدال عند الثاء وهو موضعان في آل عمران [١٤٥] ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا﴾ و ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْأَخِرَةِ﴾، فأدغم الدال في الثاء أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها الباقون.

الثامن: الثاء في الذال، وهو موضع واحد ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾ في الأعراف [١٧٦]؛ فأظهر الثاء عند الذال: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وعاصم، وهشام، على اختلاف عنهم فيه:

فأمّا نافع فروى إدغامه عنه من رواية قالون أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله بن سفيان، وأبو العباس المهدوي، وأبو علي بن بلّيمة، وابن شريح، وصاحب «التجريد» / و«التذكرة» والجمهور من المغاربة، وجماعة من المشارقة، ورواه ابن سوار عن أبي نشيط، وكذلك سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، ورواه أبو العزّ عن أبي نشيط، وعن هبة الله بن جعفر عن الحلواني، وبه قرأ أبو عمرو الداني على ٢/١٤

(١) انظر: التيسير: ٤٤-٤٥، غاية الاختصار: ١/ ١٧٢.

أبي الحسن من جميع طرقه عن قالون، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامرّي، وهذان الوجهان في «التيسير» و«الشاطبية».

ورواه عنه بالإظهار بعض العراقيّين من غير طريق أبي نشيط، وبعضهم من طريق أبي نشيط والحلوانيّ، وذكره صاحب «العنوان» وهو من طريق إسماعيل[1]، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي.

وروى إظهاره عن ورش جمهور المشارقة والمغاربة، وخصَّ بعضهم الإظهار بالأزرق، وبعضهم بالأصبهاني، وروى إدغامه عن ورش من جميع طرقه؛ أبوبكر بن مهران، ورواه أبو الفضل الخزاعي من طريق الأزرق وغيره، واختاره الهذلي.

وأمّا ابن كثير فاختلف عنه في الإظهار والإدغام، فروى له أكثر المغاربة الإظهار، ولم يذكره الأستاذ أبو العزّ* في «كفايته» إلّا*[2] من طريق النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي ولم يذكره الإمام أبو طاهر بن سوار إلا من الطريق المذكورة، ومن غير طريق النهرواني عن ابن مجاهد، عن قنبل، وذكره صاحب «المبهج» عن أبي ربيعة أيضاً، وعن قنبل إلا الزينبي، ولم يذكره الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان» عن ابن كثير إلا من طريق رواية القوّاس، وذكره الحافظ أبوالعلاء من غير رواية ابن فليح، ولم يذكره الخزاعي إلّا من طريق ابن مجاهد عن قنبل، وكلُّهم روى الإدغام عن سائر أصحاب ابن كثير.

---

(١) معلوم أن هذه الطريق ليست نشرية.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س).

وأمّا عاصم فاختلفوا عنه أيضاً فقال الداني في «جامعه»:[١] أقرأني فارس بن أحمد لعاصم في جميع طرقه من طريق عبد الله، يعني أبا أحمد السامريّ بالإظهار، ومن طريق عبد الباقي بالإدغام، قال: وروى أبو بكر الوليّ عن أحمد بن حميد[٢]، عن عمرو، وعن الأُشنانيّ، عن عُبَيد، عن حفص بالإظهار. انتهى[٣].

وقطع له صاحب «العنوان» وأبو الحسن الخبازي؛ من روايتي أبي بكر وحفص وغيرهما بالإظهار.

وذكر / الخلاف عن حفص صاحب «التجريد»، وروى الجمهور من المغاربة والمشارقة عن عاصم من جميع رواياته الإدغام، وهو الأشهر عنه. ٢/١٥

وأمّا أبو جعفر فالأكثرون من أهل الأداء على الأخذ له بالإظهار، وهو المشهور، ونصَّ له أبو الفضل الخزاعي على الإدغام وجهاً واحداً، واختاره الهذلي، ولم يأخذ أبو بكر بن مهران له من جميع طرقه بسواه.

وأمّا هشام فروى جمهور المغاربة عنه الإظهار، وأكثر المشارقة على الإدغام له من طريق الداجوني، وعلى الإظهار من طريق الحلواني، وهو الذي في «المبهج» و«الكامل» و«المنتهى»، وذكر صاحب «المستنير» له الإدغام، من طريق هبة الله المفسر عن الداجونيّ.

---

(١) في (ت) وكذا في المطبوع: «جامع البيان».

(٢) المشهور والمعروف بالفيل، والفامي، انظر ص: ٤٢٢.

(٣) جامع البيان:١/ ق: ١٢٣.

قلت: فقد ثبت الخلاف في (إدغامه) و(إظهاره) عمَّن ذكرت، وصحّ الأخذ بهما جميعا عنهم، وإن كان الأشهر عن بعضهم الإدغام، وعن آخرين الإظهار، فإنّ الذي يقتضيه النظر ويصحّ في الاعتبار هو الإدغام، ولولا صحة الإظهار عنهم عندي لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام؛ وذلك أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد، وسكن الأول منهما يجب الإدغام ما لم يمنع مانع، ولا مانع هنا، فقد حكى الأستاذ أبو بكر بن مهران الإجماع على إدغامه فقال ما نصّه:

«وقد أجمعوا على إدغام الثاء في الذال من قوله ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، إلا النقّاش، فإنه كان يذكر الإظهار فيه لابن كثير، وعاصم برواية حفص، ونافع برواية قالون، قال: وكذلك كان يذكر البخاريُّ المقرئ[(١)] لابن كثير وحده، إلا أنه كان[(٢)] يقول: بين الإظهار والإدغام على ما يخرج من اللفظ، قال: وقال الآخرون لا نعرفه إلا مدغماً، قال: وهو الصحيح، والله أعلم[(٣)]».

التاسع: الذال في التاء إذا وقع قبل الذال خاءٌ، نحو قوله: ﴿ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥١] ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم﴾ [الرعد: ١٦] و ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ﴾[(٤)] [فاطر: ٢٦]

---

(١) محمد بن إسحاق، أبو عبد الله، مقرئ مشهور، روى القراءة عرضاً عن أبي المنذر عن أصحاب ورش، أخذ عنه القراءة محمد بن الحسين بن بويان وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٩.

(٢) (كان) سقطت من المطبوع.

(٣) النصُّ بحروفه في المبسوط: ١٠٠.

(٤) في المطبوع: (ثم اتخذتم).

و ﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف: ٧٧]، فأظهر الذال عند التاء ابن كثير، وحفص، واختلف عن رويس:

فروى الحمّامي من جميع طرقه، والقاضي أبو العلاء، وابن العلّاف، والأكثرون عن النخَّاس عن التمار عنه الإظهار، وهو الذي في «المستنير» و«الكفاية» و«الإرشاد» و«الجامع» و«الروضة» وغيرها.

وروى / أبو الطيّب، وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه بالإدغام، وكذا روى الخبّازي، والخزاعي، عن النخَّاس، عن التَّمار عنه، وهو الذي قطع به الهذلي في «كامله» وابن مهران في «غايته». ١٦/٢

وروى الجوهريّ عن التَّمار الإظهار في حرف الكهف [٧٧] وهو قوله ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ فقط، والإدغام في باقي القرآن، وكذا روى الكارزيني عن النخَّاس، وهو الذي في «التذكرة» و«المبهج»[1].

العاشر: الذال في التاء في ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦]: فأدغمها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، واختلف عن هشام:

فقطع له المغاربة قاطبة بالإظهار وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«العنوان» و«التذكرة» و«التلخيص» و«الشاطبية» وغيرها.

وقطع له جمهور المشارقة ‹بالإدغام›، وهو الذي في «الكفاية الكبرى»

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤١٨.

و«المستنير» و«الكامل» و«غاية» أبي العلاء وغيرها، ورواه صاحب «التجريد» عنه من طريق الداجوني، وكذا ذكره له صاحب «المصباح»[١]، ورواه صاحب «المبهج» من طريق الحلواني.

والوجهان جميعاً[٢] عنه صحيحان، إلّا أنّ الحافظ أبا عمرو قرأ بإظهاره[٣] من طريق الحلواني.

وانفرد أبو العلاء الهمَذاني من طريق القبَّاب عن الصوري، عن ابن ذكوان بإدغامه، ولم يذكره غيره[٤]، والله أعلم.

الحادي عشر: الذال في التاء في ﴿عُذْتُ بِرَبِّي﴾ في غافر [٢٧] والدّخان [٢٠]، فأدغمها: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، واختلف عن هشام:

فقطع له بالإدغام جمهور العراقيّين؛ كابن سوار، وأبي العزّ، والحافظ أبي العلاء، والهذلي.

وقطع له بالإظهار صاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«التجريد» والمغاربة قاطبة، وصاحب «المبهج» من طريقي الحلواني والداجوني، وبه قرأ الداني من طريق الحلواني، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

---

(١) انظر: المصباح: ٢/ ٨٠٢.

(٢) (جميعاً) سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (بالإظهار).

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٦٧.

الثاني عشر: الثاء في التاء من ﴿لَبِثْتَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿لَبِثْتُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢] كيف جاء، فأدغمه: أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وأظهره الباقون.

وانفرد الكارزيني عن أصحابه عن رويس بالإظهار في حرفي المؤمنين [١١٢، ١١٤]، وإدغام غيرهما.[1] / ١٧/٢

الثالث عشر: الثاء في التاء أيضاً في ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ في الموضعين من الأعراف [٤٣] والزخرف [٧٢]، فأدغمها: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وهشام.

واختلف عن ابن ذكوان: فرواهما عنه الصوريّ بالإدغام، ورواهما الأخفش بالإظهار، وبذلك قرأ الباقون.

وانفرد في «المبهج» بالإظهار عن هشام من طريق الداجوني[2]، وسائرُهم لم يذكر عن هشام فيهما خلافاً، والله أعلم.

وانفرد في «الكامل» عن خلف بالإدغام[3]، ولم يذكره غيره، والله أعلم.

الرابع عشر: الدال في الذال من ﴿كهيعص * ذِكْرُ﴾ [مريم: ١، ٢]، فأدغمها أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وقرأ الباقون بالإظهار.

---

(١) انظر: التلخيص: ١٤٣.

(٢) المبهج: ١/ ١٦٢.

(٣) الكامل: ق:٩٩/ أ.

الخامس عشر: النون في الواو مـن ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [يسٓ: ١، ٢] فأدغمهـا: الكسائيّ، ويعقوب، وخلف، وهشام، واختلف عن نافع، وعاصـم، والبـزّيّ، وابن ذكوان:

فأمّا نافع فقطع له بالإدغام من رواية قالون؛ أبو بكر بن مهران، وابن سوار في «المستنير»، وكذلك سبط الخياط في «كفايتـه» و«مبهجـه»، وكـذلك الحـافظ أبو العلاء في «غايته»، وكذلك جمهور العراقيّين من جميع طرقهم، إلا أنّ أبا العـزّ استثنى[1] هبة الله؛ يعني من طريق الحلواني، وبه قـرأ صـاحب «التجريـد» عـلى الفارسيّ، من طريق أبي نشيط والحلواني جميعـاً، وعـلى ابـن نفـيس مـن طريـق أبي نشيط.

وقطع له بالإظهار صاحب «التيسير» و«الكـافي» و«الهـادي» و«التبـصرة» و«الهداية» و«التلخيص» و«التذكرة» و«الشاطبية» وجمهور المغاربة.

وقطع الداني في «جامعه» بالإدغام من طريق الحلواني، وبالإظهار من طريق أبي نشيط، وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين.

وقطع له بالإدغام من رواية ورش، من طريق الأزرق، صاحب «التيـسير» و«الكافي» و«التبصرة» و«التلخيص» و«الشاطبية» والجمهور، وقال في «الهداية»: إنه الصحيح عن ورش.

وقطع بالإظهار من الطريق المذكورة، صاحب «التجريد»، حسبما قرأ به على شيوخه من طرقهم.

---

(١) في المطبوع: (استثنى عن هبة).

وقطع بالإدغام من طريق الأصبهاني أبو العزّ، وابن سوار، والحافظ أبو العلاء، و[١] «التجريد» و«المبهج» والأكثرون، وبالإظهار الأستاذ أبو بكر / ١٨/٢ ابن مهران، والحافظ أبو عمرو الداني، والوجهان صحيحان عن ورش.

وأمّا البزّيّ: فروى عنه الإظهار أبو ربيعة[٢]، وروى عنه الإدغام ابن الحباب، والوجهان صحيحان من الطريقين المذكورتين وغيرهما، نصَّ عليهما الحافظ أبو عمرو.

وأمّا ابن ذكوان: فروى عنه الإدغام الأخفش، وروى عنه الإظهار الصوريّ، وذكر صاحب «المبهج» من طريق الصوريّ الإدغام أيضاً، والجمهور على خلافه، والوجهان صحيحان* عن ابن ذكوان، ذكرهما له الداني في «جامع البيان» من الطريقين المذكورتين*[٣].

وأمّا عاصم: فقطع له الجمهور بالإدغام من رواية أبي بكر، من طريق يحيى بن آدم، وبالإظهار من طريق العُلَيميّ، إلا أنّ كثيراً من العراقيّين روى الإظهار عنه من طريق يحيى بن آدم، كأبي العزّ، وأبي العلاء، وكذلك أبو القاسم ابن الفحام في «تجريده» من قراءته على الفارسيّ، ورواه في «المبهج» عنه من طريق نفطويه، وروى الإدغام عن العليميّ في «كفايته» و«مبهجه» وكلاهما صحيح عن أبي بكر من الطريقين.

(١) في المطبوع: (وصاحب التجريد) والزيادة ليست في النسخ.

(٢) (أبو ربيعة) سقطت من (س).

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

وروى عنه الإدغام من رواية حفص عمرو بن الصبّاح من طريق زَرْعان، وقطع به في «التجريد» من طريق عمرو، وروى عنه الإظهار من طريق الفيل، والوجهان صحيحان من طريق عمرو عنه، ولم يختلف عن عُبَيد عنه أنه بالإظهار، والله أعلم.

وقرأ الباقون بالإظهار وجهاً واحداً، وهم: أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقنبل.

السادس عشر: النون في الواو أيضاً[1] من ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، والخلاف فيه كالخلاف في ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [يس: ١، ٢]، أدغم النون في الواو: الكسائي، ويعقوب، وخلف، وهشام؛ إلا أنّه لم يختلف فيه عن قالون أنه بالإظهار، واختلف عن ورش وحده، وعن عاصم، والبزّيّ وابن ذكوان.

فأمّا ورش فقطع له بالإدغام من طريق الأزرق، صاحب «التجريد»، و«التلخيص»، و«الكامل»، وغيرهم، وقطع له بالإظهار صاحب «التذكرة»، و«العنوان».

وقال في «الهداية»: إنه الصحيح عن ورش.

وقال في «التيسير»: إنه الذي عليه عامّة أهل الأداء[2].

---

(١) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٢) التيسير: ١٨٣.

وأطلق الوجهين عنه جميعاً أبو عبد الله بن شريح، وأبو القاسم الشاطبي، وأبو محمد مكّي؛ وقال في «تبصرته»: إن الإدغام مذهب الشيخ أبي الطيّب[١]، / يعني[٢] ابن غلبون. ١٩/٢

وأمّا عاصم والبزي وابن ذكوان، فالخلاف عنهم كالخلاف في ﴿يسٓ﴾ من الطرق المذكورة، إلا أنّ سبط الخياط قطع في «كفايته»[٣] لأبي بكر، من طريق العُليميّ بالإدغام هنا، والإظهار في ﴿يسٓ﴾، ولم يفرق غيرُه بينهما عنه، والله أعلم.

وأظهر النون من ﴿نٓ﴾ الباقون، وهم: أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقالون، وقنبل.

السابع عشر: النون عند الميم من ﴿طسٓمٓ﴾ أوّل الشعراء والقَصَص، فأظهر النون عندها؛ حمزة، وأبو جعفر، والباقون بالإدغام.

وأبو جعفر مع إظهاره على أصله في (السكت) على كل حرف من حروف الفواتح، كما تقدّم[٤]، وإنّما ذكرناه مع المظهرين في هذه الفواتح من أجل موافقتهم له في الإظهار، وإلّا فمن لازم (السكت) الإظهارُ، فلذلك لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار الميم عند الميم من ﴿الٓمٓ﴾، فإنه إنما انفرد بإظهارها من أجل (السكت) عليها.

---

(١) التبصرة: ٧٠٥.

(٢) (يعني) سقطت من (ز)، ولا بد منها، لأنها من كلام المؤلف وليست من كلام مكي.

(٣) انظر: الكفاية في الست: ق: ١٢٥/ب و١٣٣/أ.

(٤) انظر ص: ١٠١٥.

وكذلك النون المخفاة من ﴿عين صاد﴾ أوّل مريم، والنون من ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ أوّل النمل، والنون من ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ٢] فإن السكت عليها لا يتمّ إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه، والله أعلم.

وما وقع لأبي شامة من النص على الإظهار في ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ للجميع[١]، فهو سبق قلم[٢]، فاعلم.

تنبيه: كلّ حرفين التقيا، أوّلهما ساكن، وكانا مثلين أو جنسين، وجب إدغام الأوّل منهما لغة وقراءة:

فالمثلان، نحو: ﴿فَٱضْرِب بِّهِۦ﴾ [ص: ٤٤] ﴿رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾ [المائدة: ٦١] ﴿إِذ ذَّهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] ﴿وَقُل لَّهُمْ﴾ [النساء: ٦٣] ﴿وَهُم مِّنْ﴾ [الأنبياء: ٢٨] ﴿عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ١٢٣] ﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ [النساء: ٧٨] ﴿يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦].

والجنسان، نحو: ﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣] ﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ﴾ [العنكبوت:٣٨] ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] ﴿بَلْ رَانَ﴾[٣] [المطففين: ١٤] هل رأيتم[٤] ﴿قُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، ما لم يكن أوّل المثلين حرف مدّ، نحو:

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٦٧.

(٢) قوله: (سبق قلم) يعني في تنصيصه للجميع، وإلّا فإن ابن الباذش ذكر أن أحمد بن صالح عن ورش يظهرها، وقال: «ولا ينبغي أن يُنكر هذا عنه، فله أصل عند أهل المدينة». الإقناع: ١/ ٢٤٥.

(٣) واستثني حفص، لأن له السكت.

(٤) كذا في جميع النسخ، وليس في القرآن راء بعد (هل)، وقد تبع المؤلِّفَ في هذا السهو الإمامُ السيوطيُّ، والمؤلف هنا يقصد التمثيل من حيث اللغة، بدليل قوله (لغة).

﴿قَالُواْوَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦] ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾ [الناس: ٥]، أوْ أوّل الجنسين حرف حَلق، نحو: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩] كما قدّمنا التنصيص عليه في فصل (التجويد) أوّل الكتاب[١]، وكذلك تقدّم ذكر نحو ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨] في حرف (الطاء)[٢].

وأمّا ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ في المرسلات [٢٠] فتقدّم أيضاً ما حكي فيه من وجهي (الإدغام) المحض، وتبقية الاستعلاء.[٣]

وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الرازي؛ من طريق ابن الأخرم، عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حُكي / عن أحمد بن صالح عن قالون. ٢٠/٢

ولعلّ مرادهم إظهار صفة الاستعلاء، وإلا فإنْ أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز، على أنّ الحافظ أبا عمرو الداني حكى الإجماع على أنّ إظهار الصفة أيضاً غلط وخطأ.

فقال في «الجامع»: وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافاً خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ قال: وروى أبو عليّ بن حبش الدينوري أداء عن أحمد[٤] بن حرب، عن الحسن بن مالك، عن أحمد بن صالح، عن قالون مظهرة القاف، قال: وما حكيناه عن قالون غلط في الرواية وخطأ في العربية.[٥]

---

(١) انظر ص: ٥٧٧.

(٢) انظر ص: ٥٧٦.

(٣) انظر ص: ٥٧٧.

(٤) في جامع البيان: «إبراهيم بن حرب»، وهو خطأ.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٤-١٢٥.

قلت: فإنْ حمل الداني الإظهار من نصّهم على إظهار الصوت، وجعله خطأ وغلطاً ففيه نظر، فقد نصَّ عليه غير واحد من الأئمّة.

فقال الأستاذ أبو بكر بن مهران: وقوله ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ قال ابن مجاهد في مسائل رفعت إليه فأجاب فيها: لا يدغمه إلا أبو عمرو[١].

قال ابن مهران: وهذا منه غلط كبير، وسمعت أبا عليّ الصفار يقول: قال أبو بكر الهاشمي المقرئ: لا يجوز إظهاره، وقال ابن شنبوذ: أجمع القراء على إدغامه.

قال ابن مهران: وكذلك قرأنا على المشايخ في جميع القراءات، أعني بالإدغام، إلا على أبي بكر النقّاش فإنه كان يأخذ لنافع وعاصم بالإظهار، ولم يوافقه أحد عليه إلا البخاريّ المقرئ، فإنه ذكر فيه الإظهار عن نافع برواية ورش.

ثمّ قال ابن مهران: وقرأناه بين الإظهار والإدغام[٢]، قال: وهو الحق والصواب لمن أراد ترك الإدغام، فأمّا إظهار بَيِّنٌ فقبيح، وأجمعوا على أنه غير جائز. انتهى[٣].

ولا شك أن من أراد بإظهاره[٤] الإظهار المحض؛ فإن ذلك غير جائز

---

(١) المبسوط: ١٠٢.

(٢) تصرّف المؤلف في عبارة ابن مهران تصرفاً أدى إلى غير مراده؛ إذ إن عبارة ابن مهران: وعن نافع برواية ورش قرأناه... إلخ، والفرق بين العبارتين واضح من حيث العموم والخصوص المفهوم من كل واحدة منهما. والله أعلم. انظر: المبسوط: ١٠٢.

(٣) المبسوط: ١٠٢ وفيه: أن النقاش كان يأخذ لنافع وابن كثير وعاصم بالإظهار.

(٤) في (س): «إظهاره» بدون حرف الجر.

إجماعاً، وأما الصفة فليس بغلط ولا قبيح، فقد صحّ عندنا نصّاً وأداء، وقرأت به على بعض شيوخي، ولم يذكر مكّي في «الرعاية» غيره، وله وجه من القياس ظاهر، إلا أن الإدغام الخالص أصحّ رواية، وأوجه قياساً، بل لا ينبغي أن يجوز ألبتة في قراءة أبي عمرو، في وجه الإدغام الكبير غيره؛ لأنه يدغم المتحرّك من ذلك إدغاماً محضاً، فإدغام الساكن منه أولى وأحرى، ولعلَّ هذا مراد ابن مجاهد فيما أجاب عنه من مسائله، والله تعالى أعلم.[1]

وأمّا ﴿مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ﴾ في سورة / الحاقة [٢٨، ٢٩] فقد حُكِيَ فيه الإظهارُ؛ من أجل كونه (هاء سكت)، كما حُكِيَ عدم النقل في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠]. ٢١/٢

وقال مكّي في «تبصرته»: يلزم من ألقى[2] الحركة في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝ إِنِّي﴾ أن يدغم ﴿مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ﴾؛ لأنه قد أجراها مجرى الأصلي[3] حين ألقى الحركة، وقدّر ثبوتها في الوصل.[4] قال: وبالإظهار قرأت، وعليه العمل وهو الصواب إن شاء الله[5].

قال أبو شامة: يعني بالإظهار؛ أن يقف على ﴿مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة،

---

(١) فصّل ابن الباذش خلاف العلماء في هذه الكلمة تفصيلاً جيّداً، ونسب كلّ قول إلى صاحبه، ومناقشته الأئمة لهذه الأقوال.

انظر: الإقناع: ١/ ١٨٣-١٨٦.

(٢) في التبصرة: (إلقاء).

(٣) في التبصرة: (الأصل).

(٤) في التبصرة: (الأصل).

(٥) التبصرة: ٣١٠.

وأمّا إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك، قال: وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفاً وهو لا يدري لسرعة الوصل.[(١)]

وقال أبو الحسن السخاوي: وفي قوله ﴿مَالِيَهْ ۜ * هَلَكَ﴾ خُلْفٌ، والمختار فيه أن يوقف عليه؛ لأن الهاء إنما اجتلبت للوقف فلا يجوز أن توصل، فإن وصلت فالاختيار الإظهار؛ لأن الهاء موقوف عليها في النية؛ لأنها سيقت للوقف، والثانية منفصلة منها فلا إدغام.

قلت: وما قاله أبو شامة أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدراية والتدقيق، وقد سبق إلى النص عليه، أستاذ هذه الصناعة أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى، قال في «جامعه»: فمن روى التحقيق؛ يعني التحقيق في ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾ لزمه أن يقف على الهاء في قوله ﴿مَالِيَهْ ۜ * هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع؛ لأنه واصل بنية واقف[(٢)]، فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء التي بعدها، قال: ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها؛ لأنها عنده كالحرف اللّازم الأصلي. انتهى.[(٣)] وهو الصواب، والله أعلم.

وشذّ صاحب «المبهج» فحكى عن قالون من طريق الحلواني، وابن بويان عن أبي نشيط، إظهار تاء التأنيث عند ‹الدال›[(٤)] ولا يصح ذلك، وكذلك إظهارها عند ‹الطاء› ضعيفٌ جدّاً[(٥)]، والله أعلم. / ٢٢/٢

---

(١) إبراز المعاني: ٢/ ٥٩.

(٢) في (س): «لأنه بنية الوقف».

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١١٤.

(٤) انظر: المبهج: ١/ ١٦٨.

(٥) ذكر أبو الكرم أن أبا عون عن قالون، والمطوعي عن يحيى بن آدم عن البرجمي كلاهما عن شعبة وأبا نشيط وأبا سليمان عن قالون قرؤوا ذلك بالإظهار. والملاحظ أن المطوعي عن يحيى عن شعبة من طرق «النشر»، ولم يذكر المؤلّف ذلك. انظر: المصباح: ٢/ ٧٨٥ الحاشية (١٣).

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

وهي أربعة: «إظهار»، و«إدغام»، و«قلب»، و«إخفاء».[(١)]

والنون الساكنة تكون في آخر الكلمة وفي وسطها، كسائر الحروف السواكن، وتكون في «الاسم» و«الفعل» و«الحرف».

وأَمَّا التنوين فلا يكون إلا في آخر الاسم، بشرط أن يكون منصرفاً، موصولاً لفظاً، غير مضاف، عَرِيّاً عن الألف واللام، وثبوته مع هذه الشروط إنما يكون في اللفظ لا في الخط، إلا في قوله تعالى ﴿وَكَأَيِّن﴾ [الطلاق: ٨] حيث وقع، فإنهم كتبوه بالنون.

أما الإظهار: فإنه يكون عند ستة أحرف، وهي حروف الحلق، منها أربعة بلا خلاف وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء، نحو: ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦] ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [التوبة: ١٨] ﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ﴿أَنْهَٰرٌ﴾ [محمد: ١٥] ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿مَنْ عَمِلَ﴾ [فصلت: ٤٦] ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣] ﴿وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] ﴿مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

---

(١) قال ابن المؤلِّف: «هذا الباب من حقه أن يذكر في التجويد، وإنما ذكر هنا لوجود الخلاف في بعض أحكامه، وأُخِّر هنا لزيادة ما وقع فيه من الأحكام على أخواته». شرح الطيبة له: ١١٣.
وانظر هذا الباب في: التذكرة: ١/ ١٨٧-١٨٩، المصباح: ٢/ ٩٨ وغيرهما.

والحرفان الآخران اختلف فيهما، وهما: الغين والخاء، نحو: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣] ﴿إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [هود: ٨٤] ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣] ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] ﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٨]، فقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندهما، وقرأ الباقون بالإظهار.

واستثنى بعض أهل الأداء عن أبي جعفر ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ و ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥] ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾، فأظهروا النون عنه في هذه الثلاثة.

وروى (الإخفاء) فيها أبو العزّ في «إرشاده» من طريق الحنبلي عن هبة الله، وذكرهما في «كفايته» عن الشطويّ، كلاهما من رواية ابن وردان، ورواه أبو طاهر ابن سوار في ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ خاصة من الروايتين جميعاً[1]. ولم يستثنها الأستاذ أبوبكر بن مهران في الروايتين، بل أطلق الإخفاء في الثلاثة كسائر القرآن، وخصَّ في «الكامل» استثناءها من طريق الحمّامي فقط، وأطلق الإخفاء فيها من الطريقين. وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر من روايتيه، والاستثناء أشهر، وعدمه أقيس، والله أعلم.

٢/٢٣ وانفرد ابن مهران عن ابن بويان / عن أبي نشيط عن قالون، بالإخفاء أيضاً عند الغين والخاء في جميع القرآن ولم يستثن شيئاً، وتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في «كامله».[2] وذكره الحافظ أبو عمرو في «جامعه» عن أبي نشيط، من

---

(١) انظر: الإرشاد:١٦٥.

(٢) وذكره أيضاً أبو الكرم والسبط وكلها من طرق هذا الكتاب، ومع ذلك فلم يذكر المؤلف هذا الوجه في الطيبة. انظر: الغاية: ١٥٤، الكامل: ق:١٠٠/ أ، المبهج: ١/ ١٧٥، المصباح: ٢/ ٧٩٣-٧٩٤.

طريق ابن شنبوذ، عن أبي حسّان عنه، وكذا ذكره في «المبهج» واستثنى ﴿إن يَكُنْ غَنِيًّا﴾ و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ وهو رواية المسيبيّ عن نافع، وكذلك رواه محمد بن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو.

ووَجْهُ الإخفاء عند الغين والخاء، قربهما من حرفي أقصى اللسان، القاف والكاف.

ووجه الإظهار؛ بُعْدُ مخرج حروف الحلق من مخرج النون والتنوين، وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحداً.[1]

وأما الحكم الثاني وهو الإدغام: فإنه يأتي عند ستة أحرف أيضاً، وهي حروف (يَرْمُلون)؛ منها حرفان بلا غنّة، وهما: اللّام والراء نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: ٢] ﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، والجلّة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمّة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة، وكثير من غيرهم سواه، كصاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«العنوان» و«الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«الهداية» و«تلخيص العبارات» و«التجريد» و«التذكرة» وغيرهم.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى (الإدغام) مع إبقاء الغنة، ورَوَوْا ذلك عن أكثر أئمة القراءة، كنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب، وغيرهم، وهو رواية أبي الفرج النهرواني؛ عن نافع، وأبي جعفر،

---

(١) انظر: التمهيد: ١٦٤.

وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر. نصَّ على ذلك أبو طاهر بن سوار في «المستنير» عن شيخه أبي علي العطار عنه، وقال فيه: وخيّر الطبري عن قالون من طريق الحلوانيّ، قال: وذكر أبو الحسن الخيّاط عن السوسيّ وأبي زيد كذلك، ثمّ قال: وقرأت على أبي عليّ العطار، عن حمّاد والنقاش بتبقية الغنة أيضاً[١].

ورواه أبو العزّ في «إرشاديه»[٢] عن النهرواني عن أبي جعفر، وزاد في «الكفاية» عن ابن حبش عن السوسيّ، وعن أحمد بن صالح عن قالون، وعن نظيف / عن قنبل. ورواه الحافظ أبو العلاء في «غايته» عن عيسى بن وردان، وعن السوسي، وعن المسيبيّ عن نافع، وعن النهرواني عن اليزيدي، وانفرد بتبقية الغنة عن الصوريّ عن ابن ذكوان في الراء خاصّة[٣]. ٢/ ٢٤

وأطلق ابن مهران الوجهين عن غير أبي جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقال: إن الصحيح عن أبي عمرو إظهار الغنّة[٤].

ورواه صاحب «المبهج» عن المطوّعيّ عن أبي بكر، عند الراء، وعن الشنبوذي عن أبي بكر فيهما بوجهين، قال: وقرأت على شيخنا الشريف بالتبقية فيهما عندهما، قال: وخيّر البزّيّ بين الإدغام والإظهار فيهما عندهما، قال: وبالوجهين قرأت[٥].

---

(١) المستنير: ١/ ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) في المطبوع: (إرشاده) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ١٧٥.

(٤) المبسوط: ١٠٣.

(٥) المبهج: ١/ ١٧٦.

ورواه أبو القاسم الهذلي في «الكامل» عن غير حمزة، والكسائي، وخلف، وهشام، وعن غير الفضل عن أبي جعفر، وعن ورش غير الأزرق.

وذكره أبو الفضل الخزاعي في «المنتهى» عن ابن حبش عن السوسيّ، وعن ابن مجاهد عن قنبل، وعن حفص من غير طريق زَرْعان، وعن الحلواني عن هشام، وعن الصوري عن ابن ذكوان.

وذكره في «جامع البيان» عن قنبل من طريق ابن شنبوذ، في اللّام خاصة، وعن الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي وقنبل في اللّام والراء، وعن أبي عون عن الحلواني عن قالون، وعن الأصبهاني عن ورش، وعن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر، و[1]عن إبراهيم بن عبّاد، عن هشام، ورواه الأهوازي في «وجيزه» عن روح.

قلت: وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كلّ من القرّاء، وصحّت من طرق كتابنا نصّاً وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص[2]، وقرأت بها من رواية قالون، وابن كثير، وهشام، وعيسى بن وردان، وروح، وغيرهم.

والأربعة الأحرف الباقية من (يَرْمُلون) وهي: النون والميم والواو والياء وهي حروف (ينمو) تدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغنّة نحو: ﴿عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨] ﴿حِطَّةٌ نَّغْفِرْ﴾ [البقرة: ٥٨] ﴿مِّن مَّالِ﴾ [النور: ٣٣] ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة:٢٦]

(١) الواو سقطت من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المعنى المراد.

(٢) شرح الطيبة: ١١٤.

﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] و﴿وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ﴾ [البقرة: ١٩] ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] ﴿وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩].

واختلف منها في الواو والياء، فأدغم خلف عن حمزة فيهما النون والتنوين بلا غنّه، واختلف عن الدوري عن الكسائي في الياء:

٢/٢٥ فروى عنه أبو عثمان الضرير الإدغام بغير غنّة / كرواية خلف عن حمزة، وروى عنه جعفر بن محمد بتبقية الغنّة كالباقين، وأطلق الوجهين له صاحب «المبهج»، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وانفرد صاحب «المبهج» بعدم الغنّة عند الياء عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، فخالف سائر المؤلّفين [(١)].

وأجمعوا على إظهار النون الساكنة عند الواو والياء إذا اجتمعا في كلمة واحدة نحو: ﴿صِنۡوَانٞ﴾ [الرعد: ٤] و﴿قِنۡوَانٞ﴾ [الأنعام: ٩٩] و﴿ٱلدُّنۡيَآ﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿بُنۡيَٰنٞ﴾ [الصف: ٤]؛ لئلّا يشتبه بالمضعَّف نحو: (صوّان) و(قوّان)[(٢)]، وكذلك أظهرها العرب مع الميم في الكلمة، في نحو قولهم: (شاة زَنْماء) و(غنم زُنْم)،[(٣)] ولم يقع مثله في القرآن.

وقد اختلف رأي أئمتنا في ذكر النون مع هذه الحروف؛ فكان الحافظ

---

(١) وقد نقل هذا عن المبهج أيضاً ابن نشوان في شرحه للعنوان.

انظر: المبهج: ١/ ١٧٦، شرح العنوان: ق٢٢.

(٢) كذا في (س)، وفي البقية (حيّان) وما أثبته أنسب لـ ﴿قنوان﴾ ولعدم قرآنية (حيّان).

(٣) الزنمة: شيء يقطع من أذن الحيوان فيترك معلقاً. انظر: القاموس والتاج (زنم).

أبو عمرو الداني ممّن يذهب إلى عدم ذكرها معهنّ، قال في «جامعه»: والقرّاء من المصنّفين يقولون تدغم النون الساكنة والتنوين في ستة أحرف، فيزيدون ‹النون› نحو: ﴿مِّن نَّارٍ﴾ [الحج: ١٩] ﴿يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨] قال: وزعم بعضهم أن ابن مجاهد جمع الستة الأحرف في كلمة (يَرْمُلون) قال: وذلك غير صحيح عنه؛ لأنّ محمد بن أحمد حدّثنا عنه في كتاب «السبعة» أنّ النون الساكنة والتنوين يدغمان في ‹الراء› و‹اللام› و‹الميم› و‹الياء› و‹الواو›، ولم يذكر ‹النون›؛ إذ لا معنى لذكرها معهنّ، لأنه إذا أتت ساكنة ولقيت مثلها لم يكن بدّ من إدغامها فيها ضرورة، وكذلك التنوين كسائر المثلين إذا التقيا وسكن الأوّل منهما، ثمّ قال: ولو صحّ أن ابن مجاهد جمع في كلمة (يرملون) الستة الأحرف؛ لكان إنما جمع منها النون وما تدغم فيه. انتهى[1]، ولا يخفى ما فيه.

والتحقيق في ذلك أن يقال: إن أريد بإدغام النون والتنوين[2] في غير مثلهما؛ فإنه لا وجه لذكر النون في حروف الإدغام، وإن أريد بإدغامها مطلق ما يدغمان فيه فلا بدّ من ذكر النون في ذلك، ولا شك أن المراد هو هذا لا غيره، فيجب حينئذ ذكر النون فيها، وعلى ذلك مشى الداني في «تيسيره»، والله أعلم.

واختلف أيضاً رأيهم في ‹الغنة› الظاهرة حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم؛ هل هي غنّة النون المدغمة، أو غنّة الميم المقلوبة للإدغام؟

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٥-١٢٦.

(٢) (التنوين) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

فذهب إلى الأوّل أبو الحسن بن كَيْسان النحوي، وأبو بكر بن مجاهد المقرئ[١]، وغيرهما[٢].

٢٦/٢ وذهب الجمهور إلى أن / تلك الغنّة غنّة الميم لا غنّة النون والتنوين؛ لانقلابهما إلى لفظها، وهو اختيار الداني والمحققين[٣] وهو الصحيح؛ لأن الأوّل قد ذهب بالقلب، فلا فرق في اللفظ بالنطق بين ﴿مِمَّن﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿وَإِن مِّن﴾ [الإسراء: ٥٨] وبين ﴿هُم مِّن﴾ [القصص: ٤٢] و ﴿أَم مَّن﴾ [النساء: ١٠٩].

وأما ما روي عن بعضهم من إدغام الغنّة وإذهابها عند الميم فغير صحيح؛ إذ لا يمكن النطق به، ولا هو في الفطرة ولا الطاقة، وهو خلاف إجماع القرّاء والنحويين، ولعلهم أرادوا بذلك غنّة المدغم[٤]، والله أعلم.

وأما الحكم الثالث وهو القلب: فعند حرف واحد وهي الباء، فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميماً خالصة من غير إدغام، وذلك نحو: ﴿أَنبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣] و ﴿مِّنۢ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٧٤] و ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨] ولا بدّ من إظهار الغنّة مع ذلك، فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، فلا

---

(١) ذكر ابن الباذش أنه مذهب ابن مجاهد في أحد قوليه. انظر: الإقناع: ١/ ٢٤٧.

(٢) انظر: التحديد: ٢٤٢، التمهيد: ١٦٧-١٦٨.

(٣) وهو قول ابن الباذش الأب. انظر: الإقناع: ١/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٤) انظر: السبعة: ١٢٦-١٢٧، الكشف: ١/ ١٦٢-١٦٣، التحديد: ٢٤٢، جامع البيان: ١/ ق: ١٢٨-١٢٩، الارتشاف: ٢/ ٧١٣.

فرق حينئذ في اللفظ بين ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] وبين ﴿يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك، وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة[١] من حكاية الخلاف في ذلك، فوَهْمٌ، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء.

والعجب أن شارح أرجوزة[٢] ابن بري[٣] في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار[٤] مع ذلك الإخفاء، وقد بسطنا بيان[٥] ذلك في كتاب «التمهيد». والله أعلم.

وأما الحكم الرابع وهو الإخفاء: وهو عند باقي حروف المعجم، وجملتها خمسة عشر حرفاً، وهي: التاء والثاء والجيم والدال والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والقاف والكاف نحو: ﴿كُنتُمۡ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿مَن تَابَ﴾ [الفرقان: ٧٠] ﴿جَنَّٰتٖ تَجۡرِي﴾ [البقرة: ٢٥] و ﴿وَٱلۡأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿مِن ثَمَرَةٖ﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿قَوۡلٗا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] ﴿أَنجَيۡتَنَا﴾ [يونس: ٢٢] ﴿إِن جَعَلَ﴾ [القصص: ٧١] ﴿خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] ﴿أَندَادٗا﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿مِن دَآبَّةٖ﴾ [هود: ٦] ﴿وَكَأۡسٗا دِهَاقٗا﴾ [النبأ: ٣٤] ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] ﴿مِّن ذَهَبٖ﴾ [الزخرف: ٧١] ﴿وَكِيلًا * ذُرِّيَّةَ﴾ [الإسراء: ٢، ٣]

---

(١) لعله يقصد الخراز.

(٢) انظر: القصد النافع: ٢٣٧.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد، الرباطي، التازي، ولد سنة (٦٦٠ هـ)، أخذ عن والده وغيره، شرح وثائق الغرناطي، توفي سنة (٧١٥ هـ). انظر: الأعلام: ٥/ ١٥٦.

(٤) في (س): «وأجاز».

(٥) (بيان) سقطت من (س).

﴿تَنزِيلُ﴾ [الزمـر: ١] ﴿مِّن زَوَالٍ﴾ [إبـراهيم: ٤٤] ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهـف: ٤٠] و ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١] ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [الزمـر: ٢٩] و ﴿فَأَنشَرْنَا﴾ [الزخرف: ١١] ﴿إِن شَآءَ﴾ [يوسف: ٩٩] ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى: ٢٣] ﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبـة: ١٠٠] ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائـدة: ٢] ﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسـلات: ٣٣] ﴿مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩] ﴿وَمَن ضَلَّ﴾ [الزمر: ٤١] ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا﴾ [الفرقان: ٣٩] ﴿ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤] ﴿مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنـون: ١٢] ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائـدة: ٦] / ﴿يَنظُرُونَ﴾ [محمـد: ٢٠] ﴿مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سـبأ: ٢٢] ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النـساء: ٥٧] ٢/ ٢٧ ﴿فَٱنفَلَقَ﴾ [الـشعراء: ٦٣] ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾ [التوبـة: ٢٨] ﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] ﴿ٱنقَلَبُوٓا۟﴾ [المطففـين: ٣١] ﴿مِن قَرَارٍ﴾ [إبـراهيم: ٢٦] ﴿سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سـبأ: ٥٠] ﴿ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] ﴿مِن كِتَابٍ﴾ [الكهف: ٢٧] ﴿كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩].

واعلم أن الإخفاء عند أئمّتنا هو: حال بـين الإظهـار والإدغـام، قـال الـداني: وذلك أن النون والتنوين لم يَقْرُبا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام، فيجب إدغامهما فيهنّ من أجل القرب، ولم يبعدا منهنّ كبعدهما من حروف الإظهار، فيجب إظهارهما عندهنّ من أجل البعد، فلما عُدم القرب الموجب للإدغام، والبُعْد الموجب للإظهار أخفيا عندهنّ، فصارا لا مدغمين ولا مظهرين، إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن وبعدهما عنهن، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعُدا عنه[1]، قال: والفرق عند القراء والنحويين بين (المخفى) و(المدغم) أن المخفى مخفّف والمدغم مشدّد. انتهى[2]، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: (عنده)، وهو تحريف.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٩، التحديد: ٢٤٦، الإقناع: ١/ ٢٦٠، وفيه مزيد بيان.

تنبيهات

الأول: أنّ مخرج النون والتنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، ولا حظَّ لهما معهنَّ في الفم؛ لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو ما يدغمان فيه بغنّة[١]، وحكمهما مع الغين والخاء عند أبي جعفر كذلك، وذلك من حيث أجرى الغين والخاء مُجْرى حروف الفمّ؛ للتقارب الذي بينهما وبينهنّ، فصار مخرج النون والتنوين معهما كمخرجهما معهنّ، ومخرجهما على مذهب الباقين المظهرين من أصل مخرجهما؛ وذلك من حيث أجروا الغين[٢] والخاء مجرى باقي حروف الحلق؛ لكونهما من جملتهنّ دون حروف الفم[٣].

الثاني: الإدغام بالغنّة في الواو والياء وكذلك في اللام والراء عند من روى ذلك هو إدغام غير كامل؛ من أجل الغنّة الباقية معه، وهو عند من أذهب الغنّة إدغام كامل، وقال بعض أئمتنا: إنما هو إخفاء، وإطلاق الإدغام / عليه مجاز[٤]. ٢٨/٢

---

(١) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٥٤، التحديد: ٢٤٥، الإقناع: ١/ ٢٥٢.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى (العين) المهملة.

(٣) هذا الكلام للداني. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٢٥ و١٢٩.

(٤) لعله يقصد أبا جعفر بن الباذش إذ قال: «الإدغام تجوّز في العبارة، وإنما هو إخفاء». ونسب هذا القول إلى أبي الطيب التائب وأبي بكر الشذائي.

انظر: الإقناع: ١/ ٢٥٢ و٢٥٥.

وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن السخاوي فقال: اعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً، وقال: هو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنّة، ويمنع تَمَحُّض[1] الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيهما، قال: وهو قول الأكابر؛ قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنّة.[2]

قلت: والصحيح من أقوال الأئمّة أنه إدغام ناقص، من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] و ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، والدليل على أن ذلك إدغام: وجودُ التشديد فيه؛ إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء[3].

قال الحافظ أبو عمرو: فمن أبقى غنّة النون والتنوين مَعَ الإدغام لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه؛ لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر، إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه، فيصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم، وهو الغنّة.

ألا ترى أنّ من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفاً خالصاً من جنس ما يدغمان فيه؟ فعدمت الغنة بذلك رأساً في مذهبه، إذ غير ممكن أن تكون

---

(١) في المطبوع: (تمحيص)، وهو خطأ.

(٢) كلام السخاوي هو تهذيب لكلام الداني، انظر: الإقناع: ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) انظر:الإقناع: ١/ ٢٥٢.

منفردة في غير حرف، أو مخالطة لحرف لا غنّة فيه؛ لأنّها مما تختص به النون والميم لا غير.[١]

الثالث: أَطلق من ذهب إلى الغنة في اللام، وعمّم كل موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان منفصلاً رسماً، نحو: * ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ﴾ [الأعراف: ١٦٩] وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أمّا إذا كان متصلاً[٢] رسماً نحو *[٣] ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ في هود [١٤] ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم﴾ في الكهف [٤٨] ونحوه مما حذفت منه النون، فإنه لا غنّة فيه لمخالفة الرسم في ذلك، وهذا اختيار الحافظ أبي عمرو الداني وغيره من المحققين.

قال في «جامع البيان»: وأختار في مذهب من يبقي الغنّة مع الإدغام عند اللام ألا يبقيها إذا عدم رسم النون في الخط؛ لأن ذلك يؤدي إلى مخالفته للفظه بنون ليست في الكتاب، قال: وذلك في قوله تعالى ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ في هود [١٤] وفي قوله ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ / لَكُم مَّوْعِدًا﴾ في الكهف [٤٨] و ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ في القيامة [٣]، قال: وكذلك ﴿أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾[٤] [النساء: ٣] ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥] ﴿أَلَّا تَطْغَوْاْ﴾ [الرحمن: ٨] وما أشبهه مما لم ترسم فيه النون، وذلك على لغة من ترك الغنة ولم يبق للنون أثراً.

٢٩/٢

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٨.

(٢) في المطبوع: (منفصلاً)، وهو تحريف.

(٣) ما بين النجمتين سقطت من (ك).

(٤) في (ت): ﴿تَعُولُواْ﴾ [النساء: ٣] بالواو بعد العين، والمثبت هو الصواب؛ لأنه موافق لعبارة الداني.

قال: وجملة المرسوم من ذلك بالنون فيما حدثنا به محمد بن عليّ الكاتب، عن أبي بكر بن الأنباري، عن أئمّته عشرة مواضع:

أولها في الأعراف [١٠٥، ١٦٩] ﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ و ﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ وفي التوبة [١١٨] ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ وفي هود [١٤، ٢٦] ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ و ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ في قصة نوح عليه السلام، وفي الحج [٢٦] ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾ وفي يسٓ [٦٠] ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ وفي الدخان [١٩] ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وفي الممتحنة [١٢] ﴿عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ وفي نٓ والقلم [٢٤] ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾.

قال: وقد اختلفت المصاحف في قوله في الأنبياء [٨٧] ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ قال: وقرأت الباب كلّه المرسوم منه بالنون، والمرسوم منه بغير نون ببيان الغنّة، وإلى الأول أذهب.[١]

قلت: وكذا قرأت أنا على بعض شيوخي بالغنّة، ولا آخذ به غالباً، ويمكن أن يجاب على إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنّة، ولا نون في المتصل منه، والله أعلم.

الرابع: إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللّام والراء للسوسيّ وغيره عن أبي عمرو، فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو: ﴿نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [الإسراء: ٩٠] ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣] ﴿تَبَيَّنَ لَهُۥٓ﴾ [التوبة: ١١٤] ونحو: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ﴿خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]،

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٩.

إذ النون من ذلك تسكّن أيضاً للإدغام[1]، وبعدم الغنّة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه آخذ.

ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار، أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير، والله أعلم.

---

(١) عقّب الشيخ المتولي رحمه الله تعالى على كلام المؤلف هذا بقوله: (ينبغي قياساً إظهارها...) إلخ، لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس، لمصادمته للرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون من ﴿نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] متحركة في الأصل، وسكونها عارض للإدغام، والأصل ألّا يعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يُروى على ما رُوِي،... والقياس إنما يصار إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، وهذا لا غموض فيه، مع أنه حكى الإجماع على تركها في ذلك حيث قال في (باب الإدغام الكبير) ما نصه: وكذلك أجمعوا على إدغام النون في (اللام) و(الراء) إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة، عند من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين عند (اللام) و(الراء) ومن لم يروها. اهـ ولو وردت الغنة في ذلك لخرجت على اعتبار العارض، ووجب قبولها وطرح الأصل الذي هو أقوى من العارض، وبهذا تعلم أن قوله: (ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار حيث لم يدغم الإدغام الكبير مجرّد توهّم سرى له من تركهم الغنة في المتحرك، وإلا لجزم به ولم يعبّر بالاحتمال، والله أعلم. قال: وإذا بطل هذا القياس، وفسد هذا الاحتمال، وزال هذا التوهم؛ بقي الحكم في كل باب على ما ثبتت الرواية فيه.

وقال: وقد جرى عمل شيوخنا على منع الغنة في وجه الإدغام الكبير، وما ذاك إلا من كونهم لم يمعنوا النظر في ذلك الاحتمال أو أمعنوا ولا حظوا أن الاحتياط تركها حالة الإدغام، ولم يلمحوا أن الاحتياط لا يصح عند وضوح الدليل، وأي دليل أوضح وأعظم من نقله الإجماع على تركها في المتحرك في مذهب من يرويها في الساكن مع اختياره لها في الأول قياساً على الثاني.

فالحاصل: أننا لو قلنا بالمنع تبعاً لهم لكان منعاً للجائز، ومنع الجائز غير مسلَّم، ولو قلنا بالقياس لكان خرقاً للإجماع، وارتكاباً لغير المروي، وهذا لا يخفى ما فيه من الحرج، فوجب العدول عن هذا وهذا إلى إعطاء كل باب حقّه.

قال: وقوله: (وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه آخذ) نصٌّ في أن الغنة له لم تثبت عنده بطريق الأداء، بل بطريق النصّ، كبعض مَن هي لهم على شرط كتابه، فإنه قال: (وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحّت من طريق كتابنا نصّاً وأداء عن أهل الحجاز والبصرة والشام وحفص) ثمّ... طريق الأداء بقوله: (وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وابن وردان وروح وغيرهم) اهـ ومعلوم ضرورة أنّ قوله (وغيرهم) لا يعيّن شخصاً، فإدخال واحد دون غيره فيه تحكّم، وشموله للباقين كلهم باطل، وإلا فما ثمرة التخصيص، بل لو كان ذلك الغير من طريق كتابه لصرّح به كما هو اصطلاحه. والله أعلم اهـ الروض النضير: ق: ٥٧/ ب-٦٠/ ب [وأعتذر عن نقل هذا النص الطويل -مع اختصاره- نظراً لندرة مصدره، إضافة إلى قوّته العلمية في الاستدراك].

باب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين(١)

والفتح هنا عبارة عن: فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً: التفخيم، وربما قيل له (النصب)، وينقسم إلى فتح (شديد) /، وفتح (متوسط). ٢/ ٣٠

فالشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب، وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس، ولا سيما أهل خراسان، وهو اليوم في أهل ما وراء النهر أيضاً.

ولـمّا جرت طباعهم عليه في لغتهم، استعملوه في اللغة العربية، وجروا عليه في القراءة، ووافقهم على ذلك غيرهم، وانتقل ذلك عنهم حتى فشا في أكثر البلاد، وهو ممنوع منه في القراءة، كما نصَّ عليه أئمتنا، وهذا هو التفخيم المحض.

---

(١) قال النويري: «ذكر الإمالة بعد الأبواب المتقدمة لتأخرها عنها في ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]». وهذا باب من أبواب القراءات المهمّة، التي لا يخلو مؤلَّف في اختلاف القراء منها، وقد عني القراء واللغويون بدراسة ظاهرة الإمالة، والفتح، وأيهما الأصل، مما سيتطرق المؤلّف إلى بعضه باختصار؛ لأن الموضع هنا ليس للبسط والاستدلال، أو لأن المؤلّف رأى أن عالمين كبيرين من علماء القراءات أفردا تأليفين في ذلك، أعني: أبا الطيب بن غلبون في كتابه «الاستكمال» وأبا عمرو الداني في كتابه «الموضح» وللاستزادة في ذلك عند القراء يستحسن الرجوع إلى كتبهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر. انظر: السبعة: ١٤١-١٥١، ومواضع متفرقة نحو: ص: ٦٧٢ و٦٨٨ وغيرها،، الكامل: (ق٨٠/ ب-٨٣/ ب) وغيرها، التبصرة: ٣٧٠-٤٠٢، التيسير: ٤٦-٥٣، المصباح: ٣/ ٩٤٨-١١٤٠، الإقناع: ١/ ٢٦٨-٣٢٣.

وممّن نبّه على هذا الفتح المحض الأستاذ أبو عمرو الداني في كتابه «الموضح» قال: والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد، والإمالة المتوسطة، قال: وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القرّاء[١] انتهى. ويقال له ‹الترقيق›، وقد يقال له أيضاً التفخيم؛ بمعنى أنه ضد الإمالة.

والإمالة: أن تنحو: بالفتحة نحو: الكسرة، وبالألف نحو: الياء كثيراً، وهو ‹المحض›، ويقال لها أيضاً[٢] الإضجاع، ويقال: البطح، وربما قيل له ‹الكسر› أيضاً[٣]، **وقليلاً وهو بين اللفظين**، ويقال له أيضاً ‹التقليل› و‹التلطيف› و‹بين بين›.

فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين:

إمالة شديدة.

وإمالة متوسطة.

وكلاهما جائز في القراءة، جارٍ في لغة العرب.

والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص، والإشباع المبالغ فيه، **والإمالة المتوسطة** بين الفتح المتوسط، وبين الإمالة الشديدة.

---

(١) وتتمة كلامه: كابن كثير وعاصم وغيرهما. اهـ، الموضح: ق:٣/ ب، ويلاحظ التشابه التام بين كلام المؤلف وكلام الداني من أول قول المؤلف: والفتح هنا... إلخ.

(٢) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: الموضح: ق:٣/ ب، شرح النويري: ٣/ ٤٧-٤٨.

قال الداني: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان، فاشيتان على أَلْسِنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم[١]، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامّة أهل نجد من تميم وأسدٍ وقيس.

قال: وعلماؤنا مختلفون في أي هذه الأوجه أوجهُ وأولى، قال: وأختارُ الإمالة الوسطى التي هي (بين بين)؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها، وهو: الإعلام بأن أصلَ الألف الياءُ، أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في مواضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء[٢].

ثمّ أسند حديث حذيفة بن اليمان أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون[٣] أهل الفسق[٤] وأهل الكتابين»[٥] قال: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة، ومن لحون / العرب وأصواتها[٦]. ٢/ ٣١

---

(١) انظر: الموضح: ق:٢/ ب، الكامل: ق ٨٠-٨١.

(٢) الموضح: ق: ٤/ ب.

(٣) كذا في (ت) وهو الموافق لما عند الداني، وفي بقية النسخ (وأصوات) بدل (لحون).

(٤) كتب في حاشية (ك): يعني المغنّين والمطربين وما يجري مجراهم.

(٥) تتمته: «وسيجيء قوم من بعدي يرجّعون القرآن ترجيع الغِناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم» اهـ.

والحديث قال عنه ابن الجوزي: لا يصح، وفيه مجهول، وفيه بقية وهو يروي عن الضعفاء ويدلسهم، اهـ وقال الذهبي: الخبر منكر، اهـ وقال الهيثمي: فيه رجل لم يسمَّ. اهـ.

انظر: المعجم الأوسط: ٧/ ١٨٣، العلل المتناهية: ١/ ١١٨، المغني في الضعفاء: ١/ ١٧٨، مجمع الزوائد: ٧/ ١٨٣، شعب الإيمان: ١/ ٤٢٩، جمال القراء: ٢/ ٥٠٤، المرشد الوجيز: ٢٠٠.

(٦) تمام كلام الداني: فإن لحونها وأصواتها: مذاهبها وطباعها. اهـ الموضح: ق٥/ ب.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع[١] حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يرون أنّ الألف والياء في القراءة سواء، قال[٢]: يعني بالألف والياء التفخيم والإمالة[٣].

وأخبرني شيخنا أبو العباس أحمد بن الحسين المقرئ بقراءتي عليه، أخبرنا محمد بن أحمد الرّقي المقرئ[٤] بقراءتي عليه، أخبرنا الشهاب محمد بن مزهر المقرئ[٥] بقراءتي عليه، أخبرنا الإمام أبو الحسن السخاوي المقرئ بقراءتي عليه، أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن ملاعب.

ح: وقرأت على عمر بن الحسن المزي[٦]، أنبأك علي بن أحمد[٧] عن داود بن ملاعب، حدّثنا المبارك بن الحسن الشهرزوري، حدثنا أبو الحسن عليّ بن الحسين بن أيوب البزّاز[٨]، حدثنا عبد الغفار بن محمد المؤذن[٩]، حدثنا محمد بن

---

(١) ابن الجراح بن مليح، أبو سفيان، ثقة، عارف بالحديث، حافظ، ربما يخطئ، توفي سنة (١٩٨ هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٤٩٦ - ٥١١، الإرشاد: ٢/ ٥٧٠.

(٢) القائل هو الإمام الداني رحمه الله.

(٣) الأثر لم أجده في المصنف لابن أبي شيبة، وانظر: الموضح: ق:٧/ أ، جمال القراء: ٢/ ٥٠٦.

(٤) تقدمت ترجمته ص: ٢٤٩.

(٥) محمد بن عبد الخالق، أبو بكر، الأنصاري، مقرئ، عالم، له مشاركة في الفقه والنحو، وقف كتبه على دار الحديث الأشرفية، توفي سنة (٦٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥٩.

(٦) هو ابن أميلة، تقدمت ترجمته ص: ٦١.

(٧) هو ابن البخاري، تقدمت ترجمته ص: ٨.

(٨) البغدادي، المقرئ، شيخ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٢.

(٩) البغدادي، مقرئ، انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٨.

أحمد بن الحسن الصوّاف[١]، حدّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا محمد بن سعدان الضرير المقرئ، حدثنا أبو عاصم الضرير الكوفي، عن محمد بن عبيد الله، عن عاصم، عن زرّ بن حبيش، قال: قرأ رجل على عبد الله بن مسعود ﴿طه﴾ ولم يكسر: فقال عبد الله ﴿طه﴾ فكسر الطاء والهاء، فقال الرجل ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله ﴿طه﴾ فكسر، الطاء والهاء، فقال الرجل ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله ﴿طه﴾ فكسر، ثمّ قال: «والله لهكذا علّمني رسول الله ﷺ»، هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهو مسلسل بالقرّاء[٢].

وقد روى الحافظ أبو عمرو الداني في «تاريخ القراء»[٣] عن فارس بن أحمد، عن بُشْرى[٤] بن عبد الله، عن أحمد بن موسى[٥]، عن أحمد بن القاسم بن مساور[٦] عن محمد بن سماعة[٧] عن أبي عاصم، فذكره.

---

(١) لم أعرفه.

(٢) انظر: المستدرك: ٢/ ٢٦٨، المصباح: ١/ ٢٧٧-٢٧٩، تفسير القرطبي: ١١/ ١٦٨، جمال القراء: ٢/ ٥٠٦.

(٣) هو كتاب «طبقات القراء».

(٤) كذا ضبطت في النسخ، وتحرفت في المطبوع إلى (بشر)، ولم أعرفه بعد طول بحث.

(٥) هو ابن مجاهد كما صرح به الداني في الموضح: ق٧/ أ.

(٦) الجوهري، حافظ، ثقة، حدّث عنه الطبراني وغيره، توفي سنة (٢٩٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٧، تاريخ بغداد: ٤/ ٣٤٩-٣٥٠، السير: ١٣/ ٥٥٢.

(٧) أبو عبد الله، قاضي بغداد، حدّث عن الليث وغيره، روى عنه محمد بن عمران الضبي وغيره، توفي سنة (٢٣٣ هـ). أخبار القضاة: ٣/ ٢٨٢، تاريخ بغداد: ٥/ ٣٤١-٣٤٣، تهذيب التهذيب: ٩/ ٢٠٤.

فأبو عاصم هذا هو محمد بن عبيد[١] الله، يقال له أيضاً المكفوف، ويعرف بالمسجديّ.

ومحمد بن عبيد الله شيخُه هو العرزميّ[٢] الكوفيّ، من شيوخ سفيان الثوري، وشعبة، ولكنه ضعيف عند أهل الحديث، مع أنه كان من عباد الله الصالحين، ذهبتْ كتُبه فكان يحدِّث من حفظه، فأُتِيَ عليه من ذلك.

وباقي رجال إسناده كلهم ثقات.

وقد اختلف أئمّتنا في كون الإمالة فرعاً عن الفتح، أو أنّ كلاً منهما أصل برأسه / مع اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن: ٣٢/٢

فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما، وعدم تقدّمه على الآخر، وكذلك «التفخيم» و«الترقيق»، وكما أنه لا يكون إمالة إلا بسبب فكذلك لا يكون فتح ولا تفخيم إلا بسبب، قالوا ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة[٣].

وقال آخرون: إن الفتح هو الأصل، وإن الإمالة فرع؛ بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب، فإنْ فُقِد سبب منها لزم الفتح، وإنْ وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها، ولا يقال: كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها.

---

(١) في المطبوع: (عبد الله)، مكبراً، وهو تحريف.

(٢) توفي سنة (١٥٥ هـ)، والعرزمي بتقديم الراء، بطن من فزارة، وتحرفت في المطبوع بتقديم الزاي. انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤/ ١٠٥-١٠٧، الأنساب: ٤/ ١٧٨-١٧٩، ميزان الاعتدال: ٣/ ٦٣٥-٦٤٧.

(٣) انظر: الكامل: ق٨٠/ أ.

قالوا: فاستدللنا باطراد الفتح، وتوقّف الإمالة على سبب[١] على أصالة الفتح، وفرعية الإمالة، قالوا: وأيضاً فإن الإمالة تصيّر الحرف بين حرفين، بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة، والفتح يبقي الألف والفتحة على أصلهما، قالوا: فلزم أن الفتح هو الأصل، والإمالة فرع.[٢]

قلت: ولكلّ من الرأيين وجه، وليس هذا موضع الترجيح، فإذا علم ذلك فليعلم أن للإمالة أسباباً ووجوها وفائدة ومن يميل، وما يمال.

فأسباب الإمالة[٣] قالوا هي عشرة، ترجع إلى شيئين:

أحدهما: الكسرة.

والثاني: الياء.

وكل منهما يكون متقدماً على محلّ الإمالة من الكلمة، ويكون متأخراً، ويكون أيضاً مقدّراً في محل الإمالة.

وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدّرتين في[٤] محلّ الإمالة؛ ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة.

---

(١) (على سبب): من حاشية (س) فقط وكتب عليها (صح) وهي لا بد منها لتتميم المعنى المراد. والله أعلم.

(٢) من قوله: إن الفتح......إلى هنا هو كلام المالقي بنصه. انظر: الدر النثير: ٣/ ١٥٦.

(٣) انظر أسباب الإمالة في: الأصول لابن السراج ٣/ ١٦٠، الإقناع: ١/ ٢٦٩، التبصرة والتذكرة: ٢/ ٧١٠.

(٤) (في) سقط من المطبوع.

وقد تمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى، أو فتحة أخرى ممالة، وتسمّى هذه إمالة لأجل إمالة، وقد تمال الألف تشبيهاً بالألف الممالة.[١]

قلت: وتمال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال، وللفرق بين الاسم والحرف، فتبلغ[٢] الأسباب اثني عشر سبباً[٣]، والله أعلم.

فأمّا الإمالة لأجل كسرة متقدمة؛ فليعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة / ٣٣/٢ ملاصقة للألف، إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحة فلا بدّ أن يحصل بين الكسرة المتقدّمة والألف الممالة فاصل، وأقلّه حرف واحد مفتوح، نحو: ﴿كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] و ﴿حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢]، وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف.

فأمّا الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة، والفتحة مبدأ الألف، ومبدأ الشيء جزء منه، فكأنّه ليس بين الألف والكسرة حائل.

وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفين، بشرط أن يكون أولهما ساكناً أو يكونا مفتوحين والثاني هاء، نحو: (إنسان)، و(يضربَها)[٤]، من أجل

---

(١) من قوله: فأسباب.. إلى هنا بنصه هو كلام المالقي في الدر النثير: ٣/ ١٥٧.

(٢) في المطبوع: (فتبع) تحريف.

(٣) ذكر ابن الباذش أن الثلاثة الأخيرة؛ أعني: إمالة الألف تشبهها بالألف الممالة، والاثنين الآخرين اللذين ذكرهما المؤلف هي أسباب شاذة زادها سيبويه. انظر: الإقناع: ١/ ٢٦٩.

(٤) بالنصب، أما إذا كانت بالرفع (يضربُها) فلا إمالة فيه، قال سيبويه: قالوا: يريد أن يكيلَها ولم يكلْها، وليس شيء من هذا تمال ألفه في الرفع إذا قال هو يكيلُها، وذلك أنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمةُ، فصارت حاجزاً فمنعت الإمالة،... وإنما كان في الفتح لشبه الياء بالألف.

انظر: الكتاب: ٤/ ١٢٤، شرح الشافية: ٣/ ٦، الارتشاف: ٢/ ٥١٩، شرح ابن عقيل: ٤/ ١٨٥.

خفاء الهاء وكون الساكن حاجزاً غير حصين، فكأنهما في حكم المعدوم، وكأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا حرف واحد، وهذا يقتضي أن من أمال (مررت بها)[١]، كانت الكسرة عند[٢] الألف في الحكم وإنْ فَصَلَتِ الهاءُ في اللفظ.

وأمّا إمالتهم (درهمان)، فقيل: من أجل الكسرة قبل، ولم يعتدّ بالحرفين الفاصلين، والظاهر أنه من أجل الكسرة المتأخرة[٣]، والله أعلم.

وأمّا الياء المتقدمة فقد تكون ملاصقة للألف الممالة، نحو: إمالة ﴿أَيًّامَّا﴾ [الإسراء: ١١٠] و﴿ٱلْحَيَوٰةَ﴾ [البقرة: ٨٦] ومن ذلك قولهم: (السَّيَّال) بفتح السين، وهو ضَرْب من الشجر له شوك، وهي من (العِضاه)[٤].

وقد يفصل بينهما بحرف نحو: (شيبان)، وقد يفصل بحرفين أحدهما هاء نحو: (يدها)، وقد يكون الفاصل غير ذلك نحو: (رأيت يَدَنا).

---

(١) يقصد التمثيل، وإلا فإن الكلمة ليست قرآنية.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي الدر النثير - وهو مصدر المؤلف -: عنده تلي... انظره: ٣/ ١٥٨.

(٣) قال ابن يعيش: (درهمان) بالإمالة، وهو قليل، والذي حسّنه كون الراء ساكنة فلم يكن حاجزاً حصيناً، والهاء خفية فهي كالمعدومة لخفائها. اهـ.

وقد نصّ ابن الحاجب وأبو حيان على شذوذ إمالة (درهمان)، وذهب ابن مالك إلى جواز الإمالة، فقال: فـ(درهماك) من يمله لم يُصَدّ.

انظر: شرح المفصّل: ٩/ ٥٧، شرح الشافية: ٣/ ٦، الارتشاف: ٢/ ٥١٩، شرح ابن عقيل: ٤/ ١٨٥.

(٤) عِضاه؛ كشِفاه جمع عِضَة وأصلها عضهه، فاستثقلوا الجمع بين الهاءين، وهو نوع من الشجر. انظر: اللسان (سال) والتاج (عَضَه).

وأمّا الإمالة لأجل الكسرة بعد الألف الممالة نحو: ﴿عَابِدٌ﴾ [الكافرون: ٤]، وقد تكون الكسرة عارضة نحو: ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، و ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ لأنّ حركة الإعراب غير لازمة.

وأمّا الإمالة لأجل الياء بعد الألف الممالة، فنحو: (مبايع).

وأمّا الإمالة لأجل الكسرة المقدَّرة في المحلّ الممال، فنحو: ﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، أصله: خَوِف بكسر عين الكلمة، وهي الواو، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. /

٢/ ٣٤

وأمّا الإمالة لأجل الياء المقدَّرة في المحلّ الممال، فنحو: ﴿يَخۡشَىٰ﴾ [عبس: ٩] و ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٣] و ﴿أَتَىٰٓ﴾ [النحل: ١] و ﴿ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٦]، تحركت الياء في ذلك وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

وأمّا الإمالة لأجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة، فنحو: ﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]، و ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و ﴿زِدۡ﴾ [المزمل: ٤]، لأن الفاء[١] تُكسَر من ذلك إذا اتصل بها الضمير المرفوع من المتكلم، والمخاطب، ونون جماعة الإناث، فتقول: طِبتُ، وجِئتُ، وشِئتَ، وزِدن،[٢] وهذا قول سيبويه[٣].

ويمكن أن يقال: إنّ الإمالة فيه[٤] بسبب أن الألف منقلبة عن ياء،

---

(١) أي: فاء الكلمة، وهو الحرف الأول.

(٢) في المطبوع: (زدت) بالتاء، وهو تحريف.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ١٢٠-١٢١، الإقناع: ١/ ٣٠٢، الارتشاف: ٢/ ٥٣١، الأصول: ٣/ ١٦٢.

(٤) في المطبوع: (فيه ليست بسبب) وهي زيادة ليست في النسخ، وكذلك ليست في بحر الجوامع (ق:٢٧١/ أ).

ولكنْ إذا أطلقوا المنقلب عن ياء أو واو في هذا الباب فلا يريدون إلا المتطرف، والله أعلم.

وأمّا الإمالة لأجل ياء تعرض في بعض الأحوال فنحو: (تلا) و(غزا)؛ وذلك لأن الألف فيهما منقلبة عن واو (التلاوة) و(الغزو)، وإنما أميلت في لغة من أمالها لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول: (تُلِيَ) و(غُزِيَ) مع بقاء عدة الحروف كما كانت حين بنيت الفعل للفاعل[1].

وأمّا الإمالة لأجل الإمالة، فنحو: إمالة: ﴿تَرَآءَا﴾ [الشعراء: ٦١]، أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء، وقالوا: (رأيت عِماداً)[2]، فأمالوا الألف المبدلة من التنوين لأجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة.

وقيل في إمالة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥] و﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] و﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] إنها بسبب إمالة رؤوس الآي قبل وبعد، فكانت من الإمالة للإمالة.

ومن ذلك إمالة قتيبة عن الكسائي الألف بعد النون من ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٦]؛ لإمالة الألف من ﴿لِلَّهِ﴾، ولم يمل ﴿وَإِنَّآ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٥٦] لعدم ذلك بعده[3].

---

(١) انظر: الكتاب: ٤/ ١١٩.

(٢) كذا ضبطت الحروف في (س).

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٤٤، التلخيص: ١٨١، جمال القراء: ٢/ ٥١٢.

وأما الإمالة لأجل الشبه، فإمالة ألف التأنيث[١] في نحو: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨] وألف الإلحاق في نحو: (أَرْطى) في قول من قال: «مأروط»[٢]؛ لشبه ألفيهما بألف ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٣] المنقلبة عن الياء، ويمكن أن يقال: بأن الألف تنقلب ياء في بعض الأحوال، وذلك إذا ثنّيت فقلت: الحسنيان والأرطيان،[٣] ويكون الشبه أيضاً بالمشّبه بالمنقلب عن الياء، كإمالتهم: ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، فإنه ألحق بألف التأنيث المشبهة بألف ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾.

وأما الإمالة لأجل كثرة الاستعمال، فكإمالتهم: (الحجّاج) عَلَماً لكثرته في / كلامهم، ذكره سيبويه[٤]، ومن ذلك إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] في الأحوال الثلاث، رواه صاحب «المبهج»[٥]، وهو موجود في لغتهم لكثرة دوره[٦]. ويمكن أن يقال: إن ألف ﴿ٱلنَّاسِ﴾ منقلبة عن ياء كما ذكره بعضهم. ٢/ ٣٥

وأما الإمالة لأجل الفرق بين الاسم والحرف، فقال سيبويه: وقالوا: باء وتاء في حروف المعجم، يعني بالإمالة؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست مثل ما

---

(١) انظر: الارتشاف: ٢/ ٥٣٢، الأصول: ٣/ ١٦١.

(٢) في المطبوع: (مأرط)، وهو تحريف، والأرطى: شجر ينبت بالرمل، رائحته طيبة، والمأروط من الإبل هو الذي يَشْتكي من أكله. انظر: الصحاح والتاج (أرط).

(٣) من قوله: إن الفتح هو الأصل... إلى هنا: بنصه كلام المالقي، لم يختلف عنه المؤلف إلا بالأمثلة فقط. انظر: الدر النثير: ٣/ ١٥٦-١٦٠.

(٤) انظر: الكتاب: ٤/ ١٢٧، وانظر: شرح الشافية: ٣/ ٩، النكت الحسان: ٢٧٢-٢٧٣، الارتشاف: ٢/ ٥٣٤-٥٣٥.

(٥) سيأتي الكلام عنها بالتفصيل ص: ١٢٧٣.

(٦) انظر: الارتشاف: ٢/ ٥٣٥.

و(لا) وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وإنما جاءت كسائر الأسماء. انتهى.[١]

قلت: وبهذا السبب أميل ما أميل من حروف الهجاء في (الفواتح)، والله أعلم.[٢]

وأما وجوه[٣] **الإمالة** فأربعة ترجع إلى الأسباب المذكورة، أصلها* اثنان وهما: **المناسبة، والإشعار.**

فأما المناسبة فقسم واحد، وهو فيما أميل*[٤] *لسبب موجود في اللفظ*[٥] وفيما أميل لإمالة غيره، فأرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال وبسبب الإمالة من وجه واحد، وعلى نمط واحد.

وأما الإشعار فثلاثة أقسام:

أحدها: الإشعار بالأصل وذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء، أو عن واو مكسورة.

---

(١) النقل هنا عن سيبويه بواسطة أبي حيّان؛ لاختلاف العبارة عن «الكتاب»، وتوافقها مع «الارتشاف». انظر: الكتاب: ٤/ ١٣٥، الارتشاف: ٢/ ٥٣٤.

(٢) قال أبو حيان بعد أن ذكر كلام سيبويه السابق: «وحروف التهجي التي في أوائل السور، إن كان في آخرها ألف، فمنهم من يفتح، ومنهم من يميل، فإن كان في وسطها ألف نحو: (كاف، وصاد) فلا خلاف في الفتح». الارتشاف: ٢/ ٥٣٤.

(٣) في المطبوع: (وجود) بالدال بدل الهاء، وهو تحريف.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ك).

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ز).

الثاني: الإشعار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع؛ من ظهور كسرة أو ياء، حسبما تقتضيه التصاريف دون الأصل، كما تقدّم في (غزا) و(طاب).

الثالث: الإشعار بالشبه المشعر بالأصل، وذلك كإمالة ألف التأنيث، والملحق بها، والمشبّه أيضاً.

وأما فائدة الإمالة فهي: سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخفّ على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال، وأمّا من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل[١]، والله أعلم.

إذا علم ذلك: فإن حمزة والكسائي وخلفاً أمالوا كلّ ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن، سواء كانت في (اسم) أو (فعل).[٢]

فالأسماء نحو: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٣]، و ﴿ٱلْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]، و ﴿ٱلْعَمَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، و ﴿ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]، و ﴿وَمَأْوَىٰهُ﴾ [الأنفال: ١٦]، و ﴿مَأْوَىٰكُمُ﴾ [الحديد: ١٥]، و ﴿مَثْوَىٰهُ﴾ [يوسف: ٢١]، و ﴿مَثْوَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، ونحو: ﴿أَدْنَىٰٓ﴾[٣] [المائدة: ١٠٨]، و ﴿أَزْكَىٰ﴾[٤] [البقرة: ٢٣٢]، و ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، و ﴿ٱلْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ١١]، و ﴿وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٩]، و ﴿وَعِيسَىٰ﴾ [النساء: ١٦٣]، و ﴿وَيَحْيَىٰ﴾ [الأنعام: ٨٥].

---

(١) من قوله: وأمّا وجوه الإمالة... إلى (الأصل)، بنصّه كلام المالقي.
انظر: الدر النثير: ٣/ ١٦٠-١٦١.

(٢) انظر: التيسير: ٤٦، المصباح: ٣/ ٩٦١، التتمة: ١٧٩.

(٣) في المطبوع: ﴿ٱلْأَدْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٦٩] و[السجدة: ٢١].

(٤) في المطبوع: (الأزكى) وهو تحريف، وليست في القرآن.

٣٦/٢ والأفعال نحو: ﴿أَتَىٰٓ﴾ [النحل: ١]،/ و﴿أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]، و﴿وَسَعَىٰ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٣]، و﴿وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، و﴿فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢]، و «اجتبى[1]»، و﴿ٱسۡتَعۡلَىٰ﴾ [طه: ٦٤].

وتُعرَف ذوات الياء من (الأسماء) بالتثنية، والأفعال بردّ الفعل إليك، فإنْ ظهرت الياء فهي أصل الألف، وإن ظهرت الواو فهي الأصل أيضاً.

فتقول في اليائي من الأسماء: كـ ﴿ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾ [الحج: ٧٨] و﴿فَتًى﴾ [الأنبياء: ٦٠] و﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٣] و﴿ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] و﴿ٱلۡعَمَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] و﴿ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩]: (مَوْليان) و(فتيان)، و(هُدَيان)، و(هَوَيان)، و(عَمَيان)، و(مَأَويان).

وفي الواوي منها كـ ﴿ٱلصَّفَا﴾ [البقرة: ١٥٨] و﴿شَفَا﴾ [التوبة: ١٠٩] و﴿سَنَا﴾ [النور: ٤٣] و﴿أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨] و(عصا[2]): (صفوان) و(شفوان) و(سنوان) و(أبوان) و(عصوان)، وكذلك: (أدنيان) و(أزكيان) و(الأشقيان) و(الأعليان).

وتقول في اليائي من الأفعال في نحو: ﴿أَتَىٰٓ﴾ [النحل: ١] و﴿رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] و﴿وَسَعَىٰ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿عَسَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٧٩] و﴿أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤] و﴿ٱرۡتَضَىٰ﴾ [النور: ٥٥] و﴿ٱشۡتَرَىٰ﴾ [التوبة: ١١١] و﴿ٱسۡتَعۡلَىٰ﴾ [طه: ٦٤]: (أتيت) و(رميت) و(سعيت) و(عسيت) و(أبيت) و(ارتضيت) و(اشتريت) و(استعليت).

---

(١) ليس في القرآن بهذه الصيغة، وإنما: ﴿ٱجۡتَبَٰهُ﴾ في النحل: ١٢١، وطه: ١٢٢.

(٢) ليس في القرآن بهذه الصيغة، وإنما نحو: ﴿عَصَاهُ﴾ في الأعراف: ١٠٧، و﴿عَصَاكَ﴾ في الأعراف: ١١٧.

ومن ذلك (أَفْعَل) في الأسماء، نحو: ﴿أَدْنَىٰ﴾ [البقرة: ٦١]، و ﴿أَرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٢]، و ﴿أَزْكَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و «أعلى[1]» لأنّ لفظ الماضي من ذلك كلّه تظهر فيه الياء إذا رددت الفعل إلى نفسك، نحو: (أزكيتُ)، و(أنجيتُ)، و(ابتليتُ)، وأمّا فيما لم يسمّ فاعله، نحو: ﴿يُدْعَىٰ﴾ [الصف: ٧]، فلظهور الياء في (دعيت)، و(يدعيان).

فظهر أن الثلاثيّ المزيد يكون اسماً نحو: ﴿أَدْنَىٰ﴾ [البقرة: ٦١] ، وفعلاً ماضياً، نحو: ﴿ٱبْتَلَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٤] و(أنجى)، ومضارعاً مبنياً للفاعل، نحو: ﴿يَرْضَىٰ﴾ [النساء: ١٠٨] ، وللمفعول، نحو: ﴿تُدْعَىٰ﴾ [الجاثية: ٢٨].

وكذلك يميلون كلّ ألف تأنيث جاءت من (فِعْلى) مفتوح الفاء، أو مضمومها أو مكسورها نحو: ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿مَّرْضَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧]، و ﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و ﴿شَتَّىٰ﴾ [طه: ٥٣]، و ﴿طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩] ، و ﴿بُشْرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، و ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٤٢]، و ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ٨٣]، و ﴿ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١]، و ﴿إِحْدَى﴾ [الأنفال: ٧]، و ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩]، و ﴿بِسِيمَٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦]، و ﴿ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢]، وألحقوا بذلك ﴿يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧]، و ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١]، و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧].

وكذلك يميلون منها ما كان على وزن (فعالى) مضموم الفاء، أو مفتوحها، نحو: ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥]، و ﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]، و ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿فُرَٰدَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٤]، و ﴿يَتَٰمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، و ﴿نَصَٰرَىٰ﴾

(١) لا يوجد هذا اللفظ منكراً في القرآن الكريم، وإنما معرفاً، نحو: ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

٢/ ٣٧ [البقرة: ١١١]، و ﴿ٱلۡأَيَٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢]، / و ﴿ٱلۡحَوَايَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

وكذلك أمالوا ما رسم في المصاحف بالياء، نحو: ﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤]، و ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١]، و ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤]، و ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ [هود: ٧٢]، و ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]، و ﴿أَنَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وهي للاستفهام، نحو: ﴿أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾[(١)] [البقرة: ٢٢٣] ﴿أَنَّىٰ لَكِ﴾ [آل عمران: ٣٧].

واستثنوا من ذلك: ﴿حَتَّىٰ﴾ [البقرة: ٥٥]، و ﴿إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤]، و ﴿عَلَىٰ﴾ [البقرة: ٧]، و ﴿لَدَا﴾ [يوسف: ٢٥]، و ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾ [النور: ٢١] فلم يميلوه.

وكذلك أمالوا أيضاً من الواوي ما كان مكسور الأوّل أو مضمومه، وهو ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] كيف وقع، و ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] كيف جاء، و ﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، و ﴿ٱلۡعُلَى﴾ [طه: ٤].

فقيل: لأنّ من العرب من يثنّي ما كان كذلك بالياء وإن كان من ذوات الواو، فيقول: رِبَيان وضُحَيان؛[(٢)] فراراً من الواو إلى الياء لأنها أخفّ حيث ثقلت[(٣)] الحركات، بخلاف المفتوح الأول.

وقال مكّي: مذهب الكوفيين أن يثبتوا ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء.[(٤)]

قلت: وقوّى هذا السببَ سببٌ آخر؛ وهو الكسرة قبل الألف في ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾،

---

(١) وينبه على أن أبا حيان استبعد أن تكون هنا استفهامية أو شرطية. انظر: البحر المحيط: ٢/ ١٧١.

(٢) ضبط الكلمتين من (ز).

(٣) في (ت): «نقلت» بالنون، وفي (ك) «تقلب» بالتاء المثناة الفوقية وفي آخره باء موحدة، وكلاهما تصحيف، وجاءت الكلمة في (ظ) عارية من النقط.

(٤) التبصرة: ٣٧٣، الكشف: ١/ ١٩٠-١٩١، وانظر: إبراز المعاني: ٢/ ٩٨.

وكون ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، و ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، و ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، و ﴿ٱلْعُلَى﴾ [طه: ٤] رأس آية، فأميل للتناسب.

والسُّورُ المُمال رؤوس آيها بالأسباب المذكورة للبناء على النسق هي إحدى عشرة سورة وهي: (طه)، و(النجم)، و(سأل سائل)، و(القيامة)، و(النازعات)، و(عبس)، و(الأعلى)، و(الشمس)، و(الليل)، و(الضحى)، و(العلق).

واختص الكسائي دون حمزة وخلف مما تقدم، بإمالة ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، و ﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و ﴿أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢] حيث وقع، إذا لم يكن منسوقاً أو نسق بالفاء حسب.

وبإمالة: (خطايا) حيث وقع بنحو: ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، و ﴿خَطَايَاهُم﴾ [العنكبوت: ١٢]، و ﴿خَطَايَانَا﴾ [طه: ٧٣] وبإمالة ﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و ﴿مَرْضَاتِي﴾ [الممتحنة: ١] حيث وقع، وبإمالة ﴿حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ في آل عمران [١٠٢] وبإمالة ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ في الأنعام [٨٠] ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ في إبراهيم [٣٦] و ﴿أَنسَانِيهُ﴾ في الكهف [٦٣] و ﴿ءَاتَانِيَ ٱلْكِتَابَ﴾ في مريم [٣٠] ﴿وَأَوْصَانِي بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ فيها [٣١] و ﴿ءَاتَانِيَ ٱللَّهُ﴾ في النمل [٣٦] و ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ في الجاثية [٢١] و ﴿دَحَاهَا﴾ في النازعات [٣٠] و ﴿تَلَاهَا﴾ و ﴿طَحَاهَا﴾ في الشمس[٢،٦] و ﴿سَجَىٰ﴾ في الضحى [٢][1].

واتفق مع حمزة وخلف على إمالة[2] ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ وهو في سورة والنجم [٤٤]؛ لكونه منسوقاً بالواو، وهذا مما لا خلاف عنهم[3] فيه.

---

(١) انظر: المصباح: ٣/ ٩٧٥-٩٧٦.

(٢) (إمالة) سقطت من المطبوع.

(٣) (عنهم) سقطت من المطبوع.

وانفرد عبد الباقي بن الحسن من طريق أبي علي بن صالح عن خلف ومن طريق أبي محمد بن ثابت عن خلّاد؛ كلاهما عن سُليم عن حمزة بإجراء ﴿يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٣] مجرى ﴿وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] ففتحه عنه إذا لم يكن منسوقاً بواو، وهو ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ في طه [٧٤] وسبِّح [١٣]، وبذلك قرأ الداني على فارس عن قراءته / ٣٨/٢ على عبد الباقي المذكور[1]، وكذا ذكره صاحب «العنوان»[2] وصاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه، إلا أنه ذكره بالوجهين وقال: إن عبد الباقي بن الحسن الخراساني نصَّ بالفتح عن خلف، قال:[3] وبه قرأت، وذكر أن ذلك في (طه) و(النجم).

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٣٢/ أ.

(٢) قوله: وكذا ذكره... إلخ، فيه نظر، وهو أن صاحب «العنوان» لم يذكر ذلك نصاً، بل أخذه المؤلف من مفهوم كلامه، وعبارةُ «العنوان»: «فأما ﴿وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] و﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] و﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ [البقرة: ١٦٤] كيف تصرف، فإن حمزة لم يمل إلا ما كان قبله واو فقط، ماضياً كان أو مستقبلاً، فإن كان قبله فاء أو (ثُمّ) أو لم يكونا قبله فتح».
وقال المؤلّف في «التحفة»: «فتح حمزة ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ في طه [٧٤] و سبّح [١٣]؛ لأن الفعل لم يأت بعد (و) فإنه لم يخصص الماضي كما فعل الشاطبي، بل عمَّم، وقال: ماضياً كان أو مستقبلاً».
وقد بيّن شارح «العنوان» المراد - حسب فهمه - من قول صاحب «العنوان»: ماضياً أو مستقبلاً، فقال: «مثال الماضي ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] ومثال المستقبل كقوله ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٣]».
وبعد هذا كله فقد صرّح صاحب «العنوان» بإمالة ﴿يَحْيَىٰ﴾ في سبح [١٣] فقال: «أمال أواخر آياتها الأخوان».
وأمّا موضع (طه) فلم يذكر فيه شيئاً. والله أعلم.
ويمكن الاعتذار عن المؤلّف باختلاف نسخ «العنوان»، إذ ذكر محقّقه أن عبارة: (وأمال أواخر آياتها الأخوان) غير موجود في بعض النسخ.
انظر: العنوان: ٥٩ و ٢٠٧، شرح العنوان: ق٢٥، تحفة الإخوان: ق٨.

(٣) القائل هو عبد الباقي الخراساني كما يفهم من كلام «التجريد»، وليس صاحب «التجريد» كما قد يتوهم هنا.

وهو سَهْوُ قلم، صوابه (طه) و(سبِّح) فإن حرف (النجم) ماض وهو بالواو، وليس هو نظير حرف (طه)، والله أعلم.

واتفق الكسائي وخلف على إمالة ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ المعرّف[1] (باللام) وهو في أربعة مواضع: يوسف [٤٣] وسبحان [٦٠] والصافات [١٠٥] والفتح [٢٧]، إلا أن موضع[2] (سبحان) يمال في الوقف فقط؛ من أجل الساكن في الوصل.

واختص الكسائي بإمالة: ﴿رُءۡيَٰيَ﴾ وهو حرفان في يوسف [٤٣، ١٠٠]، واختلف عنه في ﴿رُءۡيَاكَ﴾ في يوسف [٥] أيضاً، فأماله الدوري عنه، وفتحه أبو الحارث.

واختلف فيهما عن إدريس؛ فرواهما الشطي عنه بالإمالة، وهو الذي قطع به عن إدريس في «الغاية»[3] وغيرها، ورواهما الباقون عنه بالفتح، وهو الذي في «المبهج» و «الكامل»[4] وغيرهما، وذكره في «كفاية الست» من طريق القطيعي، والوجهان صحيحان والله أعلم.

واختص الدوري في روايته عن الكسائي بإمالة ﴿رُءۡيَاكَ﴾ وهو في أوّل يوسف كما تقدّم، و ﴿هُدَايَ﴾ وهو في البقرة [٣٨] وطه [١٢٣] و ﴿مَثۡوَايَۖ﴾ وهو

---

(١) في المطبوع: (المعروف)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (مواضع) بالجمع، وهو تحريف.

(٣) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٩٦ و٣١٤، ولا يذهب الذهن إلى أن المراد (الغاية) لابن مهران؛ لأن المؤلف ذكر في الأسانيد أن (الشطي) إنما هو من غاية أبي العلاء.

(٤) قوله: (والكامل) كان الأولى أن يقول: (والمصباح)؛ لأنه هو الذي من أسانيده في هذه الطريق، أما «الكامل» فلا. انظر: الكامل: ق٩٠/ ب، المصباح: ٣/ ١٠٣٤.

في يوسف [٢٣] أيضاً، و ﴿وَمَحْيَايَ﴾ وهو في آخر الأنعام [١٦٢] و ﴿ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿ءَاذَانِنَا﴾ [فصلت: ٥]، و ﴿طُغْيَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] حيث وقع، ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، و ﴿يُسَارِعُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٦]، و ﴿نُسَارِعُ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، حيث وقع و ﴿الْجَوَارِ﴾ في الشورى [٣٢] والرحمن [٢٤] وكوّرت [١٦] و ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ في النور [٣٥]، و ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في الموضعين في البقرة [٥٤]*[1].

واختلف عنه في ﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ من سورة الحشر [٢٤]؛ فروى عنه إمالته وإجراءه[2] مجرى ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] جمهور المغاربة، وهو الذي في «تلخيص العبارات» و «الكافي» و «الهادي» و «التبصرة» و «الهداية» و «العنوان» و «التيسير» و «الشاطبية»، وكذلك رواه من طريق ابن فرح[3]؛ أعني عن الكسائي، صاحبُ «التجريد» و «الإرشادين»[4] و «المستنير» وغيرهم، ورواه

---

(١) جاءت هذه العبارة في (ت) والمطبوع قبل قوله ﴿وسارعوا﴾.
(٢) في المطبوع: (وأجراه).
(٣) ابن فرح عن الدوري ليست من طرقه.
(٤) قوله: (الإرشادين) إن كان يقصد: «الإرشاد» و «الكفاية الكبرى»، فيحتاج إلى توضيح، وهو: أن ما ذكره صحيح بالنسبة إلى الكفاية الكبرى، ففيها الإمالة من طريق ابن فرح، وأما بالنسبة إلى «الإرشاد» فالمفهوم من عبارته -إن أخذنا بمفهوم المخالفة- يكون فيه (الفتح) لا (الإمالة)، إذ إن عبارة الإرشاد: «وروى ابن بكار عن الدوري عن الكسائي إمالة ﴿الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]». فهو هنا سكت عن طريق ابن فرح. كذا جاء في الإرشاد، وذكر محقّقه أن في نسخة من الإرشاد: (روى عن) بدل: (ابن) وعقّب على ذلك بقوله: ولعلّه سبق قلم. اهـ.
والذي يظهر -والله أعلم- أنه ليس سبق قلم، بل هو الصواب؛ لأن طريق الإرشاد عن الدوري هو طريق بكار لا طريق ابن بكار.
فاتضح أن (الإرشاد) لا يدخل ضمن (الإرشادين)، ويمكن أن يجاب عن المؤلف أنه يقصد النسبة إلى «صاحب» وليس إلى الإرشادين. والله أعلم. وقد وجدت البطائحي ذكر مثل ما في «الكفاية».
انظر: الكفاية الكبرى: ٥٧٤، الإرشاد: ٥٨٨، الخلافيات في علم القراءات: ق: ١١٠/ ب.

عنه بالفتح خصوصاً أبو عثمان الضرير، وهو الذي في أكثر كتب القراءات، ونصَّ على/ استثنائه الحافظ أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وابن سوار، وأبو العزّ، وغيرهم، والوجهان صحيحان عن الدوري. ٣٩/٢

وقال الداني في «جامعه»: لم يذكر أحد عنه[1] ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] نصاً، وإنما ألحقه بالحرفين اللذين في البقرة ابنُ مجاهد قياساً عليهما، سمعت أبا الفتح يقول ذلك. انتهى.[2]

واختلف عنه أيضاً في ﴿يُوَارِى﴾ و ﴿فَأُوَارِيَ﴾ في المائدة [٣١]، و ﴿يُوَارِى﴾ في الأعراف [٢٦] و ﴿فَلَا تُمَارِ﴾ في الكهف [٢٢]؛ فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها، وهذا مما اجتمعت عليه الطرق عن أبي عثمان نصّاً وأداء، وروى فتح الكلمات الثلاث جعفرُ بن محمد النصيبي، ولم يختلف عنه أيضاً في ذلك.

وأمّا ذِكْرُ[3] الشاطبيّ رحمه الله لـ ﴿يُوَارِى﴾، و ﴿فَأُوَارِيَ﴾ في المائدة فلا أعلم له وجهاً؛ سوى أنه تَبِعَ صاحب «التيسير» حيث قال: وروى الفارسيّ[4] عن أبي طاهر، عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير، عن أبي عمر عن

---

(١) في المطبوع: (عن) وهو تحريف، والضمير يعود على دوري الكسائي.

(٢) ونقل ابن الباذش عن الأهوازي قال: «سمعت أبا عبد الله اللّالكائي يقول: كسر -إمالة- ﴿ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] عن الكسائي قياس لا نصٌّ».

انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤١ الإقناع: ١/ ٢٧٦.

(٣) في المطبوع: (ما ذكره) وهو تحريف.

(٤) في (ز) «الفاسي» وهو تحريف، وفي المطبوع: «أبو الفارس» وهو تحريف أيضاً.

الكسائيّ أنه أمال ﴿يُوَرِى﴾، و ﴿فَأُوَرِىَ﴾ في الحرفين في المائدة، ولم يروه غيره، قال: وبذلك أَخَذَ[١]، يعني أبا طاهر، من هذا الطريق وغيره[٢]، ومن طريق ابن مجاهد بالفتح. انتهى.

وهو حكاية أراد بها الفائدة على عادته، وإلا فأيّ تعلّق لطريق أبي عثمان الضرير بطرق «التيسير»؟ ولو أراد ذكر طريق أبي عثمان عن الدوري لذكرها في أسانيده ولم يذكر طريق النصيبيّ، ولو ذكرها لاحتاج أن يذكر جميع خلافه، نحو: إمالته الصاد من ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٦٢] والتاء من ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ٦]، وغير ذلك مما يأتي، ولَذَكَر إدغامه النون الساكنة والتنوين في الياء[٣] حيث وقع في القرآن كما تقدّم.

ثمّ تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الداني، وخالف فيه جميع

---

(١) في المطبوع: (آخذه) وهو تحريف، وفي «التيسير» المطبوع: «آخذ» وقلت: (المطبوع) لأني وجدت القاهري اطلع على نسخة أخرى فيها الخلاف، حيث قال بعد أن نقل كلام المؤلف: «وفي بعض نسخ «التيسير» حكًا وإصلاحاً: وبذلك قرأت وأخذت بالحرفين من هذا الطريق، وقرأتها من طريق ابن مجاهد بالفتح». وقال: «وهذه النسخة تدل على أن قوله (أخذ) في النسخة الأولى متكلم من المضارع لا ماضٍ غائب، كما حمله الشيخ ابن الجزري في «نشره» عليه، نعم يَرِدُ على «التيسير» أنه ما ارتكب طريق أبي عثمان الضرير فلا يناسب نقله عنه فيه، وتبعه الشاطبي في ذلك في كلمتي المائدة ﴿يُوَرِى﴾ [المائدة: ٣١] ﴿فَأُوَرِىَ﴾ [المائدة: ٣١] وإلا فإمالة ﴿يُوَرِى﴾ و ﴿فَأُوَرِىَ﴾ في المائدة ليس من طريق «التيسير» ولا «الشاطبية» فذكرها على سبيل الاستطراد.».

انظر: التيسير: ٥٠، بحر الجوامع: ق:٢٧٧/ ب.

(٢) (غيره): ليست في «التيسير».

(٣) يعني: بدون غنة.

الرواة. قال في «جامع البيان» بعد ذكره إمالتها *عن أبي طاهر*[١] عن أبي عثمان: وكذلك رواه عن أبي عثمان سائر أصحابه؛ أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز ابن بدهن وغيره، قال: وقياس ذلك قوله في الأعراف [٢٦] ﴿يُوَٰرِى سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ ولم يذكره أبو طاهر، ولعلّه أغفل ذِكره.[٢]

قلت: لم يغفل ذِكره، بل ذكره قطعاً، ورواه عنه جميع أصحابه من أهل الأداء نصّاً وأداء، ولعل ذلك سقط من كتاب صاحبه أبي القاسم عبد العزيز بن محمد الفارسيّ؛ شيخِ الداني / والله أعلم. ٢/ ٤٠

على أنّ الداني قال بعد ذلك: وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كلّه؛ يعني الكلمات الثلاث للكسائي من جميع الطرق، وبه كان يأخذ ابن مجاهد. انتهى.[٣]

وظهر أن إمالة ﴿يُوَٰرِى﴾، و ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ في المائدة [٣١] ليست من طرق «التيسير» ولا «الشاطبية»، ولا من طرق صاحب «التيسير»، وتخصيصُ المائدة غير معروف[٤]، والله تعالى أعلم.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) جامع البيان: ١/ ق:١٤١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) قال ابن مؤمن: «وأما المصريون فإنهم رووا عنه إمالة ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ و ﴿يُوَٰرِى﴾ في [المائدة: ٣١] فقط.». الكنز: ٩٣.

وانفرد الحافظ أبو العلاء عن القبّاب، عن الرمليّ عن الصوري، بإمالة هذه الكلمات الثلاث وهي ﴿يُوَٰرِى﴾ في الموضعين و ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿تُمَارِ﴾ [الكهف: ٢٢][١].

فصل

ووافقهم أبو عمرو من جميع ما تقدم على ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة، بأيّ وزن كان، نحو: ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩]، و ﴿بُشْرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، و ﴿أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]، و ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٢]، و ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١٣]، و ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥]، و ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿فَأَرَىٰهُ﴾ [النازعات: ٢٠]، و ﴿ٱشْتَرَىٰ﴾ [التوبة: ١١١]، و ﴿أَرَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٨]،[٢] و ﴿يَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥] فقرأه كله بالإمالة، واختلف عنه في ياء ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ في يوسف [١٩]:

فرواه عنه عامة أهل الأداء بالفتح، وهو الذي قطع به في «التيسير» و «الكافي» و «الهداية» و «الهادي» و «التجريد» وغالب كتب المغاربة والمصريين، وهو الذي لم ينقل العراقيون قاطبة سواه، ورواه عنه بعضهم بين اللفظين، وعليه نصّ أحمد بن جبير، وهو أحد الوجهين في «التذكرة» و «التبصرة» وقال فيها:[٣]

---

(١) كذا ذكر المؤلّف، إلا أن الموجود في «غاية الاختصار» المطبوع ﴿يُوَٰرِى﴾ و ﴿تُمَارِ﴾ فقط، فلعل ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ سقطت من النساخ.

انظر: المصباح: ٣/ ١٠٢٦-١٠٢٧ الحاشية (١)، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٧.

(٢) في المطبوع: (وواري) وهو تحريف.

(٣) في (س): «فيهما»، وهو تحريف.

والفتح أشهر[١] وحكاه أيضاً صاحب «تلخيص العبارات»، وروى آخرون[٢] عنه الإمالة المحضة، ولم يفرقوا له بينها وبين غيرها؛ كأبي بكر بن مهران، وأبي القاسم الهذلي.

وذكر الأوجه الثلاثة أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه، وبها قرأتُ، غير أن الفتح أصح رواية، والإمالة أقيس على أصله. والله أعلم.

واختلف في ذلك كلِّه عن ابن ذكوان، فرواه الصوري عنه كذلك بالإمالة، ورواه الأخفش بالفتح.

وانفرد الكارزيني، عن المطّوّعي عن الصوريّ بالفتح[٣]، فخالف سائر الرواة عن الصوريّ، والله أعلم.

واختلف عن الأخفش في ﴿أدرى﴾ فقط نحو: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [الحاقة: ٣]، و ﴿أَدْرَىٰكُم﴾ [يونس: ١٦] فأماله عنه ابن الأخرم، وهو الذي في «التذكرة» و «التبصرة» و «الهداية» و «الهادي» و «الكافي» و «العنوان» و «المبهج» / وبه قرأ ٢/٤١ الداني على أبي الحسن، وفتحه عنه النقّاش، وهو الذي في «تلخيص العبارات» و «التجريد» لابن الفحام و «الغاية» لابن مهران، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

---

(١) التبصرة: ٥٤٦.

(٢) قال ابن الوجيه: «ولم ينقل الإمالة المحضة فيها لأبي عمرو سوى الأهوازي، فإنه نقلها عن السلمي عن أبي الأخرم عن الأخفش عن سلام عن أبي عمرو، وذكرها الشاطبي في قصيدته» الكنز: ٩٠.

(٣) انظر: المبهج: ٢/ ٥٦١.

وانفرد الشذائي بإمالتها عن الداجوني، عن ابن ماموية عن هشام، لم يروها عنه غيره.[١]

ووافق أبو[٢] بكر على إمالة ﴿أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ في [يونس: ١٦] فقط، واختلف عنه في غير يونس:

فروى عنه المغاربة قاطبة الإمالة مطلقاً، وهي طريق شعيب عن يحيى، وهو الذي قطع به صاحب «التيسير» و «الهادي» و «الكافي» و «التذكرة» و «التبصرة» و «الهداية» و «التلخيص» و «العنوان» و «التلخيص» للطبري وغيرها[٣].

وروى عنه العراقيون قاطبة الفتح في غير سورة يونس، وهو طريق أبي حمدون عن يحيى، والعليمي عن أبي بكر، وهو الذي في «التجريد» و «المبهج»[٤] و «الإرشاد» و «الكفايتين» و «الغايتين» وغيرها، وذكره أيضاً في «المستنير» من غير طريق شعيب.

واختلف عن أبي بكر في ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ في يوسف [١٩]: فروى إمالته عنه العليمي من أكثر طرقه، وهو الذي قطع له به في «التجريد» والحافظ أبو عمرو الداني، والحافظ أبو العلاء، وأبو عليّ العطار، وسبط الخياط في «كفايته»، وقال في «المبهج»: إن الإمالة له في وجه.[٥]

---

(١) قوله: (لم يروها عنه غيره) فيه نظر، حيث إن أبا الكرم ذكر ذلك عن ابن ماموية عن هشام بإطلاق، ولم يحدد من أي طريق؛ ليشمل الشذائي وزيد بن علي كلاهما عن الداجوني عن ابن ماموية. انظر: المبهج: ١/ ٢٦١، المصباح: ٣/ ١٠٢١-١٠٢٢ الحاشية (١).

(٢) (أبو) سقطت من المطبوع.

(٣) في (س): «غيرهما» بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) (المبهج): سقطت من (ز).

(٥) المبهج: ٢/ ٥٦١.

ورواها الداني من طريق يحيى بن آدم، من رواية الواسطيين؛ يعني من طريق يوسف بن يعقوب عن شعيب عنه.(١)

وروى عنه الفتح يحيى بن آدم من جمهور طرقه، وهو رواية أبي العزّ عن العليمي(٢)، والوجهان صحيحان عن أبي بكر.

ووافقهم حفص على إمالة ﴿مَجْرٰىٰهَا﴾ في هود [٤١] ولم يمل غيره.

وانفرد أيضاً الشذائي عن الداجوني، عن ابن ماميه عن هشام بإمالته، وأبوعمرو وابن ذكوان على أصلهما.

واختلف عن ورش في جميع ما ذكرنا من (ذوات الراء) حيث وقع في القرآن، فرواه الأزرق عنه بالإمالة (بين بين)، ورواه الأصبهاني بالفتح.

واختلف عن الأزرق في ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ في الأنفال [٤٣] فقطع له بالفتح فيه صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار، وأبو بكر الأذفوي(٣)، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس.

وقطع بـ (بين بين)، صاحب «تلخيص العبارات» و «التيسير» و «التذكرة» و «الهداية» وقال: إنه اختيار ورش، وإن قراءته على / نافع بالفتح. ٤٢/٢

وكذلك قال مكّي، إلّا أنه قال: وبالوجهين قرأت.(٤)

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق: ٨٧/ ب.

(٢) الإرشاد: ٣٨٠، الكفاية الكبرى: ٣٨٤.

(٣) في المطبوع: (الأدفوي) بالدال المهملة.

(٤) التبصرة: ٣٨٩.

وقال صاحب «الكافي»: إنه قرأه بالفتح، قال: وبين اللفظين أشهر عنه.(١)

قلت: وبه قرأ الداني على ابن خاقان وابن غلبون، وقال في «تمهيده»: وهو الصواب؛ وقال في «جامعه»: وهو القياس، قال: وعلى الفتح عامّة أصحاب ابن هلال، وأصحاب أبي الحسن النحاس.(٢)

وأطلق له الخلاف أبو القاسم الشاطبي(٣)، والوجهان صحيحان عن الأزرق، والله أعلم.

فصل

ووافق مَن أمال بعضُ القراء على إمالة بعض ذوات «الياء»، فخالفوا أصولهم في إحدى عشرة كلمة، وهي ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١]، و ﴿رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، و ﴿مُّزۡجَىٰةٖ﴾ [يوسف: ٨٨]، و ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، و ﴿يَلۡقَىٰهُ﴾ [الإسراء: ١٣]، و ﴿أَعۡمَىٰٓ﴾ [الرعد: ١٩]، و ﴿سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، و ﴿سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، و ﴿إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، و ﴿وَنَـَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦].

فأما ﴿بَلَىٰ﴾: فأماله معهم حيث وقع، أبو حمدون من جميع طرقه عن يحيى ابن آدم، عن أبي بكر، وخالفه شعيب والعليمي ففتحه عنه.

وانفرد بإمالته أيضاً أبو الفرج النهرواني عن الأصبهاني، عن ورش، فخالف سائر الرواة عنه.(٤)

---

(١) الكافي: ٤٣.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٣٣-١٣٤.

(٣) وذلك في قوله:......................وفي أرا كهم وذوات اليا له الخلف جُمّلا

الشاطبية: ٢٦.

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٧٢.

وأمّا ﴿رَمَىٰ﴾ **وهو في الأنفال** [١٧] فوافق على إمالته أبو بكر من جميع طرق المغاربة، ولم يذكره أكثر العراقيين(١) كأبي محمد سبط الخياط.

وأمّا ﴿مُّزۡجَىٰةٖ﴾ **وهو في يوسف** [٨٨] و ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ وهو أوّل النحل [١] و ﴿يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ وهو في سبحان [١٣] فاختلف عن ابن ذكوان في إمالة هذه الثلاثة:

فروى عنه إمالة ﴿مُّزۡجَىٰةٖ﴾ صاحب «التجريد» من جميع طرقه، وصاحب «الكامل» من طريق الصوري، وهو نصّ الأخفش في (كتابه الكبير)، عن ابن ذكوان، فإنه قال: يشمّ (الجيم) شيئاً من الكسر، انتهى.(٢) وكذا روى هبة الله عنه، والإسكندراني(٣) عن ابن ذكوان(٤).

وروى عنه إمالة ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ الصوريّ، وهي رواية الداجوني عن ابن ذكوان من جميع طرقه، نصّ على ذلك أبو طاهر بن سوار، وأبو محمد سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وأبو العزّ وغيرهم، ولم يذكره الهذلي ولا ابن الفحام في «تجريده»(٥) ولا / صاحب «المبهج» عن المطوّعي. ٢/ ٤٣

---

(١) لكن ذكره أبو الكرم في المصباح: ٣/ ٩٩٤.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٣٦.

(٣) محمد بن القاسم بن زيد، مقرئ، أخذ عن ابن ذكوان سنة (٢٤٠ هـ)، وقرأ عليه المطوعي سنة (٢٩٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٢.

(٤) قال ابن الباذش: «هبة الله وجعفر بن أبي داود رويا عن الأخفش عن ابن ذكوان ﴿مُّزۡجَىٰةٖ﴾ بالإمالة، وكذلك نصّ عليه الأخفش، قال -ابن الباذش-: وابن أبي داود متحقّق بالأخفش عرض عليه ستاً وثلاثين ختمة، حكى ذلك الخزاعيّ عن محمد بن عبيد بن الخليل عنه». الإقناع: ١/ ٢٨٤.

(٥) استدرك الشيخ المتولي على المؤلّف وعلى الأزميري بقوله: «وبهذا يُعلم ما نسبه الأزميري من الفتح إلى الرملي من «كامل» الهذلي مع أن معتمده النشر؛ لأنه لم يطلع على «الكامل»، ولم يذكر في «النشر» سوى الإمالة للرملي من جميع طرقه، ويحتمل أن النسخة التي وقعت له سقط منها لفظ (من جميع طرقه) من الناسخ حتى وَهِم في إخراج الهذلي من الطريقين».
قال -المتولي-: وقوله في «النشر»: «ولا ابن الفحام في «تجريده»، سبق قلم؛ لأن طريق المطوعي، بل الصوري لم يكن في «التجريد» والداجوني هذا هو الرمليّ بعينه.». الروض النضير: ق: ٣١٠.

وروى عنه إمالة: ﴿يَلْقَىٰهُ﴾ [الإسراء: ١٣] الصوري من طريق الرملي، وهي رواية الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان، وكذا رواه صاحب «التجريد» عن النقاش عن الأخفش، وهي رواية هبة الله عن الأخفش أيضاً.

وكلٌّ من (الفتح) و(الإمالة) صحيح عن ابن ذكوان في الأحرف الثلاثة، قرأنا به من الطرق المذكورة، وبه نأخذ.

وأمّا ﴿أَعْمَىٰ﴾ **وهو في موضعي سبحان** [٧٢] ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾، فوافق على إمالتها أبو بكر من جميع طرقه، ووافق على إمالة الأوّل: أبو عمرو ويعقوب.

وانفرد ابن مهران بفتحها عن روح فخالف سائر الناس[1].

وانفرد صاحب «المبهج» عن نفطويه عن يحيى بإمالة ﴿أَعْمَىٰ﴾ في موضعي طه وهو ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٤]، ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٥] فخالف سائر الناس عن يحيى.[2]

وأمّا ﴿سُوًى﴾ **وهو في طه** [٥٨] و ﴿سُدًى﴾ وهو في القيامة [٣٦] فاختلف فيهما عن أبي بكر، فروى المصريون والمغاربة قاطبة عن شعيب عنه الإمالة في

---

(١) انفرادة لا يقرأ له بها. انظر: الغاية: ١٦٥.

(٢) قوله: (فخالف سائر الناس عن يحيى) اهـ إن كان مقصوده في المقروء به فمسلَّم، وإن كان يريد الإطلاق ففيه نظر، وهو أن أبا الكرم ذكر أن الوكيعي عن يحيى عن أبي بكر قرأ بإمالة ﴿أَعْمَىٰ﴾ في موضعي طه. انظر: المبهج: ١/ ٢٧٠، ويلاحظ أن عبارته (وروى)، المصباح: ٣/ ٩٩٩.

الوقف مع من أمال، وهي رواية العجلي[١] والوكيعي[٢] عن يحيى بن آدم[٣]، ورواية ابن أبي أمية[٤]، وعبيد بن نُعَيم[٥] عن أبي بكر، ولم يذكر سائر الرواة عن أبي بكر من جميع الطرق في ذلك شيئاً في الوقف، والوجهان جميعاً عنه صحيحان، والفتح طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره، والله أعلم.

وأمّا ﴿إِنَىٰهُ﴾ **وهو في الأحزاب** [٥٣] فاختلف فيه عن هشام، فرواه عنه بالإمالة مع من أمال الجمهورُ من طريق الحلواني، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون والشاميون وأكثر العراقيين عنه سواه، ورواه الداجوني عن أصحابه عنه بالفتح، وبه قطع صاحب «المبهج» لهشام من طريقيه، والوجهان عنه صحيحان، وبالإمالة آخذ عنه من طريق الحلواني، وبالفتح من طريق غيره.

وانفرد الحافظ أبو العلاء عن النهرواني، عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر بإمالته (بين اللفظين) لم يروه غيره[٦]، مع أنه لم يسندها إلا عن أبي العزّ، ولم يذكرها[٧] أبو العز في شيء من كتبه، والله أعلم.

---

(١) عبد الله بن صالح بن موسى، ثقة، مقرئ، أخذ عرضاً عن حمزة، وعن سليم عن حمزة، روى عنه الحلواني وغيره، توفي سنة (٢٢٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢٣.

(٢) أحمد بن عمر بن حفص، مقرئ، روى عنه ابنه إبراهيم. توفي سنة (٢٣٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٢.

(٣) العجلي، والوكيعي ليسا من طرقه.

(٤) عبد الله بن عمرو، البصري، روى عنه روح وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٣٨.

(٥) السعيدي، الكوفي، أخذ عن أبيه عن عاصم وأخذ عنه أحمد اليامي. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٨.

(٦) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٧٢.

(٧) الضمير في (يذكرها) يعود على الانفرادة لا على كلمة ﴿إِنَىٰهُ﴾ المذكورة في الإرشاد: ٥٠٣، و الكفاية الكبرى: ٤٩٩.

وأمّا ﴿وَنَا﴾ وهو في سبحان [٨٣] و فصلت [٥١] فوافق على إمالته في سبحان فقط أبو بكر.

٢/ ٤٤ وانفرد صاحب «المبهج» / عن أبي عون، عن شعيب عن يحيى عنه بفتحه.[١]

وانفرد ابن سوار عن النهرواني عن أبي حَمْدون عن يحيى عنه بالإمالة في الموضعين.[٢]

وانفرد فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسيّ بالإمالة في الموضعين، وتبعه على ذلك الشاطبيّ.

وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره له في ‹المفردات› ولا عوّل عليه.

واختلف أصحاب[٣] الإمالة في إمالة النون، فأمال النون مع الهمزة الكسائيُّ، وخلف لنفسه، وعن حمزة.

واختلف عن أبي بكر في حرف سبحان، فروى عنه العليميّ، والحمّامي، وابن شاذان، عن أبي حَمْدون عن يحيى بن آدم عنه الإمالة فيهما، وروى سائر الرواة عن شعيب عن يحيى عنه فتح النون، فيصير لأبي بكر أربع طرق:

---

(١) المبهج: ٢/ ٥٩٥.

(٢) المستنير: ٢/ ٦٣٨.

(٣) في المطبوع: (واختلف عن...) وهو تحريف.

أحدها: إمالة الهمزة في سبحان فقط، وهي رواية الجمهور عن شعيب عن يحيى عنه.

الثاني: إمالة النون والهمزة جميعاً في سبحان أيضاً، وهي رواية العليمي عنه، وأبي حمدون عن يحيى عنه، من طريق الحمّامي وابن شاذان.

الثالث: إمالة الهمزة فقط في سبحان وفصّلت جميعاً، وهي طريق ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى.

الرابع: (الفتح) في الموضعين، وهي طريق صاحب «المبهج» عن أبي عون عن شعيب عن يحيى عنه، وكلٌّ من هذه الأربعة أيضاً عن يحيى بن آدم عنه، والله أعلم.

وأمّا ﴿رَءَا﴾ فمنه ما يكون بعده متحرك، ومنه ما يأتي بعده ساكن:

فالذي بعده متحرك يكون ظاهراً ومضمراً، فالذي بعده ظاهر سبعة مواضع:

في الأنعام [٧٦] ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ وفي هود [٧٠] ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ وفي يوسف [٢٨] ﴿رَءَا قَمِيصَهُۥ﴾ و ﴿رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [٢٤] وفي طه [١٠] ﴿رَءَا نَارًا﴾ وفي النجم [١١] ﴿مَا رَأَىٰٓ﴾ [١٨] ﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ فأمال الراء تبعاً للهمزة: حمزة والكسائي وخلف.

ووافقهم أبو بكر في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في الأنعام [٧٦]، واختلف عنه في الستة الباقية، فأمال الراء والهمزة منها[1] يحيى بن آدم، وفتحها[2] العليمي.

---

(١) (منها) من (ز) و(ك).

(٢) في المطبوع: (فتحها)، وهو تحريف.

وانفرد صاحب «الكامل» بهذا عن أبي القاسم بن بابش، عن الأصمّ عن شعيب عن يحيى.

وانفرد صاحب «المبهج» بالفتح في السبعة[1] عن أبي عون عن شعيب عن يحيى، وعن الرزّاز عن العليمي./ ٢/٤٥

وانفرد صاحب «العنوان» عن القافلّائي، عن الأصمّ عن شعيب عن يحيى في أحد الوجهين بفتح (الراء) وإمالة (الهمزة)[2]، فيصير لأبي بكر أربعة أوجه:

أحدها: رواية[3] الجمهور عن يحيى بإمالة (الراء) و(الهمزة) جميعاً في السبعة المواضع.

الثاني: رواية الجمهور عن العليمي إمالتهما في الأنعام، وفتحهما في غيرها.

الثالث: فتحهما في السبعة، طريق «المبهج» عن أبي عون، عن يحيى، وعن الرزّاز عن العليمي.

الرابع: فتح الراء وإمالة الهمزة، طريق صاحب «العنوان» في أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى، ووافق أيضاً على إمالة الراء والهمزة جميعاً في المواضع السبعة ابن ذكوان.

---

(١) في (س) «السبعة الباقية»، وهو تحريف.

(٢) العنوان: ٩١.

(٣) في (س): «إمالة» بدل «رواية»، وهو تحريف.

وانفرد زيد عن الرملي عن الصوري بفتح الراء وإمالة الهمزة فيها.[١]

وانفرد صاحب «المبهج» عن الصوري بفتح الراء والهمزة.[٢]

واختلف عن هشام فروى الجمهور عن الحلواني عنه فتح الراء والهمزة وهذا هو الصحيح عنه، وكذا روى الحافظ أبو العلاء، وأبو العزّ القلانسيّ وابن الفحّام الصقلِّي، وغيرهم عن الداجوني عنه، وروى الأكثرون عن الداجوني عنه إمالتهما.

وهو الذي في «المبهج» و «كامل» الهذلي ورواه صاحب «المستنير» عن المفسّر عن الداجونيّ، وهذا هو المشهور عن الداجوني، وقطع به صاحب «التجريد» عن الحلواني من قراءته على الفارسي في السبعة، ومن قراءته على عبد الباقي في غير سورة النجم، والوجهان جميعاً صحيحان عن هشام، والله أعلم.

وانفرد صاحب «المبهج» عن أبي نشيط عن قالون بإمالة الراء والهمزة جميعاً، وذلك من طريق الشذائي عنه، فخالف سائر الرواة.[٣]

وأمال أبو عمرو الهمزة فقط في المواضع السبعة.

وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضاً عن السوسي بخلاف عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي

(١) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٧٤، وفيه أن ابن الأخرم عن ابن ذكوان فتح الراء مع إمالة الهمزة في ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في [الأنعام: ٧٦] حسب.

(٢) المبهج: ٢/ ٤٨٨.

(٣) المصدر السابق.

من طريق «الشاطبية» و «التيسير»، بل ولا من طرق «كتابنا» أيضاً، نعم رواه عن السوسي صاحب «التجريد» من طريق أبي بكر القرشيّ[1] عن السوسي، وليس ذلك في طرقنا.

وقولُ صاحب «التيسير»: «وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة».[2] لا يدلُّ على ثبوته من طرقه، فإنه قد صرّح بخلافه في «جامع البيان» فقال: إنه قرأ على أبي الفتح في رواية / السوسي من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير، فيما لم يستقبله ساكن، وفيما استقبله بإمالة فتحة الراء والهمزة معاً.[3] ٢/٤٦

وأمّا الذي بعده ضمير، وهو ثلاث كلمات في تسعة مواضع:

في الأنبياء [٣٦] ﴿رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ وفي النمل [١٠] ﴿رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ و القصص [٣١] وفي النمل [٤٠] أيضاً، وفي فاطر [٨] و الصافات [٥٥] والنجم [١٣] والتكوير [٢٣] والعلق [٧] ﴿رَءَاهُ﴾ فإن الاختلاف فيه كالاختلاف في الذي قبله عن المنفردين وغيرهم، إلا أنّ العليمي عن أبي بكر فتح الراء والهمزة جميعاً منه، وأمالهما يحيى عنه على ما تقدم.[4]

---

(١) محمد بن إسماعيل، مقرئ، حاذق ضابط، أخذ عرضاً من السوسي، وعنه عرضاً ابن الجُلندا. غاية النهاية: ٢/ ١٠٢.

(٢) التيسير: ١٠٤، وانظر: تحبير التيسير: ١٠٧-١٠٨.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ٥٥.

(٤) قوله: العليمي عن أبي بكر.. إلخ، يفهم منه اشتراك أبي حمدون والصَّرِيفيني في ذلك، وهذا يخالف ما في «المصباح» وهو أن الإمالة للأول والفتح للثاني.
انظر: المصباح: ٣/ ١٠٣٩ الحاشية (٣).

واختلف فيه عن ابن ذكوان على غير ما تقدم:

فأمال الراء والهمزة جميعاً عنه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين، وهو الذي لم يذكر صاحب «التيسير» والحافظ أبو العلاء عن الأخفش من طريق النقاش سواه[1]، وبه قطع أبو الحسن بن فارس في «جامعه» لابن ذكوان من طريقي الأخفش والرملي وفتحهما جميعاً عن ابن ذكوان جمهور العراقيين، وهو طريق ابن الأخرم عن الأخفش.

---

(١) قوله: (لم يذكر صاحب «التيسير» سواه) لعله سهو منه رحمه الله، فقد ذكر صاحب «التيسير» الفتح للنقاش، فقال بعد أن ذكر الإمالة لابن ذكوان ومن معه: «واستثنى النقاش عن الأخفش ما اتصل من ذلك بمكني نحو: ﴿رَءَاكَ﴾ و ﴿رَءَاهَا﴾ و ﴿رَءَاهُ﴾ بفتح الراء والهمزة فيه، وبذلك قرأت على الفارسي عنه، وكذا أقرأنيه أيضاً أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه عنه عن الأخفش.».

وقال في «جامعه»: «روى النقاش عن الأخفش عنه فيهما قرأت على الفارسي عنه بإمالة فتحة الراء والهمزة مع الاسم الظاهر، وبإخلاص فتحتها مع الاسم المكنى».

وقال الأزميري: «ذكر الداني في «التيسير» و «جامع البيان» فتحهما للنقاش، وذكر أبو العلاء في «غايته» فتحهما للأخفش وإمالتهما للصوري، ولم يذكر فتح الراء مع إمالة الهمزة أصلاً، وذكر أبو العزّ في «إرشاده» فتحهما للأخفش وزيد عن الرملي، وفتح الراء مع إمالة الهمزة للشذائي عن الرملي».

قال: «فما ذكره في «النشر» مخالف لما في هذه الكتب، ونبَّه الأستاذُ هنا، والشيخُ في سورة (النجم) مخالفة ما في «النشر» لما في «التيسير»، وسكتا عن مخالفته لما في «جامع البيان» و «غاية» أبي العلاء و «إرشاد» أبي العز؛ لأنهما لم يطّلعا على الكتب الثلاثة، وهما معذوران في هذا الباب.».

مراده بالأستاذ هو: عبد الله بن محمد بن يوسف، المعروف بيوسف زاده صاحب كتاب «الائتلاف» والشيخ هو: علي المنصوري، ويعجبني ما أنشده الأستاذ بعد تعقّبه على المؤلّف حيث أنشد:

فأي جواد لم يعثره كبوة وأي حسام لم يصبه فلول

انظر: التيسير: ١٠٣-١٠٤، جامع البيان: ٢/ ق: ٥٣، الإرشاد: ٣١١-٣١٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٧، الائتلاف في وجوه الاختلاف: ١٣١-١٣٢، بدائع البرهان: ق: ٤١٨-٤١٩ (بخط شيخي المرصفي رحمه الله).

وفتح الراء وأمال الهمزة الجمهور عن الصوري، وهو الذي لم يذكر أبوالعزّ، والحافظ أبو العلاء عنه سواه، وبالفتح قطع أبو العزّ للأخفش من جميع طرقه، وابنُ مهران وسبط الخياط وغيرهم.

وأمال الأزرق عن ورش فتحة الراء والهمزة جميعاً من هذه الأفعال التسعة، التي وقع بعدها الضمير، ومن الأفعال السبعة المتقدّمة التي لم يقع بعدها ضمير (بين بين)، وأخلص الباقون الفتح في ذلك كلّه.

وأمّا الذي بعده ساكن، وهو في ستة مواضع أوّلها:

﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ في الأنعام [٧٧] وفيها [٧٨] ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ وفي النحل [٨٥] ﴿رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وفيها [٨٦] ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ وفي الكهف [٥٣] ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ وفي الأحزاب [٢٢] ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ﴾ فأمال الراء منه وفتح الهمزة حمزة وخلف وأبو بكر.

وانفرد الشاطبي عن أبي بكر بالخلاف في إمالة الهمزة أيضاً، وعن السوسي بالخلاف أيضاً في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعاً.

فأمّا إمالة الهمزة عن أبي بكر؛ فإنما رواه خلف[١] عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر، حسبما نصَّ عليه في «جامعه»[٢]، حيث سوّى في ذلك بين ما بعده متحرك وما بعده ساكن، ونصَّ في «مجرّده»[٣] عن يحيى عن أبي بكر، الباب كلَّه بكسر / الراء، ولم يذكر الهمزة. ٤٧/٢

---

(١) قوله: (رواه خلف) قال ابن الباذش: «قال الخزاعي: وهي رواية الشذائي عن أبي عون وأبي حمدون عن يحيى، وذكر الأهوازي أنها رواية المعلّى وحسين الجعفي عن أبي بكر». الإقناع: ١/ ٣٠٩.

(٢) كتابٌ لخلف، لم أعثر عليه، فلعله مفقود.

(٣) كتابٌ لخلف، لم أعثر عليه، فلعله مفقود.

وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتهما، ونصَّ على ذلك في «كتابه»[١]، وخالفه سائر الناس، فلم يأخذوا لأبي بكر من جميع طرقه إلا بإمالة الراء وفتح الهمزة.

وقد صحّح أبو عمرو الداني الإمالة فيهما، يعني من طريق خلف حسبما نصَّ عليه في «التيسير»[٢]، فحسِب الشاطبي أن ذلك من طريق «كتابه» فحكى فيه خلافاً عنه.

والصواب: الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق «الشاطبية» و «التيسير»، وأمّا من غير هذه الطرق فإنّ إمالتهما لم تصحّ عندنا إلا من طريق خلف، حسب ما حكاه الداني وابن مجاهد فقط، وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى، لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة، ولم يأخذ بسوى ذلك.

وأمّا إمالة الراء والهمزة عن السوسيّ فهو مما قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح، وقد تقدم آنفاً أنه إنما قرأ عليه بذلك من غير[٣] طريق أبي عمران موسى بن جرير.

وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق «الشاطبية»، ولا من طريق «التيسير» ولا من طرق كتابنا سبيل.

---

(١) السبعة: ٢٦١.

(٢) التيسير: ١٠٤، وانظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٥٣.

(٣) (غير) سقطت من (س).

على أن ذلك مما انفرد به فارس بن أحمد من الطرق التي ذكرها عنه سوى طريق ابن جرير، وهي طريق أبي بكر القرشي، وأبي الحسن الرَّقِّي، وأبي عثمان النحوي، ومن طريق أبي بكر القرشيّ، ذكره صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه.

وبعض أصحابنا ممَّن يعمل بظاهر «الشاطبية» يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه[1] وهي: فتحهما، وإمالتهما، وبفتح الراء وإمالة الهمزة، وبعكسه، وهو إمالة الراء وفتح الهمزة.

ولا يصحّ منها من طريق «الشاطبية» و «التيسير» سوى الأول، وأمّا الثاني فمن طريق مَن قدَّمنا.

وأمّا الثالث فلا يصح من طريق السوسي ألبتة، وإنما روي من طريق أبي حمدون، وأبي عبد الرحمن وإبراهيم ابني[2] اليزيدي، عن اليزيدي ومن طريقهما حكاه في «التيسير» وصحّحه[3]، على أنّ أحمد بن حفص الخشّاب[4]، وأبا العبّاس الرّافقيّ[5] حكياه أيضاً عن السوسيّ، والله أعلم.

(١) هذه الأوجه الأربعة مذكورة في «المكرر» ص:٣٩.

(٢) في المطبوع: (ابن) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) الذي حكاه الدانيُّ هو عن أبي حمدون وأبي عبد الرحمن فقط، وليس فيه ذكر لإبراهيم. انظر: التيسير: ١٠٤.

(٤) المصيصي، قرأ على السوسي، قرأ عليه أحمد بن يعقوب التائب وإبراهيم بن عبد الرزاق. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١.

(٥) الورّاق، قرأ على السوسي، وقرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٣٤.

وأمّا الرابع فحكاه ابن سعدان / وابن جبير عن اليزيدي، ولا نعلمه ورد ٢/٤٨ عن السوسي ألبتة بطريق من الطرق، والله أعلم.

وهذا حكم اختلافهم في هذا القسم حالة (الوصل)، فأمّا حالة (الوقف) فإن كلًّا من القراء يعود إلى أصله في القسم الأول الذي ليس بعده ضمير ولا ساكن، من (الإمالة) و(الفتح) و(بين بين)[1]، فاعلم ذلك.

فصل

وأمال ورش من طريق الأزرق جميع ما تقدَّم من رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة المذكورة (بين بين) كإمالته ذوات (الراء) المتقدّمة سواء، وسواء كانت من ذوات الواو، نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، و﴿سَجَىٰ﴾ [٢]، و﴿الْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥] أو من ذوات الياء، نحو: ﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]، و﴿الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]، و﴿يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦].

وانفرد صاحب «الكافي» ففرّق في ذلك بين اليائي فأماله (بين بين)، وبين الواوي ففتحه.[2]

واختلف عنه فيما كان من رؤوس الآي على لفظ (ها)، وذلك في سورة النازعات والشمس، نحو: ﴿بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥]، و﴿ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٩]، و﴿سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٧] و﴿دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠]، و﴿تَلَاهَا﴾ [الشمس: ٢]،

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى (...الفتح بين وبين).

(٢) الكافي: ٤٣-٤٤.

و ﴿أَرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣٢]، و ﴿جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣] سواء كان واوياً أو يائياً:

فأخذ جماعة فيها بالفتح، وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي محمد مكّي، وابني غلبون، وابن شريح، وابن بلّيمة وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة فيها (بين بين)، وأجروها مجرى غيرها من رؤوس الآي، وهو مذهب أبي القاسم الطرسوسي، وأبي الطاهر بن خلف صاحب «العنوان» وأبي الفتح فارس بن أحمد[١]، وأبي القاسم الخاقاني وغيرهم.

والذي عوّل عليه الداني في «التيسير» هو (الفتح)، كما صرّح به أوّل السور، مع أن اعتماده في «التيسير» على قراءته على أبي القاسم الخاقاني في رواية ورش، وأسندها في «التيسير» من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن، وكذلك[٢] قطع عنه بالفتح في «المفردات» وجهاً واحداً مع إسناده فيها الرواية من طريق ابن خاقان[٣].

٤٩/٢ وقال في كتاب «الإمالة»: اختلف الرواة وأهل الأداء عن/ ورش في الفواصل إذا كنّ على كناية مؤنّث، نحو: آي «والشمس وضحاها» وبعض آي «والنازعات»، فأقرأني ذلك أبو الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك

(١) في المطبوع (حمد) بدون همزة قبل الحاء، وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: (فلذلك) وهو خطأ.

(٣) انظر: المفردات: ١٧-١٨.

رواه عن ورش أحمد بن صالح، وأقرأنيه أبو القاسم وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة (بين بين)، وذلك قياس رواية أبي الأزهر، وأبي يعقوب، وداود عن ورش.[1]

وذكر في (باب ما يقرؤه ورش بين اللفظين) من ذوات الياء مما ليس فيه راء قبل الألف، سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل: أنه قرأه على أبي الحسن بإخلاص الفتح، وعلى أبي القاسم وأبي الفتح وغيرهما بين[2] اللفظين، ورجّح في هذا الفصل (بين اللفظين)، وقال: وبه آخذ، فاختار بين اللفظين.[3]

والوجهان جميعاً صحيحان عن ورش في ذلك من الطريق المذكورة.

وأجمع الرواة من الطريق المذكورة على إمالة ما كان من ذلك فيه راء بين اللفظين، وذلك قوله: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ هذا مما لا خلاف فيه عنه.

وقال السخاوي: إن هذا الفصل ينقسم ثلاثة أقسام:

ما لا خلاف عنه في إمالته، نحو: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣].

وما لا خلاف عنه في فتحه نحو: ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، وشبهه من ذوات الواو.

---

(١) الموضح: ق٨٥/ أ وهذا يدل على أن كتاب «الإمالة» هو نفسه كتاب «الموضح» لا كما توهّمه بعضهم بسبب أنه لم يقف على هذا النص في «الموضح».

انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١١٨-١١٩.

(٢) في المطبوع: (من) بدل (بين) وهو تحريف.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ١٣٣/ ب.

وما فيه الوجهان؛ وهو ما كان من ذوات الياء[١].

وتبعه في ذلك بعض شراح «الشاطبية»[٢]، وهو تَفَقُّهٌ لا تساعده رواية، بل الرواية إطلاق الخلاف في الواوي واليائي من غير تفرقة، كما أنه لم يفرّق في غيره من رؤوس الآي بين اليائي والواوي إلا ما قدّمنا من انفراد «الكافي».

وانفرد صاحب «التجريد» عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائياً، سواء كان واوياً أو يائياً، فيه هاء أو لم يكن، فخالف جميع الرواة عن الأزرق.

واختلف أيضاً عن الأزرق فيما كان من ذوات «الياء» ولم يكن رأس آية، على أيّ وزن كان نحو: ﴿هُدَى﴾ [البقرة: ١٢٠] و ﴿وَنَا﴾ [الإسراء: ٨٣] و ﴿أَتَىٰ﴾ [النحل: ١] و ﴿رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] و ﴿ٱبْتَلَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٤] و ﴿يَخْشَى﴾ [فاطر: ٢٨] و ﴿يَرْضَىٰ﴾ [النساء: ١٠٨] و ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠] و ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] و ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] و ﴿ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢] و ﴿أَعْمَىٰ﴾ [الرعد: ١٩] و ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] و ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] و ﴿تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] و ﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤] و ﴿إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] و ﴿مَثْوَى﴾ [آل عمران: ١٥١] و ﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩] و ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و ﴿مَّرْضَىٰٓ﴾ [النساء: ٤٣] و ﴿طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩] و ﴿رُءْيَٰيَ﴾ [يوسف: ١٠٠] و ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧] و ﴿يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧] و ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، و ﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] و ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١] وشبه ذلك:

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١١٨.

(٢) هذه العبارة لأبي شامة. انظر: المصدر السابق.

فروى عنه إمالة ذلك / كلِّه (بين بين)، أبو الطاهر بن خلف صاحب ٢/٥٠ «العنوان» وعبد الجبار الطرسوسي صاحب «المجتبى» وأبو الفتح فارس بن أحمد، وأبو القاسم خلف بن خاقان وغيرهم، وهو الذي ذكره الداني في «التيسير» و «المفردات» وغيرهما.

وروى عنه ذلك كلّه بالفتح أبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبوه أبو الطيّب، وأبو محمد مكّي بن أبي طالب، وصاحب «الكافي» وصاحب «الهادي» وصاحب «الهداية» وصاحب «التجريد» وأبو عليّ بن بلِّيمة[1]، وغيرهم.

وأطلق الوجهين له في ذلك الداني في «جامعه» وغيره، وأبو القاسم الشاطبي، والصفراوي، ومن تبعهم، والوجهان صحيحان.

وانفرد صاحب «المبهج» بإمالة جميع ما تقدم عن قالون من جميع طرقه (بين بين)، فخالف جميع الناس، والمعروفُ أن ذلك له من طريق إسماعيل القاضي كما هو في «العنوان».

تنبيه: ظاهر عبارة «التيسير» في ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة [٣٨] وطه [١٢٣] و ﴿وَمَحْيَايَ﴾ في الأنعام [١٦٢] و ﴿مَثْوَايَ﴾ في يوسف [٢٣] الفتح لورش من طريق الأزرق، وذلك أنه لما نصَّ على إمالتها للكسائي من رواية الدوري عنه، في

(١) قوله: (وأبو علي بن بليمة) فيه نظر، بل يخالف ما ذكره ابن بلِّيمة نفسه، إذ قال في هذا النوع: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين». تلخيص العبارات: ٤٦.

الفصل المختص به، وأضاف إليه ﴿رُءۡيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] نصَّ بعد ذلك على إمالة ﴿رُءۡيَاكَ﴾ (بين بين) لورش وأبي عمرو، دون الباقي، وقد نصَّ في باقي كتبه على خلاف ذلك، وصرَّح به نصاً في كتاب «الإمالة» وهو الصواب، خلافاً لمن تعلَّق بظاهر عبارته في «التيسير»[(١)].

وكذلك ظاهر عبارة «العنوان»[(٢)] في هود [٤١] يقتضي فتح ﴿وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ لورش، وكذا ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ في الرّوم [١٠] والصوابُ إدخال ذلك في الضابط المتقدم في باب الإمالة، فيؤخذ له بـ(بين بين) بلا نظر، والله أعلم.

وأجمعوا على أن ﴿مَرۡضَاتِيۚ﴾ [الممتحنة: ١] و ﴿مَرۡضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] و ﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ [النور: ٣٥] مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أنهما واويان.

وأمّا ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] و ﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من ﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥] و ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] فأماله بين بين، وهو صريح «العنوان» وظاهر «جامع البيان»، والجمهور على فتحه وجهاً

(١) انظر: التيسير: ٤٨-٥٠، الدر النثير: ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) عبارة «العنوان» في (هود): «ولم يختلفوا في ضم الميم من ﴿وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ وأمال (السينَ) الأخوان».
وأما ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ فلم يذكرها في سورتها بل ذكرها في باب الإمالة. وقال: «قرأ نافع ذلك بين اللفظين».
ولم أجد ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ في المطبوع، فرجعت إلى نسخة من «العنوان» ووجدت أنها في المطبوع قد حُرِّفت إلى ﴿السوى﴾، والله أعلم.
انظر: العنوان: ٥٩-٦٠ و١٠٧ و١٥١، تحفة الإخوان: ق٩.

واحداً، وهو الذي نأخذ به؛ من أجل كون ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] واوياً، و ﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] و ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ إنما أميلا من أجل الكسرة.

وإنما أميل ما أميل من الواوي / غير ذلك ك﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] و ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]؛ من أجل كونه رأس آية، فأميل للمناسبة والمجاورة، وهذا الذي عليه العمل عند أهل الأداء قاطبة، ولا يوجد نص أحد منهم بخلافه، والله أعلم. ٥١/٢

وكذلك أجمع من روى الفتح في اليائي عن الأزرق على إمالة ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦] وبابه، مما لم يكن بعده ساكن (بين بين) وجهاً واحداً؛ إلحاقاً له بذوات (الراء)، من أجل إمالة الراء قبله كذلك، والله أعلم.

فالحاصل: أن غير ذوات (الراء) للأزرق عن ورش على أربعة مذاهب:

الأول: إمالة بين بين مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، كان فيها ضمير تأنيث أو لم يكن، وهذا مذهب أبي الطاهر صاحب «العنوان» وشيخه، وأبي الفتح، وابن خاقان.

الثاني: الفتح مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، وهذا مذهب أبي القاسم بن الفحام صاحب «التجريد».

الثالث: إمالة (بين بين) في رؤوس الآي فقط، سوى ما فيه ضمير تأنيث فالفتح، وكذلك ما لم يكن رأس آية، وهذا مذهب أبي الحسن بن غلبون، ومكّي وجمهور المغاربة.

الرابع: الإمالة (بين بين) مطلقاً، أي رؤوس الآي وغيرها، إلَّا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهذا مذهب الداني في «التيسير» و «المفردات»، وهو مذهب مركَّب من مذهبي شيوخه.

وبقي **مذهب خامس** وهو إجراء الخلاف في الكلِّ، رؤوس الآي مطلقاً وذوات الياء غير هاءٍ، إلا أن الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه هاء قليل، وهو فيما فيه هاء كثير، وهو مذهب يجمع المذاهب الثلاثة[1] الأُول، وهذا الذي يظهر من كلام الشاطبي، وهو الأولى عندي بحمل كلامه عليه، لما بيّنته في غير هذا الموضع، والله أعلم.

وأما ذوات (الراء) فكلهم مجمعون على إمالتها (بين بين) وجهاً واحداً، إلَّا ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] فإنهم اختلفوا فيها كما تقدم.

وكذا كلُّ من أمال عنه رؤوس الآي، فإنه لم يفرق بين كونه واويّاً أو يائياً.

وقد وقع في كلام مكّي ما يقتضي تخصيص إمالة رؤوس الآي بذوات الياء[2]، ولعلَّ مراده ما كتب بالياء، والله أعلم./ ٢/٥٢

---

(١) في (م): «الثلاثة المذاهب».

(٢) عبارة مكي: «وقرأ -ورش- كل ما كان رأس آية من ذوات الياء بعده هاء بين اللفظين.». التبصرة: ٣٩٠.

فصـــل

وأمّا أبو عمرو فقد تقدَّمت إمالته ذوات الـراء محـضاً، وكـذلك ﴿أَعۡمَىٰ﴾ أول سبحان [٧٢]، و ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، والاختلافُ عنه في ﴿بُشۡرَىٰ﴾[١]، أمّـا غير ذلك من رؤوس الآي، وألفات التأنيـث فقـد اختلـف عنـه في ذلـك، وفي كلمات أخرى نذكرها.

فروى عنه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين وغـيرهم، إمالـة رؤوس الآي من الإحدى عشرة سورة غير ذوات الراء منها (بين بـين)، وهـذا هـو الـذي في «التيـسير» و«الـشاطبية» و«التـذكرة» و«التبـصرة» و«المجتبـى» و«العنـوان» و«إرشاد» عبـد المـنعم[٢]، و«الكـافي» و«الهـادي» و«الهدايـة» و«التلخيـصين» و«غاية» ابن مهران، و«تجريد» ابن الفحام من قراءته على عبد الباقي.

وأجمعوا على إلحاق الواوي منها باليائي للمجاورة، إلَّا ما انفرد به صاحب «التبصرة»، فإنه قيّده بما إذا كانت الألف منقلبة عن يـاء[٣]، مـع نـصّه في صـدر الباب على ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] و ﴿طَحَىٰهَا﴾ [الـشمس: ٦] و ﴿تَلَىٰهَا﴾ [الـشمس: ٢] و ﴿سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢] أنها ممالة لأبي عمرو (بين بين)، فبقي على قوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] و ﴿ضُحًى﴾ [طه: ٥٩] و ﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥] و ﴿ٱلۡعُلَى﴾ [طه: ٤].

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩]، وانظر ص: ١٢٢٦.

(٢) معلوم أن «الإرشاد» لابن غَلْبون ليس له أي طريق في «النشر» في قراءة أبي عمرو، بل له طريقان أحدهما عن ورش، والثاني عن قنبل. والله أعلم.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٨٧.

والصواب إلحاقها بأخواتها، فإنَّا لا نعلم خلافاً بينهم في إلحاقها بها وإجرائها مجراها، ولعلَّه أراد باليائيّ ما كتب بالياء كما قدَّمنا.

وأجمعوا أيضاً على تقييد رؤوس الآي أيضاً بالسور الإحدى عشرة المذكورة، إلَّا ما انفرد به[1] صاحب «العنوان» بإطلاقه في جميع رؤوس الآي، وعلى هذا يدخل ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ في الكهف [١٣] ﴿وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ في القتال [١٩] في هذا الإطلاق.

وقد كان بعض[2] شيوخنا المصريّين يأخذ بذلك، والصواب تقييده بما قيّده الرواة، والرجوع إلى ما عليه الجمهور، والله أعلم.

ثمّ اختلف هؤلاء عنه في إمالة ألف التأنيث من (فعلى) كيف أتت مما لم يكن رأس آية، وليس من ذوات الراء، فذهب الجمهور منهم إلى إمالته (بين بين)، وهو الذي في «الشاطبية» و«التيسير» و«التبصرة» و«التذكرة» و«الإرشاد»

---

(١) (به) سقطت من المطبوع.

(٢) صرّح المؤلِّف أنه ابن اللبان، قال المؤلِّف: «ولم يخص -أبو الطاهر- أبا عمرو في إمالته ذوات الياء بوزن، بل بما كان رأس آية مطلقاً (بين بين) فعلى هذا تمثل بمثل ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣] و﴿مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ [محمد: ١٩]؛ لأنه رأس آية. هكذا رأيت الشيوخ المصريين يذكرون».

قال المؤلِّف: «وأما شيخنا أبو المعالي بن اللبان الدمشقي فأوقفته على عبارة صاحب «العنوان» وقلت له: إن مقتضى ذلك ألّا يخصّ رؤوس الآي في الإحدى عشرة سورة، بل حيث جاءت رأس آية على أي وزن كان يميلها أبو عمرو (بين بين)، فقال ما معناه: إن هذا من العام الذي أريد به الخصوص، وإن صاحب «العنوان» يريد بهذه العبارة رؤوس آي الإحدى عشرة سورة، قال: ثم إنه رحمه الله أقرأني بفتح ذلك لأبي عمرو». تحفة الإخوان: ق: ٩.

و«التلخيصين» و«الكافي» و«غاية» ابن مهران، و«التجريد» من قراءته على عبدالباقي.

٥٣/٢ وانفرد أبو عليّ البغدادي في «الروضة» بإمالة ألف / (فعْلى) محضاً لأبي عمرو في رواية الإدغام، وليس ذلك من طرقنا؛ فإنَّ رواة الإدغام في «الروضة» ليس منهم الدوري والسوسيّ[١].

وذهب الآخرون إلى الفتح، وعليه أكثر العراقيين، وهو الذي في «العنوان» و«المجتبى» و«الهادي» و«الهداية»، إلا أنَّ صاحب «الهداية» خصَّ من ذلك: ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١] و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧] و﴿يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧] الأسماء الثلاثة فقط، فأمالها عنه (بين بين) دون غيرها.

وانفرد الهذلي بإمالتها من طريق ابن الشنبوذي عنه إمالة محضة، و(بين بين) من طريق غيره، ولم ينصّ في هذا الباب على غيرها.[٢]

وأجمع أصحاب (بين بين) على إلحاق اسم: ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَى﴾ و﴿يَحْيَىٰ﴾ بألفات التأنيث، إلا ما انفرد به صاحب «الكافي» من فتح ﴿يَحْيَىٰ﴾ للسوسيّ.[٣]

---

(١) الروضة: ٤٩٥.

(٢) انظر: الكامل: ق٩١/ أ، الروض النضير: ٢٢٨.

(٣) قوله (فتح ﴿يَحْيَىٰ﴾) يفهم منه أن صاحب «الكافي» خصَّ هذه الكلمة بالفتح للسوسي، بينما الأمر ليس كما دل عليه هذا. قال ابن شريح: «قرأ أبو عمرو كل ما كان على وزن فَعلى وفُعلى وفِعلى مما لا راء قبل ألفه بين اللفظين نحو: ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥].. وكذلك: ﴿مُوسَىٰ﴾، و﴿عِيسَى﴾، و﴿يَحْيَىٰ﴾)... والفتح مذهب أبي شعيب». فالنص واضح في أن السوسي يفتح وزن (فعلى) مطلقاً ولا يخص ﴿يَحْيَىٰ﴾. تنبيه: المقصود من ﴿يَحْيَىٰ﴾ هنا هو الاسم، فلا يدخل ﴿يَحْيَىٰ﴾ في (طه) و(سبّح)، فإن مذهب أبي عمرو في «الكافي» هو الفتح كما نص عليه، إذ قال بعد أن ذكر أن ﴿أَحْيَا﴾ [المائدة: ٣٢] و﴿يَحْيَىٰ﴾ حيث وقع أماله الكسائي وحمزة في المعطوف بالواو فقط، ثم قال: «وفتح الباقون ذلك كله». انظر: الكافي: ٤٤ و٤٦.

وقال مكّي: اختلف عنه في ﴿يَحۡيَىٰ﴾ [مريم: ٧]، يعني عن أبي عمرو من طريقيه، قال: فمذهب الشيخ؛ يعني أبا الطيّب بن غَلْبون أنه بين اللفظين، وغيره يقول بالفتح لأنه (يَفْعَل).(١)

قلت: وأصل الاختلاف أن إبراهيم بن اليزيدي نصَّ في «كتابه» على ﴿مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، ولم يذكر ﴿يَحۡيَىٰ﴾ فتمسّك من تمسّك بذلك(٢)، وإلا فالصواب إلحاقها بأخواتها.

فقد نصَّ الداني في «الموضح» على أن القرّاء يقولون إنَّ ﴿يَحۡيَىٰ﴾ فَعلى، و ﴿مُوسَىٰ﴾ فُعلى، و ﴿عِيسَى﴾ فِعلى، وذَكَرَ اختلاف النحويِّين فيها ثمّ قال: إنه قرأها لأبي عمرو بين اللفظين من جميع الطرق(٣).

وانفرد صاحب «التجريد» بإلحاق ألف التأنيث من (فُعالى) و(فَعالى) بألف (فَعْلى)، فأمالها عنه (بين بين)، من قراءته على عبد الباقي أيضاً.

وذلك محكيّ عن السوسي من طريق أحمد بن حفص الخشاب عنه، والأوّل هو الذي عليه العمل، وبه نأخذ.

واختلف أيضاً هؤلاء الملطفون عن أبي عمرو في سبعة ألفاظ، وهي: ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١] و ﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤] و ﴿عَسَى﴾ [النساء: ٨٤] و ﴿أَنَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٣]؛ الاستفهامية، و ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ [هود: ٧٢] و ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦] و ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤].

---

(١) التبصرة: ٣٨٧.
(٢) هذا التعليل للداني في جامع البيان: ١/ ق: ١٣٥.
(٣) الموضح: ق: ٤٠/ب.

فأمّا ﴿بَلَىٰ﴾ و ﴿مَتَىٰ﴾ فروى إمالتهما بين بين لأبي عمرو من روايتيه أبوعبد الله محمد[١] بن شريح في «كافيه» وأبو العباس المهدوي في «هدايته» وصاحب «الهادي».

وأمّا ﴿عَسَىٰ﴾ فذكر إمالتها له كذلك صاحب «الهداية» و«الهادي»، ولكنهما لم يذكرا رواية السوسيّ من طرقنا.

وأمّا ﴿أَنَّىٰ﴾ و ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾ و ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ فروى إمالتها (بين بين) من رواية الدوري عنه: صاحب «التيسير»، وصاحب «الكافي» / وصاحب «التبصرة» ٢/ ٥٤ وصاحب «الهداية» وصاحب» الهادي»، وتبعهم على ذلك أبوالقاسم الشاطبي.

وأمّا ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] فروى إمالته كذلك عن الدوري عنه بغير خلاف كلٌّ من: صاحب «الكافي» وصاحب «الهداية» وصاحب «الهادي»، وهو محتمل ظاهر كلام الشاطبي.

وذكر صاحب «التبصرة» عنه فيها خلافاً، وأنه قرأ بفتحها[٢]، ونصّ الداني على فتحها له دون أخواتها، وروى فتح الألفاظ السبعة عن أبي عمرو من روايتيه سائر أهل الأداء من المغاربة والمصريين وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

وروى جمهور العراقيين وبعض المصريين فتح جميع هذا الفصل عن أبي عمرو من روايتيه المذكورتين، ولم يميلوا عنه شيئاً مما ذكرنا، سوى ما تقدَّم من ذوات الراء، و ﴿أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢] الأوّل[٣] من سبحان، و ﴿رَءَا﴾

---

(١) (محمد) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: التبصرة: ٣٨٨.

(٣) في المطبوع: (الأولى) بالتأنيث.

[الأنعام: ٧٦] حسب لا غير[١]، وهو الذي في «المستنير» لابن سوار، و«الإرشاد»[٢] و«الكفاية» لأبي العزّ، و«المبهج» و«الكفاية» لسبط الخياط، و«الجامع» لابن فارس، و«الكامل» لأبي القاسم الهذلي، وغير ذلك من الكتب.

وأشار الحافظ أبو العلاء إلى الجمع بين الروايتين فقال في «غايته»: «ومن لم يمل عنه؛ يعني عن أبي عمرو (فعْلى) على اختلاف حركة فائها، وأواخرَ الآي في السور اليائيات وما جاورها من الواويات، فإنه يقرأ جميع ذلك بين الفتح والكسر، وإلى الفتح أقرب»، قال: «ومَن صَعُب عليه اللفظ بذلك عدل إلى التفخيم؛ لأنه الأصل».[٣]

قلت: وكلٌّ من الفتح وبين اللفظين صحيح ثابت عن أبي عمرو من الروايتين المذكورتين، قرأت به وبه آخذ.

وقد روى منهم بكر بن شاذان وأبو الفرج النهرواني عن زيد عن ابن فرح عن الدوري إمالة ﴿ٱلدُّنْيَآ﴾ [البقرة: ٨٥] حيث وقعت إمالة محضة، نصَّ على ذلك أبو طاهر بن سوار، وأبو العزّ القلانسي[٤]، وأبو العلاء الهَمَذاني وغيرهم.[٥] وهو صحيح مأخوذ به من الطريق المذكورة[٦]، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: التقريب: ٦١.

(٢) قوله: (والإرشاد) لا يتلاءم مع قوله قبل سطرين: (من روايتيه المذكورتين) يعني الدوري والسوسي؛ لأن السوسي لا ذكر له في الإرشاد. والذي فيه هو الدوري وشجاع عن أبي عمرو، فقط.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ٢٩١.

(٤) ذكرها في «الكفاية» ص٢٠٥، ولم أقف عليها في الإرشاد.

(٥) انظر: المستنير: ١/ ٤١٤، غاية الاختصار: ١/ ٢٩٠-٢٩١.

(٦) أي طريق بكر والنهرواني عن زيد. انظر: تقريب النشر: ٦١.

فصل في إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة

اتفق أبو عمرو من روايتيه، والكسائي من رواية الدوري على إمالة كلِّ ألف / بعدها راء متطرفة مجرورة، سواء أكانت الألف أصلية أم زائدة[1]، ٢/ ٥٥ نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و ﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] و ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] و ﴿ٱلْغَفَّٰرِ﴾ [غافر: ٤٢] و ﴿وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤] و ﴿ٱلدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥] و ﴿ٱلْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣] و ﴿وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [آل عمران: ٤١] و ﴿بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨] و ﴿أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠] و ﴿وَأَوْبَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠] و ﴿وَأَشْعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠] و ﴿ءَاثَارِهِمَا﴾ [الكهف: ٦٤][2] و ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾ [المائدة: ٤٦] و ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] و ﴿دِيَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

واختلف عن ابن ذكوان؛ فروى الصوري عنه إمالة ذلك كلِّه.

وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد فيما ذكره الداني في «جامع البيان» بفتح ﴿ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ فقط، نحو: ﴿لِّأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [آل عمران: ١٣] ﴿يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣] حيث وقع من لفظه، فخالف فيه سائر الناس عنه.[3]

---

(١) في (ت) وكذا في المطبوع: «زائدة عنه».

(٢) في (ت) وكذا في المطبوع: «وآثارها» بالتأنيث والإفراد، وهو تحريف، وفي (س) (آثارهم) بالجمع، وهي مكررة.

(٣) ما ذكره المؤلِّف من ذكر الداني لانفراد أبي الفتح عن الصوري لم أجده في «جامع البيان»، إذ قرأت باب الإمالة كلمة كلمة وبتدبر -حسب ظني- بل وجدت ما ذكره هو عن ورش وليس عن ابن ذكوان، وهذا نص الداني: «وقرأ نافع في رواية ورش من غير طريق الأصبهاني جميع ما تقدم بين اللفظين» - يقصد باب الراء المتطرفة المكسورة بعد الألف- قال: «واستثنى لي فارس بن أحمد عن قراءته في رواية أبي يعقوب الأزرق عنه ﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] -كذا- والصواب ﴿ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ خاصة نحو ﴿لِّأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ و ﴿يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ وشبهه من لفظه حيث وقع، فأخذ ذلك عليّ بإخلاص الفتح».
وقد رجعت إلى الكلمتين في مظانّها ولم أجده ذكر شيئاً فيهما، فلعل ذلك قصور مني، أو نقص في نسخة الجامع، أو سهو من المؤلِّف رحمه الله. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٣٩/ ب، الموضح: ق١٦/ ب.

وروى الأخفش عنه الفتح، وهو الذي لم تعرف المغاربة سواه.

وروى الأزرق عن ورش جميع الباب (بين بين).

وانفرد بذلك صاحب «العنوان» عن حمزة، وكذلك رواه عن أبي الحارث[1]، إلَّا أن روايته عن أبي الحارث ليست من طرقنا، ولا على شرطنا[2]، والله أعلم.

وقرأ الباقون الباب كلَّه بالفتح.

وخرج من الباب تسعة أحرف وهي: ﴿وَٱلْجَارِ﴾ في موضعي النساء [٣٦] و ﴿حِمَارِكَ﴾ في البقرة [٢٥٩] و ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ في الجمعة [٥] و ﴿ٱلْغَارِ﴾ في التوبة [٤٠] و ﴿هَارٍ﴾ فيها أيضاً [١٠٩] و ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ في إبراهيم [٢٨] و ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] حيث وقع، و ﴿جَبَّارِينَ﴾ في المائدة [٢٢] والشعراء [١٣٠] و ﴿أَنصَارِيٓ﴾ في آل عمران [٥٢] و الصف [١٤]، فخالف بعض القرّاء فيها أصولهم المذكورة.

أمّا ﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وفتحه أبوعمرو، إلا أنه اختلف عنه من رواية الدوريّ:

فروى الجمهور عنه الفتح، وهي رواية المغاربة وعامّة المصريين، وطريق أبي الزعراء عن الدوري، والمطَّوعي عن ابن فرح عنه.

---

(١) انظر: العنوان: ٦١.

(٢) انظر ص: ٥١٠.

وروى ابن فرح من طريق النهرواني، وبكر بن شاذان، وأبي محمد الفحَّام، من جميع طرقهم، والحمَّامي من طريق الفارسيّ، والمالكيّ، كلُّهم عن زيد عن ابن فرح بالإمالة، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«المستنير»، وغيرها من هذه الطرق، وبه قطع صاحب «التجريد» لابن فرح عنه.

وقطع بالخلاف[١] لأبي عمرو فيه أبو بكر بن مهران، وهي رواية بكران[٢] السراويلي عن الدوري نصّاً[٣]، ولم يستثنه في «الكامل»، وذلك يقتضي إمالته لأبي عمرو بغير خلاف، والمشهور عن أبي عمرو فتحه[٤]، وعليه عمل أهل الأداء إلا من رواه عن / ابن فرح، والله أعلم. ٥٦/٢

واختلف فيه عن الأزرق عن ورش، فرواه أبو عبد الله بن شريح عنه (بين بين)،[٥] وكذلك هو في «التيسير»، وإن كان قد حكى فيه اختلافاً؛ فإنه نصَّ بعد ذلك على أنه بـ(بَيْنَ بينَ)[٦] قرأ وبه يأخذ، وكذلك قطع به في «مفرداته» ولم يذكر عنه سواه.

وأمَّا في «جامع البيان» فإنه نصَّ على أنه قرأه (بين بين) على ابن خاقان، وكذلك على أبي الفتح فارس بن أحمد، وقرأه بالفتح على أبي الحسن بن غَلْبون.[٧]

---

(١) في المطبوع: (الخلاف) بدون باء، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (بكر).

(٣) انظر: الغاية: ١٦٠.

(٤) انظر: المبسوط: ١١١.

(٥) الكافي: ٤٤.

(٦) في المطبوع: «أنه بين بين قرأ به وبه يأخذ».

(٧) جامع البيان: ١/ ق١٣٩/ ب، و انظر: المفردات: ١٨.

قلت: والفتح فيه هو طريق أبيه أبي الطيّب واختيـاره، وبـه قطـع صـاحب «الهداية» و«الهادي» و«التلخيص» وغيرهم.

وقال مكّي في «التبصرة»: «مذهب أبي الطيب الفتحُ، وغيره بين اللفظـين». انتهى.[1]

وهو يقتضي الوجهين جميعاً، وبهما قطع في «الـشاطبية»، وكلاهمـا صـحيح، والله أعلم.

وأمّا ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] فاختلف فيهما عـن الأخفش عن ابن ذكوان، فرواه عنه الجمهور من طريق ابـن الأخـرم بالإمالـة، ورواه آخرون من طريق النقاش بالفتح.

وبه[2] قطع صاحب «الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«الكافي» و«تلخيص العبارات» و«التذكرة» وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون؛ يعني من طريق ابن الأخرم.

وبالإمالة قطع لابن ذكوان بكماله صاحب «المبهج» وصـاحب» التجريـد» من قراءته على الفارسيّ، وصاحب «التيسير»، وقال: إنه قرأ به على عبد العزيـز ابن جعفر، وهو طريق «التيسير» وعلى أبي الفتح فارس، وهي رواية هبة الله بن جعفر عن الأخفش، وبذلك نصَّ الأخفش في «كتابه» الخاصّ.

---

(١) التبصرة: ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) كذا في (ت) وفي (س) «بالفتح وبالفتح قطع..» وفي (ز): «آخرون بالفتح من طريق..»، علماً بـأن كلمـة (بالفتح) كتبت في حاشية كل من (س) و(ز) وسقطت من (ظ) و(ك) و(م).

وانفرد صاحب «العنوان» عنه بفتح ﴿حِمَارِكَ﴾ وإمالة ﴿ٱلْحِمَارِ﴾[١]، ولم أعلم أحداً فرّق بينهما غيره، والباقون فيهما على أصولهم، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] فاختلف فيه عن الدوري عن الكسائي، فرواه عنه جعفر بن محمد النصيبي بالإمالة على أصله، ورواه عنه أبو عثمان الضرير بالفتح، فخالف أصله فيه خاصّة.

وانفرد أبو عليّ العطار عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، عن ابن بويان، عن أبي نشيط عن قالون بإمالته (بين بين)[٢].

وكذلك انفرد صاحب «التجريد» به عن عبد الباقي بن فارس، عن أبيه، عن السامَرِّيِّ عن الحلواني عنه.

وانفرد أيضاً من قراءته على عبد الباقي المذكور في رواية خلّاد / فيه خاصة بذلك. ٥٧/٢

وقد وافق في ذلك صاحب «العنوان» لو لم يخصِّص.

وانفرد أبو الكرم عن ابن خُشْنام، عن روح بإمالته، فخالف فيه سائر الرواة عن روح[٣]، والباقون فيه على أصولهم.

---

(١) العنوان: ١٩٠.

(٢) ذكر هذا عن قالون كل من ابن سوار والشهرزوري، وعبارة ثانيهما مطابقة حرفياً للأول. انظر: المستنير: ٢/ ٥٧٨-٥٧٩، المصباح: ٣/ ١٠١٧ الحاشية (١).

(٣) فيه نظر، إذ ذكر ابن سوار ذلك عن ابن خشنام. انظر: المصباح: ٣/ ١٠١٧، المستنير: ٢/ ٥٧٩، وكلٌّ منهما يمر سنده بالمسافر بن الطيب.

وأمّا ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ٤٠] وقد كانت راؤه لاماً فجعلت عيناً بالقلب، وذلك أنَّ أصله: (هاير) أو (هاور)، من: هَارَ يهير، أو يَهُورُ، وهو الأكثر، فقدِّمت اللام إلى موضع العين، وأُخِّرت العين إلى موضع اللام، ثم فعل به ما فعل في (قاض)، فالراء حينئذ ليست بطرف، ولكنها بالنظر إلى صورة الكلمة طرف، وكذا إلى لفظها الآن، فهي بعد الألف متطرفة، فلذلك ذكرت هنا.

وعلى تقدير الأصل: ليست كذلك، بل بينهما حرف مقدَّر، فهو من هذا الوجه يشبه (كافر).[1]

وقد اتفق على إمالته أبو عمرو، والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان.

فأمّا قالون فروى عنه الفتح أبو الحسن بن ذؤابة القزّاز[2]، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون، وهو الذي عليه العراقيون قاطبة من طريق أبي نشيط،

---

(١) ما ذكره المؤلِّف هو المشهور عند الصرفيين، وهناك قولان آخران:

أحدهما: أن عينه حذفت اعتباطاً؛ أي لغير موجب، من (هاير) وليست مقلوبة منه، فالراء لام الكلمة، وهذا رجَّحه ابن الباذش مستدلاً له بقول سيبويه: «الحذف أكثر من القلب».

ثانيهما: أن الكلمة لا قلب ولا حذف فيها، وأصلها: هَوَر أو هَيَر، بزنة كَتَفَ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً حسب القاعدة المعروفة، وهذا القول رجحه السَّمين بقوله: «وهذا أعدل الوجوه؛ لاستراحته من ادّعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل، لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف».

انظر: الكتاب: ٤/ ٣٧٩، الإقناع: ١/ ٢٧٤، الممتع في التصريف: ١/ ٣٤٣، الدر المصون: ٦/ ١٢٥-١٢٦.

(٢) علي بن سعيد، مقرئ مشهور ثقة ضابط، أخذ عن ابن مجاهد وغيره، قرأ عليه الدارقطني وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٣-٥٤٤.

ورواه أبو العزّ، وأبو العلاء الحافظ، وأبو بكر بن مهران وغيرهم عن قالون من طريقيه.

وروى عنه الإمالة أبو الحسين بن بويان، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس، وهو الذي لم تذكر المغاربة قاطبة عن قالون سواه، وقطع به الداني للحُلْواني في «جامعه»، وكذلك صاحب «التجريد» و«المبهج» وغيرهم.

وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين، نصّ عليهما جميعاً أبو عمرو الحافظ في «مفرداته»، والله أعلم.

وأمّا ابن ذكوان، فروى عنه الفتح الأخفش من طريق النقاش وغيره، وهو الذي قرأ به الداني على عبد العزيز بن جعفر، وعليه العراقيون قاطبة من الطريق المذكورة.

وروى عنه الإمالة من طريق أبي الحسن بن الأخرم، وهي طريق الصوري عن ابن ذكوان، وبذلك قطع لابن ذكوان صاحب «المبهج» وابن مهران، وصاحب «التجريد» و«العنوان»[1]، وابن شريح، ومكّي، وابن سفيان، وابن بلِّيمة والجمهور.

ونصَّ على الوجهين في «جامع البيان»، و[2] أبو القاسم الشاطبي، وهو ظاهر «التيسير».

---

(١) العنوان ليس من طرق النشر عن ابن ذكوان.

(٢) سقطت واو العطف من المطبوع، مما أوهم أن جامع البيان للشاطبي.

وأماله الأزرق عن ورش (بين بين)، وفتحه الباقون.

٥٨/٢ وانفرد صاحب «التجريد» بفتحه عن أبي الحارث من قراءته على / عبدالباقي.

وانفرد أيضاً بإمالته عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسي.

وانفرد سبط الخياط في «المبهج» بوجهي (الفتح) و(الإمالة) عن حمزة بكماله.

وانفرد أيضاً في «كفايته» بإمالته عن خلف في اختياره، يعني من رواية إدريس، ولم يذكره سواه[1]، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] و ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] فاختلف فيهما عن حمزة:

فروى فتحهما له من روايتيه العراقيون قاطبة، وهو الذي في «الإرشادين» و«الغايتين» و«المستنير» و«الجامع» و«التذكار» و«المبهج» و«التجريد» و«الكامل» وغيرها.

ورواهما (بين بين) المغاربة عن آخرهم، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«الهداية»[2] و«تلخيص العبارات» و«الشاطبية» وغيرها.

---

(١) المبهج: ١/ ٢٥٩.

(٢) في المطبوع: (والتلخيص وتلخيص..) وهو خطأ، ولم يذكر أبو معشر في تلخيصه إلا الفتح.

وانفرد أبو معشر الطبري عن حمزة في روايتيه بإمالتها محضاً[1]، وكذا أبوعليّ العطار، عن أصحابه، عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عنه، والله أعلم.

والباقون على أصولهم المذكورة في هذا الباب، والله الموفِّق.

وأمّا ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] فاختص بإمالته الكسائي من رواية الدوري.

وانفرد النهرواني عن ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو بإمالته، لم يروه غيره.[2]

واختلف فيه عن الأزرق فرواه عنه (بين بين) أبو عبد الله بن شريح في «كافيه» وأبو عمرو الداني في «مفرداته» و«تيسيره»، وبه قرأ على شيخيه[3] الخاقاني وفارس، وقرأ بفتحه على أبي الحسن بن غَلْبون، وهو الذي في «التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«العنوان» و«تلخيص العبارات» وغيرها.

وذكر الوجهين جميعاً أبو القاسم الشاطبي، وبهما قرأت وآخذ، والباقون بالفتح، وبالله التوفيق.

وأمّا ﴿أَنصَارِيٓ﴾ [آل عمران: ٥٢] فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وانفرد بذلك زيد عن الصوري، وفتحه الباقون.

---

(١) بين المؤلِّف في «تقريبه» أن أبا معشر انفرد في «تلخيصه»، ولعله سبق قلم يريد: جامعه؛ إذ ليس في التلخيص المطبوع ذلك، أو لعل النسخة المطبوعة ناقصة، والله أعلم.
انظر: تقريب النشر: ٦٢.

(٢) قال محقق المصباح: «والصواب أنه رواه غيره كما في المصباح؛ إذ طريق ابن الصقر من الطرق المعتمدة في النشر». المصباح: ٣/ ١٠٥١ الحاشية (٢).

(٣) في المطبوع: (شيخه) بالإفراد، وهو تحريف.

والراء فيه وفي ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢، والشعراء: ١٣٠] ليست مجرورة، بل مكسورة في موضع رفع في ﴿أَنصَارِيٓ﴾، وفي موضع نصب في ﴿جَبَّارِينَ﴾، ولكونها متطرفة ذُكِرت في هذا الباب، والله أعلم.

فأمّا ما وقعت فيه الراء مكرّرة من هذا الباب نحو: ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و﴿قَرَارٍ﴾[1] [المؤمنون: ٥٠] فأماله أبو عمرو، والكسائي، وخلف، ورواه ورش من طريق الأزرق (بين بين)، واختلف فيه عن حمزة وابن ذكوان:

٥٩/٢ فأمّا حمزة فروى جماعة من أهل الأداء الإمالة عنه من روايتيه، وهو / الذي في «المبهج» و«العنوان» و«تلخيص» أبي معشر، و«التجريد» من قراءته على عبدالباقي، وبه قرأ الحافظ أبو عمرو على شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد في الروايتين جميعاً، ولم يذكره في «التيسير»، وهو مما خرج[2] فيه عن طرقه، وذكره في «جامع البيان».

ورواه جمهور العراقيين عنه من رواية خلف، وقطعوا لخلّاد بالفتح، كأبي العزّ، وابن سوار، والهذلي، والهمَذاني، وابن مهران، وأبي الحسن بن فارس، وأبي عليّ البغدادي، وأبي القاسم بن الفحّام من قراءته على الفارسي.

وروى جمهور المغاربة والمصريين عن حمزة من روايتيه (بين بين)، وهو الذي

(١) ليس في القرآن إلا هذه الألفاظ الثلاثة مع ﴿ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] المعرّف باللام.
انظر: الدر النثير: ٣/ ٢٢٨.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع «فيما خرج خلف..»، وهو تحريف.

في «التيسير» و«الشاطبية» و«الهداية» و«التبصرة» و«الكافي» و«تلخيص العبارات» و«الهادي» و«التذكرة» وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن.

وأمّا ابن ذكوان: فروى عنه الإمالة الصوري، وروى عنه الفتح الأخفش.

وانفرد صاحب «العنوان» عنه بـ (بين بين) فخالف سائر الرواة.

وكذلك انفرد به[١] عن أبي الحارث، ولكنه لم يكن من طرقنا، ولا من شرطنا.

وانفرد به أيضاً صاحب «المبهج» عن قالون من جميع طرقه، وهو في «العنوان» من طريق إسماعيل عنه، والله أعلم.

وقرأ الباقون بفتح ذلك كلِّه.

وانفرد صاحب «المبهج» عن الداجوني عن ابن مامويه عن هشام بالإمالة أيضاً[٢].

وانفرد أبو عليّ العطار عن النهرواني في رواية ابن وردان عن أبي جعفر، فيما قرأ به عليه[٣] ابن سوار بإمالته أيضاً، فخالف فيه سائر الرواة، والله أعلم.

---

(١) قوله (به) يوهم أن الضمير يعود على (بين بين)، بينما صريح عبارة العنوان أنه يعود على الإمالة، وعبارته: «﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ ﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ ﴿قَرَارٍ﴾ فإن حمزة وأبا الحارث قرآ بالإمالة».
وأيضاً: ليست الإمالة لأبي الحارث مما انفرد بها العنوان، بل ذكرها ابن بلِّيمة فقال: «وأمال أبو الحارث ما تكررت فيه الراء». وذكر الإمالة لأبي الحارث أيضاً ابن مهران.
وأيضاً: إن كان مراد المؤلِّف التقليل فهو ليس انفرادة للعنوان، بل ذكره أبو الكرم. والله أعلم.
انظر: الغاية: ١٦٠، المصباح: ٣/ ١٠١١-١٠١٢، العنوان: ٦٢، تلخيص العبارات: ٤٨.

(٢) المبهج: ١/ ٢٥٨.

(٣) في المطبوع: (على)، وهو تحريف. وقول المؤلِّف: «فيما قرأ به..»، ليس في «المستنير» التصريح بالقراءة، بل عبارته: «فيما ذكره أبو علي العطار». انظر: المستنير: ١/ ٤٢٠.

فصل في إمالة الألف التي هي (عين) من الفعل الثلاثي الماضي

أمالها حمزة من عشر أفعال، وهي: ﴿زاد﴾ و ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] و ﴿خَابَ﴾ [طه: ٦١] و ﴿رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] و ﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢] و ﴿زَاغَ﴾ [النجم: ١٧] و ﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣] و ﴿وَضَاقَ﴾ [هود: ٧٧] و ﴿وَحَاقَ﴾ [هود: ٨] حيث وقعت وكيف جاءت، نحو: ﴿فَزَادَهُمُ﴾ [البقرة: ١٠] و ﴿زَادُوهُمْ﴾ [هود: ١٠١] و ﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم﴾ [غافر: ٨٣] ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦] ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩] إلا ﴿زَاغَتْ﴾ فقط وهي في الأحزاب [١٠]، و ص [٦٣] فإنه لا خلاف عنه في استثنائه، وإن كانت عبارة / «التجريد» تقتضي إطلاقه، فهو مما اجتمعت عليه الطرق من هذه الروايات. ٢/ ٦٠

وانفرد ابن مهران بإمالته عن خلّاد نصّاً[1]، وهي رواية العبسي والعجلي عن حمزة، وقد خالف ابن مهران في ذلك سائر الرواة، والله أعلم.

ووافقه خلف وابن ذكوان في ﴿جَآءَ﴾ و ﴿شَآءَ﴾ كيف وقعا.

ووافقه ابن ذكوان وحده في ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ أوّل البقرة [١٠]، واختلف عنه في باقي القرآن:

فروى فيه[2] الفتح وجهاً واحداً صاحب «العنوان» وابن شريح، وابن سفيان، والمهدوي، وابن بلّيمة، ومكّي، وصاحب «التذكرة» والمغاربة قاطبة، وهي طريق ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وبه قرأ

(١) الغاية: ١٦٨.

(٢) في (س): «عنه».

الداني على أبي الحسن بن غَلْبون، ولم يذكر ابن مهران غيره.

وروى الإمالة أبو العزّ في «كتابيه» وصاحب «التجريد» و «المستنير» و«المبهج» وجمهور العراقيين، وهي طريق الصوري والنقاش عن الأخفش، وطريق «التيسير»؛ فإنَّ الداني قرأ بها على عبد العزيز بن جعفر، وعلى أبي الفتح أيضاً، وكلاهما صحيح.

واختلف عن ابن ذكوان أيضاً في ﴿وَخَابَ﴾، وهو في أربعة مواضع: في إبراهيم [١٥] وموضعي طه [٦١ و ١١١] وفي والشمس [١٠] فأماله عنه الصوري، وفتحه الأخفش.

واختلف عن هشام في ﴿جَآءَ﴾ و ﴿شَآءَ﴾ و ﴿زاد﴾ فأمالها الداجوني، وفتحها الحلواني.

واختلف عن الداجوني، في ﴿وَخَابَ﴾ فأماله صاحب «التجريد» و«الروضة» و«المبهج» وابن فارس، وجماعة، وفتحه ابن سوار[1] وأبو العزّ والحافظ أبو العلاء[2]، وآخرون.

واتفق حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، على إمالة ﴿رَانَ﴾ وهو في التطفيف [١٤] ﴿بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾، وفتحه الباقون.

---

(١) قال ابن سوار: «روى الداجوني عن صاحبيه -هشام وابن ذكوان- إلا من طريق المفسر إمالة الخاء من ﴿خَابَ﴾ حيث كانت». المستنير: ١/ ٤١٢.

(٢) قوله: (أبو العز) عطفاً على ابن سوار -في الفتح- يخالف ما صرح به أبو العز نفسه إذ قال في «الكفاية الكبرى»: «وأمال الداجوني عن صاحبيه ﴿خَابَ﴾ حيث وقع». ٢١٢.

وقال في «الإرشاد»: «..وافقه -حمزة- الداجوني في إمالة ﴿خَابَ﴾». ص١٩٨.

فاتّضح أن مذهب أبي العزّ في ﴿خَابَ﴾ عن الداجوني الإمالة لا الفتح. والله أعلم.

فصل في إمالة حروف مخصوصة غير ما تقدم

وهي أحد وعشرون حرفاً ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣] حيث وقعت، و ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] حيث وقع بالياء مجروراً كان أو منصوباً، و ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] حيث وقع مجروراً، و ﴿ضِعَٰفًا﴾ في سورة النساء [٩]، و ﴿ءَاتِيكَ﴾ في موضعي النمل [٣٩، ٤٠] و ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣٧] كيف[1] وقع، و ﴿عِمْرَٰنَ﴾ [آل عِمْـرَانَ: ٣٣] / حيث أتى، ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧، ٧٨] و ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ [النور: ٣٣]، و ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ في المائدة [١١١] و الصفّ [١٤]، و ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ في النحل [٦٦] و الصّافّات [٤٦] و القتال [١٥] ﴿وَمَشَارِبُ﴾ في يسٓ [٧٣]، و ﴿ءَانِيَةٍ﴾ في الغاشية [٥]، و ﴿عَٰبِدُونَ﴾ و ﴿عَابِدٌ﴾ في الكافرون[2] [٣، ٤]، ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٦٢] و ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] و ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠] و ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] حيث وقع، و ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ في الشعراء [٦١].

٢/٦١

فأمّا ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ فأماله أبو عمرو، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، واختلف عن حمزة، وقالون، وورش.

فأمّا حمزة فروى الإمالة المحضة عنه من روايتيه العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم، وهو الذي في «المستنير» و«الجامع» لابن فارس،

---

(١) في (س): (حيث) بدل (كيف).

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو الصحيح على الحكاية.

و«المبهج» و«الإرشادين» و«الكامل» و«الغايتين» و«التجريد» وغيرها، وبه قرأ الداني عن شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن.

وروى عنه الإمالة بين اللفظين جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي في «التذكرة» و«إرشاد» عبد المنعم، و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التلخيص»[1]، و«الكافي» و«التيسير» و«العنوان» و«الشاطبية»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون، وعلى أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامَرّي.

وأمّا قالون فروى عنه الإمالة بين اللفظين المغاربة قاطبة، وآخرون من غيرهم، وهو الذي في «الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«التذكرة» و«التلخيصين»[2]، و«الهداية» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون، وقرأ به أيضاً على شيخه أبي الفتح عن قراءته على السامري، يعني من طريق الحلواني، وهو ظاهر «التيسير».

وروى عنه الفتح العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم، وهو الذي في «الكفايتين» و«الإرشاد»[3]، و«الغايتين» و«التذكار» و«المستنير» و«الجامع»

---

(١) كذا في (ز) و(ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا المطبوع (التلخيصين) بالتثنية، وهو خطأ؛ لأن المراد هو: «تلخيص» ابن بلِّيمة فهو الذي فيه التقليل لحمزة، أما «تلخيص» أبي معشر ففيه ذكر الإمالة المحضة، والله أعلم. انظر: التلخيص: ١٨٣، تلخيص العبارات: ٤٥.

(٢) في (ز) و(ك): «التلخيص» بالإفراد، وهو خطأ وتحريف.

(٣) الإرشاد لم يذكر إلا المميلين، وسكت عن الباقين، ولم يصرّح هل لهم الفتح أو التقليل؟

و«الكامل» و«التجريد» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، يعني من طريق أبي نشيط وهي الطريق التي في «التيسير»، وذِكرُه[1] غيرَه فيه خروجٌ عن طريقه.

وقد ذكر الوجهين جميعاً الشاطبي والصفراوي وغيرهما.

وأما صاحب «المبهج» فمقتضى ما ذكره في سورة آل عمران أن يكون له الفتح، ومقتضى ما ذكره في باب الإمالة (بين بين)، وهو الصحيح من طرقه.

٢/ ٦٢ وأما ورش فروى عنه الإمالة المحضة الأصبهاني، وروى عنه / (بين بين) الأزرق.

والباقون بالفتح.

وأمّا ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فأماله أبو عمرو، والكسائي من رواية الدوري، ورويس عن يعقوب، ووافقهم روح في النمل [٤٣] وهو ﴿مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾.

واختلف عن ابن ذكوان؛ فأماله الصوريّ عنه، وفتحه الأخفش.

وأماله (بين بين) ورش من طريق الأزرق.

وفتحه الباقون.

وانفرد بذلك صاحب «العنوان» عن الأزرق عن ورش، فخالف سائر الناس عنه.[2]

(١) قال الداني: «وقد قرأت لقالون كذلك -بالفتح-». التيسير: ٨٦.

(٢) لا يمكن معرفة مذهب القراء في هذه الكلمة -أعني- ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ و ﴿كَٰفِرِينَ﴾ من «العنوان» المطبوع؛ لأن هذا الفصل سقط منه، وبالرجوع إلى كتاب «شرح العنوان» لابن نشوان، وجدته ذكر الإمالة لأبي عمرو ودوري الكسائي، والفتح للباقين، وهو كذلك في الاكتفاء، الذي هو أصل العنوان. انظر: الاكتفاء: ٥٦، وشرح العنوان: ق: ٣٦/ أ.

وانفرد أبو القاسم الهذلي، عن ابن شنبوذ عن قنبل بإمالة (بين بين)[١] ولا نعرفه لغيره، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلنَّاسِ﴾ فاختلف فيه عن أبي عمرو من رواية الدوري، فروى إمالته أبو طاهر بن أبي هاشم عن أبي الزعراء عنه، وهو الذي في «التيسير»، وذلك أنه أسند رواية الدوري فيه عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي، عن أبي طاهر المذكور، وقال في باب (الإمالة): «وأقرأني الفارسيّ عن قراءته على أبي طاهر، في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في موضع الجر حيث وقع».[٢]

وذلك صريح في أن ذلك من رواية الدوري، وبه كان يأخذ أبو القاسم الشاطبي في هذه الرواية، وهو رواية جماعة من أصحاب اليزيدي عنه عن أبي عمرو، كأبي عبد الرحمن بن اليزيدي، وأبي حمدون، وابن سعدان، وغيرهم.

وذلك كان اختيار أبي عمرو الداني من هذه الرواية، قال في «جامع البيان»: «واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة في ذلك؛ لشهرة من رواها عن اليزيدي، وحسن اضطلاعهم[٣] ووفور معرفتهم»، ثمّ قال:[٤] «وبذلك قرأت على الفارسي، عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم، وبه آخذ».

---

(١) ذكر الهذلي هذه الكلمة في الكامل (ق٩٣/ أ)، لكن لم أجد فيه ما ذكره عنه المؤلِّف. والله أعلم.

(٢) التيسير: ٥٢، عقَّب المؤلِّف على كلام الداني بقوله: «وهذا من الدقائق فاعلمه.». التحبير: ٧٠.

(٣) في (ت) و(س) «اطلاعهم»، وكذا في المطبوع وهو تحريف، مخالف لما في جامع البيان.

(٤) في (س): «قال لي» وهو خطأ.

قال: «وقد كان ابن مجاهد رحمه الله يقرئ بإخلاص الفتح في جميع الأحوال، وأظنّ ذلك اختياراً منه واستحساناً في مذهب أبي عمرو، وترك لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمته؛ إذ قد فعل ذلك في غير ما حرف، وترك المجمع فيه عن[1] اليزيدي، ومال إلى رواية غيره؛ إمّا لقوّتها في العربية، أو لسهولتها على اللفظ، أو لقربها على المتعلِّم.

من ذلك: إظهارُ الراء الساكنة عند اللام، وكسرُ هاء الضمير المتصلة بالفعل المجزوم من غير صلة، وإشباعُ الحركة في ﴿بَارِيِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] و ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] / ونظائرِهما، وفتحُ الهاء والخاء في ﴿يَهَدِّيَ﴾ [يونس: ٣٥] و ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩][2]، وإخلاصُ فتح ما كان من الأسماء المؤنثة على (فِعلى) و(فَعلى) و(فُعلى) في أشباهٍ لذلك ترك فيه رواية اليزيدي واعتمد على غيرها من الروايات عن أبي عمرو ولما ذكرناه.

٦٣/٢

فإنْ كان فعل في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ كذلك، وسلك تلك الطريقة في إخلاص فتحه؛ لم يكن إقراؤه بإخلاص الفتح حجّة يقطع بها على صحته، ولا يدافع بها رواية من خالفه، على أنه قد ذكر في كتاب (قراءة أبي عمرو) من رواية أبي عبد الرحمن في إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في موضع الخفض، ولم يتبعها خلافاً من أحد من الناقلين عن اليزيدي، ولا ذكر أنه قرأ بغيرها كما يفعل ذلك فيما يخالف قراءتُه روايةَ غيره، فدلَّ ذلك على أن الفتح اختيار منه، والله أعلم».

---

(١) في (س) و(ز): «على» تحريف.

(٢) وفي جامع البيان: ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤] والتمثيل به خطأ.

قال: «وقد ذكر عبد الله بن داود الخريبي[١] عن أبي عمرو أن الإمالة في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في موضع الخفض لغة أهل الحجاز، وأنه كان يميله[٢]». انتهى.

ورواه الهذلي من طريق ابن فرح عن الدوري وعن جماعة عن أبي عمرو.

وَرَوَى سَائر الناس عن أبي عمرو، من رواية الدوري وغيره الفتح، وهو الذي اجتمع[٣] عليه العراقيون، والشاميون، والمصريون، والمغاربة، ولم يرووه[٤] بالنص عن أحد في رواية أبي عمرو إلا من طريق أبي عبد الرحمن بن اليزيدي، وسِبْطه أبي جعفر أحمد بن محمد.[٥] والله أعلم.

والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدوري عن أبي عمرو، وقرأنا بهما، وبهما نأخذ، وقرأ الباقون بالفتح، والله الموفق.

وأمّا ﴿ضِعَٰفًا﴾[٦] [النساء: ٩] فأماله حمزة من رواية خلف، واختلف عن خلّاد، فروى أبو علي بن بلّيمة صاحب «التلخيص» إمالته[٧]، وأطلق

---

(١) كذا في (ك)، وهو الصواب وفي البقية: (الحربي) تصحيف.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٢.

(٣) في (ز): «أجمع».

(٤) في (س): «يروه».

(٥) انظر: الموضح: ق: ٣١/ أ، الإقناع: ١/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٦) انظر: الموضح: ق: ٣٢/ ب.

(٧) هذا يخالف ما في التلخيص المطبوع، إذ فيه: «تفرد حمزة بإمالة ﴿خَابَ﴾ [طه: ٦١] ثم قال: وبإتمام فتحة العين في ﴿ضِعَٰفًا﴾ [النساء: ٩]». ص٤٦.

ويحتمل أن في المطبوع تحريفاً صوابه: بإمالة. بدل كلمة: بإتمام. والله أعلم.

الوجهين صاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«التبصرة» و«التذكرة».

ولكن قال في «التيسير»: إنه بالفتح يأخذ له.[١]

وقال في «المفردات»: إنه قرأ على أبي الفتح بالفتح، وعلى أبي الحسن بالوجهين.[٢]

واختار صاحب «التبصرة» الفتح.[٣]

وقال ابن غَلْبون في «تذكرته»: واختلف عن خلَّاد، فروي عنه الإمالة والفتح، وأنا آخذ له بالوجهين كما قرأت.[٤]

قلت: وبالفتح قطع العراقيون قاطبة، وجمهور أهل الأداء، وهو المشهور عنه، والله أعلم.

وأمّا ﴿ءَاتِيكَ﴾ فأماله في الموضعين [النمل: ٣٩، ٤٠] خلف في اختياره، و[٥]عن حمزة، واختلف عن خلَّاد أيضاً فيهما:

٢/ ٦٤ فروى / الإمالة أبو عبد الله بن شريح في «الكافي» وابن غَلْبون في «تذكرته» وأبوه في «إرشاده» ومكي في «تبصرته» وابن بلِّيمة في «تلخيصه».

---

(١) التيسير: ٥١.

(٢) المفردات: ٣٤٤.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٨٥.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٣٠٣.

(٥) (الواو) سقطت من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المعنى.

وأطلق الإمالة لحمزة بكماله ابن مجاهد، وأطلق الوجهين في «الشاطبية»، وكذلك في «التيسير» وقال: إنه يأخذ بالفتح.(١)

وقال في «جامع البيان»: إنه هو الصحيح عنه.(٢) وبه قرأ على أبي الفتح، وبالإمالة على أبي الحسن، والفتحُ مذهب جمهور من العراقيين وغيرهم.

وانفرد سبط الخياط في «كفايته» فلم يذكر في رواية إدريس عن خلف في اختياره إمالة، فخالف سائر الناس.(٣) والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ فأماله ابن ذكوان من جميع طرقه إذا كان مجروراً، وذلك موضعان ﴿يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾ في آل عمران [٣٩] و ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ﴾ في مريم [١١] واختلف عنه في المنصوب، وهو موضعان أيضاً ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ في آل عمران [٣٧] و ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ في صٓ [٢١] فأماله فيهما النقاش عن الأخفش من طريق عبد العزيز بن جعفر، وبه قرأ الداني عليه وعلى أبي الفتح فارس، ورواه أيضاً هبة الله عن الأخفش، وهي رواية محمد بن يزيد الإسكندراني عن ابن ذكوان.

وفتحه عنه الصوري وابن الأخرم عن الأخفش، وسائر أهل الأداء من الشاميين والمصريين والعراقيين والمغاربة.

---

(١) السبعة: ٤٨٢، التذكرة: ١/ ١٩٩، التبصرة: ٣٨٤-٣٨٥، التيسير: ٥١، الكافي: ٤٥، تلخيص العبارات: ٤٦، الشاطبية: ٢٧.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٤.

(٣) الكفاية في الست: ق: ١٢٢/ أ.

ونصّ على الوجهين لابن ذكوان صاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان»، وكذلك هو في «المستنير» من طريق هبة الله، وفي «المبهج» من طريق الإسكندراني، وفي «جامع البيان» من رواية التغلبي[1] وابن المعلَّى، وابن أنس، كلُّهم عن ابن ذكوان، ونصّ عليه الأخفش في «كتابه الخاص»[2]، والله أعلم.

وأمّا ﴿عِمْرَٰنَ﴾ وهو في قوله ﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، و ﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، و ﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ [التحريم: ١٢]، ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ وهو الموضعان في سورة الرحمن [٢٧، ٧٨] و ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ وهو في النور [٣٣] فاختلف عن ابن ذكوان فيها:

فروى بعضهم إمالة هذه الثلاثة الأحرف عنه، وهو الذي لم يذكر في «التجريد» غيره، وذلك من طريق الأخفش عنه، ومن طريق النقاش وهبة الله ابن جعفر، وسلامة بن هارون، وابن شنبوذ، وموسى بن عبد الرحمن؛ خمستهم عن الأخفش.

٦٥/٢ ورواه أيضاً في «العنوان» وذلك من طريق ابن شنبوذ وسلامة / بن

---

(١) في (ت): «الثعلبي» بالمثلثة والمهملة، وهو تصحيف وكذا في المطبوع.

(٢) انظر: التيسير: ٥٢، المستنير: ٢/ ٤٩٧، الشاطبية: ٢٧.

هارون[1]، وذكره في «التيسير» من قراءته على أبي الفتح[2]، ولكنه منقطع بالنسبة إلى «التيسير»، فإنه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النقاش عن الأخفش، التي ذكرها في «التيسير»، بل قرأ عليه بطريق أبي بكر محمد بن أحمد بن مرشد، المعروف بابن الزَّرِزْ[3]، وموسى بن عبد الرحمن بن موسى[4]، وأبي طاهر محمد ابن سليمان البعلبكّي، وأبي الحسن بن شنبوذ، وأبي نصر سلامة بن هارون؛ خمستهم عن الأخفش، ورواه أيضاً العراقيون قاطبة من طريق هبة الله بن جعفر عن الأخفش، ورواه أيضاً صاحب «المبهج» عن الإسكندراني عن ابن ذكوان.

وروى سائر أهل الأداء من أصحاب الكتب وغيرهم عن ابن ذكوان الفتح، وهو الثابت من طرقنا سوى من ذكرنا من طريق النقاش، وكلاهما صحيح عن

---

(١) يلاحظ هنا أن المؤلِّف أطلق الحكم بالإمالة من «العنوان»، ولم يبين هل هي كبرى أو صغرى؟ وبالرجوع إلى «العنوان» نجد صاحبه رحمه الله نوّع الإمالة في الألفاظ الثلاثة، فقال في لفظ ﴿عِمْرَنَ﴾ في سورة آل عمران: «بإشمام الراء الكسر حيث وقع»، ولكنه ذكر في موضع التحريم: «بالإضجاع»، فهل الإشمام والإضجاع واحد؟ الذي أفهمه هو أن الإشمام يراد به التقليل.

وعبّر -العنوان- في موضع النور ﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾ «بالإشمام»، وفي ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ «بالإضجاع». انظر: العنوان: ٧٩ و١٣٩ و١٩٣.

(٢) التيسير: ٥٢.

(٣) كذا ضبطت في (ز) وتقدمت ترجمته ص: ١١٥٥.

(٤) أبو عمران، الدمشقي، أخذ القراءة عرضاً عن الأخفش، وأخذ عنه عرضاً عبد الباقي بن الحسن. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٢٠.

الأخفش وعن ابن ذكوان أيضاً، وقد ذكرهما جميعاً أبو القاسم الشاطبي والصفراوي[١]، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْحَوَارِيِّـنَ﴾ [المائدة: ١١١، الصف: ١٤] فاختلف في إمالته عن الصوري عن ابن ذكوان، فروى إمالته في الموضعين زيد من طريق «الإرشاد» لأبي العزّ[٢]، وكذلك[٣] الحافظ أبو العلاء من طريق القبّاب، ونصّ أبو العزّ في «الكفاية» على حرف الصفّ فقط، وكذلك في «المستنير» و«جامع» ابن فارس.[٤]

والصحيح إطلاق الإمالة في الموضعين عنه كما ذكره الحافظ أبو العلاء[٥]، والله أعلم.

وأمّا ﴿لِّلشَّـٰرِبِينَ﴾ فاختلف فيه عن ابن ذكوان، فأماله عنه الصوري، وفتحه الأخفش، ولم يذكر إمالته في «المبهج» لغير المطَّوِّعي عنه، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، والله أعلم.[٦]

---

(١) انظر: الروضة: ٥١٩، المبهج: ٢/ ٦٤٧، الشاطبية: ٢٧.

(٢) الإرشاد: ٣٠١-٣٠٢ و٥٩٣.

(٣) قوله: (كذلك) لا يسلَّم، انظر: الحاشية بعد الآتية.

(٤) انظر: المستنير: ٢/ ٥٣٢و ٨٢٠، الكفاية الكبرى: ٣١٦ و٥٧٦.

(٥) قوله: «كما ذكره أبو العلاء..» إلخ، يفهم منه أن أبا العلاء ذكر الإمالة في الموضعين، والأمر ليس كذلك إن كان يقصد «غاية الاختصار»؛ إذ فيها ما في «المستنير» و«الكفاية الكبرى» من أن الإمالة في موضع (الصفّ) فقط؛ «وعبارته: أمال... ﴿لِلْحَوَارِيِّـنَ﴾ في [الصف: ١٤] فقط».

وكذلك ذكر المالكي الإمالة في موضع (الصف) فقط.

ولم أجد من وافق أبا العز في «الإرشاد» غير صاحب «الكنز» فإنه ذكر الإمالة في الموضعين.

وقال الأزميري: «خَصَّص الأكثرون الإمالة بحرف الصف».

انظر: الروضة: ٥٢٦-٥٢٧، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٦، الكنز: ٩٣، بدائع البرهان: ق٢٥٥.

(٦) انظر: الروضة للمالكي: ٥١٥-٥١٦، الإرشاد: ٤٠٢، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٦.

وأمّا ﴿وَمَشَارِبُ﴾ [يسٓ: ٧٣] فاختلف فيه عن هشام وابن ذكوان جميعاً:

فروى إمالته عن هشام جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي في «التيسير» و«الشاطبية» و«الكافي» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التلخيص» و«التجريد» من قراءته على عبد الباقي، وغيرها، وكذا رواه الصوريّ عن ابن ذكوان، ورواه الأخفش عنه بالفتح، وكذا رواه الداجوني عن هشام.[١]

وأمّا ﴿ءَانِيَةٍ﴾[٢] [الغاشية: ٥] فاختلف فيه عن هشام، فروى إمالته الحلواني، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي، وهو الذي لم تذكر المغاربة عن هشام سواه، وروى فتحه الداجوني، وهو الذي لم يذكر العراقيون[٣] عن هشام سواه./ ٦٦/٢

وكلاهما صحيح، به قرأنا، وبه نأخذ.

وأمّا ﴿عَٰبِدُونَ﴾ [الكافرون: ٣، ٥] كلاهما، و ﴿عَابِدٌ﴾ وهي في الكافرون [٤]، فاختلف فيه أيضاً عن هشام، فروى إمالته الحلواني عنه، وروى فتحه الداجوني.

---

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٢١٥، التبصرة: ٣٩٣، التيسير: ٥٢، الكافي: ٤٥، الروضة للمالكي: ٥١٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٦، تلخيص العبارات: ٤٥، الشاطبية: ٢٧.

(٢) تصحفت في «تلخيص» ابن بلِّيمة إلى (دانية) بالدال بدل الهمزة.

(٣) انظر: الروضة للمالكي: ٥١٥.

وأمّا الألف بعد الصاد من ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١٣] و ﴿نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، وبعد السين من ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]، وبعد التاء من ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠] و ﴿يَتَٰمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، وبعد الكاف من ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢] فاختلف فيها عن الدوري عن الكسائي، فأمالها أبو عثمان الضرير عنه؛ إتْباعاً لإمالة ألف التأنيث وما قبلها من الألفاظ الخمسة، وفتحها الباقون عن الدوري.[١]

وانفرد صاحب «المبهج» عنه أيضاً عن الدوري بإمالة[٢] ﴿أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، فخالف سائر الرواة من الطرق المذكورة.

وأمّا ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] فأمال الراء دون الهمزة حال الوصل حمزة وخلف.

وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة جميعاً، ومعهما الكسائي في الهمزة فقط؛ على أصله المتقدِّم في ذوات الياء.

وكذا ورش على أصله فيها من طريق الأزرق (بين بين) بخلاف عنه، فاعلم ذلك.

وشذَّ الهذلي فروى إمالة ﴿ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢] و ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] عن ابن شنبوذ عن قنبل، وأحسبه غلطاً[٣]، والله أعلم.

---

(١) انظر: الروضة للمالكي: ٥٢١-٥٢٣، التذكرة: ١/ ٢٢٧، المصباح: ٣/ ١٠٢٩.

(٢) في المطبوع: (بإمالته).

(٣) الكامل: ق: ٨٦/ ب.

فصل في إمالة أحرف الهجاء في أوائل السور

وهي خمسة في سبع عشرة سورة:

أوّلها: الراء من ﴿الٓر﴾ أوّل يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، ومن ﴿الٓمٓر﴾ أوّل الرعد.

فأمال الراء من السور الست أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وهذا الذي قطع به الجمهور لابن عامر بكماله، وعليه المغاربة والمصريون قاطبة وأكثر العراقيين، وهو الذي لم يذكر في «التذكرة» و«المبهج و«الكافي» وأبومعشر في «تلخيصه» والهذلي في «كامله» وغيرهم عنه سواه.

إلا أنَّ الهذلي استثنى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان، يعني عن الحلواني عنه، وتبعه على ذلك أبو العز في «كفايته»، وزاد الفتح أيضاً له من طريق الداجوني، وتبعه على الفتح / للداجوني الحافظ أبو العلاء، وكذلك ذكر ابن سوار، وابن فارس عن الداجوني. ٢/٦٧

ولم يذكر في «التجريد» عن هشام إمالة ألبتة.[1]

قلت: والصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، فقد نص عليه هشام كذلك في «كتابه»، أعني على الإمالة، ورواه أيضاً منصوصاً عن ابن عامر بإسناده.

---

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٥٨٥، الكفاية الكبرى: ٣٦٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٣ و٢/ ٥١٣.

فقال أبو الحسن بن غَلْبون: حدثنا عبد الله بن محمد، يعني ابن الناصح[١] نزيلُ دمشق، قال: حدثنا أحمد بن أنس؛ يعني أبا الحسن؛ صاحب هشام وابن ذكوان، قال حدثنا هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿الٓرۚ﴾ مكسورة الراء.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «وهو الصحيح عنه، يعني عن هشام، ولا يعرف أهل الأداء عنه غير ذلك» انتهى.[٢]

ورواها الأزرق عن ورش بين اللفظين، والباقون بالفتح.

وانفرد ابن مهران عن ابن عامر، وقالون، والعليمي عن أبي بكر، بإمالة (بين بين).[٣]

وتبعه في ذلك الهذلي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون.

---

(١) أبو أحمد الدمشقي، الشافعي، يعرف بابن المفسر، شيخ مشهور، فقيه، روى عنه ابنا غَلْبون، توفي سنة (٣٦٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٢، السير: ١٦/ ٢٨٢.

(٢) لم أجد النص السابق في التذكرة، ولعل المؤلِّف أخذه من الداني. انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٧٦.

(٣) لم يذكر ابن مهران في الغاية -وهو من مصادر المؤلِّف- إلا أصحاب الإمالة فقال: «﴿الٓرۚ﴾ بكسر الراء كوفي غير عاصم إلا يحيى، وأبو عمرو.»، وسكت عن الباقين ولم يبين هل لهم الفتح أو التقليل.. إلا أنه -ابن مهران- زاد المسألة توضيحاً وبياناً في كتابه «المبسوط»، إذ ذكر مذاهب القراء من حيث الإمالةُ والفتحُ والتقليل، وفيه ما ذكره المؤلِّف عنه هنا من انفراده، وعليه فيكون مصدر هذه الانفرادة عن ابن مهران هو من كتابه «المبسوط»، مع أن المؤلِّف لم يعتمد عليه في الأسانيد. وقد يسأل سائل: لما ذا ذكر المؤلِّف ذلك من «المبسوط» ولم يذكره من الغاية ؟

فالجواب -والله أعلم-: ليبين ما أجمله ابن مهران في «الغاية» حتى لا يُظَنَّ أن المسكوت عنهم مذهبُهم جميعاً الفتح، وقد قال في المبسوط: «وقرأت لابن عامر وعاصم في رواية حماد بين الفتح والكسر، وكذلك ذكروا لنا عن نافع». انظر: الغاية: ٢٧٣، المبسوط: ٢٣١.

وانفرد صاحب «المبهج» عن أبي نشيط عن قالون بالإمالة المحضة مع من أمال، وتبعه على ذلك صاحب «الكنز» من حيث أسند ذلك من طريقه.[١]

وثانيها: الهاء من فاتحة ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] و﴿طه﴾ [طه: ١]، فأمّا الهاء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ فأمالها أبو عمرو، والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وورش.

فأمّا قالون فاتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق، وكذلك هو في «الهداية» و«الهادي» وغيرهما من طرق المغاربة، وهو أحد الوجهين في «الكافي» وفي «التبصرة» إلا أنَّه قال في «التبصرة»: «وقرأ نافع بين اللفظين، وقد روي عنه الفتح، والأول أشهر».[٢]

وقطع له أيضاً بالفتح صاحب «التجريد» وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس ابن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، يعني من طريق أبي نشيط، وهي طريق «التيسير» ولم يذكره فيه، فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه[٣].

وروى عنه (بين بين) صاحب «التيسير» و«التلخيصين» و«العنوان» و«التذكرة» و«الكامل» و«الشاطبية»، وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«التبصرة» وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين؛ يعني من طريق / الحلواني. ٢/٦٨

---

(١) انظر: المبهج: ١/ ٢٧١، الكنز: ٩١، وقد قيّد أبا نشيط بطرق العراقيين.

(٢) التبصرة: ٥٨٥.

(٣) في (س): (طريقه)، بالإفراد.

وأمّا ورش فرواه عنه الأصبهاني بالفتح، واختلف عن الأزرق:

فقطع له بـ (بين[١] اللفظين) صاحب «التيسير» و«التلخيصين»[٢] و«الكامل»[٣] و«التذكرة» وهو أحد الوجهين في «الكافي» و«التبصرة» على ما ذكرنا.

وقطع له بالفتح صاحب «الهداية» و«الهادي» وصاحب «التجريد» وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«التبصرة».

وانفرد أبو القاسم الهذلي بـ (بين بين) عن الأصبهاني عن ورش.

وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح، فخالف في ذلك سائر الناس، والله أعلم.

وأمّا الهاء من ﴿طه﴾ فأمالها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبوبكر، واختلف عن ورش، ففتحها عنه الأصبهاني، ثمّ اختلفوا عن الأزرق:

فالجمهور على الإمالة عنه محضاً وهو الذي في «التيسير» و«الشاطبية» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» و«العنوان» و«الكامل»، وفي «التجريد» من

---

(١) في المطبوع: (ببين بين اللفظين)، وكلمة (بين) زائدة، وهو تحريف.

(٢) في (ز): «التلخيص»، وهو تحريف.

(٣) في (ظ): «الكافي»، وهو تحريف.

قراءته على ابن نفيس، و«التبصرة» من قراءته على أبي الطيّب، وقوّاه بالشهرة[١]، وأحد الوجهين في «الكافي»[٢].

ولم يمل الأزرق محضاً في هذه الكتب سوى هذا الحرف، ولم يقرأ الداني على شيوخه بسواه.[٣]

وروى بعضهم عنه (بين بين) وهو الذي في «تلخيص» أبي معشر، والوجه الثاني في «الكافي» وفي «التجريد» أيضاً من قراءته على عبد الباقي، وهو رواية ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق نصّاً، فقال: «يشمّ الهاء الإمالة قليلاً».[٤]

وانفرد صاحب «التجريد» بإمالتها محضاً[٥] عن الأصبهاني.

وانفرد الهذلي عنه وعن قالون بـ (بين بين)، وتابعه عن قالون في ذلك أبومعشر الطبري وكذا أبو علي العطار، عن أبي إسحاق الطبري، عن أصحابه عن أبي نشيط، إلا أنهما يميلان معها الطاء كذلك كما سيأتي.[٦]

---

(١) قوله: «قواه بالشهرة»، ليس في التبصرة ما يدل على ذلك بل ليس فيه الترجيح أصلاً، فلعله سقط من إحدى نُسخ التبصرة. انظر: التبصرة: ٥٨٩.

(٢) في (س): «الكامل».

(٣) انظر: التيسير: ١٥٠، الشاطبية: ٥٨، التذكرة: ٢/ ٤٢٩، تلخيص: ١٢٠، العنوان: ١٢٩.

(٤) النص في جامع البيان: ١/ ق ١١٥/ أ.

(٥) محضاً: سقطت من (س).

(٦) انظر: المستنير: ٢/ ٦٧٢.

وانفرد في «الهداية» بالفتح عن الأزرق، وهو وجه أشار إليه بالضعف في «التبصرة».[١]

وانفرد ابن مهران بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، و(بين بين) عن أبي عمرو[٢]، ولا أعلم أحداً روى ذلك عنه سواه، والله أعلم.

وثالثها: الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و ﴿يسٓ﴾، فأمّا الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ فأمالها ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وهذا هو المشهور عن هشام، وبه قطع له ابن مجاهد، وابن شنبوذ، والحافظ أبو عمرو / من جميع طرقه في «جامع البيان» وغيره، وكذلك صاحب «الكامل» ٢/٦٩ وكذلك صاحب» المبهج» وكذلك صاحبا «التلخيص»[٣] وهو الذي في «التذكرة» و «التبصرة» و «الكافي» وغيرها.

وروى جماعة له الفتح، كصاحب «التجريد» والمهدوي، ورواه أبو العزّ، و[٤]ابن سوار، وابن فارس، والحافظ أبو العلاء من طريق الداجوني.[٥]

واختلف عن نافع من روايتيه؛ فأمالها بين اللفظين[٦] من أمال الهاء

---

(١) إذ عبّر عنه بصيغة التمريض: (وقد رُوِي عن ورش الفتح). انظر: التبصرة: ٥٨٩.

(٢) الغاية: ٣١٩، وعبّر بالكسر بدل (بين بين).

(٣) في (ك): «التلخيصين» بالتثنية، وكذلك هو في المطبوع الذي جاءت فيه زيادة بعد كلمة التلخيصين وهي: «بين بين»، وكل ذلك تحريف.

(٤) سقط (الواو) من المطبوع، مما أدى إلى إيهام أن أبا العز هو ابن سوار، وليس كذلك.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى: ٤٢٩ -ولم يذكرها أبو العز في الإرشاد-، المستنير: ٢/ ٦٦٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٣.

(٦) (بين اللفظين) سقطت من (س) و(م).

كذلك فيما قدمنا، وفتحها عنه من فتح، على الاختلاف الذي ذكرناه في الهاء سواء.

وكذلك في انفراد الهذلي عن الأصبهاني، وابن مهران عن العليمي عن أبي بكر.[١]

وأمّا أبو عمرو فورد عنه إمالة الياء من رواية الدوري: طريق ابن فرح من كتاب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي، و«غاية» ابن مهران وأبي عمرو الداني من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد.

ووردت الإمالة عنه أيضاً من رواية السوسي في كتاب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس، يعني من طريق أبي بكر القرشي عنه، وفي «كتاب» أبي عبد الرحمن النسائي[٢] عن السوسي نصاً، وفي كتاب «جامع البيان» من طريق أبي الحسن علي بن الحسين الرقي * وأبي عثمان النحوي فقط، وذلك من قراءته على فارس بن أحمد لا من طريق*[٣] أبي عمران بن جرير حسبما نصَّ عليه في «الجامع».[٤]

وقد أبهم في «التيسير» و«المفردات»؛ حيث قال عقيب ذكره الإمالة: «وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته»،[٥] فأوهم أن ذلك من

---

(١) انظر ص: ١٢٨٦.

(٢) أحمد بن شعيب بن علي، الحافظ الكبير، صاحب السنن، تقدمت ترجمته ص: ٣٥٥.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) انظر: جامع البيان: ق: ٢/ ق١١٢.

(٥) التيسير: ١٤٧.

طريق أبي عمران التي هي طريق «التيسير»، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد وجه الفتح، فأطلق الخلاف عن السوسي.

وهو معذور في ذلك؛ فإن الداني أسند رواية أبي شعيب السوسي في «التيسير» من قراءته على أبي الفتح فارس، ثمّ ذكر أنه قرأ بالإمالة عليه، ولم يبيّن من أي طريق قرأ عليه بذلك لأبي شعيب، وكان يتعيّن أن يبيّنه كما بيّنه في «الجامع»، حيث قال: «وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران النحوي عنه، على أبي الفتح عن قراءته.»[١]، وقال فيه: إنه قرأ بفتح الياء على أبي الفتح فارس في رواية أبي شعيب من طريق أبي عمران عنه عن اليزيدي.[٢]

فإنه لو لم ينبّه على ذلك لكنّا أخذنا من إطلاقه الإمالة لأبي شعيب السوسي من كل طريق قرأ بها على أبي الفتح / فارس. ٢/ ٧٠

وبالجملة فلم نعلم إمالة الياء وردت عن السوسي في غير طريق مَن ذكرنا، وليس ذلك في طرق «التيسير» أو«الشاطبية» بل ولا في طريق كتابنا، ونحن لا نأخذ به[٣] من غير طريق من ذكرنا.

وأمّا الياء من ﴿يسٓ﴾ فأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وروح.

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق: ١١٢.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١١١.

(٣) (به) سقطت من المطبوع.

هذا هو المشهور عند جمهور أهل الأداء عن حمزة.

وروى عنه جماعة (بين بين)، وهو الذي في «العنوان»[١]، و«التبصرة»[٢]، و«تلخيص» أبي معشر الطبري[٣]، وكذا ذكره ابن مجاهد عنه[٤]، ورواه نصّاً عنه كذلك خلف، وخلّاد، والدوري، وابن سعدان، وأبو هشام[٥]، وقد قرأنا به من طرق من ذكرنا.

واختلف أيضاً عن نافع، فالجمهور عنه على الفتح.

وقطع له بـ(بين بين) أبو عليّ بن بلّيمة في «تلخيصه»، وأبو الطاهر بن خلف في «عنوانه»، وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وكذا ذكره في «الكامل» من جميع طرقه، فيدخل فيه[٦] الأصبهاني، وكذا رواه صاحب «المستنير» عن شيخه أبي عليّ العطار، عن أبي إسحاق الطبري، عن أصحابه عن نافع.[٧]

---

(١) العنوان: ١٥٩.

(٢) عبارة مكي: «قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الياء من ﴿يسٓ﴾ إلا أن حمزة أقرب إلى بين اللفظين». التبصرة: ٦٤٩.

(٣) عبارته: «﴿يسٓ﴾ بكسر الياء شيخان...، وحمزة ألطفهم في الإمالة»، ويلاحظ أن أبا معشر نص على مرتبة ثالثة وهي بين بين، وجعل أصحابها (مدني) فقط، ولم يذكر حمزة معهم.
انظر: التلخيص: ٣٧٩.

(٤) السبعة: ٥٣٨.

(٥) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٤٥-١٤٦.

(٦) في المطبوع: (به).

(٧) انظر: السبعة: ٥٣٨ وعبارته: «نافع قراءته وسط من ذلك.»، المستنير: ٢/ ٧٥٢، العنوان: ١٥٩، تلخيص العبارات: ١٤١.

وانفرد ابن مهران بالفتح عن روح.[١]

وانفرد أبو العزّ في «كفايته» بالفتح عن العليمي[٢]، فخالفا سائر الرواة، والله أعلم.

ورابعها: الطاء من ﴿ طه ﴾ ومن ﴿طسٓمٓ﴾ في الشعراء [١] والقصص [١] ومن ﴿طسٓ﴾ في النمل [١].

فأمّا الطاء من ﴿ طه ﴾ فأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، والباقون بالفتح، إلَّا أنَّ صاحب «الكامل» روى (بين بين) فيها عن نافع سوى الأصبهاني، ووافقه على ذلك أبو معشر الطبري في «تلخيصه» وكذلك أبو عليّ العطَّار عن الطبري عن أصحابه، عن أبي نشيط فيما ذكره ابن سوار.[٣]

وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح[٤] لم يروه غيره، والله أعلم.

وأمّا الطاء من ﴿طسٓمٓ﴾ و ﴿طسٓ﴾ فأمالها أيضاً حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

---

(١) لم يتعرض ابن مهران في الغاية لـ ﴿يسٓ﴾ من حيث الإمالة أو عدمها، وإنما تعرض لها من حيث إظهار النون وعدمه، وأما مذاهبهم في الإمالة فقد ذكرها في «المبسوط» فقال: «عاصم في رواية حماد ويحيى عن أبي بكر، وحمزة والكسائي وخلف، ﴿يسٓ﴾ بكسر الياء وقرأ الباقون ﴿يسٓ﴾»، وقد ذكر أبو الكرم أن القاضي أبا العلاء ذكر الفتح عن روح.

انظر: الغاية: ٣٧٢-٣٧٣، المبسوط: ٣٦٨، المصباح: ٤/ ١٠٦٥، حاشية (٨).

(٢) الكفاية الكبرى: ٥٠٧.

(٣) انظر: الكامل: ق٩٤/ ب، التلخيص: ٣٢٧، المستنير: ٢/ ٦٧٢.

(٤) الغاية: ٣١٩، المبسوط: ٢٩٢-٢٩٣.

وانفرد أبو القاسم الهذلي عن نافع بـ (بين اللفظين)، ووافقه في ذلك صاحب «العنوان» إلَّا أنه عن قالون ليس من طريقنا.[١]

وخامسها: الحاء من ﴿حمٓ﴾ في السبع السور[٢]، فأمالها محضاً حمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، وأبو بكر[٣]، وأمالها (بين بين) ورش من طريق الأزرق، واختلف عن أبي عمرو:

فأمالها عنه بين اللفظين صاحب «التيسير» و«الكافي» و«التبصرة» و«العنوان» و«التلخيصين»[٤]/ و«الهداية» و«الهادي» و«التذكرة» و«الكامل»[٥]، ٧١/٢ وسائر المغاربة، وبه قرأ في «التجريد» على عبد الباقي.

وقال الهذلي: «وعليه الحذاق من أصحاب أبي عمرو».[٦]

وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على أبي أحمد السامري، عن أصحابه عن اليزيدي[٧]، وعلى أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي، وأبي الحسن بن غَلْبون؛ عن قراءتهم من روايتي الدوري والسوسيّ جميعاً.

---

(١) الكامل: ق٩٤/ ب، العنوان: ١٤٢.

(٢) وهي: غافر و فصلت و الشورى و الزخرف و الدخان و الجاثية و الأحقاف.

(٣) (أبو بكر): سقطت من (س).

(٤) في (س): (التلخيص) بالإفراد، وهو تحريف.

(٥) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٣٣، التبصرة: ٦٦٢، التيسير: ١٩١، الكافي: ١٦٥، التلخيص: ٣٩٤، وعبارته: «بين بين: مدني، وأكثر أصحاب اليزيدي كذلك»، العنوان: ١٦٧، تلخيص العبارات: ١٤٥.

(٦) الكامل: ق: ٩٤/ ب.

(٧) كذا في (ت) و(ك) وهو الصواب الموافق لما في «جامع البيان»، وفي بقية النسخ: (الدوري)، بدل (اليزيدي)، ولعله تحريف. انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٥.

وفتحها عنه صاحب «المبهج» و«المستنير»[١]، و«الإرشادين»[٢] و«الجامع» وابن مهران[٣] وسائر العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في الروايتين، والوجهان صحيحان[٤]، والله أعلم. والباقون بالفتح.

وانفرد أبو العزّ بالفتح عن العليمي عن أبي بكر.[٥]

وانفرد ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان[٦]، فخالف سائر الرواة، والله أعلم.

وقد انفرد الهذلي عن أبي جعفر بإمالة بين اللفظين في الهاء والياء والطاء من فاتحة «مريم» و«طه»، و ﴿طسٓمٓ﴾، و ﴿طسٓ﴾، و ﴿يسٓ﴾ من روايتيه[٧]،لم يروه غيره، والله أعلم.

---

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٧٧٢، المبهج: ١/ ٢٧٢.

(٢) قوله: (الإرشادين): لم يذكر في «الإرشاد» المطبوع إلا أهل الإمالة، وهم الكوفيون إلا حفصاً، وابنُ عامر، وسكت عن الباقين ومعهم أبو عمرو، ولم يبيِّن هل لهم الفتح أو التقليل؟
أما في «الكفاية الكبرى» فذكر أهل الإمالة فقط وهم السابقون ما عدا هشاماً، وزاد عليه: ابن سعدان عن اليزيدي، وسكت عن الباقين. وربما يقصد «الإرشاد» دون الكفاية.
انظر: الإرشاد: ٥٣٥، الكفاية الكبرى: ٥٢٨.

(٣) لم يتعرض لها في الغاية، وذكرها في المبسوط: ٣٨٨.

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٥.

(٥) هذه الانفرادة لأبي العزّ هي من كتابه «الكفاية»، إذ خص الإمالة بيحيى عن أبي بكر، أما في «الإرشاد» فقد عمّم، فقال: أبو بكر. انظر: الكفاية الكبرى: ٥٢٨، الإرشاد: ٥٣٥.

(٦) هذه الانفرادة من المبسوط، وهو ليس من مصادر المؤلِّف في الطرق، أما «الغاية» فلم يتعرض للكلمة أصلاً. انظر: المبسوط: ٣٨٨.

(٧) انظر: الكامل: ق ٩٤/ ب.

فالحاصل: أن الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أمالها جميعاً الكسائي وأبوبكر، وكذا أبو عمرو من طريق من ذكر عنه في روايتيه.

وأمالها (بين بين) نافع في أحد الوجهين كما تقدَّم.

وأمال الهاء وفتح الياء أبو عمرو في المشهور عنه كما ذكرنا، وفتح الهاء وأمال الياء حمزة وخلف، وابن ذكوان، وهشام في المشهور عنه.

وفتحهما الباقون وهم، ابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب، وحفص، ونافع في الوجه الآخر، وهشام من طريق من ذكر عنه، وكذلك الأصبهاني عن ورش في المشهور عنه، والعليمي عن أبي بكر من طريق الهذلي.

وأمال الطاء والهاء من ﴿طه﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وفتح الطاء وأمال الهاء أبو عمرو والأزرق عن ورش في أحد وجهيه، والأصبهاني من طريق «التجريد»، وفتح الطاء وأمال الهاء (بين بين) الأزرق في الوجه الآخر، وقالون من طريق من ذكر عنه.

وأمال الهاء فقط (بين بين) الأصبهاني من طريق «الكامل».

وفتحهما الباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر[1]، ويعقوب، وحفص، والأصبهاني، وقالون في المشهور عنه، والعليمي عن أبي بكر فيما انفرد به / الهذلي. ٧٢/٢

ولم يمل أحد الطاء مع فتح الهاء، والله تعالى أعلم.

---

(١) (وأبو جعفر): سقطت من المطبوع.

تنبيهات

الأول: أنه كلُّ ما يمال أو يلطَّف وصلاً فإنه يوقف عليه كذلك، من غير خلاف عن أحد من أئمة القراءة، إلَّا ما كان من كَلِم أميلت الألف فيه من أجل كسرة، وكانت الكسرة متطرفة، نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] و ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] و ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] و ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، فإن جماعة من أهل الأداء ذهبوا إلى الوقف في مذهب من أمالَه في الوصل محضاً أو بين اللفظين بإخلاص الفتح، هذا إذا وقف بالسكون؛ اعتداداً منهم بالعارض، إذ الموجب للإمالة حالة الوصل هو الكسر، وقد زال بالسكون فوجب الفتح، وهذا مذهب أبي بكر الشذائي، وأبي الحسن بن المنادي، وابن حبش، وابن أشتة وغيرهم، وحكي[1] هذا المذهب أيضاً عن البصريين، ورواه داود بن أبي طيبة عن ورش، وعن ابن كيسة[2] عن سليم عن حمزة.

وذهب الجمهور إلى أن الوقف على ذلك في مذهب من أمال بالإمالة الخالصة، وفي مذهب من قرأ (بين بين) كذلك بين اللفظين، كالوصل سواء؛ إذ

---

(١) الحاكي هو الداني كما سيأتي.

(٢) علي بن يزيد، أبو الحسن، الكوفي، عرض على سُلَيم وهو أضبط أصحابه، عرض عليه يونس بن عبدالأعلى وغيره، توفي سنة (٢٠٢ هـ). وتصحفت (كيسة) في (س) إلى (كبشة) بالباء الموحدة والشين المعجمة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٨٤.

الوقـف عـارض، والأصـل أن لا يعتـدَّ بالعـارض، ولأنَّ الوقـف مبنـي عـلى الوصـل، كـما[1] أميـل وصـلاً لأجـل الكسـرة؛ فإنـه كـذلك يـمال وقفـاً، وإنْ عدمت الكسرة فيه، وليفرَّق بذلك بـين المـمال لعلَّـة، وبـين مـا لا يـمال أصـلاً، وللإعلام بأن ذلك كذلك في حال الوَصل[2]، كإعلامهم بالرَّوم والإشمام حركة الموقـوف عليـه، وهـذا مـذهب الأكثـرين مـن أهـل الأداء، واختيـار جماعـة المحققين.

وهو الذي عليه العمـل مـن عامّـة المقـرئين[3]، وهـو الـذي لم يـذكر أكثـر المؤلِّفين سواه، كصاحب «التيـسير» و«الـشاطبية» و«التلخيـصين» و«الهـادي» و«الهداية» و«العنوان» و«التذكرة» و«الإرشادين» وابن مهران والداني، والهذلي، وأبي العزّ / وغيرهم، واختاره في «التبصرة»، وقال: سـواء رمـت أو أسـكنت. ٧٣/٢ وردَّ على من فتح حالة الإسكان، وقال: إن ذلك ليس بالقوي ولا بالجيّـد؛ لأن الوقف غير[4] لازم والسكون عارض.[5]

قلت: وكلا الوجهين صحّا[6] عـن الـسوسي نـصّاً وأداء، وقرأنـا بهـما مـن

---

(١) في (س): «فما» بالفاء، وهو مناسب.

(٢) في (ز) و(س): «الوقف» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في جامع البيان.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٦.

(٤) (غير) سقطت من (س).

(٥) التبصرة: ٤٠٠.

(٦) في المطبوع: (صحيحان).

روايتيه[١]، وقطع بهما له صاحب «المبهج» وغيره. وقطع له بالفتح فقط الحافظ أبو العلاء الهَمَذاني في «غايته» وغيره.

والأصحُّ أن ذلك مخصوص به من طريق ابن جرير، ومأخوذ به من طريق ابن حبش، كما نصَّ عليه في «المستنير» وفي «التجريد» وابن فارس في «جامعه»، وغيرهم.

وأطلق أبو العلاء ذلك في الوقف، ولم يقيّده بسكون، وقيَّده آخرون برؤوس الآي، كابن سوار، والصقلي.

وذهب بعضهم إلى الإمالة (بين بين)، ومن هؤلاء من جعل ذلك مع الرَّوم، كما نصَّ عليه في «الكافي» وقال: إنه مذهب البغداديين.[٢]

ومنهم من أطلق، واكتفى بالإمالة اليسيرة، إشارة إلى الكسر، وهذا مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم وأصحابه، وحكى أنه قرأ به على ابن مجاهد، وأبي عثمان، عن الكسائي، وعلى ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي.

والصواب تقييدُ ذلك بالإسكان[٣]، وإطلاقُه في رؤوس الآي وغيرها،

---

(١) في (ت) و(ز): «روايته» بالإفراد.

(٢) الكافي: ٤٤.

(٣) قوله: والصواب تقييد ذلك بالإسكان. علّق عليه الشيخ المتولي بقوله: «يَعبُر به إلى المذكور قبلُ من وجهي الفتح، وبين اللفظين». الروض النضير: ق:٧٥.

وتعميمُ الإسكان[١] بحالتي الوقف والإدغام الكبير كما تقدم ثَمَّ؛ إذ[٢] سكون كليهما عارض، وذلك نحو: ﴿ٱلنَّارِ * رَبَّنَآ﴾ [آل عمران: ١٩١، ١٩٢] و ﴿ٱلْأَبْرَارِ * رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣، ١٩٤] ﴿ٱلْغَفَّٰرِ * لَا جَرَمَ﴾ [غافر: ٤٢، ٤٣] ﴿ٱلْفُجَّارِ لَفِى﴾ [المطففين: ٧]، وذلك من طريق ابن حبش عن ابن جرير، كما نصَّ عليه أبو الفضل الخزاعي، وأبو عبد الله القصاع وغيرهما، وقد ذكرنا ذلك في آخر باب (الإدغام).

---

(١) علّق الشيخ المتولي على قول المؤلِّف: «وتعميم الإسكان.. إلخ بقوله: أي الصواب: تعميمُ الإسكان المحض. أي تعميم التقييد به في حالتي الوقف، أي بالفتح، وبين اللفظين والإدغام؛ أي مع الفتح، إذ سكون كليهما أي الوقف والإدغام عارض، فما أحدهما أولى بقيد الإسكان من الآخر، ولكن التقييد به على وجه التقليل يصادم ما في الكافي عن البغداديين من أنه مقيّد بالرّوم».

قال المتولي: «وتندفع تلك المصادمة بأن يقال: إن الإشارة إلى الفتح المطلق في «غاية» أبي العلاء، و (بين بين) المطلق، في مذهب ابن أبي هاشم فقط، إذ لا تقييد إلا للمطلق، وإلا فما معنى تقييد المقيّد بقيد يُقيّد غيره، وإلغاء قيده المأثور».

قال: «ولـمّا كان الإسكان هو الأصل، صوّب التقييد به عند الإطلاق؛ رجوعاً إلى الأصل، ولا يقال إنه ساوى بين حالتي الروم والوصل ولم يجعل فرقاً بينهما، فجعل الرّوم موجباً للإمالة مانعاً من التقليل كالوصل؛ لأن هذا مع مصادمته النص لو سَلِم لعُدّ الوقف على نحو (المآب) لحمزة بالروم مانعاً من التسهيل، في أنه لم يقل به أحد ممن علمنا».

ثم علّق على تصويب المؤلِّف إطلاق الفتح في رؤوس الآي وغيرها خلافاً لابن سوار والصقلي بقوله: «لا أعلم وجهاً، ولعله لم ير فرقاً بين رؤس الآي وغيرها في الاعتداد بالعارض مع أن الفرق ظاهر؛ لأن التقييد بها إنما هو لقصد البيان، كالسكت عليها عند من يراه». الروض النضير ق: ٧٥-٧٦.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى (إن) بالنون، مما أدى إلى تحريف المراد.

وقد تترجَّح[١] الإمالة عند من يأخذ بالفتح من قوله ﴿فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩]؛ لوجود الكسرة بعد الألف حالة الإدغام، بخلاف غيره[٢]، قلته قياساً[٣]، والله أعلم.

---

(١) تعقّب الشيخُ المتولي المؤلِّف في قوله: وقد تترجح الإمالة.. الإدغام. بقوله: «فيه نظر؛ لأن الكسرة هذه هي كسرة لام لا راء، فلا اعتبار بها من وجوه:

أحدها: أنه خروج عن الباب، فيحتاج إلى نقل.

الثاني: أنه اعتداد بعارض الإدغام، فحينئذ يتعيّن الفتح؛ بصرف النظر عن الراء المتطرفة المكسورة التي هي سبب الإمالة.

الثالث: أنه يلزم من قال بترجيح الإمالة هنا، من أجل الكسرة هذه، عند من أخذ بالفتح، أن يقول يترجح الفتح عند من يأخذ بالإمالة في نحو ﴿وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]؛ لوجود الفتحة بعد الألف حالة الإدغام أيضاً، مع أنه لم يُقَل به».

انظر: الروض النضير: ق: ٧٦-٧٧.

(٢) نقل الشيخ المتولّي رحمه الله كلام المؤلِّف من بداية التنبيه إلى هنا، ثم أتبعه بكلامه السابق في باب الإدغام وهو قوله: كل من أدغم الراء في مثلها، أو في اللام؛ أبقى إمالة الألف قبلها. إلى قوله: اعتداداً بالعارض. وأردف ذلك بقول المؤلِّف أيضاً في أول باب الإدغام: ثم إن مؤلّفي... والداني وغيرهم. وبعد نقله كلام المؤلِّف في هذه المواضع الثلاثة، استدرك وعلّق على هذا كله بما محصّله:

أ- إن التقليل مع الإدغام للسوسي ليس إلا من الكافي فقط، فيختص بحال الوقف والإظهار.

ب- إن التقليل مع الإدغام لا يعرف من أي طريق، ولهذا ينبغي تركه وإن كان هو -المتولي- قد قرأ به. وقال عنه ما نصه: «وهو كما قال الأزميري بعيد جداً؛ لأن ابن مجاهد لم يذكر إلا الإدغام في كتابه «السبعة»، ولو فرض أنه ذكره فيه لم يؤخذ به للسوسي؛ لأن ابن مجاهد ليس من طرقه، بل من طريق الدوري، وإلا لكان تحرير الطرق عبثاً، بل لو ذكر الإدغام في «السبعة» من رواية السوسي لم يكن من طريق «الطيبة»؛ لعدم إسناده في النشر إلى السوسي».

ج- إن التقليل وقفاً مع المد لا يؤخذ به وإن كان الأزميري ذكره لأنه ليس من طريق الطيبة.

قال الأزميري: «المدّ مع بين بين لابن أبي هاشم عن ابن مجاهد عن أصحابه عن السوسي ليس من طريق الطيبة، ولكن أخذنا هذا الوجه عن شيوخنا؛ لأنه يكون للدوري وإن لم يذكر التقليل له في الطيبة».

بدائع البرهان: ق٦٦، وانظر: الروض النضير: ق٧٤.

(٣) قال الشيخ المتولي: «أي لا رواية، ويريد قياسه على نحو ﴿عَٰبِدُونَ﴾ و ﴿عَابِدٌ﴾ لوجود الكسرة بعد الألف في كل من المقيس والمقيس عليه، وفيه ضعف؛ لأنها في المقيس منفصلة حُكماً وإن اتصلت لفظاً؛ لأنها في ابتداء كلمة أخرى، ولا كذلك هي في المقيس عليه، فتأمل. والله يتولى هداك». الروض: ق:٧٧.

ويشبه إجراءُ الثلاثة من «الإمالة»، و«بين بين»، و(الفتح لإسكان الوقـف)، إجراءَ الثلاثة من «المدّ» و«التوسط» و«القصر» في سكون الوقف بعد حرف المـدِّ، لكن الراجح في باب «المدّ» هو الاعتداد بالعارض، وفي «الإمالة» عكسه، والفرق بين الحالتين أن المدَّ موجبه الإسكان وقد حصل فاعتُبِرَ، والإمالةُ موجبُها الكسر وقد زال فلم يعتبر، والله أعلم./ ٢/ ٧٤

الثاني:[١] أنه إذا وقع بعد الألف الممالـة سـاكن؛ فـإنَّ تلـك الألـف تـسقط لسكونها ولُقِيِّ ذلك الساكن، فحينئذ تذهب الإمالة على نوعيها؛ لأنها إنما كانت من أجل وجود الألف لفظاً، فلمَّا عدمت فيه امتنعت الإمالة بعدها، فإن وقـف عليها انفصلت في[٢] الساكن؛ تنويناً كان أو غير تنوين، وعادت الإمالة وبـين[٣] اللفظين بعودها، على حسب ما تأصَّل وتقرَّر.

فالتنوين يلحق الاسم مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً، ويكون متصلاً به.

فـالمرفوع، نحـو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقـرة: ٢]، و ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [الأنعـام: ٢]، ﴿لَا يُغْنِي مَوْلًى﴾ [الدخان: ٤١]، ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤].

والمجرور، نحو: ﴿فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤]، و ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [هـود: ٣]، و ﴿عَن مَّوْلًى﴾ [الـدخان: ٤١]، و ﴿مِّن رِّبًا﴾ [الـروم: ٣٩]، و ﴿مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ [محمد: ١٥].

---

(١) انظر: التبصرة: ٣٩٤-٣٩٥، جامع البيان: ١/ ق: ١٤٧.

(٢) في المطبوع: (من) بدل (في)، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (الإمالة بين) بسقوط الواو، وهو خطأ.

والمنصوب، نحو: ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ [سبأ: ١٨]، ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩]، و ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، و ﴿يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

وغير التنوين لا يكون إلا منفصلاً في كلمة أخرى، ويكون ذلك في اسم وفعل.

فالاسم، نحو: ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الفرقان: ٣٥] و ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [الصف: ١٤] و ﴿ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤] و ﴿ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ﴾ [الإسراء: ٦٠] و ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦] و ﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى﴾ [سبأ: ١٨].

والفعل، نحو: ﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١] و ﴿أَحْيَا ٱلنَّاسَ﴾ [المائدة: ٣٢].

والوقف بالإمالة أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به، والمعوَّل عليه وهو الثابت نصّاً وأداء، وهو الذي لا يوجد[1] نص عن أحد من أئمة القرّاء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه العمل.

فأمّا النصّ فقد قال الإمام أبو بكر بن الأنباري: حدّثنا إدريس، قال: حدثنا خلف، قال: سمعت الكسائي يقف على ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] «هُدِي» بالياء، وكذلك: ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة:١٢٥]، وكذلك ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾

---

(١) في المطبوع: (يؤخذ)، وهو تصحيف.

[آل عمران: ١٥٦] و ﴿مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ [محمد: ١٥] و ﴿أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الشورى: ١٤]، وقال: يسكت أيضاً على: ﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾ [الأنبياء: ٦٠] و ﴿فِى قُرًى﴾ [الحشر: ١٤] و ﴿يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] بالياء، ومثله حمزة.

قال خلف: وسمعت الكسائي يقول في قوله ﴿أَحْيَا ٱلنَّاسَ﴾ [المائدة: ٣٢] الوقف عليه (أحيي) بالياء لمن كسر الحروف، إلا من يفتح فيفتح مثل هذا.

قال: وسمعته يقول: الوقف على قوله ﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] بالياء، وكذا ﴿مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يس: ٢٠]، وكذا ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤]، وكذا ﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١]، قال: والوقف على ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [الروم: ٣٩] بالياء.[1]

وروى حبيب بن إسحاق[2] عن داود بن أبي طيبة، عن ورش / عن نافع ﴿قُرًى ظَاهِرَةً﴾ [سبأ: ١٨] مفتوحة في القراءة، مكسورة في الوقف، وكذلك ﴿قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤]، و ﴿سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦] قال الداني: «ولم يأت به عن ورش نصاً غيره»[3]، انتهى. ٢/٧٥

(١) النص رواه الداني بسنده في جامع البيان: ١/ ق: ١٤٧.

(٢) القرشي الدمياطي، قرأ على عبد الصمد عن ورش، قرأ عليه زكريا بن يحيى الأندلسي. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٢.

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨ ، الموضح : ق: ١٢١.

وممن حكى الإجماع على هذا الحافظُ أبو العلاء، وأبو العباس المهدوي، وأبوالحسن بن غَلْبون، وأبو معشر الطبري، وأبو محمد سبط الخياط وغيرهم، وهو الذي لم يحك أحد من العراقيّين سواه.[١]

وأمّا الأداء فهو الذي قرأنا به على عامّة شيوخنا، ولم أعلم[٢] أحداً أخذ عليَّ بسواه،[٣] وهو القياس الصحيح، والله أعلم.

وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية[٤] الفتح في المنوَّن مطلقاً من ذلك في الوقف عمَّن أمال، أو[٥] قرأ (بين بين)، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي -رحمه الله- حيث قال:

وقد فخّموا التنوين وقفاً ورقّقوا[٦] ....

وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: «وقد فتح قوم ذلك كلَّه».[٧]

---

(١) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٢٩.

(٢) في المطبوع: (نعلم) بنون العظمة.

(٣) في المطبوع: (سواه).

(٤) جاء في حاشية (ك): سمعت شيخنا العلاّمة المؤلِّف أنه قال: «فرق بين الرواية والحكاية، وكثيراً ما قال صاحب «التيسير» وأبو القاسم الشاطبي شيئاً على سبيل الحكاية فيأخذ به بعض الناس، ولم يدر أنه على سبيل الحكاية لا الرواية حتى لا يأخذ فيه، وهذا الحرف والوجه من تلك الحكايات، والله أعلم. كتبه صاحب المؤلِّف: جلال بن محمد بن عبيد الله القايني.

(٥) في المطبوع: (أمال وقرأ) بواو العطف، وهو تحريف.

(٦) الشاطبية: ٢٧.

(٧) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٤٤-١٤٥.

قلت: ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي، لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية. وذلك أن النحاة * اختلفوا في الألف اللاحقة للأسماء المقصورة في الوقف، فحكي عن المازني[١] أنها بَدَلٌ من التنوين؛ سواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحة أبدل في الوقف ألفاً، ولم يراع كون الفتحة علامة للنصب، أو ليست كذلك.

وحكي عن الكسائي وغيره أن هذه الألف ليست بدلاً من التنوين، وإنما هي بدل من (لام) الكلمة؛ لزم سقوطها في الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها، فلما زال التنوين بالوقف عادت الألف، ونسب الداني هذا القول أيضاً إلى الكوفيين وبعض البصريين، وعزاه بعضهم إلى سيبويه.

قالوا: وهذا أولى من أن يقدَّر حذف الألف التي هي مبدلة من حرف أصلي، وإثبات الألف التي هي مبدلة من حرف زائد، وهو التنوين.

---

(١) بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان، إمام في العربية، واسع الرواية، يقول بالإرجاء، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما، وروى عنه المبرد واليزيدي وجماعة، رفض أن يعلِّم كتاب سيبويه لرجل يهودي مقابل مبلغ من المال كان في احتياجه، وقال: «إني أكره أن أقرئ القرآن لأهل الذمة، فلم يمض وقت طويل حتى عوَّضه الله أضعاف ما تركه لله، بسبب إعراب بيت من الشعر وهو:

أظلوم إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحية ظلم

توفي سنة (٢٤٨ هـ). انظر: طبقات الزبيدي: ٢٨٣، بغية الوعاة: ١/ ٤٦٣-٤٦٦.

وذهب أبو علي الفارسي وغيره إلى أن الألف فيما كان من هذه الأسماء منصوباً بدل من التنوين، وفيما كان منها مرفوعاً أو مجروراً بدل من الحرف الأصلي، اعتباراً بالأسماء الصحيحة الأواخر؛ إذ لا يبدل فيها الألف من التنوين إلا في / النصب خاصة.*[١] ويُنسَب هذا القول إلى أكثر البصريّين، وبعضهم ينسبه أيضاً إلى سيبويه[٢]. ٢/٧٦

قالوا: وفائدة هذا الخلاف تظهر في الوقف على لغة أصحاب الإمالة، فيلزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة مطلقاً على مذهب الكسائي ومن قال بقوله، وعلى مذهب الفارسي وأصحابه إن كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً، وأن يوقف عليها بالفتح مطلقاً على مذهب المازني، وعلى مذهب الفارسي إن كان الاسم منصوباً؛ لأن الألف المبدلة من التنوين لا تمال.[٣] ولم ينقل الفتح في ذلك عن أحد من أئمة القراءة. نعم، حكى ذلك في مذهب التفصيل الشاطبي وهو معنى قوله:

.... وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا[٤]

---

(١) ما بين النجمتين بحروفه في الدر النثير: ٣/ ٢٣٨.

(٢) ذكر ابن عصفور المذاهب الثلاثة ورجح مذهب سيبويه، وضعّف مذهب المازني والكسائي. انظر: التكملة: ١٩٩، شرح الجمل: ٢/ ٣٢٩-٣٣٢، الإقناع: ١/ ٥٠٥-٥٠٦، شرح المفصل: ٩/ ٧٦، الارتشاف: ٢/ ٨٠٠-٨٠١، شفاء العليل: ٣/ ١١٢٩.

(٣) النص بحروفه في الدر النثير: ٣/ ٢٣٩.

(٤) الشاطبية: ٢٧.

وحكاه مكّي، وابن شريح، عن أبي عمرو، وورش من طريق الأزرق، فذكرا الفتح عنهما في المنصوب، والإمالة في المرفوع والمجرور.

وقال مكّي: إن القياس هو الفتح، لكن يمنع من ذلك نقل القراءة، وعدم الرواية، وثبات الياء في السواد.(١)

وقال ابن شريح: والأشهر هو الفتح.(٢)

يعني في المنصوب خاصة، ولم يحكيا خلافاً عن حمزة والكسائي في الإمالة وقفاً.

وأمّا ابن الفحام في «تجريده» فلم يتعرض إلى هذه المسألة في (الإمالة)، بل ذكر في باب (الراءات) بعد تمثيله بقوله: ﴿قُرًى﴾ [الحشر: ١٤] و ﴿مُّفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦] يفخَّم في الوصل، وأما في الوقف فقرأت في الوقف بالترقيق في موضع الرفع والخفض، وفخّمت الراء في موضع النصب»، قال: «وهو المختار».(٣)

وحكى الداني أيضاً هذا التفصيل في «مفرداته» في رواية أبي عمرو فقال: أمّا قوله تعالى في سبأ [١٨] ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ فإن الراء تحتمل وجهين: إخلاصَ الفتح، وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من التنوين دون المبدلة من الياء،

---

(١) هذا الصواب، وتصحفت في المطبوع إلى (الشواذ)، بالشين والذال المعجمتين، وهو تحريف، والمراد خط المصحف كما كتب تحت الكلمة بخط صغير في(ك). وكذا حرفت الكلمة في الدر النثير إلى: (السواء) بالسين المهملة والهمزة بدل الدال. انظر: التبصرة: ٣٩٦-٣٩٧، الدر النثير: ٣/ ٢٤٠.

(٢) الكافي: ٤٧.

(٣) التجريد: ق: ١٩/أ.

والإمـالةَ[١]، وذلك إذا وقفت عـلى الألـف المبدلـة مـن اليـاء دون المبدلـة مـن التنوين، قال: وهذا الأَوجَهُ وعليه العمل، وبه آخذ.[٢]

وقال في «جامع البيان»: وأوجَهُ القولين وأولاهما بالصحة، قولُ من قال إن المحذوفة هي المبدلة من التنوين، لجهات ثلاث:

إحداهن: انعقاد إجماع السلف مـن الـصحابة رضي الله عـنهم عـلى رسـم ألفات هذه الأسماء ياءات في كلِّ المصاحف.

٢/ ٧٧ **والثانية**: ورود النص / عن[٣] العرب، وأئمة القراءة بإمالة هذه الألفات في الوقف.

والثالثة: وقوف بعض العرب[٤] على المنصوب المنوَّن، نحو: (رأيـت زيـد)، و(ضربت عمرو) بغير عوض من التنوين، حكى ذلك سماعاً منهم الفـراءُ والأخفـشُ. قال: وهذه الجهات كلها تحقِّق أن الموقوف عليه من إحدى الألفـين هـي الأولى المنقلبة عن الياء، دون الثانية المبدلة من التنوين؛ لأنهـا لـو كانـت المبدلـة منـه لم ترسم ياء بإجماع، وذلك من حيث لم تنقلب عنها، ولم تُـمَلْ في الوقف أيضاً؛ لأن ما يوجب إمالتها في بعض اللغات، وهو الكسرة[٥] والياء معدوم وقوعه قبلهـا، ولأنها المحذوفة لا محالة في لغة من لم يعوِّض.

---

(١) قوله: الإمالة. هو الوجه الثاني، وليس معطوفاً على الياء كما قد يتوهم من المطبوع.

(٢) المفردات:١٢٧-١٢٨، وفيه عبارة (وبه الأخذ)، وانظر: شرح الهداية: ١/ ١١٨، والدر النثير: ٣/ ٢٤١.

(٣) في المطبوع: (عند).

(٤) هم بنو ربيعة.

(٥) في المطبوع: (الكسر).

ثمّ قال: والعمل عند القرّاء وأهل الأداء على الأوّل، يعني «الإمالة»، قال: وبه أقول؛ لورود النص به، ودلالة القياس على صحّته. انتهى.[(١)]

فدلَّ مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنوَّن لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلُّق للقراء[(٢)] به، والله أعلم.

الثالث: اختلف عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل، نحو: قوله تعالى: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٤] ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ﴾ [الحج: ٢] ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [سبأ: ٦] و ﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلۡمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و ﴿ٱلۡقُرَى ٱلَّتِي﴾ [سبأ: ١٨] و ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، فروى عنه أبو عمران بن جرير الإمالة وصلاً، وهي رواية علي ابن الرّقي، وأبي عثمان النحوي، وأبي بكر القرشي، كلُّهم عن السوسي، وكذلك روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدي، وأبو حمدون، وأحمد بن واصل، كلّهم عن اليزيدي، وهي رواية العباس بن الفضل، وأبي معمر، عن عبد الوارث، كلاهما عن أبي عمرو، وبه قطع الحافظ أبو عمرو الداني للسوسي في «التيسير» وغيره، وهو قراءته على أبي الفتح عن أصحاب ابن جرير.

قال الداني: وأختارُ الإمالة؛ لأنه قد جاء بها نصّاً وأداءً عن أبي شعيب أبو العباس محمود بن محمد الأديب[(٣)]، وأحمد بن حفص الخشاب، وهما من

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨.

(٢) في (س): «للقراءة».

(٣) أبو العباس، الرافقي الأنطاكي، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي، أخذ عنه أحمد بن التائب وغيره. ونقل المؤلّف عنه قوله: حدثنا السوسي بالرقة في مسجد بني هبار مراراً سنة (٢٥٧ و٢٥٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩١-٢٩٢.

جـلّة[1] الناقلين عنه فهماً ومعرفة، قال: وقـد جـاء بالإمالـة في ذلـك نـصّاً عـن أبي عمرو العباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد. انتهى.[2]

٧٨/٢ وقطع به أيضاً للسوسي أبـو القاسـم الهـذلي / في «كاملـه» مـن طريـق أبي عمران، وطريق ابن غَلْبون؛ يعني عبد المنعم؛ وهي ترجع أيضاً إلى أبي عمران.

وممّن قطع بالإمالة للسوسي أيضاً أبو معشر الطبري، وأبو عبد الله الحضرمي صاحب «المفيد»، وصاحب[3] «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بـن فـارس مطلقاً، ومن قراءته على ابن نفيس في ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ خاصّــة، وعـلى ﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ فقط من قراءة ابن نفيس على أبي أحمد.[4]

وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي (الفتح)، وهـو الـذي لم يـذكر أكثـر المؤلِّفين عـن الـسوسي سـواه، كـصاحب «التبـصرة» و«التـذكرة» و«الهـادي» و«الهدايـة» و«الكـافي» و«الغـايتين» و«الإرشـادين» و«الكفايـة» و«الجـامع» و«الروضة» و«التذكار» وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون.

وإنما اشتهر (الفتح) عن السوسي من أجل أن ابن جرير كان يختـار (الفـتح) من ذات نفسه، كذا رواه عنه فارس بن أحمد، ونقله عنه الداني.[5]

---

(١) في الجامع: (جملة).

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨.

(٣) قوله: «وصاحب» فاعل (قطع) وليس معطوفاً على (صاحب) التي قبلهـا، حتـى لا يـوهم أن صـاحب «التجريد» هو نفسه صاحب «المفيد».

(٤) لا يخفى أن أبا معشر والحضرمي ليسا من طرقه في رواية السوسي.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨، الموضح: ق: ١٢٢.

والوجهان جميعاً صحيحان عنه، ذكرهما له الشاطبي والصفراوي وغيرهما.

وسيأتي الكلام على ترقيق اللام من اسم ﴿ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٥٥] بعد هذه الراء الممالة في باب «اللامات»[١]، إن شاء الله تعالى.

الرابع: إنما يسوِّغ إمالة الراء وجودُ الألف بعدها، فتمال من أجل إمالة الألف، فإذا وصلت حذفت الألف للساكن وبقيت الراء ممالة على حالها، فلو حذفت تلك الألف أصالة لم تجز إمالة تلك[٢] الراء، وذلك نحو: قوله ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [يس: ٧٧]؛ لعدم وجود الألف بعد الراء، من حيث إنها حذفت للجزم.

ومن هذا الباب أمال حمزة وخلف راء ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [الشعراء: ٦١] وصلاً كما ذكرنا[٣].

وأمال حمزة وخلف وأبو بكر راء ﴿ رَءَا ٱلْقَمَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٧]، ونحوه: كما تقدم[٤]، وكذلك ورد عن السوسي من بعض الطرق كما قدّمنا.

وإنما خصّت الراء بالإمالة دون باقي الحروف كالسّين من ﴿ مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [البقرة: ٨٧]، واللّام من ﴿ ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والنون من ﴿ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾

---

(١) انظر ص: ١٣٩٦.

(٢) (تلك): من (ت) فقط.

(٣) انظر ص: ١٢٨٢.

(٤) انظر ص: ١٢٤٠.

[الرحمن: ٥٤]؛ من أجل ثقل الراء وقوَّتها بالتكرير و[1]تخصيصها من بين الحروف المستفلة[2] بالتفخيم، فلذلك عُدَّت من حروف الإمالة، وساغت إمالتها لذلك.

٧٩/٢ والعلة / في إمالتها من نحو: ﴿يَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٥] دون ﴿قُرًى﴾ [سبأ: ١٨] و ﴿مُّفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦] كون الساكن في الأوّل منفصلاً، والوصل عارض، فكانت الإمالة موجودة قبل مجيء الساكن الموجب للحذف، بخلاف الثاني فإنه متَّصل، وإثباته عارض، فعومل كلٌّ بأصله.

وقيل: من أجل تقدير كون الألف بدلاً من التنوين فامتنع لذلك، وليس بشيء.

الخامس: إذا وقف على ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ في الكهف [٣٣] و ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ في الأنعام [٧١] و ﴿تَتْرَا﴾ في المؤمنون [٤٤]:

أمّا ﴿كِلْتَا﴾ فالوقف عليها لأصحاب الإمالة ينبني على معرفة ألفها، وقد اختلف النحاة فيها:

فذكر الداني في «الموضح» و«جامع البيان» أن الكوفيين قالوا: هي ألف تثنية، وواحد (كلتا): (كِلْت)، وقال البصريون: هي ألف تأنيث، ووزن (كِلْتا) (فِعْلى) كـ (إحدى) و(سيما)، والتاء مبدلة[3] من واو، والأصل (كِلْوِيّ).

---

(١) سقطت الواو في المطبوع؛ مما أدى إلى تحريف العبارة.

(٢) في المطبوع: (المستقلة) بالقاف، وهو تصحيف.

(٣) في (س): «منه».

قال: فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة، ولا بـ(بين بين) لمن مذهبه ذلك[١]، وعلى الثاني يوقف بذلك في مذهب من له ذلك، قال: والقراء وأهل الأداء على الأول.[٢]

قلت: نصَّ على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيون قاطبة، كأبي العزّ، وابن سوار، وابن فارس، وسبط الخياط وغيرهم، ونصّ على الفتح غير واحد، وحكى الإجماع عليه أبو عبد الله بن شريح[٣]، وغيره.

وقال مكّي: يوقف لحمزة والكسائي بالفتح؛ لأنها ألف تثنية عند الكوفيين، ولأبي عمرو بين اللفظين، لأنها ألف تأنيث. انتهى.[٤]

---

(١) علّل الداني عدم الإمالة بقوله: «لأن ألف الاثنين لا تجوز إمالتها لكونها مجهولة، لا يعلم لها أصل في ياء ولا واو، ولا هي أيضاً مشبّهة بما أصله ذلك من الألفات». جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨.

(٢) نفس المصدر.

(٣) قوله: «حكى الإجماع عليه»، فيه نظر، وهو: أن ابن شريح ذكر الفتح فقط في ﴿كِلْتَا﴾، وحكى الإجماع في الألفات مجهولات الأصل، وعبارته: «أما ألف ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ ففتحها في الوقف، وكل ألف ليس لها في هذه الأبواب أصل ولا مثال ففتحها إجماع، فافهم ذلك».
فقول ابن شريح: (وكل ألف) مرفوع بالابتداء، خبره: ففَتحُها إجماع.
ويترجح أن المؤلِّف لم ينقل من «الكافي» نفسه، وإنما نقل بواسطة المالَقي، وعبارته: «قال الإمام -ابن شريح- الوقف بالفتح إجماع.»، ويؤيّد هذا النظر -وهو عدم حكاية ابن شريح للإجماع- قولُ المالقي نفسِه: «وهو ظاهر قول الحافظ في «الموضح».»، وبالرجوع إلى «الموضح» اتضح أن الإجماع الذي حكاه الداني هو في عدم إمالة ألف التثنية، والله أعلم.
والذي يترجح عند البحث أن هناك سبق قلم من المؤلِّف -رحمه الله- من (ابن سفيان) إلى (ابن شريح)؛ لأن ابن سفيان هو الذي حكى الإجماع، قال رحمه الله: «وأما ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ في الوقف على (كلتا) فإن أبا الطيّب زعم أن فتحه إجماع.».
انظر: الهادي: ق: ١١/ أ، الموضح: ١٢٦٧، الكافي: ٤٨، الدر النثير: ٣/ ٢٤٣.

(٤) التبصرة: ٣٩٧-٣٩٨، والنص مختصر.

والوجهان جيّدان، ولكني إلى الفتح أجنحُ. فقد جاء به منصوصاً عن الكسائي سَوْرَةُ بن المبارك فقال: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣] بالألف، يعني بالفتح في الوقف.

وأمّا ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] على مذهب حمزة في إبدال الهمزة في الوقف ألفاً، قال الداني في «جامع البيان»: يحتمل وجهين، الفتح والإمالة، فالفتحُ: على أن الألف الموجودة في اللفظ بعد فتحة الدال؛ هي المبدلة من الهمزة دون ألف ﴿ٱلْهُدَى﴾ * والإمالة على أنها ألف ﴿ٱلْهُدَى﴾ دون المبدلة من الهمزة، قال: والوجه الأول أقيس؛ لأن ألف ﴿ٱلْهُدَى﴾ *[1] قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدل منها؛ لأنه تخفيف / والتخفيف عارض[2]. انتهى. ٢/ ٨٠

وقد تقدَّم حكاية ذلك عن أبي شامة في أواخر باب (وقف حمزة)[3]، ولا شك أنه لم يقف على كلام الداني في ذلك.

والحكم في وجه الإمالة للأزرق عن ورش كذلك، والصحيح المأخوذ به عنهما هو الفتح، والله أعلم.

وأمّا ﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] على قراءة مَنْ نوَّن فيحتمل أيضاً وجهين:

---

(١) ما بين النجمتين سقطت من النسخة التي لدي من «جامع البيان».

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨.

(٣) انظر ص: ١١١٠.

أحدهما: أن يكون بدلاً من التنوين، فتجري على الراء قبلها وجوه الإعراب الثلاثة، رفعاً ونصباً وجرّاً.

والثاني: أن يكون للإلحاق[1] أُلحقت بـ (جعفر)، نحو: (أَرْطَى).

فعلى الأول: لا تجوز إمالتها في الوقف على مذهب أبي عمرو، كما لا يجوز إمالة ألف التنوين، نحو: ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و﴿مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] و﴿يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] و﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]. وعلى الثاني تجوز إمالتها على مذهبه؛ لأنها كالأصلية المنقلبة عن الياء.

قال الداني: والقرّاء وأهل الأداء على الأوّل، وبه قرأت، وبه آخذ، وهو مذهب ابن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وسائر المتصدِّرين[2]. انتهى.

وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق، ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو وإن كانت للإلحاق؛ من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكّي، وابن بلِّيمة، وصاحب «العنوان» وغيرهم في إمالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلا إخراج ﴿تَتْرَا﴾ والله أعلم.

السادس: رؤوس الآي الممالة[3] في الإحدى عشرة سورة متفق عليها، ومختلف فيها، فالمختلف فيه مبني على مذهب المميل من العادِّين.

---

(١) أي: ألحق الثلاثة بالرباعي. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٩.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٩.

(٣) (الممالة): سقطت من (س).

والأعدادُ المشهورة في ذلك ستة، وهي المدني الأول [١]، والمدني الأخير [٢]، والمكّي [٣]، والبصري [٤]، والشامي [٥]،

---

(١) هو ما يرويه نافع القارئ عن شيخيه أبي جعفر وشيبة، وهذا العدّ يرويه أهل الكوفة عن أهل المدينة دون تعيين أحد منهم، بمعنى أنهم إذا قالوا: عدّ أهل المدينة، بدون تسمية أحد فالمراد هذا، وأما أهل البصرة فيروونه عن ورش عن نافع عن شيخيه، وقد اعتمد الشاطبي على رواية الكوفيين تبعاً للداني، إذ قال:

فعن نافع عن شيبة ويزيد أو   وَلُ المدني إذ كلُّ كوف به يُقري

انظر: البيان في عدّ آي القرآن: ٦٧-٦٨، جمال القراء: ١/ ١٨٩، بشير اليسر: ١٨-١٩.

(٢) هو ما يرويه إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير عن سليمان بن مسلم بن جماز عن أبي جعفر وشيبة. قال الشاطبي:

والآخر إسماعيل يرويه عنهما   بنقل ابن جمازٍ سليمانَ ذي النَّشْرِ.

انظر: جمال القراء:١/ ١٨٩، بشير اليسر: ١٩.

(٣) هو ما يرويه عبد الله بن كثير القارئ عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنهما، هذا هو المعتمد، قال الشاطبي:

....   وذو العددِ المكي أُبَيٌّ بلا نُكر

انظر: البيان: ٦٨، بشير اليسر: ٢٠-٢١.

(٤) هو ما يرويه عاصم الجحدري، وينسب أيضاً إلى أيوب المتوكل، ولا خلاف بين عاصم وأيوب إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى ﴿فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ﴾ في [ص: ٨٤]، عدَّها عاصم وتركها أيوب، وقيل العكس، كما عند الداني، وذهب الشاطبي إلى أن العدّ البصري هو ما يرويه عطاء وعاصم، حيث قال:

وعدّ عطاء بن اليسار كعاصم   هو الجحدري في كل ما عُدَّ للبصري

انظر: البيان: ٦٩، بشير اليسر: ٢٠.

(٥) هو ما يرويه أيوب بن تميم عن يحيى الذماري عن ابن عامر، وقيل هو موقوف على الذماري. قال الشاطبي:

ويحيى الذماري للشامي وغيره   ....

وذكر الداني أن لأهل حمص عدداً خاصاً يروونه عن أبي حيوةَ شريح الحضرمي، عن خالد بن معدان، وهو من كبار التابعين، كانوا يعدون به قديماً، يوافق العدّ الدمشقي في مواضع، إلا أنه اندثر من يأخذ به من المتصدرين..

انظر: البيان: ٦٩-٧٠، بشير اليسر: ٢٠-٢١، جمال القراء: ١/ ١٩٠.

والكوفيّ.[1] فلا بد من معرفة اختلافهم في هذه السور؛ لتعرف مذاهب القراء فيها.

والمحتاج إلى معرفته من ذلك هو عددُ المدني الأخير؛ لأنه عدد نافع وأصحابه، وعليه مدار قراءة أصحابه المميلين رؤوس الآي، وعدد البصري ليعرف به قراءة أبي عمرو في رواية الإمالة.

والمختلف فيه في هذه السور خمس آيات وهي:

قوله في طه [١٢٣] ﴿مِّنِّي هُدًى﴾، و ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [١٣١]، عدَّهما المدنيان، والمكّي، والبصري / والشامي، ولم يعدَّهما الكوفي.[2] ٢/ ٨١

وقوله تعالى في النجم [٢٩] ﴿وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ عدَّها كلُّهم إلا الشامي.[3]

---

(١) لأهل الكوفة عددان:

أحدهما: مروي عن أهل المدينة، وهو المعروف بالمدني الأول كما سبق.

ثانيهما: ما يرويه حمزة القارئ عن ابن أبي ليلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله عنه، وأيضاً ما يرويه سفيان عن عبد الأعلى عن السلمي عن علي. قال الشاطبي:

وحمزة مع سفيان قد أسنداه عن ... عليّ عن أشياخ ثقات ذوي خُبر

قال الداني رحمه الله بعد أن ذكر هذه الأعداد الستة:

«وهذه الأعداد وإن كانت موقوفة على هؤلاء الأئمة، فإن لها لا شك مادة تتصل بها، وإن لم نعلمها من طريق الرواية والتوقيف، كعلمنا بمادة الحروف والاختلاف، إذ كان كل واحد منهم قد لقي غير واحد من الصحابة، وشاهده وأخذ عنه، وسمع منه، أو لقي من لقي الصحابة، مع أنهم لم يكونوا أهل رأي واختراع، بل كانوا أهل تمسك واتباع». البيان: ٦٩-٧٠.

انظر: جمال القراء: ١/ ١٩٠، الروض النضير: ق ٣٤٦-٣٤٩.

(٢) انظر: البيان: ١٨٣، جمال القراء: ١/ ٢٠٨.

(٣) انظر: البيان: ٢٣٤، جمال القراء: ١/ ٢١٨.

وقوله في النازعات [٣٧] ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ عدَّها البصري والشامي والكوفي، ولم يعدها المدنيان ولا المكي.[١]

وقوله في العلق [٩] ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ عدَّها كلُّهم إلا الشامي.[٢]

فأمّا قوله في طه [٧٧] ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ﴾ فلم يعدَّها أحد إلا الشامي.[٣]

وقوله تعالى ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨] فلم يعدها أحد إلا المدني الأول، والمكي.[٤]

وقوله في النجم [٢٩] ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ لم يعدها أحد إلا الشامي،[٥] فلذلك لم نذكرها، إذ ليست معدودة في المدني الأخير ولا في البصري.

إذا علم هذا فليعلم أن قوله في طه [١٥] ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾، و ﴿فَأَلْقَىٰهَا﴾ [٢٠]، و ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ [١٢١]، و ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾ [١٢٢]، و ﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٥]، وقوله في النجم [١٦] ﴿إِذْ يَغْشَى﴾، و ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [٢٩]، ﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا﴾ [٣٤]، و ﴿ثُمَّ يُجْزَىٰهُ﴾ [٤١]، و ﴿أَغْنَىٰ﴾ [٤٨]، و ﴿فَغَشَّىٰهَا﴾ [٥٤]، وقوله تعالى في القيامة [٣٤] ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾، و ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ﴾ [٣٥]، وقوله في الليل [٥] ﴿مَنْ أَعْطَىٰ﴾، و ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ﴾ [١٥].

---

(١) انظر: البيان: ٢٦٣، جمال القراء: ١/ ٢٢٥.

(٢) انظر: البيان: ٢٨٠، جمال القراء: ١/ ٢٢٧.

(٣) انظر: البيان: ١٨٣، جمال القراء: ١/ ٢٠٨.

(٤) انظر: البيان: ١٨٣، جمال القراء: ١/ ٢٠٨.

(٥) انظر: البيان: ٢٣٤، جمال القراء: ١/ ٢١٨.

فإن أبا عمرو يفتح جميع ذلك من طريق المميلين له رؤوس الآي؛ لأنه ليس[1] برأس آية ما عدا ﴿مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨] عند من أماله عنه فإنه يقرأه على أصله (بين بين).

والأزرق عن ورش يفتح جميعه أيضاً من طريق أبي الحسن بن غَلْبون، وأبيه عبد المنعم، ومكّي وصاحب «الكافي» وصاحب «الهادي» وصاحب «الهداية» وابن بلِّيمة وغيرهم؛ لأنه ليس برأس آية، ويقرأ جميعه (بين بين) من طريق «التيسير» و«العنوان» وعبد الجبار، وفارس بن أحمد، وأبي القاسم بن خاقان؛ لكونه من ذوات الياء، وكذلك ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ في النازعات [٣٧] فإنه مكتوب بالياء.

ويترجحُ له عند من أمال الفتحُ في قوله تعالى ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ﴾ في [الليل: ١٥] كما سيأتي في باب (اللامات)، والله أعلم.

السابع: إذا وصل نحو: ﴿ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و ﴿يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧] لأبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي، فيجب فتح الصاد من ﴿ٱلنَّصَٰرَى﴾، والتاء من ﴿يَتَٰمَى﴾[2]؛ من أجل فتح الراء والميم بعد الألف وصلاً، فإذا وُقِفَ عليهما له / أميلت الصاد والتاء مع الألف بعدهما؛ من أجل إمالة الراء والميم مع الألف بعدهما، والله أعلم. ٨٢/٢

---

(١) في (س): «لسن».

(٢) في (س): ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وهو غير مراد هنا.

باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف[١]

وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو: ﴿نِعۡمَةَ﴾ [البقرة: ٢١١] و ﴿رَحۡمَةً﴾ [آل عمران: ٨] فتبدل في الوقف هاء.

وقد أمالها بعض العرب كما أمالوا الألف.

وقيل للكسائي: إنك تميل ما قبل هاء التأنيث؟ فقال: هذا طباع العربية.[٢]

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة، وهي باقية فيهم إلى الآن، وهم بقية أبناء العرب، يقولون ‹أخذته أخذِه›، و‹ضربته ضربِه›، قال: وحكى نحو ذلك عنهم: الأخفش سعيد بن مسعدة».

قلت: والإمالة في هاء التأنيث وما شابهها من نحو: ﴿هُمَزَةٍ﴾ و ﴿لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، و ﴿خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] و ﴿بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨] هي لغة الناس اليوم، والجارية على ألسنتهم في أكثر البلاد، شرقاً وغرباً، وشاماً ومصراً، لا يحسنون غيرها، ولا ينطقون بسواها، يَرَوْن ذلك أخفّ على لسانهم، وأسهل في

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٢٣٥-٢٣٩، التبصرة: ٤٠٢-٤٠٧، التيسير: ٥٤-٥٥، جامع البيان: ١/ ق: ١٤٩-١٥١، الكافي: ٤٨-٥٠، المستنير: ١/ ٤٢٨-٤٣١، الإرشاد: ١٧٦-١٧٩، الكفاية الكبرى: ١٩١-١٩٣، المصباح: ٣/ ١٠٦٨-١٠٨٠، الإقناع: ١/ ٣١٤-٣٢٠، غاية الاختصار: ١/ ٣٠٥-٣٠٧.

(٢) في (س): «العرب»، وكلاهما -والله أعلم- تصحيف، صوابه: «العرصة» بالصاد المهملة بعد الراء، كما جاء في «الموضح»، ونقله أبو شامة، والمراد بالعرصة هو ما بينه الداني بقوله: أهل الكوفة.. إلخ. انظر: الموضح: ق ١٣١، إبراز المعاني: ٢/ ١٤٨، التتمة: ٢٠٢.

طباعهم، وقد حكاها سيبويه عن العرب، ثم قال: شُبِّه الهاء بالألف[١] فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف. انتهى.[٢]

وقد اختص بإمالتها الكسائي في حروف مخصوصة، بشروط معروفة، باتفاق واختلاف، وتأتي على ثلاثة أقسام[٣]، ووافقه على ذلك بعض القراء، كما سنذكره مبيّناً.[٤]

فالقسم الأول المتفق على إمالته قبل هاء التأنيث وما أشبهها: خمسة عشر حرفاً، يجمعها قوله: (فجئت زينب لِذَوْدِ شمسٍ).[٥]

---

(١) نقل ابن الباذش قول سيبويه هذا، وعقّب عليه بقوله: «لم يبيّن بأيّ ألف شبّهت، والظاهر أنها شبّهت بألف التأنيث؛ لاستوائهما في معنى التأنيث، فهاء التأنيث على هذا مثل ألف (طَلَبَنا) في التشبيه بالمشبّه إلا أن ألف (طَلَبَنا) أبعد من الإمالة؛ لأنه لا تأنيث فيها، ولذلك جَعل سيبويه إمالتها شذوذاً، فأما إمالة هاء التأنيث فأقوى؛ لأنها تُشْبه ألف (حُبْلَى) لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإنها آخر كما أنها آخر، ولاجتماعهما في المخرج والخفاء وانفتاح ما قبلهما، وأما المعنى فما ذكرناه من التأنيث، فجرت في إمالة ما قبلها مجرى ألف التأنيث لمشابهتها إياها من طريق اللفظ والمعنى.»، وسيذكر المؤلّف في نهاية هذا الباب، في التنبيه الأول هذه المسألة. انظر ص: ١٣٣٥، والإقناع:١/ ٣١٤-٣١٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٤/ ١٤٠-١٤١، الإقناع: ١/ ٣١٤-٣١٥، شرح الشافية: ٣/ ٢٤-٢٦، الارتشاف: ٢/ ٥٣٣.

(٣) قال المالقي: أصل هذا التقسيم والتفصيل لابن مجاهد رحمه الله، وتبعه الأئمة على اختياره فاستحسنوه. اهـ الدر النثير: ٤/ ٢٠.

(٤) انظر ص: ١٣٢٩.

(٥) من شطر بيت من قصيدة في القراءات العشر لأبي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن هارون، ذكر منها أبو الكرم ثلاثة أبيات وهي:

أمال خمس عشرة الكسائي	هنّ حروف قبل حرف الهاءِ
وهذه الهاء التي تنقلبُ	في الوصل تاء وبهاءٍ تكتبُ
إن قيل فاجمعهن فهو أصوب	قل: فجئت لذود شمسٍ زينب

انظر: المصباح: ٣/ ١٠٦٨-١٠٦٩.

فالفاء ورد في أحد وعشرين اسماً[(١)]، نحو: ﴿خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] و ﴿رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢] و ﴿ٱلْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠] ﴿وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

والجيم في ثمانية أسماء، وهي: ﴿وَلِيجَةً﴾ [التوبة: ١٦] و ﴿حَاجَةً﴾ [غافر: ٨٠] و ﴿بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] و ﴿لُجَّةً﴾ [النمل: ٤٤] و ﴿نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣] و ﴿حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] و ﴿دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والثاء في أربعة أسماء، وهي: ﴿ثَلَـٰثَةُ﴾ [الطلاق: ٤] و ﴿وَرَثَةِ﴾ [الشعراء: ٨٥] و ﴿خَبِيثَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] و ﴿مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٦].

والتاء في أربعة أسماء[(٢)] أيضاً: ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] و ﴿بَغْتَةً﴾ [محمد: ١٨] و ﴿ٱلْمَوْتَةَ﴾ [الدخان: ٥٦] و ﴿سِتَّةِ﴾ [ق: ٣٨].

والزاي في ستة أسماء: ﴿أَعِزَّةٍ[(٣)]﴾ [المائدة: ٥٤] و ﴿ٱلْعِزَّةُ[(٤)]﴾ [البقرة: ٢٠٦] و ﴿بَارِزَةً﴾ [الكهف: ٤٧] و ﴿بِمَفَازَةٍ﴾ [آل عمران: ١٨٨] و ﴿هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] و ﴿لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

٢/٨٣ والياء وردت في أربعة وستين اسماً، نحو: / ﴿شِيَةَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿وَدِيَةٌ﴾ [النساء: ٩٢] و ﴿حَيَّةٌ﴾ [طه: ٢٠] و ﴿خَشْيَةِ﴾ [البقرة: ٧٤] و ﴿زَانِيَةً﴾ [النور: ٣].

---

(١) في (س): «موضعاً».

(٢) الترتيب في الدر النثير: ٤/ ٢٨.

(٣) في المطبوع: (أعز)، وهو خطأ.

(٤) في الدر: (العزى)، وهو خطأ.

والنون في سبعة وثلاثين اسماً، نحو: ﴿سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] و ﴿سِنَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤]، و ﴿ٱلْجِنَّةِ﴾ [الصافات: ١٥٨] و ﴿أَجِنَّةٌ﴾ [النجم: ٣٢] و ﴿لَّعْنَةُ﴾ [الأعراف: ٤٤] و ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والباء في ثمانية وعشرين اسماً، نحو: ﴿حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١] و ﴿ٱلتَّوْبَةُ﴾ [النساء: ١٧] و ﴿ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥ و ٩٧] ﴿وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤] و ﴿ٱلْإِرْبَةِ﴾ [النور: ٣١] و ﴿غَيَٰبَتِ﴾ [يوسف: ١٠ و ١٥].

واللام في خمسة وأربعين اسماً، نحو: ﴿لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿غَفْلَةٍ﴾ [مريم: ٣٩] و ﴿عَيْلَةً﴾ [التوبة: ٢٨] و ﴿ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٣ و ٢٥] و ﴿ثُلَّةٌ﴾ [الواقعة: ١٣] و ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦].

والذال في اسمين: ﴿لَذَّةٍ﴾ [الصافات: ٤٦] ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ﴾ [المائدة: ٣].

والواو في سبعة عشر اسماً، نحو: ﴿قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] ﴿وَٱلْمَرْوَةَ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿فَجْوَةٍ[1]﴾ [الكهف: ١٧] و ﴿أُسْوَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

والدال في ثمانية وعشرين اسماً، نحو: ﴿بَلْدَةً﴾ [الفرقان: ٤٩] و ﴿جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢ و ٤] و ﴿عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦] و ﴿قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥] ﴿وَأَفْـِٔدَةً﴾ [الأحقاف: ٢٦].

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى (نجوة) بالنون.

والشين في أربعة أسماء، نحو: ﴿ٱلْبَطْشَةَ﴾ [الدخان: ١٦] و ﴿فَٰحِشَةً﴾ [الأعراف: ٢٨] و ﴿عِيشَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] و ﴿مَعِيشَةً﴾ [طه: ١٢٤].

والميم في اثنين وثلاثين اسماً، نحو: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] و ﴿نِعْمَةَ﴾ [البقرة: ٢١١] و ﴿أُمَّةً﴾ [البقرة: ١٢٨] و ﴿قَآئِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣] و ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤].

والسين في ثلاثة أسماء، وهي: ﴿خَمْسَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ [النور: ٧ و ٩] و ﴿ٱلْمُقَدَّسَةَ﴾ [المائدة: ٢١].

والقسم الثاني الذي يوقف عليه بالفتح، وذلك إذا[1] كان قبل الهاء حرف من عشرة أحرف، وهي: (حاع)[2]، وأحرف الاستعلاء السبعة (قظ خصّ ضغط)، إلا أن الفتح عند الألف إجماع، وعند التسعة الباقية على المختار.

فالحاء وردت في سبعة أسماء، وهي: ﴿صَيْحَةً﴾ [يس: ٢٩] و ﴿نَفْحَةٌ﴾ [الأنبياء: ٤٦] و ﴿لَوَّاحَةٌ﴾ [المدثر: ٢٩] ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣] و ﴿أَشِحَّةً﴾ [الأحزاب: ١٩] و ﴿أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر: ١] و ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ [ص: ٥٠].

والألف وردت في ستة أسماء[3]، وهي: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] و ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [غافر: ٤١] و ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ [الأنعام: ٥٢] ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [النجم: ٢٠].

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (إن).

(٢) هذه الكلمة لا معنى لها، لقول أئمة اللغة – واللفظ للأزهري-: «الحاء والعين لا يأتلفان في كلمة».

(٣) الألف وردت في أحد عشر اسماً، ذكر المؤلف منها ستة، واستثنى خمسة وهي: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣]....
انظر: الدر النثير: ٤/ ٣١.

ويلحق بهذه الأسماء ﴿ذَاتَ﴾ من ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] ونحوه، مما يأتي في باب «الوقف على مرسوم الخطّ»[1]، و ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون:٣٦] و ﴿ٱللَّٰتَ﴾ في النجم [١٩] ﴿وَلَاتَ﴾ في صٓ [٣].

وأما ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣] و ﴿تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨] و ﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] و ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] و ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥] فليس من هذا الباب، بل من الباب قبله، تمال ألفه وصلاً ووقفاً كما تقدَّم،[2] وسيأتي إيضاحه آخر الباب.[3]

والعين وردت في ثمانية وعشرين اسماً، نحو: ﴿سَبْعَةُ﴾ [الحجر: ٤٤] و ﴿صَنْعَةَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] و ﴿طَاعَةٌ﴾ [النساء: ٨١] و ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾ [الجاثية: ٣٢].

والقاف في تسعة عشر اسماً، نحو: ﴿طَاقَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و ﴿نَاقَةُ﴾ [الأعراف: ٧٣] و ﴿الصَّعْقَةُ[4]﴾ [الذاريات: ٤٤] و ﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١].

والظاء في ثلاثة أسماء، وهي: ﴿غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣] و ﴿مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧] و ﴿حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١].

---

(١) انظر ص: ١٤٢٧.

(٢) انظر ص: ١٢٣١ و ١٢٧٠.

(٣) انظر ص: ١٣٣٨.

(٤) كذا في جميع النسخ، بفتح الصاد وقصرها أي بدون ألف بعدها، وتسكين العين، وهذا موضع واحد وهو من قوله تعالى ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ [الذاريات: ٤٤] وهذا على قراءة الكسائي وحده.
انظر: التيسير: ٢٠٣، النشر: ٢/ ٣٧٧.

والخاء في اسمين، وهما: ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣] و ﴿نَفۡخَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣].

٢/ ٨٤ **والصاد** في ستة / أسماء، وهي: ﴿خَالِصَةٗ[1]﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿شَٰخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧] و ﴿خَصَاصَةٞ﴾ [الحشر: ٩] و ﴿خَآصَّةٗ[2]﴾ [الأنفال: ٢٥] و ﴿مَخۡمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣] و ﴿غُصَّةٖ﴾ [المزمل: ١٣].

والضاد في تسعة أسماء: ﴿رَوۡضَةٖ﴾ [الروم: ١٥] و ﴿قَبۡضَةٗ﴾ [طه: ٩٦] و ﴿فِضَّةٖ[3]﴾ [الزخرف: ٣٣] و ﴿عُرۡضَةٗ﴾ [البقرة: ٢٢٤] و ﴿فَرِيضَةٗ﴾ [البقرة: ٢٣٦] و ﴿بَعُوضَةٗ﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿خَافِضَةٞ﴾ [الواقعة: ٣] و ﴿دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ١٦] و ﴿مَّقۡبُوضَةٞ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

والغين في أربعة أسماء: ﴿صِبۡغَةٗ﴾ [البقرة: ١٣٨] و ﴿مُّضۡغَةٖ﴾ [الحج: ٥] و ﴿بَازِغَةٗ﴾ [الأنعام: ٧٨] و ﴿بَٰلِغَةٞ﴾ [القمر: ٥].

والطاء في ثلاثة أسماء، وهي: ﴿بَسۡطَةٗ﴾ [البقرة: ٢٤٧] و ﴿حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨] و ﴿لَمُحِيطَةُۢ﴾ [التوبة: ٤٩].

والقسم الثالث الذي فيه التفصيل، فيمال في حال، ويفتح في أخرى،[4]

---

(١) وكذلك في الآيات: (١٣٩) الأنعام و(٣٢) الأعراف و(٥٠) الأحزاب و(٤٦) من سورة ص.

(٢) الكلمة سقطت من (س).

(٣) الكلمة، سقطت من (س).

(٤) في المطبوع: (أخرى آخر)، وهو تحريف.

وذلك إذا كان قبل الهاء حرف من أربعة أحرف، وهي حروف[1] (أكهر)[2].

فمتى كان قبل حرف من هذه الأربعة ياء ساكنة، أو كسرة، أميلت وإلا فتحت، هذا مذهب الجمهور وهو المختار، كما سيأتي، فإن فَصَل بين الكسرة والهاء ساكنٌ لم يمنع الإمالة.

فالهمزة وردت في أحد عشر اسماً، منها اسمان بعد الياء، وهما: ﴿كَهَيْـَٔةِ[3]﴾ [آل عمران: ٤٩]، و ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ [النساء: ١١٢]، وخمسة بعد الكسرة، وهي: ﴿مِّاْئَةٌ﴾ [الأنفال: ٦٥] و ﴿فِئَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و ﴿نَاشِئَةَ﴾ [المزمل: ٦] و ﴿سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١] و ﴿خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦]، وأربعة سوى ذلك، وهي: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ [النجم: ٤٧] و ﴿سَوْءَةَ﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿ٱمْرَأَةٌ﴾ [النساء: ١٢٨] و ﴿بَرَآءَةٌ﴾ [التوبة: ١].

والكاف وردت أيضاً في خمسة عشر اسماً، واحد بعد الياء، وهو: ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾

---

(١) (حروف): سقطت من المطبوع.

(٢) عبَّر عنها صاحب «العنوان» بـ(أكْرَه) ومعناه أبغض، وأكهر معناه: الشدة والعبوس، يقال: فلان أكهر: أي شديد العبس، والكَهْر أيضاً ارتفاع النهار مع شدة الحر، وله عدة معانٍ أخرى مذكورة في كتب اللغة. قال عبد الظاهر: «وإنما استثنى الكسائي الهاء مع هذه الأحرف الأربعة، وجعلها تمال تارة وتفتح معها أخرى؛ لأن هذه الحروف الأربعة ليست من حروف الاستعلاء فتقوى على منع الإمالة بالكلية، ولم تبعد من حروف الاستعلاء بُعداً كلياً فيجب معها الفتح، فتقوى الإمالة كما قويت مع غيرها، فجعلوها تمال مع الكسرة وتفتح مع ما سواها.».

انظر: العنوان: ٦٤، شرح العنوان: ق ٣٢، القاموس: كره، الأساس والتاج: (كهر).

(٣) وفي الآية (١١٠) من المائدة.

[الحجر: ٧٨][١]، وأربعة بعد الكسرة، وهي: ﴿ضَاحِكَةٌ﴾ [عبس: ٣٩] و﴿مُّشْرِكَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] و﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣]، وستة سوى ما تقدم وهي: ﴿بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦] ﴿مَكَّةَ﴾[٢] [الفتح: ٢٤] و﴿دَكَّةً﴾ [الحاقة: ١٤] و﴿ٱلشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: ٧] و﴿ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] و﴿مُّبَـٰرَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والهاء وردت في أربعة أسماء، اثنان بعد الكسرة المتصلة، وهي: ﴿ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: ١٩] و﴿فَـٰكِهَةٌ﴾ [يس: ٥٧]، وواحد بعد المنفصلة، وهو: ﴿وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨]، والآخر بعد الألف، وهو: ﴿سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦].

والراء وردت في ثمانية وثمانين اسماً، ستة بعد الياء، وهي: ﴿كَبِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١] و﴿كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥] و﴿صَغِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١] و﴿ٱلظَّهِيرَةِ﴾ [النور: ٥٨] و﴿بَحِيرَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] و﴿بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وثلاثون بعد الكسرة المتصلة أو المفصولة بالساكن، نحو: ﴿ٱلْـَٔاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و﴿فَنَظِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠] و﴿حَاضِرَةَ﴾ [الأعراف: ١٦٣] و﴿كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] ﴿وَٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢١] و﴿عِبْرَةٌ﴾[٣] [يوسف: ١١١] و﴿سِدْرَةِ﴾ [النجم: ١٤] و﴿فِطْرَتَ﴾ [الروم: ٣٠] و﴿مِرَّةٍ﴾ [النجم: ٦]، وفي اثنين وخمسين سوى ما تقدم،

---

(١) وكذلك في الآية (١٧٦) الشعراء، و(١٣) ص، و(١٤) ق.

(٢) الكلمة ﴿مَكَّةَ﴾ سقطت من المطبوع.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى ﴿غَبَرَةٌ﴾ [عبس: ٤٠] بالغين المعجمة، ولا تصح للتمثيل.

نحو: ﴿جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿حَسْرَةً﴾ [آل عمران: ١٥٦] و ﴿كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧] ﴿وَٱلْعُمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦] ﴿وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] و ﴿سَفَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥] و ﴿بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٦] و ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] و ﴿مَّعَرَّةٌ﴾ [الفتح: ٢٥].

إذا تقرر ذلك فاعلم أن الكسائي اتفق الرواة عنه على الإمالة عند الحروف الخمسة عشر، وهي التي في القسم الأول مطلقاً، واتفقوا على الفتح عند الألف من القسم الثاني، واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية من القسم / الثاني، وكذلك عند الأحرف الأربعة في القسم الثالث ما لم يَكُنَّ بعد ياء ساكنة، أو كسرة متصلة، أو مفصولة بساكن.

٢/ ٨٥

هذا الذي عليه أكثر الأئمة، وجلَّة أهل الأداء، وعمل جماعة القراء، وهو اختيار الإمام أبي بكر بن مجاهد، وابن أبي الشَّفَق[1]، والنقاش، وابن المنادي، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر الشذائي، وأبي الحسن بن غلبون، وأبي محمد مكّي، وأبي العباس المهدوي، وابن سفيان، وابن شريح، وابن مِهْران، وابن فارس، وأبي عليّ البغدادي، وابن شِيْطا، وابن سوار، وابن الفحَّام الصقلِّي، وصاحب «العنوان»، والحافظ أبي العلاء، وأبي العزّ، وأبي عليّ العطار، وأبي إسحاق الطبري، وغيرهم، وإياه أختارُ، وبه قرأ صاحب «التيسير» على

(١) عبد الوهاب بن عيسى، البغدادي، مقرئ معروف، أخذ عرضاً عن الكسائي الصغير، وروى عنه أيضاً الشذائي. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٨٠.

شيخه ابن غَلْبون، وهو اختياره واختيار أبي القاسم الشاطبي، وأكثر المحقّقين.(١)

وقد استثنى جماعة من هؤلاء ﴿ فِطْرَتَ ﴾ وهي في الروم [٣٠]، وذلك أن الكسائي يقف عليه بالهاء على أصله، كما سيأتي فيما كتب بالتاء(٢)، واعتدوا بالفاصل بين الكسرة والهاء، وإن كان ساكناً، وذلك بسبب كونه حرف استعلاء وإطباق، وهذا اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم، والشذائي، وأبي الفتح بن شيطا، وابن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الحافظ، وصاحب «التجريد»، وابن شريح، وأبي الحسن بن فارس.(٣)

وذهب سائر القراء إلى الإمالة طرداً للقاعدة، ولم يفرِّقوا بين ساكن قويّ وضعيف، وهذا اختيار ابن مجاهد وجماعة من أصحابه، وبه قطع صاحب «التيسير»، وصاحبا(٤) «التلخيص»، وصاحب «العنوان»، وابنا غلبون، وابن سفيان، والمهدوي، والشاطبي وغيرهم، وذكر الوجهين جميعاً أبو عمرو الداني في غير «التيسير».

(١) انظر: التيسير: ٥٤، الإقناع: ١/ ٣١٧-٣١٩، الدر النثير: ٤/ ٤٧.

(٢) انظر ص: ١٤٢١.

(٣) انظر: المستنير: ١/ ٤٣١.

(٤) في المطبوع: (صاحب) بالإفراد، وهو تحريف.

انظر: التلخيص: ١٩٥، تلخيص العبارات: ٤٨.

وذكر أبو محمد مكّي الخلاف فيها عن أصحاب ابن مجاهد[1]، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وشيخه أبي الحسن عبد الباقي، وروى عنه فقال[2]: سألت أبا سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي[3] عن هذا الذي اختاره أبو طاهر، فقال: لا وجه له؛ لأن هذه الهاء طرف، والإعراب لا يراعى فيه الحرف المستعلي ولا غيره، قال: وفي القرآن: ﴿أَعْطَى﴾ [الليل: ٥]، و ﴿وَٱتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، و ﴿يَرْضَىٰ﴾ [الليل: ٢١] لا خلاف في جواز الإمالة فيه وفي شبهه، فلمّا أجمعوا على الإمالة لقوّة الإمالة في الأطراف في موضع التغيير، كانت / الهاء في الوقف بمثابة الألف إذا عدمت الألف، نحو: ﴿مَكَّةَ﴾ [الفتح: ٢٤] و ﴿فِطْرَتَ﴾ [الروم: ٣٠] انتهى[4]. ٢/ ٨٦

والوجهان جيّدان صحيحان.

وذهب جماعة من العراقيّين إلى إجراء الهمزة والهاء مجرى الأحرف العشرة التي هي في القسم الثاني، فلم يميلوا عندهما؛ من حيث إنهما من أحرف الحلق أيضاً، فكان لهما حكم أخواتهما، وهذا مذهب أبي الحسن بن فارس، وأبي طاهر ابن سوار، وأبي العزّ القلانسي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي القاسم بن الفحام، وأبي العلاء الهمَذاني وغيرهم، إلا أن الهمَذاني منهم قطع بإمالة الهاء إذا كانت

---

(١) التبصرة: ٤٠٥.

(٢) القائل هو أبو الحسن، كما بينه الداني في جامع البيان.

(٣) المشهور، من أئمة النحو واللغة والعروض، قرأ على ابن مجاهد، شرح كتاب سيبويه، وغيره، توفي سنة (٣٦٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٨.

(٤) النص في جامع البيان: ١/ ق: ١٥٠/ ب.

بعد كسرة متّصلة، نحو: ﴿فَٰكِهَةٍ﴾ [الرحمن: ٥٢]، وبالفتح إذا فصل بينهما ساكن، نحو: ﴿وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨][1] وهذا ظاهر عبارة صاحب «العنوان» من المصريّين[2].

ولبعض أهل الأداء من المصريين والمغاربة[3] اختلاف في أحرف القسم الثالث في الأربعة، فظاهر عبارة «التبصرة» إطلاق الإمالة عندها، وحكاه أيضاً في «الكافي»[4].

وحكى مكّي[5] عن شيخه أبي الطيب الإمالة إذا وقع قبل الهمزة ساكن، كُسِرَ ما قبله أو لم يكسر، وكذا عند ابن بلِّيمة، وأطلق الإمالة عند الكاف بغير شرط، واعتبر ما قبل الثلاثة الأُخَر، وكذا مذهب صاحب[6] «العنوان» في الهمزة يميلها إذا كان قبلها ساكن، واستثنى من الساكن الألف، نحو: ﴿بَرَآءَةٌ﴾ [التوبة: ١][7]، وما ذكرناه أوّلاً هو المختار، وعليه العمل، وبه الأخذ، والله أعلم.

وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة عند جميع الحروف، ولم يستثنوا شيئاً سوى

---

(١) في المطبوع: (وجهه) بالهاء، وهو خطأ.

(٢) العنوان: ٦٤، وانظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٠٥-٣٠٧.

(٣) (المغاربة): ليست في (س).

(٤) التبصرة: ٤٠٤، الكافي: ٤٩.

(٥) (مكّي): ليست في (س).

(٦) (صاحب): ليست في (س).

(٧) التبصرة: ٤٠٤، العنوان: ٦٤.

الألف كما تقدَّم وأجروا حروف (الحلق) و(الاستعلاء) و(الحنـك) مجـرى بـاقي الحروف، ولم يفرقوا بينها، ولا اشترطوا فيها شرطاً. وهذا مذهب أبي بكـر بـن الأنباري، وابن شَنَبوذ، وابن مقسم، وأبي مزاحم الخاقاني، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وشيخه أبي الحسن عبد الباقي الخراساني، وبه قـرأ الـداني عـلى أبي الفـتح المذكور، وبه قال السيرافي، وثعلب، والفرّاء[١].

وذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإمالة عن حمزة من روايتيه، ورووا ذلـك عنه كما رووه عن الكسائي[٢]، وروى ذلك عنه أبو القاسم الهذلي في «الكامـل»، ولم يحك عنه فيه خلافاً، بل جعله والكسائيَّ سواء[٣]، ورواه أيضاً عنه[٤] أبو العزّ القلانسي، والحافظ أبو العلاء، وأبو طـاهر بـن سـوار وغـيرهم / مـن طريـق النهرواني، إلا أن ابن سوار خصَّ به رواية خلف وأبي حمدون عن سُـلَيم[٥]، ولم يخص غيرُه عن حمزة في ذلك رواية، بل أطلقوا الإمالة لحمزة من جميع رواته[٦]، وكذا رواه أبو مزاحم الخاقاني، ورواه ابن الأنباري عـن إدريـس عـن خلـف، ٨٧/٢

(١) انظر: الموضح: ق١٢٩، المبهج: ١/ ٢٦٨، الإقناع: ١/ ٣١٩-٣٢٠.

(٢) انظر: الروض النضير: ق٨٥-٨٦.

(٣) الكامل: ق: ٩٥/ أ.

(٤) (عنه): سقطت من المطبوع.

(٥) ما ذكره المؤلِّف عن ابن سوار هو ما رواه عن شيخه أبي علي العطار عن ابن العلاف والنهرواني، ثم قـال بعد ذكره: «ولم يرو ذلك من أشياخنا غيره، وقد سطَّره في كتابه.». المستنير: ١/ ٤٣١، وانظـر: الكامـل: ق: ٩٥/ أ.

(٦) في (س): «رواياته» جمع رواية، لا جمع (راوي).

وحكى ذلك أبو عمرو الداني في «جامعه» عن حمزة من روايتي خلف وخلَّاد.[١]

وانفرد الهذلي بالإمالة أيضاً عن خلف في اختياره، وعن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر، وعن النحاس[٢] عن الأزرق عن ورش وغيرهم، إمالة محضة، وعن باقي أصحاب نافع، وابن عامر، وأبي عمرو، وأبي جعفر بين اللفظين.[٣]

ولـمَّا حكى الداني عن ابن شَنَبوذ عن أصحابه في رواية نافع، وأبي عمرو، إمالة هاء التأنيث قال عقيب ذلك: «ولا يَعرِفُ أحدٌ من أهل الأداء بحرف نافع وأبي عمرو في جميع الأمصار غير الفتح»، قال: «وأحسب أن الإمالة التي رواها ابن شَنَبوذ عن نافع وأبي عمرو أنها بين بين، وليست بخالصة».[٤]

قلت: والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٠/ ب.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (النخاس) بالخاء المعجمة.

(٣) الكامل: ق:٩٥/ أ.

(٤) جامع البيان: ١/ ق:١٥١/ ب.

تنبيهـــات

الأول: قول سيبويه فيما تقدم: «إنما أميلت الهاء تشبيهاً لها بالألف»[(١)]، مراده ألف التأنيث خاصة، لا الألف المنقلبة عن الياء.

ووجه الشبه بين هذه الهاء وألف التأنيث أنهما زائدتان، وأنهما للتأنيث، وأنهما ساكنتان، وأنهما مفتوح ما قبلهما، وأنهما من مخرج واحد عند الأكثرين، أو قريبا المخرج على ما قررنا، وأنهما حرفان خفيّان قد يحتاج كل واحد منهما أن يبيَّن بغيره، كما بيَّنَوا ألف الندبة[(٢)] في الوقف بالهاء بعده، في نحو: (وازيداه)، وبيَّنوا هاء الإضمار بالواو والياء نحو: (ضربه زيد)، و(مرَّ به عمرو)، كما هو مقرَّر في موضعه.

فقد اشتمل هذا الكلام على أوجه من الشبه الخاصِّ بالألف والهاء اللذين للتأنيث / ، وعلى أوجه من الشبه العامّ بين الهاء والألف مطلقاً، وإن كانتا لغير التأنيث. ٨٨/٢

وإذا تقرَّر اتفاق الألف والهاء على الجملة، وزادت هذه الهاء التي للتأنيث * على الخصوص اتفاقها مع ألف التأنيث على الخصوص في الدَّلالة على معنى التأنيث، وكانت ألف التأنيث تمال لشبهها بالألف المنقلبة عن الياء أمالوا هذه

---

(١) انظر ص: ١٣٢١.

(٢) المندوب هو: المتفجَّع عليه، والمتوجّع منه، نحو قولهم في الأول: وازيداه، وفي الثاني: واظهراه، ولا يندب إلا المعرفة، فيلحق آخر المنادى المندوب ألف.

انظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٨٢-٢٨٣.

الهاء؛ حملاً على ألف التأنيث*[١] المشبّهة في الإمالة بالألف المنقلبة عـن اليـاء،[٢] وذلك ظاهر.

الثاني: اختلفوا في هاء التأنيث هل هي ممالة مع ما قبلها، أو أنّ الممال هو مـا قبلها، وأنها نفسها ليست ممالة ؟

فذهب جماعة من المحقّقين إلى الأوّل، وهو مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي عبـد الله بـن شريـح، وأبي القاسم الشاطبي، وغيرهم.

وذهـب الجمهـور إلى الثـاني، وهـو مـذهب مكّـي، والحـافظ أبي العـلاء، وأبي العزّ، وابن الفحام، وأبي الطاهر بن خلف، وأبي محمد سبط الخياط، وابـن سوار وغيرهم.

والأول أقرب إلى القياس، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ حيث قال: «شبّه الهـاء بالألف»، يعني في الإمالة، والثاني أظهر في اللفظ وأبين في الصورة.

ولا ينبغي أن يكون بين القولين خلاف:

فباعتبار حدِّ الإمالة وأنه تقريب الفتحةِ من الكسرة، والألفِ من الياء، فإن هذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء، ولا فتحةَ فيها فتقرب من الكسرة، وهذا مما لا يخالف فيه الداني ومن قال بقوله.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ك).

(٢) هذا التنبيه كله بحروفه في الدر النثير: ٤/ ٩-١١.

وباعتبار أن الهاء إذا أميلت فلا بدَّ أن يصحبها في صوتها حال من الضعف خفيّ يخالف حالها إذا لم يكن قبلها ممال، وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء، فيسمَّى ذلك المقدار إمالة، وهذا مما لا يخالف فيه مكّي ومن قال بقوله[١]، فعاد النزاع في ذلك لفظياً، إذ لم يمكن أن يفرّق بين القولين بلفظ، والله أعلم.

الثالث: هاء السكت نحو: ﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، و ﴿حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٠]، و ﴿مَالِيَهۜ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و ﴿يَتَسَنَّهۡ﴾ [البقرة: ٢٥٩] لا تدخلها الإمالة؛ لأنَّ من ضرورة إمالتها كسرَ ما قبلها، وهي إنما أتي بها بياناً للفتحة قبلها، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجتلبت.

وقال الهذلي: / «الإمالة فيها بَشِعة، وقد أجازها الخاقانيّ وثعلب».[٢] ٨٩/٢

وقال الداني في كتاب «الإمالة»: والنصُّ عن الكسائي والسَّماع من العرب إنما ورد في هاء التأنيث خاصة، قال: وقد بلغني أن قوماً من أهل الأداء، منهم أبو مزاحم الخاقاني، كانوا يجرونها مجرى هاء التأنيث في الإمالة، وبلغ ذلك ابن مجاهد فأنكره أشد النكير، وقال فيه أبلغ قول، وهو خطأ بيِّن.[٣] والله أعلم.

---

(١) هذا الجمع بين قولي الداني، ومكّي هو بنصه للمالقي. انظر: الدر النثير: ٤/ ١٩.

(٢) الكامل: ق ٩٥/ ب.

(٣) يترجح أن المؤلف -رحمه الله- نقل هذا التنبيه الثالث كله -ماعدا نص الهذلي- من أبي شامة، إذ الاتفاق الحرفي بينهما، وبالرجوع إلى «الإمالة» للداني وجدت أن النص موجود لكنه ليس بهذا الترتيب، بل فيه تقديم وتأخير وزيادة وحذف، والله أعلم. انظر: الموضح: ق١٣٤/ أ، إبراز المعاني: ٢/ ١٤٩.

الرابع: الهاء الأصلية، نحو: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ﴾ [القصص: ٢٢] لا يجوز إمالتها، وإن كانت الإمالة تقع في الألف الأصلية؛ لأن الألف أميلت من حيث إن أصلها الياء، والهاء لا أصل لها في ذلك، ولذلك لا تقع الإمالة في هاء الضمير، نحو: ﴿يَسَّرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٠]، ﴿فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١]، و ﴿أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢]، ليقع الفرق بين هاء التأنيث وغيرها.

وأما الهاء من هذه فإنها لا تحتاج إلى إمالة لأن ما قبلها مكسور، والله أعلم.[١]

الخامس: لا تجوز الإمالة في نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، و ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وبابه مما قبله ألف كما تقدم؛ لأن هذه الألف لو أميلت لزم إمالة ما قبلها، ولم يمكن الاقتصار على إمالة الألف مع الهاء دون إمالة ما قبل الألف، والأصل في هذا الباب هو الاقتصار على إمالة الهاء والحرفِ الذي قبلها فقط، فلهذا أميلت الألف في نحو: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣]، و ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] وبابه مما تقدَّم[٢]؛ لأنها منقلبة عن الياء، لا من أجل أنها للتأنيث.[٣]

قال الداني في «مفرداته»: «إن الألف وما قبلها هو الممال في هذه الكلمات، لا الهاء وما قبلها، إذ لو كان ذلك لما جازت الإمالة فيها في حال الوصل؛ لانقلاب الهاء المشبهة بالألف فيه تاء».[٤]

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٤٩ والنص فيه بحروفه، الدر النثير: ٤/ ٣٩.

(٢) انظر ص: ١٢٣٠ و١٢٧٠.

(٣) انظر: الدر النثير: ٤/ ٣٩.

(٤) المفردات: ٣٦٣، لكن عبارة المؤلف: «لانقلاب الهاء المشبهة بالألف»، ليست فيه، بل فيه بدلاً منها عبارة «ولا تكون الألف المشبهة بالألف...» إلخ، ويترجح أن المؤلف نقل النص بواسطة المالقي، والله أعلم.

وقال في «جامع البيان»: إن من أمال ذلك لم يقصد إمالة الهاء، بل قصد إمالة الألف وما قبلها، ولذلك ساغ له استعمالها فيهنَّ في حال الوصل والوقف جميعاً، ولو قصد إمالة الهاء لامتنع ذلك فيها لوقوع الألف قبلها كامتناعه في ﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٥٨] و ﴿ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] وشبههما، قال: وهذا كلّه لطيف غامض، انتهى.[١]

ويلزم على مذهبه ومذهب أصحابه أن يقال: القَدْر الذي يحصل في صوت الهاء من التكيّف الذي يسمونه إمالة بعد / الفتحة الممالة؛ حاصل أيضاً بعد الألف الممالة[٢] وإن لم تكن الإمالة بسبب الهاء، ولا يلزم ذلك على مذهب مكّي وأصحابه؛ لأن الإمالة عندهم لا تكون في الهاء كما قدّمنا، والله أعلم. ٢/ ٩٠

خاتمة

قوله تعالى ﴿ءَانِيَةٍ﴾ في الغاشية [٥] يميل منها هشام فتحة الهمزة والألف بعدها خاصة، ويفتح الياء والهاء، والكسائي من طرقنا يعكس ذلك، فيميل فتحة الياء والهاء في الوقف، ويفتح الهمزة والألف[٣]. ولا يميل الجميع إلا قتيبة في روايته كما هو معروف من مذهبه، ومعلوم من طرقه.

وأما نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [الأنعام:٣٢] و ﴿بَاسِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٤] و ﴿كَبِيرَةً﴾

---

(١) جامع البيان: ق: ١/ ق ١٥١/ ب، الدر النثير: ٤/ ٣٩.

(٢) هذا الإلزام لفظه للمالقي، إذ قال بعد أن أورد كلام الداني في المفردات: «إن الألف وما قبلها هو الممال.... وفيه تاء»، قال المالقي: «فيبقى عليه هنا إشكال وهو أن يقال: القدر الذي...».

انظر: الدر النثير: ٤/ ٣٩.

(٣) انظر: الدر النثير: ٤/ ٤٨.

[التوبة: ١٢١] و ﴿صَغِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١] في رواية ورش من طريق الأزرق؛ حيث يرقّق الراء في ذلك فليس كمذهب الكسائيّ، وإنْ سمّاه بعض أئمتنا إمالة، كالداني.

وقد فرّق بين ذلك فقال: «لأن ورشاً إنما يقصد إمالة فتحة الراء فقط، ولذلك أمالها في الحالين، والكسائي إنما قصد إمالة الهاء، ولذلك خصّ بها الوقف لا غير، إذ لا توجد الهاء في ذلك إلا فيه». انتهى. «وهو لطيف»،[1] والله أعلم.

---

(١) قوله: وهو لطيف، هو من كلام الداني.
انظر: جامع البيان: ١/ ق ١٥١/ ب.

باب مذاهبهم في ترقيق الراءات وتفخيمها[١]

الترقيق: من الرِّقة، وهو ضد السِّمَن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله.

والتفخيم من الفخامة، وهي العظمة والكثر[٢]، فهي عبارة عن: رُبُوِّ الحرف وتسمينه.

فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في الراء في ضدِّ الترقيق هو «التفخيمُ»، وفي اللام التغليظُ كما سيأتي[٣].

وقد عبَّر قوم عن الترقيق في الراء بإمالة بين اللفظين، كما فعل الداني وبعض المغاربة.[٤] وهو تجوّز، إذ الإمالة أن تنحو: بالفتحة إلى الكسرة، وبالألف إلى الياء كما تقدّم[٥]، والترقيق إنحاف صوت الحرف.

فيمكن اللفظ بالراء مرقّقة غير ممالة، ومفخّمة ممالة، وذلك واضح في الحِسِّ[٦] والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق.

---

(١) انظر: هذا الباب في: التبصرة: ٤٠٧-٤١٤، شرح الهداية: ١/ ١٣٥-١٥٢، التيسير: ٥٥-٥٧، تلخيص العبارات: ٤٩-٥٢، المصباح: ٣/ ١١٣٠-١١٤٠، وغيرها في كتب القراءات.

(٢) في (ت): «والكثرة». انظر: اللسان والتاج (رق) و(فخم).

(٣) انظر ص: ١٣٨٦.

(٤) انظر: التيسير: ٥٥، العنوان: ٦٢.

(٥) انظر ص: ١٢٠٣.

(٦) في المطبوع: (الحسن)، وهو تحريف.

٢/ ٩١ ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على / المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم.

ومن الدليل أيضاً على أن الإمالة غير الترقيق، أنك إذا أملت ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩] التي هي (فِعلى) (بين بين) كان لفظك بها غير لفظك بـ ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] المذكّر وقفاً إذا رققت، ولو كانت الراء في المذكّر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء، وليس كذلك.

ولا يقال إنما كان اللفظ في المؤنث غير اللفظ في المذكر؛ لأن اللفظ بالمؤنث ممال الألف والراء، واللفظ بالمذكر ممال الراء فقط؛ فإن الألف حرف هوائيٌّ لا يوصف بإمالة ولا تفخيم، بل هو تَبَعٌ لما قبله، فلو ثبت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممالاً بالتبعية، كما أملنا الراء قبله في المؤنث بالتبعية، ولـمَا اختلف اللفظ بهما والحالة ما ذكر، ولا مزيد على هذا في الوضوح، والله أعلم.

وقال الداني في كتابه «التحديد»:[1] الترقيق في الحرف دون الحركة إذ[2] كان صيغته، والإمالة في الحركة دون الحرف إذ كانت لعلّة أوجبتها، وهي التخفيف، كالإدغام سواء انتهى.[3] وهذا حسن جدًّا.

وأما كون الأصل في الراء التفخيم، أو الترقيق فسيجيء الكلام على ذلك في التنبيهات آخر الباب.[4]

---

(١) في المطبوع: (التجريد) بالجيم والراء، وهو خطأ، وتحريف.

(٢) في المطبوع: (إذا) وهو تحريف.

(٣) التحديد: ٣٥٠-٣٥١، ويلاحظ أن الداني ذكره أثناء كلامه على (اللام) لا على الراء.

(٤) انظر ص: ١٣٨٠.

إذا علم ذلك، فليعلم أن الراءات في مذاهب القراء عند أئمّة المصريين والمغاربة، وهم الذين روينا رواية ورش من طريق الأزرق من طرقهم، على أربعة أقسام:

قسم اتفقوا على تفخيمه.

وقسم اتفقوا على ترقيقه.

وقسم اختلفوا فيه عن كلٍّ من[١] القراء.

وقسم اختلفوا فيه عن بعض القراء.

فالقسمان الأولان: اتفق عليهما سائر القرّاء، وجماعة من[٢] أهل الأداء من العراقيين والشاميين وغيرهم، وهما مما لا خلاف فيهما.

والقسمان الآخران مما انفرد بهما من ذكرنا، وسيأتي الكلام على المختلف فيه والمتفق عليه من ذلك.

واعلم أن هذا التقسيم إنما يرد على الراءات التي لم يجر لها ذكر في باب (الإمالة)، فأمّا ما ذكر هناك، نحو: ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩] و﴿بُشْرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦] و﴿نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١] و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩] فلا خلاف أن من قرأها بالإمالة أو بين اللفظين يرقّقها[٣]، ومن قرأها بالفتح يفخّمها، وسترد عليك هذه مستوفاة إن شاء الله تعالى.

---

(١) (من): سقطت من المطبوع.

(٢) (من): في (ز) فقط.

(٣) في (ز) و(ك): «بعد يرققها: كما سيأتي» وهو تكرار، لا يناسب قوله: «وسترد عليك».

٩٢/٢ فاعلم أن الراء لا تخلو من أن تكون / متحركة، أو ساكنة.

فالمتحركة لا تخلو من أن تكون مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة.

فالمفتوحة تكون أوّل الكلمة، ووسطها، وآخرها، وهي في الأحوال الثلاثة تأتي بعد متحرك وساكن، والساكن يكون ياء وغير ياء.

فمثالها أوّل الكلمة بعد الفتح ﴿وَرَزَقَكُم﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَرَاعِنَا﴾ [النساء: ٤٦]، و ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦].

وبعد الكسر ﴿بِرَسُولِهِمْ﴾ [غافر: ٥]، ﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨].

وبعد الضمّ ﴿رُسُلُ رَبِّنَا﴾ [الأعراف: ٤٣ و ٥٣].

وبعد الساكن الياء ﴿فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣]، وغير الياء ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، ﴿وَلَا رَطْبٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، و ﴿عَلَىٰ رَجْعِهِۦ﴾ [الطارق: ٨]، و ﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦].

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح ﴿فَرَقْنَا﴾ [البقرة: ٥٠]، و ﴿عَرَفُواْ﴾ [البقرة: ٨٩]، و ﴿تَرَاضٍ﴾ [البقرة:٢٣٣].

وبعد الضمّ ﴿غُرَابًا﴾ [المائدة:٣١]، و ﴿فُرَاتًا[1]﴾ [المرسلات: ٢٧]، و ﴿كَبُرَتْ﴾ [الكهف: ٥]، و ﴿فُرَادَىٰ﴾ [الأنعام:٩٤].

وبعد الكسر ﴿فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، و ﴿سِرَٰجًا﴾ [الفرقان: ٦١]، و ﴿كِرَامًا﴾ [الفرقان:٧٢]، و ﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، و ﴿قِرَدَةً﴾ [البقرة:٦٥]، ﴿ءَاخِرَهُۥ[2]﴾

(١) في (ز) و(ظ) «ترابا».

(٢) في المطبوع (آخرة) بالتاء بدل الهاء، وهو خطأ، إذ ليس هذا في القرآن. والله أعلم.

[آل عمران: ٧٢]، ﴿وَازِرَةٌ﴾ [الأنعام:١٦٤]، ﴿صَابِرَةٌ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿مُّسْفِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨]، ﴿وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، و ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ﴾ [الممتحنة: ٤]، ﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ﴾ [الكهف: ١٩]، و ﴿بَطِرَتْ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿وَأُحْضِرَتِ﴾ [النساء: ١٢٨].

وبعد الساكن الياء[1] ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، و ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، و ﴿خَيْرَٰتٌ[2]﴾ [الرحمن: ٧٠]، و ﴿خَيْرًا[3]﴾ [التحريم: ٥]، وغيره، ونحو: ﴿صَغِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١]، و ﴿كَبِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١]، و ﴿مَصِيرَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٣٠].

وغير الياء عن[4] ضمّ ﴿وَٱلْعُمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و ﴿غُفْرَانَكَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و ﴿سُورَةٌ﴾ [النور: ١]، و ﴿يُورَثُ﴾ [النساء: ١٢].

وعن فتح ﴿فَأَغْرَيْنَا﴾ [المائدة: ١٤]، و ﴿أَجْرَمُوا۟﴾ [الأنعام: ١٢٤]، و ﴿زَهْرَةَ﴾ [طه: ١٣١]، و ﴿وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤]، و ﴿مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

وعن كسر ﴿إِكْرَاهَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧ و٧٨]، و ﴿إِجْرَامِى﴾ [هود: ٣٥]، و ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨]، و ﴿مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦].

---

(١) (الياء): سقطت من (س).

(٢) ﴿خَيْرَٰتٌ﴾: سقطت من المطبوع.

(٣) ﴿خَيْرًا﴾ سقطت من (ت).

(٤) قوله: (عن) أي (بعد) قال ابن هشام: وتكون (عن) مرادفة لـ (بعد) نحو قوله تعالى ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣] بدليل قوله تعالى في موضع آخر ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١] ونحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقوله ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] ومنه قول الشاعر: ومنهلٍ وردته عن منهل

انظر: مغني اللبيب: ١/١٥٨-١٥٩.

ومثلها آخر الكلمة بعد الفتح منوّنةً ﴿وَسَفَرًا﴾ [التوبة: ٤٢]، و ﴿بَشَرًا﴾ [ص: ٧١]، و ﴿نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، و ﴿مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

وغير منوّنة ﴿ٱلْبَقَرَ﴾ [البقرة: ٧٠]، و ﴿ٱلْحَجَرَ﴾ [الأعراف: ١٦٠] و ﴿ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] و ﴿لَاوَزَرَ﴾ [القيامة: ١١].

وبعد الضمّ منوّنة ﴿نُشُرًا﴾ [المرسلات: ٣]، و ﴿وَسُرُرًا[1]﴾ [الزخرف: ٣٤]، و ﴿نُذْراً﴾ [المرسلات: ٦].

وغير منوّنة ﴿كُبُرَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، و ﴿لِيَفْجُرَ﴾ [القيامة: ٥].

وبعد الكسر منوّنة ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧] و ﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩] و ﴿ظَٰهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧] و ﴿مُنتَصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣] و ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠].

وغير منوّنة ﴿كَبَآئِرَ﴾ [النساء: ٣١] و ﴿بَصَآئِرُ﴾ [الأنعام: ١٠٤] و ﴿أَكَٰبِرَ[2]﴾ [الأنعام: ١٢٣] و ﴿ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠] ﴿فَلَا نَاصِرَ﴾ [محمد: ١٣] و ﴿لِيَغْفِرَ﴾ [النساء: ١٣٧] و ﴿خَسِرَ[3]﴾ [النساء: ١١٩].

وبعد الساكن الياء منوّنة ﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨]، و ﴿طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠]، ونحو: ﴿قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣] و ﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥] و ﴿كَبِيرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢] و ﴿كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]

---

(١) في المطبوع: (سروراً)، وهو تحريف.
(٢) ﴿أَكَٰبِرَ﴾ من (ت) و(ك).
(٣) ﴿خَسِرَ﴾ ليست في (ز).

و ﴿تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] و ﴿مُّنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١] و ﴿مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧].

وغير منونة ﴿ٱلْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] و ﴿ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠] و ﴿غَيْرَ﴾ [البقرة: ٥٩] و ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ونحو: ﴿ٱلْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨] و ﴿وَٱلْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨] و ﴿وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

وبعد الساكن غير الياء عن فتح منوّنة ﴿أَجْرًا﴾ [النساء: ٤٠] و ﴿وَبِدَارًا﴾[1] [النساء: ٦].

وغير منوّنة ﴿وَفَارَ﴾ [هود: ٤٠] و ﴿وَٱخْتَارَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] و ﴿خَرَّ﴾ [الحج: ٣١].

وعن ضمّ ﴿عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] و ﴿غَفُورًا﴾ [النساء: ٢٣] و ﴿قُصُورًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

وغير منوّنة ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وعن كسر منوّنة ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] و ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] و ﴿إِمْرًا﴾[2] [الكهف: ٧١] و ﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢] و ﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، وليس في / القرآن غير هذه الستة. ٩٣/٢

وغير منوّنة ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿ٱلذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦] و ﴿ٱلشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩] و ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] و ﴿ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] و ﴿ٱلسِّرَّ﴾ [طه: ٧] و ﴿ٱلْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧] فهذه أقسام الراء المفتوحة بجميع أنواعها.

---

(١) في (س): «بدراً»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (أمراً) بفتح الهمزة، وهو تحريف.

وأجمعوا على تفخيمها في هذه الأقسام كلِّها، إلا أن تقع بعد كسرة، أو ياء ساكنة، والراءُ مع ذلك وسط كلمة، أو آخرها؛ فإن الأزرق له فيها مذهب خالف سائر القراء، وهو الترقيق مطلقاً، واستثنى من ذلك أصلين:

الأول: أن لا يقع بعد الراء حرف استعلاء، فمتى وقع بعد الراء حرف استعلاء فإنه يفخّمها كسائر القراء، ووقع ذلك بعد المتوسطة في أربعة ألفاظ وهي:

﴿صِرَٰطُ﴾ كيف جاء، رفعاً ونصباً وجرّاً، منوَّناً وغير منون، نحو: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ﴾ [الحجر: ٤١] ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤] ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦]، و ﴿فِرَاقُ﴾ وهو في الكهف [٧٨] و القيامة[1] [٢٨].

والثاني: أن يُكرَّرَ الراءُ بعدُ، ووقع ذلك في ثلاث كلمات ﴿ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١، والتوبة: ١٠٧] و ﴿فِرَارًا﴾ [الكهف: ١٨] و ﴿ٱلْفِرَارُ﴾ [الأحزاب: ١٦].

وكذلك يرقّقها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن، فإنه يرققها أيضاً بشروط أربعة:

أحدها: أن لا يكون الفاصل الساكن حرف استعلاء، ولم يقع من ذلك سوى أربعة أحرف:

الأول: الصاد في قوله تعالى ﴿إِصْرًا﴾ في البقرة [٢٨٦]، و ﴿إِصْرَهُمْ﴾ في الأعراف [١٥٧]، و ﴿مِصْرًا﴾ منوّناً في البقرة [٦١]، وغير منوّن في يونس موضع [٨٧]، وفي يوسف موضعان [٢١، ٩٩]، وفي الزخرف موضع [٥١].

---

(١) يلاحظ أنه معرّف وليس منكَّراً، ولا غضاضة في ذلك.

الثاني: الطاء في قوله ﴿قِطْرًا﴾ في الكهف [٩٦] و ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ في الرّوم [٣٠].

الثالث: القاف وهو ﴿وِقْرًا﴾ في الذاريات [٢]، وقد فخّمها الأزرق عند هذه الثلاثة الأحرف في المواضع المذكورة بلا خلاف.

والحرف الرابع: الخاء في ﴿وَإِخْرَاجُ﴾ [البقرة: ٢١٧] حيث وقع، ولم يعتبره حاجزاً، وأجراه مجرى غيره من الحروف المستفلة، فرقّق الراء عنده من غير خلاف.

الشرط الثاني: أن لا يكون بعده حرف استعلاء، ووقع ذلك في كلمتين ﴿إِعْرَاضًا﴾ في النساء [١٢٨] و ﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ في الأنعام [٣٥]، واختلف عنه ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ في صٓ [١٨]؛ من أجل كسر القاف، كما سيأتي.

والشرط الثالث: أن لا تكرّر الراء في الكلمة، فإن تكررت فإنه يفخّمها، والذي في القرآن من ذلك ﴿مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦] و ﴿إِسْرَارًا﴾ [نوح: ٩].

والشرط الرابع: أن لا تكون الكلمة أعجمية، والذي في القرآن من / ذلك ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الذاريات: ٢٤] و ﴿عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٣] و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الدخان: ٣٠]، ولم يختلف في تفخيم الراء من هذه الألفاظ المذكورة[1]. ٢/ ٩٤

وقد اختلف الرواة بعد ذلك عن الأزرق فيما تقدم من هذه الأقسام في أصل مطّرد، وألفاظ مخصوصة.

فالأصل المطرد أن يقع شيء من الأقسام المذكورة منوّناً، فذهب بعضهم إلى

---

(١) قوله: «ولم يختلف في تفخيم الراء..» إلخ، يقصد من طرقه في هذا الكتاب، وإلا فإن طريق الأزرق عن ورش من كتاب «المصباح» فيها الخلاف. انظر: المصباح: ٣/ ١١٣٤ الحاشية (٨).

عدم استثنائه مطلقاً على أيّ وزن كان، وسواء كان بعد كسرة مجاورة، أو مفصولة بساكن صحيح مظهر أو مدغم، أو بعد ياء ساكنة.

فالذي بعد كسرة مجاورة ثمانية عشر حرفاً، وهي[1]: ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧] و ﴿سَٰمِرًا﴾ [المؤمنون: ٦٧] و ﴿صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩] و ﴿نَاصِرًا﴾ [الجن: ٢٤] و ﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩] و ﴿ظَٰهِرًا[2]﴾ [الروم: ٧] و «غافراً»[3]، و ﴿طَٰٓئِرٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] و ﴿فَاجِرًا﴾ [نوح: ٢٧] و ﴿مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠] و ﴿مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧] و ﴿مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠] و ﴿مُغَيِّرًا[4]﴾ [الأنفال: ٥٣] و ﴿مُبَشِّرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥] و ﴿مُنتَصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣] و ﴿مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥] و ﴿خَضِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿عَاقِرًا[5]﴾ [مريم: ٥].

والمفصول بساكن صحيح مظهر ومدغم، ثمانية أحرف، وهي ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] و ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] و ﴿إِمْرًا[6]﴾ [الكهف: ٧١] و ﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢] و ﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] و ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠] و ﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥].

---

(١) قوله: (وهي) يفهم منه الحصر، وليس كذلك، إذ المذكور (١٨)، واحدة منها ليست لفظ قرآن، فيكون المذكور الصحيح (١٧) فقط، وهناك غيرها وهي ﴿مستكبرا﴾ وعليه تتم (١٨).

(٢) في المطبوع: (طاهراً) بالطاء المهملة، وهو تحريف.

(٣) كذا في جميع النسخ (غافراً) بالغين المعجمة بعدها ألف بعده فاء، وهو خطأ إذ ليس هذا اللفظ في القرآن، بل فيه ﴿غَافِرِ﴾ [غافر: ٣] بدون تنوين.

(٤) في (س): «منذراً».

(٥) ﴿عَاقِرًا﴾ ليست في (س) و(ك).

(٦) في المطبوع: (أمراً) بالفتح، وهو خطأ.

والذي بعد ياء ساكنة فتأتي الياء حرف لين، وحرف مدّ ولين:

فبعد حرف لين في ثلاثة أحرف، وهي: ﴿خَيْرًا﴾[البقرة: ١٥٨] و ﴿طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿سَيْرًا﴾[الطور: ١٠].

وبعد حرف المدّ واللين، منه ما يكون على وزن (فعيلاً)، وجملته اثنان وعشرون حرفاً، وهي[1]: ﴿قَدِيرًا﴾[النساء: ١٣٣] و ﴿خَبِيرًا﴾[النساء: ٣٥] و ﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] و ﴿كَبِيرًا﴾[البقرة: ٢٨٢] و ﴿كَثِيرًا﴾[البقرة: ٢٦] و ﴿بَشِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] و ﴿نَذِيرًا﴾[الفرقان: ١] و ﴿صَغِيرًا﴾[البقرة: ٢٨٢] و ﴿وَزِيرًا﴾[طه: ٢٩] و ﴿عَسِيرًا﴾[الفرقان: ٢٦] و ﴿وَحَرِيرًا﴾[الإنسان: ١٢] و ﴿وَأَسِيرًا﴾[الإنسان: ٨].

ومنه ما يكون على غير ذلك الوزن، وجملته ثلاثة عشر حرفاً،وهي: ﴿تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] و ﴿تَطْهِيرًا﴾[الأحزاب: ٣٣] و ﴿تَكْبِيرًا﴾[الإسراء: ١١١] و ﴿تَفْجِيرًا[2]﴾ [الإسراء: ٩١] و ﴿تَبْذِيرًا﴾[الإسراء: ٢٦] و ﴿تَدْمِيرًا﴾[الإسراء: ١٦] و ﴿تَتْبِيرًا﴾[الإسراء: ٧] و ﴿تَفْسِيرًا﴾[الفرقان: ٣٣] و ﴿قَوَارِيرَاْ﴾[الإنسان: ١٥] و ﴿قَمْطَرِيرًا﴾[الإنسان: ١٠] و ﴿زَمْهَرِيرًا﴾[الإنسان: ١٣] و ﴿مُّنِيرًا﴾[الفرقان: ٦١] و ﴿مُسْتَطِيرًا[3]﴾[الإنسان: ٧]، فرقّقوا ذلك كلّه في الحالين، وأجروه مجرى غيره من المرقّق، وهذا مذهب أبي الطاهر ابن خلف صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار صاحب «المجتبى» وأبي الحسن ابن غلبون صاحب «التذكرة» وأبي معشر الطبري صاحب «التلخيص» وغيرهم، وهو أحد الوجهين في «الكافي»، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وهو القياس.[4]

---

(١) قوله: (وهي) يفهم منه الحصر، مع أن المذكور اثنتا عشرة كلمة. وانظر الباقي في الدر النثير: ٤/ ٥٩.

(٢) ﴿تَفْجِيرًا﴾ سقطت من المطبوع.

(٣) يلاحظ أن الترتيب نفسه في الدر النثير: ٤/ ٦٠.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٥٣/ ب.

وذهب آخرون إلى استثناء ذلك كلِّه، وتفخيمه من أجل التنوين الذي لحقه ولم يستثنوا من ذلك شيئاً،[1] وهو مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي الطيّب / عبد المنعم بن عبيد الله، وأبي القاسم الهذلي، وغيرهم، وحكاه الداني عن أبي طاهر وعبد المنعم وجماعة.[2]

٢/ ٩٥

وذهب الجمهور إلى التفصيل، فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر، وهو الكلمات الست: ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] وأخواته، ولم يستثنوا المدغم وهو ﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] و ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠]، من حيث إن الحرفين في الإدغام كحرف واحد، إذ اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة من غير مهلة ولا فرجة، فكأنّ الكسرة قد وليت الراء في ذلك، وهذا مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، وشيخه أبي الفتح، والخاقاني، وبه قرأ عليهما، وكذلك هو مذهب أبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي عليّ بن بلِّيمة، وأبي محمد مكّي، وأبي القاسم بن الفحام، والشاطبي وغيرهم، إلا أن بعض هؤلاء استثنى من المفصول بالساكن الصحيح ﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] فرقّقه من أجل خفاء الهاء، كابن شريح[3]، والمهدوي، وابن سفيان، وابن الفحام، ولم يستثنه الداني، ولا ابن بلِّيمة، ولا الشاطبي، ففخّموه[4]، وذكر الوجهين جميعاً مكّي.[5]

---

(١) انظر: المصباح: ٣/ ١١٣٨ - ١١٤٠.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق١٥٣/ أ.

(٣) انظر: الكافي: ٥٨-٥٩.

(٤) قوله: (ففخموه) يفهم منه أن ابن بلِّيمة يفخمه، وهو عكس ما صرح به في تلخيصه إذ صرح بترقيقه. انظر: تلخيص العبارات: ٤٧-٤٨، الروض النضير: ق١٢٠.

(٥) التبصرة: ٤١٢.

وذهب آخرون إلى ترقيق كلّ منوَّن، ولم يستثنوا ﴿ذِكۡرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] وبابه، منهم[١] أبو الحسن طاهر بن غلبون وغيره، وبه قرأ الداني عليه.

وأجمعوا على استثناء ﴿مِصۡرًا﴾ [البقرة: ٦١] و﴿إِصۡرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦] و﴿قِطۡرًا[٢]﴾ [الكهف:٩٦] و﴿وِقۡرًا[٣]﴾ [الذاريات:٢]؛ من أجل حرف الاستعلاء.[٤]

تنبيه: قول أبي شامة: ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة، بل المضمومة أولى بالتفخيم؛ لأن التنوين حاصل مع ثقل الضمّ، قال: وذلك كقوله تعالى ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ﴾ [الأنبياء: ٥٠]. انتهى.[٥]

قلت: وقد أخذ الجعبريّ هذا منه مسلَّماً، فغلّط الشاطبي في قوله:

وتفخيمه ذكراً وستراً وبابه[٦]

حتى غَيّر هذا البيت فقال: ولو قال مثل:

كذكراً رقيق للأقل وشاكراً خبير لأعيان وسرّاً تعدلا

---

(١) في المطبوع: (فمنهم).

(٢) جاء في المطبوع بعد كلمة ﴿قِطۡرًا﴾ كلمة ﴿وِزۡرًا﴾ [طه: ١٠٠]، وهو تحريف وخطأ، إذ الزاي ليس من حروف الاستعلاء.

(٣) لم يستثن أبو الحسن بن غلبون ﴿وِقۡرًا﴾ مما جعل الداني يلزمه بها.
انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٦٥.

(٤) قال أبو الكرم بعد أن ذكر ﴿مِصۡرًا﴾ و﴿قِطۡرًا﴾: «وقد أغفل -الأزرق- حرفاً واحداً وهو ﴿وِقۡرًا﴾ قال: والعلة في إخلاص الفتحة في هذه الحروف، هي موضع حرف الاستعلاء قبلها، إذ كان يتصعد إلى الحنك الأعلى بطلب موضع الفتح، فأخلص الفتح لما بعده؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً من جهة واحدة تقريباً». المصباح: ٣/ ١١٣٧.

(٥) إبراز المعاني: ٢/ ١٦٤-١٦٥.

(٦) الشاطبية: ٢٨.

لَنَصَّ على الثلاثة[١].

فسوّى بين ﴿ذِكْرًا[٢]﴾ [البقرة: ٢٠٠] المنصوب و ﴿ذِكْرٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] المرفوع، وتمحَّل[٣] لإخراج ذلك من كلام الشاطبي فقال: ومثالا الناظم دلّا على العموم، فـ ﴿ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ[٤]﴾ [الأنبياء: ٥٠] مثال للمضموم، ونَصَبَها لإيقاع المصدر عليها، ولو حكاها لأجاد. انتهى[٥].

٩٦/٢ وهذا كلام من لم / يطَّلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات، وتخصيصهم الراء المفتوحة بالترقيق، دون المضمومة، وأن مَن مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرّق بين ﴿ذِكْرٌ﴾ و ﴿بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠] و ﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿قَادِرٌ﴾ [الأنعام: ٣٧] و ﴿مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢] و ﴿يَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] و ﴿يَقْدِرُ﴾ [النحل: ٧٥] كما سيأتي بيانه، والله أعلم.

ثمّ اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل فيما عدا ما فصل بالساكن الصحيح، فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين، سواء كان بعد ياء ساكنة، نحو: ﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥] و ﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] و ﴿خَيْرًا﴾ البقرة: ١٥٨] وسائر أوزانه، أو بعد كسرة مجاورة نحو: ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧] و ﴿خَضِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩] وسائر الباب، وهذا مذهب أبي عمرو الداني، وشيخيه أبي الفتح وابن خاقان،

---

(١) كنز المعاني: ق: ١٣٠/أ.

(٢) في المطبوع: (ذكر) بدون ألف النصب، وهو تحريف.

(٣) أي: تكلّف، انظر: القاموس (محل).

(٤) كتبت كلمة ﴿مبارك﴾ في المطبوع بين قوسين، مما يوهم أن الكلام عليها.

(٥) كنز المعاني: ق:١٢٩/ب.

وبه قرأ عليهما، وهو أيضاً مذهب أبي علي بن بلِّيمة، وأبي القاسم بن الفحام، وأبي القاسم الشاطبي وغيرهم، وهو أحد الوجهين في «الكافي» و«التبصرة».

وذهب الآخرون إلى تفخيم ذلك وصلاً من أجل التنوين، والوقف عليه بالترقيق، كابن سفيان، والمهدوي، وهو الوجه الثاني في «الكافي» وذكره في «التجريد» عن شيخه عبد الباقي عن قراءته على أبيه في أحد الوجهين.[١]

وانفرد صاحب «التبصرة» في الوجه الثاني بترقيق ما كان وزنه (فعيلاً) في الوقف، وتفخيمه في الوصل، وذكر أنه مذهب شيخه أبي الطيّب.[٢]

وأما الألفاظ المخصوصة فهي ثلاثة عشر:

أولها: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ في الفجر [٧]: ذهب إلى ترقيقها من أجل الكسرة قبلها أبو الحسن بن غلبون، وأبو الطاهر صاحب «العنوان»، وعبد الجبار صاحب «المجتبى»، ومكّي، وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون.[٣] وذهب الباقون إلى تفخيمها من أجل العجمة، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«التلخيصين»[٤] و«الشاطبية».

---

(١) جاء في المطبوع بعد كلمة (الوجهين): «في الوقف»، وهي زيادة وتحريف.

(٢) ما ذكره مكي عن أبي الطيب، ذكره أيضاً ابن الباذش وزاد أنه رواه الخزاعي عن أبي عدي أيضاً، ونقل - ابن الباذش- عن أبيه تعليل هذه الانفرادة فقال: «شبّه أبو الطيب ﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥] وبابه بـ ﴿قُرًى﴾ [سبأ: ١٨]، وليس مثله لأن التنوين في ﴿قُرًى﴾ أذهب الألف التي هي سبب الترقيق، فوجب التفخيم، والياء في ﴿خَبِيرًا﴾ وبابه ثابتة مع ثبوت التنوين وذهابه، فليس مثله في شيء، قال: وقد غُلِّط أبو الطيب في ذلك». انظر: التبصرة: ٤١١، الإقناع: ١/ ٣٣٢-٣٣٣.

(٣) انظر: التبصرة: ٤١١، جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣، العنوان: ٦٢-٦٣، الإقناع: ١/ ٣٢٩.

(٤) انظر: تلخيص العبارات: ٥٠، ولم أجد الكلمة في «تلخيص» أبي معشر المطبوع، بل ليس فيه باب الراءات، ولم يذكرها في باب الإمالة ولا في سورتها.

والوجهان صحيحان من أجل الخلاف في عجمتها،[1] وقد ذكرهما الداني في «جامع البيان».[2]

ثانيها: ﴿سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣] و ﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] و ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] ففخّمها من أجل العين صاحب «العنوان»[3]، وشيخه، وطاهر بن غلبون[4]، وابن شريح، وأبو معشر الطبري، وبه قرأ الداني على أبي الحسن؛ ورقّقها الآخرون من أجل الكسرة، وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«الشاطبية»، وبه / قرأ الداني على فارس والخاقاني؛ وذكر الوجهين ابن بلّيمة، والداني في «الجامع».[5]

٩٧/٢

ثالثها: ﴿افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، و ﴿افْتِرَاءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و ﴿مِرَاءً﴾ [الكهف: ٢٢].

ففخّمها من أجل الهمزة ابن غلبون صاحب «التذكرة»، وابن بلّيمة صاحب «تلخيص العبارات»، وأبو معشر صاحب «التلخيص»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، ورقّقها الآخرون من أجل الكسرة، وذكر الوجهين الداني[6] في «جامع البيان».

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٦٩، الدر المصون: ١/ ٧٨٣-٧٨٤.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣.

(٣) العنوان: ٦٣.

(٤) قوله: طاهر بن غلبون يوحي بأن ابن غلبون اقتصر على التفخيم فقط مع أنه ليس كذلك، فعبارته: ﴿سِرَاعًا﴾.. ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود». وقول ابن غلبون: «في هذا الموضع» لا يقصد موضع ﴿سِرَاعًا﴾ وإنما يقصد وقوع الراء بعدها ألف بعدها عين مفتوحة. انظر: التذكرة: ١/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٥) جامع البيان: ق: ١/ ق١٥٣، تلخيص العبارات: ٥٠، ويلاحظ ترجيحه الفتح كابن غلبون.

(٦) في (ت): «الداني الوجهين».

رابعها: ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] و ﴿تَنتَصِرَانِ﴾ [الرحمن: ٣٥] و ﴿طَهِّرَا﴾ [البقرة: ١٢٥] ففخّمها من أجل ألف التثنية أبو معشر الطبري، وأبو علي بن بلّيمة، وأبوالحسن بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه، ورقّقها الآخرون من أجل الكسرة، والوجهان جميعاً في «جامع البيان».

خامسها: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ في التوبة [٢٤] فخَّمها أبو العباس المهدوي، وأبوعبدالله بن سفيان، وصاحب «التجريد» * وأحسبه من أجل الضمَّة، وذكر الوجهين أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله بن شريح، والآخرون على الترقيق فقط من أجل الياء الساكنة.

سادسها: ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] فخَّمها من أجل عدم الصرف[١] صاحب «التجريد»*[٢] وأبو القاسم خلف بن خاقان، ونصّ عليه كذلك إسماعيل النحاس[٣]، قال الداني: وبذلك قرأت على ابن خاقان، وكذلك رواه عامة أصحاب أبي جعفر بن هلال عنه؛ قال: وأقرأنيه غيره بالإمالة، قياساً على نظائره[٤]. انتهى.

ورقّقها صاحب «العنوان» وصاحب «التذكرة» وأبو معشر، وقطع به في «التيسير» فخرج عن طريقه فيه.

---

(١) أي لزيادة الألف والنون، قال ابن مالك:

كذاك حاوي زائدَيْ فَعْلانا   كغطفان وكأصبهانا

انظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٣٣٠.

(٢) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (النخاس) بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣.

والوجهان جميعاً في «جامع البيان» و«الكافي» و«الهداية» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«الشاطبية».

سابعها: ﴿وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢] و ﴿ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] فخّمها مكّي، وصاحب «التجريد» والمهدوي، وابن سفيان، وأبو الفتح فارس وغيرهم؛ من أجل تناسب رؤوس الآي، ورقّقه[1] الآخرون على القياس، والوجهان في «التذكرة» و«التلخيصين»[2]، و«الكافي» وقال: إن التفخيم فيهما أكثر.[3]

وحكى الوجهين في «جامع البيان» وقال: إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح، وأختار الترقيق.[4]

ثامنها: ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] فخّمه مكّي، وفارس بن أحمد، وصاحب «الهداية» و«الهادي»[5] و«التجريد»، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وذكر الوجهين في «الجامع»، ورقّقه الآخرون على القياس.

---

(١) في المطبوع: (رققها).

(٢) أمّا تلخيص ابن بلّيمة ففيه ما ذكر ص ٥٠، وأما «تلخيص» أبي معشر فلم أجدها فيه.

(٣) الكافي: ٥٨.

(٤) لم أجد هذا النصّ في الكتاب المذكور، والذي فيه -حسب النسخة الخطية عندي- هو قول الداني: أما قوله تعالى ﴿وزرك﴾ و﴿ذكرك﴾ فإن أبا الحسن قال لنا: إن الراء تحتمل فيها وجهين: الإمالة اليسيرة طرداً للقياس مع الكسرة، والفتحة (كذا) للموافقة بين رؤوس الآي التي الراء فيها مفتوحة بإجماع. اهـ ولم يذكر قراءته عليه هل هي بالتفخيم أو غيره، فلعل ذلك موجود في نسخة من نسخ «الجامع» اطلع عليها المؤلف، أو أن المؤلف نقله بواسطة، أو أن الداني ذكره في كتابه الخاص «بالراءات»، ومع كلٍّ فالداني لم يذكر أيضاً في «الموضح» إلا ما ذكره في «الجامع» والله أعلم.

انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣/أ، الموضح: ق:١٤٣.

(٥) (الهادي): سقطت من (س).

تاسعها: ﴿إِجْرَامِى﴾ [هود: ٣٥] فخّمه صاحب «التجريد» وهو أحد الوجهين في «التبصرة» و«الكافي»، ورققه الآخرون، ومكّي، وابن شريح في الوجه الآخر، وقال: إن ترقيقها أكثر.[١] / ٩٨/٢

عاشرها: ﴿حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١] فخّمه مكّي، وابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب «التجريد»، وانفرد بتفخيم ﴿حِذْرَهُمْ[٢]﴾ [النساء: ١٠٢]، ورقّق ذلك الآخرون، وهو القياس.

الحادي عشر منها: ﴿لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] و ﴿كِبْرَهُۥ﴾ [النور: ١١] فخّمهما صاحب «التبصرة» و«التجريد» و«الهداية» و«الهادي»، ورقّقهما الآخرون.

الثاني عشر منها: ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ في صٓ [١٨] رقّقه صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار؛ من أجل كسر حرف الاستعلاء بعدُ، وهو أحد الوجهين في «التذكرة» و«تلخيص» أبي معشر، و«جامع البيان» وبه قرأ على[٣] ابن غلبون، وهو قياس ترقيق ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، وفخّمه الآخرون، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان، وهو اختياره أيضاً، وهو القياس.[٤]

والثالث عشر: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] فخّمه وصلاً من أجل حرف الاستعلاء بعده صاحب «التجريد» و«الهداية» و«الهادي»، ورقّقه الآخرون في الحالين.

---

(١) الكافي: ٥٨.

(٢) في المطبوع: (حذركم) بالكاف، وهو خطأ.

(٣) (على): سقطت من (س).

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٢.

والوجهان في «الكافي[١]»، وقال: ولا خلاف في ترقيقها وقفاً. انتهى.[٢]

وانفرد صاحب «الهداية» بتفخيمها أيضاً في الوقف في أحد الوجهين.

والأصحُّ ترقيقُها في الحالين، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدُ؛ لانفصاله، وللإجماع على ترقيق ﴿ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا﴾ [الزخرف: ٥]، و ﴿لِّتُنذِرَ قَوۡمٗا﴾ [يس: ٦]، و ﴿ٱلۡمُدَّثِّرُ * قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ [المدثر: ١، ٢]، وعدمُ تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال، والله أعلم.

وبقي من الراءات المفتوحة ممَّا اختص الأزرق بترقيقه حرف واحد وهو ﴿بِشَرَرٖ﴾ في المرسلات [٣٢]، وهو خارج عن أصله المتقدّم، فإنه رقّق لأجل[٣] الكسرة المتأخرة. وقد ذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين، وهو الذي قطع به في «التيسير» و«الشاطبية» وحكيا على ذلك اتفاق الرواة، وكذلك روى ترقيقه أيضاً أبو معشر، وصاحب «التجريد» و«التذكرة» و«الكافي»، ولا خلاف في تفخيمه من طريق صاحب «العنوان» والمهدوي، وابن سفيان، وابن بلِّيمة.

وقياس ترقيقه ترقيق ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] ولا نعلم أحداً من أهل الأداء روى ترقيقه، وإن كان سيبويه أجازه وحكاه سماعاً من العرب[٤].

---

(١) في المطبوع: (جامع البيان) بدل (الكافي)، وهو خطأ.

(٢) لم أجد هذا النص في «الكافي»، ووجدته بحروفه في «الدّر النثير»، فلعلَّ المؤلِّف نقله منه، إذ أن عبارة «الكافي» هي: « ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠] بالتفخيم في الوصل، وبالترقيق في الوقف، وقرأتها بالترقيق في الوصل أيضاً». فليس فيه ذكر للخلاف وعدمه. انظر: الكافي: ٥٨، الدر النثير: ٤/ ٥٧.

(٣) في (ز): «من أجل».

(٤) تكلّم سيبويه على ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ من حيث إمالة الراء وعدمها فقال: باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة: «من ذلك قولك: من الضرر... لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء، أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف.. إلخ». ولعل سيبويه يقصد بالإمالة هنا الترقيق الذي يقصده المؤلِّف والله أعلم. انظر: الكتاب: ٤/ ١٤٣، جامع البيان: ق ١٥٤، الموضح: ق ١٤٥، الارتشاف: ٢/ ٥٣٨.

وعلّل أهل الأداء تفخيمه من أجل حرف الاستعلاء قبله[١]، نصّ على ذلك في «التيسير»[٢] ولم يرتضه في غيره، فقال: ليس ذلك بمانع من الإمالة هنا / لقوّة جرة الراء، كما لم يمنع منها كذلك في نحو: ﴿ٱلْغَـارِ[٣]﴾ [التوبة: ٤٠] و ﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] انتهى.[٤]

٩٩/٢

ولا شكّ أن ضعف السبب يؤثر فيه قوة الإطباق والاستعلاء بخلاف ما مثّل به؛ فإنّ السبب فيه قويّ.

وسيأتي علّة ترقيقه في الوقف آخر الباب.

وبقي من الراءات المفتوحة أيضاً ما أميل منها نحو: ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩] و ﴿بُشْرَىٰ﴾ [الأنفال: ١٠] و ﴿نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥] و ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] وحكمُه في نوعيه الترقيقُ كما تقدّم، وهذا بلا خلاف، والله أعلم.

وأما الراء المضمومة فإنها أيضاً تكون أوّل الكلمة ووسطها وآخرها، وتأتي أيضاً في الأحوال الثلاثة بعد متحرك وساكن، والساكن يكون ياء وغير ياء.

فمثالها أوّلاً بعد الفتح ﴿وَرُدُّوٓا۟﴾ [يونس: ٣٠] و ﴿وَٱلرُّمَّانَ﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿رُجَّتِ[٥]﴾ [الواقعة: ٤] و ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا[٦]﴾ [الكهف: ٨١].

---

(١) وهو الضاد.

(٢) التيسير: ٥٦.

(٣) في (س): (الجار) بالجيم، وهو خطأ.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣.

(٥) «ورجّت» من (ز) و(ك) فقط.

(٦) ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ سقطت من (س).

وبعد الكسر: ﴿لِرُقِيِّكَ﴾ [الإسراء: ٩٣]، و ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

وبعد الضمّ: ﴿تَأْوِيلُ رُءْيَىٰ﴾ [يوسف: ١٠٠].

وبعد الساكن الياء: ﴿فِي رُءْيَىٰ﴾ [يوسف: ٤٣].

وغير الياء: ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ [العلق: ٨] و ﴿وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] و ﴿وَلَوْ رُدُّواْ﴾ [الأنعام: ٢٨].

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح: ﴿صَبَرُواْ﴾ [هود: ١١] ﴿وَأَمَرُواْ﴾ [الحج: ٤١] ﴿فَعَقَرُوهَا﴾ [هود: ٦٥].

وبعد الضمّ: ﴿يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ﴿فَٱذْكُرُواْ﴾ [البقرة: ١٩٨] و ﴿وَٱلْحُرُمَٰتُ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وبعد الكسر: ﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠] و ﴿مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] و ﴿طَٰٓئِرُكُمْ﴾ [النمل: ٤٧] و ﴿يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] و ﴿يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

وبعد الساكن الياء: ﴿كَبِيرُهُمْ﴾ [يوسف: ٨٠] و ﴿سِيرُواْ﴾ [الأنعام: ١١]، وغيره.

وغير الياء عن فتح: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢] و ﴿يَفْرُطَ﴾ [طه: ٤٥].

وعن ضمّ نحو: ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٥].

وعن كسر نحو: ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] و ﴿يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٩].

ومثالها آخر الكلمة بعد الفتح منوّنة: ﴿بَشَرٌ﴾ [المائدة: ١٨] و ﴿نَفَرٌ﴾ [الجن: ١].

وغير منوّنة: ﴿وَٱلْقَمَرُ﴾ [الرحمن: ٥] و ﴿وَٱلشَّجَرُ﴾ [الرحمن: ٦].

وبعد الضم منوّنة: ﴿حُمُرٌ﴾ [المدثر: ٥٠] و ﴿سُرُرٌ﴾ [الغاشية: ١٣].

وغير منوّنة: ﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥].

وبعد الكسر منوّنة: ﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] و ﴿مُنفَطِرٌ﴾ [المزمل: ١٨] و ﴿مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢].

وغير منوّنة: ﴿ٱلسَّاحِرُ﴾ [طه: ٦٩] و ﴿وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] و ﴿ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩] و ﴿ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١] و ﴿يَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] و ﴿يَقْدِرُ﴾ [النحل: ٧٥].

وبعد الساكن الياء منوّنة: ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤] و ﴿حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣].

وغير منوّنة: ﴿ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٧٠] و ﴿تَحْرِيرُ﴾ [المائدة: ٨٩] و ﴿أَسَٰطِيرُ﴾ [الأنعام:٢٥] و ﴿عُزَيْرٌ﴾ [التوبة:٣٠] و ﴿غَيْرُ﴾ [النساء:٩٥] و ﴿ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران:٢٦].

وبعد الساكن غير الياء منوّنة: ﴿بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿ذِكْرٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] و ﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠].

وغير منوّنة: ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١] و ﴿ٱلذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦] و ﴿ٱلْبِرُّ﴾ [البقرة: ١٨٩] و ﴿يَفِرُّ﴾ [عبس: ٣٤].

وهذه أقسام المضمومة مستوفاة. فأجمعوا على تفخيمها في كل حال إلا أن تجيء وسطاً، أو آخراً بعد كسر، أو ياء ساكنة، أو حال بين الكسر وبينها ساكن، فإن الأزرق عن ورش رقّقها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه.

٢/ ١٠٠ فروى عنه[١] بعضهم تفخيمها / في ذلك، ولم يجروها مجرى المفتوحة، وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب «التذكرة»، وأبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار صاحب «المجتبى» وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن.

وروى جمهورهم ترقيقها، وهو الذي في «التيسير» و«الهادي» و«الكافي» و«التلخيصين» و«الهداية» و«التبصرة» و«التجريد» و«الشاطبية» وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني وأبي الفتح، ونقله عن عامّة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة، قال: وروى ذلك منصوصاً أصحاب النحاس[٢] وابن هلال، وابن داود، وابن سيف، وبكر بن سهل، وموّاس بن سهل، عنهم؛ عن أصحابهم[٣] عن ورش.

قلت: والترقيق هو الأصحُّ نصّاً ورواية وقياساً، والله أعلم.

واختلف هؤلاء الذين رووا ترقيق المضمومة في حرفين وهما: ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] و[٤] ﴿كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦] ففخّمهما منهم أبو محمد صاحب «التبصرة» والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب «التجريد»[٥]، ورقّقهما[٦]

(١) (عنه) من (س) فقط.

(٢) في المطبوع: (النخاس) بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي جامع البيان: ١/ ق: ١٥٤: «عنه» بالإفراد.

(٤) (و): سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: الإقناع: ١/ ٣٣٣.

(٦) في المطبوع: (رققها) بالإفراد، وهو تحريف.

أبو عمرو الداني، وشيخاه أبو الفتح والخاقاني، وأبو معشر الطبري، وأبو علي بن بلِّيمة، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم.

وأمّا الراء المكسورة فإنها مرقّقة لجميع القراء من غير خُلْف عن أحد منهم، وهي تكون أيضاً أوّل الكلمة، ووسطها وآخرها.

فمثالها أوّلاً: ﴿رِزْقِ﴾ [البقرة: ٦٠] و ﴿رِجْسٌ﴾ [المائدة: ٩٠] و ﴿رِيحٍ﴾ [آل عمران: ١١٧] و ﴿رِجَالٌ﴾ [الأعراف: ٤٦] و ﴿رِكْزًا﴾ (١) [مريم: ٩٨]، و ﴿رِضْوَانَ﴾ [آل عمران: ١٦٢] و ﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

ومثالها وسطاً: ﴿فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿فَرِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] و ﴿كَرِهِينَ﴾ [الأعراف: ٨٨] و ﴿ٱلطَّارِقُ﴾ [الطارق: ٢] و ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١] و ﴿بِضَآرِّهِمْ﴾ [المجادلة: ١٠] و ﴿يُوَارِى﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿عِفْرِيتٌ﴾ [النمل: ٣٩] و ﴿إِصْرِى﴾ [آل عمران: ٨١].

ومثالها آخراً: ﴿إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [المائدة: ١٦] و ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ [فاطر: ٢٥] و ﴿مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] و ﴿ٱلطُّورِ﴾ [مريم: ٥٢] و ﴿ٱلْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ٤] و ﴿بِٱلنُّذُرِ﴾ [القمر: ٢٣] و ﴿ٱلْفَجْرِ﴾ [النور: ٥٨] و ﴿إِلَى ٱلطَّيْرِ﴾ [النحل: ٧٩] و ﴿ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] و ﴿فِى ٱلْحَرِّ﴾ [التوبة: ٨١] وما أشبه ذلك من المجرورات بالإضافة، أو بالحرف، أو بالتبعية، فإن الكسرة في ذلك كلّه عارضة لأنها حركة إعراب.

وكذلك ما كُسِر لالتقاء الساكنين في الوصل نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ﴾

(١) في المطبوع: (ركز) وهو خطأ، إذ ليس في القرآن.

[النور:٦٣] و ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [عبس:٢٤] ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة:٢٥] ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٥] ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام: ٧٠] و ﴿مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وكذلك ما تحرك بحركة النقل نحو: ﴿وَٱنْحَرِ * إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٢، ٣] ﴿وَٱنتَظِرِ إِنَّهُم﴾ [السجدة: ٣٠] و ﴿فَلْيَكْفُرِ إِنَّآ أَعْتَدْنَا﴾ [الكهف: ٢٩] ﴿وَٱنظُرِ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٥٩].

١٠١/٢ فأجمع / القراء على ترقيق هذه الراءات المتطرفات وصلاً، كما أنهم أجمعوا على ترقيقها مبتدأة ومتوسطة إذا كانت مكسورة.

فأمّا الوقف عليها إذا كانت آخراً فسنذكره في فصل بعد ذلك إن شاء الله[1].

وأما الراء الساكنة فتكون أيضاً أوّلاً، ووسطاً وآخراً وتكون في ذلك كلّه بعد ضمّ، وفتح، وكسر.

فمثالها أوّلاً بعد فتح: ﴿وَٱرْزُقْنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿وَٱرْحَمْنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٩].

وبعد ضمّ: ﴿ٱرْكُضْ﴾ [ص: ٤٢].

وبعد كسر ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب﴾ [هود: ٤٢] و ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ [النور: ٥٠] و ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ[2]﴾ [المؤمنون: ٩٩] و ﴿ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ﴾ [النور: ٥٥] و ﴿لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

---

(١) انظر ص: ١٣٧٤.

(٢) رسمت في المطبوع بإثبات الياء ﴿ارجعوني﴾ وهو خطأ، وكذلك الآتية.

فالتي بعد فتح لا بد أن تقع بعد حرف عطف، والتي بعد ضمّ تكون بعد همزة الوصل ابتداء، وقد تكون كذلك بعد ضمٍّ وصلاً، وقد تكون بعد كسر، على اختلاف بين القرّاء كما مثّلنا به.

فإنّ قوله تعالى: ﴿وَعَذَابٍ * ٱرْكُضْ﴾ [ص: ٤١، ٤٢] يقرأ بضم التنوين قبلُ على قراءة نافع، وابن كثير، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف، وهشام، ويقرأ بالكسر على قراءة أبي عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب[١]، وابن ذكوان، فهي مفخّمة على كل حال لوقوعها بعد ضمّ، ولكون الكسرة عارضة[٢].

وكذلك ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾، و ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب﴾، و ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ ونحوه فتفخيمها أيضاً ظاهر.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُواْ﴾ [النور: ٢٨]، و ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ * ٱرْجِعِيٓ﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ﴾ [الحج: ٧٧]، و ﴿ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ﴾ [محمد: ٢٥]، و ﴿تَفْرَحُونَ * ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٦، ٣٧]، فلا تقع الكسرة قبل الرّاء[٣] في ذلك ونحوه إلا في الابتداء، فهي أيضاً في ذلك مفخّمة لعروض الكسر قبلها، وكونِ الراء في ذلك أصلها التفخيم.

وأما الراء الساكنة المتوسطة: فتكون أيضاً بعد فتح، وضمّ، وكسر، فمثالها بعد الفتح: ﴿وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩] و ﴿خَرْدَلٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧] و ﴿ٱلْأَرْضِ[٤]﴾ [البقرة: ١١]

---

(١) في المطبوع: (وأبي يعقوب)، وهو خطأ وتحريف.

(٢) انظر ص: ١٦٢٣.

(٣) (الراء): سقطت من (س)، وكتبت في حاشية (ظ).

(٤) بعد كلمة ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ كتب في حاشية (ك): «ويرجعون».

و ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] و ﴿وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] و ﴿وَرْدَةً﴾ [الرحمن: ٣٧] و ﴿صَرْعَىٰ﴾ [الحاقة: ٧]، فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء،لم يأت عن أحد منهم خلاف في حرف من الحروف سوى ثلاث كلمات وهي: ﴿قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧] و ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢]:

فأمّا ﴿قَرْيَةٍ﴾ [الإسراء: ٥٨] حيث وقعت و ﴿مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فنصَّ على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان، وأبو محمد مكّي، وأبوالعباس المهدوي، وأبو عبد الله بن شريح، وأبو القاسم / بن الفحام، وأبوعليّ الأهوازي وغيرهم؛ من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها. ١٠٢/٢

وقد بالغ أبو الحسن الـحُصْري في تغليط من يقول بتفخيم ذلك، فقال:

وإن سكنت والياء بعد كمريم فرقِّق وغلِّطْ من يفخِّم عن قهر

وذهب المحقّقون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نصُّ[1] أحدٍ من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح. وقد غَلَّط الحافظ أبو عمرو الداني[2] وأصحابُه القائلين بخلافه.

وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق، وبالتفخيم لغيره، وهو مذهب أبي عليّ بن بلِّيمة وغيره.

---

(١) في (ز): «نصٌّ عن» وتحرفت في المطبوع إلى: (على).

(٢) وبالمقابل فقد ألّف ابن شريح الابن رسالة في الردّ على الداني في ذلك، سمّاها: (الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله في ردّه ترقيق راء ﴿مَرْيَمَ﴾ و ﴿قَرْيَةٍ﴾) ذكرها ابن خير في فهرسته: ٤٠.

والصوابُ المأخوذُ به هو التفخيم للجميع؛ لسكون الراء بعد فتح، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ من قوله تعالى ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤] فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء؛ من أجل كسرة الهمزة بعدها، وإليه ذهب الأهوازي وغيره.

وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين، وهو مذهب أبي بكر الأذفوي، وأبي القاسم بن الفحام، وزكرياء بن يحيى[١]، ومحمد بن خيرون، وأبي علي ابن بلِّيمة، وأبي الحسن الحصري، وهو أحد الوجهين في «جامع البيان» و«التبصرة» و«الكافي».

إلا أنه قال في «التبصرة»: إن المشهور عن ورش الترقيق[٢].

وقال ابن شريح: التفخيم أكثر وأحسن[٣].

وقال الحصري:

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر

وقال الداني: وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء، من أصحاب

---

(١) أبو يحيى، مقرئ، متصدر، أندلسي، عرض على أحمد بن إسماعيل التجيبي، روى عنه أصبغ، لم يكن بالأندلس بعد الغاز بن قيس أضبط منه لقراءة نافع، له كتاب حسن في الأصول.
انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) التبصرة: ٤٠٨.

(٣) الكافي: ٥٩.

ابن هلال وغيره، يروون عن قراءتهم ترقيق الراء في قوله ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] حيث وقع؛ من أجل جرّة الهمزة، قال: وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت[1]. انتهى.

والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في «الشاطبية» و«التيسير» و«الكافي» و«الهادي» و«الهداية» وسائر أهل الأداء سواه. / ٢/١٠٣

وأجمعوا على تفخيم ﴿تَرْمِيهِم﴾ [الفيل: ٤] وفي ﴿فِى ٱلسَّرْدِ﴾ [سبأ: ١١] و ﴿رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزخرف: ٨٢] و ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [الغاشية: ٢٠] ونحوه، ولا فرق بينه وبين ﴿ٱلْمَرْءِ﴾، والله أعلم.

ومثالها بعد الضمّ: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥] و ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٤] و ﴿ٱلْغُرْفَةَ﴾ [الفرقان: ٧٥] و ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و ﴿ٱلْخُرْطُومِ﴾ [القلم: ١٦] و ﴿تُرْجِى﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿سَأُرْهِقُهُۥ﴾ [المدثر: ١٧] و ﴿زُرْتُمُ﴾ [التكاثر: ٢]، فلا خلاف في تفخيم الراء في ذلك كله.

ومثالها بعد الكسر: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] و ﴿شِرْعَةً﴾ [المائدة: ٤٨] و ﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ [الشعراء: ٥٤] و ﴿مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٧] و ﴿ٱلْفِرْدَوْسِ﴾ [الكهف: ١٠٧] و ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] و ﴿ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦] و ﴿أُمِرْتُ﴾ [الأنعام: ١٤] و ﴿يَنفَطِرْنَ﴾ [مريم: ٩٠] و ﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣][2]،

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٥.

(٢) على قراءة غير أبي جعفر ونافع وعاصم. انظر ص: ١٨٥٩.

فأجمعوا على ترقيق الراء في ذلك كله لوقوعها ساكنة بعد كسر.

فإنْ وقع بعدها حرف استعلاء فلا خلاف في تفخيمها، من أجل حرف الاستعلاء.

والذي ورد منها في القرآن ساكنة بعد كسر، وبعدها حرف استعلاء ﴿قِرْطَاسٍ﴾ في الأنعام [٧] و﴿فِرْقَةٍ﴾ و﴿وَإِرْصَادًا﴾ في التوبة [١٢٢، ١٠٧] و﴿مِرْصَادًا﴾ في النبأ [٢١] و﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾ في الفجر [١٤].

وقد شذَّ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق؛ كما ذكره في «الكافي» و«تلخيص» ابن بلِّيمة في أحد الوجهين، وهو غَلَطٌ، والصوابُ ما عليه عمل أهل الأداء، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿فِرْقٍ﴾ من سورة الشعراء [٦٣]؛ من أجل كسر حرف الاستعلاء وهو القاف، فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي قطع به في «التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«التجريد» وغيرها، وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو الذي يظهر من نصّ و«التيسير» وظاهر «العنوان» و«التلخيصين» وغيرها، وهو القياس. ونصّ على الوجهين صاحب «جامع البيان» و«الشاطبية» و«الإعلان» وغيرها.

والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متوافرة[1] على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع.

---

(١) في (ت) وكذلك هي في المطبوع: «متواترة» بالتاء بعد الألف، وهو تصحيف.

وذكر الداني في غير «التيسير» و«الجامع» أن من الناس من يفخِّم راء ﴿فِرْقٍ﴾ من أجل حرف الاستعلاء، قال: «والمأخوذ به الترقيق؛ لأنَّ حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته، لتحرّكه بالكسر»(١). انتهى.

٢/١٠٤ والقياس / إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢] حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم فيها نصاً، والله أعلم.(٢)

وأمّا ﴿مِّرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] فقد ذكر بعض أهل الأداء في تفخيمها لمن كسر الميم من أهل البصرة والكوفة؛ من أجل زيادة الميم وعروض كسرتها، وبه قطع في «التجريد»، وحكاه في «الكافي» أيضاً عن كثير من القراء، ولم يرجِّح شيئاً(٣).

والصواب فيه الترقيق، وأنَّ الكسرة فيه لازمة وإن كانت الميم زائدة كما سيأتي، ولولا ذلك لم يرقّق ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨] و ﴿الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] لورش، ولا فخّمت ﴿وَإِرْصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧] و ﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] من

---

(١) من قوله: (وذكر الداني) إلى هنا بنصه هو كلام المالقي ما عدا كلمتي (الجامع) و(قال) فهما من زيادة المؤلف، وهذا يدل على أن المؤلف نقل هذا النص بواسطة، وليس عن الداني مباشرة، أو أن مصدرهما واحد. ويترجح -عند البحث- أن قوله: (والمأخوذ به..) إلخ هو من كلام المالقي، وليس من كلام الداني؛ لأن الداني قال في «الجامع»: «وقد اختلف أهل الأداء في ﴿فِرْقٍ﴾ فمنهم من يفخّم الراء لأجل حرف الاستعلاء، ومنهم من يرقّقها لوقوعها بين حرفين مكسورين، والأول أقيس على مذهب ورش». فاتضح من هذا النص أن الداني ذكر التفخيم في «الجامع» خلافاً لعبارة المؤلف رحمه الله، وأيضاً ترجيح التفخيم. والله أعلم. انظر: جامع البيان: ١/ ق:١٥٤/ ب، الدر النثير: ٤/ ١١٠-١١١.

(٢) انظر: الروض النضير: ق٢٧٥.

(٣)الكافي: ٥٥، وانظر: الدر النثير: ٤/ ١١٠.

أجل حرف الاستعلاء[١]، وهو مجمع عليه، والله أعلم. وسيأتي بيان ذلك آخر الباب[٢].

وأما الراء الساكنة المتطرفة فتكون كذلك بعد فتح، وبعد ضمّ، وبعد كسر:

فمثالها بعد الفتح: ﴿يُغْفَرْ﴾ [الأنفال: ٣٨] و ﴿لَمْ يَتَغَيَّرْ﴾ [محمد: ١٥] و ﴿لَا يَسْخَرْ﴾ [الحجرات: ١١] و ﴿لَا تَذَرْ﴾ [نوح: ٢٦] و ﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] و ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠].

ومثالها بعد الضمّ: ﴿فَانْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿أَنِ اشْكُرْ﴾ [لقمان: ١٢] ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فلا خلاف في تفخيم الراء في جميع ذلك لجميع القراء.

ومثالها بعد الكسر: ﴿اسْتَغْفِرْ﴾ [التوبة: ٨٠] و ﴿وَيَغْفِرْ﴾ [آل عمران: ٣١] و ﴿أَبْصِرْ﴾ [الكهف: ٢٦] و ﴿وَقَدِّرْ﴾ [سبأ: ١١] و ﴿اصْبِرْ﴾ [ص: ١٧] و ﴿وَاصْطَبِرْ﴾ [مريم: ٦٥] و ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ [لقمان: ١٨]، ولا خلاف في ترقيق الراء في ذلك كله؛ لوقوعها ساكنة بعد الكسر، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدها في هذا القسم لانفصاله عنها، وذلك نحو: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا﴾ [المعارج: ٥] و ﴿أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١] و ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان: ١٨].

---

(١) جاء في حاشية (ك): «بل من أجل عروض الكسرة، وليس كذلك».

(٢) انظر ص: ١٣٧٩-١٣٨٠.

فصل: في الوقف على الراء

قد تقدَّم أقسام الراء المتطرفة، وهي لا تخلو في الوصل إمّا أن تكون ساكنة، أو متحركة، فإذا كانت: ساكنة نحو: ﴿ٱذْكُرْ﴾ [المائدة: ١١٠] ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠] و ﴿أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]، أو كانت مفتوحة نحو: ﴿أَمَرَ﴾ [البقرة: ٢٧] و ﴿لِيَفْجُرَ﴾ [القيامة: ٥] و ﴿لَن نَّصْبِرَ﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿ٱلْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧] و ﴿وَٱلْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨]، أو كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨] ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] أو كانت / كسرتها منقولة نحو: ﴿وَٱنْحَرْ * إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٢ - ٣] و ﴿ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ الروم [٦٠] فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون لا غير. ٢/ ١٠٥

وإن كانت مكسورة والكسرة فيها للإعراب نحو: ﴿بِٱلْبِرِّ﴾ [البقرة: ٤٤] و ﴿نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ﴾ [الإسراء: ٦٧] و ﴿بِٱلْحُرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨] و ﴿إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] و ﴿لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، أو كانت كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو: ﴿وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦] و ﴿نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤]، أو كانت الكسرة في عين الكلمة نحو: ﴿يَسْرِ﴾ في الفجر [٤] و ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ في الشورى [٣٢] والرحمن [٢٤] والتكوير [١٦] و ﴿هَارٍ﴾ في التوبة [١٠٩] على ما فيه من القلب كما قدّمنا[1]،

---

(١) انظر ص: ١٢٦٢.

ونحو ذلك مما الكسرة فيه ليست منقولة، ولا لالتقاء الساكنين، جاز في الوقف عليها الرَّومُ والسكون كما سيأتي في بابه[1].

فإن كانت مرفوعة نحو: ﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [يوسف: ٤١] و ﴿ٱلۡكِبَرُ﴾ [البقرة: ٢٦٦] و ﴿ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] و ﴿ٱلنُّذُرُ﴾ [الأحقاف: ٢١] و ﴿ٱلۡأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦] و ﴿ٱلۡخَيۡرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] و ﴿ٱلۡعِيرُ[2]﴾ [يوسف: ٧٠]، جاز الوقف في جميع ذلك بالروم والإشمام والسكون كما سنذكره في موضعه[3].

إذا تقرر هذا فاعلم: أنك متى وقفت على الراء بالسكون أو بالإشمام نظرت إلى ما قبلها، فإنْ كان قبلها كسرة، أو ساكن بعد كسرة، أو ياء ساكنة، أو فتحة ممالة، أو مرقَّقة نحو: ﴿بُعۡثِرَ﴾ [العاديات: ٩] و ﴿ٱلشِّعۡرَ﴾ [يس: ٦٩] و ﴿وَٱلۡخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠] و ﴿لَا ضَيۡرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] و ﴿وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] و ﴿نَكِيرِ﴾ [الشورى: ٤٧] و ﴿ٱلۡعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤] و ﴿ٱلۡخَيۡرَ﴾ [الحج: ٧٧]، و ﴿بِٱلۡبِرِّ﴾ [المجادلة: ٩] و ﴿وَٱلۡقَنَٰطِيرِ﴾ [آل عمران: ١٤] و ﴿إِلَى ٱلطَّيۡرِ﴾ [النحل: ٧٩] و ﴿فِي ٱلنَّارِ[4]﴾ [الأعراف: ٣٨] و ﴿كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [المطففين: ١٨] عند من أمال الألف[5]، و ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢] عند من رقّق الراء رقّقت الراء، وإن كان قبلها غير ذلك فخّمتها، هذا هو القول المشهور المنصور.

---

(١) انظر ص: ١٣٨٢.

(٢) في المطبوع: (الغير) بالمعجمة، وهو خطأ وتحريف.

(٣) انظر ص: ١٣٧٦.

(٤) في المطبوع: «وفي الدار»، وهو تصحيف، وليس في القرآن بهذا التركيب.

(٥) في لفظي ﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ ﴿ٱلنَّارِ﴾.

وذهب بعضهم إلى الوقف عليها بالترقيق إن كانت مكسورة لعروض الوقف، كما سيأتي في التنبيهات آخر الباب.

ولكن قد يفرَّق بين الكسرة العارضة في حال، واللازمة لكل حال كما سيأتي، والله أعلم.

ومتى وقفت عليها بالروم اعتبرت حركتها، فإن كانت كسرة رقَّقتها للكلِّ، وإن كانت ضمّة نظرت إلى ما قبلها، فإن كان كسرة، أو ساكن بعد كسرة، أو ياء ساكنة، رقَّقتها لورش وحده من طريق الأزرق، وفخَّمتها للباقين، وإن لم يكن قبلها شيء من ذلك فخَّمتها للكل، إلا إذا كانت مكسورة، فإن بعضهم يقف عليها بالترقيق.

وقد يفرَّق بين كسرة البناء وكسرة الإعراب، كما سنذكره آخر الباب[1].

٢/١٠٦ فالحاصل من هذا: أن الراء المتطرفة إذا سكنت في الوقف جرت / مجرى الراء الساكنة في وسط الكلمة، تفخَّم بعد الفتحة والضمة، نحو: ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] و ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وترقّق بعد الكسرة نحو: ﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ [الشعراء: ٥٤]. وأجريت الياء الساكنة والفتحة الممالة قبل الراء المتطرفة إذا سكنت، مجرى الكسرة. وأجري الإشمام في المرفوعة مجرى السكون، وإذا وقف عليها بالروم جرت مجراها في الوصل، والله أعلم.[2]

---

(١) انظر ص: ١٣٨٤.

(٢) من قوله: (إذا تقرر هذا فاعلم...إلخ) إلى هنا، بنصه وحروفه في الدر النثير: ٤/ ١١٣-١١٤.

تنبيهات

الأول: إذا وقعت الراء طرفاً بعد ساكن؛ هو بعد كسرة، وكان ذلك الساكن حرف استعلاء ووقف على الراء بالسكون وذلك نحو: ﴿مِّصْرَ﴾ [يوسف: ٢١] و ﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾ [سبأ: ١٢] فهل يعتدُّ بحرف الاستعلاء فتفخّم، أم لا يعتدُّ فترقّق؟ رأيان لأهل الأداء في ذلك:

فعلى التفخيم نصَّ الإمام أبو عبد الله بن شريح وغيره وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين. وعلى الترقيق نصّ أبو عمرو الداني في كتابه «الراءات» وفي «جامع البيان» وغيره، وهو الأشبه بمذهب الجماعة.

لكني أختار في ﴿مِّصْرَ﴾ [يوسف: ٢١] التفخيم، وفي ﴿ٱلْقِطْرِ﴾[1] [سبأ: ١٢] الترقيق، نظراً للوصل، وعملاً بالأصل، والله أعلم.

الثاني: إذا وقفت بالسكون على ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢] لمن يرقّق الراء الأولى، رقّقت الثانية؛ وإن وقعت بعد فتح، وذلك أن الراء الأولى إنما رقّقت في الوصل من أجل ترقيق الثانية، فلمّا وقف عليها رقّقت الثانية من أجل الأولى، فهو في الحالتين ترقيق لترقيق؛ كالإمالة للإمالة.[2]

الثالث: إذا وقفت على نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و ﴿ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩] و ﴿ٱلنَّهَارِ﴾ [آل عمران: ٢٧] و ﴿ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] و ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]

---

(١) في المطبوع: (قصر) بالصاد المهملة بدل الطاء، وهو خطأ وتحريف.

(٢) انظر: الدر النثير: ٤/ ١١٤-١١٥.

لأصحاب الإمالة في نوعيها، رقَّقت الراء بحسب الإمالة.

وشذَّ مكّي بالتفخيم لورش مع إمالة (بين بين)، فقال في آخر باب (الإمالة) في الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الرَّوم، قال ما نصه: «فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار، وجب أن تغلِّظ الراء؛ لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، قال: ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل؛ لأن الوقف عارض والكسر مَنوِيّ».[1] / ١٠٧/٢

وقال في آخر باب الراءات: «فأمّا ﴿ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩] في موضع الخفض في قراءة ورش، فتقف إذا سكَّنت بالتغليظ، والاختيار أن تروم الحركة؛ فترقِّق إذا وقفت[2] انتهى».

وهو قول لا يعوَّل عليه، ولا يلتفت إليه، بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة، سواء أَسْكَنْت أم رُمْت، لا نعلم في ذلك خلافاً، وهو القياس، وعليه أهل الأداء، والله أعلم.

الرابع: إذا وصلت ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦] لورش من طريق الأزرق، رقّقت الراء من أجل كسرة الذال، فإذا وقفت رقَّقتها من أجل ألف التأنيث، وهذه مسألة نبَّه عليها أبو شامة رحمه الله، وقال:

---

(١) التبصرة: ٤٠١.

(٢) التبصرة: ٤١٤، وينبّه على أن ما نقله المؤلف عن مكّي موجود بنصه في الدر النثير: ٤/ ١١٥.

«لم أر أحداً نبّه عليها، فقال إن ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ وإن امتنعت إمالة ألفها وصلاً فلا يمتنع ترقيق رائها في مذهب ورش على أصله، لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما، فيتّحد لفظ (الترقيق) وإمالة (بين بين) في هذا، فكأنه أمال الألف وصلاً». انتهى.

وقد أشار إليها أبو الحسن السخاوي، وذكر أن الترقيق في ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ من أجل الياء لا من أجل الكسرة[1]. انتهى.

ومراده بالترقيق: الإمالةُ،[2] وفيما قاله من ذلك نظر، بل الصواب أن ترقيقها من أجل الكسر.

الخامس: الكسرة تكون لازمة وعارضة، فاللازمة ما كانت على حرف أصلي، أو منزَّل منزلة الأصلي يُخِلُّ إسقاطه بالكلمة، والعارضة بخلاف ذلك، وقيل: العارضة ما كانت على حرف زائد، وإليه ذهب صاحب «التجريد» وغيره.

وتظهر فائدة الخلاف في ﴿مِّرۡفَقٗا﴾ [الكهف: ١٦] في قراءة من كسر الميم وفتح الفاء وهم: أبو عمرو، ويعقوب، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف كما تقدم،[3] فعلى الأول تكون لازمة فترقق الراء معها، وعلى الثاني تكون عارضة فتفخَّم.

---

(١) إبراز المعاني: ٢/ ١٤٣.

(٢) قوله: (ومراده بالترقيق الإمالة) هو نص كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ٢/ ١٤٣.

(٣) يلاحظ هنا أنه لم يذكر ابن كثير رحمه الله، فهو يقرأ مثل المذكورين، ونبّهتُ عليه لئلا يفهم أن قراءته مثل قراءة المسكوت عنهم، خاصّة وأن المؤلف رحمه الله عندما ذكر هذه الكلمة قبل قليل، قال: «أهل البصرة والكوفة». انظر ص: ١٧٨٤.

والأول هو الصواب لإجماعهم على ترقيق ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] و ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨] لورش، وأن تفخيم ﴿مِرْصَادًا﴾ [النبأ: ٢١] و ﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] من أجل حرف الاستعلاء بعدُ، لا من أجل عروض الكسرة قبلُ كما قدمنا، والله أعلم./ ١٠٨/٢

السادس: اختلف القراء في أصل الراء هل هو التفخيم؛ وإنما ترقّق[1] لسبب، أو أنها عَرِيَّة عن وصفي الترقيق والتفخيم، فتفخَّم لسبب وترقَّق لآخر؟ فذهب الجمهور إلى الأول.

واحتجَّ له مكّي فقال: «إنَّ كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء فيها الترقيق، ألا ترى أنك لو قلت: «رغداً» و«رقد» ونحوه بالترقيق لغيّرت لفظ الراء إلى نحو: الإمالة؟ قال: وهذا مما لا يمال، ولا علّة فيه توجب الإمالة[2]». انتهى.

واحتج غيره على أن أصل الراء التفخيم؛ بكونها متمكّنة في ظهر اللسان، فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق، وتمكّنت منزلتها لِـمَا عرض لها من التكرار، حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين؛ كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوّة كسرتين.

وقال آخرون: ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها، فترقَّق مع الكسرة لتسفُّلها، وتفخَّم مع الفتحة والضمة لتصعُّدهما؛ فإذا سَكَنَتْ جرت على حكم المجاور لها.

---

(١) في المطبوع: (ترقيق)، وهو تحريف.

(٢) الكشف: ١/ ٢٠٩.

وأيضاً: فقد وجدناها ترقّق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها؛ لسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء.

وأيضاً: فإن التّكرار متحقق في الراء الساكنة؛ سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة، أما حصول التكرار في الراء المتحركة الخفيفة فغير بيّن، لكن الذي يصحُّ فيها أنها تخرج من ظهر اللسان، ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان فترقق إذ ذاك؛ أو تمكنها في ظهر اللسان فتغلّظ، ولا يمكن خلاف هذا، فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة، من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن، نحو: ﴿ٱلْءَاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و﴿يُسِرُّونَ﴾ [البقرة: ٧٧]، فإذا مكّنتها إلى ظهر اللسان غلّظت، ولم يمكن ترقيقها، ولا يقوى الكسر على سَلْب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان.

١٠٩/٢ إلا أن تغليظها في حال الكسر قبيح في النطق[1] / ولذلك لا يستعلمه معتبر، ولا يوجد إلا في ألفاظ العوام والنَّبَط، وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت، فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة، وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من[2] الطرف فترقق، إذا عرض لها سبب، كما يتبيَّن في هذا الباب في رواية ورش، ولا يمكن إذا انكسرت إلى ظهر اللسان؛ لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة.

---

(١) في المطبوع: (المنطق)، وهو تحريف.

(٢) في (س): «بين».

فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكروه على أن أصل الراء المتحركة التفخيم.

وأما الراء الساكنة؛ فوجدناها ترقّق بعد الكسرة اللازمة بشرط أن لا يقع بعدها حرف استعلاء، نحو: ﴿فِرْدوس[(١)]﴾ وتفخَّم فيما سوى ذلك، فظهر أن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتحركة، ولم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها.

فأمّا تفخيمها بعد الكسرة العارضة في نحو: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ [النور: ٥٠]، فَلِمَ لا يكون حملاً على المضارع؟ إذا قلت: (يَرْتاب) بناء على مذهب الكوفيين في أنَّ صيغة الأمر مقتطعة من المضارع، أو بناءً على مذهب البصريين في أن الأمر يشبه المقتطع من المضارع، فلم يُعْتَدَّ بما عرض لها من الكسرة في حال الأمر.[(٢)] وعند ثبوت هذا الاحتمال لم يتعيّن القول بأن أصلها التفخيم؟[(٣)]

قلت: والقولان محتملان، والثاني أظهر لورش من طرق المصريين، ولذلك أطلقوا ترقيقها واتسعوا فيه كما قدمنا.

وقد تظهر فائدة الخلاف في الوقف على المكسور إذا لم يكن قبله ما يقتضي الترقيق.

---

(١) هذا اللفظ لم يَرِدْ منكَّراً في القرآن الكريم، وإنما أتى مُعَرَّفاً في موضعين هما: [الكهف: ١٠٧، والمؤمنون: ١١].

(٢) انظر هذه المسألة وأدلة الفريقين في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٤-٥٤٩.

(٣) من قوله: (وقال آخرون ليس..) إلى هنا، بنصه كلام المالقي في الدر النثير: ٤/ ٤٩-٥١.

فإنه بالوقف تزول كسرة الراء الموجبة لترقيقها؛ فتفخم حينئذ على الأصل، على القول الأول، وترقَّق على القول الثاني؛ من حيث إن السكون عارض، وإنه لا أصل لها في التفخيم ترجع إليه فيتجه الترقيق، وقد أشار في «التبصرة» إلى ذلك حيث قال: «أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول، وبعضه أخذ سماعاً، ولو قال قائل إنني أقف في جميع الباب كما أَصِلُ؛ سواء أسْكَنْتُ أو رُمْتُ، لكان لقوله وجه من / القياس مستثبت، والأول أحسن».[1] ١١٠/٢

وممن ذهب إلى الترقيق في ذلك صريحاً أبو الحسن الحصري، فقال:

وما أنت بالترقيق واصِلُهُ فقف   عليه به إذ لست فيه بمضطَّرِ

وقد خَصَّ الترقيق بورش أبو عبد الله بن شريح، وأبو علي بن بلِّيمة وغيرهما، وأطلقوه حتى في الكسرة العارضة، واستثنى بعضهم كسرة (النقل)، قال في «الكافي»: «وقد وقف قوم عن ورش على نحو: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨]، و ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ﴾ [النور: ٦٣] بالترقيق كالوصل، واستثنوا ﴿فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ﴾ [الكهف: ٢٩] و ﴿وَٱنْحَرْ * إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢، ٣]»، قال: «ولا حجة لهم إلا الرواية».[2]

وكذا قال ابن بلِّيمة، وزاد فقال: «ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق، ولا خلاف أنها مرقّقة في الوصل[3]». انتهى.

---

(١) التبصرة: ٤١٤.

(٢) الكافي: ٥٦.

(٣) تلخيص العبارات: ٥٢، ويلاحظ أن عبارته نص في تخصيص هذين الموضعين، قال بالترقيق إلا في موضعين ﴿فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ﴾ و ﴿وَٱنْحَرْ * إِنَّ﴾ والله أعلم.

وقد قدَّمنا أن القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء، وقد يفرَّق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء كما أشرنا إليه فيما تقدم، وننبِّه عليه بعد هذا، والله أعلم.

وتظهر أيضاً فائدة الخلاف إذا نطقتَ بالراء ساكنة بعد همزة الوصل في حكاية لفظ الحرف إذا قلت: (اِرْ)، كما تقول: (اِبْ) (اِتْ)، فعلى القول بأن أصلها التفخيم تفخِّم، وعلى القول الآخر ترقِّق، وكلاهما محتمل، إذ لا يُعلَم كيف ثبت اللفظ في ذلك عن العرب؟

والحقُّ في ذلك أن يقال: إن من زعم أن أصل الراء التفخيم؛ إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء فلا دليل عليه لِمَا مرَّ، وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم، وأنها لـمَّا عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على التفخيم فلزمته[1]، فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلا إن وجد سبب، وحينئذ يتصور فيها رعي السبب فترقق، ورفضه فتبقى على ما استحقته من التفخيم بسبب حركتها، فهذا كلام جيد[2]، والله أعلم.

السابع: الوقف بالسكون على ﴿أَنِ اسْرِ﴾ [طه: ٧٧] في قراءة من وصل وكسر النون[3] يوقف عليه بالترقيق، أمّا على القول بأن الوقف عارض فظاهر، وأمّا

---

(١) (فلزمته) سقطت من المطبوع.

(٢) من قوله: (من زعم أن أصل..) إلى هنا هو نص كلام المالقي في الدر النثير: ٤/ ٥١، إلا أنه عبَّر عن التفخيم بالفتح، وختمه بقوله: «فهذا الكلام حسن مناسب، والله أعلم بالحقائق».

(٣) قوله: (من (وصل) أي قرأ بهمزة الوصل في (اسر) وهو: نافع وابن كثير وأبو جعفر، انظر ص: ١٧٤٥.

على القول الآخر فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً فإن الكسرة / قبلها توجب الترقيق. ١١١/٢

فإن قيل: إن الكسر عارض فتفخَّم مثل: ﴿ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ ﴾ [النور: ٥٠] فقد يجاب بما تقدّم: أن عروض الكسر هو باعتبار الحمل على أصل مضارعه الذي هو (يَرْتاب)، فهي مفخَّمة لعروض الكسر فيه بخلاف هذه.

والأَوْلى أن يقال: كما أن الكسر قبلُ عارض فالسكون كذلك عارض، وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيلغيان جميعاً، ويُرجَع إلى كونها في الأصل مكسورة فترقَّق على أصلها.

وأمّا على قراءة الباقين، وكذلك ﴿ فَأَسْرِ ﴾ [الدخان: ٢٣] في قراءة من قطع، ووصل، فمن لم يعتدَّ بالعارض أيضاً رقق، وأمّا على القول الآخر فيحتمل التفخيم للعروض، ويحتمل الترقيق فرقاً بين كسرة الإعراب وكسرة البناء؛ إذ كان الأصل: «أسري» بالياء، وحذفت الياء للبناء، فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له.

وكذلك الحكم في ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء، فحينئذ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى، والوقف على ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] بالتفخيم أولى، والله أعلم.

باب ذكر تغليظ اللامات[١]

تقدَّم أن تغليظ اللام تسمينها، لا تسمين حركتها، والتفخيمَ مرادفُه، إلا أن التغليظَ في اللام والتفخيمَ في الراء، والترقيق ضدُّهما.[٢] وقد تطلق عليه «الإمالة» مجازاً.

وقولهم: الأصل في اللام الترقيق، أبين من قولهم في الراء إن أصلها التفخيم، وذلك أن اللام لا تغلَّظ إلا لسبب؛ وهو مجاورتُها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذ ذاك بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء لازم.[٣]

وقد اختصَّ المصريون بمذهب[٤] عن ورش في اللام لم يشاركهم فيها سواهم، ورووا من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم.

واتفق الجمهور منهم على تغليظ اللام إذا تقدمها صاد أو طاء أو ظاء بشروط ثلاثة، وهي: أن تكون اللام مفتوحة، وأن يكون أحد هذه الحروف

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٦، التبصرة: ٤١٤-٤١٧، التيسير: ٥٨، الكافي: ٥٢-٥٤، التلخيص: ١٩٧-١٩٩، الشاطبية: ٢٩-٣٠.

(٢) انظر ص: ١٣٤١.

(٣) في (ت) والمطبوع: «اللازم»، وهو تحريف، ويلاحظ أن من قوله: (الأصل في اللام..) إلى هنا بنصه هو كلام المالقي في الدر النثير: ٤/ ١١٨.

(٤) في (س): «بمذاهب» على الجمع.

الثلاثة مفتوحاً / أو ساكناً. واختلفوا في غير ذلك؛ وشذ بعضهم فيها بما لم يروه غيره، وسيرد عليك جميع ذلك مبيَّناً. ٢/١١٢

أمّا الصاد المفتوحة: فتكون اللام بعدها مخفَّفة ومشدَّدة، فالوارد من المخففة في القرآن: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و ﴿صَلَوَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] و ﴿صَلَوٰتَكَ﴾ [التوبة: ١٠٣] و ﴿صَلَاتِهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٢] و ﴿صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣] و ﴿فَصَلَتِ﴾ [يوسف: ٩٤] و ﴿يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧] و ﴿فَصَلَ طَالُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و ﴿فَصَّلَ﴾ [الأنعام: ١١٩] و ﴿مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] و ﴿مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ [الأعراف: ١٣٣] و ﴿وَمَا صَلَبُوهُ﴾ [النساء: ١٥٧]، والوارد من المشدَّدة: ﴿صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] و ﴿يُصَلِّى﴾ [آل عمران: ٣٩] و ﴿مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] و ﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٣].

ووردت مفصولاً بينها وبين الصاد بألف في موضعين: ﴿يَصَّالَحَا﴾ [النساء: ١٢٧] و ﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

والصاد الساكنة الوارد منها في القرآن: ﴿تَصْلَىٰ﴾ [الغاشية: ٤] و ﴿سَيَصْلَىٰ﴾ [المسد: ٣] و ﴿يَصْلَىٰهَا﴾ [الإسراء: ١٨] و ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ [النساء: ١٠] و ﴿يَصْلَوْنَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٩] و ﴿ٱصْلَوْهَا﴾ [الطور: ١٦] و ﴿فَيُصْلَبُ﴾ [يوسف: ٤١] و ﴿مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] و ﴿وَأَصْلَحَ﴾ [المائدة: ٣٩] و ﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ [البقرة: ١٦٠] و ﴿إِصْلَٰحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿ٱلْإِصْلَٰحَ﴾ [هود: ٨٨] و ﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠].

وأما الطاء المفتوحة: فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة، فالوارد في القرآن من الخفيفة: ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] و ﴿وَٱنطَلَقَ﴾ [ص: ٦] و ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ﴾ [المرسلات: ٢٩] و ﴿أَطَّلَعَ﴾ [مريم: ٧٨] و ﴿فَٱطَّلَعَ﴾ [الصافات: ٥٥] و ﴿وَبَطَلَ﴾

[الأعراف: ١١٨] و ﴿مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥] و ﴿طَلَبًا﴾ [الكهف: ٤١]، والوارد من الشديدة ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿طَلَّقْتُمُ﴾ [البقرة: ٢٣١] و ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] و ﴿طَلَّقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ووردت مفصولاً بينها وبين اللام في حرف واحد، وهو: ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤].

والطاء الساكنة الوارد منها في القرآن موضع واحد، وهو: ﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] فقط.

وأما الظاء: فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة، فالوارد في القرآن من الخفيفة: ﴿ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨] و ﴿ظَلَمُوا۟﴾ [البقرة: ٥٩] و ﴿ظَلَمْنَٰهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، ومن الشديدة[1] ﴿بِظَلَّٰمٍ﴾ [آل عمران: ١٨٢] و ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] و ﴿فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤] و ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾ [النحل: ٥٨].

والظاء الساكنة ورد منها في القرآن: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١] ﴿فَيَظْلَلْنَ[2]﴾ [الشورى: ٣٣].

فغلَّظ ورش من طريق الأزرق اللام في ذلك كله.

وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه كالجماعة، وهو الذي في «العنوان» و«المجتبى» و «التذكرة» و «إرشاد» ابن غلبون، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وبه قرأ مكّي على أبي الطيب، إلا أنَّ صاحب «التجريد» استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلال:

---

(١) في (ت): «المشددة».

(٢) هذا التفصيل كلُّه للمالقي بنصه في الدر النثير: ٤/ ١١٨-١٢٢.

﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] و ﴿طَلَّقۡتُمُ﴾[1] [البقرة: ٢٣١].

ومنهم من رققها بعد الظاء / ، وهو الذي في «التجريد»[2]، وأحد الوجهين في «الكافي»[3]. ٢/١١٣

وفصَّل في «الهداية» فرقَّق إذا كانت الظاء مفتوحة، نحو: ﴿ظَلَمُواْ﴾ [البقرة: ٥٩] و ﴿وَظَلَّلۡنَا﴾ [البقرة: ٥٧] وفخَّمها إذا كانت ساكنة، نحو: ﴿أَظۡلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿فَيَظۡلَلۡنَ﴾ [الشورى: ٣٣].

وذكر مكّي ترقيقها بعدها إذا كانت مشدّدة؛ من قراءته على أبي الطيِّب، قال: «وقياس نصِّ كتابه يدل على تغليظها وإن كانت مُشَدَّدة[4]».

وقال الحافظ أبو عمرو الداني ما نصه: «وجماعة من أصحاب ابن هلال كالأذفوي لا يفخمها إلا مع الصاد المهملة».[5]

واختلفوا فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة، نحو: ﴿صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] و ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ [المسد: ٣] و ﴿مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] و ﴿يَصۡلَىٰهَا﴾ [الإسراء: ١٨]،

---

(١) التجريد: ق١٩.

(٢) الذي في «التجريد» هو ترقيق اللام المفتوحة بعد الظاء، نحو: ﴿ظلموا﴾ وأما اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة فصرح فيه بالتفخيم.

فعبارة المؤلف توهم الإطلاق، مع أن الذي في «التجريد» مقيّد، وهو ما حدا بالأزميري أن يقول: «وجدنا في «التجريد» تفخيم اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة، ونأخذ بالوجهين تبعاً لابن الجزري».

انظر: التجريد: ق١٩، بدائع البرهان: ق٤٩، الروض النضير: ق١٢٨.

(٣) الكافي: ٥٣.

(٤) التبصرة: ٤١٥-٤١٦.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٦.

فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة، ففخمها في «التبصرة» و«الكافي» و«التذكرة» و«التجريد» وغيرها، ورققها في «المجتبى»، وهو مقتضى «العنوان» و«التيسير»، وهو في «تلخيص» أبي معشر[1] أقيس.

والوجهان في «الكافي» و«تلخيص» ابن بلِّيمة و«الشاطبية» و«الإعلان» وغيرها.

وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها، فرقَّقوها في رؤوس الآي للتناسب، وغلَّظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها، وهو الذي في «التبصرة»، وهو الاختيار في «التجريد»، والأرجح في «الشاطبية»، والأقيس في «التيسير»، وقطع أيضاً به في «الكافي» إلا أنه أجرى الوجهين في غير رؤوس الآي.[2]

والذي وقع من ذلك رأس آية ثلاثة مواضع: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ في القيامة [٣١] ﴿وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ في سبِّح [١٥] و ﴿إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ في العلق [١٠].

والذي وقع منه غير رأس آية سبعة مواضع: ﴿مُصَلًّىۖ﴾ في البقرة [١٢٥] حالة الوقف، وكذا ﴿يَصۡلَى ٱلنَّارَ﴾ في سبِّح [١٢] و ﴿يَصۡلَىٰهَا﴾ في الإسراء [١٨] والليل [١٥] و ﴿وَيَصۡلَىٰٓ﴾ في الانشقاق [١٢] و ﴿تَصۡلَىٰ﴾ في الغاشية [٤] و ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ في المسد [٣].

---

(١) الأزرق ليس له ذكر في تلخيص أبي معشر. فليتأمل.

(٢) انظر: العنوان: ٦٥، التيسير: ٥٨، الشاطبية: ٢٩.

واختلفوا فيما إذا حال بين الحرف وبين اللام فيه ألف، وذلك في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد وهما: ﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و ﴿يَصَّالَحَا﴾ [النساء: ١٢٧]، وموضع مع الطاء وهو: ﴿طَالَ﴾ في طه [٨٦] ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ﴾ وفي الأنبياء [٤٤] ﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ وفي الحديد [١٦] ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾.

فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما، وهو الذي في «التيسير» و«العنوان» / و«التذكرة» و«تلخيص» ابن بلِّيمة و«التبصرة»، وأحد الوجهين في «الهداية» و«الهادي» و«التجريد» من قراءته على عبد الباقي، وفي «الكافي» و«تلخيص» أبي معشر. ١١٤/٢

وروى الآخرون تغليظها اعتداداً بقوَّة الحرف المستعلي، وهو الأقوى قياساً، والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم.

وهو اختيار الداني في غير «التيسير»، وقال في «الجامع»: «إنه الأوجه».[١]

وقال صاحب «الكافي»: «إنه أشهر».[٢]

وقال أبو معشر الطبري: «إنه أقيس»[٣].

والوجهان جميعاً في «الشاطبية» و«التجريد» و«الكافي» و«التلخيص» و«جامع البيان»، إلا أن صاحب «التجريد» أجرى الوجهين مع الصاد وقطع بالترقيق مع الطاء على أصله.

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٦.

(٢) الكافي: ٥٣.

(٣) لم أجده في «التلخيص» المطبوع.

واختلفوا أيضاً في اللام المتطرفة إذا وقف عليها، وذلك في ستة أحرف وهي: ﴿أَن يُوصَلَ﴾ في البقرة [٢٧] والرعد [٢١، ٢٥]، ﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ في البقرة [٢٤٩]، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾ في الأنعام [١١٩]، ﴿وَبَطَلَ﴾ في الأعراف [١١٨]، و ﴿ظَلَّ﴾ في النحل [٥٨] والزخرف [١٧]، ﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ في صٓ [٢٠].

فروى جماعة الترقيق في الوقف، وهو الذي في «الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«تلخيص العبارات».

وروى آخرون التغليظ، وهو الذي في «العنوان» و«المجتبى» و«التذكرة» وغيرها.

والوجهان جميعاً في «التيسير» و«الشاطبية» و«تلخيص» أبي معشر، وقال: «إن التفخيم أقيس».

وفي «جامع البيان»: «أوجَهُ».(١)

قلت: والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله، والأرجح فيهما التغليظ؛ لأن الحاجز في الأول ألف؛ وليس بحصين، ولأن السكون عارض، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلَّظ، والله أعلم.

واختلفوا أيضاً في تغليظ اللام من ﴿صَلْصَٰلٍ﴾ وهو في الحجر [٢٦] والرحمن [١٤] وإن كانت ساكنة، لوقوعها بين الصادين، فقطع بتفخيم اللام فيهما صاحب «الهداية» و«تلخيص العبارات» و«الهادي»، وأجرى الوجهين فيهما

---

(١) تحرفت العبارة في المطبوع هكذا «وقال الداني إن التفخيم أقيس، وفي جامع البيان أوجه».

صاحب «التبصرة» و«الكافي» و«التجريد» وأبو معشر. وقطع بالترقيق صاحب «التيسير» و«العنوان» و«التذكرة» و«المجتبى» وغيرها، وهو الأصحُّ رواية وقياساً؛ حملاً على سائر اللامات السواكن.

وقد شذَّ بعض المغاربة والمصريين فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكرنا./ ١١٥/٢ فروى صاحب «الهداية» و«الكافي» و«التجريد» تغليظها بعد الظاء والضاد الساكنتين إذا كانت مضمومة أيضاً، نحو: ﴿مَظْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣] و ﴿فَضْلُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٤].

وروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفي استعلاء، نحو: ﴿خَلَطُواْ﴾ [التوبة: ١٠٢] و ﴿وَأَخْلَصُواْ﴾ [النساء: ١٤٦] و ﴿فَٱسْتَغْلَظَ﴾ [الفتح: ٢٩] و ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] و ﴿ٱلْخُلَطَآءِ﴾ [ص: ٢٤] و«أغلظ»، ذكره في «الهداية» و«التجريد» و«تلخيص» ابن بلِّيمة، وفي وجهٍ في «الكافي» ورجَّحه.

وزادوا[1] أيضاً تغليظها: في «فاختلط» و ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، وزاد في «التلخيص»[2] تغليظها في ﴿تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤].

وشذَّ صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي فغلَّظ اللام من لفظ ﴿ثَلَٰثَةِ﴾ [البقرة: ١٩٦] حيث وقع، إلا في قوله عز وجل: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، و ﴿وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، و ﴿ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر: ٦]، و ﴿ظِلٍّ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠][3].

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (وزاد) بالإفراد، وانظر: التلخيص: ١٩٨.
(٢) تلخيص ابن بلِّيمة: ١/ ٥٢.
(٣) انظر: جامع البيان: ق ١٥٧ /أ، الإقناع: ١/ ٣١٢.

فصل

أجمع القراء وأئمة أهل الأداء على تغليظ اللام من اسم ﴿ ٱللَّهِ ﴾ تعالى، إذا كان بعد فتحة أو ضمَّة، سواء كان في حالة الوصل، أو مبدوءً به، نحو: قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٨] و ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٨١] و ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: ١١٠] و ﴿ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [فصلت: ٣٠] و ﴿ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ ﴾ [المائدة: ١١٤]، ونحو: ﴿ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٥٧] و ﴿ كَذَبُواْ ٱللَّهَ ﴾ [التوبة: ٩٠] و ﴿ وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٢٠٤] ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ ﴾ [الأنفال: ٣٢].

فإن كان قبلها كسرة فلا خلاف في ترقيقها، سواء كانت الكسرة لازمة، أو عارضة، زائدة، أو أصلية، نحو: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١] و ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿ إِنَّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٦] و ﴿ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [القصص: ٨٧] و ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧] و ﴿ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٧٠] و ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢٤] ﴿ حَسِيبًا * ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ٨٦، ٨٧] و ﴿ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ﴾ [الإخلاص: ١، ٢] و ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

فإن فُصِل هذا الاسم مما قبله وابتدئ به فتحت همزة الوصل وغُلِّظت اللام من أجل الفتحة.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»: «حدثني الحسن بن شاكر البصري[1]، قال: ثنا أحمد بن نصر، يعني الشذائي، قال: التفخيم في هذا الاسم،

(١) سبق البيان أني لم أجد له ترجمة.

يعني مع الفتحة والضمة ينقله قَرْن عن قَرْن، وخالف عن سالف، قال: وإليه كان شيخنا أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسن بن المنادي يذهبان»[(١)]. انتهى.

وقد شذَّ أبو علي الأهوازي فيما حكاه من ترقيق هذه اللام، يعني[(٢)] بعد الفتح والضمّ، عن السوسي وروح، وتبعه في ذلك / من رواه عنه كابن الباذش في «إقناعه»[(٣)]، وغيره، وذلك مما لا يصحُّ في التلاوة، ولا يؤخذ به في القراءة، والله تعالى أعلم.[(٤)]

١١٦/٢

تنبيهات

الأول: إذا غُلِّظت اللام في ذوات الياء نحو: ﴿صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] و ﴿يَصْلَى﴾ [الأعلى: ١٢] إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها؛ إذ الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه.

الثاني: قال أبو شامة: «أمّا ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] ففيه التغليظ في الوصل؛ لأنه منوَّن، وفي الوقف الوجهان السابقان»، قال: «ولا تترجح الإمالة وإن كان رأس آية؛ إذ لا مؤاخاة لآي قبلها ولا بعدها»[(٥)]. انتهى.

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٨.

(٢) (يعني) من (ت) فقط.

(٣) انظر: الوجيز: ق٦، الإقناع: ١/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٤) يلاحظ أن روحاً والسوسيَّ من «الوجيز» ليسا من طرق النشر.

(٥) إبراز المعاني: ٢/ ١٨٩.

فجعل ﴿ مُصَلًّى ﴾ رأس آية، وليس كذلك، بل لا خلاف بين العادِّين أنه ليس برأس آية، فاعلم ذلك.

الثالث: إذا وقعت اللام من اسم ﴿ ٱللَّهِ ﴾ تعالى بعد الراء الممالة في مذهب السوسي وغيره كما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٤] جاز في اللام التفخيمُ والترقيق.

فَوَجهُ التفخيم: عدمُ وجود الكسر الخالص قبلها وهو أحد الوجهين في «التجريد»، وبه قرأ على أبي العباس بن نفيس، وهو اختيار أبي القاسم الشاطبي، وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، وهو قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري.

ووجهُ الترقيق: عدم وجود الفتح الخالص قبلها، وهو الوجه الثاني في «التجريد» وبه قرأ صاحب «التجريد» على شيخه عبد الباقي، وعليه نصَّ الحافظ أبو عمرو في «جامعه» وغيره، وبه قرأ على شيخه أبي الفتح، في رواية السوسي، عن قراءته على أبي الحسن، يعني عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقال الداني: إنه القياس.

وقال الأستاذ أبو عمرو بن الحاجب: إنه الأولى لأمرين:

١١٧/٢ أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما / فُخِّمت للفتح والضمِّ، ولا فتح ولا ضمَّ هنا، فعدنا إلى الأصل، قال: والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة.[1]

---

(١) هذا النصُّ نقله المؤلِّف عن أبي شامة الذي صرَّح بأن ابن الحاجب قاله له، قال أبو شامة: «قال لي الشيخ أبو عمرو: الترقيق أولى لأمرين...». إبراز المعاني ٢/ ١٩١.

قلت: والوجهان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء، والله أعلم.

الرابع: إذا رُقِّقت الراء لورش من طريق الأزرق[1] في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي﴾ [الأنعام: ١١٤] ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠] ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] و ﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣] وجب تفخيم اللام من اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ تعالى بعدها بلا نظر؛ لوقوعها بعد فتحة وضمَّة خالصة، ولا اعتبار بترقيق الراء قبل اللام في ذلك.

وممَّن نصَّ على ذلك الإمام الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن شريح، قال في كتابه «الكافي» من (باب اللامات) بعد ذكر مذهب ورش ما نصّه: «وكذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة نحو: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥][2]».

والإمام العلَّامة المحقِّق أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة، في (باب اللامات) أيضاً من (شرحه) قال: «والراء المرقَّقة غير المكسورة كغير المرقَّقة يجب بعدها التفخيم؛ لأن الترقيق لم يغيِّر فتحها ولا ضمَّها»[3].

وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري في (الباب) المذكور: «وهذه اللام: يعني من اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ إذا وقعت بعد ترقيق خال من الكسر، فهي على تفخيمها نحو: ﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، أو بعد إمالة كبرى فوجهان»[4].

---

(١) في المطبوع: (الأزرقي)، وهو تصحيف.
(٢) الكافي: ٥٣.
(٣) إبراز المعاني: ٢/ ١٩١.
(٤) كنز المعاني: ق١٣٥/ أ.

وقال الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي في كتابه «الكنز في القراءات العشر»: «فإن أتى؛ يعني اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ بعد حرف مرقَّق لا كسرة فيه، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣] في قراءة من رقَّق، فليس إلا التفخيم، وإن كان بعد إمالة كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ففيه وجهان»[١]. انتهى.

وهو مما لا يحتاج إلى زيادة التنبيه عليه وتأكيد الإشارة إليه، لظهوره ووضوحه، ولولا أن بعض أهل الأداء من أهل عصرنا[٢] بلغنا عنه أنه رأى ترقيق اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ تعالى بعد الراء المرققة فأجرى الراء المرقَّقة، في ذلك مجرى الراء الممالة، وبنى أصله على أن الضمَّة تمال كما تمال الفتحة؛ لأنَّ سيبويه رحمه الله حكى ذلك في (مَذْعُور)، و(السُّمر)، و(المُنْقُر)[٣].

١١٨/٢ واستدلَّ / بإطلاقهم على الترقيق إمالة، واستنتج من ذلك ترقيق اللام بعد المرققة، وقطع بأن ذلك هو القياس الذي لا ينبغي أن يخالف، مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه، ولكنه شيء ظهر له من جهة النظر، فاتَّبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادّعاه، وذلك كله غير مسلم له ولا موافق عليه.

---

(١) الكنز: ٩٩.

(٢) هو محمد بن محمد، أبو عبد الله القَيْجاطي حفيد صاحب قصيدة «التكملة المفيدة»، والذي أخبر المؤلِّف بذلك هو محمد بن ميمون البلوي، أو أبو الحسن عليّ بن عيسى الفهري صاحبا المؤلف وتلميذا القَيْجاطي، قال المؤلِّف في ترجمة القَيْجاطي: «وحدّثنا عنه برسالة كتبها في تجويز ترقيق اسم الله تعالى بعد ترقيق الراء لورش في نحو......إلخ». غاية النهاية: ٢/ ٢٤٤.

(٣) المُنْقُر: الرّكية(البئر) الكثيرة الماء.

انظر: الكتاب: ٤/ ١٤٣، التاج (نقر) و(ركا).

فأما ادعاؤه أن الضمة تمال في (مَذْعُور) فإنه غير ما نحن فيه؛ فإنّ حركة الضمة التي هي على العين قربت إلى الكسر ولفظ بها كذلك، وذلك مشاهد حسّاً، والضمة التي هي على الراء في ﴿يُبَشِّرُ﴾ [الشورى: ٢٣] لم تقرب إلى الكسرة ولا غُيِّرت عن حالتها، ولو غيرت ولفظ بها كما لفظ بـ (مَذْعُور) على لغة من أمال، لكان لحناً وغير جائز في القراءة، وإنما التغيُّر وقع على الراء فقط، لا على حركتها، وهذا هو الذي حكاه ابن سفيان وغيره من أن الراء المضمومة تكون عند ورش بين اللفظين، فعبَّروا عن الراء، ولم يقولوا إن الضمّة تكون بين اللفظين، ومن زعم أن الضمَّة في ذلك تكون تابعة للراء، فهو مكابر في المحسوس.

وأما كون الترقيق إمالة أو غير إمالة، فقد تقدَّم الفرق بين الترقيق والإمالة، في أول باب (الراءات)، وإذا ثبت ذلك بطل القياس على ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥].

وأمّا ادعاؤه عدم النصِّ فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم وقولَ ابن شريح إنه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك، والناسُ كلُّهم في سائر الأعصار، وأقطار الأمصار، ممن أدركناهم وأخذنا عنهم، وبلغتنا رواياتهم، ووصلت إلينا طرقهم، لم يختلفوا في ذلك، ولا حكَوْا فيه وجهاً، ولا احتمالاً ضعيفاً ولا قويّاً، فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة، وسلف الأمة، والله يوفقنا جميعاً لفهم الحق واتباعه، وسلوك سبيله بمنِّه وكرمه.

الخامس: إن قيل: لِمَ كان التفخيم في الوقف على اللام المغلَّظة الساكنة وقفاً أرجح، وكان ينبغي أن لا يجوز البتة، كما سبق في الراء المكسورة أنها تفخم وقفاً،

ولا ترقق[1] لذهاب الموجب للترقيق؛ وهو الكسر، وهاهنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام، وكلا الذَّهابين عارض./ ٢/ ١١٩

فالجواب أن سبب التغليظ هنا قائم، وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنما فَتْحُ اللام شرطٌ فلم يؤثر سكون الوقف؛ لعروضه وقوَّة السبب، فعمل السبب عمله لضعف المعارض، وفي باب الوقف على الراء المكسورة أن السبب زال بالوقف؛ وهو الكسر فافترقا.[2]

السادس: ولو قيل: لِمَ كانت الكسرة العارضة والموصولة توجب ترقيق اللام من اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ ولا توجب ترقيق الراء ؟

فالجواب: أن اللام لـمَّا كان أصلها الترقيق، وكان التغليظ عارضاً؛ لم يستعملوه فيها إلا بشرط أن لا يجاورها منافٍ للتغليظ؛ وهو الكسر، فإذا جاورتها الكسرة ردَّتها إلى أصلها، وأمّا الراء المتحركة بالفتح أو بالضم؛ فإنها لما استحقت التغليظ بعد ثبوت حركتها لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها، واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذي استحقَّته؛ بسبب حركتها، فإذا كانت الكسرة لازمة أثرت في لغة دون أخرى، فرقِّقت الراء[3] لذلك وفخِّمت.[4]

وقيل: الفرق أن المراد من ترقيق الراء إمالتها؛ وذلك يستدعي سبباً قوياً للإمالة، وأمّا ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيَّتها وسجيَّتها من غير زيادة

---

(١) (ترقق): سقطت من (س).

(٢) السؤال والجواب بنصّهما وحروفهما لأبي شامة في إبراز المعاني: ٢/ ١٨٧.

(٣) في (ز): «اللام» وهو خطأ.

(٤) السؤال والجواب إلى هنا بنصّهما وحروفهما للمالقي في الدُّر النثير: ٤/ ١٢٩.

شيء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها، ولا تكون الحركة قبل لام اسم ﴿ ٱللَّهِ ﴾ إلا مفصولة لفظاً أو تقديراً، وأمّا الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة، فأمكن اعتبار ذلك فيها بخلاف اللام.(١)

السابع: اللَّام المشددة، نحو ﴿ يُصَلَّبُوٓاْ ﴾ [المائدة: ٣٣] و ﴿ طَلَّقْتُمُ ﴾ [البقرة: ٢٣١] و ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ ﴾ [النحل: ٥٨] لا يقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي أن يجري الوجهان؛ لأن ذلك الفاصل أيضاً لامٌ أدغمت في مثلها(٢) فصار حرفاً واحداً، فلم تخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وليها.(٣)

وقد شذَّ بعضٌ فاعتبر ذلك فَصْلاً مطلقاً، حكاه الداني، وبعضهم قد أثبته فيما تقدَّم(٤)، والله أعلم. /

٢/ ١٢٠

---

(١) من قوله: (وقيل الفرق..) إلى هنا بنصّه وحروفه كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ٢/ ١٩٠-١٩١.

(٢) في (س): «فيها».

(٣) من قوله: (اللام المشددة)..إلى هنا بنصه -غير الأمثلة- هو كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ٢/ ١٨٦-١٨٧.

(٤) انظر: اللآلي الفريدة: ١/ ق١١٢.

باب الوقف على أواخر الكلم[١]

تقدّم أول الكتاب حدُّ الوقف، وأن له حالتين:

الأولى: ما يوقف عليه، وتقدّمت ثَمَّ.

الثانية: ما يوقف به، وهو المقصود هنا.

فاعلم أن للوقف في كلام العرب أوجهاً متعدِّدة، والمستعملَ منها عند أئمة القراءة تسعة وهي: السكون، والرَّوم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.

فالإلحاق: لما يلحق آخر الكلم من (هاءات) السكت.

والإثبات: لما يثبت من الياءات المحذوفات وصلاً، وسنذكر هذين النوعين في الباب الآتي بعد.[٢]

والحذف: لما يحذف من الياءات الثوابت وصلاً كما سيأتي في باب (الزوائد).

والإدغام: لما يدغم من الياءات والواوات في الهمز بعد إبداله، كما تقدم في باب (وقف حمزة).[٣]

---

(١) انظر: التبصرة: ٣٣٤-٣٤٠، التيسير: ٥٨-٥٩، إبراز المعاني: ٢/ ١٩٢-٢٠٥، اللآلي الفريدة: ١/ ق١١٢/ ب.

(٢) انظر ص: ١٤٣١.

(٣) انظر ص: ١٠٤٧.

والنقل: لما تقدَّم في الباب المذكور من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفاً.[١]

والبدل: يكون في ثلاثة أنواع:

أحدها:[٢] الاسم المنصوب المنوَّن؛ يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين.

الثاني: الاسم المؤنث بالتاء في الوصل، يوقف عليه بالهاء بدلاً من التاء إذا كان الاسم مفرداً، وقد تقدَّم في باب (هاء التأنيث) في الوقف.[٣]

الثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف، كما تقدم في باب (وقف حمزة) أيضاً.

وهذا الباب لم يقصد فيه شيء من هذه الأوجه الستة، وإنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون، وبالرَّوم، وبالإشمام، خاصة.[٤]

فأمّا السكون: فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً؛ لأن معنى الوقف التركُ والقطعُ؛ من قولهم: وقفت عن كلام فلان؛ أي تركته وقطعته[٥]،/ ١٢١/٢ ولأنَّ الوقف أيضاً ضد الابتداء، فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص

---

(١) انظر ص: ٩٨٠.

(٢) في المطبوع: (أحدهما) بالتثنية، وهو تحريف.

(٣) انظر ص: ١٣٢٠.

(٤) من قوله: (والبدل يكون....) إلى هنا بنصه كلام المالقي في الدر النثير: ٤/ ١٣١.

(٥) انظر: التبصرة: ٣٣٤.

الوقف بالسكون، فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث،[١] وذلك لغة أكثر العرب، وهو اختيار جماعة[٢] النحاة، وكثير من القراء.[٣]

وأمّا الرَّوم فهو عند القراء: عبارة عن النطق ببعض الحركة.[٤]

وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة* حتى يذهب معظمها.[٥] وكلا القولين واحد.

وهو عند النحاة: عبارة عن النطق بالحركة*[٦] بصوت خفيّ.

وقال الجوهري[٧] في «صحاحه»: «روم الحركة الذي ذكره سيبويه هو حركة مختلَسة مخفاة بضرب من التخفيف، قال: وهي أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلَسة، مثل همزة ‹بين بين›»[٨]. انتهى. والفرق بين العبارتين سيأتي، وفائدة الخلاف بين الفريقين ستظهر.

وأما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت.[٩]

---

(١) هذا التعريف للمالقي في الدر النثير: ٤/ ١٣١، وانظر: جامع البيان: ١/ ق ١٦٥.

(٢) في المطبوع: (جماعة من)، وهو تحريف.

(٣) انظر: الخصائص: ٢/ ٣٢٨-٣٣١.

(٤) هذا التعريف للمالقي في الدر النثير: ٤/ ١٣١.

(٥) انظر: التيسير: ٥٩، إبراز المعاني: ٢/ ١٩٥.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٧) انظر ترجمته ص: ٣٨٠.

(٨) الصحاح: (روم)، والنص في إبراز المعاني: ٢/ ١٩٥.

(٩) هذا التعريف نسبه أبو شامة لشيخه السخاوي، انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٩٦.

وقال بعضهم[١]: «أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمِّ».

وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف، وهذا مما لا يختلف فيه، نعم؛ حكي عن الكوفيين أنهم يسمُّون الإشمام رَوماً، والرَّوم إشماماً.

قال مكّي: «وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض، قال: وأراه يريد به الرَّوم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً إشماماً، وما سميناه إشماماً روماً».[٢]

وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه «الموضح» أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمامَ هو الصوت، وهو الذي يسمع؛ لأنه عندهم بعض حركة، والرَّومَ هو الذي لا يسمع؛ لأنه روم الحركة من غير تفوُّه به، قال: والأول هو المشهور عند أهل العربية[٣]. انتهى. ولا مُشاحَّة في التسمية إذا عُرِفَت الحقائق.

وأمّا قول الجوهري في «الصحاح»: «إشمام الحرف أن تُشمَّه الضمَّة أو الكسرة، وهو أقلُّ من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشَّفَة العليا، ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن[٤]».

---

(١) هو السخاوي كما في إبراز المعاني: ٢/ ١٩٦.

(٢) التبصرة: ٣٣٧، إلا أن فيه: (يلقبون) بدل (يجعلون).

(٣) انظر: الموضح: ١/ ٢١٦.

(٤) الصحاح: (شمم)، والنص في إبراز المعاني: ٢/ ١٩٦.

١٢٢/٢ انتهى، وهو خلاف ما يقوله الناس في حقيقة / الإشمام وفي محلِّه، فلم يوافق مذهباً من المذهبين.(١)

وقد ورد النص في الوقف بإشارتي الرَّوم والإشمام عن أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، بإجماع أهل النقل.

واختلف في ذلك عن عاصم، فرواه عنه نصاً الحافظ أبو عمرو الداني(٢)، وغيره، وكذلك حكاه عنه ابن شيطا من(٣) أئمة العراقيين، وهو الصحيح عنه، وكذلك رواه الشطوي نصّاً عن أصحابه عن أبي جعفر.(٤)

وأمّا غير هؤلاء فلم يأت عنهم في ذلك نصٌّ، إلا أن أئمة أهل الأداء، ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالرَّوم والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء بشروط مخصوصة، في مواضع معروفة، **وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام:**

قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون، ولا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهو خمسة أصناف:

أولها: ما كان ساكناً في الوصل نحو: ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠] ﴿وَلَا تَمْنُن﴾

---

(١) التعليق على كلام الصحاح هو لأبي شامة بنصه. انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٩٦.

(٢) انظر: التيسير: ٥٩.

(٣) في المطبوع (عن)، وهو تحريف.

(٤) انظر: الإرشاد: ١٧٥، الكفاية الكبرى: ٢١٤، التتمة: ٢٢٣.

[المدثر: ٦] ﴿ وَمَن يَعْتَصِم ﴾ [آل عمران: ١٠١] ﴿وَمَن يُهَاجِرْ﴾ [النساء: ١٠٠] ﴿وَمَن يُقَـٰتِلْ﴾ [النساء: ٧٤] ﴿ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ ﴾ [النساء: ٧٤].

ثانيها: ما كان في الوصل متحركاً بالفتح غير منوَّن، ولم تكن حركته منقولة، نحو: ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ [آل عمران: ٩] و ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] و ﴿ضَرَبَ﴾ [إبراهيم: ٢٤].

ثالثها: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلاً من تاء التأنيث، نحو: ﴿ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] و ﴿ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ﴾ [آل عمران: ٣٩] و ﴿ ٱلْقِبْلَةَ ﴾ [البقرة: ١٤٣] و ﴿ لَعِبْرَةً ﴾ [آل عمران: ١٣] و ﴿ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام: ٩٤].

رابعها: ميم الجمع في قراءة من حرّكه في الوصل ووصله[1]، وفي قراءة من لم يحرّكه ولم يصله، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ﴿ فِيهِمْ ﴾ [البقرة: ١٢٩] و ﴿مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٧٥] و ﴿ بِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٠] و ﴿ ءَاتِهِمْ[2] ﴾ [الأحزاب: ٦٨] ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

وشذ مكّي فأجاز الرَّوم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها؛ قياساً على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقوّاه.[3]

وهو قياس غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة؛

---

(١) (ووصله) سقطت من (س).

(٢) في (ز) و(ك): «إنهم».

(٣) انظر: التبصرة: ٣٤١-٣٤٣.

بخلاف الميم، بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين.

خامسها: المتحرك في الوصل بحركة عارضة؛ إما للنقل، نحو: ﴿وَانْحَرْ ۞ إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢، ٣] و﴿مِنِ اسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤] ﴿فَقَدُ اوتِيَ﴾ [البقرة: ٢٦٩] و﴿قُلُ اوحِيَ﴾ [الجن: ١] و﴿خَلَوْا۟ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿ذَوَاتَىٰ اكُلٍ﴾ [سبأ: ١٦]، وإما لالتقاء الساكنين في الوصل، نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢] / ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الرعد: ٣٢] و﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة: ١] و﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] و﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦] ﴿وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٤٢]، ومنه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧] و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] وضمة ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف لأنه من نفس الكلمة.

١٢٣/٢

القسم الثاني: ما يجوز فيه الوقف بالسكون وبالرَّوم، ولا يجوز بالإشمام، وهو ما كان في الوصل متحركاً بالكسر[1]، سواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء، نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] و﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و﴿فِى ٱلنَّارِ[2]﴾ [الأعراف: ٣٨] و﴿مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٨] ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]

---

(١) (بالكسر): سقطت من (س).

(٢) في المطبوع: «في الدار»، وليس في القرآن بهذا التركيب.

و ﴿ ٱرۡجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] و ﴿ أُفٍّ ﴾ [الإسراء: ٢٣] و ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ ﴾ [البقرة: ٢٩] و ﴿ عُتُلِّۭ ﴾ [القلم: ١٣] و ﴿زَنِيمٍ ﴾ [القلم: ١٣]، وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة[1] من حرف حذف من نفس الكلمة، كما في وقف حمزة في نحو: ﴿ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿ مِن شَيۡءٖ ﴾ [آل عمران: ٩٢] و ﴿ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ ﴾ [الفتح: ٦] و ﴿ مِن سُوٓءِ ﴾ [النحل: ٥٩]، ما[2] لم تكن الكسرة فيه منقولة من حرف في كلمة أخرى، نحو: ﴿ ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [النمل: ٣٧]، أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى، نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ ﴾ [يوسف: ٣١] في قراءة من كسر التاء[3]، و ﴿ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ ﴾ [الواقعة: ٤] في قراءة الجميع، أو مع كون الساكن الثاني عارضاً للكلمة الأولى، كالتنوين في ﴿حِينَئِذٖ ﴾ [الواقعة: ٨٤] فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم.

القسم الثالث: ما يجوز الوقف عليه بالسكون، وبالرّوم، وبالإشمام، وهو ما كان في الوصل[4] متحركاً بالضمّ؛ ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى، أو لالتقاء الساكنين، وهذا يستوعب حركة الإعراب، وحركة البناء، والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة.

فمثال حركة الإعراب: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢]، و ﴿يَخۡلُقُ ﴾ [آل عمران: ٤٧]، و ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: ١١٤].

---

(١) في (س): «مفصولة»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (وما) بزيادة الواو، وهو تحريف.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب. انظر ص: ١٦٢٣.

(٤) (في الوصل) سقطت من (س).

ومثال حركة البناء: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، و ﴿يَصَٰلِحُ﴾ [هود: ٦٢].

ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة: ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] و ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، كما تقدَّم في وقف حمزة.

ومثالُ الحركة المنقولة من كلمة أخرى: ضمّةُ اللام في ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١] وضمّةُ النون في ﴿مَنْ أُوتِيَ﴾ [الحاقة: ١٩].

ومثالُ حركة التقاء الساكنين: ضمةُ التاء في ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١] وضمة الدال / في ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الرعد: ٣٢] في قراءة من ضمّ[1]، وكذلك الميم من ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] و ﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] عند من ضمّها[2]، وكذلك ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١] ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وهو المقدَّم في الصنف الخامس مما لا يجوز فيه وقفاً سوى السكون.[3]

٢/ ١٢٤

وأمّا (هاء) الضمير: فاختلفوا في الإشارة فيها بالرّوم والإشمام:

فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقاً، وهو الذي في «التيسير»[4]

---

(١) أي ضم الدال، وهي قراءة غير عاصم وحمزة وأبي عمرو ويعقوب. انظر ص: ١٦٢٣.

(٢) انظر ص: ٦٩١.

(٣) من قوله: (قسم لا يوقف...) إلى هنا: بنصه وحروفه هو كلام المالقي رحمه الله، لم يتصرف فيه المؤلف إلا بتغيير الأمثلة، وتقديم قسم على قسم. انظر: الدر النثير: ٤/ ١٣٢-١٣٦.

(٤) لم أقف عليه في «التيسير»، بل لم يذكره الداني لا في باب هاء الكناية ولا في باب الوقف على أواخر الكلم، قال أبو شامة: «هذه المسألة لم تذكر في «التيسير»»، ويرجِّح عدمَ ذكره في «التيسير» قولُ المالقي: «ولم يذكره -الضمير- الحافظ هنا لجواز الرَّوم والإشمام فيه عنده». وذكر قبل ذلك أن الداني أجاز الوجهين في هاء الضمير في غير «التيسير». انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢٠٥، الدر النثير: ٤/ ١٣٤ و١٤٧.

و «التجريد» و «التلخيص» و «الإرشاد» و «الكفاية» وغيرها، واختيار أبي بكر ابن مجاهد.

وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقاً من حيث إن حركتها عارضة، وهو ظاهر من[1] كلام الشاطبي[2]، والوجهان حكاهما الداني في غير «التيسير» وقال: «الوجهان جيّدان».[3]

وقال في «جامع البيان»: «إن الإشارة إليها كسائر المبني اللازم من الضمير وغيرِه أقيس»[4]. انتهى.

وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل:

فمنعوا الإشارة بالرَّوم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضمّ، أو واو ساكنة، أو كسرة، أو ياء ساكنة، نحو: ﴿يَعْلَمُهُ﴾[البقرة: ٢٧٠] و ﴿أَمْرُهُ﴾[الكهف: ٢٨] و ﴿خُذُوهُ﴾[الحاقة: ٣٠] و ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾[الأنعام: ١١٣]، ونحو: ﴿بِهِ﴾[البقرة: ٢٢] و ﴿بِرَبِّهِ﴾[الجن: ١٣] و ﴿فِيهِ﴾[البقرة: ١٩] و ﴿إِلَيْهِ﴾[البقرة: ٢٨] و ﴿عَلَيْهِ﴾[البقرة: ٣٧]؛ طلباً للخفة لئلا يخرجوا من ضمّ أو واو إلى ضمّة أو إشارة إليها، ومن كسر أو ياء إلى كسرة.

وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك، نحو: ﴿مِنْهُ﴾[البقرة: ٦٠]

---

(١) (من): سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: الشاطبية: ٣٠.

(٣) انظر: القصد النافع: ٣١١.

(٤) جامع البيان: ٢/ ق ١.

و ﴿ عَنْهُ ﴾ [النساء: ٣١] و ﴿ ٱجْتَبَٰهُ ﴾ [النحل: ١٢١] و ﴿ وَهَدَىٰهُ ﴾ [النحل: ١٢١] و ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ [الشعراء: ١٩٧] و ﴿ لَّن تُخْلَفَهُۥ ﴾ [طه: ٩٧] و ﴿أَرْجِهْ ﴾ [الأعراف: ١١١] لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، و ﴿ وَيَتَّقْهِ ﴾ [النور: ٥٢] لحفص؛ محافظة على بيان الحركة، حيث لم يكن ثقل، وهذا الذي قطع به أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله بن شريح، والحافظ أبو العلاء الهمَذاني، وأبو الحسن الحُصْري، وغيرهم، وإليه أشار الحُصْريّ بقوله:

واشمم ورم ما لم تقف بعد ضمة ... ولا كسرة أو بعد أُمَّيْهما فادرِ

وأشار إليه أيضاً أبو القاسم الشاطبي، والداني في «جامعه»، وهو أعدل المذاهب عندي، والله أعلم.

وأمّا سبط الخياط فقال: اتفق الكل على روم الحركة في هاء ضمير المفرد الساكن ما قبلها، نحو: ﴿مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠] و ﴿عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧] و ﴿إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨] و ﴿ أَخِيهِ ﴾ [البقرة: ١٧٨] و ﴿ ٱضْرِبُوهُ ﴾ [البقرة: ٧٣] ونحوه، قال: واتفقوا على إسكانها إذا تحرك ما قبلها، نحو: ﴿لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٥] ﴿فَهُوَ / يُخْلِفُهُۥ﴾ [سبأ: ٣٩] ونحو: ذلك،[1] فانفرد بهذا[2] المذهب فيما أعلم، والله أعلم. ١٢٥/٢

(١) المبهج: ١/ ٣٢٧.

(٢) في المطبوع: (في هذا).

تنبيهات

الأول: قالوا: فائدة الإشارة في الوقف بالرَّوم والإشمام هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.

وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ[١] ذاك بالرّوم والإشمام؛ لأنه غير محتاج[٢] أن يبيّن لنفسه، وعند حضور الغير[٣] يتأكد ذلك؛ ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك علم صحة[٤] عمل القارئ، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له؛ ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل، وإن كان القارئ متعلماً ظهر بين يدي الأستاذ هل أصاب فيقرَّه، أو أخطأ فيعلِّمه.[٥]

وكثيراً ما يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الأستاذ على بيان الإشارة أن يميّزوا بين[٦] حركات الإعراب في قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، و ﴿إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] فإنهم إذا اعتادوا

---

(١) في المطبوع (إذا)، وهو تحريف.

(٢) كذا في جميع النسخ غير مُعَدّىً بحرف الجر.

(٣) انظر الخلاف في هذا الأسلوب، أعني دخول (أل) على (غير) في: تهذيب الأسماء واللغات، (غير).

(٤) في المطبوع: (بصحة).

(٥) من قوله: (وهذا التعليل...) إلى هنا بنصّه كلام المالقي في الدر النثير: ٤/ ١٣٨.

(٦) (بين): سقطت من (س).

الوقف على مثل هذا بالسكون، لم يعرفوا كيف يقرءون: ﴿عَلِيمٌ﴾[يوسف: ٧٦] و ﴿فَقِيرٌ﴾[القصص: ٢٤] حالة الوصل، هل هو بالرفع أم بالجر؟

وقد كان كثير من معلِّمينا يأمرنا فيه بالإشارة، وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظة على التعريف به، وذلك حسن لطيف، والله أعلم.(١)

الثاني: التنوين في ﴿يَوْمِئِذٍ﴾[هود: ٦٦] و ﴿كُلٍّ﴾[هود: ٤٠] و ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] تنوين عِوَضٍ(٢) من محذوف، والإشارة في ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ ممتنعة، وفي ﴿كُلٍّ﴾ و ﴿غَوَاشٍ﴾ جائزة؛ لأن أصل الذال من ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ ساكنة، وإنما كسرت من أجل ملاقاتها سكون التنوين، فلمّا وقف عليها زال الذي من أجله كسرت، فعادت الذال إلى أصلها وهو السكون، وذلك بخلاف ﴿كُلٍّ﴾ و ﴿غَوَاشٍ﴾؛ لأن التنوين فيه دخل على متحرك، فالحركة فيه أصلية، فكان الوقف / عليه بالرَّوم حسناً،(٣) والله أعلم. ١٢٦/٢

---

(١) انظر: الدر النثير: ٤/١٣٨.

(٢) تنوين العِوَض ثلاثة أقسام:

الأول: عِوَض عن جملة، وهو اللاحق (إذ) عِوَضاً عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] أي: حين إذْ بلغت الروحُ الحلقوم، فحذف: (بلغت الروحُ الحلقومَ) وعُوِّض عنها بالتنوين.

الثاني: عِوَض عن اسم: وهو اللاحق ل(كلّ) عوضاً عما تضاف إليه، نحو: كلٌّ قائمٌ، أي: كل إنسان قائم، فحذف (إنسان) وعُوِّض عنه بالتنوين.

الثالث: عِوَض عن حرف وهو اللاحق: ﴿جوار﴾ و ﴿غَوَاشٍ﴾[الأعراف: ٤١] ونحوهما جراً ورفعاً، نحو: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، فحذفت الياء وعُوِّض عنها بالتنوين.

انظر: شرح ابن عقيل: ١/١٧-١٨.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٣٩-٣٤٠، إبراز المعاني: ٢/٢٠٣.

الثالث: تظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء والنحويين في حقيقة الرَّوم في المفتوح والمنصوب غير المنوَّن.

فعلى قول القراء لا يدخل على حركة الفتح؛ لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرها؛ لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبل الكسر والضم بما فيهما من الثقل، والرَّوم عندهم بعض حركة.

وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر؛ لأن الرَّوم عندهم إخفاء[1] الحركة، فهو بمعنى الاختلاس، وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث.

ولذلك جاز الاختلاس عند القراء في هاء ﴿يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥] وخاء ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يسٓ: ٤٩] المفتوحين، ولم يجز الرَّوم عندهم في نحو: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [آل عمران: ٩] و ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ﴾ [الجن: ١٨].

وجاز الرَّوم والاختلاس عند النحاة في نحو: (إن يضرب)، فالرَّوم وقفاً، والاختلاس وصلاً، وكلاهما في اللفظ واحد.

قال سيبويه في «كتابه»: «أمّا ما كان في موضع نصب أو جر؛ فإنك تروم فيه الحركة، فأما الإشمام فليس إليه سبيل[2]» انتهى.

فالرَّوم عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً، والاختلاس

---

(١) في (س): (إبقاء)، وهو تحريف.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٧١.

والإخفاء عندهم واحد، ولذلك عبَّروا بكل منهما عن الآخر، كما ذكروا في: ﴿أَرِنَا﴾ [النساء: ١٥٣] و ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨] و ﴿يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥] و ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩] وربما عبَّروا بالإخفاء عن الرَّوم أيضاً كما ذكر بعضهم في: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]؛ توسّعاً.

ووقع في كلام الداني في كتابه «التحديد»[1] أن الإخفاء والرّوم واحد، وفيه نظر.

الرابع: قولهم: لا يجوز الرَّوم والإشمام في الوقف على هاء التأنيث، إنما يريدون به إذا وقف بالهاء بدلاً من تاء[2] التأنيث؛ لأن الوقف حينئذ إنما هو على حرف ليس عليه إعراب، بل هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب، أمّا إذا وقف عليه بالتاء اتّباعاً لخط المصحف فيما كتب من ذلك بالتاء كما سيأتي في الباب الآتي، فإنه يجوز الوقف عليه بالرَّوم والإشمام بلا نظر؛ لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له، فيسوغ فيه الرَّوم والإشمام[3]، والله أعلم./ ١٢٧/٢

الخامس: يتعيَّن التحفظ في الوقف على المشدَّد المفتوح بالحركة، نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦] و ﴿يُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنفال: ٧] و ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧] و من ﴿صَدَّ﴾ [النساء: ٥٥] و ﴿كَأَنَّ﴾ [لقمان: ٧] و ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فكثير ممن لا

---

(١) في المطبوع : (التجريد) وهو تصحيف، ولم أقف على ما ذكره المؤلف في «التحديد» المطبوع. والله أعلم.
(٢) في المطبوع (هاء).
(٣) هذا كلام مكّي. انظر التبصرة: ٣٤٣-٣٤٤، إبراز المعاني: ٢/ ٢٠٠.

يعرف يقف بالفتح من أجل الساكنين، وهو خطأ لا يجوز، بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد، على الجمع بين الساكنين، إذ الجمع بينهما في الوقف مغتفر مطلقاً.

السادس: إذا وقف على المشدَّد المتطرف وكان قبله أحد حروف المد أو اللين نحو: ﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾ [الأنفال: ٢٢] و﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦] و﴿وَالَّذانِّ﴾ [النساء: ١٦] ونحو: ﴿تُبَشِرونِّ﴾ [الحجر: ٥٤] و﴿الَّذَيْنِّ﴾ [فصلت: ٢٩] و﴿هـاتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧] وقف بالتشديد كما يوصل، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين، ومدّ من أجل ذلك، وربما زيد في مدّه وقفاً لذلك كما قدمنا في آخر باب المد.

وقد قال الحافظ أبو عمرو في سورة الحجر من «جامع البيان» عند ذكره ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤] ما نصه: «والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت، والتقاؤهن[1] ممتنع، وذلك بخلاف الوقف على المشدَّد الذي تقع الألف قبله، نحو: ﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾ و﴿صَوَآفَّ﴾ و﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ [النساء: ١٢] و﴿وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩] وما أشبهه، وكذلك: ﴿واللذانِّ﴾ [النساء: ١٦] و﴿هَذانِّ﴾ [طه: ٦٣] على قراءته؛ لأنّ الألف للزوم حركة ما قبلها قوي المدُّ بها، فصارت لذلك بمنزلة المتحرك، والواوَ والياءَ بتغيُّر حركة ما قبلهما وانتقالهما خَلص السكون بهما، فلذلك يمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف، ولم يمكن التقاؤهما بعد الواو والياء؛ لخلوص سكونهما وكون الألف بمنزلة حرف متحرك»[2]. انتهى.

---

(١) في المطبوع: (التقائهن)، وهو لحن.

(٢) جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢.

وهو مما انفرد به، ولم أعلم أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة، ولا أعلم له كلاما نظير هذا الكلام الذي لا يخفى ما فيه.

والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والرَّوم، فلا يجتمع السواكن المذكورة؛ على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره؛ وإن كان في زنة الساكنين، فإن اللسان ينبو بالحرف المشدَّد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك، وذلك مشاهد حِسّاً، ولذلك ساغ الوقف على نحو: «صوافَّ» و«الدوابّ» بالإسكان، ولم يسغ الوقف على/ ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، ونحوه في وجه الإبدال كما تقدم في آخر باب الهمز المفرد[1]. والله أعلم.

٢/١٢٨

(١) انظر ص: ٩٧٩.

باب الوقف على مرسوم الخط[١]

وهو خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، كما تقدَّم أول الكتاب.

واعلم أن المراد بالخط الكتابةُ، وهو على قسمين: قياسيّ واصطلاحي:

فالقياسي: ما طابق فيه الخطُّ اللفظَ.

والاصطلاحي: ما خالفه بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل.

وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وبيان ذلك مستوفى في باب الهجاء من كتب العربية، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتّباعها ولا يُتعدّى إلى سواها، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنّا.

وقد صنَّف العلماء فيه[٢] كتباً كثيرة؛ قديماً وحديثاً؛ كأبي حاتم[٣]، ونُصَير[٤]، وأبي بكر بن أبي داود[٥]، وأبي بكر بن مهران،[٦] وأبي عمرو

---

(١) انظر: التيسير: ٦٠-٦٢، إبراز المعاني: ٢/ ٢٠٦.

(٢) في المطبوع (فيها)، وهو تحريف.

(٣) السجستاني، واسم كتابه: «اختلاف المصاحف» منه نسخة في مكتبة برلين.

انظر: الفهرس الشامل.

(٤) وكتابه مصنف في رسم المصحف، مفقود، ولكن ينقل عنه السخاوي في «الوسيلة» في مواضع عدة.

(٥) واسم كتابه «المصاحف»، وهو مطبوع.

(٦) سمّاه «الهجاء»، وهو مفقود.

الداني،[١] وصاحِبه أبي داود،[٢] والشاطبي،[٣] والحافظ أبي العلاء،[٤] وغيرهم.

وقد أجمع أهل الأداء، وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تـدعو الحاجة إليه؛ اختياراً، واختباراً[٥]، واضطراراً.

فيوقَفُ على الكلمة الموقوف عليها، أو المسؤول عنها؛ على وفق رسـمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر مـن الإبـدال، والحـذف، والإثبـات، وتفكيـك الكلمات بعضها من بعض، من وصل وقطع.

فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كتب منهما مفصولاً يجوز أن[٦] يوقف على كل واحدة منهما، هذا هو الذي عليه العمل عـن أئمة الأمصار في كل الأعصار.

وقـد ورد ذلـك نـصّاً وأداء عـن نـافع، وأبي عمـرو، وعاصـم، وحمـزة، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف.

ورواه كذلك نصاً الأهوازي وغيره عن ابن عامر.

---

(١) وسَمَه بـ «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» انظر الكلام عليه ص: ٣٣٥.

(٢) اسم كتابه «التنزيل». انظر الكلام عليه ص: ٣١٤.

(٣) واسم كتابه «عقيلة أتراب القصائد» المشهورة بـ «الرائية» وهي نظم لـ «مقنع الداني» مع بعـض زيـادات، شرحهـا كثـيرون، منهم السخاوي، وشرحـه حقـق في الجامعـة الإسـلامية بالمدينـة سـنة (١٤١٥ هـ) للماجستير، وطُبع شرحها لابن القاصح.

(٤) لم أجد من ذكر عنوان كتابه.

(٥) (واختياراً) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٦) (يجوز أن) حرفت في المطبوع إلى: (نحو: ران).

ورواه كذلك أئمة العراقيين عن كل القراء بـالنص والأداء، وهـو المختـار عندنا وعند من تقدمنا للجميع، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه، وبه نأخـذ لجميعهم كما أخذ علينا، وإلى ذلك أشار أبو مزاحم الخاقاني بقوله: / ١٢٩/٢

وقف عند إتمام الكلام موافقاً لمصحفنا المتلُوِّ في البَرِّ والبحرِ[١]

إذا تقرر هذا فليعلم أن الوقف على المرسوم ينقسم إلى متَّفق عليه، ومختلف فيه، وها نحن نذكر المختلف فيه من ذلك قسماً قسماً، فإنه مقصود هذا الباب، ثم نذكر المتفَق عليه آخر كل قسم؛ لتتمَّ الفائدة على عادتنا، فنقول: تنحصر أقسام هذا الباب في خمسة أقسام:

الأول: الإبدال.

الثاني: الإثبات.

الثالث: الحذف.

الرابع: الوصل.

الخامس: القطع.

فأما الإبدال: فهو إبدال حرف بآخر، وهو من المختلف فيه ينحصر في أصل مطرد، وكلمات مخصوصة.

فالأصل المطرد: كل هاء تأنيث رسمت تاء[٢]، نحو: ﴿رَحْمَتَ﴾[البقرة: ٢١٨]

---

(١) انظر: قصيدتان في التجويد: ٢٦، البيت ذو الرقم (٣٩).

(٢) انظر: التيسير: ٦٠، الدر النثير: ٤/ ١٥٠-١٥١.

و ﴿ نِعۡمَتَ ﴾ [البقرة: ٢٣١] و ﴿ شَجَرَتَ ﴾ [الدخان: ٤٣] و ﴿ وَجَنَّتُ ﴾ [الواقعة: ٨٩] و ﴿ كَلِمَتُ ﴾ [الأعراف: ١٣٧] وهو على قسمين: قسم اتفقوا على قراءته بالإفراد، وقسم اختلفوا فيه.

فالقسم المتفق على إفراده: جملته في القرآن أربع عشرة كلمة، تكرَّر منها ستة.

الأول: ﴿ رَحۡمَتَ ﴾ في سبعة مواضع: في البقرة [٢١٨] ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ ﴾ وفي الأعراف [٥٦] ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ وفي هود [٧٣] ﴿ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ ﴾ وفي مريم [٢] ﴿ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ ﴾ وفي الرّوم [٥٠] ﴿إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ ﴾ وفي الزخرف [٣٢] ﴿ أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ ﴾ و ﴿ وَرَحۡمَتُ رَبِّكَ خَيۡرٌ ﴾.

الثاني: ﴿نِعۡمَتَ ﴾ في أحد عشر موضعاً: في البقرة [٢٣١] ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمَآ أَنزَلَ ﴾ وفي آل عمران [١٠٣] ﴿ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ ﴾ وفي المائدة [١١] ﴿ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ ﴾ وفي إبراهيم [٢٨، ٣٤] ﴿بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرًا ﴾ و ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ وفي [النحل: ٧٢، ٨٣، ١١٤] ﴿وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ ﴾ و ﴿ يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ ﴿ وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ وفي لقمان [٣١] ﴿فِي ٱلۡبَحۡرِ بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ ﴾ وفي فاطر [٣] ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ ﴾ وفي الطور [٢٩] ﴿ فَذَكِّرۡ فَمَآ أَنتَ بِنِعۡمَتِ رَبِّكَ ﴾.

الثالث: ﴿ ٱمۡرَأَتُ ﴾ في سبعة مواضع: في آل عمران [٣٥] ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ ﴾ وفي يوسف ﴿ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ﴾ في الموضعين [٣٠، ٥١] وفي القصص [٩] ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ ﴾ وفي التحريم ﴿ ٱمۡرَأَتَ / نُوحٍ ﴾ [١٠] ﴿وَٱمۡرَأَتَ لُوطٍۖ ﴾ [١٠] ﴿ ٱمۡرَأَتَ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [١١].

٢/١٣٠

الرابع: ﴿ سُنَّتُ ﴾ في خمسة مواضع: في الأنفال [٣٨] ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ وفي فاطر [٤٣] ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ وفي غافر [٨٥] ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦۖ﴾.

الخامس: ﴿ لَّعْنَتَ ﴾ في موضعين: أحدهما في آل عمران [٦١] ﴿ لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ و ﴿ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ ﴾ في النور [٧].

السادس: ﴿ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾ في الموضعين من المجادلة [٨، ٩].

وغير المكرّر سبعة، وهي: ﴿ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ في الأعراف [١٣٧] و ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ في هود [٨٦] و ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ ﴾ في القصص [٩] و ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴾ في الرُّوم [٣٠] و ﴿ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ في الدخان [٤٣] ﴿ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ في الواقعة [٨٩] و ﴿ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ﴾ في التحريم [١٢].

فوقف على هذه المواضع بالهاء خلافاً للرسم: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب(١)، هذا هو الذي قرأنا به ونأخذ،(٢) وهو مقتضى نصوصهم، ونصوص أئمتنا المحققين عنهم، وقياس ما ثبت نصاً عنهم.

وإنْ كان أكثر المؤلِّفين لم يتعرضوا لذلك، فيقتضي عدم ذكرهم له، ولكثير من هذا الباب، أن تكون الجماعة كلُّهم فيه على الرسم فلا يكون فيه خلاف، أن(٣)

---

(١) انظر: التيسير: ٦٠، المصباح: ٤/ ١٣٤٧-١٣٤٩.

(٢) في المطبوع: (نأخذ به)، وهو تحريف.

(٣) (أنّ) سقطت من المطبوع.

الوقف عليه بالتاء، فإنَّ من حفظ حجَّة على من لم يحفظ، وغايةُ من لم يذكر ذلك السكوتُ، ولا حجَّة فيه.

وفي «الكافي» الوقف في[1] ذلك بالهاء لأبي عمرو والكسائي.[2]

وفي «الهداية» للكسائي وحده.

وفي «الكنز» لابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي؛ فلم يذكر يعقوب.[3]

والقسم الذي قرئ بالإفراد وبالجمع، ثمانية أحرف، وهي: ﴿كَلِمَتُ﴾ في الأنعام [١١٥] ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ وفي يونس ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٣٣] و ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٩٦] وفي غافر [٦] ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ و ﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ في يوسف [٧] و ﴿فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ في الموضعين من يوسف [١٠، ١٥] و ﴿ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ في العنكبوت [٥٠] * و ﴿فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ *[4] في سبأ [٣٧] و ﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ في فاطر [٤٠] ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ في فصلت [٤٧] و ﴿جِمَٰلَتٌ﴾ في المرسلات [٣٣].

٢/١٣١ فمن / قرأ شيئاً من ذلك بالإفراد، وكان من مذهبه الوقف بالهاء كما تقدَّم، وقف بالهاء، وإن كان من مذهبه الوقف بالتاء، وقف بالتاء، ومن قرأ بالجمع

---

(١) في (ز): «على» بدل (في).

(٢) الكافي: ٦٨، وفيه ابنُ كثير معهما، وهو ما لم يذكره المؤلف.

(٣) انظر: الكنز: ١٠٧.

(٤) ما بين النجمتين تحرف في المطبوع هكذا: (وفي الفرقان آمنون، وفي..).

وقف عليه بالتاء كسائر الجموع، وسيأتي الكلام على ذلك مفصّلاً في أماكنه[١] إن شاء الله تعالى.

وقد اجتمعت[٢] المصاحف على كتابة ذلك كله بالتاء، إلا ما ذكره الحافظ أبوعمرو الداني في الحرف الثاني من يونس [٩٦] وهو ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ قال: «تأملته في مصاحف أهل العراق، فرأيته مرسوماً بالهاء».[٣]

وكذلك اختلف أيضاً في قوله في غافر [٦] ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ فكتابته بالهاء على قراءة الإفراد بلا نظر، وكتابته بالتاء على مراد الجمع، ويحتمل أن يراد الإفراد ويكون كنظائره مما كتب بالتاء مفرداً، ولكن الذين كتب[٤] في مصاحفهم بالتاء قرؤوه بالجمع[٥] فيما نعلمه، والله أعلم.

ويلتحق بهذه الأحرف ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ في النساء [٩٠]، قرأ يعقوب بالتنوين والنصب؛ على أنه اسم مؤنّث، وقد نَصَّ عليه أبو العزِّ القلانسي، وأبوالحسن طاهر بن غَلْبون، والحافظ أبو عمرو الداني وغيرهم أن الوقف له[٦]

---

(١) في (س): «إمالته»، وهو تحريف.

(٢) في (ز) و(ك): «أجمعت».

(٣) المقنع: ٨٤، وانظر: الوسيلة: ٤٨٤-٤٨٥.

(٤) كذا في (س) وهي أوضح العبارات عندي، إذ اختلفت النسخ، ففي (ت) و(ك): «لكن الذي هو في مصاحفهم» وفي (ز): «لمن الذي من»، وفي (ظ): «لكن الذي في..».

(٥) الذين قرؤوا بالجمع هم: نافع وابن عامر وأبو جعفر.

انظر: التيسير: ١٢٢، ص: ١٦٩١.

(٦) (له): سقطت من المطبوع.

عليه بالهاء، وذلك على أصله في الباب[١]، ونصَّ أبو طاهر بن سوار وغيره على أن الوقف بالتاء لكلهم،[٢] وذلك يقتضي التاء له. وسكت آخرون فلم ينصُّوا فيه، كالحافظ أبي العلاء، وغيره.

وقال سبط الخياط في «المبهج»: «والوقف بالتاء إجماع؛ لأنه كذلك في المصحف»، قال: «ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب مثل كلمة ﴿ وَجِلَةٌ ﴾ [المؤمنون: ٦٠]»[٣].

وهذا يقتضي الوقف عنده على ما كتب تاءً بهاءٍ[٤]، كما قدَّمنا، والله أعلم.

وأما الكلمات المخصوصة فهي ستّ: ﴿ يَٰأَبَتِ ﴾ و ﴿ هَيْهَاتَ ﴾ و ﴿ مَرْضَاتِ ﴾ و ﴿ وَلَاتَ ﴾ و ﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ و ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾.

أما ﴿ يَٰأَبَتِ ﴾ وهي في يوسف [٤، ١٠٠] ومريم [٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥] والقصص [٢٦] والصافات [١٠٢]، فوقف عليه[٥] بالهاء خلافاً للرسم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، ووقف الباقون بالتاء على الرسم.[٦]

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٣٠٩، الإرشاد: ٢٨٧، الكفاية الكبرى: ٣٠٤.

(٢) المستنير: ٢/ ٥٢٠.

(٣) المبهج: ٢/ ٤٦٢.

(٤) في المطبوع: (بها) بدون همزة، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: (عليها).

(٦) انظر: شرح الطيبة: ١٤٤-١٤٥.

وأما ﴿هَيۡهَاتَ﴾ وهـو الحرفـان في المؤمنـون [٣٦][1] فوقـف عليهـا بالهـاء: الكسائي، والبزي، واختلف عن قنبل./

١٣٢/٢

فروى عنه العراقيون قاطبة الهاء كالبزي، وهو الذي في «الكافي» و «الهداية» و «الهادي» و «التجريد» وغيرها[2].

وقطـع لـه بالتـاء فـيهما صـاحب «التبـصرة» و «التيـسير» و «الـشاطبية» و «العنوان» و «التذكرة» و «تلخيص العبارات» وغيرها، وبذلك قرأ الباقون[3]، إلا أن الخلاف في «العنوان» و «التذكرة» و «التلخيص»لم يذكر في الأول.

وانفرد صاحب «العنوان» عن أبي الحارث بالتاء في الثانية كالجماعة.[4]

وأمّا ﴿مَرۡضَاتِ﴾ وهو أربعـة مواضـع: موضـعان في البقـرة [٢٠٧، ٢٦٥] وموضع في النـساء [١١٤] وموضـع في التحـريم [١] و ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ في صٓ [٣] و ﴿ٱللَّٰتَ﴾ في النجم [١٩] و ﴿ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾ في النمل [٦٠]، فوقف الكـسائي على الأربعة بالهاء هذا هو الصحيح عنه.

وقد اختلف في بعضها في بعض الكتب، فلم يذكر في «تلخيص العبـارات» ﴿ٱللَّٰتَ﴾ و ﴿ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾، وخَصَّ الدوريّ عنه في ﴿وَلَاتَ﴾ بالهاء.[5]

---

(١) قوله (في المؤمنون) بالرفع على الحكاية.

(٢) انظر: الكافي: ١٣٩، والتجريد: ق: ٣٩/ ب.

(٣) انظـر: التـذكرة:٢/ ٤٥١-٤٥٢، التبـصرة: ٣٤٣، والتيـسير: ٦٠، والعنـوان: ١٣٦، وتلخـيص العبارات: ١٢٦.

(٤) رواية أبي الحارث من العنوان ليست من طرق النشر.

(٥) انظر: تلخيص العبارات: ١٤٣.

وفي «التبصرة» روى عن الكسائي في غير ﴿ مَرْضَاتِ ﴾ الهاء، والمشهور عنه التاء.[١]

ولم يذكر في «التجريد» ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ و ﴿ وَلَاتَ حِينَ ﴾، ووقف من قراءته على الفارسي يعني في الروايتين على ﴿ ٱللَّتَ ﴾ بالهاء.[٢]

ولم يذكر أبو العزِّ ولا كثير من العراقيين ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾، وقطع له في ﴿ مَرْضَاتِ ﴾ بالهاء.[٣]

وفي «التبصرة» حكى عن حمزة وحده الوقف فيه بالهاء[٤]، وكذا حكى غيره.

وقد ورد الخلاف عنه، والصواب التاء، قال الداني في «الجامع»: «وهذا هو الصحيح عنه».[٥]

وقولُ ابن مجاهد في «سبعته»: «حمزة وحده يقف على ﴿ مَرْضَاتِ ﴾ بالتاء، والباقون بالهاء».[٦] قال الداني: «يعني ابن مجاهد أن النصَّ لم يرد[٧] بالوقف على ذلك بالتاء إلا عن حمزة ومن سواه غير الكسائي، فالنص فيه معدوم عنه،

---

(١) انظر: التبصرة: ٤٣٨.

(٢) قال ابن الفحام: ذكر الفارسي أن الكسائي وقف على ﴿ ٱللَّتَ ﴾ بالهاء، وذكر الحمّامي أن أبا طاهر ذكر عن أبي علي قطرب أنه قال: «وقفت الجماعة على التاء لئلا يشبه اسم الله تعالى، قال: وقول الجماعة أولى من قوله لموافقة المصحف». التجريد: ق:٤٨/ أ.

(٣) الإرشاد: ٢٤١، الكفاية الكبرى: ١٦١.

(٤) التبصرة: ٤٣٨.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٩.

(٦) السبعة: ١٨٠.

(٧) في المطبوع: (يرد عنهم)، وهو تحريف.

إذ[١] كان نافع وغيره ممن لا نص فيه عنه يقف على ذلك بالتاء على حال رسمه».[٢]

وذكر صاحب «الكافي» وصاحب «الهداية» الوقف على ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] و ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وشبهه عن الكسائي بالهاء.[٣]

والمراد بـ شبهه: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١] و ﴿ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: ٧] و ﴿ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨] و ﴿ذَاتِ حَمْلٍ﴾ [الحج: ٢] و ﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] و ﴿ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] و ﴿ذَاتِ أَلْوَاحٍ﴾ [القمر: ١٣] و ﴿ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ﴾ [الرحمن: ١١] و ﴿ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١] ﴿ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٥] و ﴿ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ [الطارق: ١١] و ﴿ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾ [الطارق: ١٢] و ﴿ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٧] و ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣].

ووقع ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ في موضعي آل عمران [١١٩، ١٥٤] / وفي المائدة [٧] والأنفال [٤٣] وهود [٥] ولقمان [٢٣] وفاطر [٣٨] والزمر [٧] والشورى [٢٤] والحديد [٦] والتغابن [٤] والملك [١٣]، وهو ضعيف لمخالفته الرسم، ولأن عمل أهل الأداء على غيره. ١٣٣/٢

وزعم ابن جبارة أن ابن كثير، وأبا عمرو، والكسائي[٤] يقفون على

(١) في المطبوع: (إذا)، وهو تحريف.
(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٩.
(٣) الكافي: ٦٩.
(٤) في المطبوع: (الكسائي ويعقوب) وهو تحريف وخطأ؛ لأن كتاب ابن جبارة هو شرح للشاطبية، ويعقوب ليس منهم. والله أعلم.

﴿ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ﴾ و ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ و ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ بالهاء، ففرَّق بينه وبين أخواته، ونصَّ عمن لا نصَّ عنه، ولا أعلمه إلا قاسه على ما كتب بالتاء من المؤنث، وليس بصحيح، بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع؛ اتّباعاً للرسم، والله أعلم.

والقسم المتفق عليه من الإبدال نوعان:

أحدهما: المنصوبُ المنوَّن غير المؤنث، يُبدل في الوقف ألفاً مطلقاً كما تقدم في الباب قبله، نحو: ﴿أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا﴾ [البقرة: ٢٨] ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾ [الروم: ٤٧] و ﴿لِلنَّاسِ إِمَامٗا﴾ [البقرة: ١٢٤].

والثاني: الاسم المفرد المؤنث مما[1] لم يرسم بالتاء؛ تبدل تاؤه وصلاً تاءً، ووقفاً هاءً، سواء[2] كان منوّناً أم غير منوّن، نحو: ﴿وَمَن يُبَدِّلۡ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١١] و ﴿تِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ﴾ [مريم: ٦٣] و ﴿مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧] ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ [البقرة: ٧] و ﴿مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

وشذَّ جماعة من العراقيين فرووا عن الكسائي وحده الوقف على ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [النجم: ٢٠] بالهاء وعن الباقين بالتاء، ذكر ذلك ابن سوار، وأبو العزِّ، وسبط الخياط[3]، وغيرهم[4]، وهو غلط.

---

(١) في المطبوع: (ما) بميم واحدة، وهو تحريف.

(٢) كذا في (ت) فقط، وهو الأصوب -عندي- وفي بقية النسخ: (تبدل تاؤه وصلاً هاء وقفًا سواء).

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٨٠٥، الإرشاد: ٥٧٣، الكفاية الكبرى: ٥٦٠، المبهج: ٢/ ٧٥٨.

(٤) (وغيرهم): سقطت من المطبوع.

وأحسب أن الوَهْمَ حصل لهم من نَصِّ نُصَيْر على كتابته بالهاء[١]، ونُصَير من أصحاب الكسائي، فحَمَلوا الرسم على القراءة، وأخذوا بالضدّ للباقين، ولم يُرِدْ نُصَير إلا حكاية رسمها، كما حكى رسم غيرها في «كتابه» مما لا خلاف في رسمه، ولا تَعَلُّق له بالقراءة.

والعجب من قول الأهوازي: وأجمعت المصاحف على كتابتها[٢] ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ بواو، والوقف عليه عن الجماعة بالتاء.[٣]

فالصواب الوقف عليه عن كل القراء بالهاء على وفق الرسم، والله أعلم.

وأما الإثبات فهو على قسمين:

أحدهما: إثبات ما حذف رسماً.

والثاني: إثبات ما حذف لفظاً.

فالذي ثبت من المحذوف رسماً ينحصر في نوعين:

الأولُ: وهو من الإلحاق كما تقدم في الباب قبله هاءُ السكت.

الثاني: أحدُ حروف العلة / الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك. ٢/ ١٣٤

أما «هاء السكت»: فتجيء في خمسة أصول مطردة، وكلمات مخصوصة:

---

(١) قال الشاطبي رحمه الله في الرائية:

.... بالها مناة نصير عنهم نَصَرا

انظر: المقنع: ٩٣، الوسيلة: ٤٨٧-٤٨٨.

(٢) في (س): «كتابة».

(٣) لم أجده في الوجيز ولا الموجز، فلعله في كتبه الأخرى.

الأصل الأول: ما الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، وقعت في خمس كلمات: ﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١] و﴿فِيمَ﴾ [النساء: ٩٧] و﴿بِمَ﴾ [النمل: ٣٥] و﴿لِمَ﴾ [الصف: ٢] و﴿مِمَّ﴾ [الطارق: ٥]، فاختلف[1] في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب والبزي.

فأمّا يعقوب فقطع له في الوقف عليها[2] بالهاء، أبو محمد سبط الخياط، وأبو الفضل الرازي، والشريف عزُّ[3] الشرف العباسي[4].

وقطع له الجمهور كأبي العزِّ وابن غلبون، والحافظ أبي العلاء، وابن سوار، والداني بالهاء في الحرف الأوّل وهو ﴿عَمَّ﴾[5].

وقطع له الأكثرون بذلك في الحرف الثاني وهو ﴿فِيمَ﴾، نحو: ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾ [النساء: ٩٧] و﴿فِيمَ أَنتَ﴾ [النازعات: ٤٣]، وهو الذي في «الإرشاد» و«المستنير»[6]؛ وزاد فيه[7] أيضاً الحرف الثالث، وهو: ﴿بِمَ﴾، نحو: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤].

وقطع له الداني بالهاء في الحرف الأخير، وهو: ﴿مِمَّ﴾، وقطع من قراءته على

---

(١) في المطبوع: (فاختلفوا) بالجمع.

(٢) (عليها): من (س) فقط.

(٣) في (ك): «وعزّ» وهو خطأ لأن (الشريف)، هو (عز الشرف)، وتحرفت في المطبوع إلى: (عن) بالنون ولا يصح أيضاً.

(٤) انظر: المبهج: ١/ ٣١٣-٣١٤، المصباح: ٣/ ١٠٨٤.

(٥) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٥، المستنير: ١/ ٣٩٧، الإرشاد: ٢١٧ و٦١٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٨.

(٦) انظر: المستنير: ١/ ٣٩٧، الإرشاد: ٢١٧.

(٧) (فيه) سقطت من المطبوع.

أبي الفتح في ﴿لِمَ﴾ [آل عمران: ٦٥] و ﴿بِمَ﴾ [النمل: ٣٥] و ﴿فِيمَ﴾ [النساء: ٩٧].[١]

وقطع آخرون بذلك لرويس خاصَّة في الأحرف الخمسة، كأبي بكر بن مهران.[٢]

وقطع أبو العزِّ بذلك لرويس خاصة في الأحرف الثلاثة الأخيرة، وجعل الحرفين الأولين ليعقوب بكماله، كما تقدم آنفاً[٣].

ولم يذكره عنه في «الكامل» ولا في «الجامع» ولا في كثير من الكتب.

قلت: وبالوجهين آخذ ليعقوب في الأحرف الخمسة لثبوتهما عندي عنه من روايتيه، والله أعلم.

وأمّا البزي: فقطع له بالهاء في الأحرف الخمسة صاحب «التيسير» و «التبصرة» و «التذكرة» و «الكافي» و «تلخيص العبارات» وغيرها، ولم يذكره أكثر المؤلفين، وهو الذي عليه العراقيون.[٤]

وانفرد في «الهداية» بالهاء عن ابن كثير بكماله في ﴿عَمَّ﴾ و ﴿لِمَ﴾ فقط.

وأطلق للبزي الخلاف في الخمسة أبو القاسم الشاطبي والداني في غير «التيسير».

---

(١) مفردة يعقوب: ٣٢-٣٣.

(٢) لم أجد قول ابن مهران في «غايته» ولا في «مبسوطه».

(٣) الإرشاد: ٢١٧، ويلاحظ أن الذي في «الإرشاد» المطبوع هو (ثم) بالثاء المثلثة، وليس فيه (بم) بالباء الموحدة، فلعله تصحيف.

(٤) انظر: التيسير: ٦١-٦٢، التبصرة: ٣٤٢-٣٤٣، التذكرة: ١/ ٢٤٤، الكافي: ٥٢، تلخيص العبارات: ٥٤.

وبالهاء قرأ على الحسن بن غَلْبون، وبغير هاء قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وعبد العزيز بن جعفر الفارسي.

وهو من المواضع التي خرج صاحب «التيسير» فيها عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي عن الفارسي / هذا؛ وقطع فيه بالهاء عن البزي، ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غَلْبون كما نصَّ عليه في «جامع البيان».[1] ٢/١٣٥

و(هاء السكت) مختارة في هذا الأصل عند علماء العربيّة؛ عوضاً عن الألف المحذوفة[2].

الأصل الثاني: ﴿هُوَ﴾ و ﴿هِيَ﴾ حيث وقعا، وكيف جاءا، نحو: ﴿وَهُوَ﴾ [البقرة: ٢٩] ﴿لَهُوَ﴾ [الحج: ٦٤] و ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿إِنَّهُۥ هُوَ[3]﴾ [البقرة: ٣٧] و ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ونحو: ﴿مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿لَهِيَ﴾ [العنكبوت: ٦٤] و ﴿هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨]، فوقف على ذلك بالهاء يعقوب من غير خلاف عنه.[4]

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٥/أ.

(٢) واستشهد له بقول الشاعر:

مهما لِيَ الليلة مهما لِيَهْ ... أودى بنعلِيَّ وسرباليهْ

وقول الآخر:

يارُبَّ يوم لِـيَ لا أظـلّلُه ... أرمض من تحتُ وأضحى من عَلُهْ

انظر: الجمل في النحو: ٢٦٥-٢٦٦، شرح المفصل: ٩/ ٤٥، شرح ابن عقيل: ٤/ ١٧٧-١٨٠.

(٣) وردت في النسخ والمطبوع: ﴿فإنه هو﴾، وليست في القرآن الكريم بهذه الصيغة.

(٤) التذكرة: ١/ ٢٤٥، مفردة يعقوب للداني: ٢٨-٣١، التلخيص: ٢٠٨، المستنير: ١/ ٣٩٧، المصباح: ٣/ ١٠٨١.

الأصل الثالث: النون المشددة من جمع الإناث سواء اتصل به شيء، أو لم يتصل، نحو: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾ [هود: ٧٨] ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] و ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢]، فاختلف عن يعقوب في الوقف على ذلك بالهاء:

فقطع في «التذكرة» بإثبات الهاء ليعقوب[١] في ذلك كلِّه، وكذلك الحافظ أبوعمرو الداني، وذكره أبو طاهر بن سوار[٢]، وقطع به أبو العزِّ القلانسي لرويس من طريق القاضي، وأطلقه في «الكنز» عن رويس، وقطع به ابن مهران لروح[٣]، والوجهان ثابتان عن يعقوب، بهما قرأت، وبهما آخذ.

وقد أطلقه بعضهم؛ وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد هاءٍ كما نقلوا[٤]، ولم أجد أحداً مثّل بغير ذلك، فإنْ نَصَّ على غيره أحد يوثق به رجعنا إليه، وإلا فالأمر كما ظهر لنا.[٥]

---

(١) في (ت) وكذا في المطبوع «عن».

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٥، مفردة يعقوب للداني: ٣٠، المصباح: ٣/ ١٠٨٣-١٠٨٤، المستنير: ١/ ٣٩٧.

(٣) الإرشاد: ٢١٧، الكنز: ١٠٧-١٠٨، وصرّح بأنها من زيادات القاضي عن رويس، وقرأت كتابي ابن مهران (الغاية) و(المبسوط) المطبوعين ولم أجده تعرض لهذا النوع أصلاً. والله أعلم.

(٤) كذا في (ز) و(س)، وفي بقية النسخ: «مثّلوا»، وفي المطبوع: «مثلوا به».

(٥) لكن، ذكر المؤلِّف نفسُه في «تحبير التيسير» أن عامة أهل الأداء مثّلوا بـ ﴿كَيْدِكُنَّ﴾ [يوسف: ٢٨] وجعلوا الوقف عليها بهاء السكت، وذكر الأزميري أن الداني وابن الفحام في «مفردتيهما» مثّلا بـ ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] و ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦]

ونقل المسحراتي عن «مفردة الداني» أن الداني مثّل بـ ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ [الرعد: ١]. اهـ ووجدت الداني مَثَّل أيضاً بـ(إنَّ) وذكر أنه يوقف عليه: (إنَّهْ).

انظر: مفردة الداني: ٣٠-٣١، المصباح: ٣/ ١٠٨٤ الحاشية (١)، تحبير التيسير: ٧٨، التتمة: ٢٣١، تحرير النشر: ٣١/ أ، شرح الدرة للنويري: ١/ ٢٩٣-٢٩٤ الحاشية (١١).

الأصل الرابع: المشـدَّد المبنيُّ، نحو: ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] و ﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأحقـاف: ٩] و ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبـراهيم: ٢٢] و ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩] اختلف فيه عن يعقـوب أيـضاً: فـنصَّ عـلى الوقف عليه بالهاء ليعقـوب بكمالـه أبـو الحسن طـاهر بـن غلبـون، والحـافظ الداني،[1] والأستاذ أبو طاهر بن سوار، وأبو بكر بن مهران عن روح وحده.[2]

والأكثرون على حذف الهاء وقفاً، وكلاهما ثابت عن يعقوب، والظـاهر أن ذلك مقيَّدٌ بما كان بالياء كما مثَّلنا به، ومَثَّل به المُثْبِتـون، فـإنْ ثبـت غـير ذلـك / ١٣٦/٢ صير[3] إليه، والله أعلم.

وانفرد الداني بالهاء نـصاً[4] في ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ [البقـرة: ١٠٢]، و ﴿إِنَّ﴾ [البقـرة: ٦] يعني المفتوحة والمكسورة[5]، وقياس ذلك ﴿كَأَنَّ﴾ [لقمان: ٧]، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: (الحافظ أبو عمرو)، وهو مخالف لما في النسخ.

(٢) قوله: (والحافظ الداني..) يفهم منه أنه يعمِّم جميع الكلمات المذكورة، لكـن وجـدت الـداني في «مفردتـه ليعقوب» -حسب النـسخة التـي عنـدي- أنـه يقـصر الحكـم عـلى ﴿عَلَيَّ﴾ [النمـل: ١٩] و ﴿إِلَيَّ﴾ [القصص: ٢٤] و ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] و ﴿لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨] قال الداني: «هذه الأربعـة الأحـرف فقط حيث وقعت». اهـ، ومعنى كلامه هذا أن ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] التي مثَّل بها المؤلِّف غير داخلة في الحكم، ثمّ وجدته -الداني- مثَّل بها مع ﴿يَا بُنَيَّ﴾ [يوسف: ٥] و ﴿وَالِدَيَّ﴾ [النمـل: ١٩] ضمن ما يُسكت عليه بالهاء، فهل هذا تعارض منه أو سهو؛ الله أعلم.

وأما ابن سوار وابن مهران، فلم أجدهما تعرضا لهذا النوع. والله أعلم.

انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٥، مفردة الداني: ٢٩-٣٠، التتمة: ٢٣١.

(٣) في المطبوع: (أصبر) وهو تحريف شنيع.

(٤) (نصاً): سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: المفردة: ٣٠.

الأصل الخامس: النون المفتوحة، نحو: ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] و﴿ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤] و﴿بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فروى بعضهم عن يعقوب الوقف على ذلك كلِّه بالهاء، وحكاه أبو طاهر بن سوار وغيره، ورواه ابن مهران عن رويس، وهو لغة فاشية مطَّردة عند العرب، ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، فإنه مثَّل بقوله ﴿يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣][1].

وروى ابن مهران عن هبة الله عن التمار تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية، ومثَّله بقوله: ﴿وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢] ﴿وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] قال: «ومذهب أبي الحسن بن أبي بكر؛ يعني شيخه ابن مقسم، أن هاء السكت لا تثبت في الأفعال»[2].

قلت: والصواب تقييده عند من أجازه، كما نصَّ عليه علماء العربية.

والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل، وعليه العمل، والله أعلم.

وأما الكلمات المخصوصة، فهي أربع: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ [المائدة: ٣١] و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] و﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦][3].

---

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٩٧، ويلاحظ أن ابن سوار ذكره بصيغة التضعيف، إذ قال: «ورُوِيَ عنه (يعقوب...)».

(٢) لم أجد ما ذكر في «الغاية» ولا في «المبسوط»، فلعله في كتابه الآخر «الشامل» والله أعلم.

(٣) كتب في المطبوع ﴿واحسرتى﴾، وهو خطأ وتحريف.

و ﴿ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠] الظرف[١]، فاختلف فيها عن رويس:

فقطع ابن مهران له بالهاء، وكذلك صاحب «الكنز» ورواه أبو العزّ القلانسي عن القاضي أبي العلاء عنه، ونص الداني على ﴿ثَمَّ﴾ ليعقوب بكماله، ورواه الآخرون عنه بغير هاء كالباقين، والوجهان صحيحان عن رويس قرأت بهما، وبهما آخذ.[٢]

وانفرد الداني عن يعقوب بالهاء في ﴿هَلُمَّ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

وانفرد ابن مهران بالهاء في ﴿وَإِيَّـٰيَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقياسه ﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وكذلك في ﴿أَبِيَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقياسه ﴿أَخِيَ﴾ [المائدة: ٣١]، ولا يتأتّى ذلك إلا مع فتح الياء، وليست قراءة يعقوب، والله أعلم.

وروى عن أبي الحسن بن أبي بكر المذكور ﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: ٤١] بالهاء من الأفعال خاصة، فخالف في ذلك سائر الرواة مع ضعفه، والله أعلم.[٣]

---

(١) المراد ﴿ثَمَّ﴾ المفتوحة الثاء، فتخرج ﴿ثُمَّ﴾ المضمومة الثاء.

و(ثَمّ) اسم يشار به إلى المكان البعيد، وهو ظرف لا يتصرف ولا يتقدمه حرف التنبيه؛ إلحاقاً له بذي اللام بجامع البعد، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب؛ لأنه موضوع للبعيد فلا حاجة له بالكاف الدالة على البعد.

وقول المؤلِّف: (للظرفية) قَيدٌ يخرج به ﴿ثُمَّ﴾ العاطفة، والله أعلم.

انظر: مغني اللبيب ١/ ١٢٧-١٢٨، التتمة: ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) مفردة الداني: ٢٨-٣٠، الإرشاد: ٢١٧، الكفاية الكبرى: ٢١٧، الكنز: ١٠٨، والعجب أنّ ﴿ثَمَّ﴾ ضبطت في الثلاثة الأول كلها بضم الثاء.

(٣) لم أجده في «الغاية» ولا في «المبسوط».

وهاء السكت في هذا كله وما أشبهه جائزة عند علماء العربية سماعاً وقياساً، والله أعلم.

وأما النوع الثاني: وهو أحد أحرف العلة الثلاثة: الياء والواو والألف.

فأما الياء: فمنه ما حذف لالتقاء الساكنين، وما هو لغير ذلك، كما يأتي في باب (الزوائد)؛ فالمحذوفة رسماً للساكن على قسمين:

أحدهما: ما حذف لأجل التنوين.

والثاني: / ما حذف لغيره. ١٣٧/٢

فالذي للتنوين: ثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً: ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ كلاهما في البقرة [١٧٣] والأنعام [١٤٥] والنحل [١١٥] ﴿مِن مُّوصٍ﴾ في البقرة [١٨٢] ﴿عَن تَرَاضٍ﴾ في البقرة [٢٣٣] والنساء [٢٩] ﴿وَلَا حَامٍ﴾ في المائدة [١٠٣] و ﴿لَآتٍ﴾ في موضعين: في الأنعام [١٣٤] و العنكبوت [٥] ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٍ﴾ و ﴿لَهُمۡ أَيۡدٍ﴾ كلاهما في الأعراف [٤١، ١٩٥] و ﴿لَعَالٍ﴾ في يونس [٨٣] و ﴿أَنَّهُۥ نَاجٍ﴾ في يوسف [٤٢].

و ﴿هَادٍ﴾ في خمسة مواضع: اثنان في الرعد [٧، ٣٣] وكذلك في الزمر [٢٣، ٣٦] وآخر في المؤمن [٣٣].

و ﴿وَاقٍ﴾ في ثلاثة مواضع: اثنان في الرعد [٣٤، ٣٧] وآخر في المؤمن [٢١].

و ﴿مُسۡتَخۡفٍۭ﴾ في الرعد [١٠] و ﴿مِن وَالٍ﴾ فيها [١١] و ﴿وَادٍ﴾ في موضعين: ﴿بِوَادٍ﴾ في إبراهيم [٣٧] و ﴿وَادٍ﴾ في الشعراء [٢٢٥]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ في النحل [٩٦] و ﴿أَنتَ مُفۡتَرٍۭ﴾ فيها [١٠١].

و ﴿لَيَالٍ﴾ في ثلاثة مواضع: مريم [١٠] و الحاقة [٧] و الفجر [٢]، و ﴿أَنتَ قَاضٍۖ﴾ في طه [٧٢].

و ﴿إِلَّا زَانٍ﴾ في النور [٣] و ﴿هُوَ جَازٍ﴾ في لقمان [٣٣] و ﴿بِكَافٍ﴾ في الزمر [٣٦].

و ﴿مُعۡتَدٍ﴾ في ثلاثة مواضع: في قٓ [٢٥] ونٓ [١٢] و المطففين [١٢].

و ﴿عَلَيۡهَا فَانٍ﴾ في الرحمن [٢٦] و ﴿حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ فيها [٤٤] و ﴿دَانٍ﴾ فيها أيضاً [٥٤] و ﴿مُّهۡتَدٍۖ﴾ في الحديد [٢٦] و ﴿مُلَٰقٍ﴾ في الحاقة [٢٠] و ﴿مَنۡۜ رَاقٍ﴾ في القيامة [٢٧].

وتتمّة الثلاثين ﴿هَارٍ﴾ في التوبة [١٠٩] على أنه مقلوب كما تقدم في «الإمالة».

فأثبت ابن كثير الياء في أربعة أحرف في عشرة مواضع، وهي: ﴿هَادٍ﴾ في الخمسة [الرعد: ٧، ٣٣، الزمر: ٢٣، ٣٦، غافر: ٣٣] و ﴿وَاقٍ﴾ في الثلاثة [الرعد: ٣٤، ٣٧، غافر: ٢١] و ﴿وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] و ﴿بَاقٍ﴾[1] [النحل: ٩٦]، هذا هو الصحيح عنه.

---

(١) في المطبوع: (بان) بالنون، وهو تحريف.
انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢/أ.

وانفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامرّي، عن ابن مجاهد عن قنبل بإثبات الياء في موضعين آخرين، وهما: ﴿فَانٍ﴾ في الرحمن [٢٦] و﴿رَاقٍ﴾ في القيامة [٢٧]، فيما ذكره الداني في «جامع البيان»(١) وقد خالف فيهما سائر الناس.

وكأنَّ الداني لم يرتضه، فإنه لم يعوِّل عليه في «التيسير» ولا في غيره، مع أنه أسند رواية قنبل في هذه المؤلَّفات من هذه الطريق(٢).

وانفرد الهذلي في «الكامل» عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوقف بالياء على سائر الباب، وكذا حكاه ابن مجاهد عن قنبل في «جامعه».(٣)

وانفرد ابن مهران عن يعقوب بإثبات الياء في الجميع وقفاً، ولا أعلمه رواه غيره.(٤)

---

(١) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢/ أ.

(٢) في المطبوع: (الطرق) بالجمع.

وقال القاهري: «مجرد هذا لا يثبت عدم ارتضائه؛ لأنه يحتمل أن يكون في هذا الطريق روايتان، فاختار في «الجامع» رواية وفي غيره رواية أخرى». بحر الجوامع: ق: ٣٤٦/ ب.

(٣) قال الإمام الداني: «نا الفارسي قال: نا أبو طاهر عن قراءته على ابن مجاهد، الأربعة بالياء في الوقف، قال: وكنت سألت أبا بكر عن نظائر ذلك من المنوَّن مثل ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ [الرعد: ١٠] و﴿مُفْتَرٍ﴾ [النحل: ١٠١]، فقال: إذا وصلت بالتنوين، وإذا وقفت فبالياء، فظننت أن ذلك منه غفلة حتى رأيته قد سطَّر في «جامعه» عن ابن كثير أنه يقف على ﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] و﴿رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] بالياء، قال: وكذلك ما أشبهه، فدل على أنه أتقن معرفة ذلك». جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢، وانظر الكامل: ق: ١٤٠/ ب.

(٤) انظر: الغاية: ٤٤٥، المبسوط: ١٥٧ و٢٥٤-٢٥٥.

وانفرد الهذلي أيضاً عن ابن شنبوذ عن النحاس و[1]عن أبي عديّ، عن ابن سيف؛ كلاهما عن الأزرق / عن ورش بإثبات الياء في ﴿قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] وفي ﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] مخيّر، فخالف سائر الرواة، والله أعلم.[2] ١٣٨/٢

والذي حذف لغير تنوين: أحد عشر حرفاً، في سبعة عشر موضعاً، وهي: ﴿يُؤْتِ﴾ في موضعين ﴿يُؤْتِ ٱلْحِكْمَةَ﴾ في البقرة [٢٦٩] في قراءة يعقوب[3]، ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ في النساء [١٤٦] ﴿وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ﴾ في المائدة [٣] و﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ في الأنعام [٥٧]، في قراءة أبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف[4]، و ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في يونس [١٠٣]، و ﴿ٱلْوَادِ﴾ في أربعة مواضع: ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ في طه [١٢] و النازعات [١٦]، و ﴿عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾[5] في النمل [١٨] و ﴿ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ في القصص [٣٠].

و ﴿هاد﴾ في موضعين: و ﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ﴾ في الحج [٥٤] و ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ في الرُّوم [٥٣] و ﴿يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ في يسٓ [٢٣] و ﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ في الصافات [١٦٣]، و ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ في قٓ [٤١]، و ﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ في اقتربت [٥][6].

و ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ في موضعين: ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ في الرحمن [٢٤] ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ في كوّرت [١٦].

---

(١) سقط واو العطف من (ت) وكذا المطبوع.

(٢) انظر: الكامل: ق: ١٤٦/أ.

(٣) وهي بكسر التاء. انظر: التذكرة: ٢/ ٢٧٧، التلخيص: ٢٢٢، ص: ١٦٤٣.

(٤) وهي بإسكان القاف وكسر الضاد المعجمة من القضاء. ص: ١٦٨٥.

(٥) (في النمل): سقطت من المطبوع.

(٦) المراد: سورة القمر، وفي المطبوع (اقترب)، وهو خطأ وتحريف يوهم دخول ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾ في الأنبياء، وليس كذلك. والله أعلم.

وأما ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل [٣٦]، و ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ﴾ في الزمر [١٧، ١٨]، فسيأتيان في باب «الزوائد»؛ من أجل فتح يائهما[1] وصلاً.

وأمّا ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أول الزمر [١٠] فلا خلاف في حذفها[2] في الحالين، للرسم والرواية، والأفصح في العربية[3]، إلا ما ذكره الحافظ أبو العلاء عن رويس كما سيأتي.[4]

فوقف يعقوب في المواضع السبعة عشر بالياء، هذا هو الصحيح من نصوص أئمتنا في الجميع، وهو قياس مذهبه وأصله، وقد نصَّ على الجميع جملة وتفصيلاً أبو القاسم الهذلي، وأبو عمرو الداني.[5]

---

(١) في المطبوع: (يا أيها)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (حذفهما) وهو تحريف.

(٣) تبعاً لقاعدة: أنّ كلّ اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة، كقوله: ﴿يَٰقَوۡمِ﴾ [الأعراف: ٥٩] و ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾ [نوح: ٢٨]؛ لأن المقرَّر في علم العربية أن المنادى إذا كان صحيحاً وأضيف إلى ياء المتكلم تجوز فيه خمسة أوجه، أكثرها استعمالاً عند العرب هو حذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، وهو ما عبَّر عنه المؤلِّف بقوله (والأفصح في العربية)، وله شواهد كثيرة منها قول حسان:

يا عينِ بكّي سيّد الناس واسفحي ... بدمعٍ فإن أنزفتِهِ فاسكبي الدّما

أراد: يا عيني، فاكتفى بالكسرة عن الياء، وهناك أوجه أربعة أخرى مذكورة في كتب النحو، جمعها ابن مالك في ألفيته:

واجعل منادىً صَحَّ إن يُضَفْ ليا ... كعبدِ عبدي عبدَ عبدَا عبديا

انظر: الوقف والابتداء: ١/ ٢٤٦-٢٤٨، المقنع: ٤١، شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٧٤.

(٤) انظر ص: ١٤٤٩.

(٥) انظر: الكامل: ق: ١٤٠/ ب، مفردة الداني: ٢٤-٢٧.

ونص على ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩] صاحب «المبهج» و«المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«الكنز» وأبو الحسن بن فارس، والحافظ أبو العلاء وغيرهم.[(١)]

ونصَّ على ﴿يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦] هؤلاء المذكورون وسواهم.

ونصَّ على ﴿وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣] في «المبهج» و«التذكرة» و«الجامع» و«المستنير» و«غاية الاختصار» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«الكنز» وغيرها[(٢)].

ونصَّ على ﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧] هؤلاء المذكورون وغيرهم، إلا أنه جعله في «الكفاية» قياساً مع تصريحه بالنصّ في «الإرشاد»[(٣)].

ونصَّ على ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣] سبط الخياط، وابن سوار، وأبو العز، وأبو الحسن الخياط، وأبو العلاء الهمَذاني وغيرهم.[(٤)]

ونصَّ على ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ في الموضعين [طه: ١٢، والنازعات: ١٦] أبو الحسن / بن غَلْبون وأبو محمد سبط الخياط وأبو طاهر بن سوار، ٢/١٣٩

---

(١) انظر: المبهج: ٢/ ٤١٧ و٤٢٤، المستنير: ١/ ٤٨٦، الإرشاد: ٢٥٠، الكفاية الكبرى: ٢٧٢، الكنز: ١٨و١٨٦، غاية الاختصار: ٢/ ٤٣٧.

(٢) انظر: المبهج: ٢/ ٤٦٦، المستنير:٢/ ٥٢٤، والإرشاد: ٢٩٣، الكفاية الكبرى: ٣٠٨، والكنز: ١٤٨، الجامع لابن فارس: ٢١٥، غاية الاختصار: ١/ ٣٦١.

(٣) انظر: المبهج: ٢/ ٥٠٣، الجامع: ٢٤٢، المستنير:٢/ ٥٥٣، والإرشاد: ٣٢٦، الكفاية الكبرى: ٣٣٣، والكنز: ١٥٨، التذكرة: ٢/ ٣٢٥-٣٢٦، غاية الاختصار: ١/ ٣٦١.

(٤) انظر: المبهج: ٢/ ٥٤٧، المستنير: ٢/ ٥٩٣، والإرشاد: ٣٦٧، الكفاية الكبرى: ٢٧٢، الجامع لابن فارس: ٢٧٨، غاية الاختصار: ١/ ٣٦١.

وذكره الحافظ أبو العلاء قياساً.[١]

ونصَّ على ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨] صاحب «المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«المبهج» و«التذكرة» و«الغاية» وغيرهم.[٢]

ونصَّ على ﴿ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠] أبو الحسن بن غَلْبون، وذكره في «المبهج» و«المستنير» و«غاية الاختصار» قياساً.[٣]

ونصَّ على ﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٥٤] أبو طاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي، وغيرهم.[٤]

ونصَّ على ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ في الرّوم [٥٣] صاحب «المستنير» وصاحب «غاية الاختصار» وصاحب «التذكرة» وصاحب «الكنز»، وغيرهم.[٥]

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٣٧، المبهج: ٢/ ٦٢٩، المستنير: ٢/ ٦٨٠، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٢.

(٢) انظر: المستنير: ٢/ ٧٢٢، الإرشاد: ٤٨٢، الكفاية الكبرى: ٤٧٩، المبهج: ٢/ ٦٧٢، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٠-٣٦١

تنبيه: ما ذكره المؤلف من أن «التذكرة» نصّت على هذه الكلمة لم أجده فيها ألبتة. فالله أعلم.

(٣) تنبيهان:

الأول: لم أجد أبا الحسن بن غَلْبون تعرض لهذه الكلمة في «التذكرة».

الثاني: أن قول المؤلف (قياساً) راجع إلى الثلاثة، وليس مختصاً بأبي العلاء، قال ابن سوار: «قياس مذهب يعقوب الوقف عليه بالياء ولست أعرف عنه نصّاً». والعبارة بحروفها في «المبهج» إلا كلمة (نصّاً) والله أعلم. انظر: المبهج: ٢/ ٦٧٧، المستنير: ٢/ ٧٢٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٢.

(٤) انظر: المستنير: ٢/ ٦٩٢، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٠-٣٦١، الجامع لابن فارس: ٣٦١، الإرشاد: ٤٥١، الكفاية الكبرى: ٤٥٠.

(٥) انظر: المستنير: ٢/ ٧٣٤، غاية الاختصار: ١/ ٣٦١، التذكرة: ٢/ ٤٧٨.

تنبيه: قوله: (صاحب الكنز) يخالف ما ذكر فيه، قال الواسطي: «وكلهم يقف في الرّوم بغير ياء». والله أعلم. الكنز: ٢١٢.

ونصَّ على ﴿يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [يس: ٢٣] الجمهور؛ كابن سوار، وأبي العز، وأبي العلاء، والسبط، وغيرهم، ولم يذكره له في «التذكرة»، وسيأتي ذكره في «الزوائد»؛ من أجل أبي جعفر وصلاً.

ونصَّ على ﴿صَالِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣] ابن سوار، وسبط الخياط، وأبو العلاء الهَمَذاني، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي، وغيرهم.

ونصَّ على ﴿يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ﴾ [قٓ: ٤١] هؤلاء المذكورون وسواهم.

ونصَّ على ﴿تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥] صاحب «المستنير» وأبو الحسن الخياط صاحب «الجامع»، وذكره أبو العلاء الحافظ قياساً.[١]

ونصَّ على * ﴿ٱلۡجَوَارِ﴾ في*[٢] الموضعين [الرحمن: ٢٤، التكوير: ١٦] في «الكفاية» و«الإرشاد» و«الكنز» وغيرها وذكره في «غاية الاختصار» قياساً.[٣]

وكلُّ من لم يَنصَّ على شيء مما ذكرنا فإنه ساكت؛ ولا يلزم من سكوته ثبوت الرواية ولا عدمها، والنصُّ يُقدَّم على كل حالٍ، لا سيما وقد عضَّدها القياس، وصَحَّ بها الأداءُ فوجب الرجوعُ إليها.

ووافقه[٤] على ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ [النمل: ١٨] الكسائي، فيما رواه الجمهور عنه،

---

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٨٠٨، الجامع لابن فارس: ٤٧٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٢.

(٢) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ٥٦٦ و٦٠٤، الإرشاد: ٥٧٩ و٦٢٣، الكنز: ٢٤٦ و٢٦١، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٢.

(٤) أي يعقوب.

وهو الذي قطع به الداني، وطاهر بن غَلْبون، وأبو القاسم الهذلي، وأبو عبد الله ابن شريح، وأبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وأبو عليّ بن بلِّيمة وغيرهم، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي[(١)] وزاد ابن غَلْبون، وابن شريح، وابن بلِّيمة عن الكسائي أيضاً ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ في الموضعين [طه: ١٢، والنازعات: ١٦]، وذكر الثلاثة في «التبصرة» عنه، وقال: «والمشهور الحذف، وبه قرأت».[(٢)] وزاد ابن بلِّيمة وابن غَلْبون ﴿ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠]، ولم يذكر كثير من العراقيين في الأربعة سوى الحذف.

قلت: والأصح عنه هو الوقف بالياء على ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨] دون الثلاثة الباقية، وإن / كان الوقف عليه بالحذف صحَّ عنه أيضاً، لأن سَوْرة بن المبارك روى عنه نصّاً أنه قال: الوقف على ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ بالياء، قال الكسائي: «ولم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء».[(٣)] ١٤٠/٢

قال الداني في «جامعه»: وهذه علَّة صحيحة مفهومة؛ لأنها تقتضي هذا الموضع[(٤)] خاصة، قال: «وقال عنه، يعني سورة بن المبارك ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [طه:١٢] بغير ياء لأنه غير مضاف».[(٥)]

ووافقه أيضاً على ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ في الرّوم [٥٣] الكسائيُّ على اختلاف عنه فيه:

---

(١) انظر: التجريد: ق٤١/أ.

(٢) التبصرة: ٥٩٠.

(٣) رواه خلف عن سورة عنه. انظر: التبصرة: ٥٩٠، جامع البيان: ١/ ق: ١٦٠.

(٤) في المطبوع: (الوضع)، وهو تحريف.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٠.

فقطع له بالياء أبو الحسن بن غَلْبون، وأبو عمرو الداني في «التيسير» و«المفردات» وصاحب «الهداية» و«الهادي» و«الشاطبية»، وغيرهم.[١] وقطع له بالحذف أبو محمد مكّي، وابن الفحام، وابن شريح على الصحيح عنده، وأبوطاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم.

وذكر الوجهين أبو العزِّ القلانسي، والداني في «جامعه» ثمَّ روى عنه نصّاً أنه يقف عليه بغير ياء، ثمَّ قال: «وهو الذي يليق بمذهب الكسائي، وهو الصحيح عندي عنه».[٢]

قلت: والوجهان صحيحان نصّاً وأداء، وعلى الحذف جمهور العراقيين.

واختلف فيه أيضاً عن حمزة مع قراءته له ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ [الروم: ٥٣][٣]: فبالياء قطع له أبو الحسن في «التذكرة» والداني في جميع كتبه، وابن بلِّيمة والحافظ أبوالعلاء وغيرهم، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي،[٤] وقطع له بالحذف المهدوي، وابن سفيان، وابن سوار، وغيرهم، ولم يتعرض له أكثر العراقيين.

وأما الذي في سورة النمل فلا خلاف في الوقف عليه بالياء في القراءتين، من أجل رسمه كذلك، والله أعلم.

---

(١) انظر: التيسير: ١٦٩، المفردات: ٣٨٧.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٠.

(٣) أي بتاء مفتوحة وإسكان الهاء ونصب ﴿ٱلْعُمْيِ﴾ [النمل: ٨١].
انظر: التيسير: ١٦٩.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٧٨، التيسير: ١٦٩، التجريد: ق ٤١/ ب.

ووافقه ابن كثير على ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١]، فوقف بالياء على قول الجمهور، وبه قطع صاحب «التجريد» و«المبهج» و«غاية الاختصار» و«المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» وابن فارس وغيرهم، وهو الذي في «التيسير».(١)

وروى عنه آخرون الحذفَ، وهو الذي في «التذكرة» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«تلخيص العبارات»، وغيرها من كتب المغاربة.(٢)

والوجهان جميعاً في «الشاطبية» و«الإعلان» و«جامع البيان»(٣) وغيرها، والأول أصحُّ، وبه ورد النصُّ عنه، والله أعلم.

وانفرد أبو العلاء الهمَذاني عن رويس بإثبات / ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الزمر: ١٠] في الوقف، وخالف سائر الرواة، وهو قياس ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾(٤) [الزمر: ١٦]. ٢/ ١٤١

وانفرد الهذلي عن أبي(٥) عدي عن ابن سيف عن الأزرق بالياء في ﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣] مثل يعقوب فخالف سائر الرواة.(٦)

---

(١) التجريد: ق٤٧/ ب، المبهج: ٢/ ٧٥٢، غاية الاختصار: ١/ ٣٦١، المستنير: ٢/ ٨٠١، الإرشاد: ٥٦٦، الكفاية الكبرى: ٥٥٥، الجامع لابن فارس: ٤٦٥، التيسير: ٢٠٢.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٦٣، التبصرة: ٦٨٣، الكافي: ١٧٤، تلخيص العبارات: ٦٣-٦٤.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٦٩/ أ، وقال بعد أن ذكر الوجهين: «وبإثباتها في الحالين قرأت لابن كثير من جميع الطرق».

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٥٥-٣٥٦.

(٥) في المطبوع: (ابن)، وهو تحريف.

(٦) الكامل: ق: ١٤٤/ أ.

وأمّا ما حذف منه الواوات رسماً للساكن وهو في أربعة مواضع: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ في سبحان [١١] ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ في الشورى [٢٤] و ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ في القمر [٦] و ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ في العلق [١٨] فإن الوقف عليها للجميع على الرسم، وقد قال مكّي وغيره: «لا ينبغي أن يتعمد الوقف عليها ولا على ما شابهها؛ لأنه إن وقف بالرسم خالف الأصل، وإن وقف بالأصل خالف الرسم»[١]. انتهى.

ولا يخفى ما فيه، فإن الوقف على هذه وأشباهها ليس على وجه الاختيار، والفرضُ أنه لو اضطر إلى الوقف عليها كيف يكون، وكأنهم إنما يريدون بذلك ما لم تصحَّ فيه رواية، وإلَّا فَكَمْ من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه الأصل، ولا حرج في ذلك إذا صحت الرواية، والله أعلم.

وقد نصَّ الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل، وقال: «هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً، وبذلك جاء النصُّ عنه»[٢].

قلت: وهو من إفراده[٣]، وقد قرأت به من طريقه.

وانفرد ابن فارس في «جامعه» بذلك عن ابن شَنَبوذ عن قنبل، فخالف سائر الناس، ذكره في سورة القمر.[٤]

---

(١) التبصرة: ٤٩٥، وانظر المقنع: ٤٢-٤٣.

(٢) المفردة: ٢٦-٢٧.

(٣) كذا في جميع النسخ، وتحرفت في المطبوع إلى (انفرادة).

(٤) انظر: الجامع: ٤٧٦.

وأمّا ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾ [التوبة: ٦٧] فقد ذكر الفرَّاء[١] أنه حذف أيضاً رسماً، وسائر الناس على خلافه، وعدُّوا ذلك وهماً منه، فيوقف عليه بالواو للجميع.

وأمّا ﴿وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾ [التحريم: ٤] فليس حذف واوه من هذا الباب؛ إذ هو مفرد، فاتفق اللفظ، والرسم، والأصل، على حذفه.

وحكمُ ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ﴾ [الحاقة: ١٩] كذلك، كما ذكرناه آخر باب (وقف حمزة)[٢]، فيوقف عليهما بالحذف بلا نظر، كما يوقف على ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٣٠] بحذف الألف، وعلى ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: ٩] و ﴿مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧٨] بحذف الياء، والله أعلم.

وأمّا ما حذف من الألفات لساكن؛ فهو من المختلف فيه كلمة واحدة، وهي ﴿أَيُّهَ﴾ وقعت في ثلاثة مواضع: / ﴿أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ في النور [٣١] ١٤٢/٢ و ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ في الزخرف [٤٩] و ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ في الرحمن [٣١]، فوقف عليه بالألف في المواضع الثلاث على الأصل[٣] خلافاً للرسم؛ أبو عمرو، والكسائي،

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى (القراء) بالقاف، نقله الداني بسنده عن ابن الأنباري، ثم قال: «ولا نعلم أن ذلك كذلك في شيء من مصاحف الأمصار، والذي حُكي عن الفراء غلط من الناقل».
والذي صرح بأنه وَهْمٌ هو الشاطبي رحمه الله في «رائيته»، إذ قال: «وَهْمٌ نَسوا الله».
لكن: قال ابن الأنباري تعقيباً على ما ذكر عن الفراء: «والذي مضى حكاه بعض أصحابنا عن الفراء متأوّلاً عليه، وكلام الفراء لا يدل على حذف الواو من ﴿نَسُواْ﴾ في الخط».
انظر: الوقف والابتداء: ١/ ٢٧١-٢٧٢، المقنع: ٤٣، الوسيلة: ٣٩٨.
(٢) انظر ص: ١٠٧٩.
(٣) (الأصل): «أيها» إلا أن الألف سقطت للساكن بعدها. انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢١٣.

ويعقوب، ووقف عليها الباقون بالحذف اتّباعاً للرسم، إلا أن ابن عامر ضمّ الهاء على الإتباع لضمّ الياء قبلها.(١)

وأما القسم الثاني من الإثبات وهو من الإلحاق أيضاً؛ وهو إثبات ما حذف لفظاً، وهو مختلف فيه ومتفق عليه.

فالمختلف فيه سبع كلمات، وهي: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ في البقرة [٢٥٩] و﴿اقْتَدِهْ﴾ في الأنعام [٩٠] و﴿كِتَابِيَهْ﴾ في الموضعين [الحاقة: ١٩، ٢٥] و﴿حِسَابِيَهْ﴾ كذلك [الحاقة: ٢٠، ٢٦] و﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩] الأربعة في الحاقّة، و﴿مَاهِيَهْ﴾ في القارعة [١٠].

أمّا ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ و﴿اقْتَدِهْ﴾ فحذف الهاء منهما لفظاً في الوصل، وأثبتها(٢) في الوقف للرسم: حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، وأثبتها الباقون في الحالين، وكسر الهاء من ﴿اقْتَدِهْ﴾ وصلاً ابن عامر، واختلف عن ابن ذكوان في إشباع كسرتها:

فروى الجمهور عنه الإشباع، وهو الذي في «التيسير» و«المفردات» و«الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«التذكرة» و«التجريد» و«التلخيصين» و«الغايتين» و«الجامع» و«المستنير» و«الكفاية الكبرى»، وسائر الكتب إلا اليسير منها.(٣)

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٥٩-٤٦٠، التيسير: ٦١، المفردة للداني: ٧٠.

(٢) في المطبوع: (أثبتهما) بالتثنية، وهو تحريف.

(٣) انظر: التذكرة: ٢/ ٣٢٩، الغاية: ٢٤٥، التبصرة: ٤٩٩، التيسير: ١٠٥، المفردات: ١٩٥، الجامع لابن فارس: ٢٣٢، التلخيص: ٢٥٩، المستنير: ٢/ ٥٤٣، التجريد: ق: ٢٨ / أ، الكفاية الكبرى: ٣٢٥، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٥، تلخيص العبارات: ٨٩.

وروى بعضهم عنه الكسر من غير إشباع كرواية هشام، وهي طريق زيد عن الرملي عن الصوري عنه، كما نصَّ عليه أبو العز في «الإرشاد» ومن تبعه على ذلك من الواسطيين، كابن مؤمن والديواني وابن زريق الحداد وغيرهم،[1] وكذا رواه ابن مجاهد عن ابن ذكوان[2]، فيكون ذلك من رواية التغلبي[3] عن ابن ذكوان، وكذا رواه الداجوني عن أصحابه عنه.

وقد رواها أيضاً[4] الشاطبي عنه، ولا أعلمها وردت عنه من طريقه،[5] ولا شك في صحّتها عنه، لكنها عزيزة من طرق كتابنا، والله أعلم.

وأمّا ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٥] فيهما و﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠، ٢٦] كلاهما، فحذف الهاء منهما وصلاً، وأثبتها وقفاً يعقوب، والباقون بإثباتها في الحالين.

وأما ﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾[6] و﴿مَاهِيَهْ﴾ فحذف الهاء من الثلاثة في الوصل حمزة، ويعقوب، وأثبتها الباقون في الحالين.

٢/١٤٣ وبقي من المختلف فيه سبعة أحرف، / وهي: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ﴾ في الكهف [٣٨] و﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ في الأحزاب [١٠، ٦٦، ٦٧] و﴿سَلَٰسِلَا۠﴾

---

(١) انظر: الإرشاد: ٣١٤، الكنز: ١٥٤.

(٢) انظر: السبعة: ٢٦٢.

(٣) في المطبوع: (الثعلبي) بالمثلثة والمهملة، وهو تصحيف.

(٤) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٥) في (ت) وكذا في المطبوع: «طريق»، وهو تحريف.

والضمير في (عليها) يعود على الرواية، أي رواية الكسر من غير إشباع (عنه) أي عن ابن ذكوان، (طريقه) أي طريق الشاطبي. والله أعلم.

(٦) في (ت) وكذا في المطبوع بعد كلمة ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ زيادة: «الأربعة في الحاقة» وهو خطأ.

و ﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ في [الإنسان: ١٦] نذكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى.(١)

والمتفق عليه لفظ ﴿ أَنَا۠ ﴾ حيث وقع، نحو: ﴿ أَنَا۠ لَكُمْ ﴾ [الحج: ٤٩] و ﴿ أَنَا۠ نَذِيرٌ ﴾ [ص : ٧٠] و ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ ﴾ [طه: ١٤] أجمعوا على حذف ألفه وصلاً، وعلى إثباتها وقفاً، هذا ما لم يلقه همزة قطع، فإن لقيه همزة قطع فاختلفوا في حذفها في الوصل، وسيأتي في البقرة إن شاء الله تعالى.(٢)

---

(١) ﴿لكنّا﴾ قرأ أبو جعفر، وابن عامر، ورويس بإثبات الألف بعد النون وصلاً، وقرأ الباقون بغير ألف، ولا خلاف في إثباتها في الوقف اتباعاً للرسم.

﴿ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب: ١٠] ﴿ ٱلرَّسُولَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٦] ﴿ ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٧] قرأ المدنيان - نافع وأبو جعفر - وابن عامر وأبو بكر -شعبة- بألف في الثلاثة وصلاً ووقفاً، وقرأ البصريان -أبو عمرو ويعقوب- وحمزة بغير ألف في الحالين، وقرأ الباقون وهم حفص وابن كثير والكسائي وخلف بألف في الوقف دون الوصل، واتفقت المصاحف على رسم الألف في الثلاثة.

﴿سَلَٰسِلَا۠ ﴾ [الإنسان: ٤] قرأ المدنيان والكسائي وشعبة والحلواني عن هشام، وأبو الطيب عن رويس بالتنوين، ووقفوا بالألف، والباقون بغير تنوين، ووقف منهم بالألف أبو عمرو وروح، واختلف عن ابن كثير وابن ذكوان وحفص، والباقون بغير ألف.

تنبيه: جاء في «تقريب النشر» ص١٨٥: «والباقون بغير ألف»، وهو تحريف، صوابه: بغير تنوين. والله أعلم.

﴿قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان: ١٥] الأولى وهي رأس الآية، قرأها المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وشعبة بالتنوين ويقفون بالألف، والباقون بغير تنوين، وكلُّهم وقف بالألف إلا حمزة ورويساً، واختلف عن روح.

تنبيه: جاء في «تقريب النشر» ص١٨٥: «ويعقوب بالألف»، وهو تحريف، صوابه: ويقفون بالألف.

﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ [الإنسان: ١٦] الثانية، قرأه المدنيان والكسائي وشعبة بالتنوين ووقفوا بالألف، والباقون بغير تنوين، ويقفون بغير ألف، سوى هشام من طريق الحلواني فاختلف عنه.

انظر ص: ١٧٨٥، ١٨٥٧، ١٩٥٣-١٩٥٦، تقريب النشر: ١٣٧ و١٦١ و١٨٥.

(٢) قرأ المدنيان بإثباتها عند المضمومة نحو ﴿ أَنَا۠ أُحْيِۦ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] والمفتوحة نحو ﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ ﴾ [النمل: ٣٩] واختلف عن قالون عند المكسورة نحو ﴿أَنَا۠ إِلَّا ﴾ [الأعراف: ١٨٨] انظر ص: ١٦٣٤.

ومن المتفق عليه ما حذف من الياءات والواوات والألفات لالتقاء الساكنين، وهو ثابت رسماً، نحو: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩] و﴿يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] و﴿أُوفِي ٱلْكَيْلَ﴾ [يوسف: ٥٩] و﴿بِهَٰدِي ٱلْعُمْيِ﴾ [النمل: ٨١] و﴿ٱدْخُلِي ٱلصَّرْحَ﴾ [النمل: ٤٤] و﴿حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٩٦] و﴿ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: ٩٣] و﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي﴾ [ص: ٤٥] و﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [المائدة: ١٠٠] و﴿مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] و﴿مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [القصص: ٥٩]، ونحو: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٣٩] و﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١] و﴿أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [النساء: ٤٤] و﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [المائدة: ٤٨] و﴿تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] و﴿جَابُواْ ٱلصَّخْرَ﴾ [الفجر: ٩] ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] ﴿فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] و﴿مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ﴾ [النور: ٢٢] و﴿لَصَالُواْ ٱلْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٦] و﴿صَالُواْ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٥٩] و﴿مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، ونحو: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ﴾ [يوسف: ٢٥] و﴿ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ﴾ [التحريم: ١٠] و﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه: ١٤].

فالوقف على جميع ذلك وما أشبهه بالإثبات؛ لثبوتها رسماً وحكماً، وهذا أيضاً مما لم يختلف فيه، والله أعلم.

وأمّا ﴿ثَمُودَاْ﴾ من قوله تعالى ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ﴾ [هود: ٦٨]، ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ﴾ [الفرقان: ٣٨]، وفي العنكبوت(١)، وفي النجم(٢) في قراءة من لم ينوّنه فسيأتي بيان الوقف عليه في سورة هود إن شاء الله.(٣)

---

(١) من الآية (٣٨) ﴿وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ﴾.

(٢) من الآية (٥١) ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾.

(٣) قرأ حمزة وحفص ويعقوب ﴿وَثَمُودَاْ﴾ في المواضع الأربعة بغير تنوين، ووافقهم شعبة في موضع النجم، ووقفوا بغير ألف مع أنها مرسومة، وقرأ الباقون بالتنوين، ووقفوا بالألف. النشر ص: ١٧٤٤.

وأما الحذف فهو أيضاً على قسمين:

أحدهما: حذف ما ثبت رسماً.

والثاني: حذف ما ثبت لفظاً.

فالأول من المختلف فيه: كلمة واحدة، وهي: ﴿وَكَأَيِّن﴾ وقعت في سبعة مواضع، في آل عمران [١٤٦] ويوسف [١٠٥] وفي الحج موضعان [٤٥،٤٨]، وفي العنكبوت [٦٠] والقتال [١٣] والطلاق [٨] فحذف النون منها، ووقف على الياء أبو عمرو، ويعقوب، ووقف الباقون بالنون.[١] وهو تنوين ثبت رسماً من أجل احتمال قراءة ابن كثير، وأبي جعفر[٢]، كما سيأتي، والله أعلم.

٢/ ١٤٤ ومن المتفق عليه ما كتب / من الواو[٣] والياء صورة للهمزة المتطرفة وهو: ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ [النحل: ٤٨] و ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] و ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾[٤] [طه: ١٨] وما ذكر معه في باب (وقف حمزة) على الهمز، وكذلك ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ [الأنعام: ٣٤] و ﴿تِلْقَآيِ﴾ [يونس: ١٥] ﴿وَإِيتَآيِ﴾ [النحل: ٩٠] وما معه، مما ذكرناه في الباب المذكور، فلم يختلف في الوقف بغير ما صوّرت الهمزة به، إلا ما ذكر عن حمزة وقد بيّناه.[٥]

والقسم الثاني: وهو حذف ما ثبت لفظاً لم يقع مختلفاً فيه، ووقع من المتفق

---

(١) انظر: التيسير: ٦٠-٦١، المستنير: ٢/ ٥٠٥.

(٢) قرآ بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة. النشر ص: ١٦٥٦.

(٣) في المطبوع: (بالواو).

(٤) في المطبوع «يعبؤ» وهي زيادة ليست في النسخ.

(٥) انظر ص: ١٠٧٣.

عليه أصل مطَّرد وهو: الواو والياء الثابتان في هاء الكناية* لفظاً مما حذف رسماً، وذلك مما[1] وقع قبل الهاء فيه متحرِّك، نحو: ﴿ إِنَّهُۥ ﴾ [البقرة: ٣٧] و ﴿ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٢]، كما تقدم أول باب هاء الكناية.*[2]

ويلتحق بذلك ما وصل بالواو والياء مما اختلف فيه في مذهب ابن كثير وغيره، وكذلك صلة ميم الجمع كما تقدم[3]، والله أعلم.

وأمّا وصل المقطوع رسماً فوقع مختلفاً فيه في ﴿ أَيًّا مَّا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ في آخر سورة سبحان [١١٠]، و ﴿ مَالِ ﴾ في أربعة مواضع: ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾ في النساء [٧٨] و ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ ﴾ في الكهف [٤٩] و ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ في الفرقان [٧] و ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ في سأل [٣٦] و ﴿ إِلْ يَاسِينَ ﴾ في الصافات [١٣٠].

أمّا ﴿ أَيًّا مَّا ﴾ [الإسراء: ١١٠] فنصَّ جماعة من أهل الأداء على الخلاف فيه؛ كالحافظ أبي عمرو الداني في «التيسير» وشيخه طاهر بن غَلْبون، وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، ورووا الوقف على ﴿ أَيًّا ﴾ دون ﴿ مَّا ﴾ عن حمزة والكسائي ورويس، إلا أن ابن شريح ذكر خلافاً في ذلك عن حمزة والكسائي، وأشار ابن غَلْبون إلى خلاف عن رويس، ونصَّ هؤلاء عن الباقين بالوقف على ﴿ مَّا ﴾ دون ﴿ أَيًّا ﴾.

---

(١) في المطبوع: (فيما).

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٣) انظر ص: ٦٨٩.

وأما الجمهور فلم يتعرضوا إلى ذكره أصلاً بوقف ولا ابتداء، أو قطع أو وصل؛ كالمهدوي، وابن سفيان، ومكّي، وابن بلّيمة، وغيرهم من المغاربة، وكأبي معشر، والأهوازي وأبي القاسم بن الفحام، وغيرهم من المصريين والشاميين، وكأبي بكر بن مجاهد، وابن مهران، وابن شِيطا، وابن سوار، وابن فارس، وأبي العز، وأبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط، وجده أبي منصور، وغيرهم من سائر العراقيين.[١]

وعلى مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمة القراءة، وإذا لم يكن فيها خلاف فيجوز الوقف على كلٍّ / من ﴿أَيًّا﴾ ومن ﴿مَّا﴾؛ لكونهما كلمتين انفصلتا[٢] رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً. ٢/ ١٤٥

وهذا هو الأقرب إلى الصواب، وهو الأولى بالأصول، وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نصّ بخلافه؛ وقد تتبعت نصوصهم فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة، ولا سيما في هذا الموضع.

وغاية ما وجدت النصّ عن حمزة وسُلَيْم والكسائي في الوقف على ﴿أَيًّا﴾ فنصَّ أبو جعفر محمد بن سَعْدان النحوي الضرير -صاحب سُلَيم واليزيدي وإسحاق المسيبيّ وغيرهم- على ذلك:

قال ابن الأنباري: ثنا سليمان بن يحيى؛ يعني الضبي[٣]، ثنا ابن سعدان؛ قال:

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤١٠-٤١١، التيسير: ٦١، الكافي: ١٢٣.

(٢) في المطبوع: (انفصلنا) بالنون بعد اللام، وهو تصحيف.

(٣) أبو الوليد، مقرئ كبير، ثقة، عرض على الدوري، وقرأ على خلف عشرين آية، روى القراءة عنه أحمد بن محمد الأدمي وغيره، وأقرأ ستين سنة توفي سنة (٢٩١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٧، المعرفة: ٢/ ٥٠٩.

كان حمزة وسُلَيم يقفان جميعاً على ﴿أَيًّا﴾، ثم قال ابن سعدان: والوقف الجيّد على ﴿مَّا﴾، لأن ﴿مَّا﴾ صلة لـ(أيّ)، ونصَّ قتيبة كذلك عن الكسائي[1].

قال الداني: ثنا أبو الفتح، ثنا[2] عبد الله؛ يعني عبد الله بن أحمد بن علي بن طالب البزاز[3]، ثنا إسماعيل؛ يعني إسماعيل[4] بن شعيب النهاوندي[5]، ثنا أحمد ابن محمد[6] يعني أحمد بن محمد بن سَلَمُويه الأصبهاني[7]، ثنا محمد بن يعقوب *يعني محمد بن يعقوب*[8] بن يزيد بن إسحاق القرشي الغزَّال[9]، ثنا العباس يعني العباس[10] بن الوليد بن مرداس، ثنا قتيبة، قال: «كان الكسائي يقف على الألف من ﴿أَيًّا﴾». انتهى. وهذا غاية ما وجدته، وغاية ما رواه الداني.

ثمّ قال الداني بإثر هذا: «والنصّ عن الباقين معدوم في ذلك، والذي نختاره في مذهبهم الوقف على ﴿مَّا﴾، وعلى هذا يكون حرفاً زِيدَ صلة للكلام، فلا

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٣١.

(٢) (ثنا) سقطت من المطبوع.

(٣) أبو القاسم، البغدادي، نزيل مصر، روى حروف الأعشى عن أبي بكر سماعاً من غير عرض. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠٧.

(٤) (إسماعيل) سقطت من: (ك) والمطبوع.

(٥) مقرئ، متصدر، مشهور، روى القراءة عنه الحمامي وابن مهران وغيرهما، توفي سنة (٣٥٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٤-١٦٥.

(٦) (ابن محمد): سقطت من المطبوع.

(٧) أبو علي، مقرئ، حاذق، ضابط، توفي سنة (٣٣٦ هـ)، انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٦.

(٨) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٩) في المطبوع: (الغزالي) بالياء بعد اللام، وهو تحريف. وهو أبو عبد الله، روى عنه أبو الحسن بن شنبوذ. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٣.

(١٠) قوله: «يعني العباس» سقط من المطبوع.

يفصل من (أيّ) قال: وعلى الأول يكون اسماً لا حرفاً، وهي بَدَل من (أي)، فيجوز فصلها وقطعها منها». انتهى.[(١)]

فقد صرَّح الداني رحمه الله بأن النصَّ عن غير حمزة والكسائي معدوم، وأن الوقف على ﴿مَّا﴾ اختيار منه؛ من أجل كون ﴿مَّا﴾ صلة لا غير، وذلك لا يقتضي أنه لا يجوز لهم الوقف على (أي) وكيف يكون ذلك غير جائز وهو مفصول رسماً، وما الفرق بينه وبين ﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف: ٣٧] و ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣] وأخواته مما كتب مفصولاً؟

وقد نصَّ الداني نفسه على أن ما كتب من ذلك وغيره مفصولاً يوقف لسائرهم عليه مفصولاً وموصولاً، وهذا هو الذي عليه سائر القراء وأهل الأداء.

فظهر أن الوقف جائز لجميعهم على كل من كلمتي ﴿أَيًّا﴾ و ﴿مَّا﴾ كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، وهذا هو[(٢)] الذي نراه، ونختاره / ونأخذ به؛ تبعاً لسائر أئمة القراءة والله أعلم. ١٤٦/٢

وأما ﴿مَالِ﴾ في المواضع الأربعة، فنصَّ على الخلاف فيه أيضاً الجمهور من المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين؛ كالداني، وابن الفحام، وأبي العزّ، وسبط الخياط، وابن سوار والشاطبي، والحافظ أبي العلاء، وابن فارس، وابن

---

(١) من قوله: (ابن الأنباري..) إلى هنا بنصّه في جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣.

(٢) (هو): سقطت من المطبوع.

شريح، وأبي معشر؛ فاتفق كلُّهم عن أبي عمرو على الوقف على ﴿مَا﴾، واختلف بعضهم عن الكسائي.

فذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف عليها أو على اللام بعدها؛ أبو عمرو الداني، وابن شريح، وأبو القاسم الشاطبي، والآخرون منهم اتفقوا عن الكسائي على الوقف على ﴿مَا﴾.

وانفرد منهم أبو الحسن بن فارس فذكر في «جامعه» عن يعقوب أيضاً، وعن ورش الوقف على ﴿مَا﴾ كأبي عمرو والكسائي.[(١)]

وانفرد أيضاً أبو العزِّ فذكر في «كفايته» الوقف على ﴿مَا﴾ كذلك، من طريق القاضي أبي العلاء عن رويس، ولم يذكر ذلك في «الإرشاد».[(٢)]

واتفق هؤلاء على أن الباقين يقفون على اللام، ولم يذكرها سائر المؤلِّفين، ولا ذكروا فيها خلافاً عن أحدٍ، ولا تعرضوا إليها كأبي محمد مكّي، وأبي عليّ بن بلِّيمة، وأبي الطاهر بن خلف صاحب «العنوان» وأبي الحسن بن غَلْبون، وأبي بكر بن مهران، وغيرهم.

وهذه الكلمات فقد[(٣)] كتبت لام الجر فيها مفصولة مما بعدها، فيحتمل عند هؤلاء الوقف عليها كما كتبت لجميع القراء؛ اتّباعا للرسم، حيث لم يأت فيها نصٌّ، وهو الأظهر قياساً، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لامَ جر، ولامُ الجر لا تقطع مما بعدها.

---

(١) انظر: الجامع: ٢١٠، وليس في النسخة التي عندي ذكر لورش. والله أعلم.
(٢) الكفاية الكبرى: ٣٠٤.
(٣) في المطبوع: «قد» بدون فاء.

وأما الوقف على ﴿مَا﴾ عند هؤلاء فيجوز بلا نظر عندهم على الجميع؛ للانفصال لفظاً وحكماً ورسماً، وهذا هو الأشبه عندي بمذاهبهم، والأقيس على أصولهم، وهو الذي أختاره أيضاً، وآخذ به،[1] فإنه لم يأت عن أحد منهم في ذلك نصّ يخالف ما ذكرنا.

أما الكسائي فقد ثبت عنه الوقف على ﴿مَا﴾ وعلى اللام، من طريقين صحيحين.

وأما أبو عمرو فجاء عنه بالنصِّ[2] على الوقف على ﴿مَا﴾ أبو عبد الرحمن وإبراهيم ابنا اليزيدي، وذلك لا يقتضي أن لا يوقف على اللام، ولم يأت من روايتي الدوري والسوسي في ذلك نصٌّ.

١٤٧/٢ وأما الباقون فقد صرح الداني في «جامعه» بعدم النصِّ / عنهم فقال: «وليس عن الباقين في ذلك نصٌّ سوى ما جاء عنهم من اتّباعهم لرسم الخط عند الوقف»، قال: «وذلك يوجب في مذهب من روي عنه أن يكون وقفه على اللام[3]».

قلت: وفيما قاله آخراً نظر، فإنهم إذا كانوا يتبعون الخط في وقفهم، فما المانع من أنهم يقفون أيضاً على ﴿مَا﴾؟ بل هو أولى وأحرى لانفصالها لفظاً ورسماً، على أنه قد صُرِّح بالوجهين جميعاً عن ورش* فقال إسماعيل النحاس[4] في

(١) وهو الذي رجّحه أبو الحسن بن غَلْبون وضعّف ما خالفه انظر: التذكرة: ٢/ ٣١٣.

(٢) في (س): «النصّ» بدون باء الجر، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣.

(٤) في المطبوع: (النخاس) بالمعجمة، وهو تصحيف.

«كتابه»: «كان أبو يعقوب صاحب ورش *[1] يعني الأزرق يقف على ﴿فَمَالِ﴾ [المعارج: ٣٦] ﴿وَقَالُواْمَالِ﴾ [الفرقان: ٧] وأشباهه كما في المصحف، وكان عبد الصمد يقف على ﴿فَمَا﴾ ويطرح اللام[2]». انتهى. فدل هذا على جواز الوجهين جميعاً عنه، وكذا حكم غيره[3]، والله أعلم.

وأما ﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾ في الصافات [١٣٠] فأجمعت المصاحف على قطعها:

فهي على قراءة من فتح الهمزة ومدِّها وكسر اللام[4] كلمتان، مثل: (آل محمد)، و(آل إبراهيم)، فيجوز قطعهما وقفاً. وأما على قراءة من كسر الهمزة وقصرها وسكن اللام، فكلمة واحدة[5] وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز قطع إحداهما عن الأخرى، وتكون هذه الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسماً و[6]اتصلت لفظاً، ولا يجوز اتّباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة، والله أعلم.

والمتفق عليه من هذا الفصل جميع ما كتب مفصولاً، سواء كان اسماً أو غيره، فإنه يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية عن جميع القراء.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣.

(٣) يمكن أن يجاب عنه بأن انفصال اللام الجارة في هذه الكلمات الأربع رسماً عن ﴿مَا﴾ بعدها دليلُ اتصالها بكلمة ﴿مَا﴾ لعدم استقلالها تلفظاً، كما وقعت جزءاً في كلمة ﴿مَالِ﴾، فعلى مذهب من لم تثبت عنه نصّ في اتصالها وانفصالها بحيث أن يكون الوقف على اللام كما ذكره المحقق الداني، لأن قولكم: لانفصالها لفظاً ورسماً، مدفوع بما ذكرنا. اهـ بحر الجوامع ق: ٣٤٣-٣٤٤.

(٤) وهي قراءة نافع وابن عامر ويعقوب، انظر ص: ١٨٨٢.

(٥) (واحدة): من (ت) فقط.

(٦) الواو: سقطت من المطبوع.

واعلم أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعداً أن تكتب منفصلة من التي بعدها، سواء كانت حرفاً أو فعلاً أو اسماً؛ إلا:

«أل» المعرفة، فإنها لكثرة دورها نُزِّلت منزلة الجزء مما دخلت عليه فَوُصِلت.

وإلا: (يا) و(ها) فإنهما لـمَّا حذفت ألفهما بقيا على حرف واحد، فاتصلا[١] بما بعدهما.

وإلا أن تكون الكلمة الثانية ضميراً متصلاً، فإنه كتب موصولاً بما قبله للفَرْق.

وإلا أن يكونا حرفي هجاء، فإنهما وُصِلا؛ رعاية للفظ.

وسيأتي ذلك كلُّه مبيَّناً في الفصل بعده.[٢]

والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر في ثمانية عشر حرفاً، وهي:

﴿أَن لَّآ﴾ [الأعراف: ١٠٥] و﴿إِنَّ مَا﴾ [الأنعام: ١٣٤] و﴿وَأَنَّ مَا﴾ [الحج: ٦٢] و﴿وَإِن مَّا﴾ [الرعد: ٤٠] المخفّفة المكسورة، و﴿أَيْنَ مَا﴾ [البقرة: ١٤٨] و﴿أَن لَّمْ﴾ [الأنعام: ١٣١] و﴿إِن لَّمْ﴾ [النساء: ١٢] و﴿أَن لَّن﴾ [الأنبياء: ٨٧] و﴿عَن مَّا﴾ [الأعراف: ١٦٦][٣] / و﴿مِّن مَّا﴾ [الروم: ٢٨] و﴿أَم مَّن﴾ [النساء: ١٠٩] و﴿عَن مَّن﴾ [النور: ٤٣] و﴿وَحَيْثُ مَا﴾ [البقرة: ١٤٤] و﴿كُلَّ مَا﴾ [النساء: ٩١] و﴿لَبِئْسَ مَا﴾ [المائدة: ٨٠] و﴿فِي مَآ﴾ [الأنعام: ١٦٥] و﴿كَىْ لَا﴾ [الحشر: ٧] و﴿يَوْمَ هُم﴾ [غافر: ١٦].

١٤٨/٢

(١) في المطبوع: (انفصلا) وهو تحريف.

(٢) انظر ص: ١٤٧٧.

(٣) في المطبوع: (ماء) بهمزة بعد الألف، وهو تحريف.

فأمّا ﴿أَن لَّا﴾ فكتب مفصولاً في عشرة مواضع: في الأعراف [١٠٥] ﴿عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ﴾، وفيها أيضاً [١٦٩] ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وفي التوبة [١١٨] ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ وفي هود [١٤] ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وفيها [٢٦] ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ في قصة نوح، وفي الحج [٢٦] ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾ وفي يس [٦٠] ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ وفي الدخان [١٩] ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وفي الممتحنة [١٢] ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ﴾ وفي نٓ [٢٤] ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾، فهذه العشرة لم يختلف فيها.[١]

واختلفت المصاحف في قوله تعالى في سورة الأنبياء [٨٧] ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾ ففي أكثرها مقطوع، وفي بعضها موصول.

و ﴿إِنَّ مَا﴾ المكسور المشدَّد كتب مفصولاً في موضع واحد وهو في الأنعام [١٣٤] ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ﴾[٢].

واختلف في موضع ثانٍ وهو ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ في النحل [٩٥]، فكتب في بعضها مفصولاً.[٣]

---

(١) انظر: الوقف والابتداء: ١/ ١٤٥-١٤٦، المقنع: ٧٣-٧٤، جمال القراء: ٢/ ٦٤٢.

(٢) الوقف والابتداء: ١/ ٣١٣، المقنع: ٧٨، جمال القراء: ٢/ ٦٣٩.

(٣) هي كتب الأندلسيين، قال السخاوي: «وقد كتب أهل الأندلس ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ في [النحل: ٩٥] مقطوعاً، واختار أبو عمرو فيها الوصل، قال -الداني-: وكذلك هي في مصاحف أهل العراق بالوصل». جمال القراء: ٢/ ٦٣٩، وانظر: دليل الحيران: ٢٩٦-٢٩٧.

و ﴿وَأَنَّ مَا﴾ المفتوح المشدَّد فكتب مفصولاً في موضعي الحج [٦٢] ولقمان [٣٠] ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾[1].

واختلف في موضع ثالث، وهو: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ في الأنفال [٤١]، فكتب في بعضها مفصولاً أيضاً.

و ﴿وَإِن مَّا﴾ المكسورة المخفَّفة، فكتب مفصولاً في موضع واحد ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ في الرعد [٤٠].

و ﴿أَيْنَ مَا﴾ كتب مفصولاً نحو: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ﴾[2] ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣] إلا في البقرة [١١٥] ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، وفي النحل [٧٦] ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ فإنه كتب موصولاً.

واختلف في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ في النساء [٧٨] و ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ في الشعراء [٩٢] و ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا﴾ في الأحزاب [٦١]، ففي بعض المصاحف مفصولاً، وفي بعضها موصولاً، والله أعلم.

و ﴿أَن لَّمْ﴾ المفتوح كتب مفصولاً في جميع القرآن، نحو: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٣١] ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

وكذلك ﴿إِن لَّمْ﴾ المكسور كتب أيضاً مفصولاً نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾

---

(١) انظر: المقنع: ٧٨.

(٢) كذا في (ت) و(ك) وهو الصواب؛ لأنه مقطوع باتفاق، وفي بقية النسخ ﴿تعبدون﴾ بدل ﴿تَدْعُونَ﴾ وهو خطأ، للخلاف الذي سيذكره المؤلف فيها.

وانظر: المقنع: ٧٧-٧٨، جمال القراء: ٢/ ٦٣٩-٦٤٠، دليل الحيران: ٣٠٤-٣٠٥.

[البقرة: ٢٤] ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ﴾ في القصص [٥٠] إلا موضعًا واحداً وهو: ﴿فَإِلَّمْ / يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ في هود [١٤]، وَوَهِمَ من ذكر وصل موضع القصص[1]. ١٤٩/٢

و ﴿أَن لَّن﴾ كتب مفصولاً حيث وقع، نحو: ﴿أَن لَّن يَقْدِرَ﴾ [البلد: ٥] و ﴿أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤] إلا في موضعين وهما: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ في الكهف [٤٨] و ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ في القيامة [٣].

و ﴿عَن مَّا﴾ كتب مفصولاً في موضع واحد، وهو: ﴿عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ في الأعراف [١٦٦].

و ﴿مِّن مَّا﴾ كتب مفصولاً في موضعين، وهما: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ في النساء [٢٥] و ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ في الرُّوم [٢٨].

واختلف في موضع ثالث، وهو: ﴿مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ في المنافقين [١٠]، فكتب في بعضها مفصولاً، وفي بعضها موصولاً.

و ﴿أَم مَّن﴾ كتب في أربعة مواضع مفصولاً، وهي: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ﴾ في النساء [١٠٩] ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ﴾ في التوبة [١٠٩] ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ في الصافات [١١] ﴿أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا﴾ في فصلت [٤٠].

---

(١) لعله يقصد أبا الكرم، إذ إن هذا الكلام في بعض نسخ المصباح، ورأيت السخاوي صرّح بأن ممن وَهِمَ في ذلك أبوالعباس أحمد بن حرب (توفي بعد سنة ٥٤٠ هـ) والله أعلم.
انظر: المصباح: ٤/ ١٣٥٥، الوسيلة ٤٥٠-٤٥١.

و ﴿عَن مَّن﴾ كتب مفصولاً في موضعين، وهما: ﴿عَن مَّن يَشَآءُ﴾ في النور [٤٣] و ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ في النجم [٢٩].

﴿وَحَيْثُ مَا﴾ كتب مفصولاً حيث وقع، نحو: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤] ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ﴾ [البقرة: ١٥٠].

و ﴿كُلِّ مَا﴾ كتب مفصولاً في موضع واحد، وهو: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ في إبراهيم [٣٤].

واختلف في ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا﴾ في النساء [٩١]، ففي بعض المصاحف مفصول وفي بعضها موصول.

وكتب في بعضها أيضاً ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ في الأعراف [٣٨] و ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً﴾ في المؤمنون [٤٤] و ﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا﴾ في تبارك [٨]، والمشهورُ الوصلُ.

و(بئس ما) كتب مفصولاً في خمسة مواضع وهي* في البقرة [١٠٢] ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ﴾ *[1] * وفي آل عمران [١٨٧] ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ *[2] وفي المائدة ﴿وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ﴾ في الموضعين [٦٢، ٦٣] و ﴿عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ﴾ [المائدة: ٧٩] و ﴿يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ﴾ [المائدة: ٨٠].

---

(١) ما بين النجمتين من (ت) وحاشية (س).

(٢) ما بين النجمتين من حاشية (س) فقط.

واختلف في ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ في البقرة [٩٣]، ففي بعضها مفصول[1]، وفي بعضها موصول.

و ﴿فِي مَا﴾ كتب مفصولاً[2] في أحد عشر موضعاً، منها موضع واحد لم يختلف فيه، وهو ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ في الشعراء [١٤٦] وعشرة اختلف فيها، والأكثر[3] على فصلها وهي:

﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ وهو الثاني من البقرة [٢٤٠] و ﴿فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ في المائدة [٤٨] و الأنعام [١٦٥] و ﴿فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾ / في الأنعام [١٤٥] أيضاً ١٥٠/٢ و ﴿فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ﴾ في الأنبياء [١٠٢] و ﴿فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾ في النور [١٤] و ﴿فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ في الرّوم [٢٨]، وفي الزمر موضعان [٤٦، ٣] ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِى مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ و ﴿فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ و ﴿فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ في الواقعة [٦١][4].

و ﴿كَىْ لَا﴾ كتب مفصولاً، نحو: ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ[5]﴾ [الأحزاب: ٣٧] ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾[6] [الحشر: ٧] إلا أربعة مواضع، وستأتي في الفصل الآتي.[7]

---

(١) في المطبوع: (موصول) بالواو وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (موصولاً) وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: (والأكثرون)، بالجمع.

(٤) انظر: المقنع: ٧٧.

(٥) وتصحفت في المطبوع تصحيفاً قبيحاً: (حرح) بالمهملة بعد الراء.

(٦) انظر: المقنع: ٧٩-٨٠.

(٧) انظر ص: ١٤٨٢.

و ﴿يَوۡمَهُم﴾ مفصول في موضعين: ﴿يَوۡمَهُم بَٰرِزُونَۖ﴾ في غافر [١٦] ﴿يَوۡمَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[١] في الذاريات [١٣].

وتقدَّم فصل لام الجر في ﴿مَالِ﴾ الأربعة مواضع.

وأمّا ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣] فإن تاءها مفصولة من ﴿حِينَ﴾ في مصاحف الأمصار السبعة، فهي موصولة بـ ﴿لَا﴾ زيدت عليها لتأنيث اللفظ كما زيدت في (رُبَّت) و(ثَمَّت)، وهذا هو مذهب الخليل، وسيبويه، والكسائي، وأئمة النحو والعربية والقراءة، فعلى هذا يوقف على التاء أو على الهاء بدلاً منها كما تقدَّم.[٢]

وقال أبو عبيد القاسم بن سَلَّام[٣]: إن التاء مفصولة من ﴿لَا﴾ موصولة بـ ﴿حِينِ﴾، قال: فالوقف عندي على ﴿لَا﴾ والابتداء (تحين)؛ لأنّي نظرتها في الإمام (تحين) التاء متصلة، ولأنَّ تفسير[٤] ابن عباس يدل على أنها أخت (ليس)[٥]، والمعروف: لا لا لات، قال: والعرب تلحق التاء بأسماء الزمان: (حين)، و(الآن)، و(أوان)[٦]، فتقول: كان هذا تحين كان ذاك،[٧] وكذلك تَأوان

---

(١) انظر: المقنع: ٨٠، جمال القراء: ٢/ ٦٣٧-٦٣٨.

(٢) انظر ص: ١٤٢٧.

(٣) ذكر السخاوي أن هذا القول لأبي عبيد هو في كتابه من «القراءات».
انظر: الوسيلة: ٤٦٨.

(٤) وذلك قوله ﷺ: «ليس حينَ نَزْوٍ وفرار».
انظر: الطبري: ٢٣/ ٧٧، الوقف والابتداء: ١/ ٢٩٢، الوسيلة: ٤٦٩، الدر المنثور: ٧/ ١٤٤.

(٥) (ليس): سقطت من (ك).

(٦) في المطبوع: (وأو وأن) وهو تحريف.

(٧) في المطبوع: (لك)، وهو تحريف.

ذاك، واذهب تالآن،[١] فاصنع كذا وكذا، ومنه قول السَّعْدي:[٢]

---

(١) أي بمعنى: الآن، ومنه قول ابن أحمر:

نَوِّ لي قبل نأيِ داري جُمانا   وصِلينا كما زعمت تالانا

نَوِّلي: أَمر من النوال وهو القُبلة. وجُمانا: ترخيم جمانة ـ اسم امرأة.

انظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٠٤، الإنصاف:١/ ١١٠، اللسان (حين).

(٢) هو: أبو وَجْزَة، بفتح الواو وسكون الجيم بعدها زاي معجمة، واسمه: يزيد بن عبيد، شاعر ومحدّث ومقرئ، قال ابن قتيبة: «شاعر مجيد، كثير الشعر، ولا نعلم في حمل الحديث مثله في الشعر، وهو أحد من شبب بعجوز». وقال المؤلِّف: «وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وروى الحروف عنه هشام بن عروة وغيره، وقال ابن حجر: السعدي الشاعر المدني ثقة». توفي سنة (١٣٠ هـ).

والسعدي: نسبة إلى بني سعد بن بكر بن هوازن، لكنْ: خالف البغدادي نسبة أبي وجزة إلى سعد، وجعله سُليْمي، قال: أبو وجزة: «إنما هو من بني سُلَيْم، بالتصغير، وإنما نشأ في بني سعد فغلب عليه نسبهم».

ورواية البيت في الديوان تختلف عما هنا، إذ إنها هنا مركّبة من مصراعين، ولعل المؤلف اتبع رواية ابن الأنباري والسخاوي والرَّضِي في «الكافية» وصواب إنشاد البيت في الديوان:

العاطفون تحين ما من عاطف   والمُسْبِغون يداً إذا ما أنعموا

واللاحقون جِفانهم قَمْع الذُّرَا   والمطعمون زمان أين المُطعِمُ

والبيت من قصيدة يمدح بها آل الزبير بن العوام ﵁

وقبل البيت الشاهد:

وإلى ذَرا آل الزبير بفضلهم   نِعم الذَّرا في النائبات لناهمُ

وبعد الشاهد:

والمانعون من الهضيمة جارهم   والحاملون إذا العشيرة تَغرمُ

الذَّرا بالفتح كل ما استتر به، يقال: أنا في ذرا فلان: أي في كنفه وستره. والعاطفون: من العطف وهو الشفقة، والمسبغون: مِن أسبغ الله النعمة، أي: أتمها، والجفان: بالكسر: جمع جَفنة وهي القصعة الكبيرة للطعام، والقَمَعَ: بفتح القاف والميم: جمع قمعة وهي رأس السنام، والذُّرا: بالضم: جمع ذُروة: بالضم والكسر: أعلى السنام. انظر: مجالس ثعلب: ٤٤٢، تأويل مشكل القرآن: ٤٠٤، الشعر والشعراء:٣٦٠، الإنصّاف: ١١٠، إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٩٢-٢٩٣، الوسيلة: ٤٦٩-٤٧٠، تقريب التهذيب: ٢/ ٣٦٨، الخزانة: ٤/ ١٧٥-١٨٢.

العاطفون تحين لا من عاطف والمطعمون زمان أين المطعم

قال: وقد كان بعض النحويين يجعلون الهاء موصولة بالنون فيقولون: العاطفونه.

قال: وهذا غلط بيِّن؛ لأنهم صيَّروا التاءَ هاءً، ثم أدخلوها في غير موضعها وذلك أن الهاء إنما تُقحم على النون موضع القطع والسكوت[1]، فأمّا مع الاتصال فلا، وإنما هو تحين.

قال: ومنه[2] قول ابن عمر حين سئل عن عثمان رضي الله عنه فذكر مناقبه ثمّ قال: «اذهب بهذه تالان إلى أصحابك[3]».

ثمّ ذكر غير ذلك من حجج ظاهرة، وهو مع ذلك إمام كبير، وحجّة في الدين، وأحد الأئمة المجتهدين.

مع أنّي أنا رأيتها أيضاً[4] مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام؛ مصحف / عثمان رضي الله عنه (لا) مقطوعة، والتاء موصولة بـ ﴿حِينٍ﴾[البقرة: ٣٦] ورأيت به أثر الدم، وتتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد[5] فرأيته كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة. ٢/ ١٥١

---

(١) في المطبوع: (السكون) بالنون، وهو تحريف.

(٢) أي: من إدخالهم التاء على (الآن).

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ١٥/ ١٤٩.

(٤) (أيضاً): سقطت من المطبوع.

(٥) ذكر البغدادي أن القول المنسوب إلى أبي عبيد وهو: أن التاء في (تحين) زائدة، ليس قوله، وإنما هو لشيخه أبي محمد عبد الله بن سعيد الأموي، وأبو عبيد إنما هو ناقل عنه، بل قد صرح أنه قول الأموي. انظر: خزانة الأدب: ٤/ ١٧٦-١٧٧.

وأمّا قطع الموصول فوقع مختلفاً فيه في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾، وفي ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ [النمل: ٢٥].

فأمّا ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ وكلاهما في القصص [٨٢] فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة.

واختلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرو، فروى جماعة عن الكسائي أنه يقف على الياء مقطوعة من الكاف، وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف ﴿كَأَنَّ﴾ و ﴿كَأَنَّهُۥ﴾ وعن أبي عمرو أنه يقف على الكاف مقطوعة من الهمزة، وإذا ابتدأ ابتدأ بالهمزة ﴿أَنَّ﴾ و ﴿أَنَّهُۥ﴾.

وهذان الوجهان محكيان عنهما في «التبصرة» و«التيسير» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«المبهج» و«غاية» أبي العلاء الحافظ، و«الهداية»[1]، وفي أكثرها بصيغة الضعف.

وأكثرهم يختار اتّباع الرسم، ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي، وابن شريح في جزمه بالخلاف عنهما[2]، وكذلك الحافظ أبو العلاء ساوى بين الوجهين عنهما.[3]

---

(١) انظر: التبصرة: ٦٢٨، التيسير: ٦٠-٦١، الإرشاد: ٤٨٦، الكفاية: ٤٨٣ المبهج: ٢/ ٦٧٥-٦٧٦، غاية أبي العلاء: ٢/ ٦٠٨.

(٢) الكافي: ١٥٠-١٥١.

(٣) لكنه رجح وقفهما كبقية القراء. انظر: غاية الاختصار: ٢/ ٦٠٨.

وروى الوقف بالياء[١] الحافظ الداني عن الكسائي من رواية الدوري نصّاً[٢] عن شيخه عبد العزيز، وإليه أشار في «التيسير»، وقرأ بذلك عن الكسائي على شيخه أبي الفتح.[٣]

وروى أبو الحسن بن غَلْبون ذلك عن الكسائي من رواية قتيبة، ولم يذكر عن أبي عمرو في ذلك شيئاً[٤]، وكذلك الداني لم يعوِّل على الوقف على الكاف[٥] عن أبي عمرو في شيء من كتبه.

وقال في «التيسير»: ورُوي[٦] بصيغة التمريض ولم يذكره في «المفردات» ألبتة، ورواه في «جامعه» وجادةً[٧] عن ابن اليزيدي، عن أبيه، عن أبي عمرو من

---

(١) في المطبوع: بالياء نصّاً.

(٢) (نصّاً) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: التيسير: ٦١.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٨٥.

(٥) في المطبوع: (الكافي)، وهو تحريف.

(٦) التيسير: ٦١.

(٧) جاء في حاشية (ك): من الوجدان، وهي مصدر لـ(وجد) يَجِد، مولَّد غير مسموع من العرب، رُوِّينا عن المعافى بن زكريا النَّهْرواني العلَّامة في العلوم: أن المولدين فرَّعوا قولهم: وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، من تفريق العرب بين مصادر (وجد) للتميّز بين المعاني المختلفة، يعني قولهم: وجد ضالته وُجداناً، ومطلوبَه وجوداً، وفي الغضب مَوجدة، وفي الغنى وُجداً، وفي الحب وَجداً.

والوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه ولا له منه إجازة ولا نحوها، فله أن يقول: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه، أخبرنا فلان عن فلان، ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن، أو يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان عن فلان، ويذكر الذي حدّثه عمّن فوقه، هذا -أي طريق الوجادة- الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: «وجدت بخط فلان».

طريق أبي طاهر بن أبي هاشم، وقال: قال أبو طاهر: لا أدري عن أي ولد اليزيدي ذكره.

ثمّ روى عنه من رواية اليزيدي أنه يقف عليهما موصولتين، وروى من طريق أبي معمر عن عبد الوارث كذلك من طريق محمد بن رومي عن أحمد بن موسى، قال: سمعت أبا عمرو يقول: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ مقطوعة في القراءة موصولة / في الإمام. ١٥٢/٢

قال الداني: وهذا يدل على أنه يقف على الياء منفصلة، ثم روى ذلك صريحاً عن أبي حاتم[1] عن أبي زيد عن أبي عمرو.[2]

والآخَرون لم يذكروا شيئاً من ذلك عن أبي عمرو ولا الكسائي؛ كابن سوار، وصاحبي من «التلخيصين» وصاحب «العنوان» وصاحب «التجريد» وابن فارس وابن مهران وغيرهم، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها.

وهذا هو الأَوْلى، والمختار في مذاهب الجميع؛ اقتداء بالجمهور، وأخذاً بالقياس الصحيح، والله أعلم.

وأمّا ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ فسيأتي الكلام عليها في موضعها من سورة النمل إن شاء الله تعالى.[3]

---

(١) الرازي، وليس السجستاني، وهو: محمد بن إدريس بن المنذر، صاحب «الجرح والتعديل». انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٧.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣-١٦٤.

(٣) قال المؤلِّف ص: ١٨٣٦: «واختلفوا في ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ [النمل: ٢٥] فقرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام، ووقفوا في الابتلاء (ألايا) وابتدؤوا ﴿ٱسْجُدُوا۟﴾ بهمزة مضمومة على الأمر....، وقرأ الباقون بتشديد اللام و ﴿يَسْجُدُوا۟﴾ عندهم كلمة واحدة مثل: ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟﴾ [النمل: ٣١]، فلا يجوز القطع على شيء منهما». تنبيه: تحرفت كلمة (الابتلاء) في المطبوع إلى (الابتداء) بالدال بدل اللام.

والمتفق عليه من هذا الفصل جميع ما كتب موصولاً، سواء كان اسماً أو غيره، كلمتين أو أكثر، فإنه إنما يجوز الوقف على الكلمة الأخيرة منه من أجل الاتصال الرسمي، وهذا أصل مطَّرد في كل ما كتب موصولاً فإنه لا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة، ولذلك كان المختارُ عند أكثر الأئمة عدمَ فَصل ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ مع وجود الرواية بفصله.

والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر في أصول مطردة، وكلمات مخصوصة مطردة وغير مطردة.

فالأصول المطردة أربعة:

الأول: كلُّ كلمة دخل عليها حرف من حروف المعاني وهو على حرف واحد، نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ و ﴿بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٥٦] و ﴿لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩١] ﴿كَمِثْلِهِۦ﴾ [الشورى: ١١] ﴿لَأَنتُمْ﴾ [الحشر: ١٣] ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٦٥] ﴿سَيَذَّكَّرُ﴾ [الأعلى: ١٠] ﴿فَلَقَٰتَلُوكُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ﴿وَسْـَٔلِ﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿فَسْـَٔلِ﴾ [يونس: ٩٤] ﴿وَأْمُرْ﴾ [طه: ١٣٢] و ﴿فَـَٔاتِ﴾ [الروم: ٣٨] و ﴿لَقَدْ﴾ [الأنبياء: ١٠] و ﴿وَلَسَوْفَ﴾ [الضحى: ٥].

الثاني: كلُّ كلمة اتصل بها ضمير متصل؛ سواء كان على حرف واحد أو أكثر، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: ﴿قُلْتَ﴾ [المائدة: ١١٦] و ﴿قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤] و ﴿رَبِّى﴾ و ﴿وَرَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ٥١] ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و ﴿وَرُسُلُنَا﴾ [الزخرف: ٨٠] و ﴿رُسُلُكُم﴾ [غافر: ٥٠] و ﴿مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿وَمِيثَٰقَهُ﴾ [المائدة: ٧] و ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]

و ﴿يُمِيتُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] و ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] و ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨].

الثالث: حروف المعجم المقطوعة في فواتح السور، سواء كانت ثنائية، أو ثلاثية، أو أكثر من ذلك، نحو: ﴿يسٓ﴾ [يس: ١] ﴿حمٓ﴾ [غافر: ١] ﴿طسٓ﴾ [النمل: ١] ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] ﴿الٓر﴾ [يونس: ١] ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١] ﴿كٓهيعٓصٓ[1]﴾ [مريم: ١]، إلا أنه كتب ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢] مفصولاً بين الميم والعين.

الرابع: إذا كان أول الكلمة الثانية همزة، وصوِّرت / على مراد التخفيف واواً أو ياء، كتبتا موصولتين، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الأنفال: ٤٩] و ﴿لِئَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠] و ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧] و ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]. ١٥٣/٢

والكلمات المطردة: «أل» التعريفية، وياء النداء، وهاء التنبيه، و ﴿مَا﴾ الاستفهامية[2] إذا دخل عليه حرف جر، و ﴿أَمْ﴾ مع ﴿مَا﴾، و ﴿أَن﴾ المفتوحة المخففة مع ﴿مَا﴾، و ﴿إِن﴾ المكسورة المخففة مع ﴿لَا﴾ و ﴿كَالُوهُمْ﴾ و ﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣].

أما (ال) فإنها إذا دخلت على كلمة أخرى كتبتا موصولتين كلمة واحدة، سواء كانت هي حرفاً، نحو: ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٤٤] ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ و ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] ﴿ٱلْءَاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿ٱلِٱسْمُ﴾ [الحجرات: ١١]، أو اسماً نحو: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]

(١) في المطبوع: (كهعص) بدون ياء، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (الاستفامية) بدون هاء، وهو تحريف.

و ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ و ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ﴾ [النساء:١٦٢] و ﴿ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ و ﴿وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ و ﴿وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وأما (يا) وهي حرف النداء، فإنها حذفت الألف منها في جميع المصاحف، فصارت على حرف واحد، فإذا دخلت على منادى اتصلت به من أجل كونها على حرف، نحو: ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ [يوسف: ٦٧] ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١] ﴿يَٰقَوْمِ﴾ [المائدة: ٢١] ﴿يَٰنِسَآءَ﴾ [الأحزاب: ٣٠] ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، وكتبت الهمزة في ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ واواً ثم وصلت بالنون، فصارت كلها كلمة واحدة، وقد تقدم التنبيه على ذلك في باب (وقف حمزة).[(١)]

وأما: (ها) وهي الواقعة حرف تنبيه، فإن ألفها كذلك حذفت من جميع المصاحف، ثم اتصلت بما بعدها من كونها صارت على حرف واحد، ووقعت في القرآن في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و ﴿هَٰذَا﴾[(٢)].

وقد صورت الهمزة في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] واواً ثم وصلت بالواو فصارت كلمة، كما تقدم في وقف حمزة، و ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] وبابه.

وأما ﴿مَا﴾ الاستفهامية فإنها إذا دخل عليها حروف[(٣)] الجر حذف الألف من آخرها واتصل بها، فصارت كلمة واحدة، سواء كان حرف الجر على حرف واحد أو أكثر، ووقعت في القرآن ﴿لِمَ﴾ و ﴿بِمَ﴾ و ﴿فِيمَ﴾ و ﴿مِمَّ﴾ و ﴿عَمَّ﴾،

---

(١) انظر ص: ١٠٣٥.

(٢) في (ت) و(ك) بعد «هذا» جاء: وبابه، و ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ وبابه.

(٣) في (ت): «حرف» بالإفراد.

وكذلك إذا دخلت عليها (إلى) أو (على) أو (حتى)[١]، فإن الألف المكتوبة ياء في هذه الأحرف الثلاثة تكتب ألفاً على اللفظ علامة للاتصال، وتجيء الميم بعدها مفتوحة على حالها مع غيرها، فتقول: عَلاَمَ فعلتَ كذا، وإلاَمَ أنتَ[٢] كذا، وحَتَّامَ تفعل كذا، وإنما كتبت على اللفظ؛ خوفَ / الاشتباه صورة.

١٥٤/٢

وأما (أَمْ) مع (ما) فإنها كتبت موصولة في جميع القرآن، نحو: ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤] ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ﴾ [النمل: ٨٤] ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩].

وأما (إِنْ) المكسورة المخففة مع (لا) فإنها كتبت موصولة في جميع القرآن، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

وأما ﴿كَالُوهُمْ﴾ و ﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] فإنهما كتبتا في جميع المصاحف موصولين؛ بدليل حذف الألف بعد الواو منهما.

وقد اختلف في كون ضمير (هم) مرفوعاً منفصلاً، أو منصوباً متصلاً، والصحيح أنه منصوب لما بيّنته في غير هذا الموضع[٣]، ولاتصالها رسماً، بدليل حذف الألف بينهما فلا يفصلان.

والكلمات التي هي غير مطردة فهي ﴿أَلَّا﴾ و ﴿إِنَّمَا﴾ و ﴿أَنَّمَا﴾ و ﴿إِن﴾ المكسورة المخففة مع ﴿مَا﴾ و ﴿أَيْنَمَا﴾ و ﴿إِن﴾ المكسورة المخففة مع

---

(١) مراد المؤلف بالتمثيل بهذه الحروف الثلاثة كيفية كتابتها في غير القرآن، إذ إنها ليست فيه. والله أعلم.

(٢) في (ز): «إلاَمَ فعلت».

(٣) لعله بيّنه في كتابه في الرسم، والله أعلم.

﴿ لَّمْ ﴾ و ﴿ أَن لَّن ﴾ و ﴿ عَمَّا ﴾ و ﴿ مِّمَّا ﴾ و ﴿ أَمَّن ﴾ و ﴿ عَن مَّن ﴾ و ﴿ كُلَّمَآ ﴾ و ﴿ بِئْسَمَا ﴾ و ﴿ فِيمَا ﴾ و ﴿ كيلا ﴾ و ﴿ يَوْمِهِمُ ﴾.

فأما ﴿ أَلَّا ﴾ فإنه كتب متصلاً في غير العشرة المتقدمة في الفصل قبله[1]، نحو: ﴿ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ ﴾ في النمل [٣١] و ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ ﴾ أول هود [٢]، واختلف في موضع الأنبياء كما تقدم[2].

و ﴿ إِنَّمَا ﴾ كتب موصولاً في غير الأنعام، نحو: ﴿ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٨] و ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ ﴾ [النازعات: ٤٥]، واختلف في حرف النحل.

و ﴿ أَنَّمَآ ﴾ كتب متصلاً في غير الحج ولقمان، نحو: ﴿ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ ﴾ في صٓ [٧٠].

و ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ ﴾ [الأنفال: ٦]، واختلف في ﴿ أَنَّمَا غَنِمْتُم ﴾ [الأنفال: ٤١].

و ﴿ وَإِمَّا ﴾ موصول في غير الرعد، نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [الأنفال:٥٨] ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ ﴾ [يونس:٤٦] ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ ﴾ [الزخرف:٤١] ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم:٢٦].

و ﴿ أَيْنَمَا ﴾ كتب موصولاً في موضعين: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ ﴾ في البقرة [١١٥] و ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ ﴾ في النحل [٧٦]، واختلف في النساء والشعراء والأحزاب، كما تقدم.[3]

---

(١) انظر ص: ١٤٦٥.

(٢) انظر ص: ١٤٦٥.

(٣) انظر ص: ١٤٦٦.

و(إلَّم) موصول في موضع واحد، وهو: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ في هود [١٤].

و ﴿أَلَّن﴾ كتب موصولاً في موضعين: الكهف والقيامة كما تقدم.(١)

و ﴿عَمَّا﴾ موصول في غير موضع الأعراف نحو: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٢٥] ﴿عَمَّا جَآءَكَ﴾ [المائدة: ٤٨].

و ﴿مِمَّا﴾ كتب موصولاً في غير النساء والرُّوم، نحو: ﴿مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤] ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة:٨٨]، واختلف في المنافقين كما تقدم(٢).

و ﴿أَمَّن﴾ / كتب موصولاً في غير المواضع الأربعة المتقدمة(٣)، نحو: ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ﴾ [يونس: ٣١] ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ﴾ [النمل: ٦٢]. ١٥٥/٢

و(عمَّن) موصول في غير النور والنجم، ولا أعلمه وقع في القرآن.

و ﴿كُلَّمَا﴾ كتب موصولاً في غير سورة إبراهيم، نحو: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾ [آل عمران: ٣٧] و ﴿كُلَّمَا خَبَتْ﴾ [الإسراء: ٩٧]، واختلف في النساء والأعراف والمؤمنين وتبارك(٤)، كما تقدم.(٥)

---

(١) انظر ص: ١٤٦٧.

(٢) انظر ص: ١٤٦٧.

(٣) انظر ص: ١٤٦٧.

(٤) أي المُلْك.

(٥) انظر ص: ١٤٦٨.

و ﴿بِئْسَمَا﴾ كتب موصولاً في موضعين: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ﴾ في البقرة [٩٠] و ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي﴾ في الأعراف [١٥٠]، واختلف في ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم﴾ [البقرة: ٩٣]، كما تقدم.[١]

و ﴿فِيمَآ﴾ كتب موصولاً في غير الشعراء نحو: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ وهو الأول من البقرة [٢٣٤] ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، واختلف في العشرة المواضع، كما تقدم.[٢]

و ﴿كيلا﴾ كتب موصولاً في أربعة مواضع: في آل عمران [١٥٣] ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ وفي الحج [٥] ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ[٣] بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ وفي الأحزاب [٥٠] ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ وهو الموضع الثاني منها، والقولُ بأن الأول موصول ليس بصحيح، وفي الحديد [٢٣] ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾.

و ﴿يَوْمَهُمُ﴾ موصول في غير غافر والذاريات، نحو: ﴿يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣].

فجميع ما كتب موصولاً لا يقطع وقفاً إلا برواية صحيحة، ولا أعلمه ورد إلا فيما تقدم التنبيه عليه في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢] و ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥].

---

(١) انظر ص: ١٤٦٨.

(٢) انظر ص: ١٤٦٩.

(٣) (من): سقطت من (س) وهو خطأ.

وقد ورد عن الكسائي التوسع في ذلك، والوقفُ على الأصل، فنقل الداني عن قتيبة عنه الوقف على ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال: ٤١] بالقطع و ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ [الزمر: ٩] و ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي﴾ [الملك: ٢٠] الوقف على ميم (أم)، قال الداني: وهذه المواضع في الرسم موصولة من غير نون ولا ميم، وأصلها الانفصال[1] على ما ذهب إليه فيها[2] الكسائي.

وقال: وقد خالف قتيبةَ عن الكسائي في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال: ٤١] خلفٌ، فحدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن القاسم عن أصحابه عن خلف قال: قال الكسائي في قوله: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال:٤١] حرف واحد من قبل ﴿مِّن شَيْءٍ﴾.

قال خلف: وقد قال الكسائي ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨] حرفان؛ لأن معناه (نِعْمَ الشيءُ) قال: وكتبا بالوصل، ومن قطعها لم يُخْطِئْ،[3] قال خلف: وحمزةُ يقف عليهما على / الكتاب بالوصل، قال خلف: واتباع الكتاب في مثل هذا أحب إلينا؛ إذ صار قطعه ووصله صواباً. انتهى.[4]

١٥٦/٢

وهو يقتضي أن مذهبَ الكسائي التوسعةُ في ذلك بحسب المعنى، كما ذكر، ويقتضي أن ذلك غير محتّم عند خلف، وأنه على الأولوية والاستحباب، وذلك

---

(١) أي أصلها في العربية، كما صرّح الداني في جامع البيان:١/ ق: ١٦٤.
وانظر: الوقف والابتداء: ١/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) (فيها): سقطت من (س).

(٣) في سائر النسخ: (يُخط)، وفي جامع البيان: « يُخْطِئ »، كما أثبت.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٤، وانظر: الوقف والابتداء: ١/ ٣٣٦.

غير معمول به عند أهل الإتقان، ولا مُعَوَّلٌ عليه عند أئمة التحقيق، بل الذي استقر عليه عمل أئمة الأداء ومشايخ الإقراء في جميع الأمصار، هو ما قدمنا أوّل الباب، فإنه هو الأحرى والأولى بالصواب، وأجدر باتّباع نصوص الأئمة قديماً وحديثاً.

وقد روى الأعشى[١] عن أبي بكر عن عاصم ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين:٣] حرف واحد[٢]، وروى سَوْرَةُ عن الكسائي حَرْفُ[٣]، مثل قولك: (ضربوهم).

قال الداني في «جامعه»: «وذلك قياس قول نافع ومن وافقه على اتباع المرسوم».

ثمّ روى عن حمزة يجعلها حرفين، ثمّ قال الداني: «ولا أعلم أحداً روى ذلك عن حمزة إلا عبد الله بن صالح العِجْلي»، قال: «وأهل الأداء على خلافه».[٤]

قلت: وهذا من الداني حكاية اتفاق من أهل الأداء على ما ذكرنا، وقد نصَّ في غير موضع من كتبه وصرَّح به في غير مكان، وكذلك مَنْ بَعده من الأئمة وهلمَّ جرّاً، ولا نعلم لهم[٥] مخالفاً[٦] في ذلك.

---

(١) في المطبوع: (الأعمش)، وهو تحريف.

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن: ١٧٧، الوقف والابتداء: ١/ ٣٤٥.

(٣) في (م): (أي كلمة). أي هي حرفٌ، مثل رواية الأعشى السابقة.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٥.

(٥) في المطبوع: (له) بالإفراد، وهو تحريف.

(٦) ذكر ابن الأنباري أن عيسى بن عمر يقول بأن ﴿كَالُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] حرفان، ويقف على ﴿كالوا﴾ و﴿وزنوا﴾. انظر: الوقف والابتداء: ١/ ٣٤٦-٣٤٧.

وهذا معنى قول الجعبري رحمه الله: في المنفصلتين: وقف[١] في آخر كل منهما، وفي المتصلتين وقف آخر الثانية.

ثمّ قال: وجه الوقف على كل من المنفصل أصالةُ الاستقلال، ووجه منع الوقف على المتصل آخرها التنبيهُ على وضع الخطّ، قال: واختياري استفسار المسؤول السائلَ عن غرضه؛ فإن كان ببيان الرسم وقف كما تقدم، أو بيان الأصل وقف على كل من المنفصلتين والمتصلتين؛ ليطابق، قال: ولا يلزم منه مخالفة الرسم في المتصلتين[٢]، وإلا لخالف واصلُ المنفصلتين، واللازم منتفٍ. انتهى.[٣]

ولعلَّ ما حكي عمَّن أجاز القطع أن يكون مراده هذا، والله أعلم، كما سيأتي في التنبيه الآتي./ ١٥٧/٢

---

(١) في (ز) و(م) بعد كلمة (وقف) زيادة وهي (إن شاء)، وليس عند الجعبري أيضاً.

(٢) في المطبوع: (المتصلين)، وهو تصحيف.

(٣) من قوله: في المنفصلتين... إلى هنا هو كلام الجعبري في كنز المعاني: ق: ١٤١/ ب.

تنبيهات

الأول: إن ما ذكرناه من المختلف فيه والمتفق عليه وما يشبهه، لا يجوز أن يتعمَّد الوقف عليه؛ لكونه غير تامٍّ، ولا كافٍ، ولا حسن، ولا يجوز أن يتعمَّد الوقف إلا على ما كان بهذه الصفة، وما خرج عن ذلك كان قبيحاً كما قدمنا في باب الوقف والابتداء، وإنما القصد بتعريف الوقف هنا على سبيل الاضطرار والاختبار.[1]

وهذا معنى قول الداني رحمه الله في باب (الوقف على مرسوم الخط) من «جامع البيان»: «وإنما نذكر الوقف على مثل هذا على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النَّفَس عنده، لخبرٍ ورد عنهم، أو لقياس يوجبه قولهم، لا على سبيل الإلزام والاختيار، إذ ليس الوقف على ذلك ولا على جميع ما قدمناه في هذا الباب بتامٍّ[2] ولا كافٍ، وإنما هو وقف ضرورة وامتحان وتعريف لا غير[3]». انتهى.

الثاني: ليس معنى قول صاحب «المبهج» وغيره عن أبي عمرو والكسائي أنهما يقفان[4] على ﴿مَا﴾ من ﴿مَالِ﴾ في المواضع الأربعة، ويبتدئان باللام متصلة بما بعدها من الأسماء، وعن الباقين أنهم يقفون على ﴿مَالِ﴾ باللاَّم،

---

(١) كذا بالموحدة وهو الصواب، وتصحفت في (ت) والمطبوع إلى المثناة التحتية.

(٢) في المطبوع: (تام) وهو لحن وتحريف.

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٤.

(٤) في المطبوع: (يفقان) بتقديم الفاء، وهو تصحيف.

ويبتدئون بالأسماء المجرورة منفصلة من الجار أن يتعمَّد الوقف عليها ويبتدأ بها بعدها كسائر الأوقاف الاختيارية، بل المعنى أن الابتداء يكون في هذه الكلمات عند من ذكر على هذا الوجه، أي: فلو ابتدأت ذلك لابتدأته على هذا الوجه عند هؤلاء، فكما أن الوقف في ذلك على وجه الاضطرار والاختبار[١]، كذلك الابتداء يكون على هذا الوجه[٢]، لا أنه يجوز الوقف على ﴿مَا﴾ ثم يبتدئ ﴿هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، أو يجوز الوقف على ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ﴾ ثم يبتدئ ﴿هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧]، كما يوقف على سائر الأوقاف التامة أو الكافية، هذا مما لا يجيزه أحد.

وكذلك القول في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾، وفي سائر ما ذكر في[٣] الكتاب[٤] إذا وجد فيه قول بعض أصحابنا يوقف على كذا ويبتدأ بكذا، إنما معناه ما ذكرنا، والله تعالى أعلم./ ١٥٨/٢

الثالث: قد تكون الكلمتان منفصلتين على قراءة، متصلتين على[٥] أخرى، وذلك نحو: ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ في الأعراف [٩٨] و ﴿أَوَءَابَآؤُنَا﴾ في الصافات [١٧] والواقعة [٤٨].

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع: (الاختيار) بالمثناة، وهو تحريف.

(٢) جاء في (ت) بعد كلمة الوجه «بهذا الكتاب» وهو تحريف، ووقع أيضاً في المطبوع إلا أنه «لهذا» باللام بدل الباء.

(٣) في (ت) وكذلك في المطبوع: «من».

(٤) في (ت) وكذلك في المطبوع: «الباب»، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: (على قراءة).

فإنهما، على قراءة من سكّن الواو[١] منفصلتان، إذ ﴿ أَوْ ﴾ فيهما كلمة مستقلّة، حرف عطف ثنائية، كما هي في قولك: ضربت زيداً أو عمراً، فوجب فصلها لذلك.

وعلى قراءة من فتح الواو متصلتان، فإن الهمزة فيهما همزة استفهام دخلت على واو العطف كما دخلت على الفاء في ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ﴾ [الأعراف: ٩٧] وعلى الواو في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ ﴾ [الأعراف: ١٠٠] ﴿ أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٠] فالهمزة والواو على قراءة السكون كلمة واحدة، وعلى قراءة الفتح كلمتان، ولكنهما اتصلتا لكون كل منهما على حرف واحد، والله أعلم.[٢]

الرابع: إذا اختلفت المصاحف في رسم حرف فينبغي أن تتبع في تلك المصاحف مذاهب أئمة أمصار تلك المصاحف، فينبغي إذا كان مكتوباً مثلاً في مصاحف المدينة أن يجري ذلك في قراءة نافع وأبي جعفر، وإذا كان في المصحف المكّي فقراءة ابن كثير، والمصحف الشامي فقراءة ابن عامر، والبصري فقراءة أبي عمرو ويعقوب، والكوفي فقراءة الكوفيين، هذا هو الأليق بمذاهبهم وأصوب بأصولهم، والله أعلم.

الخامس: قول أئمة القراءة إن الوقف على اتباع الرسم يكون باعتبار الأواخر من حذف وإثبات وغيره إنما يعنون بذلك الحذفَ المحقَّق لا المقدَّر مما

(١) موضع الأعراف قرأه بالإسكان نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر، وأما موضع الصافات والواقعة فقرأه بالإسكان: قالون وأبو جعفر وابن عامر وورش بخلف عنه. انظر: النشر ص: ١٧٠٧ و١٨٧٦.

(٢) انظر: شرح الهداية: ٢/ ٣٠٦.

حذف تخفيفاً لاجتماع المثلين أو نحو: ذلك، ولذلك[١] أجمعوا على الوقف على نحو: ﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿دُعَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] و ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧] بالألف بعد الهمزة، وكذلك الوقف على ﴿تَرَٰٓءَا﴾ [الشعراء: ٦١] و ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦] ونحوه مما حذفت منه الياء، وكذا الوقف على نحو: ﴿يُحْيِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٨] و ﴿يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦] بالياء.

وكذلك يريدون الإثبات المحقَّق لا المقدَّر فيوقف على نحو: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] على الهمزة، وكذا على نحو: ﴿ٱلْمَلَؤُاْ﴾ [المؤمنون: ٢٤] لا[٢] على الياء والواو[٣]؛ إذ الياء والواو في ذلك صورة الهمزة كما قدّمنا، ومن وقف على اتباع الرسم في ذلك، وكان من مذهبه تخفيف الهمزة وقفاً يقف بالرَّوم أو[٤] بالياء وبالواو، كما تقدَّم النص عليه في بابه.

وهذا لو وقفوا على نحو: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ / في سورة الحج [٢٣] لا يقف عليه بالألف إلا من يقرأ بالنصب،[٥] ومن قرأ بالخفض وقف بغير ألف، مع إجماع المصاحف على كتابتها بالألف، وكذا الوقف على نحو: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ﴾ [الفرقان: ٣٨] لا يقف عليه بالألف إلا من نوَّن؛ وإن كان قد كتب ١٥٩/٢

---

(١) في المطبوع: (وكذلك) بالكاف، وهو تحريف.

(٢) (لا): سقطت من (س).

(٣) وهي قراءة حمزة، كما سبق في باب وقفه.

(٤) (أو): سقطت من (ت) والمطبوع.

(٥) وهم نافع وأبو جعفر وعاصم ويعقوب.

بالألف في جميع المصاحف، فاعلم ذلك، والله أعلم.[١]

السادس: كلُّ ما كتب موصولاً من الكلمتين وكان آخر الأولى منهما حرفاً مدغماً فإنه حذف إجماعاً واكتفي بالحرف المدغم فيه عن المدغم؛ سواء كان الإدغام بغنة أم بغيرها، كما كتبوا ﴿أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨] و ﴿عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ﴾ [يونس: ٣١] و ﴿مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ﴾ [المائدة: ٤] بميم واحدة، وحذفوا كلا من الميم والنون المدغمتين، وكتبوا ﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] و ﴿فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ﴾ [هود: ١٤] و ﴿أَلَّا تَعۡلُواْ عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] و ﴿أَلَّن نَّجۡمَعَ﴾ [القيامة: ٣] بلام واحدة من غير نون، فقُصِد بذلك تحقيق الاتصال بالإدغام.

ولذلك كان الاختيار في مذهب من روى الغنة عند اللام والراء حذفها مما كتب متصلاً، عملاً بحقيقة اتباع الرسم كما تقدَّم في بابه[٢]، والله أعلم.

السابع: لا بأس بالتنبيه على ما كتب موصولاً لتعرف أصول الكلمات، وتفكيك بعضها من بعض، وقد يقع الاشتباه بسبب الاتصال على بعض الفضلاء فكيف بغيرهم؟

فهذا إمام العربية أبو عبد الله بن مالك[٣] رحمه الله جعل ﴿إِلَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] من أقسام ﴿إِلَّا﴾

---

(١) انظر ص: ١٧٤٤.

(٢) انظر ص: ١١٩٩.

(٣) انظر: ترجمته ص: ٣١٧.

الاستثنائية، فجعلها كلمة واحدة، ذكر ذلك في «شرح التسهيل» وذَهَل عن كونها كلمتين: (إن) الشرطية و(لا) النافية.

والأخفش إمام النحو أعرب ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨] أن اللامَ: لامُ الابتداء و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ١٢١] الخبر، ورأيت أبا البقاء في (إعرابه) ذكره أيضاً.

ولا شك أنه إعراب مستقيم لولا رسم المصاحف، فإنها كتبت ﴿وَلَا﴾ فهي (لا) النافية دخلت على ﴿ٱلَّذِينَ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ في موضع جر عطف على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في قوله: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ [1]﴾.

وأعرب ابن الطَّراوة[2] ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: ٦٩] فزعم أن (أَيّاً) مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنِيَت و﴿هُمْ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، وهذا / غير صحيح لرسم الضمير متصلاً بـ(أيّ)، ولإجماع النحاة على أن (أَيّاً) إذا لم تضف كانت مُعرَبة.[3]

٢/ ١٦٠

وأعرب بعض النحاة ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] على أن (ها) من

---

(١) انظر: الإملاء: ١/ ١٧٢، الدر المصون: ٣/ ٦٢٦.

(٢) سليمان بن محمد بن عبد الله، أبو الحسين، المالقي، نحوي، أديب، سمع «الكتاب» على الأعلم، وروى عن الباجي، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض، وله آراء في النحو انفرد بها خالف فيها جمهور النحاة، ألّف: «الترشيح في النحو» وغيره، توفي سنة (٥٢٨ هـ). انظر: بغية الوعاة: ١/ ٦٠٢.

(٣) من قوله: (فزعم...) إلى هنا، بنصه كلام ابن هشام دون مخالفة، إلا أن المؤلف عبر بقوله: (وهذا غير صحيح)، وعبارة ابن هشام (وهذا باطل).

انظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٠٨-٢٠٩، مغني اللبيب: ١/ ٨٢، شرح ابن عقيل: ١/ ١٦١-١٦٣.

﴿هَٰذَٰنِ﴾ ضمير القصة، والتقدير حينئذ: (إنها ذان لساحران) ذكره أبو حيّان[١]، ولولا رسم المصاحف لكان جائزاً.[٢]

وأعرب بعضهم[٣] ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] (ما) مصدرية و(هم) ضمير مرفوع منفصل مبتدأ، و﴿يُنفِقُونَ﴾ الخبر، أي ومن رِزقنا هم ينفقون، ولولا رسم المصاحف محذوفة الألف متصلة نونها بالضمير لصحَّ ذلك، والله أعلم.

الثامن:[٤] قد يقع في الرسم ما يحتمل أن يكون كلمة، أو أن يكون كلمتين، ويختلف فيه أهل العربية، نحو: **(ماذا)** تأتي في العربية على ستة أوجه:

الأول: (ما) استفهام، و(ذا) إشارة.

والثاني: (ما) استفهام، و(ذا) موصولة.

الثالث: أن يكون كلاهما استفهاماً[٥] على التركيب.

الرابع: (ماذا) كلّه[٦] اسم جنس، بمعنى شيء.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/ ٢٥٥.

(٢) هذا الردّ لأبي حيان أيضاً، انظر: البحر: ٦/ ٢٥٥، الدر المصون: ٨/ ٦٦.

(٣) هو الزجّاج، وقد منع أبو البقاء هذا الإعراب، وقال: «لأن الفعل لا ينفق»، وأجيب عن اعتراضه بأن المصدر هنا مراد به المفعول، وكذلك استبعد القولَ بمصدرية (ما) أبو حيان.

انظر: إعراب القرآن للزجاج: ١/ ١٨٢، الإملاء: ١/ ١٢-١٣، البحر: ١/ ٤١، الدر المصون: ١/ ٩٥.

(٤) جاء في حاشية (ز): «من هنا إلى آخر الباب ألحقه المؤلِّف بالمدينة الشريفة سنة (٧٢٣ هـ)، كذا، والصواب سنة(٨٢٣ هـ) ».

(٥) في المطبوع: (استفهام) بالرفع، وهو لحن.

(٦) في (ز): «كلمة».

الخامس: (ما) زائدة، و(ذا) إشارة.

السادس: (ما) استفهام و(ذا) زائدة.[1]

وتظهر فائدة ذلك في مواضع منها:

قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] فمن قرأ ﴿ٱلْعَفْوُ﴾ بالرفع، وهو أبو عمرو يترجَّح أن يكون ﴿مَاذَا﴾ كلمتين: (ما) استفهام و(ذا) بمعنى الذي، أي: الذي ينفقون العفو، فيجوز له الوقف على (ما) وعلى (ذا)، وعلى قراءة الباقين يترجّح أن يكون مركّبة كلمة واحدة، أي: ينفقون العفْوَ، فلا يقف إلا على (ذا).

وقوله في سورة النحل [٢٤] ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ فهي كقراءة أبي عمرو ﴿ٱلْعَفْوُ﴾ أي ما الذي أَنزل، قالوا: الذي أَنزل أساطير الأولين، فتكون كلمتين يجوز الوقف على كل منهما لكل من القراء.

وقوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] هي كقراءة غير أبي عمرو ﴿ٱلْعَفْوَ﴾ بالنصب، فيترجَّح أن تكون كلمة واحدة، فيوقف على (ذا) دون (ما).

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ﴾ [البقرة: ٢٦] فذكروا[2] فيها قولين:

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٣٢-٣٣٤، الدر المصون: ١/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) في المطبوع: (فذكر) بالإفراد، وهو تحريف.

أحدهما: أن (ما) استفهام، موضعها رفع بالابتداء، و(ذا) بمعنى الذي، و ﴿أَرَادَ﴾ صلته، والعائد محذوف، / و(الذي) وصلتها خبر المبتدأ. ٢/ ١٦١

والثاني: أن (ما) و(ذا) اسم واحد للاستفهام، وموضعه نصب بـ ﴿أَرَادَ﴾[١].

قلت: ويحتمل أن يكون (ما) استفهاماً و(ذا) إشارة، كقولهم: (ماذا التَّواني)، وقول الشاعر:[٢]

ما ذا الوقوف على نارٍ وقد خمدَتْ ياطالَ ما أُوقدت للحرب نيرانُ

فعلى هذا وعلى الأول هما كلمتان يوقف على كل منهما، وعلى الثاني يوقف على الثاني؛ لأنهما كلمة واحدة، وذلك حالة الاضطرار والاختبار[٣]، لا على التعمُّد والاختيار، نعم على التقدير الثالث يجوز اختياراً، ويكون كافياً، على أن يكون في موضع نصب بـ ﴿فَيَقُولُونَ﴾، ويكون ﴿أَرَادَ ٱللَّهُ﴾ استئنافاً وجواباً لقولهم.

التاسع: قال الأستاذ أبو محمد عليّ بن سعيد العَمّاني[٤] في كتابه «المرشد في الوقف والابتداء»: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ في سورة يسٓ [٢٢] « (ما)

---

(١) انظر: البيان للأنباري: ١/ ٦٦-٦٧.

(٢) لم أعرفه، وقد استشهد ابن هشام منه بقوله: (ما ذا الوقوف) ولم يذكر قائله، وذكره الإمام السيوطي كاملاً لكنه لم ينسبه، وأهمله البغدادي في شرحه لشواهد «المغني» والله أعلم.

انظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٣٢، شرح شواهده للسيوطي: ٢/ ٧١١.

(٣) في المطبوع: (الاختيار) بالمثناة التحتية، وهو تحريف.

(٤) انظر: ترجمته في ص: ٣٢٩.

كلمة واحدة وهي حرف نفي و(لي) كلمة أخرى، فهما كلمتان، ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] (ما لي) كلمة واحدة للاستفهام»[١]. انتهى.

وقال الشيخ أبو البقاء العكبري في «إعرابه» في سورة يسٓ: «﴿وَمَا لِيَ﴾ الجمهور على فتح الياء؛ لأن ما بعدها في حكم المتصل بها إذ كان لا يحسن الوقف عليها والابتداء، و ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ بعكس ذلك[٢]». انتهى.

وكلا الكلامين لا يظهر، فليُتأمَّل، ولكن لكلام أبي البقاء فيما ذكره في الوقف والابتداء وجه[٣]، والله أعلم.[٤]

---

(١) ما ذكره العماني، للأسف هو ضمن الجزء المفقود من «المرشد» حسب النسخة الخطية التي اطلعت عليها في الجامعة الإسلامية.

(٢) الإملاء: ٢/ ١١٥.

(٣) كذا بالرفع في جميع النسخ.

(٤) تحرفت العبارة في المطبوع إلى: (والله وجه أعلم)، فسبحانه تقدست أسماؤه وصفاته.

باب مذاهبهم في ياءات الإضافة[1]

وياء الإضافة: عبارة عن ياء المتكلِّم، وهي ضمير يتصل بالاسم، والفعل، والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحلِّ، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجرورته؛ بحسب عمل الحرف، نحو: ﴿نَفْسِيٓ﴾ [سبأ: ٥٠] و ﴿ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١] و ﴿فَطَرَنِيٓ﴾ [هود: ٥١] و ﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ [يوسف: ١٣] و ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وقد أطلق أئمتنا هذه التسمية عليها تجوُّزاً مع مجيئها منصوبة المحلِّ غير مضاف إليها، نحو: ﴿إِنِّي﴾ [البقرة: ٣٠] و ﴿ءَاتَىٰنِيَ﴾ [مريم: ٣٠].

والفرق بينها وبين ياءات الزوائد:

أن هذه الياءات تكون / ثابتة في المصحف، وتلك محذوفة. ١٦٢/٢

وهذه الياءات تكون زائدة على الكلمة، أي ليست من الأصول، فلا تجيء لاماً من الفعل أبداً، فهي كهاء الضمير وكافه، فتقول في ﴿نَفْسِي﴾ [المائدة: ٢٥] «نفسُه» و«نفسك»، وفي ﴿فَطَرَنِيٓ﴾ [هود: ٥١] «فطره» و«فطرك»، وفي ﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ «يحزنه» و«يحزنك»، وفي ﴿إِنِّي﴾ «إنه» و«إنك»، وفي ﴿لِي﴾ [البقرة: ١٨٦] «له» و«لك».

---

(١) تنبيه: جُلُّ كتب القراءات لم تفرد هذا الباب، بل اكتفت بذكر الياءات سواء كانت زائدة أو كانت للإضافة بعد الانتهاء من فرش كل سورة. والله أعلم.
انظر: التيسير: ٦٣-٦٩، الإقناع: ١/ ٥٣٦-٥٤٤.

وياء الزوائد تكون أصلية، وزائدة، فتجيء لاماً من الفعل، نحو: ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] و ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥] و ﴿ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة:١٨٦] و ﴿ٱلْمُنَادِ﴾[قٓ: ٤١] و﴿دَعَانِّ﴾ [البقرة: ١٨٦] و﴿يَهْدِيَنِ﴾ [الكهف: ٢٤] و﴿يُؤْتِيَنِ﴾ [الكهف: ٤٠].

وهذه الياءات الخُلْفُ فيها جارٍ بين الفتح والإسكان، وياءات الزوائد الخلاف فيها ثابت[1] بين الحذف والإثبات.

إذا تقرَّر ذلك، فاعلم أن ياءات الإضافة في القرآن على ثلاثة أضرب:

الأول: ما أجمعوا على إسكانه؛ وهو الأكثر لمجيئه على الأصل، نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿وَٱشْكُرُواْ لِي﴾ [البقرة: ١٥٢] ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧] ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦] ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي﴾ [الشعراء: ٧٨] و ﴿يُطْعِمُنِي﴾ [الشعراء: ٧٩] و ﴿يُمِيتُنِي﴾ [الشعراء: ٨١] ﴿لِّي عَمَلِي﴾ [يونس: ٤١] ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي﴾.[النور: ٥٥]، **وجملته خمسمائة وست وستون ياء.**

الثاني: ما أجمعوا على فتحه؛ وذلك لموجب، إما أن يكون بعدها ساكنٌ: لامُ تعريف، أو شبهه، وجملته إحدى عشرة كلمة، في ثمانية عشر موضعاً: ﴿نِعْمَتِيَ ٱلَّتِي﴾ في المواضع الثلاثة [البقرة: ٤٠ و ٤٧ و ١٢٢] و ﴿بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠] و ﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ في الموضعين [التوبة: ١٢٩، الزمر: ٣٨] و ﴿بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] و ﴿مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] و ﴿مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [الحجر: ٥٤] و ﴿وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦] و ﴿شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ **في الأربعة المواضع** [النحل: ٢٧، والكهف: ٥٢، والقصص: ٦٢ و ٧٤] و ﴿أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [سبأ: ٢٧]

---

(١) (ثابت) من (ت) فقط.

و ﴿رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] و ﴿جَآءَنِيَ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [غافر: ٦٦] و ﴿نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ﴾ [التحريم: ٣] حُرِّكت بالفتح؛ حملاً على النظير فراراً من الحذف.

أو قبلها ساكنٌ: ألف، أو ياء:

فالذي بعده ألف ست كلمات في ثمانية مواضع: ﴿هُدَايَ﴾ في الموضعين [البقرة: ٣٨، طه: ١٢٣] و ﴿وَإِيَّٰيَ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿فَإِيَّٰيَ﴾ [النحل: ٥١] ﴿رُءْيَايَ﴾ في الموضعين [يوسف: ٤٣، ١٠٠] و ﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وسيأتي ذكر ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] و ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦] في موضعه.(١)

والذي بعد الياء تسع كلمات وقعت في اثنين(٢) **وسبعين موضعاً، وهي:** ﴿إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٤] و ﴿عَلَيَّ﴾ [النساء: ٧٢] و ﴿يَدَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٠] و ﴿لَدَيَّ﴾ [النمل: ١٠] و ﴿وَبَنِيَّ﴾ [إبراهيم: ٣٥] و ﴿يَٰبَنِيَّ﴾ [يوسف: ٨٧] و ﴿ٱبْنَتَيَّ﴾ [القصص: ٢٧] و ﴿وَٰلِدَيَّ﴾ [النمل: ١٩] و ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] وحرّكت الياء في ذلك؛ فراراً من التقاء الساكنين وكانت فتحةً حملاً على النظير، وأدغمت الياء في نحو: ﴿إِلَيَّ﴾ / و ﴿عَلَيَّ﴾ للتماثل، وجاز في ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ الكسر لغةً،(٣) وكذلك في ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ [لقمان: ١٣] مع الإسكان كما سيأتي.

٢/١٦٣

---

(١) انظر ص: ١٧٥٢، ١٨٨٨.

(٢) في المطبوع: (اثنتين)، وهو خطأ.

(٣) وهي قراءة حمزة كذلك، وذكر قطرب أنها لغة بني يربوع، وأنشدوا لهذا قول الشاعر:

قال لها هل لك ياتافيِّ   قالت له ما أنت بالمرضيِّ

الشاهد: كسر الياء في (فيِّ)، انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٧٥-٧٦، شرح الهداية: ١/ ١٦١-١٦٢، إبراز المعاني: ٣/ ٢٩٣-٢٩٦.

وجملة ذلك من الضربين المجمع عليهما ستمائة وأربع وستون ياء.

والضرب الثالث: ما اختلفوا في إسكانه وفتحه، وجملته مائتا ياء واثنتا عشرة ياء، وقد عدَّها الداني وغيرُه: وأربع عشرة،[١] فزاد[٢] اثنتين وهما: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل [٣٦] و ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

وزاد آخرون ثنتين أخريين[٣]، وهما: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ في طه [٩٣] ﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ في يسٓ [٢٣]، فجعلوها مائتين وست عشرة.

وذِكْرُ هذه الأربع في باب الزوائد أولى لحذفها في الرسم، وإن كان لها تعلق بهذا الباب من حيث فتحُها وإسكانُها أيضاً، ولذلك ذكرناها ثَمَّ.[٤]

وأمّا ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ في الزخرف [٦٨] فذكرناها في هذا الباب، تبعاً للشاطبي وغيره؛ من حيث إن المصاحف لم تجتمع على حذفها كما سنذكره.[٥]

وينحصر الكلام على الياءات المختلف فيها في ستة فصول:

الفصل الأول: في الياءات التي بعدها همزة مفتوحة، وجملة الواقع من ذلك في القرآن تسع وتسعون ياء[٦]، من ذلك:

في البقرة ثلاث: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا﴾ [٣٠] ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ﴾ [٣٣] ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ

(١) في (ز): «أربع عشرة» بدون واو العطف. انظر: التيسير: ٦٣.

(٢) في (ت): «فزادوا» بالجمع.

(٣) في المطبوع: (آخرين)، وهو تصحيف.

(٤) انظر ص: ١٥٥٢.

(٥) انظر ص: ١٥٢٤.

(٦) أي المختلف فيه. انظر: التيسير: ٦٣، غاية الاختصار: ١/ ٣٣٧-٣٣٨، الدر النثير: ٤/ ١٧٣.

﴿أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [١٥٢] وفي آل عمـــران ثنتــان: ﴿ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗۖ﴾ [٤١] ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ﴾ [٤٩] وفي المائـــدة ثنتـــان: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ﴾ [٢٨] ﴿لِيٓ أَنۡ أَقُولَ﴾ [١١٦] وفي الأنعـام ثنتـان: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٥] ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ﴾ [٧٤] وفي الأعـراف ثنتـــان: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٥٩] ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ﴾ [١٥٠] وفي الأنفـــال ثنتـــان: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ.... إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٤٨] وفي التوبـة ﴿مَعِيَ أَبَدٗا﴾ [٨٣] وفي يـونس ثنتـان: ﴿لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ.... إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٥] وفي هـــود إحـــدى عـــشرة: ﴿فَإِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٣،٢٦] موضعان ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ﴾ [٢٩] ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ﴾ [٤٦] ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ﴾ [٤٧] ﴿فَطَرَنِيٓۚ أَفَلَا﴾ [٥١] ﴿ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ﴾ [٧٨] ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكُم﴾ [٨٤] ﴿شِقَاقِيٓ أَن﴾ (١) [٨٩] ﴿أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ﴾ [٩٢] وفي يوسف ثلاث عـشرة: ﴿لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن﴾ [١٣] ﴿رَبِّيٓ أَحۡسَنَ﴾ [٢٣] ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ... إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ (٢) ﴿أَحۡمِلُ﴾ [٣٦] ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ﴾ [٤٣] ﴿لَّعَلِّيٓ/ أَرۡجِعُ﴾ [٤٦] ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾ [٦٩] ﴿يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ﴾ [٨٠] ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [٩٦] ﴿سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ﴾ [١٠٨] وفي إبراهيم ﴿إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ﴾ [٣٧] وفي الحجر ثلاث: ﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ﴾ [٤٩] ﴿وَقُلۡ إِنِّيٓ أَنَا﴾ [٨٩] وفي الكهف خمس: ﴿رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [٢٢] ﴿بِرَبِّيٓ أَحَدٗا﴾ موضـــعان [٣٨، ٤٢] ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن﴾ [٤٠] ﴿مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَۚ﴾ [١٠٢] وفي مـريم ثـلاث: ﴿ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗۖ﴾ [١٠] ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ﴾ [١٨] ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٤٥] وفي طـــه ســـت: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [١٠] ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [١٢] ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [١٤] ﴿وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ [٢٦] ﴿حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ﴾ [١٢٥] وفي المؤمنـــــون ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ﴾ [١٠٠] وفي الشعراء ثلاث: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٢ و ١٣٥] ﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [١٨٨] وفي النمل

٢/١٦٤

---

(١) في المطبوع: (شقاقي إنْ) بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (أريني) خطأ.

ثلاث: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ [٧] ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ﴾ [١٩] ﴿لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ﴾ [٤٠] وفي القصص تسع: ﴿رَبِّيٓ أَن يَهۡدِيَنِي﴾ [٢٢] ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [٢٩] ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [٣٠] ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٣٤] ﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن﴾ [٣٧] ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ﴾ [٣٨] ﴿عِندِيٓۚ أَوَلَمۡ﴾ [٧٨] ﴿رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ مَن﴾ [٨٥]، وفي يسٓ ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ﴾ [٢٥]، وفي الصافات ثنتان: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ[1] أَذۡبَحُكَ﴾ [١٠٢]، وفي صٓ ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ﴾ [٣٢]، وفي الزمر ثنتان: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٣] ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [٦٤]، وفي غافر سبع: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ﴾ [٢٦] ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٢٦، ٣٠، ٣٢] ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ﴾ [٣٦] ﴿مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ [٤١] ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [٦٠]، وفي الزخرف ﴿مِن تَحۡتِيٓۚ أَفَلَا﴾ [٥١] وفي الدخان ﴿إِنِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [١٩]، وفي الأحقاف أربع: ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ﴾ [١٥] ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ﴾ [١٧] ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٢١] ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ﴾ [٢٣]، وفي الحشر ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٦] وفي الملك ﴿مَّعِيَ أَوۡ رَحِمَنَا﴾ [٢٨]، وفي نوح ﴿ثُمَّ إِنِّيٓ أَعۡلَنتُ﴾ [٩]، وفي الجن ﴿رَبِّيٓ أَمَدًا﴾ [٢٥]، وفي الفجر اثنتان: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [١٥] ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ [١٦].

فاختلفوا في فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع، ففتح الياء منهنَّ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، إلَّا أنهم اختلفوا في خمس وثلاثين ياء على غير هذا الاختلاف.

فاختصَّ ابن كثير بفتح ياءين منها، وهما: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ في البقرة [١٥٢] و ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ في غافر [٦٠].

واختصَّ هو والأصبهاني بفتح ياء[2] واحدة، وهي: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ﴾ في غافر: [٢٦].

---

(١) في المطبوع: (إني) بالكسر، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (بالموحدة)، وهو تحريف.

واتفق ابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، على فتح أربع ياءات، وهنَّ: ﴿حَشَرْتَنِيٓ أَعۡمَىٰ﴾ في طـه [١٢٥] و ﴿لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن﴾ في يوسف [١٣]، و ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ في الزمر [٦٤]، و ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ﴾ في الأحقاف [١٧].

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، على فتح ثمان ياءات، وهن: ﴿ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗۖ﴾ في آل عمران [٤١] ومريم [١٠] و ﴿ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ﴾ / في هود [٧٨] و ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ كلاهما في يوسف [٣٦] و ﴿يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ فيها أيضاً [٨٠] و ﴿مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَۚ﴾ في الكهف [١٠٢] ﴿وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ في طه [٢٦].

٢/١٦٥

واتفق معهم البزِّي على فتح أربع ياءات، وهنَّ: ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ﴾ في هود [٢٩] والأحقاف [٢٣] و ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكُم﴾ في هود [٨٤] و ﴿مِن تَحۡتِيٓۚ أَفَلَا﴾ في الزخرف [٥١].

وانفرد الكارَزِيني عن الشَّطَوي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح ﴿تَحۡتِيٓۚ أَفَلَا﴾، فخالف سائر الرواة عنه.[١]

واتفق نافع، وأبو جعفر، على فتح ياءين، وهما: ﴿سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ﴾ في يوسف [١٠٨]، و ﴿لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ﴾ في النمل [٤٠].

واتفق معهما البزِّي على فتح ﴿فَطَرَنِيٓۚ أَفَلَا﴾ في هود [٥١].

وانفرد أبو تَغْلب عبد الوهاب عن القاضي أبي الفرج[٢] عن ابن شنبوذ

(١) انظر: المبهج: ٢/ ٧٣٦.

(٢) هو المعافا بن زكريا الجريري.

عن قنبل بفتحها[١]، فخالف سائر الرواة عن ابن شنبوذ وغيره[٢]

واتفق نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو أيضاً على فتح ﴿عِندِيٓ أَوَلَمۡ﴾ في القصص [٧٨]، واختلف فيها عن ابن كثير.

فروى جمهور المغاربة والمصريين عنه الفتح من روايتيه، وهو الذي في «التبصرة» و«التذكرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التلخيصين» و«الكافي» و«العنوان»[٣] وغيرها[٤]، وهو ظاهر «التيسير»[٥]، وهو الذي قرأ به الداني من روايتي البزي وقنبل إلَّا من طريق أبي ربيعة عنهما[٦] فبالإسكان.

وقطع جمهور العراقيين للبزي بالإسكان، ولقنبل بالفتح، وهو الذي في «المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» و«التجريد» و«غاية الاختصار»، وغيرها[٧].

---

(١) في (س): «بفتحهما» بالتثنية، وهو تحريف.

(٢) انظر: المستنير: ٢/ ٦٠١، الكفاية في الست: ق ١١٠.

(٣) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٨٨، التلخيص: ٣٦٠، التبصرة: ٦٢٩، الكافي: ١٤٩، العنوان: ١٤٨، تلخيص العبارات: ٥٨.

(٤) في (س): (عنهما) بالتثنية.

(٥) قوله: ظاهر «التيسير»؛ لأن عبارة الداني فيه بعد أن ذكر الياءات ومنها ﴿عِندِيٓ أَوَلَمۡ﴾ [القصص: ٧٨] قال: «فتحهن الحرميان وأبو عمرو، قال: وروى أبو ربيعة عن قنبل وعن البزي ﴿عِندِيٓ﴾ بالإسكان فقط». التيسير: ٦٤.

(٦) قوله: (عنهما) أي من غير «التيسير»؛ لأن أبا ربيعة عن قنبل ليس له طريق فيه، بل هو من «جامع البيان»، وعليه فيكون في «التيسير» الفتح قولاً واحداً عن قنبل. قال في «الجامع»: «اختلف عن ابن كثير، فروى اللهبي عن البزي، وأبو ربيعة عن البزي وعن قنبل... جميعاً عن قنبل إسكانها، وروى سائر الرواة عن البزي وقنبل فتحها». جامع البيان: ٢/ ق: ١٣٦.

(٧) انظر: المستنير: ٢/ ٧٢٦، والإرشاد: ٤٨٧، الكفاية الكبرى: ٤٨٤، غاية الاختصار: ١/ ٣٤٤.

والإسكان عن قنبل من هذه الطرق[1] عزيز، وقد قطع به سبط الخياط في «كفايته» من طريق ابن شنبوذ، وفي «مبهجه» من طريق ابن مجاهد[2]، وكذلك قطع به أبو القاسم الهذلي له من هذين الطريقين وغيرهما[3]، وهو رواية أبي ربيعة عنه، وكذا روى عنه محمد بن الصباح، وأبو الحسن بن بقرة، وغيرهم.[4]

وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبي، والصفراوي وغيرهما، وكلاهما صحيح عنه، غير أن الفتح عن البزي لم يكن من طريق «الشاطبية» و«التيسير»، وكذلك الإسكان عن قنبل، والله تعالى أعلم.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، على فتح ﴿لَّعَلِّيٓ﴾ حيث وقعت، وذلك في ستة مواضع: في يوسف [٤٦] وطه [١٠] والمؤمنين [١٠٠] وموضعي القصص [٢٩، ٣٨] وفي / غافر [٣٦]. ٢/١٦٦

واتفق حفص مع الخمسة المذكورين على فتح ﴿مَعِيَ﴾ في الموضعين: التوبة [٨٣] و الملك [٢٨].

وانفرد الهذلي عن الشَّذَائي، عن الرملي، عن الصوري؛ عن ابن ذكوان بإسكان موضعي القصص [٢٩، ٣٨].

وانفرد أيضاً عن زيد عنه بإسكان موضع طه [١٠].

---

(١) في (ت): «الطريق» بالإفراد، ولعله تحريف، وكذا في المطبوع.

(٢) الكفاية في الست: ق: ١٢٤، المبهج: ٢/ ٦٧٧.

(٣) الكامل: ق ١٤٥/ أ.

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٣٦.

واتفق[١] نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وهشام،على فتح ﴿مَا لِيَ أَدۡعُوكُمۡ﴾ في غافر [٤١]، واختلف عن ابن ذكوان:

فرواها الصُّوْري عنه كذلك، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«غاية الاختصار» و«الجامع» لابن فارس، و«المستنير»[٢] وغيرها، وهو رواية التغلبي، وابن المعلَّى، وابن الجنيد، وابن أنس؛ عن ابن ذكوان.[٣]

ورواها الأخفش عنه بالإسكان، وهو الذي قطع به في «العنوان» و«التجريد» و«التيسير» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي»[٤] وسائر المغاربة، وبه قطع في «المبهج» من جميع طرقه[٥]، وكلاهما صحيح عن ابن ذكوان.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن ذكوان، على فتح ﴿أَرَهۡطِيَ أَعَزُّ﴾ في هود [٩٢]، واختلف عن هشام:

فقطع الجمهور له بالفتح كذلك، وهو الذي في «المبهج» و«جامع» الخياط، و«المستنير» و«الكامل» و«الكفاية الكبرى»[٦] وسائر كتب العراقيين، وبه قرأ

---

(١) الكامل: ق ١٤٥/ أ.

(٢) انظر: الإرشاد: ٥٣٨، والكفاية: ٥٣٠، غاية الاختصار: ٢/ ٣٤٥، الجامع لابن فارس: ٤٣٧، المستنير: ٢/ ٧٧٥.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٧، وهؤلاء كلهم ليسوا من طرق النشر.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٣٥، العنوان: ١٦٨، التجريد: ق ٣٣/ أ، التيسير: ١٩٢، التبصرة: ٦٦٤، الكافي: ١٦٥.

(٥) انظر: المبهج: ١/ ٢٨٢.

(٦) انظر: المبهج:١/ ٢٨٢، جامع الخياط (هو ابن فارس): ٢٨٦، المستنير: ٢/ ٦٠١ الكامل: ق: ١٤٥/ أ، الكفاية الكبرى: ٣٧٩.

صاحب «التجريد» على غير عبد الباقي، وهو طريق الداجوني فيه[(١)]، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح[(٢)]، وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق «التيسير».

وقطع بالإسكان له صاحب «العنوان» و«التذكرة» و«التبصرة»[(٣)] و«التلخيصين»[(٤)] و«الكافي» و«التيسير» و«الشاطبية»[(٥)] وسائر المغاربة والمصريين، وهو اختيار الداني، وقال: «إنه هو الذي عليه العمل»[(٦)]، وذلك مع كونه قرأ بالفتح على أبي الفتح، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي؛ يعني من طريق الحلواني.[(٧)] والوجهان صحيحان، والفتح أكثر وأشهر، والله أعلم.

واختصَّ البزي والأزرق عن ورش بفتح ياء ﴿أَوْزِعْنِيَ﴾ في النمل [١٩] والأحقاف [١٥].

وانفرد بذلك الهذلي عن أبي نَشِيط فخالف سائر الناس.[(٨)]

---

(١) انظر: التجريد: ق ٣٣/ أ.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٨٥.

(٣) انظر: العنوان: ١٠٩، والتذكرة: ٢/ ٣٧٦، والتبصرة: ٥٤٤.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو موافق لتلخيص ابن بلِّيمة: ص٥٦-٥٧، أما تلخيص أبي معشر فقال: «علوي (حرمي وشامي) وأبو عمرو ﴿أَرَهْطِيَ﴾ [هود: ٩٢] بالفتح». ص٢٩٠.

(٥) الكافي: ١٠٩، التيسير: ١٢٧.

(٦) جامع البيان: ٢/ ق: ٨٥.

(٧) انظر: التجريد: ق ٣٣/ أ.

(٨) الكامل: ق ١٤٥/ أ.

والباقي من الياءات وهو أربع وستون ياء هم[1] فيها على أصولهم المذكورة في أول الفصل.

واتفقوا على إسكان أربع ياءات من هذا الفصل، وهي: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ في الأعراف [١٤٣] ﴿وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا﴾ في التوبة [٤٩] ﴿وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن﴾ في هود [٤٧] / و ﴿فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ﴾ في مريم [٤٣] فلم يأت عنهم فيها خلاف، فقيل للتناسب من حيث إنها وقعت بعد مسكّن إجماعاً، وقيل غير ذلك. ١٦٧/٢

واتفقوا أيضاً على فتح ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ﴾ [طه: ١٨] ﴿وَإِيَّٰيَ أَتُهۡلِكُنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ونحو: ﴿بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ﴾ [ص: ٧٥]؛ لضرورة الجمع بين الساكنين، والله أعلم.

الفصل الثاني: في الياءات التي بعدها همزة مكسورة

وجملة المختلف فيه من ذلك اثنتان وخمسون ياء في:

البقرة ﴿مِنِّيٓ إِلَّا﴾ [٢٤٩] وفي آل عمران ثنتان: ﴿مِنِّيٓۖ إِنَّكَ﴾ [٣٥] و﴿أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [٥٢] وفي المائدة ثنتان: ﴿يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾ [٢٨] ﴿وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ﴾ [١١٦] وفي الأنعام ﴿رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ﴾ [١٦١] وفي يونس ثلاث: ﴿نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ﴾ [١٥] ﴿وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٥٣] و ﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ [٧٢] وفي هود ست: ﴿عَنِّيٓۚ إِنَّهُۥ﴾ [١٠] ﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ في موضعين [٢٩، ٥١] ﴿إِنِّيٓ إِذٗا﴾ [٣١] ﴿نُصۡحِيٓ إِنۡ﴾ [٣٤] ﴿تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا﴾ [٨٨] وفي يوسف ثمان: ﴿رَبِّيٓۖ إِنِّي تَرَكۡتُ﴾ [٣٧] ﴿ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [٣٨] ﴿نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ... رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ﴾ [٥٣] و ﴿وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [٨٦] ﴿رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ﴾ [٩٨] ﴿بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي

---

(١) في المطبوع: (فهم).

... ﴿وَبَيۡنَ إِخۡوَتِيٓۚ إِنَّ﴾ [١٠٠] وفي الحجر ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ إِن﴾ [٧١] وفي الإسراء ﴿رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا﴾ [١٠٠] وفي الكهف ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن﴾ [٦٩] وفي مريم ﴿رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ﴾[٤٧] وفي طه ثلاث: ﴿لِذِكۡرِيٓ * إِنَّ﴾ [١٤، ١٥] و ﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ * إِذۡ﴾ [٣٩، ٤٠] ﴿وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ إِنِّي﴾[1] [٩٤] وفي الأنبياء ﴿إِنِّيٓ إِلَٰهٞ﴾ [٢٩] وفي الشعراء ثمان: ﴿بِعِبَادِيٓ إِنَّكُم﴾ [٥٢] ﴿عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا﴾ [٧٧] و ﴿لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٨٦] ﴿أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ في خمسة مواضع [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، وفي القصص ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ﴾ [٢٧] وفي العنكبوت ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ﴾ [٢٦] وفي سبأ ثنتان: ﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ [٤٧] ﴿رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ﴾ [٥٠] وفي يسٓ ﴿إِنِّيٓ إِذٗا﴾ [٢٤] وفي الصافات ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن﴾ [١٠٢] وفي صٓ ثنتان: ﴿بَعۡدِيٓۖ إِنَّكَ﴾ [٣٥] ﴿لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ﴾ [٧٨] وفي غافر ﴿أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [٤٤] وفي فصلت ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ [٥٠] وفي المجادلة ﴿وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [٢١].

وفي الصف ﴿أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [١٤]، وفي نوح ﴿دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارٗا﴾ [٦].

فاختلفوا في فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع ففتحها نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، إلَّا أنهم اختلفوا في أربعة وعشرين ياء على غير هذا الاختلاف.

فتح نافع وأبو جعفر وحدهما ثماني ياءات، وهنَّ: ﴿أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ في الموضعين[2]: آل عمران [٥٢] و الصف [١٤]، و ﴿بِعِبَادِيٓ إِنَّكُم﴾ في الشعراء [٥٢] و ﴿سَتَجِدُنِيٓ / إِن﴾ في الثلاثة: الكهف [٦٩]، والقصص [٢٧] والصافات [١٠٢] و ﴿بَنَاتِيٓ إِن﴾ في الحجر [٧١] و ﴿لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ﴾ في صٓ [٧٨].

١٦٨/٢

---

(١) في المطبوع بعد ﴿إِنِّي﴾ كتب: ﴿خَشِيتُ﴾ وهي زيادة ليست في النسخ.

(٢) في المطبوع: (في آل).

واتفق نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، على فتح ﴿وَرُسُلِيَ إِنَّ﴾ في المجادلة [٢١].

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وحفص، على فتح إحدى عشرة ياء وهي ﴿أَجْرِيَ﴾ في المواضع التسعة: يونس [٧٢] وموضعي هود [٢٩، ٥١] وخمسة الشعراء [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، وموضع سبأ [٤٧] و ﴿يَدِيَ إِلَيْكَ﴾ ﴿وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾ وكلاهما في المائدة [٢٨، ١١٦].

ووافقهم ابن عامر في ﴿وَأُمِّيَ﴾ و ﴿أَجْرِيَ﴾.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن عامر، على فتح ياءين وهما: ﴿ءَابَآءِيَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ في يوسف [٣٨] و ﴿دُعَآءِيَ إِلَّا﴾ في نوح [٦].

واتفق نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، على فتح ﴿تَوْفِيقِيَ إِلَّا﴾ في هود [٨٨][1] ﴿وَحُزْنِيَ إِلَى ٱللَّهِ﴾ في يوسف [٨٦].

واختصَّ أبو جعفر، والأزرق عن ورش بفتح ياء واحدة وهي ﴿إِخْوَتِيَ إِنَّ﴾ في يوسف [١٠٠].

وانفرد أبو علي العطار فيما ذكره ابن سوار عن النهرواني، عن هبة الله بن جعفر من طريقي[2] الأصبهاني عن ورش، وعن الحُلْواني

(١) (في هود) كتب في حاشيتي (س) و(ظ)، ووضع عليه علامة صح.

(٢) في (ز) وكذا المطبوع: «طريق» بالإفراد، وهو تحريف، المراد طريق الأصبهاني عن ورش، وطريق الحلواني عن قالون، قال المؤلِّف: «انفرد العطار عن النهرواني عن الأصبهاني وعن هبة الله بن جعفر عن قالون». النشر ص: ١٧٥٨.

عن قالون بفتحها أيضاً، فخالف سائر الرواة من الطَّريقين.[١]

والعجب من الحافظ أبي العلاء كيف ذكر فتحها من طريق النهرواني عن الأصبهاني[٢]، وهو لم يقرأ بهذه الطريق إلَّا على أبي العزِّ القلانسي، ولم يذكر الفتحَ أبو العزِّ في كتبه؟ والله أعلم.

وأما ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ في فصلت [٥٠] فهم فيها على أصولهم، إلَّا أنه اختُلف فيها عن قالون:

فروى الجمهور عنه فتحها على أصله، وهو الذي لم يذكر العراقيون قاطبة عنه سواه، وهو الذي في «الكامل» أيضا، و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» وغير ذلك من كتب المغاربة. وروى عنه الآخرون إسكانها، وهو الذي في «تلخيص العبارات» و«العنوان». وأطلق الخلاف في «التيسير» و«الشاطبية» و«التذكرة»[٣] وغيرها.[٤]

وقال في «التبصرة»: «روي عن قالون الإسكان، والذي قرأت له بالفتح».[٥]

وقال أبو الحسن بن غَلْبون في «التذكرة»: «واختلف فيها عن قالون، فروى

---

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٦١١-٦١٢.

(٢) قال القاهري: «وفيه أنه لِمَ لا يجوز أن يقرئ أبو العز الحافظَ أبا العلاء من غير طرق كتبه». مع التنبيه على أن قول المؤلف «كتبه» لا يدخل فيه «الإرشاد» المطبوع، إذ ليس فيه رواية ورش كما سبق، انظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٤٧-٣٤٨، بحر الجوامع: ق٢٥٦.

(٣) تلخيص العبارات: ٥٩، العنوان: ١٦٩، التيسير: ١٩٤، التذكرة:٢/ ٥٣٩-٥٤٠.

(٤) في المطبوع: (غيرهم) بالجمع، وهو تحريف.

(٥) التبصرة: ٦٦٦.

أحمد بن صالح المصري عن قالون عن نافع بالفتح، وروى إسماعيل القاضي عن قالون بالإسكان»، قال: «وقد قرأت له بالوجهين، وبهما آخذ».[1]

وقال الداني في «المفردات»: «وأقرأني أبو الفتح وأبو الحسن عن / قراءتهما ٢/١٦٩ ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ﴾ [فصلت: ٥٠] بالفتح والإسكان جميعاً، ونصَّ على الفتح عن قالون أحمدُ بن صالح، وأحمد بن يزيد، ونصَّ على الإسكان إسماعيلُ بن إسحاق القاضي، وإبراهيم بن الحسين الكسائي»[2].[3]

وقال في «جامع البيان»: «وقرأتها على أبي الفتح في رواية قالون من طريق الحُلْواني والشَّحَّام، وأبي نَشِيط بالوجهين».[4]

قلت: والوجهان صحيحان عن قالون، قرأت بهما وبهما آخذ، غير أن الفتح أشهر وأكثر وأقيس[5] بمذهبه، والله أعلم.

والباقي من ياءات هذا الفصل سبع وعشرون ياء، هم فيها على أصولهم المذكورة أوّلاً.

واتفقوا على إسكان تسع ياءات من هذا الفصل وهي في: الأعراف

---

(١) يلاحظ أن أحمد بن صالح ليس من طرق التذكرة، وإنما ذكره ابن غَلْبون حكاية.
انظر: التذكرة: ٢/ ٥٤٠.

(٢) ابن علي بن دازيل، ويقال: ديزيل، روى القراءة سماعاً عن قالون، بل ذكروا أنه عرض عليه، وله عنه نسخة، ثقة كبير، روى القراءة عنه الحسن بن عبد الرحمن الكرخي وغيره، توفي سنة (٢٨١هـ).
انظر: غاية النهاية: ١/ ١١-١٢.

(٣) المفردات: ٤١.

(٤) جامع البيان: ٢/ ق: ١٦٠.

(٥) في المطبوع: (وقيس) بدون همزة، وهو تحريف.

﴿أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ﴾ [١٤] وفي الحجـــر ﴿فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ﴾ [٣٦] ومثلهـــا في ص [٧٩] وفي يوسف ﴿يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [٣٣] وفي القصص ﴿يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ﴾ [٣٤] وفي المؤمن ثنتان: ﴿وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى﴾ [٤١] و ﴿تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [٤٣] وفي الأحقاف ﴿ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي﴾ [١٥] وفي المنافقين ﴿أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ﴾ [١٠]، فقيل: لثقل كثرة الحروف، وقيل غير ذلك.

واتفقـوا أيـضاً عـلى فـتح ﴿أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ﴾ [يوسـف: ٢٣] و ﴿رُءْيَايَ إِن﴾ [يوسف: ٤٣]، ونحو: ﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِي﴾ [هـود: ٣٥]؛ مـن أجـل ضرورة الجمـع بـين الساكنين، والله أعلم.

الفصل الثالث: في الياءات التي بعدها همزة مضمومة

والمختلف فيه من ذلك عشر ياءات وهي في:

آل عمران ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا﴾ [٣٦] وفي المائـدة ثنتـان: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [٢٩] ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [١١٥] وفي الأنعـــام ﴿إِنِّيٓ أُمِرْتُ﴾ [١٤] وفي الأعـــراف ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ﴾ [١٥٦] وفي هود ﴿إِنِّيٓ أُشْهِدُ﴾ [٥٤] وفي يوسف ﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾ [٥٩] وفي النمـل ﴿إِنِّيٓ أُلْقِيَ﴾ [٢٩] وفي القصص ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [٢٧] وفي الزمر ﴿إِنِّيٓ أُمِرْتُ﴾ [١١].

ففتح الياء فيهن نافع وأبو جعفـر، إلَّا ﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾ فإنـه اختلـف فيهـا عـن أبي جعفر:

فروى عنه فتحها ابن العلَّاف، وابن هارون، وهبة الله، والحَمَّامي كلُّهم عن الحُلْواني عن ابن وَرْدان، وكذلك رواه أبـو جعفـر محمـد بـن جعفـر المغـازلي، وأبوبكر محمد بن عبد الرحمن الجوهري؛ كلاهما عن ابن رَزِين عـن الهاشـمي،

وكذا رواه أبو بكر محمد بن بَهْرام عن ابن بدر النفاح[١]، وأبو عبد الله بن نَهْشل الأنصاري؛ كلاهما عن الدوري، كلاهما؛ أعني الهاشميَّ والدوريَّ، عن / إسماعيل بن جعفر، عن ابن جَمَّاز، وهو الذي قطع به أبو القاسم الهذلي، وأبو العزِّ وابن سِوار، من الطرق المذكورة.

١٧٠/٢

وروى عنه الإسكانَ أبو الفرج النهرواني من جميع طرقه، وأبو بكر بن مهران؛ كلاهما عن الحُلْواني عن ابن وردان، وكذا روى أبو عبد الله محمد بن جعفر الأُشْناني، وأبو العباس المطَّوِّعي كلاهما عن ابن رَزِين، ومحمد بن الجهم السِّمَّري[٢] كلاهما عن الهاشمي، ورواه المطَّوِّعي أيضاً عن ابن النفاح[٣] عن الدوري، كلاهما عن أبي جعفر عن ابن جماز، وهو الذي قطع به الحافظ أبو العلاء، وأبو العزِّ، و[٤]ابن سِوار، وأبو الحسن بن فارس وغيرهم، من الطرق المذكورة.[٥]

والوجهان صحيحان عن أبي جعفر، قرأت بهما له، وبهما آخذ، والله تعالى أعلم

*واتفقوا على إسكان ياءين من هذا الفصل، وهما في البقرة ﴿ بِعَهْدِيٓ أُوفِ ﴾

---

(١) في المطبوع: (النفاخ) بالخاء المعجمة، وهو تصحيف، وكتب في حاشية (ك) النفاح بالحاء المهملة.

(٢) في المطبوع: (الشمّوني)، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (النفاخ) بالمعجمة، وهو تصحيف.

(٤) سقطت واو العطف من المطبوع، مما أوهم أنهما شخص واحد.

(٥) في (س): «المذكورات».

[٤٠] وفي الكهف ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ﴾ [٩٦]، قيل: لكثرة حروفهما، والله تعالى أعلم[1].*

الفصل الربع: في الياءات التي بعدها همزة وصل مع لام التعريف.

والمختلف فيه من ذلك أربع عشرة ياء:

في البقرة ثنتان: ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [١٢٤] و ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحۡىِۦ[2]﴾ [٢٥٨] وفي الأعراف ثنتان: ﴿حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ [٣٣] و ﴿سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ﴾ [١٤٦] وفي إبراهيم ﴿لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [٣١] وفي مريم ﴿ءَاتَىٰنِىَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [٣٠] وفي الأنبياء ثنتان: ﴿عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [١٠٥] و ﴿مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ﴾ [٨٣] وفي العنكبوت ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [٥٦] وفي سبأ ﴿عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [١٣] وفي ص ﴿مَسَّنِىَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [٤١] وفي الزمر ثنتان: ﴿إِنۡ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ﴾ [٣٨] و ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [٥٣] وفي الملك ﴿إِنۡ أَهۡلَكَنِىَ ٱللَّهُ﴾ [٢٨].

فاختص حمزة بإسكان ياءاتها كلِّها.

ووافقه حفص في ﴿عَهۡدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وابن عامر في ﴿ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ﴾ في الأعراف [١٤٦].

وابن عامر، والكسائي، وروح في ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في إبراهيم [٣١].

---

(١) هذه الفقرة كلّها سقطت من (ز).

(٢) في المطبوع: (ويميت) وهي تحريف، إذ هي زيادة ليست في النسخ.

وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف في ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ في العنكبوت [٥٦] والزمر[١] [٥٣].

وانفرد / الهذلي عن النخاس عن رويس في سبأ ﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ [١٣] فخالف سائر الرواة.[٢] ١٧١/٢

واتفقوا على فتح ما بقي من هذا الفصل، وهو ثماني عشرة ياء كما تقدَّم أول الباب، والله أعلم.

الفصل الخامس: في الياءات التي بعدها همزة وصل مجردة عن اللام، وجملتها سبع ياءات:

في الأعراف ﴿ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ ﴾ [١٤٤] وفي طه ثلاث ياءات: ﴿ أَخِي * ٱشْدُدْ ﴾ [٣٠ - ٣١] و ﴿لِنَفْسِي * ٱذْهَبْ ﴾ [٤١، ٤٢] وفي ﴿ ذِكْرِي * ٱذْهَبَآ ﴾ [٤٢، ٤٣] وفي الفرقان ثنتان: ﴿يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ ﴾ [٢٧] و ﴿ إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ ﴾ [٣٠] وفي الصف ﴿ مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ ﴾ [٦].

ففتح ابن كثير، وأبو عمرو ﴿ إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ ﴾ و ﴿ أَخِي * ٱشْدُدْ ﴾.

وفتح أبو عمرو ﴿ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ ﴾.

وفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر ﴿لِنَفْسِي * ٱذْهَبْ ﴾ ﴿فِي ذِكْرِي * ٱذْهَبَآ ﴾.

وفتح نافع، وأبوعمرو، وأبوجعفر، والبزِّي، وروح ﴿إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ ﴾.

---

(١) نص الآية في سورة الزمر: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ ﴾.

(٢) انظر: الكامل: ق: ١٤٤/ أ.

وفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وأبو بكر ﴿ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ ﴾.

وانفرد أبو الفتح فارس عن روح فيما ذكره الداني، وابن الفحام بإسكانها[1].

ولم يأت من هذا الفصل ياء متفق عليها بفتح ولا إسكان.

وهذا الفصل عند ابن عامر، ومن وافقه ست ياءات؛ لقطعه همزة ﴿ ٱشْدُدْ ﴾ [طه: ٣١] وفتحها، فهي عنده تلحق بالفصل الأول، وسيأتي التنصيص عليها في موضعها من سورة طه إن شاء الله.[2]

الفصل السادس: في الياءات التي لم يقع بعدها همزة قطع ولا وصل، بل حرف من باقي حروف المعجم.

وجملة المختلف فيه من ذلك ثلاثون ياء، وهي في:

البقرة ثنتان: ﴿ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ ﴾ [١٢٥] و ﴿ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [١٨٦] وفي آل عمران ﴿ وَجْهِيَ لِلَّهِ ﴾ [٢٠] وفي الأنعام أربع: ﴿ وَجْهِيَ لِلَّذِى ﴾ [٧٩] و ﴿ صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ [١٥٣] ﴿ وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ ﴾ [١٦٢] وفي الأعراف ﴿ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [١٠٥] وفي التوبة ﴿ مَعِىَ عَدُوًّا ﴾ [٨٣].

٢/ ١٧٢ وفي إبراهيم ﴿ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم ﴾ [٢٢] وفي الكهف / ثلاث، وهنَّ: ﴿ مَعِىَ

---

(١) المفردة للداني: ٨٩.

(٢) ذكر المؤلِّف أن لابن وردان الخلاف في همزتها، من حيث القطع والصلة، ثم قال: «ومقتضى أصل أبي جعفر فتحها -الياء- لمن قطع الهمزة عنه، ولكني لم أجده منصوصاً». ص: ١٨٠٣ و١٨٠٨.

صَبْرًا ﴾ [٦٧، ٧٢، ٧٥] وفي مريم ﴿وَرَآءِى وَكَانَتِ﴾ [٥] وفي طه ﴿وَلِىَ فِيهَا مَـَارِبُ﴾[1] [١٨] وفي الأنبياء ﴿ذِكْرُ مَن مَّعِىَ﴾ [٢٤] وفي الحج ﴿ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ ﴾ [٢٦] وفي الشعراء ﴿مَعِىَ رَبِّى ﴾ [٦٢] وفيها ﴿وَمَن مَّعِىَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١٨] وفي النمل ﴿ مَالِىَ لَآ أَرَى ﴾ [٢٠] وفي القصص ﴿مَعِىَ رِدْءًا ﴾ [٣٤] وفي العنكبوت ﴿أَرْضِى وَٰسِعَةٌ ﴾ [٥٦] وفي يس ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ﴾ [٢٢] وفي ص ثنتان: ﴿وَلِىَ نَعْجَةٌ ﴾ [٢٣] و ﴿ مَا كَانَ لِىَ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [٦٩] وفي فصلت ﴿شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ ﴾ [٤٧] وفي الدخان ﴿ وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِى فَٱعْتَزِلُونِ ﴾ [٢١] وفي نوح ﴿ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا ﴾ [٢٨] وفي الكافرون ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ [٦]، وتتمّةُ الثلاثين ﴿ يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ في الزخرف [٦٨].

ففتح هشام وحفص ﴿ بَيْتِىَ ﴾ في المواضع الثلاثة، من البقرة [١٢٥] والحج [٢٦] ونوح [٢٨]، ووافقهما نافع، وأبو جعفر في البقرة والحج.

وفتح ورش ﴿ بِى لَعَلَّهُمْ ﴾ في البقرة [١٨٦] و ﴿لِى فَٱعْتَزِلُونِ﴾ في الدخان [٢١].

وفتح نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، وحفص ﴿وَجْهِىَ ﴾ في الموضعين [آل عمران: ٢٠، الأنعام: ٧٩].

وفتح ابن عامر ﴿صِرَٰطِى ﴾ في الأنعام [١٥٣] و ﴿أَرْضِى ﴾ في العنكبوت [٥٦].

وسكّن أبو جعفر، وقالون، والأصبهاني عن ورش، الياء من ﴿وَمَحْيَاىَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وهي مما قبل الياء فيه ألف، فلذلك لم يختلف في سواها.

---

(١) في المطبوع: (مآرب أخرى) و(أخرى) زيادة ليست في النسخ.

واختلف عن ورش من طريق الأزرق عنه:

فقطع بالخلاف له فيها صاحب «التيسير» و«التبصرة» و«الكافي» وابن بلِّيمة، والشاطبي وغيرهم.

وقطع له بالإسكان صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار، وأبو الحسن بن غَلْبون، وأبو علي الأهوازي، والمهدوي، وابن سفيان، وغيرهم، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي عن والده، وبذلك قرأ أيضاً أبو عمرو الداني على خلف بن إبراهيم الخاقاني، وطاهر بن غَلْبون.

قال الداني: «وعلى ذلك عامَّة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه[١] ورش عن نافع أداءً وسماعاً»، قال: «والفتح اختيار منه، اختاره لقوَّته في العربية»، قال: «وبه قرأت على أبي الفتح في رواية الأزرق[٢] عنه من قراءته على المصريِّين، وبه كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد، صاحب ابن[٣] هلال، ومن أخذ عنه فيما بلغني».[٤]

قلت: وبالفتح أيضاً قرأ صاحب «التجريد» على ابن نفيس عن أصحابه عن الأزرق، وعلى عبد الباقي عن قراءته على أبي حفص عمر بن عِراك، عن ابن هلال.

---

(١) في (س): «وهو رواية ورش..».

(٢) في المطبوع: (الأزرقي)، وهو تحريف.

(٣) (ابن) سقطت من المطبوع.

(٤) جامع البيان: ٢/ ق: ٦٠.

والوجهان صحيحان عن / ورش من طريق الأزرق، إلَّا أن روايتَه عن نافع بالإسكان، واختيارَه لنفسه الفتحُ كما نص عليه غير واحد من أصحابه. ١٧٣/٢

وقيل: بل لأنه روى عن نافع أنه أوَّلاً كان يقرأ ﴿وَمَحْيَايْ﴾ ساكنة الياء، ثم رجع إلى تحريكها، روى ذلك الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش.

وانفرد ابن بلِّيمة بإجراء الوجهين عن قالون، وهو ظاهر «التجريد»، وذلك غير معروف عنه، بل الصواب عنه الإسكان.[1]

وانفرد أبو العزِّ القلانسي عن شيخه أبي علي الواسطي عن النهرواني عن ابن وَرْدان بفتح الياء[2] كقراءة الباقين، فخالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني كأبي الحسن بن فارس، وأبي علي الشَّرْمقاني، وأبي علي العطار، وعبد الملك بن شابور، وأبي علي المالكي وغيرهم، بل الذين رَوَوْا ذلك عن أبي العز نفسه خالفوه في ذلك، كالحافظ أبي العلاء الهمَذاني[3] وغيره.

والصحيح رواية[4] عن أبي جعفر هو الإسكان، كما قطع به ابن سوار، والهذلي، وابن مهران، وابن فارس، وأبو العلاء، وأبو علي البغدادي، والشهرزوري، وابن شيطا، وغيرهم، والله أعلم.[5]

وفَتَحَ نافع، وأبو جعفر ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

---

(١) تلخيص العبارات: ٦١، وعبارته: «﴿وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] أسكنها نافع، بخلاف عنه».

(٢) انظر: الإرشاد: ٣٢٦.

(٣) (الهمَذاني) من (ت) فقط.

(٤) في (ت): «روايته» تحريف، وكذا المطبوع.

(٥) سيعود المؤلّف لمناقشة هذه الكلمة بعد قليل في التنبيه الثالث ص: ١٥٢٨.

وفتح حفص أربع عشرة ياء وهي:

﴿مَعِيَ﴾ في المواضع التسعة: في الأعراف [١٠٥] والتوبة [٨٣]، وثلاثة الكهف [٦٧، ٧٢، ٧٥]، وفي الأنبياء [٢٤] وموضعي الشعراء [٦٢، ١١٨] وفي القصص [٣٤].

و ﴿لِيَ﴾ في خمسة مواضع: في إبراهيم [٢٢] وطه [١٨]، وموضعي صٓ [٢٣، ٦٩] وفي الكافرين [٦].

ووافقه ورش في ﴿وَمَن مَّعِيَ﴾ في الشعراء [١١٨]، ووافقه في ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ﴾ في طه [١٨] الأزرق عن ورش.

ووافقه في ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ في صٓ [٢٣] هشام باختلاف عنه:

فقطع له بالإسكان صاحب «العنوان» و«الكافي» و«التبصرة» و«تلخيص» ابن بلِّيمة، و«التيسير» و«الشاطبية» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«التذكرة»[1] وسائر المغاربة والمصريين، وقطع به للداجوني عنه أبو العلاء الحافظ، وابن فارس، وأبو العزِّ وكذلك ابن سِوار من غير طريق ابن العلَّاف عن الحلواني.[2]

وقطع له بالفتح صاحب «المبهج» و«المفيد» وأبو معشر الطبري[3] وغيرهم،

(١) انظر: العنوان: ص١٦٤، الكافي: ص١٦٢، التبصرة: ص٦٥٧، تلخيص ابن بليمة: ص٦١، التيسير: ١٨٨، التذكرة: ٢/ ٥٢٧.

(٢) انظر: غاية أبي العلاء: ١/ ٣٥٣، الكفاية الكبرى: ٥٢٢، المستنير: ٢/ ٧٦٦.

(٣) انظر: التلخيص: ٣٨٧.

وكذلك قطع به له من طريق الحلواني غير واحد؛ كالحافظ أبي العلاء، وأبي العزِّ، وابن فارس، وأبي بكر الشَّذَائي وغيرهم، ورواه ابن سِوار عن ابن العلَّاف من طريق الحلواني[1]، والوجهان صحيحان / عن هشام، والله أعلم.

٢/ ١٧٤

ووافقه في ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ في الكافرون [٦] نافع وهشام، واختلف عن البزي:

فروى عنه الفتح جماعة، وبه قطع صاحب «العنوان»[2] و«المجتبى» و«الكامل» من طريق أبي ربيعة وابن الحباب، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته عن السامرّي عن ابن الصبَّاح، عن أبي ربيعة عنه، وهي رواية اللَّهْبيين ومُضَر بن محمد عن البزي.[3]

وروى عنه الجمهور الإسكان، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة، وهو رواية ابن مخلد وغيره عن البزي، وهو الذي نصَّ عليه أبو ربيعة في «كتابه» عن البزي وقنبل جميعاً، وبه قرأ[4] الداني على الفارسي، عن قراءته بذلك على النقاش عن أبي ربيعة عنه، وهذه طريق «التيسير» وقال فيه: «وهو المشهور وبه آخذ»[5]، وقطع به أيضاً ابن بلِّيمة[6]، وغيره.

---

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٧٦٦.

(٢) انظره: ٢١٤، مع التنبيه على أن البزي من «العنوان» ليس من طرق النشر.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ٢٠٠.

(٤) (قرأ): سقطت من المطبوع.

(٥) التيسير: ٢٢٥، وانظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٢٠٠.

(٦) تلخيص العبارات: ٦١.

وقطع بالوجهين جميعاً صاحب «الهداية» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي» و«التجريد» و«تلخيص» أبي معشر[(١)]، و«الشاطبية» وغيرهم،[(٢)] وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون، والوجهان صحيحان عنه، والإسكان أكثر وأشهر، والله أعلم.

وفتح ابن كثير ياءين وهما: ﴿مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ﴾ في مريم [٥]، و ﴿شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ﴾ في فصلت [٤٧].

وفتح ابن كثير، وعاصم، والكسائي ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ في النمل [٢٠]. واختلف عن هشام وابن وردان:

أمّا هشام فروى الجمهور عنه الفتح، وهو عند المغاربة قاطبة، وهو رواية الحلواني عنه، وبه قطع في «المبهج» و«التلخيصين»[(٣)] وغيرها، وبه قرأ في «التجريد» على عبد الباقي؛ يعني من طريق الحلواني.[(٤)]

وروى الآخرون عنه الإسكان، وهو رواية الداجوني عن أصحابه عنه، وهو الذي قطع به ابن مهران.[(٥)]

ونصَّ على الوجهين جميعاً من الطريقين المذكورين صاحب «الجامع»

---

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٦٤٦-٦٤٧، التبصرة: ٧٣٣، الكافي: ٢٠٦، التجريد: تلخيص أبي معشر: ٤٨٤.

(٢) في المطبوع: (وغيره) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) انظر: التلخيص: ٣٥٦، تلخيص العبارات: ٦١.

(٤) التجريد: ق:٤١/ ب.

(٥) الغاية: ٤٤٨.

و«المستنير» و«الكفاية»، والحافظ أبو العلاء وصاحب «التجريد»[(١)] وغيرهم، وبه قرأ في «التجريد» على الفارسي من طريقي الحلواني والداجوني.[(٢)]

وشذَّ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ففتحها، فخالف سائر الرواة، وخالفه أيضاً جميع أهل الأداء حتى الآخذين[(٣)] عنه، والصواب عنه هو السكون، كما أجمع الرواة عليه.

وأما ابن وردان: فروى الجمهور عنه الإسكان، وروى النَّهْرَواني عن أصحابه عنه الفتح، وعلى ذلك / أصحابه قاطبة؛ كأبي عليٍّ البغداديِّ وأبي علي الواسطيِّ وأبي علي المالكي، وأبي الحسن بن فارس، وعبد الملك بن شابور، والعطار، والشَّرْمَقاني وغيرهم، ونصَّ عليه من الطريق المذكورة أبو العزِّ القلانسي، وابن سوار وصاحب «الجامع» و«الكامل»[(٤)] والحافظ أبو العلاء[(٥)] وغيرهم، والوجهان صحيحان عنه، غير أن الإسكان أشهر وأكثر، والله أعلم. ٢/ ١٧٥

(١) انظر: الجامع: ٣٨٩، المستنير: ٢/ ٧٢١، الكفاية الكبرى: ٤٧٨، غاية الاختصار: ١/ ٣٥٣، التجريد: ق٤١/ ب.

(٢) انظر ص: ١٨٤١.

(٣) في المطبوع: (الآخرين) بالراء بدل الذال المعجمة، جمع آخر، وهو تحريف.

(٤) انظر: الروضة للمالكي: ٥٨٣، الإرشاد: ٤٨١، الكفاية الكبرى: ٤٧٨، المستنير: ٢/ ٧٢١.

(٥) قال محقق غاية الاختصار: «إن أبا العلاء ذكر الفتح في ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ﴾ موضع النمل عن ابن وردان، يخالف ما ذكره أبو العلاء نفسه في «غايته»، فقد قيّد الفتح بموضع (يسٓ) فقط، وعبارته: فتح يزيد... ﴿ وَمَالِيَ ﴾ في يسٓ».

ولا يرى الباحث أن هذا مأخذٌ على المؤلف كما ذكر محقق غاية الاختصار، لعدم تصريح المؤلِّف بأنه من «الغاية»، بل عمّم. انظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٥١.

وسكَّن حمزة ويعقوب وخلف ﴿وَمَالِيَ لَآ أَعۡبُدُ﴾ في يسٓ [٢٢]، واختلف عن هشام:

فروى الجمهور عنه الفتح، وهو الذي لا تعرف المغاربةُ غيرَه، وروى جماعة عنه الإسكان، وهو الذي قطع به جمهور العراقيين من طريق الداجوني؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي العزِّ القلانسي، وأبي علي البغدادي، وأبي الحسن بن فارس، وأبي الحسين[1] نصر بن عبد العزيز الفارسي، وبه قرأ عليه[2] صاحب «التجريد»[3].

وانعكس على أبي القاسم الهذلي فذكره من طريق الحلواني عنه، وصوابُه من طريق الداجوني، وأن الفتح من طريق الحلواني، كما ذكره الجماعة، والله أعلم.[4]

وأما ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ﴾ في الزخرف [٦٨] فاختلفوا في إثبات يائها وفي حذفها، وفي فتحها وإسكانها، وذلك تبع لرسمها في المصاحف، فهي ثابتة في مصاحف أهل المدينة والشام، محذوفة في المصاحف العراقية[5] والمكيّة.

---

(١) في المطبوع: (الحسين بن)، وهو تحريف.

(٢) (عليه): سقطت من (س).

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٧٥٧، الروضة للمالكي: ٥٩٥، التجريد: ق: ٤٤/ ب.

(٤) انظر: الكامل: ق: ١٤٤/ أ.

(٥) انظر ص: ١٩٠٤.

فأثبت الياء ساكنة وصلاً نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ورويس[١] من غير طريق أبي الطيب، ووقفوا عليها كذلك.

وأثبتها مفتوحة وصلاً أبو بكر، وأبو الطيِّب عن رويس، ووقفا أيضاً عليها بالياء.

وحذفها الباقون في الحالين، وهم: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، وروح.

وانفرد ابن مهران بإثباتها عن روح[٢]، وتبعه على ذلك الهذلي، وهو خلاف ما عليه أهل الأداء قاطبة.[٣]

وشذَّ الهذلي بحذفها عن أبي عمرو وقفاً[٤]، وهو وَهْمٌ؛ فإنه ظنَّ أنها عنده من الزوائد فأجراها مجرى الزوائد في مذهبه، وليست عنده من الزوائد بل هي عنده

---

(١) لم يذكر المؤلِّف عند تعرضه للكلمة في سورتها رويساً ضمن المسكّنين، إما اكتفاء بذكره هنا، وإما سهواً منه رحمه الله، وكان الأَوْلى أن يذكره؛ لئلا يُتوهم أن خُلْف رويس بين الفتح والحذف، وإليك نصَّ عبارته: «﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ﴾ [الزخرف: ٦٨] فتحها أبو بكر ورويس بخلاف عنه، ووقفا -كذا الصواب لا كما في المطبوع (وقف) بالإفراد- عليها بالياء، وأسكنها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر، ووقفوا عليها كذلك، وحذفها الباقون في الحالين». فيلاحظ أنه ذكر وجهاً واحداً لرويس مع تصريحه بالخلف له، وعدم بيانه لوجهه الثاني، والله أعلم. انظر ص: ١٩٠٤.

(٢) جاءت العبارة في المطبوع معكوسة هكذا: (عن روح بإثباتها).

(٣) انظر: الغاية: ٤٤٥، المبسوط: ٤٠٠، الكامل: ق ١٤٤/أ.

(٤) لم ينفرد الهذلي بذلك، بل صرح به أيضاً ابن مهران وعبارته: «.... إلا أبا عمرو فإنه يقف بغير ياء». المبسوط: ٢/ ٣٧٠.

من ياءات الإضافة فإنه نصَّ على أنه رآها ثابتة في مصاحف المدينة والحجاز، كما سنذكره في موضعه.[١]

وإذا كانت عنده ثابتة، وجب أن تكون من ياءات الإضافة، وإذا كانت كذلك وجب إثباتها في / الحالين والله أعلم. ١٧٦/٢

واتفقوا على إسكان ما بقي من هذا الفصل وهو خمسمائة وست وستون ياء كما تقدَّم[٢]، والله أعلم.

---

(١) الضمير في (فإنه) يعود على أبي عمرو، قال المؤلف: «وقال الإمام أبو عمرو بن العلاء: رأيتها في مصاحف المدينة والحجاز بالياء». ص: ١٩٠٤.
(٢) انظر ص: ١٤٩٩.

تنبيهات

الأول: إن الخلاف المذكور في هذا الباب هو مخصوص بحالة الوصل، وإذا سُكِّنت الياء أُجْريت مع همزة القطع مُجرى المدّ «المنفصل»، حسبما تقدَّم الخلاف فيه في بابه[١]، فإن سُكِّنت مع همزة الوصل حذفت وصلاً؛ لالتقاء الساكنين.

الثاني: مَن سَكَّن الياء من ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وصلاً، مدَّ الألف مدّاً مشبعاً؛ من أجل التقاء الساكنين، وكذلك إذا وقف كما قدمنا في باب المدّ.[٢]

وأمّا من فتحها فإنه إذا وقف جازت له الثلاثة الأوجه؛ من أجل عروض السكون؛ لأنَّ الأصلَ في مثل هذه الياء الحركةُ للساكنين[٣]؛ وإن كان الأصل في ياء الإضافة الإسكان، فإن حركة هذه الياء صارت أصلاً آخر من أجل سكون ما قبلها، وذلك نظير: ﴿ حَيْثُ ﴾ [البقرة: ٣٥] و ﴿ كَيْفَ ﴾ [البقرة: ٢٨] فإنَّ حركة «الثاء» و«الفاء» صارت أصلاً، وإن كان الأصل فيهما السكون، فلذلك إذا وقف عليهما جازت[٤] الأوجه الثلاثة.

وهذه الحركة من ﴿وَمَحْيَايَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] غير الحركة من نحو ﴿دُعَآءِيَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ [نوح: ٦]، فإنَّ الحركة في مثل هذا عَرضت من أجل[٥] التقاء الياء بالهمزة،

---

(١) انظر ص: ٧٨٥.

(٢) انظر ص: ٧٨٦.

(٣) في المطبوع: (لالتقاء الساكنين).

(٤) في (س): «جازت هذه»، ولعله سبق قلم.

(٥) (من أجل): سقطت من المطبوع.

فإذا وقف عليها زال الموجب، فعادت إلى سكونها الأصلي، فلذلك جاء لـورش من طريق الأزرق في ﴿دُعَآءِىٓ﴾ في الوقـف ثلاثـة، دون الوصـل كـما بيَّنـا ذلـك وأوضحناه آخر باب «المدّ»، والله أعلم.

الثالث: ما تقدَّم من أن ورشاً روى عن نافع أنه كان يقرأ أوّلاً[١] ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ بالإسكان، ثمَّ رجع إلى الحركة، تعلَّق به بعض الأئمة، فضعَّف قراءة الإسكان، حتى قال أبو شامة: «هذه الرواية تقـضي عـلى جميـع الروايـات، فإنهـا أخـبرت بأمرين جميعاً ومعها زيـادةُ عِلْـمٍ بـالرجوع عـن الإسـكان إلى التحريـك، فـلا تعارضها رواية الإسكان، فإن الأوّل[٢] معترف بها ومخبر بـالرجوع عنهـا، وإنَّ رواية إسماعيل بن / جعفر، وهو أجلُّ رواة نافع موافقة لما هو المختار». ١٧٧/٢

ثم قال أبو شامة: «فلا ينبغي لذي لبٍّ إذا نُقِل له عن إمام روايتان؛ إحداهما أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلـك إلا أنـه رجـع عـن الـضعيف إلى الأقوى[٣]». انتهى، وفيه ما لا يخفى.

أمّا قوله: «إن رواية الفتح تقـضي عـلى جميـع الروايـات»؛ فغـير مـسلَّم أن رواية شخص انفرد بها عن الجمِّ الغفير تقضي علـيهم، مـع إعـلال الأئمَّـة لهـا وردِّها.

---

(١) جاءت العبارة في (ت) وكذا في المطبوع معكوسة هكذا: «أولاً يقرأ»، والمثبت مع أنه في بقية النسخ فهو أيضاً موافق لما في إبراز المعاني: ٢/ ٢٥٠.

(٢) كذا في جميع النسخ، ولعل صوابه: (الأُولى) كما في إبراز المعاني: ٢/ ٢٥٠.

(٣) إبراز المعاني: ٢/ ٢٥٠.

وأما قوله: «إن رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع الفتح»، فهذا مما لا يعرف في كتاب من كتب القراءات، وهذه الكتب موجودة لم يذكر فيها أحد عن إسماعيل ذلك، ولم يذكر هذا عن إسماعيل إلا ابن مجاهد في كتاب «الياءات» له، وهو مما عدَّه الأئمة غلطاً كما سيأتي.

وأمّا قوله: «فلا ينبغي لذي...» إلى آخره، فظاهر في البطلان، بل لا ينبغي لذي لبٍّ قولُه، فإنه يلزم منه تركُ كثير من الروايات، ورفضُ غير ما حَرْفٍ من القراءات المتواترة عن كلِّ واحد من الأئمة، والله أعلم.

وقد ردَّ أبو إسحاق الجعبري عليه وأجاب بأن الصحيح إن كان يعني في قوله: «كان نافع أوّلاً يسكّن ثم رجع إلى الفتح»، يدلُّ على الثبوت من غير انقطاع فيستمرُّ.

قال: وقوله: «ثم رجع إلى تحريكها» معناه انتقل، وهذا يدل على الأمرين:

لأن الانتقال لا يلزم منه إبطال المنتقل عنه إلا إذا امتنع، ولم[1] يقل نافع «رجعت»، ولم يقل أحد رجع عن الإسكان إلى الفتح.

قال: وقوله: «هذه حاكمة على الإسكان فإنها أخبرت بالأمرين ومعها زيادة علم بالرجوع»، لا يدلُّ على الرجوع لعدم التعدية بـ (عن)، والتعارضُ وزيادة العلم إنما يعتبر فيما سبيله الشهادات لا في الروايات.

---

(١) في المطبوع: (فلم) بالفاء.

قال: وقولـه: «إحـداهما أصـوب مـن الأخـرى»، يُفْهَـم منـه أن الأخـرى صـواب، فهـذا منـاقض لقولـه: «غـير صـحيحة»، وإن أراد إحـداها صـواب والأخرى خطأ؛ فخطأ لما قـدمنا، وأخـذ الأقـوى مـن قـوليَ إمـام إنَّـما هـو في المجتهَدات لا في المنصوصات؛ إذِ اليقين لا يُنقض باليقين.

قال: وقوله: «الرجوع عن الضعيف إلى الأقوى»، متنـاقض مـن وجهـين، ويلزم منه رفع كل وجهين متفاوتين قوَّة وضعفاً[1]». انتهى.

١٧٨/٢ قلت: أمّا رواية أن نافعاً / رجع إلى الفتح، فقد ردَّه أعرف الناس به، الحافظُ الحجّة أبو عمرو الداني، فقال -بعد أن أسنده وأسند رواية الإسكان في «جـامع البيان»-: «هو خبر باطل لا يثبت عن نافع، ولا يصح من جهتين:

إحداهما: أنه مع انفراده وشذوذه معارض للأخبار المتقدِّمة التي رواها من تقوم الحجَّة بنقله، ويجب المـصير إلى قولـه، والانفـراد والـشذوذ لا يعارِضـان التواتر، ولا يَردَّان قول الجمهور».

قال: «**والجهة الثانية**: أن نافعاً لو كان قد زال عن الإسكان إلى الفتح، لَعَلِـمَ ذلك من بالحـضرة مـن أصـحابه الـذين رووا اختيـاره ودوَّنـوا عنـه حروفـه، كإسحاق بن محمد المسيِّبي وإسماعيل بن جعفر الأنصاري، وسليمان بـن جَـمَّاز الزهري، وعيسى بن مِيْنا، وغيرهم ممن لم يزل ملازماً له، ومشاهداً لمجلسه مـن لدن[2] تصدُّره إلى حين وفاته، ولَرَوَوْا ذلك عنه، أو رواه بعضهم؛ إذ كان محـالاً

(١) كنز المعاني: ق١٥٢.

(٢) قال الليث: «(لدن) في معنى (من عند) تقول: وقف الناس له من لـدن كـذا إلى المسجد ونحـو ذلـك». انظر: التاج (لدن).

أن يغـيِّر شيئاً من اختياره ويزول عنه إلى غيره، وَهُمْ بالحضرة معه وبين يديه ولا يعرِّفهم بذلك، ولا يوقفهم عليه، ويقول لهم كنت اخترت كذا، ثـم زُلْـتُ الآن عنه إلى كذا، فدوِّنوا ذلك عنِّي وغـيِّروا ما قد زُلْتُ عنه من اختياري، فلم يكـن ذلك، وأجمع كلُّ أصحابه على رواية الإسكان عنه نصّاً وأداء دون غيره، فثبـت أن الذي رواه الحمراوي عن أبي الأزهر عـن ورش باطـل لا شـك في بطلانـه، فوجب اطِّراحه، ولزم المصير إلى سواه بما يخالفه ويعارضه».

قال الداني رحمه الله: «والذي يقع في نفسي، وهو الحق إن شاء الله تعالى، أن أبا الأزهر حدَّث الحمراوي الخبر موقوفاً عن ورش كما رواه عنه من قدمنا ذكره من جِلَّة[1] أصحابه، وثقـات رواتـه، دون اتـصاله بنـافع وإسـناد الـزوال عـن الإسكان إلى الفتح إليه، بل إلى[2] ورش دونه فنسي ذلك على طـول الـدهر مـن الأيام، فلمَّا أن حدَّث به، أسنده إلى نافع ووصله به وأضاف القصة إليه، فحملـه الناس عنه كذلك، وقبله جماعة من العلماء وجعلوه حجَّة، وقطعوا بدليلـه عـلى صحَّة الفتح، ومثل ذلك قد يقع لكثير من نَقَلة الأخبار ورواة السنن، فيسندون الأخبار الموقوفة والأحاديث المرسـلة والمقطوعـة؛ لنـسيان يـدخلهم أو لغفلـة تلحقهم، فإذا رُفِع ذلك إلى أهل المعرفة ميـزوه ونبَّهـوا عليـه وعرَّفـوا بعلَّتـه / ١٧٩/٢ وسبب الوهم فيه، فإذا كان الأمر كذلك، فلا سبيل إلى التعلُّق في صـحة الفـتح بدليل هذا الخبر؛ إذ هو عن مذهب نافع واختياره بمعزل».

---

(١) في المطبوع: (جملة)، وهو تصحيف.

(٢) (إلى): سقطت من المطبوع، وفيه: (بل لورش)، وهو تحريف.

قال: «ومـمَّا يؤيِّد جميع ما قلناه، ويدلُّ على صحَّة ما تأولنـاه، ويحقِّـق قـول الجماعة عن ورش ما أخبرناه عبد العزيز بن محمد المقرئُ، حدَّثنا: عبد الواحد بن عمر، حدثنا: أبو بكر شيخنا، حدثنا: الحسن بن عليّ، حدثنا: أحمد بن صالح عن ورش: أنه كره إسكان الياء من: ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] ففتحها»، قال الداني: «وهذا مما لا يحتاج[١] معه إلى زيادة بيان».

«ويدلُّ على أن السبب كان ما ذكرناه ما رواه ابن وضَّاح عن عبد الصمد أنه قال: أنا أتَّبِـع نافعاً على إسكان الياء من ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ وأدع ما اختـاره ورش مـن فتحهـا، حـدَّثنا الفـارسي، حـدثنا أبـو طـاهر بـن أبي هاشـم، حـدثنا ابـن مجاهد[٢] عن ابن الجهم، عن الهاشمي، عن إسماعيل، عـن نـافع أنـه فـتح يـاء ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾».

قال الداني: «وذلك وَهْمٌ وغَلَطٌ من ابن الجهم من جهتين:

إحداهما: أن الهاشمي لم يذكر ذلك في «كتابه»، بل ذكر فيه في مكانين إسكان الياء.

والثانية: أن إسماعيل نصَّ عليها[٣] في «كتابه» المصنَّف في قراءة المدنيِّين، وهو الذي رواه عنه الهاشمي وغيره بالإسكان، حدثنا الخاقاني، حدثنا أحمد بن محمد[٤]

---

(١) في المطبوع: (يحتاج فيه).

(٢) ليس في «السبعة» وإنما في كتابه «الياءات»، والذي في «السبعة» الإسكان لنافع، انظر: السبعة: ٢٧٤.

(٣) في المطبوع: (عليهما)، بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) هو ابن أبي الرجاء.

حدثنا أبو عمر[١] *حدثنا ابن منيع،[٢] حدثني[٣] جدي[٤]، حدثنا حسين بن محمد ابن أحمد المروذي[٥] حدَّثنا*[٦] إسماعيل عن نافع ﴿وَمَحْيَايَ﴾ مجزومة الياء. انتهى[٧]».

وكذا يكون كلام الأئمة المقتدى بهم قولاً وفعلاً، فرحمه الله من إمام لم يسمح الزمان بعده بمثله، وقال ذلك[٨] في كتاب «الإيجاز»[٩] أيضاً، والله أعلم.

---

(١) كذا في جميع النسخ و«الجامع» ولعله تحريف من النساخ إذا كان المراد به أبا طاهر بن أبي هاشم، فهو (ابن عمر) وليس (أبا عمر) والله أعلم.

(٢) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٠.

(٣) في المطبوع: (حدثنا) بالجمع.

(٤) أحمد بن منيع.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٣٩.

(٥) روى القراءة أيضاً عن حفصٍ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤٩.

(٦) ما بين النجمتين سقط من النسخة التي لديّ من «جامع البيان».

(٧) جامع البيان: ٢/ ق: ٦٠٦١.

(٨) (ذلك): من (س) فقط.

(٩) ذهب أبو شامة -وهو إمام ثقة حجة- إلى عكس ما ذهب إليه المؤلف، فقال: «ولا يُغترُّ بما ذكره الداني في كتاب «الإيجاز» من اختياره الإسكان،... فإن غاية ما استشهد به قولُ العرب، (له ثلثا المال) وهذا ضعيف شاذ لم يقرأ مثله». إبراز المعاني: ٢/ ٢٥٠.

باب مذاهبهم في ياءات الزوائد

وهي الزوائد على الرسم؛ تأتي في أواخر الكلم، وتنقسم على قسمين:

أحدهما: ما حذف من آخر اسم منادى، نحو: ﴿يَٰقَوۡمِ لَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُمۡ﴾ [الأعراف: ٧٩] ﴿يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ﴾ [يونس: ٨٤] ﴿يَٰعِبَادِيَ﴾ [العنكبوت: ٥٦] ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [القصص: ٢٦] ﴿يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الزخرف: ٨٨] ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه في الحالين.

٢/١٨٠ والياءُ من هذا القسم ياء إضافة، كلمةٌ برأسها؛ استغني / بالكسرة عنها، ولم تُثْبِت[1] المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف، وهما: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ في العنكبوت [٥٦] و ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ آخر الزمر [٥٣]، وموضع بخلاف وهو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ في الزخرف [٦٨]، وتقدّمت الثلاثةُ في الباب المتقدم.[2]

والقراء مجمعون على حذف سائر ذلك، إلّا موضعاً اختصَّ به رويس، وهو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، كما سنذكره في هذا الباب.

والقسم الثاني: تقع الياء فيه في الأسماء والأفعال، نحو: ﴿ٱلدَّاعِيَ﴾ [طه: ١٠٨] و ﴿ٱلۡجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢] و ﴿ٱلۡمُنَادِ﴾ [قٓ: ٤١] و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] و ﴿يَأۡتِ﴾

---

(١) في المطبوع: (يثبت)، وهو تصحيف.

(٢) انظر ص: ١٥١٥.

[الصف: ٦] و ﴿يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] و ﴿يَتَّقِ﴾ [الزمر: ٢٤] و ﴿نَبْغِ﴾ [يوسف: ٦٥]، فهي في هذا وشبهه لام الكلمة، وتكون أيضاً ياء إضافة في موضع الجرّ، والنصب، نحو: ﴿دُعَآءِ﴾ [نوح: ٦] و ﴿أَخَّرْتَنِ﴾ [المنافقون: ١٠]، وهذا القسم هو المخصوص بالذكر في هذا الباب.

وضابطه: أن تكون الياء محذوفة رسماً مختلفاً[(١)] في إثباتها وحذفها وصلاً، أو وصلاً ووقفاً، فلا يكون أبداً بعدها إذا ثبتت ساكنة إلَّا متحرك.

وضابطه:[(٢)] ما ذكر في باب (الوقف على أواخر الكلم) أن تكون الياء مختلفاً في إثباتها وحذفها في الوقف فقط؛ إذ لا يكون بعدها إلَّا ساكن.

ثمّ إن هذا القسم ينقسم أيضاً على قسمين:

الأول: ما يكون في حشو الآي.

الثاني: ما يكون في رأسها.

فأما الذي في حشو الآي فهو خمس وثلاثون ياء، منها ما الياء فيها[(٣)] أصلية، وهي ثلاث عشرة ياء، وباقيها وهو اثنتان وعشرون ياء وقعت الياء ياء متكلم زائدة.

فالياء الأصلية: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ في البقرة موضع [١٨٦] وفي القمر موضعان: [٦،٨] و ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ في هود [١٠٥] و ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾ في سبحان [٩٧] و [الكهف: ١٧]

---

(١) في (س): «مختلف» بالرفع.

(٢) في (ز) «وضابط وما ذكرت» وفي (ظ): «وضابط» بدون ضمير، ولكنه تحريف.

(٣) في المطبوع (فيه).

و ﴿مَا كُنَّا نَبۡغِۚ﴾ في الكهف [٦٤] ﴿وَٱلۡبَادِۚ﴾ في الحج [٢٥] و ﴿كَٱلۡجَوَابِ﴾ في سبأ [١٣] و ﴿ٱلۡجَوَارِ﴾[1] في عسق [٣٢] و ﴿ٱلۡمُنَادِ﴾ في قٓ [٤١] و ﴿يَرۡتَعۡ﴾ في يوسف [١٢] و ﴿مَن يَتَّقِ﴾ فيها أيضاً [٩٠].

وياء المتكلم ثنتان وعشرون ياء: وهي في البقرة ياءان: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ [١٨٦] ﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَـٰبِ﴾ [١٩٧] وفي آل عمران ياءان: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل﴾ [٢٠] ﴿وَخَافُونِ إِن﴾ [١٧٥]، وفي المائدة ﴿وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا﴾ [٤٤] وفي الأنعام ﴿وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ﴾ [٨٠] وفي الأعراف ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ [١٩٥] وفي هود ياءان: ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا[2]﴾ [٤٦] عند من كسر النون ﴿وَلَا تُخۡزُونِ﴾ [٧٨] وفي يوسف ﴿حَتَّىٰ تُؤۡتُونِ﴾ [٦٦] / وفي إبراهيم ﴿بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ﴾ [٢٢] وفي الإسراء ﴿لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ﴾ [٦٢] وفي الكهف أربع، وهي: ﴿أَن يَهۡدِيَنِ﴾ [٢٤] و ﴿إِن[3] تَرَنِ﴾ [٣٩] و ﴿أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ [٤٠] و ﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦] وفي طه ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [٩٣] وفي النمل موضعان: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [٣٦] و ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [٣٦]، وفي الزمر موضعان: ﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [١٦] و ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾ [١٧]، و[4] في غافر ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ [٣٨]، وفي الزخرف ﴿وَٱتَّبِعُونِۚ هَـٰذَا﴾ [٦١].

١٨١/٢

وأمّا التي في رؤوس الآي فستٌّ وثمانون ياء؛ منها خمسٌ* الياء فيها*[5]

---

(١) في المطبوع: (الحواري) بالحاء المهملة، وهو تصحيف شنيع.

(٢) والذين كسروا النون في الأولى، أعني ﴿تَسۡـَٔلۡنِ﴾ هم جميع القراء ما عدا ابن كثير والداجوني غير المفسر عن هشام. انظر ص: ١٧٤٣.

(٣) في المطبوع: (أن) بفتح الهمزة، وهو خطأ.

(٤) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٥) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

أصلية، وهي: ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ في الرعد [٩] و ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ في غافر [١٥، ٣٢] و ﴿يَسْرِ﴾ و ﴿بِٱلْوَادِ﴾ في الفجر [٤، ٩].

والباقي وهو إحدى وثمانون الياء فيه للمتكلم، وهي:

ثلاث في البقرة: ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [٤٠] ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٤١] ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [١٥٢]، وفي آل عمـران ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٥٠]، وفي الأعـراف ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾ [١٩٥]، وفي يونس مثلها[1]، وفي هود ﴿ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [٥٥]، وفي يوسف ثلاث: ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ [٤٥] ﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [٦٠] و ﴿لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [٩٤]، وفي الرعد ثلاث: ﴿مَتَابِ﴾ [٣٠] و ﴿عِقَابِ﴾ [٣٢] و ﴿مَـَٔابِ﴾ [٣٦]، وفي إبراهيم ثنتان: ﴿وَعِيدِ﴾ [١٤] ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [٤٠]، وفي الحجـر ثنتـان: ﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [٦٨] ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٦٩]، وفي النحـل ثنتـان: ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٢] ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [٥١] وفي الأنبيـاء ثـلاث: ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ موضعان [٢٥، ٩٢] ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [٣٧]، وفي الحجّ ﴿نَكِيرِ﴾ [٤٤]، وفي المؤمنين سـت: ﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾ موضـعان [٢٦، ٣٩] ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٥٢] ﴿أَن يَحْضُرُونِ﴾ [٩٨] ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [٩٩] ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [١٠٨]، وفي الـشعراء ست عشرة: ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [١٢] ﴿أَن يَقْتُلُونِ﴾ [١٤] ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٦٢] ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [٧٨] ﴿وَيَسْقِينِ﴾ [٧٩] ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [٨٠] ﴿ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [٨١] ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ ثمانية مواضـع: اثنتـان في قِـصَّة نـوح[١٠٨، ١١٠] ومـثلها في قِـصَّة هـود [١٢٦، ١٣١] *ومثلها في*[2] قِصَّة صالح[١٤٤، ١٥٠] وموضـع في قِصَّة لـوط [١٦٣] ومثـله في قِـصَّة شـعيب [١٧٩] و ﴿إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ﴾ [١١٧]، وفي النمـل ﴿حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾

---

(١) من الآية (٧١) ﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

[٣٢]، وفي القَـــصص ثنتـــان: ﴿أَن يَقۡتُلُونِ﴾ [٣٣] ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [٣٤]، وفي العنكبوت ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾ [٥٦]، وفي سبأ ﴿نَكِيرِ﴾ [٤٥]، وفي فاطر مثلها [٢٦]، وفي يسٓ ثنتـان: ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [٢٣] ﴿فَٱسۡمَعُونِ﴾ [٢٥]، وفي الصافات ثنتـان: ﴿لَتُرۡدِينِ﴾ [٥٦] ﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٩٩]، وفي صٓ ثنتـــان: ﴿عِقَابِ﴾ [١٤] و ﴿عَذَابِ﴾ [٨]، وفي الزمر ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [١٦]، وفي غافر ﴿عِقَابِ﴾ [٥]، وفي الزخرف ثنتـان: ﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٢٧] ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٦٣]، و[1] في الـدخان ثنتـــان: ﴿أَن تَرۡجُمُونِ﴾ [٢٠] و[2] ﴿فَٱعۡتَزِلُونِ﴾ [٢١]، وفي قٓ ثنتـان: ﴿وَعِيدِ﴾ كلاهمـا [١٤، ٤٥]، وفي الـذاريات ثـــلاث: ﴿لِيَعۡبُدُونِ﴾ [٥٦] و ﴿أَن يُطۡعِمُونِ﴾ [٥٧] ﴿فَلَا / يَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ [٥٩]، وفي القمر ستٌّ جميعُهنَّ: ﴿وَنُذُرِ﴾ موضع في قصة نـوح [١٦]، وكـذا في قـصة هـود [١٨]، وموضعان في قصة صالح [٢١، ٣٠]، وكـذا في قـصة لـوط [٣٧، ٣٩]، وفي الملـك ثنتـــان: ﴿نَذِيرِ﴾ [١٧] و ﴿نَكِيرِ﴾ [١٨]، وفي نـــوح ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٣]، وفي المرسلات ﴿فَكِيدُونِ﴾ [٣٩]، وفي الفجر ثنتان: ﴿أَكۡرَمَنِ﴾ [١٥] و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ [١٦]، وفي الكافرين ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [٦].

١٨٢/٢

فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء، اختلفوا في إثباتها وحذفها كما سنبين، وإذا أضيف إليها ﴿تَسۡـَٔلۡنِي﴾ في الكهف [٧٠] تصير مائة واثنتين وعـشرين يـاء، **وهم في إثبات هذه الياءات وحذفها قواعد نذكرها.**

فأما نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، فقاعدتهم: إثبات ما يثبتونه[3] منها وصلاً لا وقفاً.

---

(١) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٢) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «يثبتون به»، وهو تحريف.

وأما ابن كثير ويعقوب فقاعدتهما الإثبات في الحالين.

والباقون وهم: ابن عامر وعاصم وخلف، فقاعدتهم[1] الحذف في الحالين.

وربما خرج بعضهم عن هذه القواعد كما سنذكره.

فأمّا اختلافهم في ذلك -ونبدأ أولاً بما وقع في وسط الآي- فنقول:

إنَّ نافعاً، وابن كثير، وأبا عمرو، وأبا جعفر، ويعقوب؛ هؤلاء الخمسة اتفقوا على إثبات الياء[2] في أحد عشر موضعاً، وهي: ﴿أَخَّرْتَنِ﴾ في الإسراء [٦٢] و ﴿يَهْدِيَنِ﴾ [٢٤] و ﴿تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦] و ﴿يُؤْتِيَنِ﴾ [٤٠] وثلاثتها في الكهف و ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ في الشورى [٣٢] و ﴿ٱلْمُنَادِ﴾ في قٓ [٤١] و ﴿إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ في القمر [٨] و ﴿يَسْرِ﴾ في الفجر [٤] وكذلك ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ[3]﴾ في طه [٩٣] وكذلك ﴿يَأْتِ[4]﴾ في هود [١٠٥] و ﴿نَبْغِ﴾ في الكهف [٦٤].

وهم في هذه المواضع الأحد عشر على قواعدهم المتقدِّمة، إلَّا أن أبا جعفر فتح الياء وصلاً من ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٣] وأثبتها في الوقف.

ووافقهم الكسائي في الحرفين الأخيرين وهما ﴿يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥] و ﴿نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] على قاعدته في الوصل.

---

(١) في المطبوع: (قاعدتهما) بالتثنية، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (الباء) بالموحدة من أسفل، وهو تصحيف وتحريف.

(٣) قال المؤلّف رحمه الله: «قد وَهِم ابن مجاهد في كتابه «قراءة نافع» حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون، كما وَهِم في «جامعه» حيث جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، فنبه على ذلك الحافظ أبوعمرو الداني». ص: ١٨٠٩.

(٤) ﴿يَأْتِ﴾ سقطت من (س).

ووقعت الياء في هذه المواضع العشرة في وسط الآي إلَّا ﴿يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] فإنها من رؤوس الآي كما ذكرنا.

واتفق الخمسة المذكورون أوَّلاً ومعهم حمزة على إثبات الياء في ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ في النمل [٣٦] على قاعدتهم المذكورة، إلَّا أن حمزة خالف أصله فأثبتها في الحالين مثل ابن كثير ويعقوب.

وقد تقدَّم اتفاق حمزة ويعقوب على إدغام النون منها في آخر باب «الإدغام الكبير»[1].

واتفق الخمسة أيضاً سوى الأزرق عن ورش على الإثبات في حرفين وهما ﴿إِن تَرَنِ﴾ في الكهف [٣٩] / و ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ في غافر [٣٨] على قاعدتهم المذكورة. ٢/ ١٨٣

واتفق الخمسة أيضاً سوى قالون على الياء في موضع واحد، وهو: ﴿وَٱلۡبَادِۚ﴾ في الحج [٢٥] على أصولهم.

واتفق هؤلاء سوى أبي جعفر، أعني ابن كثير، وأبا عمرو، ويعقوب، وورشاً على إثبات الياء في حرف واحد، وهي: ﴿كَٱلۡجَوَابِ﴾ في سبأ [١٣] على أصولهم.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان بإثباتها وصلاً، وقد تابعه الأهوازي على ذلك، فخالف سائر الرواة في ذلك[2]، والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٧٦٢.

(٢) انظر: الإرشاد: ٥١٠.

واتفق ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على الإثبات في ﴿ تُؤْتُونِ ﴾ في يوسف [٦٦] على ما تقدَّم من أصولهم، إلَّا أن الهذلي ذكر عن ابن شنبوذ في رواية قنبل حذفها في الوقف، وهو وهْمٌ.[١]

واتفق أبو عمرو[٢]، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، والبزي، على الإثبات في ﴿ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ ﴾ وهو الأول من القمر [٦].

وذكر الهذلي الإثبات أيضاً عن قنبل وهو وهْمٌ.[٣]

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، على الإثبات في ﴿ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ كليهما في البقرة [١٨٦]، واختلف فيهما عن قالون:

فقطع له جمهور المغاربة، وبعض العراقيين بالحذف فيهما، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التبصرة»[٤] و«الشاطبية» و«التلخيصين»[٥] و«الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» و«الغاية»[٦]، وغيرها.

---

(١) انظر: الكامل: ق: ١٤٠و١٤١.

(٢) في المطبوع: (أبو عمر)، وهو تصحيف.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٤١/ أ.

(٤) التيسير: ٨٦، الكافي: ٦٧، التبصرة: ٤٥٤.

(٥) أما تلخيص ابن بلِّيمة فموافق لما ذكره المؤلِّف، وأما تلخيص أبي معشر فقد قال: «وأثبت ﴿ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦] بصري وورش، وبخلاف عن قالون».

انظر: التلخيص: ٢٢٥، تلخيص العبارات: ٦٢.

(٦) انظر: الإرشاد: ٢٥٦، الكفاية الكبرى: ٢٧٨-٢٧٩، غاية الاختصار: ١/ ٣٦٤.

وقطع بالإثبات فيهما له[١] من طريق أبي نشيط الحافظ أبو العلاء في «غايته» وأبو محمد في «مبهجه»[٢]، وهي رواية العثماني عن قالون.

وقطع له بعضهم بالإثبات في ﴿ٱلدَّاعِ﴾ والحذف في ﴿دَعَانِ﴾، وهو الذي في «الكفاية في الست» و«الجامع» لابن فارس، و«المستنير» و«التجريد» من طريق أبي نشيط، وفي «المبهج»[٣] من طريق ابن بويان عن أبي نشيط.

وعكس آخرون، فقطعوا له بالحذف في ﴿ٱلدَّاعِ﴾ والإثبات في ﴿دَعَانِ﴾، وهو الذي في «التجريد» من طريق الحلواني، وهي طريق أبي عون، وبه قطع أيضاً صاحب «العنوان».[٤]

قلت: والوجهان[٥] صحيحان عن قالون، إلَّا أن الحذف أكثر وأشهر، والله أعلم.

---

(١) (له) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: غاية أبي العلاء: ١/ ٣٦٤، المبهج: ١/ ٣٠١.

(٣) انظر: الكفاية في الست:ق: ٥، المستنير: ١/ ٤٩٢، المبهج: ١/ ٣٠١.

(٤) انظر: العنوان: ٧٧.

(٥) قوله: (والوجهان) لم يتضح لي مراده، إذ إن المذكور أربعة أوجه لا وجهان، وهي:

١ - الإثبات في الكلمتين.

٢ - الحذف فيهما.

٣- الإثبات في الأول والحذف في الثاني.

٤ - عكسه.

علماً بأن الأخير ليس من طرق كتابه سواء من «التجريد» أو «العنوان».

وذكر في «المبهج» الإثبات في ﴿ ٱلدَّاعِ ﴾ من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ، عن قنبل[١]، وفيه نظر.

وذكر ابن شنبوذ عن ورش، من طريق الأزرق الحذف في ﴿دَعَانِ﴾ قال الداني: «وهو / غلط منه[٢]». ٢/ ١٨٤

قلت: قاله في «الكامل» ولا يؤخذ به.[٣]

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على الإثبات في ﴿ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ في الإسراء [٩٧] والكهف [١٧] على أصولهم.

وذكر في «المستنير» و«الجامع» لابن شنبوذ عن قنبل إثباتها فيها وصلاً، وعُدَّ وَهْماً[٤].

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، على الإثبات في ﴿تَسْـَٔلْنِ﴾ في هود [٤٦].

وانفرد في «المبهج» بإثباتها عن أبي نشيط[٥]، فخالف سائر الرواة عنه.

---

(١) انظر: المبهج ١/ ٣٠٠.

(٢) قوله: (وذكر): صرح الداني بأن ابن شنبوذ روى ذلك أداء عن النحاس عن الأزرق.
انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٢٧.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٤١/ أ.

(٤) كذا حكم المؤلِّف هنا، ولم يذكر هذا الحكم في موضع الكلمة في سورتيها، بل اكتفى بقوله في الإسراء: «ورويت عن قنبل من طريق ابن شنبوذ.»، وقال في سورة الكهف: «ووردت عن ابن شنبوذ عن قنبل».
ص: ١٧٨٣، ١٧٩٥، وانظر: المستنير: ٢/ ٦٤٠.

(٥) انظر: المبهج: ١/ ٣٠١.

وهم في الإثبات على أصولهم.

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على إثبات ثمان ياءات، وهي:

﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِي﴾ في البقرة [١٩٧] ﴿وَخَافُونِ إِن﴾[1] في آل عمران [١٧٥] ﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا﴾ في المائدة [٤٤] ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ في الأنعام [٨٠] و﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ في الأعراف [١٩٥] ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ في هود [٧٨] و﴿بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ﴾ في إبراهيم [٢٢] ﴿وَٱتَّبِعُونِ هَـٰذَا﴾ في الزخرف [٦١]، وهم فيها على أصولهم، ووافقهم هشام في ﴿كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] على اختلاف عنه:

فقطع له الجمهور بالياء في الحالين، وهو الذي في «الكافي» و«التبصرة» و«الهداية» و«العنوان» و«الهادي» و«التلخيصين» و«المفيد» و«الكامل» و«المبهج»[2] و«الغايتين»[3] و«التذكرة»[4] وغيرها، وكذا في «التجريد» من قراءته على الفارسي؛ يعني من طريق الحلواني والداجوني جميعاً عنه، وبذلك

---

(١) سقط من المطبوع عند ذكر هذه الكلمة في موضعها ذكرُ يعقوب، وجاءت العبارة محرفة هكذا: «﴿وَخَافُونِ﴾ أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وإسماعيل، ورويت أيضاً لابن شنبوذ عن قنبل كما قدمنا والله تعالى أعلم». والعبارة فيها سقط وهو بعد قوله: أبو عمرو: (وأثبتها في الحالين يعقوب) ورويت...، ولعل سبب التحريف هو ما جاء في نسخة (ت): (وأثبتها في الحالين يعقوب وإسماعيل) علماً بأن لفظة (إسماعيل) ليست في بقية النسخ، انظر ص: ١٦٦٥.

(٢) انظر: الكافي: ١٠١، التبصرة: ٥٢١، العنوان: ٩٩، التلخيص: ٢٧٢، تلخيص العبارات: ٦٣، الكامل: ق: ١٤١/أ، المبهج: ١/ ٣٠٠.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ٣٦٨، وأما «غاية ابن مهران» فلم أجد فيها ذلك، ولعل مذهبه الحذف، كما صرح به في «المبسوط» الذي هو أصل «الغاية». انظر: المبسوط: ٢١٨.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٣٥٠-٣٥١.

قرأ الداني على شيخيه[١] أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه، كما نصَّ عليه في «جامعه»[٢]، وهو الذي في طرق «التيسير»، ولا ينبغي أن يقرأ من «التيسير» بسواه، وإنْ كان قد حكى فيها خلافاً عنه[٣]، فإن ذكره ذلك على سبيل الحكاية.

ومما يؤيد ذلك أنه قال في «المفردات» ما نصه: «قرأ -يعني هشاماً- ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا ﴾ [الأعراف: ١٩٥] بياء ثابتة في الوصل والوقف، وفيه خلاف عنه، وبالأول آخذ[٤]». انتهى.

وإذا كان يأخذ بالإثبات، فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ؟

وكذا نصَّ عليه صاحب «المستنير»[٥] و«الكفاية»[٦] من طريق الحلواني.

وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل دون الوقف، وهو الذي لم يذكر عنه ابن فارس في «الجامع» سواه، وهو الذي قطع به في «المستنير» و«الكفاية»[٧] عن الداجوني عنه.

---

(١) في المطبوع: (شيخه) بالإفراد.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٩/ ب.

(٣)انظر: التيسير: ١١٥.

(٤)المفردات: ٢٢٥.

(٥) أي الإثبات في الحالين من طريق الحلواني. انظر: المستنير: ٢/ ٥٦٩.

(٦) انظر: الكفاية الكبرى: ٣٤٩.

(٧) انظر: المستنير: ٢/ ٥٦٩.

وهو الظاهر من عبارة أبي عمرو الداني في «المفردات» حيث قال: «بياء ثابتة في الوصل / والوقف» ثمَّ قال: «فيه خلاف عنه[١]»، إن جعلنا ضمير: (وفيه) عائداً[٢] على (الوقف)، كما هو الظاهر، وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في «التيسير» إِنْ أُخِذ به، وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني من الخلاف المذكور في «الشاطيبة» هو هذا، على أن إثبات الخلاف من طريق «الشاطبية» في غاية البُعْد، وكأنه تبع فيه ظاهر «التيسير» فقط، والله أعلم.

٢/١٨٥

وروى بعضهم عنه الحذف في الحالين، ولا أعلمه نصّاً من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر «التجريد» من قراءته على عبد الباقي، يعني من طريق الحلواني.

نعم هي من رواية ابن عبد الرزاق[٣] عن هشام نصّاً، وروايةُ إسحاق بن أبي حسان[٤]، وأحمد بن أنس[٥] أيضاً، وغيرهم عنه.

قلت: وكلا الوجهين صحيحان عنه نصاً وأداء حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا، والله أعلم.

---

(١) المفردات: ٢٢٥.

(٢) في المطبوع: (عائد) بالرفع، وهو لحن.

(٣) هو أبو إسحاق الأنطاكي.

(٤) إسحاق بن إبراهيم، الأنماطي، أبو يعقوب، مشهور، روى عن هشام، وروى عنه ابن أبي هاشم توفي سنة (٣٠٢ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٥.

(٥) ابن مالك، أبو الحسن الدمشقي، قرأ على هشام وابن ذكوان وله عن كل منهما نسخة، وروى عنه ابن المفسر والنقاش وغيرهما. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠.

وروى بعض أئمتنا إثبات الياء فيها وصلاً عن ابن ذكوان، وهو الذي في «تلخيص» ابن بلِّيمة وجهاً واحداً، فقال فيه: «وابن ذكوان كأبي عمرو[١]».

وقال في «الهداية»: وعن ابن ذكوان الحذف في الحالين، والإثبات في الوصل، وكذا في «الهادي».

وقال في «التبصرة»: «والأشهر عن ابن ذكوان الحذف، وبه قرأت له، وروي عنه إثباتها».[٢]

قلت: ورد[٣] إثباتها عن ابن ذكوان من رواية أحمد بن يوسف[٤]، وروينا عنه أنه قال: أخبرني بعض أصحابنا أنه قرأ على أيوب بإثبات الياء في (الكتاب) و(القراءة).[٥]

وبعضُ أصحابه هذا هو عبد الحميد بن بَكَّار[٦] الدمشقي، صاحب أيوب ابن تميم، شيخ ابن ذكوان، وقوله: في (الكتاب)، يعني في (المصحف)؛ فإن الياء في هذا الحرف ثابتة في المصحف (الحمصيِّ)، نص على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني.[٧]

---

(١) تلخيص العبارات: ٦٣، والنقل بالمعنى.

(٢) التبصرة: ٥٢٢.

(٣) سقط في المطبوع حرفا (رد).

(٤) أبو عبد الله، التغلبي، له نسخة عن ابن ذكوان فيها خلاف كثير لرواية أهل دمشق، روى القراءة سماعاً عن أبي عبيد القاسم بن سلام، روى عنه القراءة ابن جرير الطبري وابن مجاهد وغيرهما. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٢-١٥٣.

(٥) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٩.

(٦) قاله الداني ظناً، انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٧٠.

والحذف عن ابن ذكوان هو الذي عليه العمل، وبه آخذ، والله تعالى الموفق.

وروى بعضهم أيضاً إثبات الياء في هذه المواضع الثمانية عن ابن شنبوذ عن قنبل، واضطربوا عنه في ذلك.

فنصَّ سبط الخياط في «كفايته» على الإثبات عنه وصلاً في ﴿وَٱتَّقُونِ[1]﴾ [البقرة: ١٩٧]، ونصَّ في «المبهج» على إثباتها له في الحالين، وكذلك قطع في «كفايته» على إثبات ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢] في الوصل[2].

١٨٦/٢ واختلف عنه في «المبهج»، وكذلك قطع في «المبهج» عنه / بإثبات ﴿كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] في الحالين ولم يذكرها في «كفايته».

وقطع له بإثبات ﴿تُخْزُونِ[3]﴾ [هود: ٧٨] في الحالين في «الكفاية»، ولم يذكرها في «المبهج»، واتفق نصُّ «المبهج» و«الكفاية» على الإثبات عنه في الحالين في ﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥] ﴿وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]، وعلى حذف ﴿وَٱتَّبِعُونِۚ﴾ [الزخرف: ٦١].

واتفق ابن سِوار، وابن فارس على إثبات ﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥] ﴿وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤] و ﴿هَدَىٰنِۚ﴾ [الأنعام: ٨٠] و ﴿كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] و ﴿تُخْزُونِ﴾ [هود: ٧٨] في الحالين. ﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾ [الزخرف: ٦١] و[4] على إثبات ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢] وصلاً لا وقفاً.

---

(١) انظر: الكفاية: ق٥.

(٢) الكفاية: ق ١١٣.

(٣) في المطبوع: (وتخزون)، وهو خطأ.

(٤) (و) سقطت من المطبوع.

واختلفا في ﴿ فَٱتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢] فأثبتها في الحالين ابن فارس وحذفها ابن سوار.

وكذلك اختلفوا عنه في حرفي ﴿ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ [الإسراء: ٩٧ والكهف: ١٧] وفي ﴿ ٱلْمُتَعَالِ[1] ﴾ [الرعد: ٩] و ﴿عَذَابِ﴾ [ص: ٨] و ﴿عِقَابِ ﴾ [الرعد: ٣٢] و ﴿ فَٱعْتَزِلُونِ ﴾ [الدخان: ٢١]، و ﴿تَرْجُمُونِ﴾ [الدخان: ٢٠]، فبعضهم ذكرها له، وبعضهم لم يذكرها، وأثبتها بعضهم وصلاً، وبعضهم في الحالين، ولم يتفقوا على شيء من ذلك، ولا شكَّ أن ذلك مما يقتضي الاختلاف والاضطراب.

وقد نصَّ الحافظ أبو عمرو الداني على أن ذلك في هذه الياءات غلط، قطع بذلك وجزم[2]، وكذلك ذكر غيره.

وقال الهذلي: «كلُّه فيه خلل».[3]

قلت: والذي أعوِّل عليه في ذلك هو ما عليه العمل، وصحَّ عن قنبل، ونصَّ عليه الأئمة الموثوق بهم، والله تعالى هو الهادي للصواب.

وانفرد الهذلي عن الشذائي عن أبي نشيط بإثبات الياء في ﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾ [الزخرف: ٦١]، فخالف سائر الناس عنه وعن أبي نشيط.[4]

---

(١) ﴿ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ سقطت من (س).

(٢) في المطبوع: (جزم به).

(٣) الكامل: ق: ١٤١/ب.

(٤) الكامل: ق: ١٤١/ب.

وإنـما ورد ذلك عن قالون من طريق أبي مروان[١]، وأبي سليمان والله تعـالى أعلم.

واختصَّ رويس بإثبات الياء من المنـادى في قولـه ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ في الزمـر [١٦]، أعني الياء من ﴿عِبَادِ﴾، ولم يختلف في غيره من المنادى المحذوف، وهذه رواية الجمهور من العراقيين وغيرهم، وهـو الـذي في «الإرشـاد» و«الكفايـة» و«غاية» أبي العلاء، و«المستنير» و«الجامع» و«المبهج»[٢]، وغيرها. ووجه إثباتهـا خصوصاً مناسبة ﴿فَٱتَّقُونِ﴾.

وروى آخرون[٣] عنه الحذف، وأجْرَوْه مُجْرى سائر المنادى، وهو الذي مشى عليه ابن مهـران في «غايتـه»[٤]، وابـن غَلْبـون في «تذكرتـه»[٥]، وأبـو معـشر في «تلخيصه»[٦]، وصاحب «المفيد»، والحافظ أبو عمرو الداني[٧]، وغيرهم، وهـو القياس.

وبالوجهين جميعاً آخذ؛ لثبوتهما رواية، وأداء، وقياساً، والله أعلم.

---

(١) في (س): «هارون» بدل (مروان)، وهو خطأ.

(٢) انظر: الإرشاد: ٥٣٤، الكفاية الكبرى: ٥٢٦، غاية أبي العلاء: ١/ ٣٥٦، المستنير: ٢/ ٧٧١.

(٣) في المطبوع: (الآخرون).

(٤) لم أجد ما ذكره المؤلف عن ابن مهران لا في «الغاية» ولا في «المبسوط».

(٥) لم يتعرض لها ابن غلبون، بل عبارته: «وفيها -الزمر- من المحذوفات ياء واحدة، وهي: ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ أثبتها يعقوب في الوصل والوقف وحذفها الباقون في الحالين». التذكرة: ٢/ ٥٣١-٥٣٢.

فمفهوم عبارته يدل على أن ﴿عِبَادِ﴾ ثابتة، والله أعلم.

(٦) وعبارته: «أثبت يعقوب ﴿فَٱتَّقُونِ﴾»، التلخيص: ٣٩٢، ولم يذكر ﴿عِبَادِ﴾.

(٧) انظر: مفردة يعقوب: ٨٢.

٢/ ١٨٧ واختصَّ قنبل بإثبات الياء في موضعين، وهما: / ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ و ﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ كلاهما في يوسف: [١٢، ٩٠]، وهما من الأفعال المجزومة، وليس في هذا الباب من المجزوم سواهما.

وفي الحقيقة ليسا من هذا الباب؛ من كون حذف الياء منهما لازماً للجازم، وإنما أدخلناهما في هذا الباب لأجل كونهما محذوفي الياء رسماً، ثابتين في قراءة من رواهما لفظاً، فلحقا في هذا الباب من أجل ذلك.

وقد اختلف في كلٍّ منهما عن قنبل:

فأمّا ﴿يَرْتَعْ﴾ فأثبت الياء فيها عنه ابن شِنبوذ من جميع طرقه، وهي رواية أبي ربيعة، وابن الصبَّاح، وابن بَقَرة، والزَّيْنَبي ونَظَيف، وغيرهم عنه.

وروى عنه الحذف أبو بكر بن مجاهد وهي رواية العباس بن الفضل، وعبدالله بن أحمد البَلْخي، وأحمد بن محمد اليقطيني، وإبراهيم بن عبد الرزاق، وابن ثَوْبان وغيرهم، والوجهان جميعاً صحيحان عن قنبل، وهما في «التيسير» و«الشاطبية»[١]، وإن كان الإثبات ليس من طريقهما، وهذا من المواضع التي خرج فيها «التيسير» عن طرقه، والله أعلم.

وأمّا ﴿يَتَّقِ﴾ فروى إثبات الياء فيها عن قنبل ابن مجاهد من جميع طرقه، إلَّا ما شذَّ منها، فلذلك لم يذكر في «التيسير» و«الكافي» و«التذكرة»[٢] و«التبصرة»[٣]،

---

(١) انظر: التيسير: ١٣١.

(٢) انظر: التيسير: ١٣١، الكافي: ١١٤، التذكرة: ٢/ ٣٨٤.

(٣) انظر: التبصرة: ٥٥٢، علماً بأن «التبصرة» سقطت من (ز) و(س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.

و«التلخيص»[1]، و«التجريد» و«الهداية» وغيرها سواه، وهي طريق أبي ربيعة وابن الصبَّاح، وابن ثوبان، وغيرهم، كلُّهم عن قنبل.

وروى حذفها ابن شنبوذ وهي رواية الزينبي وابن عبد الرزاق واليقطيني، وغيرهم عنه.

والوجهان صحيحان عنه إلَّا أن ذكر الحذف في «الشاطبية» خروج عن طرقه، والله أعلم.

ووجه إثبات الياء في هذين الحرفين مع كونهما مجزومين، إجراءُ الفعل المعتلِّ مُجْرى الصحيح، وذلك لغة لبعض العرب، وأنشدوا عليه:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمي[2] ....

وقيل: إن الكسرة أُشبعت فتولد منها الياء، وقيل غير ذلك[3]، والله أعلم.

---

(١) هو تلخيص ابن بلِّيمة، وكان الأولى من المؤلِّف التنبيه على ذلك؛ لئلا يوهم أن المقصود تلخيص أبي معشر، وهو ما يتبادر إلى الذهن أولاً، لولا أن أبا معشر ذكر الوجهين، وهو ما لا يتفق مع قول المؤلف: «لم يذكر... سواه». انظر: تلخيص العبارات: ٦٤، التلخيص لأبي معشر: ٢٩٦.

(٢) صدر بيت من قصيدة عدتها (١١) بيتاً، قائلها قيس بن زهير، وعجزه:

.... بما لاقت لبون بني زياد

وبعده:

ومَحْبَسُها على القرشيِّ تُشْرى بأدراع وأسياف جداد

والبيت المستشهد بصدره من شواهد النحويين سيبويه وغيره.

وذكر البغدادي قصة البيت. انظر: الكتاب: ١/ ١٥، ٢/ ٥٩، الخصائص: ١/ ٣٣٣، الإنصاف: ١/ ٣٠، الدر المصون: ٦/ ١٩٧، الخزانة: ٨/ ٣٦١-٣٧٢.

(٣) قيل: إن (مَن) في قوله: ﴿مَن يَتَّقِ﴾ بمعنى (الذي) لا شرطية، ويكون الجزم حينئذ على المعنى. انظر: شرح الهداية: ٢/ ٣٦٥، إبراز المعاني: ٢/ ٢٦٨.

فهذا جميع ما وقعت الياء فيه وسط آية قبل متحرِّك، وبقي من ذلك ثلاث كلمات وقع بعد الياء فيهن ساكن، وهي: ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل [٣٦]، و ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ في يس [٢٣]، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ في الزمر [١٧، ١٨].

أمَّا ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [النمل: ٣٦] فأثبت الياء فيها مفتوحة وصلاً نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وحفص، ورويس، وحذفها / الباقون في الوصل؛ لالتقاء الساكنين. ١٨٨/٢

واختلفوا في إثبات الياء في الوقف، فأثبتها يعقوب وابن شنبوذ عن قنبل، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وحفص:

فقطع لهم في الوقف بالياء أبو محمد مكِّي، وأبو علي بن بلِّيمة وأبو الحسن ابن غَلْبون وغيرهم، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي الفتح[١] فارس، لمن فتح الياء.

وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في «الإرشادين» و«المستنير» و«الجامع» و«العنوان»[٢]، وغيرها.

وأطلق لهم الخلاف في «التيسير»[٣] و«الشاطبية» و«التجريد»، وغيرها.

وقد قيَّد الداني بعض إطلاق «التيسير» في «المفردات» وغيرها، فقال في

---

(١) في (س): «الفتح بن»، وهو خطأ.

(٢) انظر: الإرشاد: ٤٨٢، الكفاية الكبرى: ٤٧٩، المستنير: ٧٢٢، العنوان: ١٤٤.

(٣) انظر: التيسير: ١٧٠.

«المفردات» في قراءة أبي عمرو: «وأثبتها ساكنة في الوقف على خلاف عنه في ذلك، وبالإثبات قرأت وبه آخذ».[١]

وقال في رواية حفص: «واختلف علينا عنه في إثباتها في الوقف؛ فروى لي[٢] محمد بن أحمد[٣] عن ابن مجاهد إثباتها فيه، وكذلك روى أبو الحسن عن قراءته، وكذلك روى لي عبد العزيز بن[٤] أبي غسَّان عن أبي طاهر، عن أحمد بن موسى؛ يعني ابن مجاهد، وروى لي فارس بن أحمد عن قراءته أيضاً حذفها فيه»[٥].

وقال في رواية قالون: «يقف عليها بالياء ثابتة»،[٦] ولم يزد على ذلك.

وقال ابن شريح في «الكافي: «روى الأُشْناني عن حفص إثباتها في الوقف، وقد رُوِيَ ذلك عن أبي عمرو وقالون»[٧].

وقال في «التجريد»: «والوقف عن الجماعة بغير ياء؛ يعني الجماعة الفاتحين للياء وصلاً»، قال: «إلَّا ما رواه الفارسي أن أبا طاهر روى عن حفص أنه وقف عليها بياء»، قال: «وذَكَر عبد الباقي أن أباه أخبره في حين قراءته عليه أن من فتح الياء وقف عليها بياء»[٨]، انتهى.

---

(١) المفردات: ١٥٣، وفيه: «وبالإثبات قراءتي».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «المفردات» (روى لي عن).

(٣) أبو مسلم الكاتب، مسند، عالي الإسناد، روى عن ابن مجاهد وغيره، وسمع من ابن دريد وغيره، روى عنه الأهوازي وغيره، توفي سنة (٣٩٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٣-٧٤.

(٤) في المطبوع: (عن) بالعين بدل الباء، وهو تحريف.

(٥) المفردات: ٢٣٩-٢٤٠.

(٦) المفردات: ٤١.

(٧) الكافي: ١٤٧.

(٨) التجريد: ق:٤١/ ب.

ولم يذكر سبط الخياط في «كفايته» الإثبات في الوقف لغير حفص.[١]

ووقف الباقون بغير ياء، وهم: ورش، والبزي، وابن مجاهد عن قنبل، وابن عامر، وأبو بكر[٢]، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف.

وانفرد صاحب «المبهج» من طريق الشَّذَائي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح الياء وصلاً أيضاً كرويس[٣]، ولم يذكر لابن شنبوذ في «كفايته» إثباتاً في الوقف، فخالف سائر الرواة.

وأمّا ﴿إِن يُرِدْنِ﴾ [يس: ٢٣] فأثبت الياء فيها مفتوحة في الوصل أبو جعفر، وأثبتها ساكنة في الوقف أبو جعفر أيضاً، هذا الذي توافقت[٤] نصوص/ المؤلفين عليه عنه، وبعض الناس لم يذكر له شيئاً في الوقف، وبعضهم جعله قياساً. ٢/١٨٩

وتقدَّم مذهب يعقوب في الوقف عليها بالياء من باب ‹الوقف›.

وحذفها الباقون في الحالين.

وأمّا ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] فاختصَّ السوسي بإثبات الياء، وفتحها وصلاً بخلاف عنه في ذلك:

فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب «التيسير» ومن تبعه، وبه قرأ على فارس بن أحمد؛ من طريق محمد بن إسماعيل القرشي، لا من طريق ابن

---

(١) انظر: الكفاية في الست: ق١٢٤.

(٢) (أبو بكر) سقطت من (س) وكذلك من (ظ)، إلَّا أنها كتبت في حاشيتها.

(٣) انظر: المبهج: ١/ ٢٩٨.

(٤) كذا في (س)، وفي (ت) وفي البقية: «توافرت»، وكلها تصح.

جرير كما نصَّ عليه في «المفردات»، فهو في ذلك خارج عن طريق «التيسير»[١].

وقطع له بذلك أيضاً الحافظ أبو العلاء، وأبو معشر الطبري، وأبو عبد الله الحضرمي، وأبو بكر بن مِهْران، وقطع له به[٢] جمهور العراقيين من طريق ابن حبش، وهو الذي في «كفاية» أبي العزِّ، و«مستنير» ابن سوار، و«جامع» ابن فارس، و«تجريد» ابن الفحام، وغيرها، ورواه صاحب «المبهج» عنه من طريق المطَّوِّعي، وهذه طريق أبي حَمْدون، وابن واصل، وابن سَعْدان، وإبراهيم ابن اليزيدي، كلُّهم عن اليزيدي، ورواية شجاع، والعباس عن أبي عمرو.

واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلاً:

فروى عنهم الجمهور الإثبات أيضاً في الوقف، كالحافظ أبي العلاء، وأبي الحسن بن فارس، وسبط الخياط، وأبي العزِّ القلانسي، وغيرهم.

وروى الآخرون حذفها، وبه قطع صاحب «التجريد» وغيره، وهو ظاهر «المستنير»[٣]، وقطع به الداني أيضاً في «التيسير»، وقال: «هو عندي قياس قول أبي عمرو في الوقف على المرسوم».[٤]

وقال في «المفردات» بعد ذكره الفتح والإثبات في الوصل: «فالوقف في هذه الرواية بإثبات الياء، ويجوز حذفها والإثبات أقيس».[٥]

---

(١) انظر: المفردات: ١٧٣، التيسير: ٦٧.

(٢) في (ت): «به له»، وفي المطبوع: «له بذلك».

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٧٧١.

(٤) التيسير: ١٨٩.

(٥) المفردات: ١٧٣.

فقد يقال إن هذا مخالف لما في «التيسير»، وليس كذلك كما سنبينه في التنبيهات آخر الباب.[١]

وقال ابن مهران: «وقياس من فتح الياء أن يقف بالياء، ولكن ذكر أبو حمدون وابن اليزيدي أنه يقف بغير ياء؛ لأنه مكتوب بغير ياء».[٢]

وذهب الباقون عن السوسيِّ إلى حذف الياء وصلاً ووقفاً، وهو الذي قطع به في «العنوان»[٣] و«التذكرة»[٤] و«الكافي» و«تلخيص العبارات»[٥]، وهو المأخوذ به من «التبصرة»[٦]، و«الهداية» و«الهادي»، وأبو[٧] عليّ الأهوازي، وهو طريق أبي عمران وابن جمهور؛ كليهما / عن السوسي، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون في رواية السوسي، وعلى أبي الفتح من غير طريق القرشي، وهو الذي ينبغي أن يكون في «التيسير» كما قدَّمنا. ٢/ ١٩٠

وكلٌّ من الفتح وصلاً، والحذف وقفاً ووصلاً، صحيح عن السوسيِّ، ثابت عنه رواية وتلاوة، ونصّاً وقياساً.

ووقف يعقوب عليها بالياء على أصله، والباقون بالحذف في الحالين، والله الموفق.

وأمّا الياءات المحذوفة من رؤوس الآي، وجملتها بما فيه أصلي وإضافي ست

---

(١) انظر ص: ١٥٦٥.

(٢) النص بحروفه في المبسوط: ٣٨٦-٣٨٧.

(٣) ليس في «العنوان» المطبوع ذكر لهذه الكلمة أصلاً.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٣١.

(٥) لم أجدها في تلخيص ابن بلِّيمة المطبوع.

(٦) لم يتعرض لها مكّي. انظر:التبصرة: ص٦٦١.

(٧) في (س): «أبي»، ولعله سبق قلم.

وثمانون ياء كما قدَّمنا[١]، ذكرنا منه ياء واحدة استطراداً، وهي: ﴿يَسْرِ﴾ في الفجر [٤]، وبقي خمس وثمانون ياء، أثبت الياء في جميعها يعقوب في الحالين على أصله.

ووافقه غيره في ست عشرة[٢] كلمة، وهي: ﴿دُعَآءِ﴾ و ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ و ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ و ﴿بِٱلْوَادِ﴾ و ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ و ﴿وَعِيدِ﴾ و ﴿نَذِيرِ﴾ و ﴿نَكِيرِ﴾ و ﴿يُكَذِّبُونِ﴾ و ﴿يُنقِذُونِ﴾ و ﴿لَتُرْدِينِ﴾ و ﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ و ﴿تَرْجُمُونِ﴾ ﴿وَنُذُرِ﴾.

أمَّا ﴿دُعَآءِ﴾ وهو في إبراهيم [٤٠]، فوافقه في الوصل أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وورش، ووافقه البزي في الحالين، واختلف عن قنبل:

فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحالين، وروى عنه ابن شَنَبوذ الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف، هذا الذي هو من طرق كتابنا.

وقد ورد عن ابن مجاهد مثل ابن شَنَبوذ* وعن ابن شَنَبوذ الإثبات*[٣] في الوقف أيضاً، ذكره الهذلي، وقال: «هو تخليط».[٤]

قلت: وبكلٍّ من الحذف والإثبات قرأت عن قنبل وصلاً ووقفاً، وبه آخذ، والله تعالى أعلم.

وأمَّا ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ وهما في غافر [١٥، ٣٢]، فوافقه في الوصل ورش، وابن وردان، ووافقه في الحالين ابن كثير.

---

(١) انظر ص: ١٥٣٦.
(٢) في المطبوع: (ست عشر)، وهو لحن.
(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت).
(٤) الكامل: ق: ١٤١/ ب.

وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد؛ من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين: الحذف والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه، وأثبته في «التيسير»[1]، كذلك فذكر الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك.

وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً في طريق إلَّا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني في «جامعه»[2] عن العثماني[3] أيضاً.

وسائر الرواة عن / قالون على خلافه، كإبراهيم[4]، وأحمد[5] ابني قالون، ١٩١/٢

---

(١) التيسير: ١٩٢.

(٢) جامع البيان: ٢/ ق: ١٧٥.

(٣) قول المؤلف: (أيضاً) يوهم أن أبا مروان و(العثماني) شخصان، وليس كذلك كما سيأتي، ولعل سبب ذلك ما ورد في «جامع البيان» إذ قال: «وأبو مروان والعثماني»، بواو العطف بين الاسمين، وعندي أن ذلك تصحيف من الناسخ، صوابه: أبو مروان العثماني، كما صرَّح به الداني نفسه في «جامع البيان» في باب أسانيد رواية قالون، حيث قال: «وأما طريق أبي مروان العثماني عنه -قالون- فأخبرنا بها عبد العزيز ابن محمد قال: حدثنا عبد الواحد بن عمر قال: حدثنا أصحابنا، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن نصر الترمذي قال: حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني قال: حدثنا قالون عن نافع بالأصول». ١/ ق٣٨، ولم يذكر الداني في رواية قالون أبا مروان أو العثماني غيره.

وأيضاً فإن المؤلِّف ذكره في تلاميذ قالون فقال: «محمد بن عثمان أبو مروان العثماني».

وهو: محمد بن عثمان بن خالد، ينتهي نسبه إلى الوليد بن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أبو مروان، القرشي العثماني المدني ثم المكي، مقرئ معروف ثقة، روى الحروف سماعاً وعرضاً عن قالون، وله عنه نسخة، روى عنه الحروف أحمد بن نصر الترمذي، وأحمد بن الهيثم البلخي، قال البخاري: توفي سنة (٢٤١ هـ). انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٣٧، و٢ / ق١٥٧، غاية النهاية: ١/ ٦١٦، و٢/ ١٩٦.

(٤) قرأ على أبيه، وقرأ عليه محمد بن عبد الله بن فليح. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢.

(٥) روى القراءة عن أبيه عرضاً، وخلفه في القيام بالقراءة بالمدينة، قليل الأصحاب، روى عنه القراءة عرضاً ابن أبي مهران وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٤.

وإبراهيم بن دازيل، وأحمد بن صالح(١)، وإسماعيل القاضي، والحسن بن علي الشَّحَّام، والحسين بن عبد الله المعلِّم(٢)، وعبد الله بن عيسى المدني(٣)، وعبيد الله بن محمد العُمَري(٤)، ومحمد بن عبد الحكم(٥)، ومحمد بن هارون المروزي(٦)، ومصعب بن إبراهيم(٧)، والزبير بن محمد الزبيري(٨)، وعبد الله بن فليح(٩)، وغيرهم.

وأمّا ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهَٰنَنِ﴾ وهما في الفجر [١٥، ١٦]، فوافقه على إثبات الياء فيهما وصلاً نافع، وأبو جعفر، وفي الحالين البزي، واختلف عن أبي عمرو:

فذهب الجمهور عنه إلى التخيير، وهو الذي قطع به في «الهداية» و«الهادي» و«التلخيص» للطبري(١٠)، و«الكامل» وقال فيه: «وبه قال الجماعة».(١١)

---

(١) أبو جعفر المصري، حافظ، أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية، روى عنه القراءةَ الأُشنانيُّ وغيره، توفي سنة (٢٤٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٢.

(٢) روى عن قالون وله عنه نسخة، انفرد عن قالون بإسكان ﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾ [يوسف: ٥٩] و ﴿لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ﴾ [النمل: ٤٠]، روى عنه القراءة محمد بن فليح. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤٣.

(٣) أبو موسى، القرشي، يعرف بطيَّارة، أخذ عرضاً وسماعاً عن قالون وانفرد عنه بـ ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٣٨] بالألف كابن عامر. روى القراءة عنه محمد بن أحمد الإمام. توفي سنة (٢٨٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤٠.

(٤) ينتهي نسبه إلى سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ، روى عن قالون وله عنه نسخة، روى الحروف عنه إبراهيم ابن عبد الرزاق، توفي سنة (٢٩٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٢.

(٥) أبو العباس، الرَّمْلي، مشهور، أخذ سماعاً عن قالون؛ وله عنه نسخة، انفرد عن قالون بضم الياء وفتح الجيم من ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٣٩]، سمع منه ابن الأعرابي وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥٩.

(٦) هو أبو نشيط.

(٧) ينتهي نسبه إلى الزبير بن العوام ﷺ، ضابط محقق، قرأ على قالون، وله عنه نسخة، وهو من جلة أصحابه، وروى عن مالك بن أنس رحمه الله، قرأ عليه الفضل بن داود وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٩.

(٨) العُمري، يلقب بـ(سُمْنة) إمام جامع المدينة، ثقة، مشهور في قراءة أبي جعفر التي أخذها عن قالون، توفي سنة (٢٧٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٩) أبو محمد، المدني، روى القراءة عنه ابنه محمد. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤١.

(١٠) التلخيص: ٤٦٩.

(١١) الكامل: ق: ١٤١/ ب.

وعوَّل الداني على حذفها، وكذلك الشاطبيُّ.

وقال في «التيسير»: «وخيَّـر فيهما أبو عمرو، وقياس قولـه في رؤوس الآي يوجب حذفهما وبذلك قرأت وبه آخذ».[١]

وقال في «التبصرة»: «روي عن أبي عمرو أنـه خـيَّر في إثبـاتهما في الوصـل، والمشهور عنه الحذف».[٢]

وقطع في «الكافي» له بالحذف، وكذلك في «التذكرة» و«العنوان»[٣]، وكذلك جمهور العراقيين لغير ابن فرح عن الـدوري، وقطعـوا بالإثبـات لابـن فـرح، وكذلك سبط الخيـاط في «كفايتـه» لابـن مجاهـد عـن أبي الزَّعْـراء مـن طريـق الـحَمَّـامي[٤]، ولم يذكر في «الإرشاد» عن أبي عمرو سوى الإثبات.[٥]

وكذلك في «المبهج» من طريق ابن فرح، وزاد فقال: «في هاتين الياءين عـن أبي عمرو اختلاف نقله أصحابه».[٦]

وكذلك أطلق الخلاف عن أبي عمرو أبو عليٍّ بن بلِّيمة في «تلخيصه»[٧].

والوجهان مـشهوران عـن أبي عمـرو، والتخيـير أكثـر، والحـذف أشـهر، والله أعلم.

---

(١) التيسير: ٢٢٣.

(٢) التبصرة: ٧٢٦.

(٣) انظر: الكافي: ١٩٧، التذكرة: ٢/ ٦٢٦، العنوان: ٢٠٩.

(٤) انظر: الكفاية في الست: ق ١٣٥.

(٥) انظر: الإرشاد: ٦٣٤.

(٦) المبهج: ١/ ٣٠٧، وليس فيه عبارة: «نقله أصحابه».

(٧) تلخيص العبارات: ٦٣.

وفي «الجامع» لابن فارس: «إثباتها في الحالين لابن شَنَبوذ عن قنبل».[١]

وأمّا ﴿ بِٱلْوَادِ ﴾ وهي في الفجر [٩] أيضاً فوافقه على إثباتها وصلاً ورش، وفي الحالين ابن كثير، واختلف عن قنبل عنه في الوقف:

فروى الجمهور عنه حذفها فيه، وهو الذي قطع به صاحب «العنوان» و«الكافي» و«الهداية» و«التبصرة» و«الهادي» و«التذكرة»[٢]، وهو اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم، وبه كان يأخذ، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غَلْبون.

وهو ظاهر «التيسير» حيث قطع به أوّلاً[٣]، ولكنّ طريق «التيسير» هو الإثبات، فإنه / قرأ به على فارس بن أحمد وعنه أسند رواية قنبل في «التيسير». ٢/١٩٢

وبالإثبات أيضاً قطع صاحب «المستنير» من غير طريق أبي طاهر، وكذلك ابن فارس في «جامعه»، وكذلك سبط الخياط في «كفايته» و«مبهجه»[٤] من غير طريق ابن مجاهد، مع أن ابن مجاهد[٥] قطع بالإثبات له في الحالين في «سبعته»[٦].

وذكر في كتاب «الياءات» وكتاب «المكيِّين» وكتاب «الجامع» عن قنبل الياء في الوصل، وإذا وقف وقف بغير ياء، قال الداني: «وهو الصحيح عن قنبل».[٧]

---

(١) الجامع: ق ٥٣٥.
(٢) العنوان: ٢٠٩، الكافي: ١٩٧، التبصرة: ٧٢٦، التذكرة: ٢/ ٦٢٦.
(٣) التيسير: ٢٢٢-٢٢٣.
(٤) انظر: المستنير: ٢/ ٨٥٢، الكفاية في الست: ق: ١٣٥.
(٥) في (ت) وكذلك في المطبوع: «مع أنه قطع».
(٦) انظر: السبعة: ٦٨٣.
(٧) جامع البيان: ٢/ ق: ١٩٥.

قلت: وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نصّاً وأداء حالة الوقف، بهما قرأت، وبهما آخذ، والله أعلم.

وأمّا ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ وهو في الرعد [٩] فوافقه على الإثبات في الحالين ابن كثير من روايتيه من غير خلاف.

وقد ورد عن ابن شَنَبوذ عن قنبل من طريق ابن الطَّبَر حَذْفُها في الحالين، ومن طريق الهذلي حذفها وقفاً[١]، والذي نأخذ به هو الأول، والله أعلم.

وأمّا ﴿وَعِيدِ[٢]﴾ وهو في إبراهيم [١٤]، وموضعي قٓ [١٤،٤٥]، و﴿نَكِيرِ﴾ وهي في الحج [٤٤] وسبأ [٤٥] وفاطر [٢٦] والملك [١٨]، ﴿وَنُذُرِ[٣]﴾ وهي في ستة مواضع من القمر [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]، و ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ في القصص [٣٤]، ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ في يسٓ [٢٣]، و ﴿لَتُرْدِينِ﴾ في الصافات [٥٦]، و ﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾ و ﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ في الدخان [٢٠، ٢١]، و ﴿نَذِيرِ﴾ في الملك [١٧]، فوافقه على إثبات الياء في هذه الثماني عشرة ياء من الكَلِمِ التسع حالة الوصل ورش.

واختص يعقوب بما بقي من الياءات في رؤوس الآي وهي ستون ياء، تقدَّمت مفصَّلة، وسيأتي منصوصاً عليها آخر كلِّ سورة عَقِيبَ ياءات الإضافة؛ معاداً ذكر الخلاف في ذلك كلِّه مبيَّناً مفصَّلاً إن شاء الله، وبالله التوفيق.

---

(١) انظر: الكامل: ق: ١٤١/ب.

(٢) في المطبوع (عيد) بسقوط الواو، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (ونذير) وهو تحريف وخطأ.

تنبيهات

الأول: أجمعت المصاحف على إثبات الياء رسماً في خمسةَ عشرَ موضعاً مما وقع نظيره محذوفاً، مختلفاً فيه مذكور في هذا الباب، وهي:

﴿وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ﴾ في البقرة [١٥٠]، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ﴾ فيها أيضاً [٢٥٨]، و ﴿فَٱتَّبِعُونِي﴾ في آل عمران [٣١]، و ﴿فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِيۖ﴾ في الأعراف [١٧٨]، و ﴿فَكِيدُونِي﴾ في هود [٥٥]، و ﴿مَا نَبۡغِيۖ﴾ في يوسف [٦٥] ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ فيها [١٠٨]، و ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي﴾ في الكهف [٧٠]، و ﴿فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ﴾ في طه [٩٠]، و ﴿أَن يَهۡدِيَنِي﴾ / في القصص [٢٢]، و ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ في العنكبوت [٥٦]، ﴿وَأَنِ ٱعۡبُدُونِيۚ﴾ في يسٓ [٦١]، و ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ آخر الزمر [٥٣]، و ﴿أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ﴾ في المنافقين [١٠]، و ﴿دُعَآءِيٓ إِلَّا﴾ في نوح [٦]. ٢/ ١٩٣

لم تَخْتلف المصاحف في هذه الخمس عشرة ياء أنها ثابتة، وكذلك لم يَخْتلف القراءُ في إثباتها أيضاً.

ولم يجئ عن أحد منهم خلاف إلّا في ﴿تَسۡـَٔلۡنِي﴾ في الكهف [٧٠]، اختلف فيه عن ابن ذكوان كما سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.[١]

ويلحق بهذه الياءات ﴿بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ﴾ في النمل [٨١]، لثبوتها في جميع المصاحف لاشتباهها بالتي في الروم؛ إذ هي محذوفة من جميع المصاحف، كما ذكرنا في باب الوقف.[٢]

---

(١) انظر ص: ١٧٨٨.

(٢) انظر ص: ١٤٤٢.

الثاني: بنى جماعة من أئمتنا الحذف والإثبات في ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧] عن السوسي وغيره عن أبي عمرو على كونها رأس آية، فقال عُبَيْد بن عَقيل[١] عن أبي عمرو: إن كانت رأس آية وقفت[٢] ﴿عِبَادِ﴾، وإن لم تكن رأس آية وقفت قلت: ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾، فإن وصلت[٣] ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ﴾ قال: وقراءتُه القطعُ[٤].

وقال ابن مجاهد في «كتاب أبي عمرو»: في رواية عباس وابن اليزيدي دليل على أنَّ أبا عمرو كان يَذْهب في العدد مذهب المدني الأول، وهو كان عدد أهل الكوفة والأئمة قديماً، فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدني الأخير والبصريين حذف الياء في قراءة أبي عمرو، ومن عدَّ عدد المدني الأول فتحها واتَّبع أبا عمرو في القراءة والعدد.

وقال ابن اليزيدي في كتابه في «الوصل والقطع» لما ذكر لأبي عمرو الفتح وصلاً، وإثبات الياء وقفاً: «هذا منه تركٌ لقوله إنه يتبع الخط في الوقف»، قال: «وكأن أبا عمرو أغفل أن يكون هذا الحرف رأس آية».[٥]

وقال الحافظ أبو عمرو الداني[٦] بعد ذكره ما قدَّمنا: «قول أبي عمرو

---

(١) ابن صبيح، أبو عمرو الهلالي، راوٍ ضابط صدوق، روى عن أبي عمرو، وشبل بن عباد وغيرهما، روى عنه خلف بن هشام وغيره، قال البخاري: مات في رمضان سنة (٢٠٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٦.

(٢) في المطبوع: «وقفت على».

(٣) في المطبوع: (وصلت فقلت).

(٤) في المطبوع: (وقرأته بالقطع)، وهو تحريف
انظر: السبعة: ٥٦١، المبسوط: ٣٨٦-٣٨٧، جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٤.

(٥) من قوله: (فقال عبيد..) إلى هنا بنصه في جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٤.

(٦) في المطبوع: (أبو الداني) وهو تصحيف.

لعُبَيْد بن عَقِيل دليل على أنه لم يذهب على[1] أنه رأس آية في بعض العدد، إذ خيَّره فقال: إن عددتها فأسقط الياء على مذهبه في الفواصل، وإن لم تعدَّها فأثبت الياء وانصبها على مذهبه في غير الفواصل وعند استقبال الياء الألف[2] واللام».[3]

قلت: والذي لم يعدَّها آية هو المكِّي، والمدني الأول، فقط وعدَّها غيرهما آية؛ فعلى ما قرَّروا: يكون أبو عمرو اتَّبع في ترك عدِّها المكيَّ والمدنيَّ الأولَ؛ إذ كان من أصل مذهبه / اتِّباع أهل الحجاز، وعنهم أخذ القراءة أوّلاً واتَّبع في عدِّها أهل بَلَدِهِ البصرة وغيرها، وعنهم أخذ القراءة ثانياً، وهو في الحالين متَّبع القراءة والعدد، ولذلك خيَّر في المذهبين، والله تعالى أعلم. ٢/ ١٩٤

الثالث: ليس إثبات هذه الياءات في الحالين، أو في حال الوصل مما يعدُّ مخالفاً للرسم خلافاً يدخل به في حكم الشذوذ؛ لما بيَّنَّاه في الركن الرسمي أوّل الكتاب[4]، والله تعالى أعلم.

---

(١) المثبت من «ت»، وكذا في المطبوع، وفي النسخ: «عليه»، ولعل المثبت هو الأصح. وفي جامع البيان المطبوع: (٤/ ١٥٤٧) «إليه».

(٢) في المطبوع: (بالألف)، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٤.

(٤) انظر ص: ٤٦.

فِهرِسُ مَوضُوعَاتِ
المجلّد الرَّابِع



فهرس موضوعات المجلد الرابع

انتهى المجلد الرابع

ويليه المجلد الخامس، وأوله: باب بيان إفراد
القراءات وجمعها



إنّ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في المملكة العربية السعودية

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة

إذ يسرها أن يصدر المجمع كتاب

النشر في القراءات العشر

تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله ولي التوفيق



بعون الله وتوفيقه

تم تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنورة

بإشراف

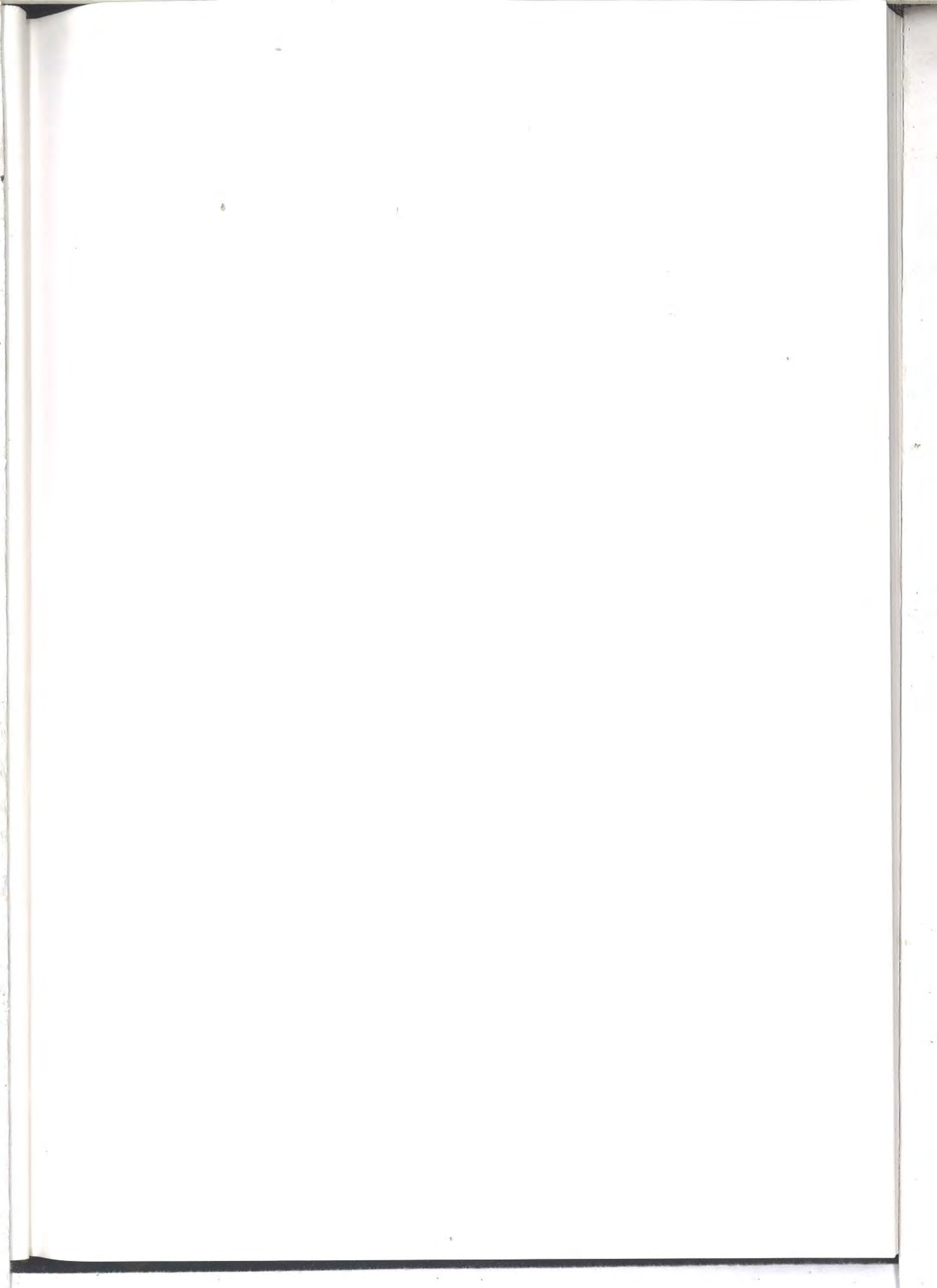
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

www.qurancomplex.gov.sa
contact@qurancomplex.gov.sa









ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٦-٦٨-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج٤)